مصر

من الثورة ... إلى الردة

...بري عبدالله
...يدي
...د الملك
...صار
...رقاوي
...كامل

خالد محيي الدين
سمير كرم
سيد ياسين
عبد الله محمود
د. علي الدين هلال
د. عمرو محيي الدين

د. غالي شكري
د. فؤاد مرسي
محمود أمين العالم
محمود عزمي



دار الطليعة - بيروت

مصر

من الثورة ... إلى الردة

مصر

من الثورة ... إلى الردة

د. إسماعيل صبري عبد الله
أمين هويدي
د. أنور عبد الملك
بهيج نصار
جمال الشرقاوي
خالد محيي الدين
سمير كرم
سيد ياسين
عبد الله محمود
د. علي الدين هلال
محمود عزمي
د. عمرو محيي الدين
د. غالي شكري
د. فؤاد مرسي
محمود أمين العالم
ميشيل كامل

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت ـ لبنان
ص.ب ١١١٨١٣
تلفون ٣٠٩٤٧٠
٣١٤٦٥٩

الطبعة الاولى
كانون الثاني (يناير) ١٩٨١

تقـديم

لا يشك عربي في ان استرداد مصر من براثن المعسكر الاستعماري ـ الصهيوني ، هو الحلقة المركزية في نضالنا المعاصر . لا لأن بلد الاربعين مليونا من العرب المصريين ، من المستحيل سلخها عن هويتها القومية فحسب ، بل لأن وزنها الاستثنائي في الوطن العربي يؤثر سلبا وايجابا في مسيرة هذا الوطن .

لذلك اضحت « المسالة المصرية » همّاً عربيا شاملا ، ومسالة داخلية في كـل قطر عربي .

ومن اليسير للمراقب الخارجي ان يلاحظ خلال الثلاثين عاما الاخيرة هذا الخط البياني : فحين نهضت مصر مـع الثورة الناصرية عـام ١٩٥٢ تعاقبت مراحل الثورة العربية والنهضة وانجزت الكثير من خطوات التحرر والوحـدة والاشتراكية . وحين سرقوا مصر منا بدأت الهزائم المتلاحقة ، رغم امجاد حرب تشرين . وتكاد تكون الحرب اللبنانية تجسيدا عميقا لما وصل اليه العرب من تدهور .

من هنا كانت استعادة مصر مهمة قومية تتقدم غيرها من المهام ، واصبح الطريق الى تحرير فلسطين يمر بالقاهرة فعلا .

واضحى من المشروع تماما ان يتساءل المواطن العربي أينما كان : مـاذا حدث ؟ وكيف يمكن تجاوز ما حدث ؟ والاجدر بالجواب هم المفكرون المصريون انفسهم لا لأن المسالة تخصهم بالذات فهي تخص كل المفكرين العرب ، بل لأنهم يعرفون مـن الداخل تفاصيل الجواب .

من هنا كانت فكرة هذا الكتاب ـ المختارات ، الذي يحكـي لنـا قصـة الماضي والحاضر وآفاق المستقبل .

وهي القصة التي كان المشاركون في هذا الكتاب ، بعضا من ابطالها الحقيقيين سلبا وايجابا ، اي بمعارضة النظام الناصري مثلا لدرجة الغياب سنوات عديدة فـي سجونه أو تأييده لدرجة الانصهار فـي سلطته . وكذلك بمعارضة النظـام الساداتي لدرجة اللجوء الى المنفى ، أو تأييده في مرحلته الباكرة لدرجة الاشتراك في الحكومة .

وهكذا يمكن القول ان هذه الصفوة مـن المثقفين المصريين ، تنتمي الـى أصول اجتماعية وسياسية مختلفة ، مما يضفي على الكتاب صفة الديموقراطية والتكامل .

وقد جاء تقسيم الكتـاب الى الماضي الناصري والحاضر الساداتي والمستقبل ،

تحقيقا للفكرة الاساسية من اصدار هذه المختارات ، وهي الاجابة على التساؤل المثلث: ماذا حدث وماذا يحدث وماذا سيحدث .

وفي جميع الاحوال ، فان ما نحصل عليه في الخاتمة ، هو الايمان اليقيني لـدى الجميع بحتمية استعادة مصر بعد طول احتجاب ... فما جـرى لهـا يعادي جوهر تاريخها ومستقبلها . وهي ان تظاهرت بالصبر الطويل ، فانها حين تنهض ، تفعل ذلك فجأة ، فلا تغير مجتمعها وحده ، بل المسيرة العربية كلها .

ولن ننسى ــ مع مؤلفي الكتاب ــ انه خلال قرن واحد عرفت مصر ثلاث ثورات كبرى : الثورة العرابية عام ١٨٨١ و ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ . واذا كانت انتفاضة ١٨ و ١٩ كانون الثاني ــ يناير ١٩٧٧ قد اجهضت ، فلا يعني ذلك ان مصر قد توقفت عن الحمل والولادة .

والكتاب يقول ان المخاض عسير ، ولكن الثورة آتية .

القسم الاول

الناصرية

مدخل تمهيدي الى الفكر الناصري

د. غالي شكري

١ ـ مقدمة عن الرجل :

من هو جمال عبد الناصر؟ لقد صوّره البعض في حياته وكأنه «رجل المعجزات» ، وصوّره آخرون بعد رحيله وكأنه « رجل الكوارث » . ان بعض الذين صوّروه وكأنه رجل المعجزات كانوا يهربون وراء هذه اللافتة من مشاركته في المسؤولية ليتحمل وحده كل الاعباء والخطايا . كذلك فان بعض الذين صوروه وكأنه رجل الكوارث ، نظروا اليه من خلال ما اصابهم في أمانيهم الشخصية وامتيازاتهم الخاصة . والحق ان عبد الناصر ـ كفرد ـ لم يكن رجل المعجزات ولا رجل الكوارث . وأنمـا كان ولا زال بطـلا قوميا جسّد في احدى لحظات التاريخ ـ عشرون عاما تبدأ مـن النصف الثاني مـن القرن العشرين ـ نضال امة ترسف في اغلال القهر والتخلف . وقد استمد « بطولته » مـن طاقته العظمى على التحدي أيا كانت الاساليب التي استخدمها في طريق التحدي وأيا كانت النتائج التي وصل اليها ، فان هـذه الاساليب والنتائج ـ مجتمعة ـ لـم تكن معزولة عن البيئة التي ولدته وانعكاسات العصر التي واكبته وطبيعة التحديات التي واجهته .

ولقد تعرض عبد الناصر في مختلف مراحل حياته ، وبعد غيابه ، لكثير جدا مـن موازين التقييم حسب الموقـع الاجتماعي والسياسي الـذي اختاره لنفسه صاحب الميزان . وكثيرا ما تبادل أهـل الرأي في عبـد الناصر مواقعهم ، باختلاف حركته من مرحلة الى اخرى وتباينها من قضية الى اخرى . وكانت الفروق واضحة بل حاسمة بين ميزان وآخر طالما كانت « الارباح والخسائر » هـي اللغة المشتركة بـين الجميع ، ولكن هذه الفروق كانت تتداخل في مـا بينها وتتشابك حين يتصل التقييم بشخص جمال عبد الناصر لا بمنجزات ثورة يوليو ـ تموز .

فربما تجد يساريا ويمينيا يتفقان على توصيف ما لشخصية القائد . ويختلفان بعد ذلك حول « أفعاله » . ولربما تجد يساريين تتباين وجهتا نظرهما حول « البطل » وتتفقان على المنجزات . كذلك قد تكتشف قاسما مشتركا أعظم لصورة عبد الناصر في أعين المثقفين ، تتعارض جزئيا أو كليا عن صورته في أعين الفلاحين او العمال او الشباب او السياسيين القدامى . كما انك قد تكتشف الحد الادنى من الخطوط والالوان التـي

أضفاها المصريون على تمثال عبد الناصر ، وهي تغاير الخطوط والالوان التي أضفاها العرب خارج مصر على هذا التمثال ، وهي تتباعد كثيرا عن الخطوط والالوان التي أضفاها « العالم » بقاراته المختلفة على هذا التمثال .

اين الحقيقة اذن ، وهل كانت لعبد الناصر عدة وجوه حتى يختلف الناس حول شخصه بينما يتفقون ـ بالسلب والايجاب ـ حول اعماله (١) ؟ أم كان لعبد الناصر وجه واحد ، ولكن درجة الإبصار عند الناس هي التي تختلف ضعفا وقوة ، قربا وبعدا ؟ وهل من المهم ان « نعرف » جمال عبد الناصر وقد عرفنا تقريبا ما أنجز وما لم ينجز ؟

أقول : اولا ، انه لم يكن لعبد الناصر اكثر من وجه ، وتلك هي السمة الاولى في تكوينه الشخصي ، انه كان ذا وجه واحد . وقد لا يكون ضعف البصر أو بُعد الرجل هو السبب في ضعف صورته أو عدم اكتمالها . وبما كانت زاوية الرؤية هي السبب ، ولكن « الوجه الجديد » يظل السمة البارزة والاساسية في بناء الرجل ، فحتى المناورة في حياته لم تكن ازدواجا في الشخصية ، وانما كانت اسلوبا في العمل يتجه به نحو غاية محددة لا تتناقض مع مجمل الغايات . ولم يكن هذا الاسلوب يتناقض من الوجهة الاخلاقية مع الهدف .

وأقول ، ثانيا : انه من المهم ان نعرف جمال عبد الناصر كفرد ، عن قرب ، لأنه قد برهن بشخصه على الاهمية البالغة لدور الفرد في التاريخ ، سواء لبصمته التي لا تقبل المحو عن مسار الثورة العربية ، أو للظروف التاريخية لمصر والوطن العربي ـ كجزء جوهري مما يسمى بالعالم الثالث ـ أو لتفاعل العنصرين معا ، وهو الأرجح .

وعلى اية حال ، فقد كان عبد الناصر هو الزعيم الوحيد بين زعماء العالم الثالث الذي شق لنفسه تيارا متميزا وسط حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث المنسية : آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . ان كاسترو ، وهو اكثر هؤلاء الزعماء راديكالية ، قد اكتسب وزنه الدولي من تحوله وهو في قمة السلطة الى الماركسية ، أي ان انتماءه الايديولوجي الجديد الى نظرية سائدة في نصف العالم واكثر هو الذي دفع به الى مكان « خاص » فوق المسرح العالمي . وقد أكد كاسترو « دور الفرد في التاريخ » من هذه الزاوية ، وانعكاسها على تطور بلاده الوطني والاجتماعي . لقد انتهى الى تيار قائم بالفعل ، واشعل الطموح من أجل التغيير في العديد من صدور الثوريين ، ولكنه بالقطع لم يشق تيارا جديدا متميزا بقسماته النوعية ، فالاشتراكية العلمية « خيار مطروح » من قبله ومن بعده . وانجازه التاريخي هو الاختيار ، والانحياز الى هذا التيار دون غيره . كذلك نهرو ، وهو المفكر السياسي في وقت واحد ، تبنى الاصول المعروفة للاشتراكية الديمقراطية مع تعديلات طفيفة تناسب ظروف الهند من موقع الشرائح العليا للبرجوازية الليبرالية ، ولكن نهرو ـ وارث غاندي العظيم ـ لم يضف بصمة شخصية حاسمة تميز تيارا خاصا به أكثر مما يتميز به برنامج حزب المؤتمر . وقد سقط سوكارنو ونكروما دون أن يخلف احدهما تيارا يتصارع الناس من حوله ، ودون ان يخلف احدهما تحديا للقادمين من بعده في الاقتصاد أو السياسة او الفكر .

---

(١) كما هو في كتاب د. لويس عوض « اقنعة الناصرية السبعة » . دار القضايا . بيروت . ١٩٧٥ .

وربما ان تيتو في شرق اوروبا وديغول في غربها هما وحدهما الشخصيتان التاريخيتان اللتان يمكن القول انه كان لدورهما القومي في الحرب العالمية الثانية اثر في استقلال يوغسلافيا عن النموذج السوفياتي لبناء الاشتراكية ، وطموح فرنسا للاستقلال عن النموذج الاميركي لبناء الراسمالية. هكذا اصبحت التيتوية تيارا وكذلك الديغولية .

اما في « العالم الثالث » ، فقد ولدت الناصرية بعبد الناصر ، ولم ترحل برحيله ، وانما هي شقت لنفسها تيارا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في مصر ، وتيارا فكريا في طول الوطن العربي وعرضه ، ونموذجا وطنيا بارزا بين حركات التحرر في العالم . وكان الدور الشخصي لجمال عبد الناصر من أهم العوامل التي صاغت ثورة يوليو ـ تموز ، على هذا النحو دون ذاك ، والتي اكسبت منجزاتها وانتكاساتها هذا الطابع دون غيره ، ولكنها ـ بسلبياتها وايجابياتها ـ خلفت وراءها تراثا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في مصر ، وتراثا ايديولوجيا على صعيد الوطن العربي ، ونموذجا يتكرر في خطوطه العامة في مواقع كثيرة من حركات التحرر الوطني . هذا التراث الذي يشكل ، مهما تباينت الآراء ، تحديا لهذه الدوائر الثلاث ، بالرغم من غياب الرمز ايا كان اتجاه الاستجابة لهذا التحدي .

ولا شك ان منجزات ثورة يوليو ـ تموز وانتكاساتها لا يمكن تفسيرها في ضوء شخصية عبد الناصر وحدها ـ فالتكوين الاقتصادي والتركيب الاجتماعي للوطن لهما دورهما الحاسم ـ ولكننا لا نستطيع الوصول الى تفسير اقرب الى التكامل والاقناع والشمول بغير هذا الضوء على شخصية الرئيس ، ولا شك ايضا انه كانت لمحمد نجيب ويوسف صديق وخالد محيي الدين وأنور السادات وزكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم وكمال الدين حسين وحسين الشافعي آثارهم على مسيرة الثورة ، ولكن الدور الحاسم ـ على صعيد الأفراد ـ كان لجمال عبد الناصر .

ـ لماذا ؟

ـ لماذا ، اكثر من مرة ؟

ـ لماذا وهم ـ مثلا ـ من بيئات اجتماعية متقاربة الاصول ؟

ـ لماذا وغالبيتهم تنتمي الى اتجاهات فكرية متقاربة الجذور ؟

ـ لماذا اخيرا وجميعهم ينتسبون الى سلك مهني مشترك هو العمل العسكري في الجيش ؟

والجواب ان هذه الحدود المشتركة هي التي جمعتهم ، ولكن القسمات المميزة لكل منهم هي التي عادت و « فرقتهم » . ولا بد اذن من ان القسمات المميزة لعبد الناصر هي التي حافظت عليه في قمة السلطة الى يومه الاخير .

والقسمة المميزة لا تعني الملامح الاستثنائية فحسب ، ولكنها تعني ايضا الملامح الطبيعية التي يختلف بها كل انسان عن الآخر . وقد كان عبد الناصر متميزا في قسماته الطبيعية : انه بين رفاقه كان اكثرهم ـ من ناحية الاصل الاجتماعي ـ اقترابا من البيئة الشعبية ؛ فقد ولد عام ١٩١٨ في قرية بني مر الصعيدية ، جده فلاح صغير وابوه موظف صغير في مصلحة البريد ، والباقون جميعا كانوا من شرائح اجتماعية

افضل . وهو لم يوفق عام ١٩٣٦ في دخول الكلية الحربية والتحق فعلا في ذلك العام بكلية الحقوق ، جامعة فؤاد الاول ، ولكنه حاول مرة اخرى عام ١٩٣٧ لأن العمل العسكري لم يفارق خياله ، ودخل الكلية الحربية . ولقد كانت معاهدة ١٩٣٦ التي شجعته حينذاك هي السبب في التحاق عدد كبير من شباب الطبقات الشعبية بالكليات العسكرية ، فقد نص احد بنودها على توسيع الجيش المصري الذي كان مقصورا على ابناء الطبقات العليا .

وقد انعكس هذا التكوين على وجدان عبد الناصر انعكاسا حادا في تواضع الحياة التي عاشها والحرص البالغ على نظافة السلوك الشخصي واحساسه الطاغي بالكرامة ، وتمسكه العنيد بقيمة الوفاء . انها بالطبع قيم اخلاقية ولكنها كثيرا ما تدخلت في تشكيل حياته السياسية ، بالسلب والايجاب : يروي الصحافي الاميركي المعروف سيروس سالزبرجر في كتابه « آخر العمالقة » انه حين رأى عبد الناصر للمرة الاولى عام ١٩٥٥ أعطاه « شعورا بوفرة النشاط والشجاعة والتواضع وعدم الاهتمام بالثروة » . ويقول الصحافي السوفياتي ايغور بيلاييف وزميله افيجيني بريماكوف في كتابهما المشترك « مصر في عهد عبد الناصر » : « انه لم يكن لديه حسابات جارية في البنوك الاجنبية وكان اسلوب حياته متواضعا الى اقصى الدرجات ، وبقي على حاله رب عائلة لا يعلق الغبار بثوبه » (٢) . وفي كتاب فؤاد مطر « بصراحة عن عبد الناصر » يجيب محمد حسنين هيكل على سؤال حول تركة عبد الناصر بانه لم يترك شيئا على الاطلاق سوى مرتبه وسيارة صغيرة . لماذا ؟ يقول هيكل لأنه « كان يتصور ان الملكية موقف اجتماعي ، ومع انه لا اعتراض لديه على تملك الناس الا ان هذا الاعتراض كان قائما بالنسبة لشخصه . وكان يرى ان التملك لا يتمشى ووضعه كمسؤول عن التحول الاجتماعي في مصر . يضاف الى ذلك انه كان يرى ان التملك لا حدود له ، وانه كلما تملك الشخص شعر برغبة الاستزادة في التملك ، وكان عبد الناصر يخاف بالفعل التملك ولا يريد ان يملك ابتداء ولا يملك استمرارا وكان مقتنعا بأن التملك بالنسبة الى مسؤول يؤثر على رؤيته الاجتماعية » (٣) .

وقد كان هذا السلوك من جانب عبد الناصر هو الذي جذب الى « شخصه » ملايين المصريين الذين يغيظهم الترف والعيب . هؤلاء الفقراء النظاف هم الذين خرجوا اليه حيا بعد الهزيمة ، وهم الذين التفوا حوله ميتا التفافا اسطوريا يكاد لا يصدق . لم تصدر عنه شائعة أخلاقية واحدة ولو عن طريق « التنكيت » الذي يحبذه الشعب المصري . كان هذا السلوك يعني لدى الناس البسطاء انه « مثلنا » وواحد منا وانه يشرف البلد كنموذج اخلاقي وانه قاس مع نفسه قبل ان يقسو مع غيره . كانت هذه السمة احدى همزات الوصل السحرية التي ربطته بالجماهير . وكانت هذه السمة هي التي وقفت الى جانبه اثناء ازمة مارس ــ آذار ١٩٤٥ حين استطاع أن يقف أمام الثائرين في سلاح الفرسان الذين شنوا « هجوما شديدا بالامثلة على تصرفات بعض اعضاء

---

(٢) واجع الترجمة العربية الصادرة عن دار الطليعة في بيروت . ١٩٧٥ . ص ٢٥٨ .

(٣) من الطبعة الاولى . دار القضايا . بيروت (تاريخ النشر ؟) . ص ١٧٦ و ١٧٧ .

مجلس الثورة في النواحي المادية والشخصية والنسائية » .. كما يروي احمد حمروش في كتابه « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ـ فلم يستطع جمال عبد الناصر مجابهتهم الا بقوله : « انا شخصيا لا مثالب عندي » ، وصوّر لهم اسلوب حياته الخاصة. اما شعوره الحاد بالكرامة فانه كان مزيجا مركبا من الكبرياء الشخصي والكبرياء الوطني ، ولن تستطيع ان تفصل بينهما . ويذكر الجميع حادثتين وقعتا بالصدفة عام ١٩٥٥ ، احداهما كان بطلها أنتوني ايدن ، وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت : ففي اللقاء الوحيد الذي جرى بينه وبين عبد الناصر كان محور الحديث «حلف بغداد» . ولكن الوزير الانجليزي راح يحدّث الرئيس عن القرآن والادب ، ولم ينس عبد الناصر ابدا هـذه « الاهانة » التي عبّر عنها مرارا في خطبه بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ .. والواقعة الثانية انه فـي حفلة غداء أقامها هنري بايرود ، السفير الاميركي في القاهرة ، شكا لعبد الناصر من ان بعض المصريين ضربوا أحد الامريكيين في منطقة قناة السويس ، ورد عبد الناصر « ان هذا الاميركي كان يتصرف مع الاسف بحيث يعتقد ابناء الشعب انه جاسوس » . وهنا علق بايرود بانفعال انه يأسف لاعتقاده السابق بأنه موجود في بلاد متحضرة ، وسرعان ما نهض جمال عبد الناصر من مكانه وغادر قاعة الطعام ولم تفلح الاعتذارات الاميركية في اعادته (٥) .

واذا كان التواضع ونظافة السلوك والاحساس بالكرامة من القسمات «الطبيعية» التي اثرت ايجابا في تكوين عبد الناصر السياسي . فان « الوفاء » قد دفعه الـى آلام وعذابات ومعاناة بغير حدود . ولم يتجسد الوفاء المؤلم في تلك الامسيات التـي كان يجمع فيها الضباط الاحرار حول مائدته في احدى المناسبات العائلية ، او فـي حله لمشكلاتهم الشخصية ، او في كونه سريع الجواب لكل يد ممدودة عرف صاحبها يوما ، وقد تجسد هذا الوفاء المهلك في التناقضات التي تراكمت على طريق الثورة بينه وبين رفاقه . ويذكر احمد حمروش في كتابه ان عبد الحكيم عامر كاد ان يدبر انقلابا عـام ١٩٦٢ لمجرد ان عبدالناصر اقترح ـ بعد دروس ١٩٥٦ وما تلاها ـ تحديد اختصاصاته في الجيش ، وقد وافق مجلس رئاسة الجمهورية فـي ذلـك الوقت علـى الاقتراح بحماس ، خاصة وان عامر جعل من القوات المسلحة « مركز قوة » بالامتيازات السخية التي كان يمنحها والتجاوزات المخلة التي كان يشجع عليها ، غير ان عبد الناصر ـ وقد آلمه ان يكون رد الفعل هو استقالة عامر وكبار قادة الوحدات ـ عاد فسحب الاقتراح واغضب جميع اعضاء مجلس الرئاسة . ومن نتائج هذا السلوك وصل الجيش العامري الى ما وصل اليه في ١٩٦٧ بل ولم تمض شهور على الهزيمة حتـى كـان عبد الحكيم ـ دون غيره ـ هو الذي يعد انقلابا للاستيلاء على السلطة (٦) .

وبين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ استقال كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي على التوالي ، لأن الاول كـان معارضا لمساعدة ثورة اليمن ، ولأن الثاني كـان معارضا

---

(٤) من الطبعة الاولى . الجزء الاول . « مصر والعسكريون » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت . ١٩٧٤ . ص ٢٣٠ .

(٥) الواقعتان مذكورتان في كتاب « مصر في عهد عبد الناصر » ، الترجمة المذكورة ، ص ٢٤٤ .

(٦) الجزء الثاني « مجتمع جمال عبد الناصر » ، الناشر نفسه ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٢٢٣ و ٢٢٤ .

لثورة مصر الاجتماعية . وبالرغم من ان البرلمان قد خذل كمال الدين حسين حين كان وزيرا للتعليم العالي في قضية خطيرة ، فقد جاء عبد الناصر الى مجلس الامة ليقول « ان الوزير يعبر عن رأي الحكومة وعن رأيي » . ولأول مـرة فـي تاريخ الديمقراطية يسحب المجلس ادانته للوزير اكراما لعبد الناصر . أما كمال حسين ففي عـام ١٩٦٥ توجه اليه الاخوان المسلمون ليقبل منصب رئاسة الجمهورية اذا نجحت خطتهم باغتيال الرئيس ، فلم يكلف نفسه عناء « التبليغ عـن انقلاب » ممـا أحـزن عبد الناصر حزنا عميقا (٧) .

ولكنه ظل وفيا لآخر لحظات العمر . وهكذا تدخلت صفاته « الطبيعية » التـي يمكن ان يشترك معه فيها الكثيرون في صبغ دوره الشخصي الذي اضطلع به في تاريخ ثورة يوليو ــ تموز .

ولكن عبد الناصر كان موهبة استثنائية ايضا . ومن المفيد ان نتأمل طويلا هذه الكلمات التي كتبها الصحافيان السوفياتيان اللذان يدينان بالمنهج الماركسي في التحليل حين قالا في كتابهما المشترك « مصر في عهد عبد الناصر » ما نصه في الترجمة العربية : « في الطريق الذي قطعه في التحول من ضابط (كثيرا مـا كـانت تملـي عليـه قوانين العسكرية وقواعدها مشاعر التعـاطف والنفور) الـى زعيـم سياسي ، أدرك ضرورة النضال ضد الامبريالية والبرجوازية وتوصل تدريجيا الى الوسائل والاشكال المثلى لهذا النضال . ذلك الطريق لم يكن بوسع احد ان يقطعه الا اذا كـان شخصية عبقرية بفطرتها ، وبصورة استثنائية (٨) . ويجيب كاتب مصري بتوقيع مستعار هو « محمد فريد شهدي في كتابه تأملات في الناصرية » (٩) بأنه : « ربما لأن شخصية عبد الناصر الآسرة وجماهيريته العريضة في الامة العربية قد خلقتا منه بطلا يصعب تصنيفه ضمن المصنفات المتعارف عليها تقليديا » . وكأننا فسّرنا الماء بعد الجهد بالماء ، فما هـو سر الشخصية الآسرة ، والجماهيرية العريضة ؟

يشير أحمد حمروش في كتابه الى أزمتين وقعتا في حياة عبد الناصر السياسية، بينه وبين رفاقه في مجلس الثورة : اولاهما عرفت بأزمـة مـارس ــ آذار ١٩٥٤ ، والثانية بعد هذا التاريخ بحوالي عشر سنوات . كـانت الاولى حـول أسلوب الحكم والثانية حول مضمون الحكم .

عن الازمة الاخيرة يقول المؤلف ــ وقد كان بين الصف الثاني من الضباط الاحرار ــ « كانت الثغرة الفكرية بين جمال عبد الناصر من جهة ، وبين عدد من زملائه مـن جهة اخرى ، تعبر عن عبور الثورة لمفترق طرق حاسم . انتقلت التناقضات في مركز القيادة من تناقضات شخصية محدودة قد تمس اسلوب الحكم الى تناقضات اجتماعية تعبر عن خلافات في الانتماء الطبقي ووجهات نظر متنافرة في بناء المجتمع » (١٠) .

ربما كانت هذه « الثغرة الفكرية » هي مفتاح الجانب الاستثنائي فـي شخصية

---

(٧) سامي جوهر : « الصامتون يتكلمون » ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٥٩ و ٨٨ .
(٨) الترجمة المذكورة ، ص ٢٤٤ .
(٩) الطبعة الاولى ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٣٥ .
(١٠) ص ٢٢٦ من الطبعة المذكورة .

عبد الناصر ، ذلك انه بالرغم من المنهج التجريبي في حياته السياسية ــ وهو المنهج الذي يعتمد على الفعل ورد الفعل ــ كان قادرا على استشفاف كامن التحدي كما كان قادرا على الاستجابة السريعة . والمنهج التجريبي بالغ الخطر اذا أمسكت به شخصية عادية ، وقد تسبب في العديد من المخاطر حتــى فــي ظــل شخصية استثنائية كعبد الناصر . ولكن قدرة عبد الناصر غير العادية على استكشاف ابعاد التحدي وقدرته غير العادية كذلك على الاستجابة السريعة قد انتقلت به من زعيم انقلاب الــى قائد ثورة . ونستطيع ان نترجم هاتين القدرتين الى لغة ابسط فنقول :

انه الشعور الوطني العارم الذي جعله يقول لسالزبرجر عام ١٩٥٥ : نحن العرب نبلغ نحو (٦٠) مليونا ، ويمكن ان يكون لنا جيش كبير وان ننظم دفاعنا الخاص ، اننا نشعر بأن من واجبنا نحن ــ لا الولايات المتحدة ولا بريطانيا ــ ان ندافع عــن منطقتنا وشعوبنا . هذا النوع من الوطنية هو الذي انار بصيرته فرأى مصر في داخل الوطن العربي كما لم يرها أحد قط من رفاقه .

وهذا النوع من الوطنية هو الذي دفعه يسارا لشراء السلاح السوفياتي للدفاع عن « الارض » عام ١٩٥٥ ايضا . وهذا النوع من الوطنية هو الذي دفعه الى تمزيق اتفاقية الجــلاء وتأميم قنــاة السويس وتمصير المصالح الاجنبية بــين عامي ١٩٥٦ ، و ١٩٥٧ . وهذا النوع من الوطنية اخيرا هو الذي دفعه عام ١٩٥٩ في ذروة خلافه مع الشيوعيين لان يفضي الى احمد فؤاد وهو يناقشه في تأميم بنك مصر « انني اشعر ان الرأسماليين هم الذين يحكمون وليست الثورة » كما جاء حرفيا فــي كتاب حمروش (الجزء الثاني ــ ص ٢٨٤) . ان عبد الناصر في ذلك كله لم يكن يملك « نظرية » تنير له الطريق ، ولم يكن ممثلا حزبيا ينفذ ايديولوجية التنظيم ، بل كان رادارا وطنيا بالغ الحساسية والشفافية ، يرتبط اولا واخيرا بمصلحة مصر كما يراها في هــذه اللحظة ودون ان يدري ماذا يمكن ان يستجد من لحظات .

وقد كلفه هذا ــ وكلفنا ــ الكثير ، ولكنه كــان رائدا متطــورا استطاع ان ينجز بالصواب والخطأ ما لم يستطع ان ينجزه غيره من رفاق الطريق .

هذا الرادار الوطني الشفاف كان يمتلك قابلية خارقة على التطور . ان صاحب « فلسفة الثورة » هو نفسه صاحب « الميثاق » وهو نفســه صاحب «بيان ٣٠ مارس» . وما اخطر الفوارق بين هذه الوثائق الثلاث . ولا يمكن ان يكون « الزمن » وحده هــو الذي جره الى التطور من مرحلة الى اخرى . ويروي محمد فريد شهدي فــي كتابه « تأملات في الناصرية » ان عبد الناصر قبيل الثورة التقى ــ عن طريق احد زملائه مــن الضباط الماركسيين ــ بقائد لإحدى المنظمات الشيوعية . وخرج مــن لقــائه مبهورا فسأل زميله : وماذا يشتغل زعيمكم ؟ فأجابه : « عامل ميكانيكي » ، فصاح عبد الناصر في وجهه : « وانت كيف تقبل ، وانت رجــل محترم ، ان يقودك ميكانيكي ؟ » (١١) . بعد الثورة بسنوات ، كان هو الذي يقول حرفيا في مجلس الامــة ــ بعد ١٩٦٧ ــ ان الطبقة العاملة هي قائدة التطور الاجتماعي في مصر ، وفي الخمسينات شــن هجومه

---

(١١) الكتاب المذكور سابقا ، ص ١٠٢ .

الشهير على الشيوعية . وفي الستينات كـان يقول لأساتذة الجامعات قولـه الشهير ايضا : « ايها السادة ! مَن اعطى لكم الحق في تحديد اي الاشتراكيات تلـزم الشعب المصري ؟ انني اعلن امامكم انني لم ادعُ أبـداً لمـا يسمـى بالاشتراكية العربية ، واذا افترضنا ان الماركسية قد صيغت في (٢٠) نقطة فانني على استعداد لأن اضع توقيعي على (١٨) منها . والنقطتان الوحيدتان اللتـان تفرقان بيننـا وبـين الماركسيين هما : دكتاتورية البروليتاريا ، وموقفهم من الدين » (١٢) .

تلك هي قابليته العظمى للتطور ، عمودها الفقـري الشجاعة والبصيرة النقيـة والفهم العميق .

٢ ــ الحركة التاريخية :

ما هي ، اولا ، الناصرية التي كان عبد الناصر في حياته يرفضها كتعبير ومصطلح وتسمية منسوبة اليه ، حتى ان اجهزة الاعلام المصرية لم تستخدم هذه اللفظة مطلقا ؟

هل هي مجموعة « الكلمات » التي قالها عبد الناصر ؟ هل هي « فلسفة الثورة » و « الميثاق » و « بيـان ٣٠ مارس » ؟ . أم هـي مجموعـة التشريعـات والقـرارات والاجراءات التي اتخذت في ظل عبد الناصر ؟

لو ان مجلدات « خطب » عبد الناصر هي جوهر الناصرية ، لما استطعنا الحصول على بناء نظري منسّق ، ذلك ان مجريات الاحداث من حوله لم تكن تمضي فـي خط منطقي مستقيم بحيث ان اقواله هنـا ربما تناقضت ــ ظاهريا ــ مـع اقواله هناك ، والسبب هو ان هذه « الاقوال » كانت وليدة مناسبات مختلفة واحيانا متعارضة .

ولو ان اجراءات « عبد الناصر وحدها هي جوهر الناصرية، لما استطعنا الحصول على خط بياني صاعد يمكن الامساك بأطرافـه ، فالانتصارات والهزائـم تجـاورت ، والخصومات والتحالفات تشابكت ، ورجـل الدولة ورجـل الثـورة كانا شخصيـة واحدة » .

ما هي الناصرية اذن حتى نرى ما اذا كان ممكنا ازالتها ؟؟

الخطب يمكن نسيانها ومنعها من التداول ، والصور يمكن نزعها ، وحتى القوانين والدساتير والمؤسسـات يمكن المساس بها . والمؤشرات ــ داخل مصر ــ توحي للوهلة الاولى بأن الناصرية بهذا المعنى في طريقها الى الزوال .

شرح مزايا الاقتصاد الحر والصداقة مع الولايات المتحدة والاستهانة بالاتحاد السوفياتي والترويج للقول بأن الاشتراكية والعروبة قد هزمتا في ١٩٦٧ أما الراسمالية والفرعونية فقد انتصرتا في عام ١٩٧٣ .

على صعيد الاقتصاد : حوصر القطاع العام حصارا طرواديا محكما باطلاق الحرية للراسمال الخاص ــ محليا وعربيا ودوليا ــ وبجس النبض في مجلس الشعب لبيـع (٤٩) بالمائة من اسهم الشركات والمصانع المؤسسة .

على صعيد السياسة الداخلية : لم تعد نسبة العمـال والفلاحين في المجـالس الشعبية تقل عن خمسين في المائة وانما « في حدود » هذه النسبة .

(١٢) حمروش ، الطبعة المذكورة ، ص ٢٥٦ .

اما السياسة العربية والدولية فقد انقلبت رأسا على عقب ، اذ أصبح الاعداء اصدقاء والحلفاء اعداء .

وليس مهمّاً حساب « الشتائم » التي تكيلها اجهزة اعلام الانقلاب الساداتي لعهد عبد الناصر ، فالمؤشرات السابقة أقوى في ترجيح الظن بأن هناك مخططا لإزالة آثار الناصرية .

وانما السؤال المهم هو : هل هذا ممكن ؟ وهكذا نواجه من جديد التساؤل الآخر : ما هي الناصرية ؟ انها في ظني ، ليست مجموعة « الاقوال » المسجّلة في عدة مجلدات للرئيس عبد الناصر . كما انها ليست مجموعة « القرارات » التي اتخذها في حياته ، وانما هي ـ بالدقة ـ « الحركة التاريخية » التي قادها مدا وجزرا ، شدا وجذبا ، سلبا وايجابا ، طوال الاعوام الثمانية عشر السابقة على وفاته .

كان عبد الناصر ، ولا يزال ، الرمز الاول والاكبر لهذه الحركة التاريخية ، التي عرفتها مصر والوطن العربي بأكمله وحركة التحرر الوطني العالمية منذ ٢٣ تموز ـ يوليو ١٩٥٢ والحركات التاريخية تتقدم وتنتكس ولكنها لا تموت . انها تفتح صفحة جديدة في تاريخ الانسان ، قد تعرف سطورها الحزن والفرح ولكنها لا تطوى . ومهما بلغ عدد الصفحات التالية للصفحة الاولى ، تبقى هي العلامة الفارقة بين عصرين ، بين مرحلتين في كتاب التاريخ ، لا مجرد نظام جديد او حكومة جديدة .

وحين قاد عبد الناصر حركة ٢٣ تموز ـ يوليو ، لم يكن « فيلسوفا » يطبّق احدى نظريات العمل الثوري . ولم يكن ايضا بالمقابل « مغامرا » أطلق لشهوة السلطة العنان في انقلاب عسكري . كان عبد الناصر أحد ابناء جيل الاربعينات في مصر ، وهو الجيل الاستثنائي في تاريخنا الحديث . اذ كانت الحرب العالمية الثانية هي « النيران » التي ولدت منها العنقاء كما تقول الاسطورة القديمة . .

وحين يقول عبد الناصر في كتابه « فلسفة الثورة » : « ليس صحيحا ان ثورة ٢٣ يوليو قامت بسبب النتائج التي اسفرت عنها حرب فلسطين . وليس صحيحا كذلك انها قامت بسبب الاسلحة الفاسدة التي راح ضحيتها جنود وضباط ، وابعد من ذلك عن الصحة ما يقال ان السبب كان أزمة انتخابات ضباط الجيش . انما الامر في رأيي كان ابعد من هذا واعمق غورا » .

حيث يقول هذه الكلمات فهو يشرع بالقطع الى تلك « الجذور » التي اثمرت تكوينه الباكر ، كواحد من ابناء الجيل الممزق بين حجري الرحى .

كانت الحرب العالمية الثانية هي مرحلة « الاستقطاب العنيف » في مصر : كان « الاخوان المسلمون » في جانب والشيوعيون في جانب آخر ، و « مصر الفتاة » في جانب ثالث . اما « الوفد » ـ حزب الوسط والاغلبية ـ فقد بدأ يلفظ أنفاسه ، منذ وقع معاهدة التهادن عام ١٩٣٦ الى ان جاء فوق الدبابات البريطانية في حادث (٤) شباط ـ فبراير ١٩٤٢ . هذه الواجهة السياسية للتنظيمات الحزبية في مصر كانت تخفي مجتمعا بالغ التعاسة والبؤس . وكان تعبير « الفقر والجهل والمرض » تعبيرا دارجا على اقلام الكتّاب المصريين . فالنظام شبه الاقطاعي ، شبه الرأسمالي، المتحالف ـ ملكيا ـ مع الاستعمار قد انعكس على الكيان الاجتماعي للشعب المصري في تخلف

وتفاوت طبقي حاد وتقاليد غير ديمقراطية في اسلوب الحكم .

ولم يكن هناك تنظيم سياسي واحد قادر على استقطاب المصريين ، فقد دبت الشيخوخة في بناء حزب « الوفد » حين تسلل اليه اغنياء الريف وباشوات المدينة ، واصبح تهادنه مع الانجليز عارا يهدد تاريخه النضالي القديم .

والاخوان المسلمون ، بارهابهم الدموي وغياب برنامجهم السياسي وارتباطهم المشبوه ، كانوا بمعزل عن احتياجات الشعب الاساسية . والشيوعيون ممزقون مبعثرون اقرب الى حلقات المثقفين منهم الى الكوادر الجماهيرية الفعالة . و « مصر الفتاة » بشعارها الفاشي « مصر فوق الجميع » كانت دائرة ضيقة من الشباب الوطني المتطرف الذي يرى هو الآخر في « الارهاب » عمله السياسي الوحيد .

وقد تعرّف عبد الناصر الى هذه « التنظيمات » جميعها ولمس واقعها عن قرب ولم يجد نفسه في واحد منها . لم يجد نفسه لانه لم يجد وطنه . وربما كان في ذلك نقيضا لمعظم رفاقه من الضباط الاحرار ، فبعضهم كان منتميا لهذا التنظيم أو ذاك الحزب ، والبعض الآخر كان « لا منتميا » ورؤياه السياسية غامضة . لم تكن حركة ٢٣ يوليو ـ سياسيا ـ حركة متجانسة . كان تكوينهم الاجتماعي المتقارب (ابناء الشريحة الصغرى من الطبقة المتوسطة) وطبيعة عملهم في الجيش « الحياة العسكرية » تمثلان الحد الادنى من لقائهم في المشاعر والافكار . وقد كان توفر هذا الحد الادنى سببا في نجاح الحركة باستيلائها على السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولكن غياب « التجانس » كان هو الآخر سببا في سقوط غالبيتهم على طريق الثورة واحدا بعد الآخر . ذلك ان استمرار الثورة وتطورها ، أي تحولها الى حركة تاريخية لاثباتها عند حدود الانقلاب العسكري ، كانا يحتاجان الى الشخصية « الاستراتيجية » ... وكل لاعب تكتيكي كان مصيره الانسلاخ ـ اختيارا او اضطرارا ـ عن مسار ٢٣ يوليو .

بعضهم تصور نفسه مندوبا عن الاخوان المسلمين في مجلس الثورة والبعض الآخر تصور نفسه مندوبا عن « مصر الفتاة » والبعض الثالث عن الحزب الوطني ... وكأن الامر كله « جبهة » بين التنظيمات القديمة في اطار عسكري ..

عبد الناصر وحده من بينهم جميعا كان يرى الوضع مختلفا بصورة جذرية . لم يكن ينظر الى التفاصيل التي ربطت بين غالبيتهم و « الماضي » السياسي .. وانما كان ينظر الى مصر : أين هي الآن وكيف يمكن ان تكون غدا وما هي الوسائل الكفيلة بتحقيق الهدف ؟

كانت مصر بلدا بالغ التخلف اهترأت مؤسساته التي تعبر عن واقع التخلف بمزيد منه : الاحتلال والسراي والاحزاب والفقر المتزايد . وكانت مصر بلدا معزولا عن أقرب اقربائه يعاني اغترابا قوميا ووحدة اقليمية مدمرة، وكانت تعاني اضطرابا دوليا افقدها الرؤية لموازين القوى الجديدة في العالم المعاصر .

ولا بد ان عبد الناصر قد توقف طويلا عام ١٩٤٦ حين التحمت فصائل الشعب المصري من العمال والمثقفين التحاما اسطوريا ، فيما سمي حينذاك باللجنة الوطنية للطلبة والعمال . وكيف ان هذا الارهاص العظيم بالثورة قد اجهض على ايدي حكومات اقلية لغياب التنظيمات الثورية القادرة .

ولا بد ان عبد الناصر قد توقف طويلا حوالي ذلك التاريخ حين انتصر الحلفاء ولم يتحقق الاستقلال الوطني لمعظم الاقطار العربية . ولا بد انه فهم المغزى العميق لتحالف الرجعية العربية والاستعمار في طرد الشعب الفلسطيني من ارضه وعزل مصر .

ولا بد ايضا انه شعر في السنوات القليلة بأن العالم يتغير ، وان اندحار المانيا ليس هو المظهر الوحيد للتغير العالمي ، وان غروب الشمس عن املاك الامبراطوريتين الانكليزية والفرنسية ليس هو المشهد اليتيم في اللوحة الجديدة .

... ذلك ان عبد الناصر في ذلك الوقت المبكر كان قد تبلور وعيه السياسي في جملة معطيات :

ان المسألة الوطنية لم تعد كامنة في انجاز « الجلاء » بمعنى الاستقلال الشكلي المجرد عن وجهه الاجتماعي ، فالمسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة. وهكذا لا يصبح « تحرر الوطن » خلاصا للارض من الاحتلال الاجنبي فحسب، وانما خلاصا لانسان هذه الارض ـ من الاستغلال ـ بكافة صوره ايضا .

ان المسألة العربية ليست مجرد جيرة حسنة بين جيران طيبين يتكلمون لغة واحدة يجلسون كالاشقاء في « جامعة الدول العربية » . وانما المصير العربي الواحد . لأبناء هذه المنطقة يضمهم في قومية واحدة هي القومية العربية وامة واحدة هي الامة العربية . فليست هناك مصر وحسب وانما هناك مصر العربية التي ترتبط استراتيجيا بالمصير العربي الشامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

ان النظام الدولي الجديد ، بعد الحرب العالمية الثانية والذي توجزه هيئة الامم المتحدة ، ليس هو « العالم الرأسمالي الغربي » وحده ، وانما هناك العالم الاشتراكي والدول النامية الحديثة الاستقلال او التي تناضل من اجل استقلالها . والموقف من حركة العالم المعاصر تحدده المصلحة الوطنية وحدها .

بهذا التصور تحرك عبد الناصر بمصر والوطن العربي وحركة التحرر الوطني العالمية تحريكه التاريخي ... وأكرر انه بذلك لم يكن فيلسوفا يطبّق احدى نظريات العمل الثوري ولا مغامرا من فوق دبابة . وانما كان « رادارا » لحركة اجتماعية صاخبة أيقن ازاءها ان مصر حبلى بالثورة ، وان « الثورة في الهواء » تفتقر الى التجسيد السياسي بغياب « المرشح التاريخي » ـ وهو الحزب الثوري ـ عن ساحة الفعل ... وقد اعتمد «التجربة العملية» منهجا له في الخطأ والصواب ، دون ان يحرفه ذلك عن تصوره العام للثورة .

وفي خطوته الاولى كان عبد الناصر يدرك تمام الادراك انه مثقل بالاعباء التالية :

١ ـ عدم التجانس في حركة ٢٣ يوليو ـ تموز .

٢ ـ الميراث الهائل للنظام القديم .

٣ ـ غياب النظرية الكاملة للعمل الثوري والقادرة على صياغة التنظيم الطليعي او الحزب .

وقد تحمّل بشجاعة الشخصية التاريخية كل ما جرته هذه الاعباء الثقال من خسائر باهظة ومسؤوليات جسام ، لان هدفه الاكبر كان « تحديث مصر » بادخالها قلب القرن العشرين واقصاء التخلف عن كاهلها المتعَب ، وكذلك « تعريب مصر »

بادخالها قلب الوطن العربي وخلع الافليمية من جذورها . وكـان ايضا وصل مصر بالعالم المتحرر بعد ان ظلت قرونا أسيرة العالم الاستعماري .

هكذا كان الاصلاح الزراعي الـذي بـدأ عـام ١٩٥٢ بمائتي فدان كحد اقصى للملكية ، وانتهى عام ١٩٦٩ بخمسين فدانا ، خلاصا نهائيا من الاقطاع وتقليما لأظافر الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة الزراعية .

وقد كانت معركة الاصلاح الزراعي ـ رغم انها ظلت في اطار الملكية الخاصة ولـم تدخل قط أطار الملكية العامة بأشكالها المختلفة ـ من اخطر معارك عبد الناصر التـي كشفت هويته الطبقية لأعدائه منذ الاسابيع الاولى حين وجّه اليه « علي ماهر باشا » انذارا صريحا بضرورة عودة الجيش الى الثكنات ، وحين خرج « عدلي لملوم » شاهرا السلاح على الضباط والجنود والفلاحين في أرضه (١٣) .

ولم يكن القضاء على الملكية الا مدخلا للقضاء على أركانها : هكذا جاء كسر احتكار السلاح بالتعاقد مع الاتحاد السوفياتي مظهرا اوليا للتحول عن الغرب الذي بلغ أوجه في حرب السويس عام ١٩٥٦ ، فبالرغم مـن ان لجوء « عبد الناصر » الـى المعسكر الاشتراكي كان « رد فعل » في البداية لسلبية الغرب ، الا انه بتأميم قناة السويس اصبح الاستقلال الوطني منهجا ثوريا في العمل السياسي لا يعتمد على التجربة بقدر ما يعتمد على السلاح . كانت حرب السويس تمصيرا لمصر وتعريبا لها في نفس الوقت، ذلك ان تأميم القناة والبنوك والشركات الاجنبية اعاد مصر للمصريين . امـا الحرب فقد كشفت لمصر ـ ربما للمرة الاولى ـ وجهها العربي (١٤) .

ثم وضع عبد الناصر يديه على المفتاح الذهبي للمجتمع الحديث في كلمتين هما : التصنيع والتعليم ... فاذا كانت مصر ايام الانجليز قد تحولت الى مزرعة قطن ومن ثم بقيت ريفا للحضارة الحديثة ، فانها في عهد عبد الناصر تحولت الى عصر الصناعة الثقيلة وعصر التنمية الاقتصادية وعصر العلم كالماء والهواء (١٥) .

هكذا دخلت « الصناعة » في مصر مرحلة اجتماعية واقتصادية جديدة كيفيا ، فلم تعد صناعة استهلاكية محدودة بل أضحت صناعة « انتاجية كبيرة » لا تعتمد على رؤوس اموال تستثمرها من مليونيرات الغرب بل على قروض البلدان الاشتراكية غير المشروطة .

واتسعت القاعدة العمالية حتى بلغت مليون عامل . وكـان قـرار عبد الناصر التاريخي وهو « مجانية التعليم في جميع المراحل » استكمالا موضوعيا للتصنيع ...

---

(١٣) تراجع هذه الواقعة تفصيلا في « الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو الـى نهاية ازمة مارس ١٩٥٤ » للدكتور عبد العظيم رمضان ، من ص ٣٥ الى ص ٦٤ ، مكتبـة مدبولـي ، القاهرة ١٩٧٥ .

(١٤) راجع « قصة ثورة يوليو » ، الجزء الثاني ، مجتمع عبـد الناصر ، المؤسسـة العربية للدراسات ، بيروت ١٩٧٥ ، من ص ٣٩ الى ص ٥٧ ومن ٨٧ الى ١٥٢ .

(١٥) التعبير للدكتور طه حسين ، اطلقه للمرة الاولى في كتابه « مستقبل الثقافة في مصر » عام ١٩٣٩ ، ثم نفذه جزئيا في قرارات مجانية التعليم الابتدائي والثانوي عام ١٩٥٠ حين جاء وزيرا للمعارف في حكومة « الوفد » الاخيرة . اما عبد الناصر فاستكمل تنفيذ هذا الشعار بقرارات مجانية التعليم في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية .

فالقاعدة المادية للهرم الاجتماعي لا تكتمل الا بالقمة الفكرية والروحية . واذا كان التصنيع قد أثمر مجموعة جديدة من القيم والعلاقات الاجتماعية التي تختلف جذريا عن قيم الزراعة وعلاقاتها الاجتماعية ، فان مجانية التعليم خصوصا في الجامعات والكليات العسكرية قد أتاحت لأبناء العمال والفلاحين ـ كما فعل الاصلاح الزراعي والتصنيع في الانتقال بمصر من مزرعة القطن الى العالم الحديث ـ ان يقوضوا اركان مدرسة « دنلوب » لتخريج الموظفين والحرفيين وان يؤسسوا دعائم الثقافة الوطنية والابداع الوطني بالاصالة والمعاصرة .

ولم تكن مصادفة ان أزدهرت في ظل المرحلة الناصرية مختلف انواع الآداب والفنون من المسرح الذي كان قد توقف عند أعتاب توفيق الحكيم ، فاصبح الآن ومنذ قيام الثورة يضم نعمان عاشور والفريد فرج ويوسف ادريس وسعد الدين وهبة ورشاد رشدي ونجيب سرور وعبد الرحمن الشرقاوي ومحمود دياب وغيرهم . وكذلك الرواية التي كادت تتوقف عند نجيب محفوظ (بل كاد محفوظ نفسه ان يتوقف) والشعر الذي استأنف مسيرته مع صلاح عبد الصبور واحمد عبد المعطي حجازي وفؤاد حداد وصلاح جاهين وأمل دنقل ومحمد عفيفي مطر ، والفن التشكيلي الذي تطور على ايدي العشرات من المصورين والنحاتين .

ان هذا الازدهار الذي قد تنطوي اهم نماذجه على انتقادات عنيفة لسلبيات التجربة ، لا يمكن تفسيره الا بأن عبد الناصر كان واعيا لفكرة « النهضة » التي تكامل بناؤها الصناعي بأعمدتها الثقافية .

ولم تكن مصادفة ان تعارضت خطة التنمية والتصنيع الثقيل مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، كما تناقضت الثقافة الوطنية مع مجموعة العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة . هكذا جاء التأميم الكبير عام ١٩٦١ لوسائل الانتاج الرئيسية في المجتمع ثمرة الضرورة الملحة لبناء المجتمع الصناعي وخطة التنمية والاستقلال الوطني . وكذلك كان استيعاب خريجي الجامعات سنويا في الشركات والمصانع والادارات والمستشفيات والجيش .

وقد كانت هذه هي الضربة الرئيسية من جانب عبد الناصر لبقايا الهيكل الاقطاعي والرأسمال المحلي الكبير ووسطاء الاحتكارات الاجنبية . وكان المد العربي منذ عام ١٩٥٦ هو الذي مهد في الوجدان المصري لوحدة عام ١٩٥٨ .

ولكن الوحدة لم تكن قط عملا عاطفيا . لقد ظل عبد الناصر يطرح فكرة « المصير » الواحد طرحا جماهيريا فعالا . ولم يقصر التعبير على الحرب ضد اسرائيل كمظهر استعماري مباشر ضد العرب ، وانما كان يتجاوز هذا المعنى الوارد الى قضية المصير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

كانت اسرائيل ولا تزال مشروعا استعماريا لعزل مصر عن الوطن العربي ، بالاضافة الى اهدافها الاخرى . ولكن « المصير في الحرب ضد الاستعمار » كان عند عبد الناصر بمثابة الوجه الآخر للمصير القومي والحضاري ، اي واقع محاربة واقع التجزئة لبعث واقع جديد يمنح مصر عمقا استراتيجيا ، على كافة الاصعدة والمستويات . هكذا كان موقفه من الثورات العربية المتوالية : في الجزائر والعراق

واليمن . وهكذا كان موقفه ايضا من « حركات » التحرر العربي ، وموقفه من الاحلاف العسكرية مع الغرب الاستعماري . انها لم تكن مجرد « مساعدات » عسكرية او اقتصادية او بشرية ، وانما كانت وعيا نافذا لدور مصر العربي وادراكا ثاقبا لعروبتها : كانت هذه العروبة تعني له مزيدا من دعم الاستقلال الوطني ومحاولة التقدم الاجتماعي .

على ذلك شملت قرارات التأميم الكبرى عام ١٩٦١ مصر وسورية معا ، واصبح للقومية العربية مضمون اجتماعي واضح ، فهي ليست شعارا سياسيا مجردا وانما هي تجسيد لهوية الامة العربية واحلامها في التحرر من الاستعمار والاستغلال الطبقي معا . ومن هذه الزاوية اصبح عبد الناصر زعيما عربيا استثنائيا ، لأنه تجسد في مخيلة الملايين من الكادحين قائدا لثورة عربية شاملة لا رجل دولة كبيرة كمصر . لقد سبقت الدعوة العربية ميلاد عبد الناصر بأجيال ، ولكنه هو الذي اكسبها المدلول الاجتماعي البارز في اجراءات يوليو ـ تموز من ناحية ، ونوعية الحركات العربية التي تحالف معها من ناحية أخرى .

وحين اكتسبت القومية العربية على يديه مضمونها الثوري ، فقد حلّت المشكلة المصرية المزمنة عند الجماهير الواسعة من الشعب المصري ، ولم تعد الاقليمية تعني الا الردة الاقتصادية والاجتماعية الى رحاب الاستعمار والاقطاع والراسمالية الكبيرة .

كما حلّت المشكلة العربية المزمنة عند اعرض القطاعات في الشعب العربي ، ولم يعد « الحاكم المصري » زعيما بين الحكام العرب ، بل اصبح تجسيدا لطموحات الجماهير مباشرة : أن الوحدة العربية تعني التكامل القومي ، وهذا لن يتم الا بالتحرر من قبضة الاستعمار والصهيونية والرجعية المحلية . وهكذا حوّل عبد الناصر الحلم الوحدوي الى نضال قومي وطبقي في آن معا .

وكان من الطبيعي ان يقوده هذا النضال الى قلب حركة التحرر الوطني العالمية ، فالوطن العربي ليس جزيرة مهجورة ، فكما ان الاستعمار ظاهرة عالمية هكذا تصبح حركة التحرر الوطني . وكانت « باندونغ » هي بداية الطريق الطويل . وكان تجمّع دول عدم الانحياز « خطوة اخرى » وكذلك منظمة الوحدة الافريقية . وكان واضحا ان مؤتمرات هذه الدول النامية ـ المتخلفة والمقهورة ـ هي التنظيم العالمي لحركة « الانسان الفقير » في وجه الانسان الغني . كما كان من الطبيعي ان يتحالف الانسان الفقير مع انظمة الثورة في العالم ، مع الاتحاد السوفياتي والصين ودول أوروبا الشرقية ، فهذه هي « ايجابية الحياد » بين المعسكرين الكبيرين .

ولم يكن عبد الناصر (بعد تأميم القناة ودحر العدوان الثلاثي على مصر) قد اصبح زعيما مصريا وقائدا عربيا بارزا فحسب ، بل أضحى مناضلا رائدا ضمن حركة التحرر الوطني العالمية ... فلقد عرف العالم المعاصر العديد من الثورات والتمردات والهبّات بعد حركة ٢٣ يوليو ـ تموز ١٩٥٢ في مصر ، وكانت التجربة المصرية ملهما لكثير من هذه التحركات الاستقلالية ، ملهما لقادتها وشعوبها على السواء . ولم يكن الالهام « استقراء من بعيد » بل كان اتصالا وثيقا بين مصر والعالم الحديث التحرر والمواقع التي لا تزال في سبيلها الى التحرر .

وهكذا أصبح وجه مصر الجديد في العالم الحديث ، عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وجها نقيضا لوجهها الملكي الاقطاعي المهترىء المعزول في قوقعة التخلف والقهر. لقد اصبح حيا مناضلا في صفوف الثورة الوطنية في العالم . وهكذا ، ايضا ، قيّمت التحالفات والتناقضات بين مصر والنظام الدولي على ضوء المصلحة الوطنية وحدها . ومنذ صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ الى الانذار السوفياتي عام ١٩٥٦ الى تمويل السد العالي ومجمع الحديد والصلب ومئات المصانع الثقيلة ، أيقن عبد الناصر ان التحالف مع الثورة الاشتراكية العالمية هو تحالف استراتيجي مع مصر والوطن العربي عسكريا واقتصاديا . ومنذ رفض الغرب تسليحنا وتمويلنا بل وشارك مشاركة فعالة — والولايات المتحدة في مقدمته — في حصارنا العسكري والاقتصادي حتى هزيمة ١٩٦٧ ، أيقن عبد الناصر ان التناقض مع الرأسمالية العالمية — بكافة اشكال الامبريالية والاستعمار الجديد — هو تناقض رئيسي .

وبالرغم من تحالف الرجعية المحلية في مصر ، والرجعية العربية والرجعية العالمية ، ضد عبد الناصر ، حتى الحقت بنظامه هزيمة حزيران — يونيو — ١٩٦٧ ، فانه كان قد نجح في انجاز اهدافه الكبرى : تحديث مصر وتعريبها ووصلها بالعالم المتحرر .

عبد الناصر وجيشه :

وهذه كلها ليست من المعاني والافكار المجردة ، وانما هي واقع مادي يتنفس الناس هواءه ، انه كالشهيق والزفير لا حياة لهم دونهما . ان اسقاط السلطة شبه الاقطاعية ، شبه الرأسمالية العميلة للاستعمار وتصفية امتيازاتها الطبقية ، قد اسقط ايضا مجموعة القيم والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل ٢٣ يوليو — تموز .

وعلى مدى ثمانية عشر عاما عاشها عبد الناصر ، ورغم كل السلبيات والثغرات والنكسات والهزائم ، تدعم هذا السقوط يوما بعد يوم ، وبرزت الى ساحة الوجود الاقتصادي والاجتماعي طبقات وفئات اجتماعية جديدة، في ظل اشكال جديدة للانتاج المادي والثقافة الفكرية . ان ملايين الفلاحين والعمال والمثقفين من مهنيين وفنيين وطلاب قد عرفوا او عاشوا انماطا من الحياة مختلفة كليا عن حياة آبائهم . وهؤلاء هم الذين يشكلون العمود الفقري للمجتمع المصري المعاصر ، فالقطاع العام ونظام الاجور والارباح والمشاركة في الادارة والتعاونيات الزراعية ومجانية التعليم ، ليست هذه كلها مجرد « مكاسب اقتصادية » طارئة ، وانما هي نظام شامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية استظلت به وشاركت في صنعه اجيال بعد اجيال .

والسد العالي ومجمع الحديد والصلب ومئات المصانع ليست مجرد « ابنية من الحديد والاسمنت » وانما هي قاعدة هرم اجتماعي ضخم افرز على مدى الزمن قيما جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة هي النسيج الحي لـ « ميكانيزم » العمل والفكر والشعور ، هي « دينامو » الوجود .

وانتشار الجامعات والمعاهد العليا على طول ضفاف الوادي ليس ترفا زخرفيا في شكل مؤسسات للربح وانما هو تنظيمات اجتماعية وسياسية وروحية تخرجت منها

مئات الالوف من شباب مصر . والكليات العسكرية والقوات المسلحة وعشرات الاسلحة المتطورة ، ليست « ماكينات من الحديد والنار » ولا زينة تمشي في الميادين ، وانما هي حقل اجتماعي وسياسي للشعب في مصر : انه جيش عبد الناصر الذي انتصر في السادس من تشرين الاول ـ اكتوبر .

وبالرغم من ان عبد الناصر لم يكن يملك السلطة التنفيذية في بقية اقطار الوطن العربي ، الا انه دخل وجدان وعقل المواطن العربي ولا يزال راسخا : لقد اعطاه « صورة للمستقبل » و « خطا للنضال » وخرج به من منطقة النفوذ الاستعماري . وقد نجحت الصورة والخط في تغيير الواقع العربي الرسمي حينا ، واخفقت في معظم الاحيان . ولكن النجاحات والاخفاقات كلها تصوغ بصمة الناصرية على ضمير الانسان العربي المعاصر ؛ فمعنى الوحدة والعدل الاجتماعي ، تجربة السلطة ، النضال ضد الاستعمار، الموقف من اسرائيل ، الثورة المضادة .. كلها اصبحت « عقائد » يكتوي بنارها ويهتدي بنورها الانسان العربي في كل مكان . والثورات العربية التالية لحركة ٢٣ يوليو ـ تموز والانظمة الجديدة ، بكل سلبياتها واخطائها، هي الثمرة الشرعية لظهور الناصرية.

ولم يكن عبد الناصر ، كسوكارنو او نهرو او نكروما ، مجرد زعيم وطني بارز في ما يسمى بالعالم الثالث ، وانما كان بفكره وسلوكه الدولي قائـدا تاريخيا ضمـن حركة التحرير الوطني العالمية وبصماته النضالية على كتاب العالم النامي لا يمحوها الزمن .

وبعد ،

فانهم يستطيعون نزع صور عبد الناصر مـن الادارات الرسمية .. ويستطيعون شتمه ليل نهار .. ويستطيعون ما هو اكثر من ذلك: الارتداد عن القرارات والاجراءات التي اتخذها في حياته .

ولكنهم ينسون أن عبد الناصر لم يكن رئيسا او رجل دولة .. وانما كان « حركة تاريخية » لتيار وطني ينشد الاستقلال والتقدم الاجتماعي . كان هذا التيار سابقا عليه وسيظل باقيا من بعده، ولكن هو الذي جسّده في حركة تاريخية لها قوانينها الموضوعية التي يستحيل ازاحتها .

ان عبد الناصر ، كشخص ، قد مات ، ولكن الناصرية كاتجاه للتقدم التاريخي لا تزول آثارها ، فانها بآثارها قد فعلت فعلها المحتوم وانتهى الامر ، فأصبحت كخلايا الدم جزءا لا ينفصل عن نسيج الحياة .

قد يسترد بعض المجرمين في حق الشعب المصري ممتلكاتهم ولكنهم لن يستردوا ابدا عصر ما قبل ١٩٥٢ .

لن يستردوا قيما واراها الزمن ، ولا علاقات اجتماعية اصبحت في المتاحف . لن يستردوا العرش والاقطاع والرأسمال الكبير وجيش الاحتلال ومصر المعزولة عـن العرب والعالم . فأبناؤهم وبناتهم من رحم عصر جديد .

والزمن لا يمضي الى الوراء مهما خيل للبعض ذلك . وقد كان عبد الناصر نقطة فاصلة بين عصرين .

٢ ــ كعب آخيل :

يظل فكر جمال عبد الناصر في الوثائق الرئيسية الثلاث « فلسفة الثورة » و « الميثاق »,و « بيان ٣٠ مارس » بمثابة المصدر الايديولوجي الاول لنظام ٢٣ يوليو ــ تموز . ولا شك ان خطب « الرئيس » في المناسبات المختلفة وكذلك ممارساته السياسية تشكل نبعا لا ينضب لايديولوجية النظام الناصري . ولكن الوثائق الثلاث ظلت دائما الخط البياني العام لفكر الرجل وثورته ، توجز الحلم والامنية من ناحية ، وتفسر التطبيق وتبرره من ناحية اخرى .

ومنذ البداية ، لا بد من الاشارة الى جملة تحفظات منهجية : اولها ، ان قيمة الوثيقة ليست مستمدة من كونها تمثل « نقطة متقدمة » في تاريخ الفكر المصري ــ او العربي ــ الحديث ، وانما لكونها تجسد « بيانا » لحدث عملي مباشر في أرض الواقع. وبالتالي ينبغي ان نحذر المقارنة بين ما يتضمنه « البيان » من أفكار والسياق الشامل للحركة الفكرية في مصر أو في الوطن العربي . اننا بمثل هذه المقارنة نظلم الوثيقة ونبالغ في حجمها معا . غير ان هذه الملاحظة لا تنفي خارج وعينا « المناخ » الذي صدرت عنه ، والفكر من بين عناصره .

أما **التحفظ الثاني فهو** ان فكر جمال عبد الناصر في هذه الوثائق انما هو حصيلة الحوار الذي دار ــ لا بد ــ بينه وبين نفسه من جهة وبين رفاقه من اعضاء مجلس الثورة او الدائرة المحيطة به من جهة ثانية ، وبينه وبين متغيرات الشارع المصري والعربي والدولي من جهة ثالثة . أي ان عبد الناصر في هذه « البيانات » ليس رجلا حرفته الفكر ، وتنطبق عليه بالتالي معايير النقد الفكري الخالص ، وانما هو قائد سياسي ، فكره لا ينتسب اليه وحده وانما هو يبلور موجات دائرة أوسع .

واما **التحفظ الثالث فهو** ان عبد الناصر رغم موهبته الادبية الباكرة لم تكن « اللغة » هي اسلوبه في حياته الناضجة ، لذلك كان البون شاسعا بين اسلوبه المباشر في الخطب الجماهيرية ، واسلوبه المكتوب في صياغة « فلسفة الثورة » ولم يكن بعيدا عن صياغة « الميثاق الوطني » كما انه اشترك مع مجموعة من الكتاب الناصريين في صياغة « بيان ٣٠ مارس » . ومعنى ذلك انه يحق لنا ــ في التحليل ــ ان نضع في اعتبارنا المسافة المحتومة بين الفكرة واللفظ . فلا ريب ان ظلال المعاني ودلالات الالفاظ تتداخل فيما بينها على نحو غاية في التعقيد .

الدور التائه يبحث عن بطل :

يتذكر جمال عبد الناصر في خاتمة كتابه « فلسفة الثورة » ــ وقد صدرت طبعته الاولى عام ١٩٥٣ ــ مسرحية بيراندللو الشهيرة « ست شخصيات تبحث عن مؤلف ». ولسبب ما أخطأ الكاتب في عنوان المسرحية وجعلها « ست شخصيات تبحث عن ممثلين » . وهو بالقطع ليس خطأ مطبعيا وانما هو خطأ الذاكرة والرغبة لدى صاحب العنوان الجديد أن يبني عليها « المقولة » التي تتخلل اصداؤها صفحات الكتاب الصغير باكمله . وهي ان هناك دورا ما يهيم على وجهه يبحث عن « بطل » ، وهو بالطبع يفرق بين البطولة والزعامة وبين الفرد والامة . ولكنه يكتفي بالقول ان ذلك هو الدور وتلك هي ملامحه ، وهذا هو مسرحه ، ونحن وحدنا بحكم المكان نستطيع القيام به و « المكان

المقصود » هو مصر ، اما « نحن » فلربما كانت تعني الشعب او « الانا » ، ومن المثير للالتفات ان هذه الفكرة شغلت كاتبين احدهما توفيق الحكيم قبل الثورة في روايته « عودة الروح » والثاني هو يوسف السباعي في مسرحيته « البحث عن جسد » ، ويقول كاتبها انه الف الفصل الاول والثاني قبل الثورة ، واستكمل الفصل الثالث بعد ظهور عبد الناصر على مسرح الحياة السياسية المصرية . وتستلهم رواية الحكيم التي ظهرت للمرة الاولى في عام ١٩٣٣ احداث ثورة ١٩١٩ ، ولكنهـا تحلـم بثورة جديدة علامتها « الكل في واحد » . وقد نسب الى الرئيس عبد الناصر انه تأثر برواية « عودة الروح » تأثرا عميقا (١٦) .

وفكرة « الكـل في واحد » توجز تيارا كاملا ظهر في الثلاثينات وقد عبّر عنـه الحكيم في اعماقه الفنية وكتاباته المباشرة على السواء ، يدعو الى ان مصر تحتاج الى « منقذ » تتجسد في شخصه المفرد آمال الامة كلها ؛ هو « المستبد العادل » .

اما مسرحية السباعي فهي قراءة انتهازية لكتاب « فلسفة الثورة » حيث يلتقط الكاتب الاشارة الرمزية التي جاءت حول مسرحيـة بيراندللو ، وذهب ليكتب هـذا « الشيء »، وكأنه يخاطب عبد الناصر « انت انت المنقذ » . وهكذا فعل ايضا احسان عبد القدوس في واحدة من أجود رواياته هي « في بيتنا رجـل » بحيث يختمها بعدة صفحات عن « البطل » الطويل الاسمر الذي رفض الاحزاب واختار حينا الاغتيال الفردي وانتهى الى ضرورة قيام الثورة . وهي ترجمة حرفية لما جاء في كتاب « فلسفة الثورة » من تأملات عرضت لاختيارات « البطل » وحيرته بينها وانتهائه الى طريق الثورة . ولعل الرابطة العميقة التي تصل بين الحكيم والسباعي وعبد القدوس ـ رغم ما يفرق بينهم وهو كثير ـ انهم جميعا كانوا ضد « الاحزاب » القائمة قبل الثورة . تشهد بذلك « شجرة الحكيم » للحكيم و « ارض النفاق » للسباعي ومختلف كتابات عبد القدوس .

والعبرة في هذه الاستشهادات هـي ان فكرة « البطولة » تسكـن راس جمال عبد الناصر ، كما كانت تهجس بها رؤوس تيار سياسي كامل في مصر قبل ثورة يوليو ـ تموز ١٩٥٢ . والمهم ان هذه الفكرة تفترض « فراغا » في الحياة السياسية المصرية لا بد من ملئه . ان هذا الفراغ ينفي الجماهير وتنظيماتها الحزبية خارج الحوار ، لمجرد انها لم تستطع احداث التغيير . هذه الفكرة تفترض ايضا ان ملء الفراغ يتم بواسطة « الفرد » المنقذ الذي يرى بعدئذ ـ في حالة نجاح وصوله الى السلطة ـ ان الحكم الفردي المطلق هو البديل « الثوري » للجماهير المنظمة .

ولنستمع الى جمال عبد الناصر ..

يقول في « فلسفة الثورة » ما نصه : « لقد كنت اتصور قبل ٢٣ يوليو ان الامة كلها متحفزة متأهبة ، وانها لا تنتظر الا طليعـة تقتحم امامها السور ، فتندفع الامة وراءها صفوفا منتظمة تزحف زحفا مقدسا الى الهدف الكبير » (١٧) . « ثم فاجأني

---

(١٦) راجع تفصيلا لهذه النقطة في كتابي « من الارشيف السري للثقافة المصرية » ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٥ ، من ص ٢٧ الى ص ٣٩ .

(١٧) « فلسفة الثورة » ، طبعة التنظيم الناصري في لبنان ـ اتحاد قوى الشعب العامل . ص ١٤ .

الواقع بعد ٢٣ يوليو . قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة الى الهدف الكبير ، وطال انتظارها . لقد جاءتها جموع ليس لها آخر ، ولكن ما ابعد الحقيقة عن الخيال : كانت الجموع التي جاءت أشياعا متفرقة وفلولا متناثرة ، وتعطل الزحف المقدس الى الهدف الكبير ، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر . وساعتها احسست وقلبي يملأه الحزن وتقطر منه المرارة ان مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة ، وانما من هذه الساعة بدأت . كنا في حاجة الى النظام فلم نجد وراءنا الا الفوضى . وكنا في حاجة الى الاتحاد فلم نجد وراءنا الا الخلاف ، وكنا في حاجة الى العمل فلم نجد وراءنا الا الخنوع والتكاسل، ومن هنا وليس من أي شيء آخر، اخذت الثورة شعارها» (١٨). يقصد — بالطبع — شعار « الاتحاد والنظام والعمل » .

... ولو ان جمال عبد الناصر تذكر انه قبل ان يقود حركة ٢٣ يوليو — تموز ١٩٥٢ بسبعة شهور فقط ، كان الشعب المصري العظيم على ضفاف القناة يقود أروع حركة شعبية فدائية ضد قوات « بريطانيا العظمى » لتردد كثيرا قبل ان يكتب هذه الكلمات. ولو انه تذكر هذا الشعب عام ١٩٥٠ وهو يجيء بحزب « الوفد » في انتخابات مشهورة ، ضد حكومات الاقليات المتعاقبة وضد العرش ، أملا في التغيير ، لتردد كثيرا قبل ان يخط حرفا من هذه السطور . ولو انه تذكر عام ١٩٤٦ وصعود « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » الى مستوى الجبهة الديمقراطية الشعبية التي هزت البلاد من اقصاها الى اقصاها . لما كانت هذه انطباعاته عن مصر والمصريين الذين خاضوا معارك الدم منذ الثورة العربية الى ثورة ١٩١٩ الى انتفاضة ١٩٣٥ وغيرها من اساطير البطولة التي لا زالت تبحث عن « مؤلف » يرويها ، عن الفلاحين الذين استشهدوا في حقولهم ضد باشوات الارض ، والطلاب الذين فتح تحت اقدامهم كوبري عباس ، والنواب الذين حطموا سلاسل البرلمان فدخلوه وعقدوا جلستهم رغم المرسوم الملكي بحل المجلس ، والعمال والمثقفين الذين كسروا عظام « اليد الحديدية » لمحمد محمود ودقوا عنق « العسكري الاسود » لابراهيم عبد الهادي . أهؤلاء هم « الاشياع المفرقة » و « الفلول المتناثرة » التي لا يميزها سوى الفوضى والخلاف والخنوع والتكاسل ؟ ولكني لا انسى ان عبد الناصر قد رأى ذلك كله « وراءه » . يقول : « كنا في حاجة الى كذا ، فلم نجد وراءنا الا كذا » . ولو انه نظر امامه ، لربما تغير المشهد باكمله .

ومهما كان السياق التاريخي والتحليل الاجتماعي لفكر البرجوازي الصغير والظروف الموضوعية التي أحاطت مصر قبيل تموز — يوليو ١٩٥٢ ، فان هذا التكوين الشخصي لعبد الناصر قد لعب دورا هاما في مسيرته السياسية ، ومسيرة البلاد على وجه العموم . ولقد كان تسجيله لهذه الاعترافات في « فلسفة الثورة » عملا شجاعا بحق . ويظل هذا الكتاب الصغير مفتاحا بين أهم المفاتيح لبقية الابواب .

والباب الاول هو فكرة الثورة ذاتها ، كيف انبثقت في وعيه كالشرارة الملتهبة حماسا رومانتيكيا في الصبا ، قاده الى المظاهرات وبيوت الزعماء والهتاف بالاستقلال

---

(١٨) المصدر السابق ، ص ٨ .

« التام » او الموت « الزؤام » ، حتى آلت به الامور الى فجيعته بمعاهدة ١٩٣٦ . واقبلت بوادر الحرب العالمية الثانية ومعها عنف الشباب ، فاتجه الى الاغتيال الفردي الذي افزعه عن المرة الاولى . وفي فلسطين كانت المرحلة الثانية « كنا نحارب في فلسطين ، ولكن احلامنا كلها في مصر ، كان رصاصنا الى العدو الرابض امامنا في خنادقه ، ولكن قلوبنا تحوم حول وطننا البعيد الذي تركناه للذئاب ترعاه » . هنا يبدأ تبرير عبد الناصر لثورة يوليو ـ تموز من حيث الشكل ومن حيث المضمون .

ولا شك انه يضع كلتا يديه على جذور اخفاق ثورة ١٩١٩ والنتائج الجوهرية التي يتعين على الثورة الجديدة ان تضعها في حسابها . فمن الاسباب الجذرية التي ادت الى انتكاسة ١٩١٩ ان الطبقة التي قادتها سرعان ما استأثرت بمكاسبها الطبقية ، وتخلت عن بقية طبقات الشعب التي كانت وقودا للثورة وضحايا . ومن النتائج ان الثورة المرتجاة عليها ان تناضل على جبهتين : الاولى جبهة الاستقلال الوطني، والاخرى جبهة العدل الاجتماعي « لم يكن في استطاعتنا ان نقوم على طريق التاريخ بمهمة جندي المرور فنوقف مرور ثورة حتى تمر ثورة اخرى ، ونحول بذلك من وقوع حادث الصدام وانما كان الشيء الوحيد الذي نستطيعه هو ان نتصرف بقدر الامكان وننجو من ان يطحننا شقا الرحى » (١٩) . ولعل هذا النص يفسر لنا معنى الثورتين المتداخلتين في مفهوم عبد الناصر ، بخلع الملك في ٢٦ يوليو ـ تموز ١٩٥٢ وانهاء الملكية في ١٨ يونيو ـ حزيران سنة ١٩٥٣ ، والاعداد لاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ تم صدور قانون الاصلاح الزراعي في سبتمبر ـ ايلول سنة ١٩٥٢ .

اما من حيث الشكل فقد « كان الموقف يتطلب ان تقوم قوة يقرّب ما بين افرادها اطار واحد يبعد عنهم الى حد ما صراع الافراد والطبقات ، وان تكون هذه القوة من صميم الشعب ، وان يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لهم عملا سريعا حاسما ، ولم تكن هذه الشروط تنطبق الا على الجيش » (٢٠) . وبالرغم من انه يمكن البحث في مبررات اكثر اقناعا من هذه الاسباب تؤصل ظاهرة قيام الجيش بالثورة الا ان هذه المبررات ، التي يؤكد عليها جمال عبد الناصر ، تكشف النقاب عن مسألتين هامتين : الاولى ان تحليله لـ « فساد » الاحزاب القديمة يقوم على اساس الصراعات الفردية والاهواء الشخصية السائدة في تلك الاحزاب ، والمسألة الثانية هي امتداد تطبيقي للاولى. وهي ان الجيش ، ثم التنظيم السياسي الواحد (هيئة التحرير في ذلك الوقت) هما اداة الثورة في التغيير والحكم . ولا ريب ان هذه النتيجة التي تبدو للوهلة الاولى شكلية قد استجابت من ناحية لفكرة البطل ـ الباحث عن دور ـ لان الحكم الفردي المطلق يجد مناخه الاصيل بعيدا عن تعدد الاحزاب . ومن ناحية اخرى فان التناقض المبكر بين هذا الشكل وتطورات الثورة الناصرية من حيث المضمون قد واكبها منذ البداية واستفحل خطره للدرجة التي هدد فيها البناء الثوري بعديد من النكسات والهزائم .

---

(١٩) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٢٠) المصدر السابق ، ص ١٩ و ٢٠ .

كانت « هيئة التحرير » ـ وبالطبع كلنا هيئة التحرير كما كانت تقول اللفتات ـ هي الثمرة الاولى لهذا الفكر في التنظيم السياسي . دخلها الملايين من البشر تحت شعار باهت لا معنى له هو « الاتحاد والنظام والعمل » وخرجوا منها حين قرر الرئيس ذلك . وكانت بداية ما يمكن تسميته بالتنظيم اللاحزبي الذي يضم كل الجماهير ولا يضم احدا على الاطلاق . فالبطل المنقذ يعرف مصالح الجماهير ويقـدر علـى حـل مشكلاتها من غير ان تتكلم . ولعل هذه النقطة كانت « كعب آخيل » او نقطة الضعف في راس شمشون .

ولا يبقى في كتاب « فلسفة الثورة » سوى ما يدعوه عبد الناصر بالدوائر الثلاث : الدائرة العربية والدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية . وهي الدوائر التي يراها ـ بهذا الترتيب الذي اورده ـ المجال الطبيعي والحيوي الذي يجب ان تتحرك فيه مصر بحكم موقعها الجغرافي والتاريخي والنضالي .

وبالرغم من ان عبد الناصر لا يذكر اطلاقا تعبير العروبة بتنويعاته المختلفة ـ الوحدة العربية والوطن العربي ، والقومية العربية ، والامة العربية ـ الا انـه يذكر «فلسطين» التي شعر فوق ارضها بعاطفة خاصة واحس انه يدافع عن النفس والوطن. وكان عبد الناصر يدرك في هذا الوقت المبكر البعد الاستراتيجي للمشروع الصهيوني في الشرق الاوسط (٢١) . ويدرك ان اسرائيل راس جسر للاستعمار الغربي في المنطقة العربية ، والهدف هو عزل مصر عن شقيقاتها ، وترسيخ واقع التخلف ونهب الثروات الموجودة والمحتملة . وهنا يفتح حوارا بالغ الاهمية والاستبصار العميق بالمستقبل حول النفط العربي وضرورة توظيفه في نهضة عربية شاملة . كما انه يفتح باب الحوار واسعا حول « جبهة نضال عربي » . اما بالنسبة لافريقيا التي يدور فيها صراع مر بين الاستعمار وحركات التحرر ، فان عبد الناصر يحلم ان يكون لها « معهد ضخم » علـى حد تعبيره ، في القاهرة . وبالنسبة للعالم الاسلامي يتمنى أن يتحول موسم الحج الى مؤتمر سياسي سنوي للمسلمين يحقق تعاونا « لا يخرج عـن حدود ولائهم لأوطانهم الاصلية » (٢٢) .

واخيرا يعود الى « الدور التائه الذي يبحث عن بطل يقوم به » فيكرر التأكيد : « نحن بحكم المكان نستطيع القيام به » (٢٣) .

الشعب هو المعلم :

مرت عشر سنوات فصدر « الميثاق الوطني » عام ١٩٦٢ . مرحلة حافلة ، لعلها بدأت باعلان الجمهورية حقا والقانون الاول لتحديد الملكية ، ولكنها بدأت ايضا بأزمة

---

(٢١) للتأكيد على هذه النقطة تراجع مذكرات جمال عبد الناصر ، تقديم محمد حسنين هيكل ، التي نشرت مؤخرا للمرة الاولى في مجلة « الوطن العربي » الباريسية من العدد رقم ٢٣ (٢٢ تموز ـ يوليو ١٩٧٧) الى العدد رقم ٣٢ (٢٣ ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٧) . والمذكرات بأكملها حـول مرحلته الفلسطينية .

(٢٢) «فلسفة االثورة » ، ص ٥٦ .

(٢٣) نفس المصدر والصفحة .

مارس – آذار ١٩٥٤ واتفاقية جمال – هيد ، لعلها بدأت كذلك عام ١٩٥٥ بالاشتراك في مؤتمر باندونغ ورفض الاحلاف العسكرية من الغرب . ولكن الامر المؤكد ان عام ١٩٥٦ كان الذروة التي تألقت وتوهجت فوق جبين هذه المرحلة التاريخية الحافلة بالتناقضات . عام السويس . عام البداية لنهاية الاستعمار القديم في العالم كله . عام النصر السياسي على قوى العدوان وبينها « اسرائيل » . العام الذي عادت فيه الثروة الوطنية لأصحابها . عام القومية العربية في مصر . العام الذي اكتسب فيه عبد الناصر شرعية السلطة من الشارع لأول مرة ثم فوجيء بمجيء ١٩٥٨ ومعه الوحدة في ظل ظليل من « الاتحاد القومي » . وكما اخفقت هيئة التحرير ومعها (الاتحاد والنظام والعمل)سقط الاتحاد القومي ومعه « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » . ومعه قبل ذلك الثمرة : الوحدة . ولا نشارف عام ١٩٦٢ حتى يكون عبد الناصر قد بدأ مرحلة كيفية جديدة من مراحل الثورة الوطنية بالتأميمات الواسعة لعصب الانتاج . عشر سنوات حافلة بدأت ايضا بمحاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية ، وشنق ستة من اقطاب الاخوان المسلمين . وبدأت كذلك بخروج يوسف صديق وخالد محي الدين – وهما العضوان اليساريان – من مجلس الثورة ، وانتهت بخروج كمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادي وحسن ابراهيم .

وبعد حوار طويل – سبقه صراع أطول واكثف – يصدر « الميثاق الوطني » في آخر حزيران – يونيو ١٩٦٢ يبدأه عبد الناصر برأي بل بآراء جديدة في الشعب المصري :

« ان اخلاص الشعب المصري لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية امامه، واستمراره الدائب في مصارعة جميع انواع التحديات قد مكّنه دون ادنى شك من تحقيق نموذج رائد للثورة الوطنية » .

« ان الشعب المصري ، في يوم بدء ثورته المجيدة في ٢٣ يوليو – تموز سنة ١٩٥٢ ادار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التي كانت تبدد قواه الايجابية ، وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم ، واسقط الى غير ما رجعة جميع السلبيات التي كانت تحد من ارادته في اعادة تشكيل حياته من جديد » (٢٤) .

والفرق واضح – حاسم – بين ما قاله عن هذا الشعب في كتاب «فلسفة الثورة» وما يقوله الآن بعد مضي حوالي عشر سنوات، كان الشعب المصري خلالها هو «السند» الحقيقي الذي ابقاه في الحكم منذ قيادته للمقاومة عام ١٩٥٦ . وعندما يفتتح عبد الناصر « الميثاق الوطني » باعتراف يقول ان طليعة ٢٣ يوليو – تموز لم يكن بحوزتها « نظرية كاملة للتغيير الثوري » يخطيء حين يعمم هذا الاعتراف على « الزحف الثوري » باكمله ، فالحق انه كانت هناك طلائع في صفوف الشعب المصري تملك – على الاقل – دليل عمل للثورة . واذا كانت السنوات العشر قد علّمت عبد الناصر ان البرجوازية المصرية لن تضحي بمصالحها الآنية من اجل التنمية الاقتصادية للمجتمع ككل ، ومن هنا جاء تفكيره في التأميم فانه لم يفطن وهو بصدد توسيع قاعدة الديمقراطية

(٢٤) يعتمد الباحث على طبعة التنظيم الناصري في لبنان – اتحاد قوى الشعب العامل ، ص ١١ .

الاقتصادية ان هـذا الاجراء الوطني لا ينجح مـع غيـاب الديمقراطية السياسية ، وسيشكل ذلك الثغرة التراجيدية بين الشكل والمضمون ، بين وجهي العملة الواحدة ، وهي الثغرة التي ستنفذ منها كافة المخاطر على التجربة . يبرر ذلـك بقولـه : « ان الشعب المصري ابان نضاله ضد الاستعمار، كذلك ابان نضاله ضد محاولات الرأسمالية ان تستغل الاستقلال الوطني لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية ــ في نفس هذا الوقت ــ فان الشعب المصري رفض دكتاتورية طبقة من الطبقات وصمم على ان يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريق الديمقراطية لجميع قوى الشعب العاملة » (٢٥) .

لقد كان من الطبيعي ان تسقط الاحزاب التي جسدت مصالح طبقات اجتماعية لم يعد لها وجود . ولكن ذلك لا يستتبعه الغاء مبدأ الحزبية ذاته . كما انه في مرحلة التحرر الوطني يمكن ــ بل يتحتم ــ قيـام جبهـة وطنيـة ديمقراطية بين التنظيمات السياسية المستقلة التي تتفق في مرحلة معينة على الحد الادنى من اهداف النضال ووسائله .

ولكن هذه الجبهة تفترض اولا الوجود المستقل لهذه التنظيمات التـي تتشكل منها ، كما انها تفترض انبثاقها من اسفل حيث القواعد الشعبية لا من اعلى حيث الوصاية . ولا بد لنا من ان نلاحظ جملة التعبيرات الجديدة التي صاغها كتاب الميثاق في هذا الصدد مثل « تذويب الفوارق بين الطبقات » و « قوى الشعب العاملة » فربما كانت الجملة الاولى مقصودا بها التعبير عن « الانتقال السلمي الى الاشتراكية » ، غير ان الضباب الانشائي في لفظتي « تذويب الفوارق » يعطـي ايحـاءات اخلاقية بشان « التدرج » في مسألة « العدل الاجتماعي » اكثر مما هو يحدد معنى اقتصاديا واضحا لانتقال السلطة الى اصحاب المصلحة الجديدة في اجراءات التأميم . كما ان تعبير «قوى الشعب العاملة» يخلط بين المدلول العلمي لكلمة « طبقة » وكلمة « قوة » كما انه يساوي اجتماعيا ــ من حيث العلاقة بهيكل الانتاج ــ بين مختلف الطبقات التـي يسميهـا « عاملة » . هكذا يرادف العمل الذهني العمل اليدوي ، وهكذا يرادف منصب رئيس مجلس الادارة مركز العامل ، وهكذا يرادف المالك صاحب المائة فدان الفلاح الاجير.

وقبل ان نستطرد نقول :

ان قضية التنظيم السياسي الواحد تمثل اصرارا على الحكم الفردي بالرغم من تطور فكر عبد الناصر الاجتماعي . لانه في ظل ما سمي منذ صدور الميثاق بالاتحاد الاشتراكي تستر الجميع تحت هذا « الثوب الفضفاض » . كما ترتب عليه تسلل من لا يمثلون الطبقات الجديدة الى مواقع السلطة الفعلية باسم هذه الجماهير .

بقيام الاتحاد الاشتراكي والاصرار الملح على فكـرة التنظيم الواحد . اضحت المفارقة واضحة بين المصالح الاجتماعية الجديدة واصحابها الحقيقيين الذين لا يتمتعون بحـق حراستها بالرقابة الشعبية والسلطة التنفيذية والحماية التشريعية . وهـي المفارقة التي رفعت شعارا يقول انه « يمكن بناء الاشتراكية بغير الاشتراكيين » (٢٦) .

(٢٥) المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٢٦) اسماء ثلاثة سجون في مصر ، وهي اسماء جغرافية تدل على المناطق التي تقع فيها .

وهي المفارقة التي أدت فورا الى ظهور ما سمي بعدئذ بالطبقة الجديدة . طبقة المديرين والفنيين من العسكر والمدنيين .

رغم ذلك كله ، فقد كان « الميثاق » ــ وهو البيان الثاني لثورة يوليو (تموز) ــ خطـوة الـى الامام في طريـق التطور العاجز لمسيرة مصـر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . انه خطوة الى الامام تشير الى متغيرات العصر على النحو التالي : تعاظم حركة التحرر الوطني العالمية وخاصة في القارات الثلاث المنسية : افريقيـا وآسيـا واميركا اللاتينية . تعاظم القوى الاشتراكية العالمية في مواجهة المعسكر الرأسمالي . الطفرة العلمية التكنولوجية التي تتمثل في ثورة المواصلات التي تلاشت معها المسافات وسقطت الحواجز ماديا وفكريا . تعاظم القوى المعنوية في العالم كالامم المتحدة والدول غير المنحازة والرأي العام العالمي . وعلى الصعيد العربي ، فان سبع سنوات من الثورة الجزائرية وهبوب ريح التحرر على مختلف ارجاء الوطن العربي ، تدفع المنطقة كلها الى مستقبل جديد . ويكاد يقدم نقدا ذاتيا عن تجربة الوحدة ، « فان النماذج السابقة لها في القرن التاسع عشر وابرزها الوحدة الالمانية والوحدة الايطالية لـم تعـد تقبل التكرار . وان اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبي ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالي في العمل الوطني ، وانما هو فوق ذلك ومعه ، ضرورة لازمة على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف العمل من اجل الوحدة القومية للامة العربية كلها ضد اعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الارض العربية ذاتهـا ، سواء كـانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار مراكز للتهديد العسكري » (٢٧) .

ومنذ البدء يفرق صاحب الميثاق بين مدرسته الفكرية واية مدرسة «اشتراكية» اخرى تلتزم حرفيا بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر (٢٨) . وبالطبع فهو يقصد الماركسية التي امكن تطبيقها بنجاح رغم انف القرن التاسع عشر قبـل انتهـاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٧ في الاتحاد السوفياتي . والتي اخذت بهـا اوروبا الشرقية غداة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، ثـم عـاودت الانتصار الساحق في صفوف اكبر شعوب العالم عددا « الصين » عام ١٩٤٩ ، وتحول اليها من قمة السلطة لانجاح بلاده وتثويرها شاب كوبي يدعى فيدل كاسترو عام ١٩٦٢ بالذات عام صدور الميثاق . . أي ان ما يسمى بـ « قوانين جـرت صياغتها في القرن الماضي » جرى تطبيقها بنجاح تاريخي ــ يشهد به وله الميثاق نفسه ــ فـي القـرن العشرين ، وليس في اي زمن آخر . ولكن الميثاق لا يفتأ يكرر انه يتعين علينا ان نواجه العالم بفكر جديد « لا يحبس نفسه في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته » (٢٩) . وهـذا التكرار يستوجب منا ــ كما استوجبت بالامس ــ ان نفهم :

التناقض بين الاشارة الـى ضرورة « نظريـة كاملة للتغيير الثوري » والرفض الواضح لنظريات يقيد بها طاقته . أليس له منهج اللامنهج، او له منهج ردود الفعل التجريبية البراغماتية ؟ أليس ذلك تنظيرا لفكرة « التيار الثـالث » بـين الاشتراكية

(٢٧) الميثاق الوطني ، القطعة المشار اليها ، ص ٢٧ و ٢٨ .
(٢٨) المصدر السابق ، ص ٢٧ .
(٢٩) المصدر السابق ، ص ٢٨ .

والراسمالية الذي قد يرتدي ثيابا عربية او ثيابا اسلامية ، لا يهم ؟

كل شيء الا الماركسية ، « هـذا هـو المحتوى الحقيقـي للتخبط في العبارات السابقة . هنا بذرة العداء للشيوعية رغـم التقارب العلمي مـع المعسكر الاشتراكي والتباعد العملي عن المعسكر الرجعي والاستعماري . ان الحاجة العملية هي التي تبعد هذا النموذج الى المعسكر الرجعي والاستعماري. كما أن الحاجة العملية هي التي تدفع هذا النموذج الى معسكر التقدم .

رغم ذلك كله كان الميثاق خطوة الى الامام . انه يؤصل غياب الفكرة العربية عن مسيرة الثورة المصرية عام ١٩١٩ على أساس « ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية » (٣٠) . وتبقى فلسطين في ضمير جمال عبد الناصر هي المحور لما جرى وما يجري « أن قطعة من الارض العربية في فلسطين قد اعطيت من غير سند من الطبيعة او التاريخ لحركة عنصرية عدوانية ارادها المستعمر لتكون سوطا في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوما ان يتخلص من المهانة وان يخرج مـن الازمة الطاحنة . كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق عن المغرب ، ثم ارادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للامة العربية تشغلها عـن حركة البناء الايجابي » (٣١) .

وقد كان الحوار قبيل صدور الميثاق عاصفا حول ما يسمى بالاشتراكية العربية، وكان فضل جمال عبد الناصر كبيرا حين حسم هـذا الحوار قائـلا في الميثـاق « ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » (٣٢) . وبالطبع هو لا يقصد بالاشتراكية العلمية المصطلح التاريخي للماركسية ، وانمـا هـو يقصد تحديدا : تجميع المدخرات الوطنية ـ وضع خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات ـ وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج . وقد كانت هذه هي السياج الـذي احاط اجراءات (٦١ ـ ١٩٦٢) الوطنية التقدمية ، واجراءات التأميم التـي زرعت « القطاع العام » وغرست « التنمية الاقتصادية » وبذرت « التصنيع الثقيل »، وما تطلّبه ذلك كله من تحالف استراتيجي مع المعسكر الاشتراكي ، وتعاون ايجابي مع حركة التحرر الوطني العالمية . وعلى الصعيد المحلي اشراك العمال في ادارة المصانع والشركات وفي ارباحها وفي تحديد نسبة (٥٠ ٪) من مقاعد المؤسسات التشريحية والشعبية ، وغير ذلك من مواقع اكتسبتها الجماهير بنضالها المر ، ولم تحققها الطليعة الناصرية الا حين رفض الغرب الاستعماري مساعدتها في التسلح وبناء السد ، وحين رفضت البرجوازية المحلية مساعدتها في خطة التنمية . غير ان هذا الرفض المتبادل كان يؤكد من ناحية وطنية التيار الناصري، ومن ناحية أخرى عجزه عن تطوير الاساس

---

(٣٠) المصدر السابق ، ص ٣٧ .
(٣١) المصدر السابق ، ص ٤٦ .
(٣٢) المصدر السابق ، ص ٧٦ .

الوطني الى بناء ديمقراطي كامل لا يهدده الشرخ الناجم عن تناقض الشكل والمضمون .
ولكن .. هل كان ذلك ممكنا ؟

بيان الوداع :

بعد خمس سنوات من صدور الميثاق الوطني ، كان الجواب الفاجع : كلا .. كانت هزيمة ١٩٦٧ التراجيدية .

لماذا ؟ لانه ليس صحيحا انه يمكن حماية الاستقلال الاقتصادي بغير ديمقراطية سياسية . لانه في غياب الرقابة الشعبية (سجلت سنة ١٩٦٥ بداية هبوط الخط البياني لتطور القطاع العام) . بدأت « الطبقة الجديدة » تنمو وتترعرع وتكسب شيئا فشيئا مواقع حساسة في السلطة التنفيذية. بدأ المديرون يمثلون العمال حسب تعريف « القوى العاملة »الواردة في الميثاق ، وبدأ ملاك الاراضي يمثلون الفلاحين . وتحول الاتحاد الاشتراكي الى حزب فضفاض للطبقة الجديدة . وتناقضت للغاية اجراءات الثورة مع الوسائل ، فراحت خطة التنمية تتهاوى . وتناقض الهدف من تحالف « قوى الشعب » مع النتائج ، فكانت هناك ظاهرتان : المنظمات الشيوعية تحل نفسها راضية بالانخراط الفردي في المستويات الدنيا للاتحاد الاشتراكي (وهكذا أعطت للديمقراطية شرعية) ، والظاهرة الثانية هي ما سمي بمؤامرة « الاخوان المسلمين » لاسقاط النظام ، والحصيلة الختامية هي سطوة النظام رغم خروج الشيوعيين من السجون .

واخيرا اقبلت الهزيمة المدوية لتهز الارض تحت اقدام الجميع. تساقطت رؤوس ورموز ، وابقى الشعب جمال عبد الناصر وحده ليلة التاسع من حزيران ــ يونيو ١٩٦٧ . ابقاه رفضا للهزيمة وليُسمعه بعد شهور قليلة (فبراير ــ شباط ١٩٦٨) ما لم يخطر على باله ان يسمعه ذات يوم . خرج العمال والطلاب في اكبر مظاهرات غاضبة شهدتها مصر منذ عام ١٩٥٤ . بدأت من المصانع الحربية والجامعات ، ولكنها استقطبت عقل مصر ووجدانها . وكان لا بد لعبد الناصر من ان يتكلم .

وهكذا اقبلت الوثيقة الثالثة « بيان ٣٠ آذار ــ مارس ١٩٦٨ » . أقبلت وسط هدير الشارع المصري وزئيره في الصفحات وفوق الجدران .. في المقاهي والبيوت والنوادي .. في كل مكان تساؤلات وتساؤلات :

هل كان غياب الديمقراطية هو السبب ؟ هل كان غياب الدولة العصرية هو السبب ؟ هل كانت « الاشتراكية » السبب ؟ هل كان الاستعمار ، الرجعية ، التوسع الاسرائيلي ، السبب والسبب الرئيسي ؟

هل يكمن الحل في تعدد الاحزاب ضمن جبهة وطنية ديمقراطية واسعة ؟ هل يكمن في العدول عن « الاشتراكية » وانتهاج الخط الرأسمالي الواضح ؛ هل يكمن في التطبيق الصارم والحقيقي للاشتراكية العلمية ؟

وتحرير الارض ، هل يتم بحرب شعبية طويلة الامد ، ويتحتم بالتالي تسليح الشعب ؟ ام ان تسوية سلمية تؤدي في استقامتها الى الصلح مع اسرائيل هي الطريق الوحيد المفتوح ؟

واقبل بيان ٣٠ آذار ـ مارس ليجمع حصيلة هذا الحوار المضطرم ـ بالعنف أحيانا ـ ويقول ان منطق العصر وكل العصور : ان الحق المسلح بالقوة وحده هو الذي يجد لأصحابه مكانا تحت الشمس ، اما السلام بغير امكانيات الدفاع عنه فوهم مثالي لا مكان للداعين اليه فوق سطح الارض (أي ما اصطلح عليه حينذاك بالتالي : اعادة بناء القوات المسلحة، وان ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة) . على الصعيد الاقتصادي يشير البيان الى نتائج قمة الخرطوم ومساعدة البلدان الاشتراكية دون تفكير في اجراءات اجتماعية جديدة . وعلى الصعيد السياسي يصك كاتب البيان تعبير (مراكز القوى) اشارة الى سقوط ما يسمى بسقوط دولة المخابرات ، وسقوط عبد الحكيم عامر وشمس بدران ، ومحاكمات حسين الشافعي للجميع ويقول : ان هذه المراكز هي التي ادت بالشعب يوما الى ان يتخلص من المهانة وان يخرج من الازمة الطاحنة كما ارادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق عن المغرب ، ثم ارادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للامة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي .

ولكنه يعود الى القول الفاجع : « ان صيغة الاتحاد الاشتراكي هي اكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ، وهي تجسيد حي وصحي لمعنى ان تكون الثورة للشعب وبالشعب ، ثم انها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقي ولكفالة فتح اسرع الطرق واكثرها امانا للتقدم » (٣٣) .

... وهكذا يبقى « كعل آخيل » راسخا ، ونقطة الضعف في رأس شمشون متجذرة في عمق الاعماق . وكان اخفاق تطبيق مبدأ التنظيم الواحد لعنة سحرية صبها الفراعنة على الفكرة السامية والاكتشاف النظري العبقري .

وكان الحل الذي ارتآه عبد الناصر لمعالجة هذه الاخطاء في الممارسة السياسية التي ليست هي في الواقع اخطاؤه انما اخطاء البنية السياسية والمجتمع القائم اللذين ورثهما عن العهود وتحمل تبعاتهما ، في بيان «٣٠ آذار ـ مارس» وهو ما سمي باعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من القمة الى القاعدة . وقد أكد هذا البيان على عروبة مصر وحماية المكتسبات الاشتراكية ، وركز على ان العمل هو المعيار الوحيد للقيمة الانسانية ، وانه لا بد من تحصين القضاء وسيادة القانون والحيلولة دون انفراد البعض في اجهزة الحكم والدولة ومؤسسات المجتمع .

وفي الحقيقة ان التعبيرات التي استعملها السادات فيما بعد مثل « سيادة القانون » و « دولة المؤسسات » كانت هي الاخرى قد صيغت في عهد عبد الناصر ، وفي بيان ٣٠ مارس ـ آذار لا بعده ، لكن القضية هي ان هذه الشعارات رفعت الآن خلافا لمضمونها وقد دأب النظام الحالي على تجريدها من هذا المضمون ، حتى تم له هدم ما بناه عبد الناصر في ثمانية عشر عاما . لقد سقط الاتحاد الاشتراكي الذي أعيد بناؤه عام ١٩٦٨ في ساعات قلائل في ليلة ١٤ مايو ـ أيار عام ١٩٧١ ، ثم بدأت المؤسسات « تتساقط بهدوء حينا وبصخب أحيانا » طيلة السنوات القليلة التالية .

---

(٣٣) يعتمد الباحث على طبعة التنظيم الناصري في لبنان ـ اتحاد قوى الشعب العامل ، ص ١٨ .

ولعل الدرس الذي يمكن استيعابه من فكر جمال عبد الناصر في بياناته الثلاثة انه لا يمكن انجـاز الثورة الوطنية دون ايجـاد المركب الصحيح لديمقراطية الشعب وتقدمه الاجتماعي .

عن ((الفكر العربي))
عدد ٤ و ٥ — ١٩٧٨

تطور الايديولوجية الرسمية في مصر :
الديمقراطية والاشتراكية

د. علي الدين هلال

يتناول هذا الفصل دراسة تطور ايديولوجية النخبة الحاكمة في مصر منذ عام ١٩٥٢ . ويقصد بالايديولوجية في هذا المقام تلك المجموعة المتسقة من الافكار التي تتعلق بشكل النظام الاجتماعي وغايته ، ومن ثم فانها تشمل عنصرين : **الغاية** او الهدف الذي ينبغي للمجتمع التطلع اليه ؛ **والوسائل** والادوات التي تمكن من الوصول الى هذا الهدف . الايديولوجية اذن تتضمن الهدف والوسيلة ، الغاية والاسلوب .

وينبغي ــ بادىء ذي بدء ــ تبيان حدود هذه الدراسة والتي تتمثّل في أربعة :

اولا : ان الدراسة تركز فقط على موضوعي الديمقراطية والاشتراكية باعتبار انهما يتعلقان بشكل التنظيم الاقتصادي والسياسي ونوعية العلاقات السائدة في المجتمع ، وهكذا فانها لا تتناول قضايا هامة اخرى مثل القومية العربية والوحدة العربية وعدم الانحياز .

ثانيا : ان التحليل ينصرف الى الايديولوجية الرسمية او مجموعة الافكار التي طرحتها النخبة الحاكمة كتبرير لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وكتعبير عن تصورها لشكل النظام الذي تسعى لايجاده ، وليس الى التطور الفكري العام في البلاد او التيارات الفكرية المختلفة التي طرحها المصريون بالقدر الذي ارتبطت فيه بتطور الفكر الرسمي (١) .

ثالثا : مع ان الدراسة تستخدم تعبير النخبة الحاكمة للدلالة على مجموعة القيادات التي تولت الحكم والتي كان مصدرها حركة الضباط الاحرار ، فان التطور الفكري للنظام عبّر عنه اساسا رئيس الدولة تمثّل في شخص جمال عبد

---

(١) سبق للمؤلف ان تناول بعض جوانب التطور الفكري العام للمثقفين العرب خصوصا المصريين في عدد من البحوث . انظر التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث (القاهرة ، ١٩٧٥) ، نكبة فلسطين في الفكر السياسي العربي ، فالسياسة الدولية ، عدد ٢٣ (يناير ــ كانون الثاني ١٩٧١) . ص ٤٠ــ٤٩ ، وباللغة الانجليزية .

Arab intellectuals and al Nakba : The search for fundamentalism, Middle Studies, Vol IX, no, 2 (May 1973) .. pp. 187 - 190 .

الناصر . ولا يوجد لدينا دليل حاسم على ان هذا التطور الذي سوف تعرض له الدراسة عبّر عن اقتناع النخبة الحاكمة ككل ، بل على العكس ان هناك ما يشير الى ان هذا التطور الفكري لم تقبله كافة العناصر التي شاركت في الحكم ، وبرز ذلك بالذات بعد وفاة الرئيس عبد الناصر والمواقف التي اتخذها بعض ممن شاركوه في الحكم لمدد تطول أو تقصر .

رابعاً : ان التطور الفكري والايديولوجي لأي مجتمع بصفة عامة ولأي قيادة سياسية بصفة خاصة ، لا يحدث في فراغ وهو ليس عملية عقلية او رياضة ذهنية مجردة وحسب ، بل انه يرتبط بمجمل التطور العام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . يؤثر فيه ويتأثر به . ولا يمكن فهم التطور الفكري فهما متكاملا الا في الاطار العام لمسار المجتمع من حيث علاقاته ونظمه ومؤسساته .

* * *

في اطار هذه الملاحظات السابقة تتفق معظم البحوث التي أجريت عن مصر ما بعد ١٩٥٢ ان مجموعة الضباط الاحرار الذين تولوا السلطة في ٢٣ يوليو ــ تموز لم يكونوا ملتزمين بايديولوجية محددة او بمذهب اجتماعي بعينه ، وانهم قد اتبعوا في المقام الاول منهجا بعقيدة جامدة (٢) . لذلك بلور الحكام الجدد لمصر ما اسموه بالتجربة والخطأ ، وتطورت افكارهم نتيجة خبرتهم وممارساتهم العملية في الحكم ، واعترف عبد الناصر بوضوح بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب ان يفعلوه عندما وجدوا انفسهم فجأة في مقاعد السلطة (٣) .

اضف الى ذلك ان النخبة الحاكمة الجديدة لم تكن ذات تفكير ايديولوجي موحد ولم يلتزم اعضاؤها باتجاه واحد ، بل لقد تـراوح الضباط الاحرار مـا بين الاتجاه الاسلامي والاتجاه الماركسي . وتكفي الاشارة في هذا الصدد الى ان الخلية الاولى في حركة الضباط الاحرار ضمت اسماء السيد حسن التهامي والسيد كمال رفعت وعبد الناصر رغم تباين اتجاهاتهم الفكرية ، مما يوضح ان حركة الضباط الاحرار لم تكن تمثل كيانا ايديولوجيا موحدا ، بل عرفت في داخلها اكثر من اتجاه واكثر من تيار ، وانعكس ذلك على مجلس قيادة الثورة الذي امتلك سلطة القرار الاخير في المجالين التشريعي والتنفيذي في مصر خلال المرحلة الانتقالية من يناير ــ كانون الثاني ١٩٥٣ الى يناير ــ كانون الثاني ١٩٥٦ والذي ضم بدوره عدة تيارات أيديولوجية ادت الى بروز خلافات بين اعضائه والى تصفيات داخلية .

---

(٢) Malcolm H. Kerr., «The Emergence of a Socialist Ideology in Egypt» Middle East Journal, vol, XVI, No. 2 (November 1962), p. 127 See also «Anwar Sadat, Revolt on Nile» (London: Allen Wingate Publishers, 1958), p. 53 .

(٣) حول تصور عبد الناصر لدور الضباط الاحرار كتب في **فلسفة الثورة** : « لقد كنت اتصور قبل ٢٣ يوليو ان الامة كلها متحفزة متأهبة وانها لا تنتظر الا طليعة تقتحم امامها السور .. وكنت اتصور دورنا على انه دور طليعة الفدائيين وكنت اظن ان دورنا هذا لا يستغرق اكثر من بضع ساعات .. » . وكرر هذا المعنى في عديد من خطبه واحاديثه ، على سبيل المثال في خطابه في ٢٠ ديسمبر ــ كانون الاول ١٩٥٣ ، ٥ سبتمبر ١٩٥٤ ، وتصريحه لصحيفة « الاهرام » في ٢ يوليو ــ تموز ١٩٥٩ .

انظر ايضا في نفس المعنى : اللواء محمد نجيب M. Naguib, «Egypt's Destiny« (New York: Doubleday: 1955), p. 1'/1. .

لقد تطورت « الايديولوجية الجديدة » للثورة بشكل تدرجي وعلى مراحل ، وارتبط هذا التطور بالتغير في طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبتجارب النخبة الجديدة في الحكم داخليا وخارجيا . ويمكن بصفة عامة التمييز بين اربعة مراحل في هذا الصدد :

أولها : مرحلة اقرار القانون والنظام (Estatistic stage) ، والتي استمرت منذ ١٩٥٢ حتى نهاية المرحلة الانتقالية ، وكان الهدف الرئيسي للنظام خلالها هو تثبيت دعائمه في مواجهة معارضة متعددة المصادر والاتجاهات ..

وثانيها : المرحلة الشعبية (Populist stage) ، والتي استمرت منذ عام ١٩٥٦ حتى صدور القوانين الاشتراكية والميثاق ١٩٦١ – ١٩٦٢ ، وخلال هذه الفترة ساد ما سمي بفلسفة الاتحاد القومي والاشتراكية الديمقراطية التعاونية ..

وثالثا : المرحلة التي تمتد ما بين ١٩٦٢ الى حوالي ١٩٧٣ ، وهي المرحلة التي يطلق عليها اكثر من اسم ، مثل اشتراكية الدولة ، ورأسمالية الدولة ، والاشتراكية العربية ، والتطبيق العربي للاشتراكية .. والتي رفع فيها شعار التخطيط القومي الشامل ..

واخيرا : فبوفاة الرئيس عبد الناصر في عام ١٩٧٠ وبروز نمط جديد من الافضليات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية في عهد الرئيس انور السادات ، فان مرحلة جديدة قد بدأت ، وهي ما تسمى عموما بسياسة الانفتاح .

* * *

وينبغي التاكيد على ما هو معروف منهجيا بأنه من الصعب وضع حد زمني فاصل بين مرحلة واخرى عندما يتعلق الامر بالتطور الاقتصادي والاجتماعي ، وبالذات على ضوء ان كل مرحلة عادة ما تنمو من احشاء المرحلة السابقة لها ، فهي لا تأتي من فراغ او بلا مقدمات ، ويثار هذا مثلا بالنسبة للمرحلة الرابعة ومتى بدأت، وهناك اكثر من اجتهاد في هذا الصدد، فيرى البعض ان التغيير قد بدأ بعد ١٩٦٧ ، ويضع آخرون عام ١٩٧٠ وهو تاريخ وفاة الرئيس عبد الناصر ، كنقطة تحول ، بينما يضعها آخرون في مايو – ايار ١٩٧١ ، ويرى فريق رابع ان عام ١٩٧٣ هو التاريخ الادق باعتبار ان معركة اكتوبر – تشرين الاول قد اعطت الرئيس السادات شرعية سياسية مستقلة مكنته من احداث تغييرات في المجالين السياسي والاقتصادي (٤) .

مرحلة اقرار القانون والنظام

هذه المرحلة هي التي اعقبت قيام حركة الجيش واتسمت بمحاولة توطيد اركان النظام الجديد وكسب تأييد جماهيري له وتصفية المعارضة الموجهة ضده ، وفي هذا الاطار قام الحكام الجدد بالضرب بعنف على مظاهر المعارضة التي صدرت من اليمين او اليسار ، كما قامت بعملية تطهير في المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة واجهزة

---

(٤) حول هذه المراحل من وجهة نظر بناء المؤسسات السياسية انظر دراسة للمؤلف :
The Transformation of Party System in Egypt 1952-1977 in Ali H. Hillal Dessouki, ed., Democracy in Egypt (Cairo, 1978), pp. 7-24.

الخدمة المدنية وفرضت الرقابة على الصحافة وحل مجلس نقابة الصحافيين . اما فيما يتعلق بالاحزاب السياسية فقد طلب منها اولا ان تطهر نفسها من العناصر الفاسدة ، وبدات عملية مواجهة بين الاحزاب والنظام الجديد انتهت في ١٦ يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٣ بقانون حل الاحزاب السياسية وذلك حماية للوحدة الوطنية . وبانتهاء ازمة مارس وسقوط اللواء محمد نجيب وحل جماعة الاخوان المسلمين ، نجح النظام الجديد في تصفية معارضيه وبرز جمال عبد الناصر باعتباره رجل النظام الاول بلا منازع .

وفي وسط هذه الصراعات التي تضمنت صراعا بين النظام الجديد ومعارضيه وصراعا بين اللواء نجيب من ناحية وعبد الناصر ورفاقه من ناحية اخرى ، وصراعا ثالثا في داخل مجلس قيادة الثورة حول اتجاه وشكل النظام الجديد (رشاد مهنا ويوسف صديق وخالد محيي الدين) . في وسط هذه الصراعات لم يكن هناك ثمة فسحة او مجال لنمو ايديولوجية جديدة ذات معالم واضحة ، واكتفى النظام خلال هذه الفترة بالمبادىء الستة المعروفة ، وهي : القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الاقطاع ، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة عدالة اجتماعية ، واقامة جيش وطني قوي ، واقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وفي كتابه عن « فلسفة الثورة » الذي مثل خطوة متقدمة في بلورة اهداف النظام الجديد ، اوضح عبد الناصر ادراكه لوجود نوعين من الثورات وضرورة أن تخوض مصر غمار كل منهما ؛ الثورة السياسية التي تهدف الى تحقيق الاستقلال والحرية الوطنية ، والثورة الاجتماعية التي تسعى الى تحقيق العدل الاجتماعي . كما كان عبد الناصر مدركا للتناقض بين مستلزمات وشروط كل من هاتين الثورتين .

وخلال هذه الفترة تحدث عبد الناصر كثيرا في خطاباته عن الديمقراطية والوحدة الوطنية ، وعلى سبيل المثال : ففي ٩ ابريل ـ نيسان ١٩٥٣ وفي خطاب له في المنصورة ، ذكر ان هيئة التحرير ، وهي الهيئة التي أنشئت في يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٣ عقب حل الاحزاب السياسية : « ان هيئة التحرير ليست حزبا يجر المغانم على الاعضاء او يستهدف شهوة الحكم والسلطان ؛ وانما هي اداة لتنظيم قوى الشعب واعادة بناء مجتمعه على أسس جديدة صالحة ، اساسها الفرد » (٥) . وفي خطاب آخر شبّه عبد الناصر هيئة التحرير بالمدرسة التي سوف يمارس فيها الشعب ويتعلم كيف ينتخب ممثليه .

كما برز في تفكير عبد الناصر أهمية وضرورة الوحدة الوطنية وكان يردد دائما ان احد الاسباب الرئيسية لحل الاحزاب السياسية هو ان مصر تحتاج الى كل طاقات ابنائها ، وانه ليس من الحكمة ان تتشتت هذه الطاقات او تتفرق في مناقشات جوفاء او معارضة سياسية لا جدوى منها ، وان أهم ما تحتاج اليه مصر هو الاتحاد والتضامن . ومن ثم فقد كان هناك اعتقاد سائد بأن حل الاحزاب السياسية هو اجراء مؤقت وانه بعد مدة سوف يسمح للاحزاب بممارسة نشاطها من جديد . وفي مقالة

---

(٥) خطاب عبد الناصر في المنصورة بتاريخ ٩ ابريل ـ نيسان ١٩٥٣ .

له بعنوان « الثورة المصرية » نشرتها مجلة « الشؤون الخارجية » الامريكية في يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٥ ، كتب عبد الناصر : « ان هدفنا النهائي هو ان نزود مصر بحكومة ديمقراطية ونيابية حقيقية ... اننا نريد ان نكون على ثقة بأن اعضاء البرلمان سوف يخدمون مصالح كل الشعب وليس مصالح القلة » (٦) .

لقد كان الاعتقاد السائد لدى الحكام الجدد في مصر بأن الشعب ليس مهيئا بعد للحياة الديمقراطية وانه لا بد من اعداده لذلك وتدريبه على الممارسة الديمقراطية السليمة . وفي كتاب اصدرته القوات المسلحة المصرية عام ١٩٥٤ لمناسبة مرور عام على اعلان الجمهورية حدد الكتاب هدف هيئة التحرير بتعليم المواطنين وتدريبهم سياسيا (٧) .

وانعكست هذه الافكار في برنامج هيئة التحرير ، فقد كان شعارها « الاتحاد ـ النظام ـ العمل » ، ويعبّر عبد الناصر عن الحقيقة ذاتها بقوله : « ان الجماهير التي اتت كانت ممزقة مجموعات متمزقة . ان الصورة التي انبعثت في هذا اليوم بدت مظلمة سوداء ، لقد كنا نحتاج الى النظام ولكن لم نجد وراءنا سوى الفوضى . لقد كنا نحتاج الى العمل ولكن وجدنا فقط التسيب ، ومن هذه الحقائق فان الثورة صاغت شعاراتها » (٨) .

وهكذا ، فان كان هدف هيئة التحرير تبعا لتصور قادة النظام الجديد ان تعلم الشعب معنى الديمقراطية وان تدربه على ممارساتها .

وخلال الفترة نفسها بدأ عبد الناصر يربط بين قضيتي الديمقراطية والعدل الاجتماعي ، وعبّر عن ذلك في خطاب له في ٣٠ ابريل ـ نيسان ١٩٥٤ ، فقال : « اذا كنا نريد حرية اكيدة ، فيجب ان نتحرر من الاستغلال .. نتحرر من استغلال العمل والاقطاع .. » (٩) ، هذه العلاقة قدّر لها ان تتبلور وان تأخذ مكانا اكثر اهمية في فكر عبد الناصر مع مرور السنين .

المرحلة الشعبية

في ١٦ يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٦ اعلن عبد الناصر نهاية مرحلة الانتقال وطرح للاستفتاء الدستور الجديد (١٠) . وتبعا لهذا الدستور فقد ظلت الاحزاب السياسية غير مصرح لها ، وبدلا من هيئة التحرير ، نص الدستور على تنظيم جديد هو الاتحاد القومي ليكون هو البوتقة السياسية التي ينخرط فيها الشعب بكل طبقاته ، فنصت المادة (١٩٢) منه على : « يكوّن المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التي

---

(٦) Gamal Abdel Nasser, «The Egyptian Revolution» Foreign Affairs, Vol, XXXIII, no, 1 (January 1955), p. 208

(٧) Hassan Khedr and Amin Hassouna, « Egypt,s Republic in its First Year,» Published in English by the Department of Public Relations of the Egyptian Armed Forces (Cairo, 1957), pp. 174-175.

(٨) فلسفة الثورة ونفس الفكرة لدى نجيب : المرجع السابق . ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .

(٩) خطاب عبد الناصر في ٣٠ ابريل ـ نيسان ١٩٥٤ .

(١٠) انظر تحليلا لدستور ١٩٥٦ في عدد من مؤلفات اساتذة القانون المصريين مثل : د. سليمان الطماوي. د. طعيمة الجرف. د. ثروت بدوي. د. محمد كامل ليلة ، د. فؤاد العطار .

قامت من اجلها الثورة ، ولحث الجهود ولبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. » .

وكان صدور دستور ١٩٥٦ واعلان قيام الاتحاد القومي بمثابة مؤشر على عودة المؤسسات التمثيلية وبداية مرحلة جديدة من البناء الوطني بعد المرحلة الانتقالية التي تحمل مسؤوليتها مجلس قيادة الثورة ، فقد اعتقد عبد الناصر انه لا ينبغي للجيش ان يتحول الى مؤسسة سياسية وانه لا بد من اقامة تنظيم شعبي لتحقيق اهداف الثورة (١١) ، ومن هنا فان تكوين الاتحاد القومي كان اول مواجهة جادة للنظام الجديد مع قضية بناء تنظيم سياسي شعبي (١٢) .

وعبرت تصريحات عبد الناصر بخصوص الاتحاد القومي عن محاولة اكثر نضجا وعمقا لمفهوم السياسة والعمل السياسي عن اي من تلك التي بدرت عنه خلال هيئة التحرير . فبالنسبة له لم يكن الاتحاد القومي مجرد هيئة سياسية لملء الفراغ الذي اوجده حل الاحزاب ، واكد هو ورفاقه باستمرار على خصوصية واصالة وجدة تجربة الاتحاد القومي . فهذه التجربة لا تندرج ــ وفقا لتصورهم ــ تحت نظام الحزب الواحد او تعدد الاحزاب . وكلا النظامين غير مناسب لاحتياجات الوطن ، فمن ناحية لا تستطيع مصر ان تطبق نظام تعدد الاحزاب ، فالاحزاب مصدر للتمزق والتفكك وخلق الفرقة بين المواطنين ، كما انها ، كما قال عبد الناصر ، تعاونت مع الاستعمار ومثلت الرجعية والانتهازية (١٣) . واكد عبد الناصر ان الاحزاب عادة ما تكون ادوات في يد قوى خارجية واحدى قنوات الحرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين في العالم ، فيقول : « ولو اني سمحت الآن للاحزاب ان تقوم على الفور ، فماذا تكون النتيجة ؟.. اغلب الظن انني سأجد هنا ثلاثة احزاب ، احدها يدعو الى التحالف مع الغرب .. وثانيها يدعو الى التحالف مع الاتحاد السوفياتي ، اما الحزب الثالث فسيكون الحزب الذي ينادي بانتهاج سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي » (١٤) . واعتقد ان العودة الى السياسة الحزبية قبل تعليم الجماهير وتدريبها سوف يكون عودة الى فوضى وفساد عهد ما قبل الثورة ، وانه لا يريد « ان تتمزق وحدة وطننا من اجل مصلحة هذا البلد الاجنبي او ذاك، وانما اريد صيانة وحدة هذا البلد ، حتى تثبت الفكرة الوطنية المنبثقة من اعماقه وتترسخ » (١٥) .

ومن ناحية اخرى ، فان الاتحاد القومي لم ينظر اليه على انه تنظيم نخبة او تنظيم طليعي ممثلا لطبقة واحدة من طبقات المجتمع بل على العكس فانه ــ في فكر عبد

---

(١١) حول تصور عبد الناصر لدور الجيش في السياسة انظر محمد حسنين هيكل « ما الذي جرى في سورية » (القاهرة ، ١٩٦٢) ، ص ٢٧ ــ ٨١ .

وكذلك د. سليمان الطماوي : «ثورة ٢٣ يوليو بين ثورات العالم» (القاهرة ، ب.د.ت). ص٩٦ــ١٠١ .

(١٢) انظر في هذا التقييم :

P.J. Vatikiotis, «The Egyptian Army in Politics» (Bloomington: Indiana University Press, 1961), p. 383 .

(١٣) خطاب عبد الناصر بتاريخ اول يونيو ــ حزيران ١٩٥٦ .

(١٤) مقابلة عبد الناصر مع مندوبي التلفزيون الاميركي بتاريخ ٧ ابريل ــ نيسان ١٩٥٨ .

(١٥) المرجع السابق .

الناصر وصحبته ـ يمثل الشعب بأسره (١٦) .

وتبارى الكتّاب في ابراز الفارق بين نظام الحزب الواحد ونظام الاتحاد القومي ، فذكر احدهم انه بينما في الاول يقوم الحزب باختيار مرشح واحد في الانتخابات البرلمانية ، فان الاتحاد القومي لا يزكي احدا ، وانما يكتفي بالاعتراض على العناصر الانتهازية والرجعية (١٧) .

وطرح عبد الناصر منطق تجربة الاتحاد القومي بقوله : « من هذه التجربة من حياتنا وفي المعارك التي قابلناها كان نظام الحزب الواحد لا يناسب لانه عبارة عن احتكار السياسة ، ولأن نظام الاحزاب المتعددة ايضا لا يناسبنا لانه سيكون وسيلة في الوقت الحاضر الى داخل بلدنا ليهدم هذه القاعدة التي نبنيها ، والتي تعبىء عليها الشعب ، وكان لا بد لنا ان ندخل التجربة الجديدة ، تجربة تقينا عيوب الحزب الواحد وتقينا في نفس الوقت عيوب تعدد الاحزاب ، تجربة عبارة عن نظام يشترك فيه جميع ابناء الوطن بحيث لا نعطي الفرصة للتسلل وبحيث نحافظ على وحدتنا ولا نمكن الاجنبي من ان يفرق بيننا ويعمل على ضمنا داخل مناطق النفوذ ، وكانت هذه التجربة هي الاتحاد القومي » (١٨) .

وفي مناسبة اخرى قال انه ـ اي الاتحاد القومي ـ بمثابة اطار وطني يضم كل ابناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار الذين سيطروا على الشعب من قبل واثبتوا خيانتهم له . ويذكر فتحي رضوان ، وزير الارشاد القومي الاسبق ، انه اتحاد يشمل كل الشعب المصري ، وأنه النظام الذي تسعى اليه كل الشعوب الناهضة في المراحل الهامة من تاريخها (١٩) . وحدد عبد الناصر دور الاتحاد بانه ملء الفراغ الذي خلق من جراء حل الاحزاب السياسية وتعبئة جهود الشعب من اجل تحقيق اهداف الثورة وتدريب القيادات على المستويات المختلفة لدراسة المشاكل المحلية وحلها (٢٠) .

ويبدو ان بعض الدارسين الاجانب لم يشاطروا عبد الناصر والنظام تلك الرؤية لدور الاتحاد القومي وقتذاك ، فكتب باحث فرنسي ـ سيمون جارجي في عام ١٩٥٦ انه من الصعب الا نعتبر الاتحاد القومي مؤسسة تعمل فيخدمة النظام السياسي (٢١) . واشار الاستاذ فاتيكيوتز ، الذي قضى شطرا من حياته في مصر ، الى ان هدف الاتحاد القومي هو تطوير ثقافة سياسية متماثلة ، ووعي سياسي موحد بين المواطنين من خلال

---

(١٦) د. عثمان خليل عثمان : «الاتحاد القومي ونظام الحزب الواحد». **المجلة المصرية للعلوم السياسية**. مجلد رقم (١) ، عدد (٥) نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(١٧) د. محمد عبد الله العربي : « الاتحاد القومي والاحزاب » ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٨) خطاب عبد الناصر بتاريخ ٢٧ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٥٩ .

(١٩) Keith Wheelock, Nasser's NeW Egypt (New York: Rrederick A. Praeger, 1960), p. 54.

(٢٠) خطاب عبد الناصر بمناسبة الذكرى السابعة لقيام الثورة في ٢٢ يوليو ـ تموز ١٩٥٩ ، وكذا خطبه في سورية ١٦ و ٢٠ فبراير ـ شباط ١٩٦٠ .

(٢١) Simon Jargy, «La Syrie a la Veille D'une Nouvelle Experience.» Orient, No. 10 (1959), pp. 28-29.

السيطرة على كل جوانب الانشطة الشعبية (٢٢) .

نفس الفكرة اشار اليها جان وسيمون لاكوتير في كتابهما عن مصر ، ووصفا الاتحاد القومي بانه ليس حزبا واحدا بقدر ما هو رقيب او « ضابط عام » للنشاط السياسي في المجتمع ونوع من البوتقة التي ينبغي ان تنصهر فيها الحياة العامة لمصر ويعاد تشكيلها وفقا لتصورات النظام الجديد (٢٣) .

ومن دراسة خطب وتصريحات النخبة السياسية وكتاباتها خلال هذه المرحلة يبدو ان فلسفة الاتحاد القومي كانت تقوم علـى ركيزتين : **الديمقراطية الاجتماعية ، والوحدة الوطنية** . اما بالنسبة للاولى ، فقد اعتقد عبد الناصر انه لا يمكن للديمقراطية السياسية ان تتحقق دون توافر عدة شروط ومتطلبات اجتماعية واقتصادية مثـل ازالة الحواجز الطبقية وضمان درجة اكبر من الحراك الاجتماعي بين الافراد ، وعبَّر عن ذلك بقوله : « .. ان الفرد اذا تحرر فلن يستطيع اي فرد آخر ان يملـي عليـه ارادته ، اذا اردت ان احرره فيجب ان احرره اولا اقتصاديا واجتماعيا حتى يستطيع ان يكون قادرا على ان يباشر الحرية السياسية » (٢٤) . وعبَّر عن نفس الفكرة بقوله : « .. الاتحاد القومي مبني على تحرير الفرد من الاستغلال الاقتصـادي والاستغـلال الاجتماعي والاستغلال السياسي ، وهو تنظيم قومي وطني .. كـل الشعب يحمي وحدته .. » (٢٥) .

اما بالنسبة للاشتراكية ، فقد اشار عبد الناصر الى هذا التعبير لأول مرة في خطاب عام فبراير ــ شباط ١٩٥٥ في حديث له في الكلية الحربية ، وتكررت الاشارات بالذات بعد عودته من باندونغ ولقائه مع كل من نهرو وشوان لاي ، وفي ٥ ديسمبر ــ كانون الاول ١٩٥٧ طوّر عبد الناصر أفكاره بشكل اكثر تحديدا فيما أسماه بالمجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني ، وان كان مفهوم الاشتراكية في هذه المرحلة قد اتسم بالعمومية والغموض ، فعلى سبيل المثال وصف عبد الناصر المجتمع المنشود ذات مرة بانه اقتصاد رأسمالي موجّه (٢٦) .

اما الركيزة الثانية في فكر عبد الناصر ، فقد تمثلت في مفهوم الاتحاد او الوحدة الوطنية . لقد تصور ان اقامة المجتمع المنشود يتطلب اعلى درجات الوحدة الوطنية وتقليل الخلافات الطبقية والفئوية الى اقل درجـة ممكنة، والتاكيد علـى مشـاعر التضامن والوحدة والاتحاد بين المواطنين . وعبَّر عن ذلك بقوله : « الاتحاد القومي .. هو اطار يصون الوحدة الوطنية . ان مجرد قيامه لا يحل المتناقضات في مجتمعنا ، انه لا يمنع تصادم المصالح ولا تعارض الآراء ، انما هـو مجرد اطار مـن الوحدة القومية يسمح للمتناقضات ان توازن نفسها ويسمح للمصالح المتصادمة والآراء المتعارضة ان

(٢٢) Vatikiotis, op.cit., p. 105.

(٢٣) Jean and Simonne Lacouture, «Egypt in Transition» (New York : Criterion Books, 1958), p. 273.

(٢٤) خطاب عبد الناصر في ٢٣ نوفمبر ــ تشرين الثاني ١٩٥٩ .

(٢٥) خطاب عبد الناصر في ٢٧ نوفمبر ــ تشرين الثاني ١٩٥٩ .

(٢٦) لاكوتير : مرجع سابق . ص ٢٢١ ــ ٢٣٠ ، ومقابلة عبد الناصر مع عدد من المحررين الاميركيين في ٢٧ يناير ــ كانون الثاني ١٩٥٨ .

تجد نقطة لقاء بينها في حماية الوحدة الوطنية بطريقة تتلاءم مع طبيعة شعبنا .. ولقد كان ايماننا انه يمكن في اطار الوحدة الوطنية ان تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها وان يقل التناقض بطريقة سلمية لا مصادرة فيها ولا سفك دماء وان يتم الاتجاه الى الاستقرار الوطني القائم على العدل الاجتماعي » (٢٧) .

وهكذا فان الهدف ينبغي ان يكون هو تحقيق رضاء او اتفاق قومي عام يتسامى على الخلافات الفئوية والطبقية ، فالمصريون كما يقول عبد الناصر « .. كلنا نعمل من اجل هذا الوطن ، وكلنا نعمل من اجل رفعة هذا الوطن ، لا عمل للمجاعات ولا عمل للاحزاب .. وكلنا نعمل من اجل أمتنا » (٢٨) .

وجاء دستور ١٩٥٦ مؤكداً على ضرورة التوفيق بين الطبقات، وأكد على التضامن الاجتماعي باعتباره اساس المجتمع ، ونظرت الحكومة الى دورها باعتبارها عاملا محايدا بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة ، وان دورها هو ضبط هذه الصراعات ، وغرس مشاعر التضامن بين المواطنين ، وفي الحقيقة ان هذه الفكرة لها جذور عند عبد الناصر عبَّر عنها عام ١٩٥٤ بقوله : « الحقيقة ان حكومة الثورة هي حكومة الامة بطبقاتها جميعا ، حكومة العمال والفلاحين ، وحكومة الموظفين والطلاب ، وحكومة الاموال واصحاب الاعمال وحكومة الفقراء والضعفاء وحكومة الاقوياءوالاغنياء ، وحكومة الصغار المبتدئين وحكومة الكبار الناجحين ، هي حكومة تنظر الى مصر كأسرة كبيرة ، يعمل كل من فيها لصالحها الاكبر وخيرها المشترك » (٢٩) .

واعتقد عبد الناصر ان كل تجارب الاخفاق التي واجهها المجتمع المصري تعود الى الخلافات وعدم الوحدة بين صفوف الشعب ، ويقول : « لقد اتبع الاستعمار البريطاني سياسته التقليدية ، فرّق تسد ، ولقد فرّق فعلا وساد فعلا ، عمل على انقسام البلاد الى شيع وأحزاب ، كان يضرب حزبا بحزب وشيعة بأخرى حتى ثبت نفوذه ، واستطاع بعد ان كان يحكم البلاد حكما مباشرا عن طريق القسر والاكراه ان يحكمها بواسطة صنائعه من مختلف البيئات والاحزاب . انني اؤمن بأن الاتحاد القومي هو الوسيلة لتكتيل جهود الشعب ، والسير به في الطريق المؤدي لتحقيق اهداف الثورة » (٣٠) .

لقد أطلقنا على هذه المجموعة من الافكار تعبير « الشعبية » وهو تعبير علمي لا يقصد به معنى الدارج في قاموسنا السياسي عندما نصف زعيما ما بانه شعبي او قرارا سياسيا ما بهذه الصفة ، بل ان التعبير يستخدم في الادب السياسي والاجتماعي على اكثر من نحو (٣١) ، فهناك الاستخدام النابع من التجربة الاميركية في الجنوب ،

---

(٢٧) تصريح عبد الناصر لجريدة « الاهرام » في ٢ يوليو ــ تموز ١٩٥٩ .. انظر ايضا خطابه في ١٥ ديسمبر ــ كانون الاول ١٩٥٧ . وتصريحه لجريدة « النيويورك تايمز » في ٣ نوفمبر ــ تشرين الثاني ١٩٥٦، وخطابه في ٩ يوليو ــ تموز ١٩٦٠ .

(٢٨) خطاب عبد الناصر في ١٤ نوفمبر ــ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٢٩) خطاب عبد الناصر في ١٩ يوليو ــ تموز ١٩٥٤ .

(٣٠) تصريح عبد الناصر لجريدة « الجمهورية » بتاريخ ٣٠ مايو ــ ايار ١٩٥٦ .

(٣١) See S.N. Eisentadt, «Modernization, Protest and Change» (Englewood-Cliffs: Prentice, Inc. 1966), pp. 34-55; Encyclopedia of the Social Sciences under Agrarian ←

والتي يشير فيها الى اتجاه فكري يتسم بمعاداة الحضر ومعاداة الصناعة ومعاداة الاجانب ، وهناك استخدام آخر في التاريخ الروسي والصيني خلال القرن التاسع عشر عندما اطلق هذا التعبير على الحركات الثورية الفلاحية ، واخيرا هناك من يستخدم تعبير الشعبية للدلالة على اتجاه فكري ينظر الى المجتمع كوحدة ذات مصالح متسقة تعلو مصالح الطبقات والجماعات المكونة لها .

وعندما نطلق هذا التعبير على تفكير عبد الناصر خلال هذه المرحلة فاننا نشير الى اتجاه عقلي وثقافي يتسم بثلاث سمات مترابطة : **أولها** ، رفض مفهوم الصراع الطبقي، **وثانيها** ، النظر الى المجتمع ككيان عضوي ذي مصلحة واحدة ، **وثالثها** ، ان تطور المجتمع هو رهين وحدة وتناسق جهود المواطنين .

وجدير بالذكر ان هذه السمات ليست قاصرة على عبد الناصر ، بل ان العديد من الزعماء في افريقيا وآسيا عبَّروا عن تفكيرهم في عبارات مماثلة تؤكد على تضامن مجتمعاتهم وخلوها من الصراع ، ويشيرون الى ان هذه المجتمعات لا تعرف تلك الانقسامات الطبقية الحادة التي خبرتها المجتمعات الغربية الصناعية ، ومن ثم ، فانها لا تحتاج الى نظام تعدد الاحزاب ، لذلك نجد في عديد من هذه البلاد ، نفس المفاهيم الناصرية ، قد تختلف العبارات او المسميات ولكن الجوهر يظل واحدا ، فالاحزاب السياسية ينظر لها كعنصر انقسام في المجتمع يؤدي الى اضعافه ، وعلى العكس من ذلك ، فان الحزب الواحد او التنظيم الذي يضم غالبية الشعب هو رمز لوحدته وتضامنه (٣٢) .

وصدرت عشرات الكتب والمقالات والابحاث باللغة العربية حول فكرة واهداف الاتحاد القومي ، وان كانت احدى السمات الرئيسية التي تتصف بها هذه الكتابات هي غموض المفهوم ذاته الذي يصادفه القارىء في عديد منها ، والعبارات العامة الفضفاضة التي لا يكون لها دلالة محددة ، فأحد المؤلفين على سبيل المثال كتب يقول ان نظام الاتحاد القومي يعكس ارادة الشعب التي هي من أرادة الله (٣٣) ، وأكد آخر ان فكرة الاتحاد القومي هي قمة الديمقراطية ، وانها تجربة جديدة في الحياة السياسية المعاصرة (٣٤) ، وتبعا لنفس المؤلف ، فان رفض وجود الطبقات هو اساس نظام الاتحاد القومي ، لأن الطبقات هي فكرة غريبة نقلت الى المجتمع العربي بواسطة الاستعمار الاجنبي والملكية ، ووصف ثروت عكاشة ، وزير الثقافة والارشاد القومي وقتذاك ،

Movement,. Vol. 1-11, pp. 289-315 and under Russian Revolution, Vol. XIII-XIV, pp. 474-493; Peter Worsely, «The Third World» (London: Seidenfeld and Nicolson, 1964), pp. 127-128, 165-164 and Seymour M. Lipset, « Political Man », (New York Doubleday 1963), pp. 169-173, On populism in Hiddle Eastern Countries. See Manfred Halpren, « Politics of Social Change in the Middle East and North Africa » New Jersey: Princeton University Press, 1963), pp. 290-291 and in Turkey Miyari Berkes, «The Development of Secularism in Turkey» (Montreal: McGill University Press, 1964), pp. 461-463.

(٣٢) حول مفهوم الشعبية في دول العالم الثالث ، انظر دراسة موسعة في وورسلي ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ — ١٧٤ .

(٣٣) محمد حامد الجمل : « اضواء على الديمقراطية العربية » (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ١٥٩ .

(٣٤) عبد المنعم شميس : « ديمقراطية الاتحاد القومي » (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ٩ .

الاتحاد القومي بأنه فلسفة خلقية وتعبير عن روح الجماعة (٣٥) .

وكتب الرئيس انور السادات الذي كان سكرتيرا عاما للاتحاد القومي في عام ١٩٥٧ ، ان الاتحاد القومي ليس حزبا او جبهة ولكنه أداة واطار لحماية الوطن أملته الظروف ، وان كل الفئات والطبقات قد وافقت على عدد من الاهداف هي الاستقلال والقومية العربية والحياد الايجابي والحرية والسلام ، كما وافقت على شخص واحد لكي يعمل من اجل تحقيق هذه الاهداف وهو جمال عبد الناصر (٣٦) .

وذكر كمال الدين حسين الذي خلف انور السادات كسكرتير عام للاتحاد القومي في سنة ١٩٥٨ ان الاتحاد القومي هو منظمة تؤمن بالقومية العربية وتسعى الى تحقيق وحدة الشعب العربي وتأييد القيم الاخلاقية والروحية للمجتمع الاشتراكي العربي (٣٧) . وقال محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الاهرام » واحد المقربين من الرئيس عبد الناصر ان الاتحاد القومي هو « تنظيم شعبي على مستوى الامة كلها يجمع جهودها على اساس من الدعوة والمشاركة الواعية .. انه بهذا الشكل تنظيم يوفر الاطار والمجال للعمل الاقتصادي .. تنظيم الاطار والمجال للتغيير الاجتماعي في نطاق السلامة الوطنية ، تنظيم يوفر الاطار والمجال للامن القومي » (٣٨) .

وبصفة عامة ، فقد كان هناك تركيز واضح والحاح على تأكيد تفرد تجربة الاتحاد القومي ، وان هذا النظام وفلسفته نبعا من « تجاربنا وظروفنا » (٣٩) ، وفي مجال التعليق على هذه الفكرة يجوز القول انها كانت اقرب الى جان جاك روسو منها الى لينين ، فقد لبس الاتحاد القومي رداء الديمقراطية ليس باعتباره تنظيما طليعيا يقود الجماهير ولكن لأنه ضمّ بين ظهرانيه كل الشعب تقريبا ، وكان من المتصور ان الحوار بين الحاكم والمحكوم سوف يتم في هذا الاطار ، وان ذلك سوف يسفر عن بروز ارادة عامة ، ورضاء عام يقلل من امكانية الصراعات بين الافراد والجماعات والطبقات .

وفي اعقاب سبتمبر ـ ايلول ١٩٦٢ وفي مناخ عام من النقد الذاتي بعد الانفصال، قدم عبد الناصر اول نقد رسمي لمفهوم الاتحاد القومي ونظامه ، وطور افكاره فيما بعد في يوليو ـ تموز ١٩٦٢ خلال مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني ، ثم في اجتماعات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، وتبعا له ، فان احد مثالب هذا النظام هو غياب الايديولوجية التي تقود العمل الثوري ، فقد كان غياب الايديولوجية يعني غياب الالتزام الفكري للتنظيم ، وفي نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦١ ، اشتكى عبد الناصر صراحة من ان المثقفين لم يتعاونوا بحماس مع النظام ، وان أمله قد خاب لقلة الكتابات الاكاديمية حول النظام الاقتصادي والسياسي الجديد للبلاد ، وانتقد ، على وجه التحديد ، كليات الحقوق التي أشار الى انها ما زالت تكتفي بتدريس نظريات

---

(٣٥) ثروت عكاشة : « اتحادنا فلسفة خلقية » (القاهرة : د.ت) ، ص ٤ .

(٣٦) انور السادات : « معنى الاتحاد القومي » القاهرة : د.ت ، ص ٤٩ ، ٥٠ ـ ٥٤ ، القاعدة الشعبية (القاهرة ، ١٩٥٩) ، ص ٤٥ .

(٣٧) المجلة المصرية للعلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٣٨) محمد حسنين هيكل : « ازمة المثقفين » القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٣٩) محمد كامل حته : « الاتحاد القومي » القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢٤ .

آدم سميث الاقتصادية ، ووصل الى القول ان مصر تمر في تجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية (٤٠) .

وفي الحقيقة ان ملاحظات عبد الناصر هذه جاءت في اعقاب حوار قومي كبير استمر خلال عام ١٩٦٠ ، وبداه محمد حسنين هيكل ، وهو الذي عرف باسم « أزمة المثقفين » . فقد كتب هيكل ـ ربما معبراً عن أفكار عبد الناصر ـ ان المثقفين مارسوا نوعا من السلبية تجاه القيادةالثورية وان الكثرة البالغة منهم قدموا الولاء السياسي وليس المشاركة الفعالة في تطوير المجتمع ، وذكر بالذات انهم لم ينجحوا في ان يقدموا للنظام الايديولوجية التي كان يسعى اليها (٤١) .

ولكي توضع الامور في نصابها من الناحية التاريخية ينبغي الاشارة الى ان المثقفين لم يكن لهم دور في احداث يوليو ـ تموز ١٩٥٢ ، وبالتالي ، فلم يحصلوا على شطر من مسؤولية الحكم في الفترة التي تلت ذلك ، ونما عدم رضاهم مع غياب المناخ الملائم لحرية الاجتماع وحرية الراي ، وشعروا بأن ليس لهـم دور في عملية تطوير البلاد ، اكثر من كونهم خبراء فنيين (تكنوقراط) او موظفين وان عملية رسم السياسة واتخاذ القرار يحتكرها العسكريون ، الامر الذي أدى الى نوع من الاغتراب السياسي بينهم .

ومكنت الطبيعة البراجماتية للنظام وعبد الناصر الاستفادة من تجربة الاتحاد القومي والتعلم من اخطائه ، وتتالت الاحداث في اعقاب الانفصال السوري ، واعلان الميثاق ، وقيام الاتحاد الاشتراكي العربي تعبيرا عن مرحلة جديدة في تطور النظام وافكاره السياسية هي بالتأكيد اكثر نضجا مما سبقها .

المرحلة الاشتراكية

لقد ادى الانفصال السوري في سبتمبر ـ ايلول ١٩٦١ واكتشاف ان قادته كانوا ممن تولوا مناصب اساسية في الاتحاد القومي الى طرح آثار هامة على تفكير عبد الناصر وهيكل نظام حكمه ، وقاده الى اعادة النظر في عدد من الافكار والمؤسسات السياسية. لذلك ، ففي ٤ نوفمبر ـ تشرين الثاني سنة ١٩٦١ اعلن عبد الناصر عن خطة لاعادة تنظيم الحياة السياسية في مصر على مرحلتين :

الاولى : تعيين لجنة باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقـوى الشعبية لحث وتحديد معايير انتخاب ممثلين عن الشعب لهذا المؤتمر .

الثانية : انتخاب المؤتمر الوطني الذي سوف يناقش مشروعا لميثـاق العمـل الوطني الذي سوف يقدمه الرئيس .

وعقدت اللجنة التحضيرية ثمانية عشر اجتماعا مـا بـين ٢٥ نوفمبر ـ تشرين الثاني ، و ٣١ ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٦١ (٤٢) ، ونقلت اجهزة الاعلام المختلفة مـن اذاعة وصحافة وتليفزيون مناقشات اللجنة وشاهد المصريون رئيسهم لأول مرة في حوار مفتوح مع اعضاء اللجنة حول التجربة المصرية .

---

(٤٠) خطاب عبد الناصر في ٢٥ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦١ .

(٤١) هيكل ، مرجع سابق .

(٤٢) من بين ٢٥٠ عضوا تحدث ١٠٩ من بينهم ٢٠ تحدث ثلاث مرات او اكثر معظمهم من المثقفين واساتذة الجامعات . انظر نص المناقشات في « الطريق الى الديمقراطية » القاهرة ، ١٩٦٣ .

وأثارت هذه المناقشات روحا ديمقراطية عامة لم تشهدها البلاد منذ ١٩٥٤ ، وكان يمكن لأي مصري ان يرى المفكر الاسلامي الحر خالد محمد خالد وهو يتحدث عن الديمقراطية مطالبا الرئيس ببرلمان ودستور ومعارضة ، واجاب عبد الناصر بأن المطلبين الاولين سوف يتحققان ، اما بالنسبة للمعارضة ، فانه لا يمكن ان تكون بلا حدود ولا يجب السماح بها الا في اطار اهداف الشعب (٤٣) .

وبدأ المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي تكون من (١٧٥٠) عضوا (١٥٠٠ منتخبون ، بالاضافة الى ٢٥٠ وهم اعضاء اللجنة التحضيرية) اجتماعاته في ٢١ مايو — ايار سنة ١٩٦٢ ، وفي اول اجتماع قدم عبد الناصر مشروعا للميثاق الذي تم قبوله بعد مناقشة بدون تعديل في المتن . ويبدو واضحا ان عبد الناصر كان مهتما بقضية وجود وثيقة ايديولوجية تحدد اهداف واساليب الثورة المصرية ، واعتقد ان غياب مثل هذه الوثيقة كان احد جوانب النقص الرئيسية في نظام الاتحاد القومي . ومن هنا ، فان الميثاق ، وهو وثيقة تتكون من عشرة فصول ، جاء لكي يملأ هذا الفراغ . ويمثل الميثاق وثيقة ايديولوجية هامة من زاوية التطور السياسي والاجتماعي المصري ، فقد حددت مفهوم التنمية واساليبها وعكست تفكير عبد الناصر بعد عشر سنوات من حكم مصر ، واوضحت رؤيته للمجتمع المنشود وللمرحلة القادمة من الثورة . وركز الميثاق على مفهوم الاشتراكية . وكما هو معتاد في كثير من الدول النامية ، فقد كانت الاشتراكية تعني اقامة مجتمع يقوم على العدل الاجتماعي وليس الربح الفردي ، على التخطيط وليس على قوى السوق ، على التصنيع وليس على انتاج المواد الخام للتصدير الى الخارج . لقد كانت الاشتراكية وفقا للميثاق اداة لتعبئة موارد المجتمع وحث الجماهير على زيادة الانتاج ، ولخصت اهدافها في كلمتين : الكفاية والعدل ، أي زيادة الانتاج وعدالة التوزيع ، ومن هنا فان على الحكومة ان تتدخل لضمان التوزيع العادل للثروات والدخول ، وهدف ذلك حل الصراع الطبقي ، وذلك من خلال ازالة الاستغلال ، وتقليل الهوة بين الطبقات ونشر الخدمات الاجتماعية ، والفرص التعليمية للجميع . وكان عبد الناصر حريصا على التمييز بين مفهومه للاشتراكية والماركسية ، وأقام هذا التمييز على ثلاثة اسس : **أولها** : رفض دكتاتورية الطبقة الواحدة . **وثانيها** احترام مبدأ الملكية الفردية وبالذات في الزراعة ، **وثالثها** الايمان بالدين ، وكان عبد الناصر يشير باستمرار الى التوافق بين الاسلام والاشتراكية وان مبادىء الاشتراكية نابعة من الاسلام . وفي هذا الاطار قام المفتي باصدار فتوى أوضح فيها ان القوانين الاشتراكية لعام ١٩٦١ تتفق مع قواعد الفقه الاسلامي .

اما عن مفهوم الديمقراطية ، فقد تناولها الميثاق بطريقتين : سلبية وايجابية ، فانتقد التجربة السياسية التي شهدتها مصر قبل الثورة ، باعتبارها ديمقراطية مزيفة كانت تحمي مصالح أقلية من الاثرياء وكبار ملاك الارض ، وعلى الجانب الآخر ، فقد اكد الميثاق على تلك العملية التي تقود الى اقامة ديمقراطية حقيقية ، والتعديلات التي يجب ادخالها على هيكل المجتمع ومؤسساته لتحقيق مشاركة الجماهير السياسية .

---

(٤٣) المرجع السابق ، ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .

لقد انطلق الميثاق من تأكيد ان الديمقراطية الاقتصادية او الاجتماعية لا تقل اهمية عن الديمقراطية السياسية ، بل ان الديمقراطية الحقيقية لا يمكن اقامتها الا على اساس من الديمقراطية الاجتماعية ، فيذكر الميثاق « ان من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل ان النظام السياسي في بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة في هذهالاوضاع الاقتصادية».

ووصل الميثاق الى خلاصة مؤداها ان المؤسسات البرلمانية لا يمكن ان تعمل بنجاح في ظل هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، فالديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، وينبغي ادخال تعديلات اساسية على الهيكل الاقتصادي الاجتماعي ، قبل ان تصبح المؤسسات النيابية تعبيرا حقيقيا عن الديمقراطية السياسية . وتتضمن هذه التعديلات امورا عدة مثل سيطرة الشعب على ادوات الانتاج ، وتكافؤ الفرص بين المواطنين وشعورهم بالامان بالنسبة لحاضرهم ومستقبلهم ، وتبعا للميثاق فان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان توجد ايضا في ظل هيمنة طبقة واحدة . « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ... ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب ... سلطة مجموع الشعب وسيادته » . « .. لا بد ان ينقسم المجال ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية .. ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع راس المال المستغل ، وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية رجعية » .

الاتحاد الاشتراكي اذن كان يمثل مرحلة الانتقال نحو الاشتراكية والديمقراطية الحقيقية ، وهو تعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة فيذكر الميثاق « ان الوحدة الوطنية التي يحققها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب ، هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة » ..

« ان الدستور الجديد يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارهم اغلبية الشعب » .

ويمكن في هذا الصدد اثارة عدة نقاط حول مفهوم الديمقراطية من الميثاق ، **اولها** ، ان الديمقراطية ارتبطت بشكل مباشر بالاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، وظهر تأثير الافكار الاشتراكية على عبد الناصر والميثاق كما لم يبد في أي مرحلة سابقة ، ولأول مرة اعترف عبد الناصر ونظامه بوجود الصراع الطبقي بشكل واضح وصريح ، فيذكر الميثاق : « والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره ، وانما ينبغي ان يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات » ، كما اعتقد بأن الحل السلمي للصراع الطبقي لا يمكن ان يتم دون تجريد الطبقات الرجعية من اسلحتها ، لذلك تخلى عبد الناصر عن افكاره بخصوص التوفيق بين الطبقات وتحدث بصراحة عن اعداء الشعب الذين يجب عزلهم سياسيا ومنعهم

من ممارسة التأثير على المواطنين (٤٤) .

وهكذا دخل القاموس السياسي المصري مفهوم جديد ، وهو « اعداء الشعب »، وتبعا له ، فان القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التطور الثوري والاشتراكي هي فقط التي يكون لها حق الانضمام للاتحاد الاشتراكي والمشاركة في النشاط السياسي ، وعبَّر عبد الناصر عن هذه الفكرة بقوله في ٢٥ نوفمبر ــ تشرين الثاني ١٩٦١ : « لا بد ان نحدد من هم الشعب .. الشعب هو عبارة جميع الفئات التي تساند الثورة الاشتراكية .. وتساند الثورة الاجتماعية والبناء الاشتراكي .. » .

وكتب الكثيرون في شرح وتبرير هذا المفهوم ، فذكر البعض انه يجب ازاحة اعداء الشعب ، حتى يمكن للجماهير ان تمارس حريتها الكاملة بعد ذلك ، وميَّز كاتب آخر بين التناقضات العدائية والتناقضات غير العدائية ، وانه من حق الشعب اللجوء الى اجراءات استثنائية او عنيفة لتحطيم قوة اعدائه .

ووصف عبد الناصر وعديد من المثقفين هذا المفهوم للديمقراطية ، باسم الديمقراطية الاشتراكية ، التي تنبع من علاقات الانتاج الاشتراكية، فيذكر عبد الناصر ان هذا المفهوم يتضمن مشاركة الشعب في الامور السياسية واللامركزية ونقل السلطة الى المستويات الشعبية (٤٥) .

ومن تحليل الكتابات التي نشرت حول هذا المفهوم يتضح انه تضمن ثلاثة افكار رئيسية ، **اولها** ، رفض الديمقراطية البرجوازية بما ترتبط به من تعدد للاحزاب ، وهكذا فلأول مرة في مصر ، رفض التعدد الحزبي ، ليس بناء على اعتبارات الضرورة العملية او مقتضيات الوحدة الوطنية ولكن انطلاقا من نظرة عامة لمفهوم الطبقات والديمقراطية ، **وثانيها** ، ان المجتمع المصري يمر بمرحلة انتقال من هيكل اقطاعي راسمالي الى الاشتراكية ، يترتب على ذلك ان مصر تحتاج الى ثورة عميقة في التشريع والقيم السائدة والعلاقات الاجتماعية ، **وثالثها** ، ان الديمقراطية الاشتراكية تتحقق خلال الاشراف المستمر للشعب على اجهزة الدولة (٤٦) .

ويعلّق الاستاذ مالكولم كير على هذا المفهوم الراديكالي للديمقراطية ويربط بينه وبين ما أسماه تالمون الديمقراطية الشمولية التي تعود فيأصولها الفكرية الى روسو وماركس اكثر من مونتسكيو ولوك وبنتام ، ويرى ان هذه الفكرة ارتبطت بتفضيل اخلاقي لأعلى درجة من الوحدة في الهدف والسلوك على كافة المستويات السياسية والاجتماعية ، وبتأكيد على فضائل التضامن الاجتماعي وشرور النزعات الفردية وبعدم الاعتقاد ، بل والشك في مفاهيم المنافسة والمساومة ، واخيرا ، بالتأكيد على وجود حكومة قوية ينظر

---

(٤٤) نفس المرجع ، ص ٧٠ ــ ٨٢ .

(٤٥) خطاب عبد الناصر في ٢٦ يوليو ــ تموز ١٩٦٢ ، وفي ١٢ نوفمبر ــ تشرين الثاني ١٩٦٤ .

(٤٦) انظر مقالات بأقلام كمال رفعت في « الاقتصادي » عدد (١٥) فبراير ــ شباط ١٩٦٣ ، د. محمد انيس في «الاهرام» . ١٨ ديسمبر ، كانون الاول ١٩٦٤، ابراهيم ابو عوففي «الاهرام» ٢٨ ديسمبر ــ كانون الاول ١٩٦٤ ، ابراهيم ابو عوف في «الاهرام» ١١ فبراير ــ شباط ١٩٦٥ ، عادل غنيم في «الطليعة» عدد (١٠) اكتوبر ــ تشرين الاول ١٩٦٦ ص ٤٤ ــ ٥٥ . انظر ايضا خطاب عبد الناصر في ١٦ مايو ــ ايار ١٩٦٥.

اليها كمحقق للعدالة والحرية ، وليس كحظر على الحريات الفردية (٤٧) .
وبالرغم من هذه الافكار والتطورات الجديدة ، فان عددا من المفاهيم السابقة قد استمر بنفس التأكيد على تفرد وخصوصية التجربة السياسية المصرية التي لاحظناها ايام الاتحاد القومي ، نجدها ايضا ، في هذه المرحلة ، والاتحاد الاشتراكي العربي وصف دائما بأنه ليس حزبا او جبهة . ليس حزبا لأنه لا يمثل أي طبقة واحدة، وان هدفه هو منع سيطرة أي طبقة (٤٨) ، وليس جبهة لانه لا يضم احزابا سياسية او تنظيمات مختلفة . ماذا هو اذن ؟ يقال لنا هو تحالف الشعب الذي يهدف الى تحقيق التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وذكر استاذ للقانون أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو سلطة سياسية تعلو السلطات الثلاث المعروفة في كل المجتمعات باعتباره ممثلا لتحالف قوى الشعب العاملة (٤٩) .
لقد تصور عبد الناصر ان اصدار الميثاق سوف يحل المشكلة الايديولوجية لنظامه ولكن سرعان ما خاب امله ، فقد برزت تفسيرات مختلفة للميثاق ، ونظر اليه كل اتجاه ايديولوجي بشكل مختلف (٥٠) ، ويمكن على الاقل التمييز فيهذا المجال بين مدرستين: **الاولى** ، نظرت الى الميثاق باعتباره الكلمة الاخيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي المصري ، واسمته بالنظرية ، وكانت هذه الجماعة ضمنا تعارض المزيد من التحولات الاشتراكية ، اما المدرسة **الثانية** ، الاكثر يسارية فقد ركزت على كون الميثاق مرشدا للعمل ، وخطوة تليها خطوات اخرى على طريق التحول الاشتراكي ، وكان لكل من الاتجاهين انصاره في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي على كافة المستويات ووقف عبد الناصر بين تيارين دون ان يربط نفسه بشكل نهائي بأي منهما .
وبصفة عامة ، فقد عبر الميثاق عن جهد توفيقي بين افكار لينين ولاسكي وبعض مفاهيم الديمقراطية الليبرالية ، لذلك وصف احد المعلقين الماركسيين الاشتراكية المصرية بأنها « خليط من الاشتراكية العلمية والخيالية وافكار البرجوازية الصغيرة والقومية الضيقة والانحيازات الدينية والمثالية الذاتية » (٥١) .

الايديولوجية الثورية من منظور تاريخي

لقد كانت الافكار السياسية لعبد الناصر تقوم على اعتقاد عميق من الوحدة الوطنية ، واتسم تفكيره ، وكذا عدد من رفاقه ، برؤية وطنية واضحة هدفها اقامة الدولة الوطنية المستقلة ، وفي هذا الاطار لم يكن من الممكن التركيب بالصراعات

---

(٤٧) Cited in Malcolm H. Kerr, Arab Radical Nations of Democracy , in Albert Hourani, ed., St. Antony Papers, no. 16 (London: Chatto and Windus, 1963), pp. 10-11 .

(٤٨) د. محمد طلعت عيسى : « قوى الشعب العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي » « المجلة المصرية للعلوم السياسية » ، عدد (٢٤) مارس ـ آذار ١٩٦٣ ، ص ٧٢ .

(٤٩) د. محمد حافظ غانم : « **الاتحاد الاشتراكي العربي : دراسة مقارنة** » المرجع السابق، ص ٥٦ .

(٥٠) انظر مقال لاحسان عبد القدوس حول ازمة المثقفين في مجلة « روز اليوسف » عدد (١٩٠٦) بتاريخ ٢١ ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٦٤ .

(٥١) «Peace, Freedom and Socialism», Vol. 7, no. 9 (September 1964), p. 52.

الاجتماعية او الطبقية التي بدت بالنسبة لهم كعامل اضعاف وتهديد للوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي (٥٢) ، وكان تبرير رفض التعدد الحزبي والمنافسة السياسية هو تلك الحاجة الملحة الى الوحدة ، وكما هو حادث في عدد من بلدان العالم الثالث، فان التنظيم السياسي الواحد في مصر ، اعتبر نفســه تنظيم (Geminschaft) وحركة جماهيرية تدعم التضامن الاجتماعي والوحدة المعنوية للشعب . لقد اعتبر التنظيم الواحد نفسه انه ينبـع مـن (Volksgeist) ويمثـل (Le Vouloir général) الارادة العامة للشعب .

وخلف التنظيمات السياسية الثلاثة (هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي) التي اقامتها ثورة ٢٣ يوليو ــ تموز كان يكمن ايمان عميق فــي مفهــوم الشعبية ، في وحدة وتضامن الشعب ، وقد اصبحت هذه الوحدة هدفا في حد ذاته اقرب ما يكون الى المعتقد الديني، وتضمن مفهوم الوحدة كما فهمه النظام ، رفض المعارضة المنظمة ، ونظروا الى الخلافات القائمة بين قطاعات المجتمع المختلفة باعتبارها هامشية واعتبروا التنظيم السياسي الواحد بمثابة الرمز الحي لوحدة الشعب . هذا المفهوم الذي لم يقتصر على النخبة المصرية يقوم من الناحية النظرية والتحليلية على افتراضين : **اولهما** : ادعاء مضمن من جانب النخبة الحاكمة لامتلاكها للحقية السياسية المطلقة . هناك ادعاء بأن النخبة فهمت مشاكل المجتمع وتمتلك الحلول اللازمة لمواجهة هذه المشاكل ولا تقبل ان تطرح هذه الحلول على بساط البحث او المقارنة مع حلول اخرى ممكنة . لقد نظر عبد الناصر ورفاقه الى انفسهم باعتبارهم مجددين وحمــاة للمصلحة الوطنية والنظام في المجتمع ، واعتبروا انفسهم القوة الوحيدة القادرة علــى تحقيق الاصلاحات اللازمة التي سوف تحقق الكرامة والقوة والعدالة للمصريين ، ومن ثم فان أي معارضة منظمة للنظام وسياساته لا يكون من المتصور السماح بها (٥٣) . **وثانيهما** ، الاعتقاد بأن التعدد السياسي يؤدي الى الضعف وعدم الوحدة ، لقد انكرت النخبة الحاكمة ، وبشدة ، ان التعدد يمكن ان يؤدي الى اطلاق مبادرات الجماهير السياسية الخلاقة ، او ان التعدد في المجتمع الحديث ، كما يقترح دوركهايم ، هــو مصدر للتضامن الاجتماعي (٥٤) على العكس من ذلك ، فان النخبة الحاكمة سعت الى الوحدة والتماثل ، وبدلا من الاعتراف بوجود الصراع في المجتمع ومشكلة توزيع الموارد النادرة بين الطبقات والجماعات والفئات المختلفة ، اكــدت علــى التنظيم السياسي الواحد كأداة لخلق التضامن وكتعبير عن التكامل (٥٥) .

واتسم منهج النخبة المصرية ازاء قضيــة التنميــة الاقتصادية بنفس التركيز

(٥٢) Maxim Rodinson, «The Political System», in P.J. Vatikiotis, ed., «Egypt Since the Revolution», (London: George Allen and Unwin Ltd., 1968), p. 87.

(٥٣) Hisham Sharabi, «Nationalism and Revolution in the Arab World» (New Jersey: D. Van Nostrand Company Inc., 1966) p. 89.

(٥٤) Douglas E. Ashford «The Challenge of Diversity to the Single party States,» Paper Delivered at the 1963 Meeting of the American Political Science Associations, p. 22.

(٥٥) James Heaphy, «The Organization of Egypt», World Politics, vol XV, no. 111 (January 1966), p. 187.

والالحاح على موضوع الوحدة . فبالنسبة لهم فان الاشتراكية لم تكن قضية التزام فكري او ايديولوجي بقدر ما مثلت حلا عمليا لمشاكل التنمية . فقد قدمت الاشتراكية طريقا للتقليل من الصراع الطبقي وازالة مسبباته من خلال التخطيط (٥٦) . وكان كل من السياسة والاقتصاد يمثلان بالنسبة لعبد الناصر كيانا موحداً . فالسياسة في المقام الاول هي اداة لخدمة التطور الاقتصادي وهدف العمل السياسي هو زيادة الانتاج . وكما هو حادث في الاقتصاد فان السياسة يمكن ان تخطط وتدار وفي كلا المجالين انكر مبدأ التعددية وهكذا فان الاقتصاد المخطط كان هو الوجه الآخر لمفهوم التنظيم السياسي الواحد ، فاذا كانت الاشتراكية هي ايديولوجية التنمية الاقتصادية وكان التنظيم الواحد هو ايديولوجية التنمية السياسية فان كليهما يمثل استراتيجية التنمية القومية .

لقد رفض النظام في مصر مفاهيم التعدد السياسي والصراع الحزبي باعتبارهما جزءا من العملية السياسية وتضمن ذلك رفض مفهومي المعارضة المنظمة والمنافسة السياسية وكان التركيز دوما هو على الوحدة الوطنية والتماثل والتأكيد على عناصر الاتفاق السياسي .

ويثير هذا الاتجاه لدى عديد من النخب الحاكمة في الدول المختلفة التساؤل عن مصادره وبواعثه . ويقترح كارل مانهايم في هذا المجال ان هذا السعي نحو الوحدة والتماثل يكون تفسيره على ضوء عاملين : **الاول** ، ان التماثل يكون مطلوبا لانه من الاسهل حكم شعب خضع لتأثيرات نمطية موحدة ، **والثاني** ، ان النخب الحاكمة التي تسعى لتحقيق هذا الهدف عادة ما تنتمي الى شرائح البرجوازية الصغيرة التي تتميز بضيق الافق والبدائية التي تعكس ذاتها في عدم التسامح عن أي انحراف او خروج عن الوحدة (٥٧) .

ويقول فرانز فانون ان الالحاح على مفهوم الوحدة واقامة نظم الحزب الواحد ليست بالضرورة اهدافا تقدمية او لخدمة الجماهير ، بل انها يمكن أن تعبر عن ديكتاتورية البرجوازية (٥٨) . وفي الحقيقة أن تقييم مسألة السعي الى الوحدة على المستوى الفكري واقامة التنظيم السياسي الواحد على المستوى الواقعي هو امر لا يمكن اطلاق حكم شامل بخصوصه في غياب معرفة هوية الطبقة الحاكمة وطبيعة التزاماتها الايديولوجية ونوعية المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلها وتدافع عنها .

بالاضافة الى التركيز على قضية الوحدة فقد اتسم تفكير عبد الناصر ورفاقه بنزعة « انتقائية » واضحة (٥٩) . وفي الحقيقة انه يمكن طرح هذه الملاحظة بالنسبة

---

(٥٦) وورسلي ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(٥٧) K. Manhiem, «Essays on Sociology and Social Psychology (London, 1953), p. 257.

(٥٨) فرانز فانون ، معذبو الارض ص ١٤٥ ــ ٤٨ (دار الطليعة ــ بيروت) .

(٥٩) حول النزعة الانتقائية عند المفكرين العرب . انظر :

Abdallah Laroui, «The Crisis of Arab Intellectuals» (Berkely: University of California Press, 1976), p. 153-155.

لعديد من التكوينات الايديولوجية في الوطن العربي والتي تتسم بالانتقائية و «التلفيق» بين مدارس واتجاهات وتيارات فكرية جد متباينة والرغبة احيانا في الجمع بين آراء غير متناسقة في منطلقاتها او فيما تقود اليه من نتائج ، والجمع بين هذه الآراء بطريقة ميكانيكية دون محاولة الوصول الى صيغة تلخيصية او تركيبية تعلو هذه الآراء وتتسامى عليها ، ومن ثم فقد اتسم التيار الفكري لايديولوجية النخبة الحاكمة في مصر بعدم الاتساق الداخلي ، الامر الذي قاد الى عدم القدرة على الحسم الفكري والاتجاه نحو « الحلول الوسط » . هذه القدرة على عدم الحسم والغموض انعكست على الهوة بين التوقعات والانجازات وبين النظرية والتطبيق (٦٠) .

وفي الحقيقة انه برغم شكواه المتكررة بخصوص غياب الايديولوجية وحديثه المتكرر عن اهمية الوضوح الفكري ، فان عبد الناصر رغب في الاحتفاظ بحرية الحركة السياسية دون ان يقيد نفسه بقوالب نظرية ، ويكفي الاشارة في هذا الصدد الى انه عام ١٩٦٥ وفي ذروة الحديث عن الاشتراكية والتطور الثوري تم اعلان بور سعيد « مدينة حرة » ولم يجد عبد الناصر حرجا في ذلك او عدم اتساق مع المناخ العام على اساس انه « لا بابوية في الاشتراكية » .

ويمكن ارجاع الانتقائية لدى عبد الناصر ورفاقه الى خلفيتهم العسكرية . فقد اوضحت الدراسات المتعلقة بالعسكريين الى انهم لا يكونون عادة ممن ينصرفون الى العمل النظري ، وانهم يميلون الى الانجاز والعمل . أضف الى ذلك التفسير المحبب لدى الكثير من المثقفين العرب وهو خصائص البورجوازية الصغيرة وما يتسم به سلوكها من تذبذب وعدم قدرة على الحسم (٦١) .

- لقد مثلت وفاة عبد الناصر بداية ونقطة تحول ومرحلة جديدة من حياة مصر ، وعندما تولى انور السادات رئاسة الجمهورية بدأ يطور منهجه في الحكم والافضليات الاجتماعية ، وابرز حنكة سياسية واضحة في التخلص من خصومه السياسيين في مايو — ايار ١٩٧١ . وخلال الفترة ما بين ١٥ مايو — ايار ١٩٧١ و ٦ اكتوبر — تشرين الاول ١٩٧٣، بدأ الرئيس السادات في طرح افكاره وسياساته بشكل تدرجي، وتمثلت هذه الآراء في عدد من الوثائق مثل دستور ١٩٧١ ، وبرنامج العمل الوطني سنة ١٩٧١ ، وورقة اكتوبر سنة ١٩٧٤ علاوة على عشرات الخطب والتصريحات الصحفية. وعبر سلسلة من التغيرات الجزئية هنا وهناك بدأ وجه مصر يتغير بما في ذلك مجموعة الافكار والمفاهيم التي شكلت المناخ الفكري للنظام الحاكم ، ومست هذه التغيرات التنظيم السياسي والاقتصادي للمجتمع وكذلك السياسة الخارجية .

ولا يمكن ابداء حكم علمي على هذه المرحلة ليس فقط لاقترابها الزمني ، ولكن — وهذا هو الاهم — لانها لم تكتمل بعد ونحن لا نعرف على وجه اليقين مدى استمرارية

---

(٦٠) George N. Atiyeh, «Middle Eastern Ideologies», in William E. Hazem and M. Mughisuddin, «Middle Eastern Subcultures» (Lexington: Lexington Books, 1975), pp. 49-50.

(٦١) Laroui, op.cit., pp. 102-103 and Ali E. Hillal Dessouki. «Arab Intellectuals and al Nakba», Middle Eastern Studies, Vol. IX, (May 1973), pp. 192-193.

بعض المؤشرات والسياسات الحكومية الحالية ومدى التزام المسؤولين بها . ان هذا الاحسان بأن « الشكل الجديد » للمجتمع لم تبرز ملامحه النهائية بعد ، هو الذي يجعل الباحث غير قادر على التفصيل بخصوص هـذه المرحلة . الامـر اليقيني ان « التركيبة » الناصرية قد تم حلها سواء من الناحية الفكرية او التنظيمية ، ولكن لا توجد « تركيبة » اخرى تحل محلها وان كان هناك عـدد مـن المؤشرات التـي يمكن التعرض لها باختصار .

فمن ناحية البناء السياسي والديمقراطية ، شن السادات هجوما على مفهومي « الحزب الواحد » و « الراي الواحد » في ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي ، وكذا في ورقة اكتوبر ، وادى ذلك الى سلسلة من التطورات انتهت باصدار قانون الاحزاب في مايو ــ ايار ١٩٧٧ الذي يقبل مبدأ التعدد الحزبي في اطار قيود معينة خلال مدة المجلس البرلماني الحالي ١٩٧٦ ــ ١٩٨١ .

واكد السادات على عدد من الافكار الليبرالية مثل : سيادة القانون واستقلال القضاء ودور المؤسسات وحرية المواطنين . وانتقد اللجوء غير المبرر قبل ١٩٧٠ الى الاجراءات الاستثنائية والاعتقال السياسي ، وشهدت اعوام ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ صدور صحف الاحزاب المعارضة ، ومعارضة برلمانية ، وادى ذلك الى مواجهات عديدة بين الحكومة والمعارضة وقاد في النهاية الى خطاب الرئيس السادات في ١٥ مايو ــ ايار ١٩٧٨ الذي انتقد فيه عديدا من هذه المؤسسات ودعا الى استفتاء شعبي لا يمكن التكهن بما قد يقود اليه . ان هذه التطورات تطرح اكثر من تساؤل مثل ما هي الاسباب التي أدت بالرئيس السادات الى رفع شعارات الديمقراطية وقبول التعدد الحزبي ؟ ما مدى قبول العناصر الاخرى من النخبة الحاكمة بهذه التطورات ؟ ومدى استعداد النخبة الحاكمة لتحمل اعباء غطاء ديمقراطي كوجود صحافة معارضة وشبه معارضة برلمانية ؟

وفي المجال الاقتصادي كان الرئيس السادات اكثر انتقادا للسياسات الاشتراكية التي اتبعت في الستينات والتـي اتهمها بالوقـوع تحـت تأثـير الافكـار الشيوعية والسوفياتية ، وزعم ان هذه السياسات قادت البلاد الى الافلاس وقتلت المبادرات الفردية وروح الابداع . ودعا الى اطلاق المجال امام القطاع الخاص وكذلك تشجيع الاستثمار العربي والاجنبي في مصر ، والتزم النظـام بعـدم اللجـوء الى التأميم او المصادرة . وفي هـذا الاطار تـم التركيز علـى مفهـوم « العـائلة الواحدة » التـي تخلو من الصراع والتي تسعى الى حل خلافاتها بالاسلوب السلمي ، ويمكن القول في هذا الصدد ان هذه الافكار تماثل ما اسميناه بالمرحلة الشعبية من تطور ثـورة ١٩٥٢ وان كان ذلك تحت اسم جديد وهو الاشتراكية الديمقراطية .

ان النموذج المصري يطرح مشكلة تكوين الايديولوجية في عدد من الدول النامية وهي الاشكال التي تطرح مجموعة معقدة من المشاكل والقضايا ، مثل :

أ ــ الثنائيـة الثقافية والهوة بين المثقفين التقليديين والمثقفيـن المجددين او التموينيين .

ب ــ الهوة بين الجماهير والنخبة .

ج ـ تراكم المشاكل المختلفة التي تتطلب حلولا مثل القضية الوطنية ، وقضية توزيع الدخل ، وقضية المرأة ، ودور الدين ، والتنمية الاقتصادية ، والديمقراطية .. الخ .

د ـ ضغوط الدول الكبرى وسياساتها لقبول نموذج فكري ما دون غيره .

هـ ـ وفوق ذلك كله غياب المناخ الديمقراطي والحريات الاساسية التي تسمح للمثقفين بمناقشة هذه القضايا والوصول الى صياغات وحلول لها .

ان التجربة المصرية تشير الى ضرورة «النظرية» التي تتجسّد في شكل مؤسسات وابنية ، فهذا هو ضمان الاستمرار وان أي قيادة كارزمية (تاريخية) لا يمكن ان تضمن استمرار افكارها ما لم تنشأ مؤسسات قادرة وفعالة تتبنى هذه الافكار وتلتزم بها وتعبر عن قوى اجتماعية ذات وزن وتأثير . كذلك فانها تشير الى اهمية مفهوم الصراع باعتباره جوهر العلاقة السياسية . الخلاف والصراع بين الآراء والجماعات والمصالح والقوميات والطوائف هو امر طبيعي والسياسة هي عملية التوفيق بين هذه الاعتبارات المختلفة وهي عملية توزيع القيم النادرة في المجتمع . من هنا اهمية قبول مفهوم الصراع بكافة اشكاله كحقيقة انسانية واجتماعية ـ ثم حله بعد ذلك بطرق شتى ـ واهمية ادراك دور المشاركة الشعبية . ففي غياب وجود نوع من « الاتفاق العام » فان الدعوة الى الوحدة او التماثل ورفض التعدد تكون ممارسات قاتلة لنمو أي جماعة سياسية ، وبالذات عندما لا يوجد لدى النخبة الحاكمة التي تدعو لهذه الوحدة والتماثل ايديولوجية واضحة وعندما لا تسمح بالمشاركة الشعبية التي تسمح بتطوير المؤسسات السياسية الفعالة وتضمن التزام القوى المستفيدة بالنظام واهدافه بشكل منظّم ومستمر .

عن « الفكر العربي »
عدد ٤ و ٥ ـ ١٩٧٨

التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية
بين الادراك والممارسة

السيد يسين

أصبح من المتفق عليه اليوم بين علماء السياسة والاجتماع ان ادراك النخبة السياسية الحاكمة للواقع الاجتماعي في بلد ما ، واختياراتها الايديولوجية مدخل ضروري لفهم ممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . واذا صح ذلك على وجه الاجمال فانه يصح على وجه التحديد بالنسبة لبلاد العالم الثالث . فهذه البلاد التي استقل اغلبها سياسيا في الخمسينات ، كانت تفتقر ـ في غالبيتها العظمى ـ الى تقاليد راسخة ومؤسسات عريقة ، مما جعل دور الزعيم او القائد او الحاكم ، او الرئيس ، حاسما في تحديد مسار البلاد . غير ان هذا الزعيم او القائد او الحاكم او الرئيس ، لا يعبر في العادة عن نفسه ، بقدر ما يعبر عن جماعة طبقية ما ، لها مصالحها واهدافها وغاياتها ، ولها ايضا ايديولوجيتها في المجتمع والسياسة والاقتصاد .

وقد تحدد موضوع هذا الفصل بناء على اهتمامي منذ سنوات طويلة بمشكلة المنهج الملائم لدراسة تجربة التنمية المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ . وفي بحثي عن هذا المنهج الشامل عنيت بوضع مشكلات المجتمع المصري في اطار مشكلات العالم الثالث ، نظرا للتشابه الشديد في المشكلات التي تجابهها الاقطار المختلفة التي تنتمي لهذا العالم. ومن خلال البحث تبين لي اهمية دراسة فكر النخبة السياسية الحاكمة ، والذي ظهر انه ـ في كثير من بلاد العالم الثالث ـ ينطلق من ايديولوجية التوازن الاجتماعي ، التي ترفض ظاهرة الصراع الطبقي ، ولا تؤمن بأن نظرية الصراع جديرة بالاتباع والتطبيق . وقد ترتب على تطبيق هذه الايديولوجية نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى ، ادت الى تعثر تجربة التنمية نتيجة عوامل شتى ، اهمها ان النخب السياسية الحاكمة لم تكن قادرة ـ بحكم اتجاهها التوازني الوسطي ـ على حل مشكلة الاستغلال الطبقي في المجتمع لصالح الجماهير العريضة .

ونظرا لان هذه الايديولوجية التوازنية تعد مفتاحا هاما لفهم مسيرة التنمية في كثير من بلاد العالم الثالث ، كان لا بد لنا ان نعمق البحث في نظرية التوازن ومعارضتها

بنظرية الصراع في الفكر الاجتماعي، للكشف عن مسلمات كل نظرية من هاتين النظريتين ومعرفة فروضها وتطبيقاتها وحدودها .

ومن خلال البحث عن المنهج ، وبعد التأصيل النظري لنظريات التوازن والصراع، انتقلت لتحليل قلة النخبة السياسية في مصر من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ ، للكشف عن تطور ادراك هذه النخبة للتوازن الطبقي في المجتمع المصري وممارساتها التي تمت في ضوء هذا الادراك الذي تغير عبر المراحل المتتالية التي مرت بها مسيرة التنمية المصرية. وتقوم هذه الدراسة على أساس ان جمال عبد الناصر هو الممثل الحقيقي لهذه النخبة السياسية ، ولذلك قامت الدراسة منهجيا على اساس تحليل دقيق لمضمون خطبه وتصريحاته كلها من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ ومن هنا يمكن القول ان هذا الفصل هو محاولة تركيبية للنتائج التي توصلت اليها من بحوثي السابقة في الموضوع (١) ، اخلص منها باثارة عدد من التساؤلات الجوهرية حول مشكلة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري .

اولا : نحو منهج لدراسة التنمية في البلاد النامية

أول ما تنبغي الاشارة اليه هو ان نحذر من التعميم على المجتمعات التي تندرج تحت ما يسمى البلاد النامية أو العالم الثالث . ذلك انه تحت هذا المصطلح تندرج بلاد مختلفة تمام الاختلاف من حيث تاريخها الحضاري ، ودرجة تقدمها الاجتماعي ، ومن حيث طبيعة البناء الاجتماعي لكل منها ونوعية القوى السياسية التي تحكمها . غير ان هذا لا يمنع ــ في مستوى اولي من مستويات الدراسة ــ ان نحاول وضع ايدينا على المشكلات المشتركة بين هذه البلاد ، وان كان التجريد هنا لا يغني اطلاقا عن الدراسة التفصيلية لكل فئة من فئات هذه المجتمعات التي أشرنا اليها .

واذا تركنا جانبا قضية التعميم والتخصيص في الحديث عن مجتمعات العالم الثالث ، تبقى امامنا قضية الابعاد الاساسية التي نستطيع على ضوئها بحث ودراسة مشكلات التخلف والتقدم في هذه البلاد . ناقش هذه المشكلة مناقشة عميقة عالم الاقتصاد والاجتماع السويدي المعروف جونار ميردال في كتابه الجامع «الدراما الآسيوية: بحث في فقر الامم » (٢) ، والذي يعد موسوعة كبرى من مشكلات العالم الثالث . وقد خصص ميردال صفحات متعددة في بداية الجزء الاول من كتابه لمناقشة قضية المنهج في بحث مشكلات العالم الثالث .

واول ما يثيره ميردال ، انه لا بد من الاعتماد على منهج علم اجتماع المعرفة (سوسيولوجيا المعرفة) وذلك اذا ما اردنا ان نكشف تحيز النظريات الاجتماعية

---

(١) انظر : ــ السيد يسين ، « الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية » **الفكر المعاصر** ، عدد ٨٠ ، اوكتوبر ١٩٧١ .

ــ السيد يسين « ايديولوجية التوازن الاجتماعي وحقيقة الصراع الطبقي في البلاد النامية » ، **الآداب** ، العدد السابع ، يوليو (تموز) ، ١٩٧٢ .

ــ السيد يسين ، « السلطة بين الصفوة والجماهير » ، **الكاتب** ٣ عددا يوليو واغسطس ١٩٧٢ .

(٢) Mvrdal. G., The Asian Drama, an inquiry in the poverty of nations, London : Pelican Books 1968

والاقتصادية الغربية التي تعرضت لمختلف مشكلات العالم الثالث . ومن ناحية ثانية، يرى ميردال ان المناهج الغربية لا تصلح بصورتها التقليدية لبحث مشكلات العالم الثالث . ذلك انه اذا كان يمكن تجريد مجتمع غربي ودراسته من وجهة النظر الاقتصادية ، فذلك مطلب يبدو مستحيلا بالنسبة لدول العالم الثالث . ففي هذه المجتمعات تختلط العوامل الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل السياسية في شبكة معقدة ليس من السهل فض عراها ، وتفتيتها الى جوانب مستقلة واخضاع كل منها الى دراسة خاصة . ولذلك يدعو ميردال الى تطبيق ما يطلق عليه «النهج المؤسسي» «The institutional approuche» ويعني به ضرورة دراسة كافة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم الثقافية في المجتمع بطريقة تكاملية اذا ما اردنا ان نفهم بطريقة حية خلاقة مشكلات مجتمعات العالم الثالث . فالتنمية الاقتصادية في هذه البلاد : نجاحها او فشلها لا يمكن فصلها عن نوعية الطبقات الاجتماعية المسيطرة ، ولا عن القيم الحضارية السائدة ، ولا عن ضروب الانحراف الاجتماعي المتعددة التي قد تعوق التنمية فعلا ، نتيجة لسلوك بعض الفئات الاجتماعية المنحرفة ، التي تظهر وتسيطر في بعض البلاد النامية، نتيجة لتطورات سياسية معينة.

وبغير ان نلتزم بحرفية المنهج الذي يقترحه ميردال ، يمكن ان ندرس مشكلات العالم الثالث ــ وبالتالي مشكلات المجتمع المصري ــ في ضوء ثلاثة ابعاد اساسية : البعد الايديولوجي ، والبعد السياسي ، والبعد الاقتصادي ــ الاجتماعي .

ونقصد بالبعد الايديولوجي تحديد الاختيار الايديولوجي الغالب لبلاد العالم الثالث ، والبحث وراء هذا الاختيار ، وتقدير النتائج الفعلية التي ترتبت عليه .

اما البعد السياسي ، فنقصد به الممارسة السياسية الفعلية التي اخذت مجراها فعلا في هذه البلاد تطبيقا للمسلمات السياسية السائدة فيها ، التي تعد في واقع الامر ، ترجمة فعلية لبعد اساسي من ابعاد الايديولوجية المختارة ، مع التركيز على دراسة التنظيمات السياسية، وتكوين واصول النخبة السياسية الطبقية، والاتجاهات السياسية السائدة .

ونصل بعد ذلك الى البعد الاقتصادي ــ الاجتماعي ، وهو يكاد ان يكون اهم هذه الابعاد جميعا ، ذلك لانه يتعلق بالهيكل الاقتصادي وبالبناء الاجتماعي لهذه المجتمعات، بما يتضمنه ذلك من تقدير للموارد الاقتصادية الموجودة ، وتحديد لنوعية الطبقات الاجتماعية السائدة ، وتحليل لانساق القيم الموجودة ، والصراع بينها ، والقوى السياسية والاجتماعية الداخلة في هذا الصراع ، واثر ذلك كله على مشكلات التخلف والتقدم .

ان هذه الابعاد الثلاثة تقتضي اجراء سلسلة من الدراسات المتعمقة الكفيلة بتغطية جميع جوانبها . ونحن نقتصر هنا على الاشارة الى اهم المشكلات التي يثيرها البعد الايديولوجي وهو ما يعنينا اساسا في هذا الفصل .

تتسم دول العالم الثالث ــ على وجه الاجمال ــ بانها دول فقيرة ، متخلفة اقتصاديا واجتماعيا، تحررت حديثا من نير الاستعمار الاجنبي . وهي بعد هذا التحرر

جابهت المشكلة الكبرى : كيف يمكن تحقيق التطور الاجتماعي ، خصوصا بعد ان سقطت ايديولوجيات الطبقات الراسمالية والبورجوازية المستغلة ، ولم تعد صالحة لتكون أساسا للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي ؟

يمكن القول ان هذه الدول التي نالت استقلالها الوطني عقب الحرب العالمية الثانية بسنوات ، وخصوصا بعد الخمسينات ، قدر لها ان تولد في عالم يسيطر عليه ما اطلق عليه « الحرب الباردة » بين المعسكرين ، الاشتراكي والرأسمالي . فقد كان من نتائج الحرب ان حدث استقطاب واضح ومحدد بين مجموعة الدول التي تدين بالاشتراكية ، وبين مجموعة الدول التي تدين بالرأسمالية ، والدول الاخرى التي تدور في فلكهما باعتبارها دولا تابعة . وكان هناك صراع ايديولوجي عنيف بين المعسكرين عبَّر عن نفسه على اكثر من مستوى من مستويات الصراع الدولي .

ولدت دول العالم الثالث اذن يحوطها هذا المناخ الفكري الملتهب ، وكان عليها ان تختار ، وما أصعب الاختيار الايديولوجي في الفترات الحاسمة من تاريخ الامم !

وبغير محاولة منا لادعاء الحصر الشامل والتعميم على أساسه ، يمكننا القول ان قلة من دول العالم الثالث اختارت الماركسية كايديولوجية متكاملة . وقد تصلح كوبا مثالا بارزا على هذه المجموعة من الدول . غير ان الكثرة الغالبة حاولت — من خلال اجتهادات متعددة — ان تبني الاشتراكية . وهذه الاشتراكية وصفت بأوصاف شتى، فهي تارة اشتراكية افريقية ، وهي تارة اشتراكية آسيوية ، وهي مرة ثالثة اشتراكية عربية . ولم يضع المثقفون المحترفون في هذه البلاد وقتهم ، فدبجوا المقالات العديدة وألفوا الكتب الضخمة لابراز اصالة وتفرد هذه الاشتراكيات ، والفروق الكبيرة او الصغيرة — حسب الاحوال — التي تميزها عن الماركسية .

وبالرغم من انه في هذه الدول يروج القول بالانتماء — ايديولوجيا — الى الاشتراكية ، غير ان هذا المصطلح لم يتح له ان يحدد على وجه الدقة ابدا . فالخلط يحيط بهذا المصطلح من كل جانب ، خصوصا حين يراد وضع الفروق بين الاشتراكية من ناحية ، والماركسية من ناحية اخرى .

وحقيقة الامر ان الاختيار الايديولوجي الغالب في دول العالم الثالث والذي يتمسك في التشبث الشديد بنظرية التوازن ، ومحاولة اقامة الشواهد على ضرورة تقدير العديد من الاعتبارات التي اصطنعت اصطناعا ؛ كان في حقيقته تعلّة استندت اليها بعض الطبقات الاجتماعية في البلاد النامية عن طريق ممثليها في السلطة ، لعدم التطبيق الكامل للحلول الاشتراكية الجذرية للقضاء على التخلف والانطلاق من مجال التنمية الشاملة .

وعن طريق تجريبية عقيمة ومتخبطة اخذت النخبة الحاكمة في هذه البلاد تمارس التجريب السياسي بكل الوانه ، والتجريب الاقتصادي بكل صوره . ولقد كان هذا في الواقع نتيجة منطقية لتبني نظرية التوازن كأساس للايديولوجيات الوسطية التي تبنتها النخب السياسية في البلاد النامية . ويلمس د. جمال مجدي حسنين هذه

النقطة الجوهرية في كتابه « ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي » (٣) حين يقرر في الفصل الثالث وموضوعه « الثورة والتوازن الطبقي » ان نظرية التوازن « هي نظرية الوسط سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الاجتماعي بما يعنيه ذلك من توازن في السلوك والمفاهيم والقيم بالنسبة للفرد، ومن توسط في العلاقات الاجتماعية وتجنب الجموح والاندفاع مع عدم الالتزام بأوضاع او معايير مطلقة ثابتة في جميع الاحوال » (٤) .

ويرى نفس المؤلف انثورة يوليو ١٩٥٢ استخدمت نظريةالتوازن لتحقيقمكاسبها السياسية والاقتصادية التي لم تستطع القوى الاجتماعية الاخرى في ظل سياسة التحالف مع الرأسمالية العالمية ان تحققها .

ولكن كيف طبقت ثورة يوليو هذه النظرية ؟

يرى جمال مجدي حسنين (٥) انه على **المستوى السياسي الداخلي** كان رفض مجموعة الضباط الاحرار لنظام تعدد الاحزاب ولنظام الحزب الواحد هو الصيغة السياسية لنظرية التوازن .

وانه على **المستوى الاجتماعي** كان رفض الثورة لسيطرة الطبقة البورجوازية الكبيرة او الطبقة العمالية على عملية التطور الاجتماعي هو الصيغة الاجتماعية لنظرية التوازن على مستوى الطبقات الاجتماعية .

وكان اتجاه الثورة ـ **على المستوى الاقتصادي** ـ للتدخل في مجالات العمل الاقتصادي بانشاء قطاع عام قوي الى جانب القطاع الخاص هو أساس للصيغة الاقتصادية لنظرية التوازن .

واخيرا على **المستوى الفكري** كان انفتاح الثورة على جميع التيارات الفكرية ورفضها الالتزام بتيار معين هو الصيغة الفكرية للتوازن بين النظرية الاجتماعية والنظرية الفردية .

اذا كانت نظرية التوازن هي اساس تغيير كثير من تجارب التنمية في العالم الثالث وفي المجتمع المصري خاصة ، كما يرى عدد كبير من الباحثين ، فانها تستحق ان نقف عندها وقفة طويلة ، لكي نتعقب جذورها في النظرية الاجتماعية ، ونرصد تطبيقاتها الاجتماعية والسياسية ، قبل ان ننتقل الى دراسة تحليلية شاملة للتجربة المصرية .

ثانيا : الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية

يمكن القول ان الدراسة العلمية الاجتماعية للمجتمعات الانسانية بدأت في القرن التاسع عشر ، حيث اتيح لها ان تستقل بمبحث خاص من مباحث المعرفة هو علم الاجتماع (٦) .

---

(٣) جمال مجدي حسين ، **ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي** ، القاهرة: دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٦) Foucault , M., Les mots et les choses une archéologie des sciences humaines, Paris : Gallimard , 1966 .

وقد صاحبت نشأة علم الاجتماع في اوروبا على يدي اوغست كونت معركة فكرية كبرى بين الوضعية باعتبارها ايديولوجية الطبقات البورجوازية المحتكرة للسلطة في المجتمعات الاوروبية ، وبين الاشتراكية باعتبارها ايديولوجية الطبقة العاملة التي كانت قد اخذت تتزايد في حجمها ، ويثقل وزنها مع اتساع نطاق الثورة الصناعية ، وتحويل المجتمعات الزراعية الى مجتمعات صناعية . فقد اخذت هذه الطبقة تعي نفسها شيئا فشيئا ، الى ان تبلور وعيها الطبقي نتيجة ازدياد عملية الفكر الاشتراكي وابتكاره ادوات تحليل متقنة ، وخصوصا نتيجة لاسهامات كارل ماركس الذي استطاع ان يكشف بعمق وجلاء عن الميكانزم الذي يقوم عليه الاقتصاد الرأسمالي متمثلا في فائض القيمة . ولم يقف جهد ماركس عند حد التحليل للاقتصاد الرأسمالي السائد ، وانما قدم للطبقة العاملة النظرية الثورية التي تستطيع بتبنيها واعتمادها كسلاح طبقي ، ان تفك اغلالها ، وان تثور على النظام الرأسمالي الـذي يقـوم علـى استغلال الانسـان للانسان .

نشأ علم الاجتماع اذن وسط معركة ضارية . وقد تركت هذه المعركة بصماتها عليه وعلى التطورات اللاحقة في ميدانه ، حتى يمكن القول انه لا يمكن فهم التيارات الحديثة والمعاصرة في علم الاجتماع ، بغير الاستعانة بالمنهج التاريخي لاعادة تكوين صورة المجتمع الاوروبي طوال القرن التاسع عشر بكـل مكوناتها مـن صراع القوى السياسية ، واحتدام الصراع الطبقي بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة (٧) . كما أنه لا بد من الاستعانة بمناهج علم اجتماع المعرفة لكي تربط الافكار والنظريات الاجتماعية لاقطاب الفكر الاجتماعي في هذا العصر باتجاهاتهم السياسية واوضاعهم الطبقية من ناحية ، وببنية المجتمع من ناحية اخرى (٨) .

وبغير ان نخوض في غمار هذه الدراسة التي تحتاج الى بحث مستقل ، يمكننا ان نجمـل الاتجاهات الرئيسية في نظرية المجتمع في القرن التاسـع عشر فـي اتجاهين رئيسيين :

اتجاه التوازن ، واتجاه الصراع

ويمكن القول ان البذور الاولى لاتجاه التوازن نجدها اساسا لدى اقطاب الثورة المضادة في الفكر الاوروبي التي نشأت نتيجة للثورة الفرنسية ، وعلى وجه الخصوص عند « لويس دي بونالد » ١٧٥٤ ـــ ١٨٥٠ و « جوزيف دي ميستير » ١٩٥٤ـــ١٨٢١ . ولم يقنع دي بونالد ودي ميستير بمجرد شجب الثورة الفرنسية وما ترتب عليها من تصدع في المجتمع الفرنسي ، ولكنهما ذهبا ابعد من ذلك ، فناديا بضرورة العودة الى الاوضاع السابقة على الثورة، أي بعبارة مختصرة احياء النظام القديم (ancien regime) الذي قضت عليه الثورة . لقد كان كل منهما مثلا بارزا على الرجعية الفكرية في أبشع صورها . فقد كان المثل الاعلى عندهما هو النظام الاقطاعي الذي اندثر ، فهو ـــ في

---

(٧) Baumont, M., L'essor industriel et L'impérialisme colonial, Paris: P.U.F., 1949.

(٨) انظر : السيد يسين « علم اجتماع المعرفة : تعريفه ومنهجه ومجالات بحثه » . المجلة الاجتماعية القومية ـــ مجلد ١٠ ، عدد ١ .

نظرهما ــ النظام الاجتماعي الامثل الذي يحقق الانسجام والتوافق للانسان . والعقل الانساني الذي مجده فلاسفة عصر التنوير وارادوا الاعتماد عليه أساسا في تحليل وفهم مشكلات الانسان والمجتمع ، لم يشأ بونالد وميستير الاعتماد عليه ، وانما ركزا على كون الانسان ينشأ في مجتمع ، وتحت وطأة تقاليد معينة ، ولذلك كان عليه ان يطيع هذه التقاليد ، وان يعتمد عليها في حل مشكلاته (٩) .

وجاء بعد بونالد وميستير ، « سان سيمون » ١٧٦٠ــ ١٨٢٥ الذي ركز على الصناعة والصناعيين باعتبار هذه الفئة هي التي ستقود المجتمع الاوروبي ، ثم « اوغست كونت » ١٧٩٨ ــ ١٨٥٧ الذي ينسب اليه اعطاء علم الاجتماع شهادة ميلاده . واوغست كونت هو صاحب الفلسفة الوضعية التي كانت تدعو ــ بين ما دعت اليه ــ الى الاهتمام بكيفية حدوث الظاهرة وعدم الاهتمام بأسباب حدوثها . أي ان مهمة الباحث هي ان يسأل نفسه كيف حدثت الظاهرة ، وليس لماذا حدثت ؟ والهدف هنا ببساطة هو عدم التوصل الى دراسة اسباب مظاهر الخلل الاجتماعي في المجتمع. وكان من بين مبادئها ايضا الفصل بين عالم القيم وعالم الوقائع ، بمعنى انه لا ينبغي على الباحث الاجتماعي اصدار حكم تقييمي علىالظواهر الاجتماعية (ومن هنا نشأت خرافة « الموضوعية » و « الحياد » في البحث العلمي الاجتماعي) ، ودعت الوضعية اخيرا الى نقد التفكير الميتافيزيقي وتقدير المنهج العلمي (١٠) .

غير ان هذه الدعوة كانت في حقيقتها تغطية للمصالح الطبقية الراسمالية التي جهدت الوضعية لحمايتها . ولعل ما يكشف عن ذلك بوضوح ان كونت نفسه حول مذهبه الاجتماعي العلمي في نهاية أيامه الى دين اطلق عليه « دين الانسانية » وحدد له طقوسا خاصة لممارسته . ومن ناحية اخرى امتنع دعاة الوضعية ــ باسم المنهج العلمي ــ عن الحكم على النظام القائم ، دفاعا عنه .

وورث عالم الاجتماع الفرنسي الشهير اميل دوركايم ١٨٥٨ ــ ١٩١٧ تراث نظريات التوازن المحملة بفكر بونالد وميستير واوغست كونت ، غير انه حاول ان يتقدم خطوات نحو صبغها بالسمة العلمية « الموضوعية » . كان دوركايم تلميذا لكونت ، وبالرغم من موقفه غير المحدد من الاشتراكية العلمية الذي تعمد ان يحيطه بقدر من الغموض ، يمكن القول انه كان معاديا لهذا الفكر ، ويبدو ذلك من نظريته الاجتماعية ، التي يمكن اعتبارها مشروعا ايديولوجيا متكاملا ، الغرض منه تفنيد الفكر الاشتراكي العلمي (١١) وتقوم نظرية دوركايم على ثلاث افكار اساسية :

الوعي الجمعي

وهذه الفكرة الجوهرية عند دوركايم تلتف بستائر كثيفة من الغموض ، وقد ظل دوركايم يغير ويطور فيها حتى تحولت الى فكرة ميتافيزيقية خالصة . حتى لقد ذهب

---

(٩) Zeitlin, L., Ideology and the development of Sociological theory, New Delhi: Prentice - Hall Of India , 1969 .

(١٠) Aron, T., Les étapes de la pensée sociologique, Paris: Gallimard, 1967 .

(١١) Durkheim, E., De la division du travail social, Paris: F. Alcan, 5ème éd., 1926.
Durkheim, E., Socialism, edited by Gouldner, A. W., N. Y., Collier Books, 1962.

جورج جيرفتش ، وهو احد المتحمسين لدوركايم ، الى القول بانه يريد ان يدافع عن فكرة الوعي الجمعي ضد دوركايم نفسه الذي افسدها ! والوعي الجمعي كما يعرفه دوركايم « هو مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة بين معظم الاعضاء الذين ينتمون الى مجتمع معين ، وتكون هذه المعتقدات والمشاعر نسقا محددا من ضروب التشابه ، بحيث تصبح لهذا النسق حياته الخاصة » (١٢) .

ويريد دوركايم بفكرة الوعي الجمعي في الواقع الايحاء بأن ما يجمع اعضاء المجتمع اكثر كثيرا مما يفرقهم ، وانه ليس هناك سوى نمط واحد فيما نسي من المعتقدات والمشاعر يسود في المجتمع . والغاية من كل هذا هي ضرب فكرة « الوعي الطبقي » في الفكر الماركسي باعتبارها احدى ادوات التحليل الاجتماعي الاساسية . ذلك أن فكرة « الوعي الطبقي » ، تقوم على اساس التحليل الطبقي للمجتمع . بما يتضمنه من تصنيف للطبقات الاجتماعية المتصارعة ، ورصد لعلاقات الصراع بينهما ، وتحديد لنوعية الوعي الطبقي لدى كل منها والذي يرتكز على الايديولوجية الخاصة بكل طبقة.

التضامن

والفكرة الجوهرية الثانية لدى دوركايم هي فكرة التضامن . ولدوركايم نظرية شهيرة في التضامن ، حيث يفرق بين ما يسميه التضامن الآلي الذي يسود فيالمجتمعات القديمة والذي يقوم على أساس التماثل بين اعضاء المجتمع .. والتضامن العضوي الذي يسود في المجتمعات المتطورة والذي هو يقوم على اساس التباين. وهدف دوركايم من التركيز على فكرة التضامن هو ضرب فكرة الصراع ، وهي من بين الافكار الاساسية في التحليل الاشتراكي العلمي .

الجماعات المهنية

ونصل اخيرا للفكرة الجوهرية الثالثة في نظرية دوركايم وهي فكرة الجماعات المهنية ، ويقصد بها ضرورة أن تقوم الحكومة بمجهود لجمع العمال وارباب الاعمال في تنظيم واحد للقضاء على ما يسميه بالانانية والشرور . وواضح ان المقصود بهذه الفكرة ضرب فكرة وتطبيق الاحزاب العمالية التي تمثل الطبقة العاملة والتي تقود نضالها ضد القوى الرأسمالية ، كما يؤكد ذلك الفكر الاشتراكي العلمي .

هذه لمحة سريعة عن نشأة وتطور الفكر الرجعي في نظرية المجتمع ، الذي خاض معركته ضد الفكر التقدمي تحت الوية متعددة ، كانت تتعدد الوانها في كل مرحلة تاريخية ، غير انه مهما بلغ هذا التعدد ، فان الخيط الجوهري المجدول من افكار الفلسفات المثالية يحتفظ بطابعه بالرغم من تعاقب العصور . ويشهد على ذلك تطور مراحل نظريات التوازن من الرجعية الفكرية لبونالد وميستير الى وضعية اوغست كونت ودوركايم . واخيرا الى الصيغة المعاصرة من الوضعية ، ونعني بها المدرسة

---

(١٢) Gurvitch, G., Le Probléme de la conscience collective dans la Sociologie de Durkheim, ch. VIII, in: La vocation actuelle de la sociologie, T. 2, Paris: P. U. F., 1963.

الوظيفية التي يعد تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون من اعلامها البارزين في علم الاجتماع الامريكي .

ومن ناحية اخرى نجد القطب المضاد لاتجاه التوازن وهو اتجاه الصراع . وهذا الاتجاه مثله اساسا فكر الاشتراكية العلمية كما ظهر على وجه الخصوص في مؤلفات ماركس وانجلز ومن بعدهما الطابور الطويل من المفكرين الاشتراكيين العالميين .

ومن ابرز ممثلي هذا الاتجاه في علم الاجتماع الامريكي س. رايت ميلز ، ومن بعده ممثلو حركة اليسار الجديد أمثال بول جودمان ، وهو رفيتز ، وتيودور روزاك ، وروبرت انجلر ، وكريستيان باي وغيرهم (١٣) .

ويمكن القول ان كلا من هذين الاتجاهين له اطاره النظري الخاص به ، والذي يتكون من نسق مترابط من المفاهيم المحددة ، بالاضافة الى نهج خاص متميز في دراسة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها (١٤) .

اتجاه التوازن

تصدر نظريات التوازن (ordre theories) ـ بوجه عام ـ عن فكرة محددة تصور المجتمع باعتباره نسقا من الافعال تعمل تحت مظلة ثقافة مشتركة تتسم بالاتفاق حول القيم الاساسية التي تقوم عليها (١٥) . وتقوم هذه النظريات على اساس تحليل خاص للانساق الاجتماعية يطلق عليه « التحليل البنائي الوظيفي » وهذا التحليل يتم على مستويين : استاتيكي وديناميكي . على المستوى الاستاتيكي يتم تصنيف السمات البنائية المنتظمة في العلاقات الاجتماعية مثل الادوار (Roles) السائدة في المجتمع وضروب المكانات الشائعة (Status) والنظم الاجتماعية الموجودة . اما المستوى الديناميكي من التحليل فيعنى بدراسة عمليات التداخل والتشابك بين الانساق الموجودة فعلا ، واستراتيجيات تحديد الاهداف الاجتماعية المختلفة ، وعملية التنشئة الاجتماعية (Socialization) وكذلك الوظائف (Functions) الاخرى التي تحافظ على توازن الانساق والنظم الاجتماعية .

والمفهوم الاساسي الذي يرتكز عليه تحليل المشكلات الخاصة بالانساق الاجتماعية ـ مثل المشكلات الاجتماعية ، والانحراف ، والصراع الاجتماعي ـ هو « تصدع القيم » (anomy) ، وهو مصطلح ابتدعه عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركايم ثم نقل عنه بعد ذلك وذاع استخدامه ، وهو يعني ـ بين ما يعني ـ الافتقار

---

(١٣) انظر المرجع التالي الذي يضم مجموعة من دراساتهم :
Rosak, T., The dissenting academy, U.S.A.: Vintage Books, 1968.

(١٤) انظر بهذا الصدد الدراسة الموضوعية لعالم الاقتصاد السويدي الشهير جونار ميردال :
Myrdal, G., Asian Drama, An inquiry into the Poverty of nations, 3 vol., Pinguin Books, 1968 .

(١٥) سنعتمد في هذا العرض اساسا على الدراسة التالية :
Horton, J., Order and conflict theories of social problems as competing ideologies, in : Amer. J. of Soc .

الى قيم خلقية لتوجيه السلوك في لحظة معينة من حياة المجتمع ، أو في قطاع محدد من قطاعاته (١٦) .

و « تصدع القيم » ــ في نظر اصحاب هذه النظريات ــ يعني عدم التوازن الذي يصيب احيانا الانساق الاجتماعية ، او ما يطلق عليه بحسب مصطلحاتهم « التفكك الاجتماعي » (Social disorganization) الذي يعني ثغرة في التنظيم الاجتماعي يكشف عنها ضعف اجهــزة الضبط الاجتماعي (Social control) (ويعنون بهــا القانون والدين والاسرة) ، ويبرزها ايضا القصور في بلورة الاهداف ، واصطناع وسائل غير مشروعة لتحقيق الاهداف التي تقوم عليها الانساق الاجتماعية ، واخيرا وضوح السلبيات التي تحيط بعملية التنشئة الاجتماعية .

وينجم عن « تصدع القيم » فشل الافراد في تحقيق الاهداف التي يقوم عليهــا النظام الاجتماعي .

ونظريات التوازن تتضمن عدة تعريفات اساسية خاصة بالصحة والمرض مــن وجهــة النظر الاجتماعية ، وكذلــك تتعلــق بالمسايرة (Conformity) والانحراف ، فالسلوك الذي يكشف عن الصحة من وجهة النظر الاجتماعية لا بد ان يتطابق مع القيم المشروعة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ومتطلباتها فيما يتعلق بتحقيق الاهداف التي يقوم عليها .

اما الانحراف فهو عكس المسايرة الاجتماعية ، ومعناه فشل الافراد في القيام بأدوارهم الاجتماعية المشروعة التي حددها النظام الاجتماعي ، والمنحرفون يكشفون بذلك عن فشلهم في التكيف مع الاهداف والقيم السائدة .

فالزنوج في الولايات المتحدة الامريكية يعدون ــ على سبيل المثال ــ منحرفين ، لانهم عجزوا عن مسايرة القيم السائدة في المجتمع الامريكي . وكذلك الطلبة والشباب بوجه عام الذين ثاروا على التدخل الاجرامي لبلادهم في فيتنام ، وتظاهروا لاسقاط اصحاب المصالح الرأسمالية الاحتكارية الذين يلقون بالآلاف من الشباب الامريكي في اتون الحرب ، لكــي يكسبوا من وراء دوران عجلة المصانع الحربية وتجــارة الاسلحة الملايين من الدولارات ، يعدون ايضا ــ في ضوء نظريات التوازن ــ منحرفين خرجوا على القيم السائدة في مجتمعهم .

ويكشف عن اتجاه التوازن في نظرته للمجتمع ، وما يتضمنه من تعريفات خاصة للصحة والمرض والمسايرة والانحراف ، التعريف الذي وضعه عالم الاجتماع الامريكي البارز تالكوت بارسونز للصحة العقلية وللمرض حيث يذهب الى ان : « الصحة يمكن تعريفها بأنها حالة القدرة (Capacity) القصوى لفرد ما في القيام الفعال بالادوار والمهام التي نشىء اجتماعيا لكي يقوم بها . وهي بذلك تعرف على أساس اسهام الفرد في النظام الاجتماعي . وهي تعرف ايضا باعتبارها امرا نسبيا يتعلق بمكانته (Status) في المجتمع ، التي يحددها جنسه وسنه ومستوى تعليمه الى غير ذلك » .

---

(١٦) Lemert, E., Social Pathology, N. Y. 1951.

وهذا التعريف يؤدي تطبيقه الى القاء مسؤولية المسايرة والانحراف على عاتق الافراد ، والى الاخفاء المتعمد لمسؤولية المجتمع . اذ يزعم ان المجتمع ينشىء الافراد تنشئة اجتماعية سليمة لكي يقوموا بالادوار المقدر لهم ـ حسب مواصفات النظام الاجتماعي السائد ـ ان يقوموا بها . فاذا فشلوا او انحرفوا او حادوا عن الطريق او خاب مسعاهم لسبب او لآخر فهم المسؤولون اولا واخيرا .

فالمجرمون ـ والمنحرفون بوجه عام ـ ينحرفون لكونهم فشلوا في تمثل القيم السائدة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، أو لكونهم لم ينجحوا في اختبار القدرات القصوى التي يتحدث عنها بارسونز ! ويصل المنطق الذي يقوم عليه هذا التعريف الى حد وصم جماعة سلالية كاملة كالزنوج بأنهم جنس منحط يتسمون بانخفاض مستوى الذكاء اذا ما قورنوا بالبيض ، ويشهد على هذا في زعمهم اختبارات الذكاء الموضوعية التي يطبقها علماء النفس الامريكيون ، ويقارنون نتائجها بمجموعات « ضابطة » من البيض ، حيث يظهر الفرق الشاسع بين مستويات ذكاء هؤلاء واولئك.

والحقيقة ان هذه التعريفات وما تؤدي اليه من نتائج مضللة ، ليست مجموعة متناثرة من المبادىء ، بل ان خطورتها تكمن في انها تعكس « نظرة اجمالية للحياة » (Vision du monde) تتسم بالتماسك والتناسق الداخلي لمجموعة مترابطة ومتشابكة من الافكار .

وهذه « النظرة الاجمالية للحياة » أو « رؤية العالم » ـ بحسب تعريف جورج لوكاتش ـ لها وجهات نظر محددة في المنظور الاجتماعي ، وفي طريقتها في التحليل « العلمي » . وفي نظرتها للمشكلات الاجتماعية وللانحراف وفي حكمها اخيرا على الجماعات الاجتماعية المختلفة في المجتمع . وقد يكون من المناسب عرض مكونات « النظرة الاجمالية للحياة » الكامنة في نظريات التوازن حتى يتاح لنا بعد ذلك مقارنتها بمكونات « النظرة الاجمالية للحياة » الكامنة في نظريات الصراع .

النظرة الاجمالية للحياة في نظريات التوازن

منظورها الاجتماعي الكامن واتجاهها ازاء القيم :

تبدو هذه النظرة اولا فيما يتعلق بالمنظور الاجتماعي الكامن فيها واتجاهها ازاء القيم . ففيما يتعلق بصورة الانسان والمجتمع لديها نجد انها تصور المجتمع باعتباره وحدة منفردة مستقلة بذاتها (Sui generis) وهو بهذا الوصف اكبر من مجموع اجزائه ويختلف عنها في نفس الوقت . وقصور الضبط الاجتماعي في المجتمع عن اداء وظائفه يعني حدوث تصدع في القيم .

ولهذه النظرة ايضا اتجاه ايجابي فيما يتعلق بضرورة الحفاظ على النظم الاجتماعية القائمة وحمايتها .

اما فيما يتعلق بنظرتها الى الطبيعة الانسانية فهي نظرة مختلطة فالانسان خليط من عنصرين اناني وايثاري (Homoplex) وهو لذلك يحتاج الى الضوابط والقيود حتى يحقق الخير الجماعي . واحيانا تنظر للبشر على اساس قسمتهم ـ من وجهة

النظر الاخلاقية ـ الى فريق من البشر سام خلقيا وفريق آخر منحط خلقيا .

واذا نظرنا الى عالم القيم نجدها تعتبر ان ما يحقق الصالح الاجتماعي العام هو : التوازن والاستقرار ، واحترام السلطة القائمة ، وعدم المساس بالنظام القائم ، والنظر الى النمو والتطور باعتبار انه من الافضل ان يتم نتيجة تراكمات كمية في صورة « التوازن المتحرك » باعتبار ا نالتوازن هو الهدف النهائي الذي تحرص على تحقيقه .

طريقتها في التحليل العلمي :

النموذج الامثل لهذه النظرة الاجمالية في الحياة هو نموذج العلم الطبيعي ، وهي لذلك تحرص على نقله بمسلماته ومفاهيمه ومصطلحاته الى المجال الاجتماعي . وهي تسعى نحو صياغة قوانين عامة شاملة من خلال ممارسة البحث الامبيريقي ، ويغلب عليها اللجوء الى التحليل البنائي ـ الوظيفي .

وفيما يتعلق بالسببية فهي تميل الى التركيز على تعدد الاسباب ، هروبا من تحديد عامل وحيد يعد مسؤولا عن التغير الذي يلحق ببنية المجتمع . وتنزع نحو صياغة نظريات تتسم بأنها مفرقة في التجريد في حين ان البحوث الامبيريقية التي تجري في ظلها تتسم بانخفاض مستوى التعميمات فيها ، بالاضافة الى الانفصال الواضح بين النظرية والتطبيق .

وهي تضع شروطا للموضوعية العلمية اهمها ، التطابق الدقيق بين المفاهيم والحقائق ، الفصل التعسفي الجامد بين الباحث وما يلاحظه من ظواهر وحقائق وتبني نظرية في المعرفة تتسم بالسلبية .

وتحليلاتها تركز على الثقافة (Culture) باعتبارها المحدد الاساسي للنظام وللبناء الاجتماعي ثم تنتقل منها الى الشخصية والتنظيم الاجتماعي .

وفيما يتعلق بمفاهيمها السائدة فهي تتسم بكونها مفاهيم لا تاريخية ، بمعنى انها تستبعد البعد التاريخي اللازم لفهم الظواهر الاجتماعية ، وتتصف بمستوى عال من العمومية ، وتركز تركيزا شديدا على الجوانب الفردية .

والهدف النهائي لكل مجموعة المفاهيم التي تستخدمها هو تثبيت عدد من الاحكام الاساسية اما بطريقة تتسم بالتعميم ، كالحكم الخاص بأن « **لكل نظام اجتماعي وظائفه التي يقوم بها** » (بما في ذلك الجريمة والانحراف الاجتماعي بوجه عام) ، او بطريقة نسبية كتأكيد ضرورة الحفاظ على نظام اجتماعي محدد في مرحلة تاريخية محددة .

نظرتها للمشكلات الاجتماعية والانحراف :

تنطلق هذه النظرة اولا من معايير محددة تحدد تعريف الصحة والمرض. فالصحة تتساوى مع القيم الموجودة في مجتمع معين ، او مع تلك التي تعتنقها جماعة مسيطرة في المجتمع ، ولذلك يمكن القول انه **تعريف ايديولوجي** ، بمعنى انه يعمد الى تزييف الواقع الاجتماعي خدمة لمصالح طبقة اجتماعية معينة .

وهي تنظر الى السلوك المنحرف باعتباره مرضيا ويؤثر على قيام النظام الاجتماعي

بوظائفه . اما تفسيرها للانحراف وللمشكلات الاجتماعية فهو يعتمد على مفهوم « تصدع القيم » (Anomy) وترده الى الافتقار الى الضبط (Control) الفعال لسلوك الجماعات المتصارعة في النظام الاجتماعي ، وهي لذلك تعتبر كل هذه الظواهر ضربا من ضروب عدم الاتزان او الاهتزاز المؤقت للمجتمع الموجود .

ولكن ما هي الاجراءات الكفيلة بالحد من هذه الظواهر وتحسين الاوضاع ؟

الاجراء الاساسي لدى هذه النظرة هو بسط نطاق الضبط الاجتماعي ، بمعنى محاولة صياغة القيم الاساسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي بصورة اكثر تحديدا وضمان قيام المؤسسات المختلفة في المجتمع بحمايتها ، ومن ناحية اخرى بذل الجهود نحو تكييف الافراد مع احتياجات النظام الاجتماعي ، **بما يتضمنه ذلك من ضرورة العمل والسلوك داخل اطار النظام الاجتماعي بمواضعاته السائدة وبمفترضاته التي يقوم عليها وعدم الخروج عن حدوده ، وتلجا اخيرا الى اتباع وسائل ادارية لمحاولة حل المشكلات الاجتماعية. ويتسم انصار نظريات التوازن بكونهم محافظين من وجهة النظر السياسية ، ويتركز جهدهم في الحفاظ على المراكز التي تحتلها الجماعات المسيطرة ، والتي يرمز اليها احيانا « بالمؤسسة » (the establishment) وهم لذلك غالبا ما يعملون في تنسيق واضح مع المسؤولين عن هذه المؤسسة .**

اتجــاه الصراع

تتفق نظريات الصراع على رفضها لنموذج التوازن باعتباره اساسا لفهم المجتمع المعاصر . وهي تكيف التحليل الذي تقدمه نظريات التوازن باعتباره **يمثل استراتيجية جماعة حاكمة ما ، ويقوم بدور التاييد لقيمهــا ودوافعها ، ويلعب دور التبرير لكــل الاجراءات التابعة التي تلجا اليها هذه الجماعة الحاكمة ، في اطار ما تطلق عليه زيادة فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي .**

والمجتمع ــ بالنسبة لنظريات التوازن ــ عبارة عن نسق طبيعي ، **غير انه بالنسبة لمنظري الصراع عبارة عن صراع سياسي محتدم بين جماعــات متصارعة فيمــا يتعلق باهدافها او بنظراتها الاجمالية للحياة . ومنظر الصراع ــ اذا مــا كان فوضويا ــ قد يعارض أي فكرة تتعلق بثبات السلطة او باستقرار النظام .**

اما اذا كان ماركسيا ملتزما ، فانه لا يعارض فكرة النظام في ذاتها ، ولكنه يتطلع لتطبيقها في المستقبل بعد تحطيــم المجتمع الطبقي ، واقامة المجتمع الاشتراكي علــى انقاضه . **وعلى ذلك فالنظام يمكــن تحقيقه ، ولكــن ليس باصطنــاع وسائل الضبط الاجتماعي كما تدعو لذلك نظريات التوازن ، ولكن عن طريق اعادة التنظيم الاجتماعي بصورة جذرية للحياة الاجتماعية كلها** . وعلى ذلك فالنظام ينجم عــن شروط التنظيم الاجتماعي ، وليس مجرد ناتج من نواتج التكامل الثقافي في المجتمع .

والتحليل الصراعي (conflict analysis) مرادف **للتحليل التاريخي** ، فتفسير

العمليات المتداخلة بين الانساق الاجتماعية يعتمد على رصد التحولات التي تصيب العلاقات الاجتماعية .

ويعتمد هذا التحليل على مفهوم اساسي لوصف التغير التاريخي والاجتماعي الذي يتضمن نشأة ضروب « جديدة » من السلوك ، لا ضروب « منحرفة » كما تذهب الى ذلك نظريات التوازن ، وهو مفهوم « الاغتراب » . والتغير هو الاستجابة التقدمية لحالة الاغتراب .

ولا تولي نظريات الصراع أهمية لمصطلحات التفكك الاجتماعي والانحراف ، فهي مصطلحات تركز عليها نظريات التوازن ، التي تبدي اهتماما بما تعتبره اتجاهات سلبية بالنظر الى النظام والاستقرار الذي تدعو للحفاظ عليه .

وفي نطاق اطار الصراع ، نجد ان مشكلة السواء والانحراف هما اساسا مشكلة عملية يتوقف حلها على نتيجة المعركة التي ستشن للقضاء على الاغتراب .

ومع ذلك يمكن القول ان نظرية الصراع تتضمن تعريفا خاصا للصحة او السواء، غير ان القيم الكامنة وراءه تشير الى متطلبات النمو والتغير اكثر من اشارتها الى التكيف مع ضروب التطبيق السائدة ، او مع الاحتياجات المفترضة للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم . فالصحة والمرض تعرف على ضوء الاحتياجات المفترضة للنمو الفردي الاجتماعي .

والمشكلات الاجتماعية تنجم اساسا عن ضروب التطبيق الاغترابية للجماعات المسيطرة . وعلى ذلك فالمشكلات الاجتماعية ــ في نظرية الصراع ــ لا تعكس المشكلات الادارية للنظام الاجتماعي القائم، ولا فشل الافراد في القيام بالادوار التي أعدوا ونشئوا اجتماعيا للقيام بها ، ولكنها تعكس فشل المجتمع في التكيف مع مطالب الافراد واحتياجاتهم المشروعة .

ويكشف عن هذا النهج في تفسير المشكلات الاجتماعية تعريف السواء المتضمن في تحليل عالم الاجتماع الامريكي بول جودمان ــ الذي ينتمي لحركة اليسار الجديد ــ لمشكلة الجناح في المجتمع الامريكي . فهو على عكس تالكوت بارسونز ، لا يعرف الانحراف باعتباره ذلك السلوك الذي لا يتطابق مع قيم النظام الاجتماعي ، وذلك لانه يذهب الى أن الجناح ليس رد الفعل على استبعاد بعض الافراد من اطار هذه القيم ، وليس مجرد مشكلة تتعلق بعملية تنشئة اجتماعية خاطئة. فالقيم والتطبيقات السائدة في المجتمع محكات من العبث الاعتماد عليها ، لانها لا تقدم للشباب ما يحتاجونه لكي ينموا وينضجوا ويتطوروا. ولعل عبارات جودمان نفسها تكشف عن نهجه في التحليل بصورة اعمق .

يقرر جودمان انه « كما كان متوقعا ، فان غالبية السلطات وجميع المتحدثين الرسميين يفسرون الجناح بقولهم انه نتيجة عملية تنشئة اجتماعية خاطئة. وهم يقولون ان العوامل المتعلقة بالخلفية الاجتماعية قد احدثت الاضطراب في عملية التنشئة الاجتماعية ، ولذلك لا بد من تحسينها . ولكن قد لا يكون قد حدث خطأ ما في عملية التواصل. لعل الرسالة الاجتماعية قد سرت بوضوح من خلال قنوات الاتصال للشباب غير انها رفضت .

ولذلك سأتخذ ... الموقف المضاد لأسأل : تنشئة اجتماعية لاي شيء ؟ لاي مجتمع مسيطر واي ثقافة متاحة ؟ (١٧) .

وعلى ضوء العرض السابق نستطيع ان نخلص الى ان انصار نظرية الصراع يتساءلون بلا انقطاع عن شرعية التطبيقات القائمة ، وعن نوعية القيم السائدة . هذه التطبيقات وتلك القيم التي يقبلها انصار نظرية التوازن باعتبارها هي ذاتها معايير الصحة والسواء .

غير ان عرضنا لاتجاه الصراع لا بد له لكي يكتمل من استعراض المكونات الاساسية للنظرة الاجمالية للحياة التي يصدر عنها وسنرى ان هذه النظرة هي للقطب المضاد تماما لكل مكونات النظرة الاجمالية للحياة ولنظريات التوازن التي عرضنا لها فيما سبق .

النظرة الاجمالية للحياة في نظريات الصراع

منظورها الاجتماعي الكامن واتجاهها ازاء القيم :

تبدو هذه النظرة اولا فيما يتعلق بصورة المجتمع لديها التي تتمثل في الصراع بين الجماعات الاجتماعية المتصارعة في اهدافها وفي نظراتها للحياة . والناس بالنسبة لها هم المجتمع ، فليس عندها هذا الفصل المصطنع الذي رأيناه عند نظريات التوازن بين اعضاء المجتمع ذاته . فالمجتمع لديها هو امتداد للانسان .

اما فيما يتعلق بنظرتها الى الطبيعة الانسانية فهي تركز على عنصر العمل .

وتنظر للانسان باعتباره الخالق الايجابي لنفسه وللمجتمع من خلال الفعل الاجتماعي العملي والمستقبلي .

واذا نظرنا الى عالم القيم ، نجدها تركز على الحرية والتغير والعمل ، وتهدف الى تحقيق النمو والتطور بصورة كيفية عن طريق التغير الاجتماعي الجذري .

طريقتها في التحليل العلمي :

النموذج الامثل لهذه النظرة الاجمالية للحياة هو النموذج التاريخي، وهي تهدف اساسا الى تحقيق الفهم من خلال التحليل التاريخي للحوادث المتغيرة . وقد تلجأ الى صياغة قوالب نموذجية (Ideal types) للتعميمات القائمة على اساس انماط تاريخية محددة .

وفيما يتعلق بالسببية فهي تميل الى التركيز على العامل الواحد ، وقد تصوغ تعميمات نظرية واسعة او محدودة حسب الاحوال ، غير ان اهم ما يميزها هو الوحدة الكاملة بين النظرية والتطبيق في مجالات البحث الاجتماعي والعمل الاجتماعي .

ونظرتها للموضوعية العلمية نظرة واقعية . فهي تنظر لها على ضوء المصالح التي يهدف الباحث الى تحقيقها ، ولذلك فهي تناقش الموضوعية في اطار الذاتية ، وتتبنى نظرية في المعرفة تتسم بالايجابية .

---

(١٧) Goodman, P., Growing up Ubsurd, N. Y. : Random House, 1960 .

وتبدأ تحليلاتها بالتركيز على تنظيم الانشطة الاجتماعية او بحاجات الانسان المتنامية او بضرورة الحفاظ عليها ، ثم تنتقل منها لبحث الثقافة .

اما مفاهيمها السائدة فهي تتسم بكونها تاريخية وديناميه ، ولا تميل الى التعميم الواسع المدى بقدر ما تركز على التحدد التاريخي . والهدف النهائي لكل مجموعة المفاهيم التي تستخدمها هو التركيز على حاجات الانسان منظورا اليها نظرة عامة ، اي من حيث انها لصيقة بالطبيعة الانسانية او نظرة نسبية ، كمطالب جماعة معينة من اجل الحصول على القوة والسلطة . وتتسم هذه المفاهيم بكونها مستقبلية ، فهي لا تقنع بالواقع القائم ، وانما تتخطاه لاستشراف المستقبل .

نظرتها للمشكلات الاجتماعية وللانحراف :

تنطلق هذه النظرية من تعريف للسواء يتطابق مع مستويات غير متحققة فعلا بمعنى انها تركز على مطامح الجماعات الاجتماعية الخاضعة وان كانت صاعدة من خلال نضالها . ولذلك يمكن القول ان تعريفها للسواء تعريف طوباوي لانه يريد تحقيق اقصى درجات الازدهار للشخصية الانسانية .

وهذه النظرية تنظر بشك الى ما تعتبره المجتمعات الطبقية سلوكا منحرفا ، فكثيرا ما يدرج تحت هذه الفئة كل المعارضين سياسيا للنظام والخارجين عليه . وهي لذلك تنظر في بعض الاحيان لهذا السلوك الذي يعتبر منحرفا باعتباره ضرورة من ضرورات تغيير العلاقات القائمة .

ويتمثل تفسيرها للانحراف في كونه يقوم أساسا على الاغتراب ، الناجم عن الاستخدام غير المشروع للضبط الاجتماعي ، ولسيادة الاستغلال .

وترى ان الاجراءات الكفيلة بالتغيير تتمثل في القضاء على وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية والتعديل الجذري لانماط التفاعل الموجودة والتغيير الثوري للنظام الاجتماعي .

ويتميز انصار نظريات الصراع باتجاهاتهم السياسية التقدمية وهم لذلك لصيقون باليسار سواء منه القديم أو الجديد .

محاولة التوفيق الفاشلة بين الاتجاهين :

يتبين مما سبق بجلاء ووضوح أن اتجاهي التوازن والصراع اتجاهان يقفان على طرفي نقيض سواء في منطلقاتهما النظرية او في النتائج العملية التي يمكن ان تترتب على تبني ايهما كنظرة اجمالية للحياة تحدد سلوك اعضاء المجتمع في حقبة تاريخية معينة .

وقد وجهت انتقادات عديدة الى نظريات التوازن ولذلك حاول عدد من انصارها ان يثبتوا ان نظريات التوازن ــ على عكس ما يقوله خصومها ــ قديرة على تفسير التغير الاجتماعي (١٨) . وعلى فهم الجوانب المتعددة في الصراع الاجتماعي .

---

(١٨) انظر على سبيل المثال

Cancian, F., Functional analysis of change, Amer. Soc. Rev., Vol. 25, No. 6, 1960, 818 - 827.

ولعله من بين اهم هذه المحاولات مقال فاندنبرج (P. Vanden Berghe) « الجدل والوظيفية : نحو تركيب نظري » التي ظهرت في المجلة السوسيولوجية في اكتوبر عام ١٩٦٣ .

وقد زعم فاندنبرج انه وجد اربعة جوانب التقاء بين الجدلية او نظريات التوازن، وهي كما يلي :

* ان كلا النهجين (Approaches) يتسمان بأنهما ينزعان نحو الشمول في الوصف وفي التفسير .
* انهما يتفقان في الدور الذي ينسبانه للصراع وللرضا او الاتفاق الاجتماعي وللتكامل وللتفكك .
* انهما يصدران عن مفهوم تطوري للتغير الاجتماعي .
* ان كلتا النظريتين تنهضان اساسا على نموذج واحد للتوازن الاجتماعي .

ولا يتسع المقام امامنا لكي نناقش محاولة فاندنبرج بالتفصيل ، ونعتقد ان عرضنا المفصل للفروض النظرية لكل من نظريات التوازن والصراع يكفي للرد على محاولات التقريب الفاشلة بينهما (١٩) .

ونستطيع على ضوء العرض السابق ان نربط بين النظرية والتطبيق ، ونعني بين اتجاهات التوازن والصراع في النظرية الاجتماعية المعاصرة على المستوى النظري وبين التطبيق السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى العملي في البلاد النامية، التي تخوض معركة التغيير الاجتماعي في ظروف بالغة الصعوبة . فأغلبها لم يضع نفسه بعد على بداية طريق الثورة الصناعية (٢٠) ، في حين ان بعض الدول المتقدمة ودعت عهد الثورة الصناعية ، ودخلت فعلا عهد الثورة العلمية والتكنولوجية كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، وتحاول باقي الدول الصناعية اللحاق بهذين العملاقين من خلال التكتل السياسي والاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للسوق الاوروبية المشتركة .

وكان على البلاد النامية ان تختار بين اتجاه التوازن واتجاه الصراع وذلك لفهم مجتمعاتها اولا وللانطلاق ثانيا نحو التنمية الاجتماعية والانسانية الشاملة .

ترى كيف اختارت مصر بعد ثورة عام ١٩٥٢ طريقها ؟ هذا ما سنعرض له في الفقرة التالية :

ثالثا : ادراك النخبة السياسية للتوازن الطبقي

تحليل مضمون كيفي لخطب واحاديث عبد الناصر

اذا استعرضنا الثورات العالمية عبر عهود التاريخ الانساني ، لوجدنا ظاهرة عامة

---

(١٩) انظر مناقشة نقدية عميقة لآراء فاندنبرج في :
Frank, A. G., Fonctionnalisme et dialectique, in: L'Homme et la Société, No. 12, 1969; 139 - 150 .

(٢٠) Stavenhagen R., Les classes sociales dans les sociétés agraires, Paris : Anthropos, 1969 .

تتكرر في كل ثورة ، تلك هي انه لا يمكن فصل الثورة عن شخصية الزعيم الذي قام بها وفجرها . وليس معنى هذا اننا من انصار الرأي الذي يزعم بأن التاريخ الانساني هو سلسلة من تواريخ شخصيات القادة والزعماء الذين شكلوا سماته ، واثروا على مجرياته ، بل اننا نرى ان دور الشعوب في التاريخ دور اساسي ، لا يمكن ان ينكره كل من فحص مستندات الحضارة الانسانية ووثائقها بروح موضوعية . غير انه من ناحية اخرى ، لا يمكن لنا ان ننكر ان اللقاء الذي يتم بين الشعب والزعيم تحكمه ظروف موضوعية وذاتية في نفس الوقت . ولعل الجانب الذاتي يكشف عن نفسه بوضوح ـ في هذه العلاقة المركبة ـ فيما يتعلق بشخصية الزعيم واتجاهاته الفكرية ، وقدرته على تغيير بنية المجتمع ، من خلال نضاله السياسي .

ان يوم ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ يكتسب اهميته القصوى من تاريخنا المعاصر اساسا باعتباره التاريخ الفاصل بين « النظام القديم » في مصر وبين النظام الجديد . ولكن التاريخ لا يعرف الوقفة عند يوم محدد ليقيم حدا فاصلا بين عهدين . فالتاريخ الانساني عملية مستمرة ، تحكمها قوانين الجدل ، التي تبرز المتناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في حركتها العارمة التي لا تخمد ، وفي تطوراتها التي لا تهدأ. ومن هنا يمكن القول ان رؤية عبد الناصر ـ باعتباره ممثلا لفكر مجموعة الضباط الاحرار ـ للصراع الاجتماعي تمثل استيعابا واعيا لكل الافكار الاجتماعية النقدية التي انطلقت قبل ١٩٥٢ لتحليل فساد النظام الاجتماعي في مصر والدعوة الى تغيير دعائمه. وهذه الافكار تصاعدت في جسارتها وثوريتها من مجرد الدعوة للاصلاح الى الجهر علانية بضرورة الثورة الاجتماعية الشاملة .

وقد اثبتت الاحداث ان عبد الناصر كان هو مهندس الثورة ومنظمها ، وهو من بعد كان الزعيم البارز الموجه لسير الاحداث . ولذلك من المنطقي ان نعتبره ممثلا للنخبة السياسية الثورية ، وان تركز عليه دراستنا بالرغم من ادراكنا ومعرفتنا ان اعضاء من مجلس قيادة الثورة قد اختلفوا معه اختلافات صغيرة او كبيرة . ولكنهم في غالبيتهم ـ شاركوا في المسيرة الناصرية وتولوا مناصب تنفيذية متعددة ، مما يبرر اعتبارهم من ضمن النخبة السياسية التي اثر فكرها على المجتمع المصري عبر سنوات طويلة تأثيرا بالغا ، ومما يسمح لنا ان نعتبر عبد الناصر هو المثل البارز لهذه النخبة .

عبد الناصر في مرحلة التشكل الفكري والسياسي :

تصاعدت الانتقادات الثورية ضد النظام الاجتماعي في مصر بوجه خاص عقب الحرب العالمية الثانية ، مواكبة لنضال الجماهير المصرية المستغلة في الريف والمدن ، للحصول على حقوقها التي سلبها الاقطاعيون والرأسماليون . كان قد بدأ يتضح الاساس الاقتصادي للاستعمار . وانطلاقا من ذلك الفهم ، بدأ التركيز على ضرورة ربط الحركة الوطنية المعادية للاستعمار بالحركة الاجتماعية المعادية للاستغلال ، على اساس ان الكفاح الوطني يكمله الصراع الطبقي . في هذه المرحلة كانت الرأسمالية المصرية قد حققت خلال الحرب تطورا ملموسا ، واعد الرأسماليون انفسهم لتوسعات عريضة ، على اساس تصريف الانتاج في السوق المحلي وفي اسواق البلاد العربية . ومن

ناحية اخرى زاد نمو الطبقة العاملة في العدد ، وارتفع مستوى النضج السياسي بين صفوفها ، وكسبت الاعتراف بحق التكوين النقابي ، واصبحت احد الروافد الثورية في الكفاح السياسي وفي النضال من اجل التحرر الاجتماعي .

ولقد احست العناصر الواعية بين ممثلي البورجوازية بخطورة المعركة التي اخذت تتضح معالمها بين العمل ورأس المال ، فدعت الى تحقيق الاصلاح الذي من شأنه ان يحقق « العدالة الاجتماعية » . وفي اطار الاحزاب السياسية ، غير حزب « مصر الفتاة » اسمه الى « الحزب الاشتراكي » عام ١٩٤٩ ، وقدم برنامجا جديدا ، طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا ، وتوزيع الارض في حدود خمسة افدنة لمن يرغب في شرائها ممن يملك اقل من خمسة افدنة ، ومن اعتادوا على العمل فيها او استئجارها ، وذلك مقابل اقساط صغيرة طويلة الاجل . كما طالب بأن يحل الانتاج الجماعي محل الانتاج الفردي ، لكن يمكن ان يتم الانتاج وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة قضتها الدولة لعدة سنوات متتالية .

اما التنظيمات الشيوعية المختلفة ، فقد كانت تدعو للثورة الشاملة التي تتمثل في القضاء على الاقطاع والاحتكار ، والى مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة ، واعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء ، والى تأميم الاحتكارات والمصارف والمرافق العامة .

غير انه لا يمكن القول ان أيا من التنظيمات والاحزاب السياسية في مصر قبل ١٩٥٢ كان يملك صورة محددة ، تتمثل في برنامج مفصل ينهض على اساس تحليل علمي متكامل للواقع الاجتماعي المصري ، يصلح اساسا للثورة الاجتماعية الشاملة .

لقد كان فكر هذه الاحزاب والتنظيمات محاصرا ، ذلك ان قوى السلطة التي كانت تحمي الطبقات المستغلة كانت تقيد انتشار الفكر الثوري وتقمع دعاته وانصاره . وكان هذا الفكر الثوري يعاني في نموه من افتقاره الى العمق ، نظرا لان الفكر الانساني الثوري كان ممنوعا دخوله الى مصر، مما ادى الى افتقار تحليلات الاحزاب والتنظيمات الثورية الى النضج الفكري ، والى قناعتها في كثير من الاحيان بترديد بعض المبادىء النظرية ، بدون تطبيق خلاق على واقع المجتمع المصري .

اتصل عبد الناصر — كما صرح في الجلسة الختامية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٣ ديسمبر — كانون الاول ١٩٦١ — بكل هذه التنظيمات والاحزاب . اتصل بحزب الوفد ، وبحزب مصر الفتاة ، وبالاخوان المسلمين ، وبالشيوعيين ، ولكنه لم يقتنع بأي منها . وهذا ما يؤكد انه — في مرحلة تشكله الفكري والسياسي — كان ملما الماما كافيا بكل التيارات الفكرية الثورية التي كانت تموج بها مصر في ذلك الحين .

غير ان ذلك لا يعني ان عبد الناصر — في هذه المرحلة — استطاع ان يتعمق اصول ومناهج التحليل الفكري التي كانت هذه التيارات الثورية تصدر عنها . واغلب الظن ان تأثره بها وقف عند حدود الالتقاء بأهدافها العامة التي تتمثل في التحرر الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحطيم سلطة الاقطاعية والراسماليين ، وضرورة توزيع الارض على الفلاحين وتطوير الاقتصاد القومي (٢١) .

(٢١) انظر : د. فوزي منصور ، « دور الممارسة في فكر عبد الناصر » **الفكر المعاصر** ، العدد ٦٩ ، نوفمبر ١٩٧٠ ، ٧٠ — ٧٩ .

الرؤية الاصلاحية : القضاء على الظلم الاجتماعي

اذا تتبعنا خطب عبد الناصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ــ تموز ١٩٥٢ ، نستطيع ان نخلص الى انه في السنوات الاولى (من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧ تقريبا) كانت رؤيته للصراع الاجتماعي امتدادا لرؤية بعض التنظيمات والاحزاب قبل الثورة . وتعني بذلك التركيز على عدد من الاجراءات الاجتماعية التي من شأنها ان تحقق قدرا من العدالة الاجتماعية ــ مثل تحديد الملكية الزراعية ــ ولكن بدون ان تصدر هذه الاجراءات عن نظرية متكاملة ، تحلل الصراع الاجتماعي وترده الى أصوله الحقيقية ، وترسم الخطوات الثورية لحله لصالح الطبقات العاملة بصورة جذرية وشاملة . في هذه الفترة ساد شعار تحقيق العدالة الاجتماعية ، احد المبادىء الستة المشهورة للثورة . ويكشف عن هذه الحقيقة تتبع عبد الناصر منذ خطبته الاولى .

في ٩ ابريل ــ نيسان ١٩٥١ يقرر : « ان اعدى اعدائنا كان يتمثل في ثالوث كريه: هو الظلم الاجتماعي ، والاستعباد السياسي ، والاحتلال البريطاني » . وفي احتفال العمال بدمياط يقرر في ١٠ ابريل ــ نيسان ١٩٥٣ « قامت الثورة تدافع عن حقوق الفلاح والعامل ، قامت لتوزع ثروة الارض من مصر على اهل مصر بالعدالة » .

ثم ما يلبث ان يتعمق التحليل الطبقي الذي يقدمه عبد الناصر للمجتمع المصري شيئا فشيئا ، فلا يقنع بمجرد الحديث عن « الظلم الاجتماعي » ، او تحقيق «العدالة»، وانما يكيف التناقض الاجتماعي تكييفا حاسما وصريحا ، فيقرر في ١٤ يونيو ــ حزيران ١٩٥٣ في خطاب له بالاسكندرية : « عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ــ تموز واجهت طبقتين : طبقة الشعب المحروم ، وطبقة اصحاب المصالح ، اولئك الذين توارثونا عن آبائهم واجدادهم » .

وبعد هذه الاشارة الواضحة الى الصراع الطبقي بين المستغلين ــ بكسر اللام ــ والمستغلين ــ بفتح اللام ــ والخاضعين للاستغلال ، يكشف في ١٥ ابريل ــ نيسان ١٩٥٤ عن ارتباط قوة الطبقات المستغلة الاقتصادية بالقوة السياسية فيقرر : « ان أهم شيء في تحديد الملكية انه يعبر عن معنيين اساسيين: الاول هو الحرية السياسية، والثاني هو التخلص من الاستبداد السياسي » اي الحرية للشعب ، للفلاحين الذين حررهم قانون تحديد الملكية ، ونسف قواعد الاستبداد السياسي الذي كان يمارسه الاقطاعيون وكبار الملاك .

ومنذ وقت مبكر حقا ، وبالتحديد في ٢٣ يوليو ــ تموز ١٩٥٤ بدأ عبد الناصر تحليل الواقع الاجتماعي المصري مستخدما لغة الارقام ، التي اصبحت من بعد سمة من سمات احاديثه السياسية والاجتماعية ، حين عرضه لتطورات التجربة المصرية . فيقرر محللا الوضع الطبقي في الريف المصري قبل الثورة : « يجب ان تذكروا ان الفين من الملاك كانوا يملكون من الارض الزراعية اكثر من مليون (٢٠٠٠٠٠) الف فدان . بينما يملك (٣١٪) من الملاك الزراعيين ما لا يزيد عن (١٣٪) من الاراضي الزراعية، بمعنى ان الفين من الملاك يملك كل واحد منهم في المتوسط نحو الف فدان وثلاثة ملايين من الفلاحين لا يبلغ ما يملكه الواحد منهم فدانا واحدا » .

وهكذا يمكن القول ان رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي في هذه المرحلة الاولى كانت رؤية اصلاحية لا تتسم بالشمول ، وتقنع برفع شعار العدالة الاجتماعية، في قطاع خاص هو القطاع الريفي ، دون ان يمتد ذلك الى القطاع الصناعي والعمالي بشكل واضح .

الرؤية الثورية : القضاء على الاستغلال بكل صوره :

حوالي عام ١٩٥٧ ، بدأت مرحلة جديدة من التطور الفكري لعبد الناصر . ويلخص هو نفسه بمنتهى الدقة في خطابه الذي القاه في المؤتمر التعاوني الذي عقد بجامعة القاهرة في ٥ ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٥٧ .

« في اول الثورة حتى سنة ١٩٥٢ ، كنا نقول بالقضاء على الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي ، وبعد ذلك تطورنا ، وابتدأنا نقول بالقضاء على الاستغلال . كنا نقول القضاء على السيطرة المعتدية من الخارج ، ابتداء من اليوم نقول بالقضاء على السيطرة من الداخل . ابتدأنا نحقق هدفا رئيسيا من اهداف الثورة ، وهو القضاء على الاقطاع ... القضاء على الاحتكار ... القضاء على سيطرة راس المال على الحكم . ابتدأنا اليوم نتنقل الى مرحلة جديدة ... اننا نهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني ، متحرر من الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي » .

مع بداية هذه المرحلة الجديدة ، يظهر بوضوح تصاعد الخط الثوري في رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي ، وتبرز شيئا فشيئا زيادة دقة التحليل الطبقي الذي يقدمه للواقع المصري ، وعميق فهمه لحدة التناقضات الاجتماعية .

هنا نلمس البذور الاولى لنظريته المتكاملة في الصراع الاجتماعي التي شهد الميثاق لمساتها النهائية . اذ نجده في نفس الخطبة ـ يتحدث عن اهمية وجود قيادة اقتصادية الى جانب القيادة السياسية . وهنا تظهر وربما لاول مرة ـ وجهة نظره في السلطة الثورية التي يحياها ، والتي تتجسد في الدولة ، وموقعها المحدد ازاء الطبقات الاجتماعية المتصارعة . هذه السلطة الثورية ممثلة في الدولة ـ لا تعبر عن أي طبقة من الطبقات الاجتماعية . بل انها تقوم بدور « الحكم » بين الطبقات المتصارعة . ان هذا التحديد لطبيعة السلطة الثورية بالغ الاهمية في نظرنا ، لانه مفتاح اساسي يسمح لنا بفهم بعض الملامح البارزة في ايديولوجية عبد الناصر من ناحية ، ولتحليل عديد من المواقف الاجتماعية للثورة ازاء ظواهر الصراع الطبقي التي عبرت عن نفسها في عهد الثورة من ناحية ثانية . ونقصد بذلك على وجه الدقة ان هذا التكييف لسلطة الثورية يجد ترجمته في تأكيد عبد الناصر المستمر على رفض صيغة ديكتاتورية البروليتاريا التي طرحها الفكر الماركسي ، وعدم قبول سيطرة طبقة اجتماعية ـ أيا كانت ـ على طبقة اخرى ، على اساس ان صيغة تحالف قوى الشعب العاملة هي أساس التجربة المصرية . ومن ناحية اخرى ضبط المبادرات الجماهيرية العمالية او الفلاحية التي كانت ـ بين الحين والحين ـ تحاول التعبير عن نفسها تحت مظلة الصراع الطبقي المحكوم . وفي هذا الصدد يقرر عبد الناصر : « لازم تكون فيه قيادة اقتصادية تنظم

وتنسق النشاط في الميادين المختلفة العامة والخاصة . القيادة الاقتصادية هذه يلزم ان تكون موجودة للدولة التي هي لها الولاية ، والتي تحمي كل طبقة من الاخرى ، وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الاخرى والحكومة هي التي تجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح ، وبين جميع الطبقات في نفس الوقت » .

غير ان هذا الاتجاه نحو اضفاء طابع « الحياد » على السلطة الثورية متمثلة في الدولة ، وتحديد وضعها باعتبارها « حكما » بين كافة الطبقات الاجتماعية ، اخذ يتغير ببطء نتيجة لانكشاف المواقف الرجعية للطبقات الراسمالية التي حاولت بعد تأميم القناة اثارة الشك والريبة في مدى صحة القرار ، والتي حاولت ان تـرث الشركات والمؤسسات الاجنبية التي مصرت عقب عدوان ١٩٥٦ ، والتي نادت بالحرية لراس المال الاجنبي والمحلي لطمأنة راس المال « الكاشش والجبان » . لقد أدت الرغبة في تحقيق التعايش السلمي بين الطبقات ذات المصالح المتناقضة للرجعية ان تؤقلم نفسها ، وان ترفع شعارات الاشتراكية ، عاملة في نفس الوقت على نسفها من قواعدها . وحاولت الطبقات الراسمالية من مواقع اعضائها في التنظيم السياسي القائم آنذاك (الاتحاد القومي) ، ومن مواقعهم في اجهزة السلطة ، ومن مواقعهم في المنشآت الاقتصادية ، احتواء الثورة . ويوضح عبد الناصر معالم هذا الزحف الرجعي امام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية مقررا « ان العمليات التي لمستها في آخر سنة ١٩٦٠ كانت تدل على ان الرجعية والراسمالية تدفعان بكل قوتهما لتقضيا على كل معنى من المعاني التي ننادي بها » .

ولم تقنع الطبقة الراسمالية بهذا ، وانما ظهر بوضوح دورهـا التخريبي فـي احجامها عن المشاركة في معركة التنمية ، وفي الحرب التـي اعلنتها علـى محـاولات توجيهها ، وما لجأت اليه من تهريب للاموال ، وتوزيع مغـال فيـه للارباح ، ولذلك اتخذت السلطة الثورية عددا من الخطوات الاقتصادية الهامة التي انتهت بتوجيه ضربة حاسمة الى مراكز الراسمالية ، متمثلة في قرارات يوليـو الاشتراكية عـام ١٩٦١ . وهكذا اقلعت السلطة الثورية عن دور « الحكم » بين الطبقات ، واعلنت بوضوح عن انحيازها الى جانب الطبقات العاملة ضد الطبقات المستغلة .

ظهور النظرية المتكاملة :

أدى نشوء القطاع العام وظهور دوره في التنمية ، وقرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، الى بروز الملامح الاساسية للتطبيق العربي للاشتراكية ، ومن خلال الممارسة الفعلية ظهرت الحاجة الى التنظير ، ومن هنا جاء الميثاق ليكون دليلا للعمل في مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية .

يمثل الميثاق في حقيقته اكتمال ملامح الايديولوجية الناصرية . وهو يزخر بعديد من الافكار والتحليلات والمبادىء ، يعنينا منها تحديده النهائي لرؤية الصراع الاجتماعي والتوازن الطبقي . وهو في هذا الصدد يستند الى عدد من الموجهات النظرية الهامة التي يلتقي فيها تماما مع الفكر الاشتراكي العالمي (٢٢) . ولعل اهمها ما يلي :

(٢٢) انظـر : د. ابراهيم سعد الدين « عبد النـاصر والاشتراكية العلمية » **الفكر المعاصر** ، العدد ٦٩ ، نوفمبـر ١٩٧٠ ، ٧٧ ــ ٧٩ .

١ ـ الايمان بالتطور وانـه ليس هناك نظام اجتمـاعي ثابـت لا يتغير بتغير الظروف الموضوعية التي ادت الى نشوء هذا النظام .
٢ ـ أن هذا التطور يحدث لان النظام الاجتماعي القائم يصبح غير قـادر علـى حـل التناقضات التي تنشأ بين قـوى الانتاج مـن جـانب والعلاقات الانتاجية من جانب آخر .
٣ ـ أن التناقضات تبدو في المجتمع الطبقي في شكل صراع اجتماعي بين الطبقات ، وان التقدم الاجتماعي يحدث خلال حركة الطبقات الصاعدة صـاحبة المصلحة في التغيير ضد الطبقات المسيطرة التي تعمل على حمـاية العلاقات الاجتماعية والانتاجية القائمة رغم التناقض بينها وبين تطور قوى الانتاج .
٤ ـ ان حل تناقضات المجتمع الرأسمالي لا تتم الا على اساس من سيطرة الشعب على ادوات الانتاج وتوزيع العائد على اساس مـن المشاركة فـي الانتاج ، والتخطيط الشامل للاقتصاد وتحقيق السيطرة السياسية للطبقات صاحبة المصلحة في التغيير .
٥ ـ ان المجتمع الاشتراكي هو المجتمع الذي ينتفي فيه كل استغلال مـن الانسـان للانسـان ، وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات .
٦ ـ ان اتمام التحول الاشتراكي يتطلب بالضرورة فترة انتقالية تتميز باشتداد الصراع بين النظام الاشتراكي الناشىء وبقايا النظام الرأسمالي المنهار ، وتضمن بالتالي زيادة في حدة الصراع بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة .

على هدى هذه الموجهات النظرية يمكن تلخيص ملامح الرؤية الناصرية للصراع الاجتماعي في عدة عناصر اساسية هي : الغاء الاستغلال، وتصفية الفوارق بين الطبقات، وتحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

غير ان اهم عنصر في هذه الرؤية هو ضرورة التحكم في حركة الصراع الطبقي ، وعدم تركه يحدث آثاره في المجتمع ، او كما عبَّر عنه مرة « تأميم الصراع الطبقي » . ولكن من يشرف على هذه العملية البالغة المشقة ، وخصوصا في مرحلة الانتقال مـن الرأسمالية الى الاشتراكية ؟ هنا يأتي دور التنظيم السياسي العريض ممثلا في الاتحاد الاشتراكي ، ويبرز بوجه خاص دور « التنظيم الطليعي » الذي نظـر اليـه باعتباره « الحزب الاشتراكي » .

حصاد التجربة :

هذه هي بوجه عام رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي والتوازن الطبقي ، وتطور هذه الرؤية عبر المراحل المختلفة التي مرت بها التجربة المصرية، ترى هل نحن في موقف يسمح لنا بتأمل حصاد التجربة ؟ بغير ادعاء الدراسة التفصيلية لكل هذه المراحل ، ولا تحليل كل الوقائع التي تزخر بها ، يمكن لنا ان نصوغ عددا من الملاحظات العامة التي تتعلق بتقدير آثار هذه الرؤية في مجالات التطبيق .

لا شك ان عبد الناصر استطاع ان يتجاوز الافكار النقدية التي كانت تتبناها مختلف التنظيمات السياسية قبل ثورة ١٩٥٢ ، وان يقدم بناء فكريا يجمع بين الاهداف الاشتراكية وبين الطريق الى تحقيقها في ضوء الواقع المصري .

ومن المؤكد انه حدثت اخطاء متعددة في التطبيق حاولت الطبقات الرجعية الصاقها بالتجربة « الاشتراكية » ذاتها . ولعل مردها الى ان عملية التنمية التي بدأت، اخذت مجراها في مجتمع كان منذ سنوات قليلة مجتمعا شبه اقطاعي ، بالاضافة الى ضعف الخبرة بالتخطيط القومي الشامل ، وعدم تحديد العلاقة بوضوح بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وعدم مضي الوقت الكافي لنمو علاقات انتاجية جديدة تتفق مع مرحلة التحول الاجتماعي . غير ان سببا أهم من ذلك كله في نظرنا هو الصيغة الاساسية التي اختارها عبد الناصر في ممارسة التجربة . **هذه الصيغة التي تتركز في تحقيق التوازن الطبقي من خلال السيطرة على الصراع الطبقي عن طريق جهاز الدولة.**

غير ان جهاز الدولة ، كان هو بذاته جهاز الدولة القديم ، ولم تكن كل عناصره مشبعة بالثورية الضرورية. بل واكثر منذلك كان يضم عددا من الرجعيين واليمينيين. ومن هنا حاولوا افراغ بعض القوانين الثورية من مضامينها عن طريق تشويه عمليات التنفيذ . كما ان بعض عناصر الطبقة الحاكمة ـــ في صراعها مع القيادة الثورية ـــ قامت في مراحل متعددة بدور الثورة المضادة ، حينما اخذ زحف التطبيق الاشتراكي يهدد مكاسبها وامتيازاتها الطبقية . كل ذلك بالاضافة الى ان تحقيق التطور الاشتراكي عن طريق التشريعات التي اصدرتها القيادة الثورية، وفي غيبة تنظيم سياسي فعال يشارك في صنعها ، أدى الى كف مبادرات الجماهير الخلاقة ، وقناعتها بالعلاقة العاطفية العفوية وغير المنظمة التي كانت تربطها بعبد الناصر ، مما أدى في النهاية الى سلبيتها وعجزها عن المقاومة المنظمة لاجهزة السلطة المنحرفة ولمراكز القوى التي حاولت بدأب تقييد خطاها ، ومحاصرة حركتها الاجتماعية الايجابية (٢٣) .

خاتمة :

ما هي النتائج الاساسية التي يمكن أن نخلص اليها في خاتمة هذا البحث ؟

وضعنا في الاعتبار مشكلة البحث كما ابرزناها في المقدمة ، يمكن القول ان النخبة السياسية ممثلة في عبد الناصر ـــ طورت ادراكها للصراع الاجتماعي من خلال الممارسة. فبعد أن كانت نظرية التوازن تسيطر عليها في المرحلة الاولى التي اطلقنا عليها « المرحلة الاصلاحية » ، انتقلت الى « المرحلة الثورية » التي سيطرة عليها الى حد ما نظرية الصراع . غير ان النخبة السياسية المصرية لم تستطع ـــ نتيجة عوامل شتى ـــ أن تطلق عنان نظرية الصراع حتى النهاية ، ويبدو ذلك اوضح ما يكون من حرصها على التقييد الصارم لظواهر الصراع الطبقي في المجتمع المصري ، مما ادى بها في النهاية الى ان تقع في هوة الفكر التوازني الوسطي من جديد ، نتيجة ضرورية لكف مبادرات الجماهير الشعبية وحصار حركتها الصراعية الطبقية .

ما هي الاسباب التي ادت الى ان تقف النخبة السياسية المصرية في تطبيقها لنظرية الصراع لا تستطيع ان تتجاوزها وان تتعداها ؟ هناك عديد من التفسيرات ،

---

(٢٣) انظر :

Moore, C.H., Authoritarian Politics in unicorporated Society : The case of Nasser's Egypt (Memo) 1973 .

غير ان من ابرزها ما يقدمه عدد من الباحثين من ان السبب يرد الى ازمة الطبقة الوسطى المصرية التي كانت النخبة السياسية الثورية هي الممثل البارز لها .

والحقيقة ان موضوع الطبقة الوسطى ودورها الحاسم في البلاد النامية في احداث التغييرات الاجتماعية ، وفي رسم مساراتها من الموضوعات التي ثار بشأنها الجدل بحدة بين الباحثين .

ويكفي ان تشير الى الجدل المعروف الذي دار بين مانفريد هالبرن وآموس بيرلموتر عن ظهور الطبقة الوسطى الجديدة . ففي الوقت الذي ركز فيه هالبرن على ظهور ما سماه طبقة وسطى جديدة في البلاد النامية تقود عملية التغيير الاجتماعي ، اعتبر بيرلموتر ان هذا ضرب من الاساطير العلمية (٢٤) .

ومن ناحية اخرى درس الباحثون العرب بعض جوانب الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري على وجه الخصوص ، او في البلاد النامية على وجه العموم (٢٥) . ولا يمكن لنا في هذه العجالةاننلخص ابرز نتائج هذه الدراسات ، غير اننا يمكننا القول ان حصاد التجربة الناصرية ، الذي يتعرض في الوقت الراهن للتبديد ، يدعو للدراسة المتعمقة لايديولوجية الطبقة الوسطى المصرية والعربية . فهذه الطبقة هي التي تسلمت مقاليد الامور في عدد من المجتمعات العربية منذ الخمسينات . وقد آن الاوان لوقفة نقدية ترصد انجازاتها وتحدد سلبياتها وانعكاس هذه السلبيات على مسيرة التنمية العربية .

عن « الفكر العربي »
عدد ٤ و ٥ ــ ١٩٧٨

---

(٢٤) انظر :

Halpern, M., The Politics of Social change in the Middle East and North Africa, U. S. A. : Princton, 1963.

Perlmutter, A., Egypt and the myth of the New middle class: A comparative Analysis, Comparative Studies in Society and History, Vol, X, No. 1, October

(٢٥) انظر :

ــ عادل غنيم ، « ملاحظات حول تطور العلاقات الاقتصادية والطبقية في الريف » مجلة الطليعة القاهرية .
ــ عادل غنيم ، « حول قضية الطبقة الجديدة في مصر » ، مجلة الطليعة القاهرية .
ــ د. رفعت السعيد ، « الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري » مجلة الطليعة القاهرية .
ــ شريف حتاته ، تحولات عصرية في الطبقات الاجتماعية ، مجلة الكاتب القاهرية .
ــ د. عبد الباسط عبد المعطي ، « التدرج الاجتماعي في المجتمع المصري » (١٩٤٥ـ١٩٥٢) ، دراسة غير منشورة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة (بدون تاريخ) .

El-Saaty, H., The New Aristocracized and Bourgeoisized classes in the Egyptian Application of Socialism (Memo), 1976 .

اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي

د. عمرو محيي الدين

مقدمــة :

تعتبر المنجزات الاقتصادية لثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ من اهم التحولات التي غيرت وجه الحياة في المجتمع المصري في الربع الثالث من القرن العشرين . ولكن معركة الثورة في ميدان التنمية الاقتصادية ، ككل معاركها الاخـرى ، تمت تحـت ظروف محلية واقليمية وعالمية بالغة الصعوبة . وفي تلك المعركة ، ايضا ، انتصرت الثورة في بعض الجولات وانتكست في بعضها الآخر . ويغطي هــذا الفصل اساسا الفترة مــن ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ ، وهي الحقبة الناصرية ، مع عرض مختصر للخلفية التــي سبقت الثورة . ولكن ، حتى المدة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ لم تكن كلها فترة نمو في الاقتصاد المصري . لقد كانت السنوات العشر من ١٩٥٦ الى ١٩٦٥ هي العقد الذي انطلق فيه الاقتصاد المصري انطلاقته الهائلة بالقياس الى العقود التي سبقته والتي اعقبته . ففي ذلـك العقد تمَّت الخطة الخمسية الاولى والوحيدة في التاريخ الاقتصادي المصري المعاصر (١٩٦٠ ـــ ١٩٦٥) . بعدها تكالبت عوامــل داخليــة وخارجية عرقلت مــن مجهودات التنمية ، وكان اهمها على الاطلاق هزيمة ١٩٦٧ .

ورغم اننا نؤمن بأن التحليل الاقتصادي المنفصـــل عــن المعطيــات السياسية والاجتماعية يظل مخلا ، ولا يصور الواقع في تعقيده وديناميكيته بأمانة ، فاننا سنؤجل مناقشة هذه المعطيات الى الجزء الاخير من هذا الفصل . أي اننا سنعرض لتجربة التنمية الاقتصادية في مصر بالطريقة الكلاسيكية اولا ، ثم في النهاية نعيد النظر اليها بمنظور سياسي اجتماعي نقدي .

وتظل كلمة اخيرة قبل ان ندخل في الموضوع ؛ وهي : لمــاذا نستخـــدم اصطلاح « اشتراكية الدولة » ؟ ان دخول الدولة في مصر كفاعــل رئيســـي في توجيــه وادارة الاقتصاد قد تم بصورة واضحة منذ منتصف الخمسينات . وبحلول الستينات كــان هذا التدخل قد أخذ قنوات متعددة اهمها : التخطيط المركزي الشــامل ، وانشــاء القطاع العام الذي سيطر مع نهاية الخطة الخمسية على الاقتصاد المصري ، والجهــاز التشريعي المنوط به اصدار القوانين . هذا التدخل الواضح من الدولة في الاقتصاد قد يسميه آخرون « رأسمالية الدولة » . ولكننا نعتقد ان تدخل الدولة فــي مصر

كان احد اهدافه الرئيسية ، الى جانب التنمية الاقتصادية ، هو اعادة توزيع ثـروة الطبقات الميسورة على الطبقات الدنيا والاقل حظا . أي ان التدخل كان يهدف الـى حماية وتوسيع حقوق الفئات الشعبية من الطبقة المتوسطة الصغيرة وطبقتي العمـال والفلاحين . وقد لخص الرئيس عبد الناصر هدف تدخل الدولة في شعارين متلازمين هما : « الكفاية » و « العدل » . والكفاية تعني التنمية السريعة للاقتصاد ككل ، والعدل يعني ضمان اعادة توزيع الثروة لصالح الكادحين في ريف مصر وحواضرها . ولا يمكن أن نسمي ذلك الا تحولا باتجاه « الاشتراكية » . ربما لم ينجح النظام السياسي في تحقيق هذا الهدف مائة بالمائة . وربما حصلت بعض الفئات في النصف الادنى مـن الهرم الطبقي على اقل او اكثر من غيرها . وهذه مسائل خلافية سنتعرض لها في نهاية الفصل . ولكن يظل ثقل الادلة مؤكدا لحقيقة لا خلاف عليها ، وهي ان اتجاه اعادة توزيع الثروة في مصر في الحقبة الناصرية كان من اعلى السلم الطبقي الـى اسفله . وهذا يبرر في نظرنا ان نطلق على تلك الفترة : « اشتراكية الدولة » .

في تعريف التنمية الاقتصادية :

جرى العرف بين الاقتصاديين على تعريف التنمية الاقتصادية بمعناها الضيق بأنها الوصول « الى زيادة سريعة ، تراكمية ودائمة ، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن » (١) ، او بمعنى آخر ، هو الوصول بمعدلات نمو الدخل القومي الى مستوى تفوق بكثير معدل النمو السكاني بما يترتب عليه زيادة الدخل الفردي الحقيقي سنة بعد اخرى . والواقع ان الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي لا بد وان تكون مستمرة وممتدة عبر فترة طويلة من الزمن حتى يمكن القول بأن الاقتصاد القومي قد دخل مرحلة التنمية الاقتصادية السريعة . اذ كما نعلم ، فالاستثمار يعتبر عنصرا جوهريا من عناصر عملية التنمية ، وزيادته انمـا تعتبر شرطا ضروريا للوصول الى معدلات عالية وسريعة لنمو الدخـل القومـي . وهذه الزيادة على الاستثمار لا يمكن تحقيقها الا اذا نجحنا في توليد المدخرات الكافية لتمويلها . وتوليد هذه المدخرات انما يحتاج الى زيادة في الدخل الحقيقي الفردي تسمح بتوليد هذه المدخرات . فالزيادة في الدخل الفردي الحقيقي زيادة سريعة ومستمرة تسمح بتوليد المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية ، وهذه بدورها تؤدي الى زيادة الدخل القومي، ومن ثم الدخل الفردي سنة بعد اخرى ، مما يسمح بتوليد كمية أكبر من المدخرات ، ومن ثم زيادة الاستثمارات وبالتالي ، زيادة معدلات نمو الدخل القومي الحقيقي، وهذا ما تعني به الزيادة التراكمية والدائمة عبر فترة ممتدة من الزمن في الدخل الفردي الحقيقي وهو ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته « بالنمو الاقتصادي الذاتي » .

والواقع من الامر ان الزيادة التراكمية في الدخل الفردي الحقيقي انما هي المظهر الكمي لعملية التنمية الاقتصادية ، لكي تتم بنجاح هذه التغييرات الكمية فانه لا بد وان تسبقها تغييرات جوهرية في كثير من مظاهر المجتمع حتـى تمهـد الطريق للانطلاق

(١) محمد زكي شافعي : « الانماء الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة » . مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٤ ، اكتوبر ـ تشرين الاول ١٩٦٨ ، ص ٧٣٤ .

بالاقتصاد القومي في معراج النمو الذاتي . ومن امثلة هذه التغيرات الجوهرية ، الاستقرار السياسي، واستعداد افراد المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية نفسيا والتي تتطلب هي الاخرى تغييرات في سلوكهم واسلوب حياتهم ، والقضاء على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها عرقلة عملية التنمية ، واعداد الكفاءات الادارية والفنية اللازمة لتحمل عبء عملية التنمية .. الخ .

كذلك ، فان عملية التنمية الاقتصادية لا يكفي لحدوثها حصول زيادة في الدخل الفردي الحقيقي فقط، فالواقع انه لكي يتم بنجاح هذا التغيير الكمي لا بد وان تصاحبه تغييرات كيفية هامة تمثل في مجموعها عناصر عملية التنمية . هذه التغييرات الجوهرية الكيفية هي التي من شأنها ان تؤدي الى الزيادة السريعة في الدخل الفردي الحقيقي. ان الزيادة السريعة التراكمية في الدخل الفردي الحقيقي المصاحبة لهذه التغيرات الكيفية في مظاهر الاقتصاد القومي هي في الواقع عملية التنمية الاقتصادية .

وهذه التغيرات الكيفية التي تصاحب عملية التنمية ، هي التغيرات في هيكل الاقتصاد القومي او في البنيان الاقتصادي ، وهي تصيب النسب والعلاقات التي يتميز الاقتصاد القومي ، ومثال ذلك نسبة الاشخاص العاملين في الزراعة الى جملة القوى العاملة ، ونسبة راس المال القومي الىالدخل القومي، نسبةالانتاج الصناعي الىالانتاج الكلي (٢) ، الخ . ان التغيرات في هذه النسب والعلاقات هي ما يطلق عليها اسم التغيرات الهيكلية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية .

وسنركز في دراستنا لعملية التنمية الاقتصادية في مصر على تلك الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ أي في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، حتى ١٩٦٥ ، اي حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى . والواقع ان الاقتصاد المصري قد عرف خلال تلك الفترة تغيرات هيكلية جوهرية ليس فقط في النسب والعلاقات التي تميز الاقتصاد القومي ، وفي هذه الفترة حدثت تغيرات جوهرية في الدور الذي تلعبه السلطة المركزية في الحياة الاقتصادية فكان لتطور وتغير هذا الدور اثر حيوي على الاقتصاد القومي ، اضف الى ذلك انه في النصف الثاني من الخمسينات اصبح التنسيق الواعي المركزي للقرارات الاقتصادية هو الطابع المميز لاقتصادنا القومي .

والواقع انه اذا اخذنا بمعيار الزيادة السريعة في الدخل الحقيقي كمعيار للتنمية الاقتصادية ، فانه يمكن القول ان عام ١٩٥٦/١٩٥٧ يمثل الحد الفاصل بين فترة الركود وفترة النمو الاقتصادي السريع ، اذ انه منذ بداية هذا القرن وعلى وجه التقريب منذ عام ١٩١٣ حتى عام ١٩٥٥ كانت الزيادة التي تمت في الدخل الحقيقي للفرد هي ٥٪ بمعدل زيادة سنوي قدره ١ر٠٪ سنويا ، بينما كان معدل الزيادة السنوي في الدخل الحقيقي للفرد منذ سنة ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٥ حوالي ٤٪ سنويا . وهذا يعني ان الزيادة التي تمت في هذه الفترة ، أي منذ سنة ١٩٥٦ حتى ١٩٦٥ تفوق اضعافا الزيادة الحقيقية في دخل الفرد التي تمت في الاثنين والاربعين عاما السابقة

---

(٢) محمد زكي شافعي ، الرجع المشار اليه سابقا ، ص ٧٤٤ .

بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥ (٣) . وهكذا يمكن القول ان عام ١٩٥٦ يمثل بداية فترة الانطلاق لعملية التنمية الاقتصادية في مصر في تاريخها الاقتصادي الحديث .

وللوصول الى فهم حقيقي لفحوى عملية التنمية في مصر والمراحل المختلفة التي مرت بها ، فان هذا لن يتسنى دون فحص لطبيعة خصائص الاقتصاد القومي المصري في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، هذه الخصائص التي كانت تشكل في الوقت نفسه العقبات الرئيسية لعملية التنمية في مصر ، والتي كان التغلب عليها يمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية ومدى نجاحها . وهكذا فاننا نرى البدء بملاحظة سمات وخصائص الاقتصاد المصري في إعقاب الحرب الثانية .

خصائص الاقتصاد المصري في اعقاب الحرب الثانية :

كان الاقتصاد المصري في ذلك الوقت يعاني من الخصائص والسمات التي تعاني منها كافة الدول المختلفة ، فالسمات كانت تشكل في الوقت نفسه مشاكل وعقبات النمو الاقتصادي في تلك البلدان، اما الخصائص فيمكن اجمالها في ما يلي: ١ ــ الانفجار السكاني . ٢ ــ انحراف البنيان الانتاجي . ٣ ــ البطالة البنيانية . ٤ ــ نقص رؤوس الاموال . ٥ ــ الاعتماد الاقتصادي على الخارج .

اما فيما يتعلق بالخاصة الاولى فقد واجهت مصر ، مثلها في ذلك مثل العديد من البلدان النامية ، انفجارا سكانيا ، بدات تظهر بوادره في اعقاب الحرب الثانية اذ ارتفع معدل نمو السكان الى ٦ر٢٪ سنويا في الفترة ما بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٦٠ ، وذلك فيمقابل ٨ر١ ٪ سنويا فيالفترة منسنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٧ . ولقد كان هذا الانفجار السكاني راجعا الى الانخفاض الكبير الذي لحق بمعدل الوفيات بينما ظل معدل المواليد ثابتا ، وكان هذا نتيجة لزيادة مصروفات الحكومة على الصحة العامة وتحسين سبلها ووسائلها ، وزيادة عدد المستشفيات والاطباء ، والتوسع في انتاج الادوية محليا واستيرادها ، مما ادى الى زيادة القدرة على التحكم في الاوبئة والامراض ، وادى هذا الى انخفاض معدل الوفيات انخفاضا كبيرا حتى وصلت الى حوالي ١٦ في الالف في نهاية الخمسينات وبداية الستينات مقابل ٢٧ في الالف في الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٤٦ بينما ظل معدل المواليد ثابتا على ما هو عليه طوال تلك الفترة حتى يومنا هذا بمتوسط قدره ٤٣ في الالف من السكان (٤) .

والواقع ان هذا الانخفاض في معدل الوفيات والذي ادى الى الزيادة الكبيرة

---

(٣) يرى الاستاذ هانسن طبقا للتقديرات التي قام بها انه في الفترة التي انقضت ما بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٢٨ انخفض الدخل الحقيقي للفرد حوالي ١٠٪ ، ولقد عاد الانخفاض ثانيا بحوالي ١٠٪ ما بين ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩ ، وهي فترة الازمة العالمية . وهكذا في نهاية الحرب كان الدخل الحقيقي للفرد منخفضا بحوالي ٢٠٪ عن مستوى سنة ١٩١٣ . وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفي بداية الحرب الكورية ، وعلى اثر ارتفاع اسعار القطن العالمية وتحسن معدل التبادل التجاري لمصر ، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد حتى كان في عام ١٩٥١ يزيد ٢٥٪ عن مستواه سنة ١٩٣٩ . وهكذا نرى ان محصلة الزيادة في هذه الفترة سنة ١٩١٣ و ١٩٥١ هي ٥٪ فقط ، اما ما بين سنة ١٩٥١ و ١٩٥٥ فقد ظل الدخل الفردي ثابتا دون زيادة او انخفاض .

(٤) Hansen and Marzouk, op. cit., p. 24

والسريعة في معدل النمو السكاني ، انما يعود القدر الاكبر الى الانخفاض الشديد الذي لحق بمعدل وفيات الاطفال الذي انخفض من ١٧٥ في الالف الى حوالي ١٠٨ في الالف .

ولقد كانت لهذا الانفجار السكاني آثار هامة على اقتصادنا القومي تجدر الاشارة اليها اذ تمثل هذه الظاهرة حجر الزاوية في مشاكلنا الاقتصادية . ولقد كان من اثر هذا الانفجار السكاني الازدياد المستمر في الضغط السكاني على الموارد الاقتصادية المحدودة ، وبصفة خاصة على الارض الزراعية بوصفها المنبع الرئيسي للمواد الغذائية ومصدر العمل للاغلبية من السكان . والواقع ان تاريخ مصر الاقتصادي يمكن وصفه بأنه تاريخ الصراع ما بين الزيادة السكانية والارض ، ففي الفترة الممتدة ما بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٦٠ ، بينما زاد الحجم السكاني على الضعف زادت المساحة المزروعة بحوالي ١١٪ فقط مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة في تلك الفترة . وبالرغم من التحسن المستمر في وسائل الري والذي ادى الى امكانية زراعة اكثر من محصول واحد على نفس الرقعة المزروعة وادى بالتالي الى توسع المساحة المحصولية ، الا ان نصيب الفرد من المساحة المحصولية قد انخفض خلال تلك الفترة كما هو واضح من الجدول التالي :

جدول رقم (١)
النمو السكاني والمساحة المزروعة في مصر
١٨٩٧ ـ ١٩٦٠

السنة	السكان	المساحة المزروعة (فدان)	(بالمليون) المساحة المحصولية (فدان)
١٨٩٧	٩ر٧	٥ر.	٦ر٧
١٩١٧	١٢ر٨	٥ر٣	٧ر٧
١٩٣٧	١٥ر٩	٥ر٣	٨ر٤
١٩٤٧	١٩ر.	٥ر٧	٩ر٢
١٩٦٠	٢٦ر١	٥ر٩	١٠ر٤

[المصدر : الاحصاء السنوي العام سنة ٦١/١٩٦٠]
[المصدر : الاحصاء السنوي العام سنة ٥١/١٩٥٠]

وللانفجار السكاني آثار اخرى تتعلق بطبيعة هذا الانفجار ، فقد سبقت الاشارة الى انه يعود الى انخفاض معدل الوفيات ، بينما ظل معدل المواليد ثابتا . وسبقت الاشارة ايضا الى ان هذا الانخفاض في معدل الوفيات انما يرجع الجزء الاكبر منه الى انخفاض في معدل وفيات الاطفال . وقد ترتب على هذا زيادة نسبة الاطفال الى جملة السكان ، فبينما كانت نسبة الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة في تعدادي سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٧ هي ٣٩٪ و ٣٨٪ على التوالي ؛ زادت هذه النسبة الى ٤٤٪ في تعداد سنة ١٩٦٠ (٥) وقد كانت لهذا التغير الجوهري في هيكل اعمار السكان

(٥) B Hansem, op.cit. p. 26

آثار عدة اولها : انخفاض نسبة القوى العاملة بالقياس الى جملة السكان ، فقد انخفضت من ٣٠٪ سنة ١٩٤٧ الى ٢٦٪ سنة ١٩٦١ ، وكذلك زادت نسبة الإعالة، اي زيادة عدد الافراد الذين يعولهم الفرد من القوى العاملة . ومن شأن وجود هذه النسبة الكبيرة من صغار السن بالقياس الى جملة السكان ظهور مشكلة البطالة التي تواجه الاقتصاد المصري في المستقبل حينما يبلغ هؤلاء الافراد سن العمل ويبدأون عرض قوتهم في سوق العمل .

وتجدر الاشارة هنا الى حقيقة ان هذا الانفجار السكاني انما يعود اساسا كما اشرنا الى التحسن في وسائل واساليب الصحة العامة اكثر مما هو نتيجة لارتفاع معدل دخل الفرد الحقيقي كما كانت الحال بالنسبة للدول المتقدمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وهذا من شأنه ان يؤدي الى مضاعفة جهود التنمية من جانب الدول النامية .

اما فيما يتعلق بانحراف البنيان الانتاجي في مصر في ذلك الوقت ، فقد كان البنيان الاقتصادي السائد بنيانا يلعب فيه القطاع الزراعي دورا رئيسيا ، ففي عام ١٩٤٥ كان القطاع الزراعي يساهم بحوالي ٤٢٪ من جملة الناتج المحلي الاجمالي، بينما كانت الصناعة تولد دخلا يمثل حوالي ١٢ ٪ من جملة الناتج المحلي في ذلك الوقت ، زيادة على ذلك فان القطاع الزراعي في ذلك الوقت كان يستوعب حوالي ٥٨٪ من القوى العاملة سنة ١٩٤٧ بينما استوعبت الصناعة والكهرباء حوالي ٩ ٪ من جملة العمالة في ذلك الوقت . وهكذا يمكن القول ان البنيان الاقتصادي كان بنيانا اقتصاديا اوليا يلعب القطاع الزراعي فيه دورا فعالا واساسيا سواء من جهة نظر العمالة ام الدخل .

وهذا امر طبيعي يتمشى مع ظروف الاقتصاد المصرفي يومئذ ، اذ انه نتيجة لانخفاض دخل الفرد (٦) ، وبالتالي مستويات المعيشة ، فان الجزء الغالب من هذا الدخل الفردي لا بد وان يوجه لاستيفاء حاجات المعيشة الاولية ، وهذه يقوم بانتاجها القطاع الزراعي . اضف الى ذلك انه نتيجة لشيوع ادوات الانتاج البدائية في الزراعة ، وبالتالي انخفاض انتاجية الفرد ، استوعب القطاع الزراعي اعدادا ضخمة من القوى العاملة تفوق ذلك العدد الذي يمكن استيعابه تحت ظروف تكنولوجية متقدمة . وهكذا ساهمت الزراعة بالجزء الغالب من القوى العاملة فأصبحت النسبة الاكبر منها تعمل لكي تواجه احتياجات النسبة الضئيلة الباقية التي تعيش خارج القطاع الزراعي، وهو عكس الامر في الدول المتقدمة .

وقد ادى تفاعل هاتين الخاصتين ، وهما الانفجار السكاني والبنيان الاقتصادي، الى ظهور الخاصة الثالثة للاقتصاد المصري وهي شيوع البطالة البنيانية ، فنتيجة للازدياد الكبير في السكان سنة بعد اخرى ولعجز المساحة المزروعة من ان تساير ولو الى حد بسيط هذه الزيادة السكانية ، ونتيجة لصغر وضعف القطاع الصناعي عن ان ينمو ويستوعب اجزاء كبيرة من القوى العاملة ، فان الزيادة المستمرة في القوى العاملة

---

(٦) كان دخل الفرد الحقيقي على اساس اسعار ١٩٥٤ حتى ١٩٤٥ ، حوالي ٣٨ جنيها مصريا .

لم يكن لها من ملجأ سوى البقاء في القطاع الزراعي بسبب عجز القطاع الصناعي عن تقديم فرص العمل الكافية .

وهذا ادى الى ان يستوعب القطاع الزراعي اعدادا ضخمة من القوى العاملة تزيد عن حاجته ، اي حاجة الوصول الى مستوى الانتاج المطلوب . وهذا بدوره ادى الى نشوء ظاهرة البطالة المقنعة (او فائض قوة العمل) وهي أهم صور البطالة البنيانية . ولقد اختلفت تقديرات حجم هذا الفائض من ٢٥٪ الى ٤٠٪ (٧) من القوى العاملة الزراعية . اضف الى ذلك ان البطالة المقنعة لم تكن فقط سمة من سمات القطاع الزراعي ، اذ ان قوى عاملة كثيرة كانت تلجأ الى قطاع الخدمات الذي تسمح طبيعة العمل فيه الى استيعاب اعداد تفوق طاقته ، مما ادى الى ظهور هذه الظاهرة فيه ايضا .

اما السمة الرابعة او الخاصة الرابعة من خصائص اقتصادنا القومي فهي انخفاض رؤوس الاموال المنتجة . وهذا نتيجة طبيعية لانخفاض مستوى دخل الفرد في ذلك الوقت الذي كان من شأنه ان يؤدي الى انخفاض القدرة على الادخار ، وبالتالي الاستثمار . ففي عام ١٩٥٤ كانت ادخارات القطاع العائلي تمثل ١٢٪ من جملة ادخارات القطاع الخاص وحوالي ١٠٪ من جملة المدخرات المحلية (٨) . اما الاستثمارات الاجمالية فقد كانت تمثل في سنة ١٩٤٦ حوالي ٩٪ من الدخل القومي الاجمالي ، وهذا يوضح لنا كيف كانت تمثل الاستثمارات الصافية نسبة ضئيلة من الدخل القومي في ذلك الوقت .

والواقع ان انخفاض دخل الفرد ، الذي نعتبره مسؤولا عن انخفاض مستوى الادخار وبالتالي الاستثمار في مصر ، فانه لا يصح ان يغيب عن بالنا مدى عدم العدالة في توزيع الدخل الذي كان سائدا في ذلك الوقت . وعدم العدالة في توزيع الدخل يمكن ان يعبر عنه بتوزيع الملكية الزراعية يومئذ ، ففي عام ١٩٥٠ كان ٤٠٪ من المساحة المزروعة في حيازة ٥ر١٪ من الحائزين ، بينما ٢٣ ٪ من هذه المساحة بحوزة ٧٩٪ من الحائزين . والواقع ان هذه الدخول المرتفعة لطبقة ملاك الاراضي لم تنتج عنها زيادة في المدخرات ، وبالتالي استثمارات منتجة . فالجزء الاكبر من هذه المدخرات كان يذهب الى الاستهلاك المظهري او الى الاستثمارات غير المنتجة .

والواقع ان انخفاض الادخار ، وبالتالي الاستثمار ، انما يمثل بجانب كونه صفة من صفات الاقتصاد القومي عقبة رئيسية من عقبات التنمية الاقتصادية ، اذ لو توافرت الكمية اللازمة من الاستثمارات لأمكن توجيهها الى الاستثمارات في الصناعة ، مما يترتب عليه اتساع حجم القطاع الصناعي وزيادة الدخل الصناعي ، وبالتالي الدخل القومي ، كما يترتب عليه زيادة الاستثمارات في الصناعة واتساع ازدياد قدرة القطاع الصناعي على استيعاب فائض القوى العاملة وبالتالي تخفيف الضغط السكاني على المساحة المزروعة .

---

(٧) A. Mohie El - Din: Investment and Employment Problems in Egyptian Agriculture since 1935. London 1966.

(٨) B. O'Brien: The Revoulution in Egypt, Economic System, London: 1967. p. 333.

اما بالنسبة للسمة او الصفة الخامسة للاقتصاد المصري في تلك الفترة وهي الاعتماد على العالم الخارجي فيمكن القول ان جزءا ليس صغيرا من الدخل القومي كان يتولد في القطاع الخارجي ، فالدخل المتولد في قطاع التصدير كان في سنة ٩٤٨ يمثل ١٨٫٩٪ من الناتج القومي الاجمالي (٩) . غير ان الامر لم يكن فقط مقصورا على كون جزء كبير من الدخل القومي يتولد القطاع الخارجي ، بل كانت الصادرات تعتمد في اغلبها على مادة خام هي محصول القطن ، مما يترتب عليه اعتماد حصيلة الصادرات على حظ سلعة واحدة في الاسواق الدولية وقد وصلت نسبة القطن الخام من جملة الصادرات الى ما يزيد على ٨٠٪ . ولقد ترتب على هذا ارتباط الاقتصاد المصري ارتباطا وثيقا باقتصاديات الدول المتقدمة واعتماده عليها ، فحصيلة الصادرات تعتمد على حجم الطلب ومستوى اسعار القطن في السوق الدولية أي سوق الدول الصناعية المتقدمة . فانخفاض الطلب على القطن من شأنه ان يعكس نفسه في انخفاض حصيلة الصادرات ، وهذا من شأنه ان يؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمارات (نتيجة لعدم وجود قطاع صناعات ثقيلة في الداخل) التي تعتمد على استيراد الكثير من المعدات والآلات من الخارج ، وانخفاض معدل نمو الدخل القومي ، وانخفاض مستوى العمالة، وانخفاض دخول عدد كبير من المنتجين . وهكذا نرى مدى ارتباط الاقتصاد المصري باقتصاديات الدول المتقدمة .

ونلاحظ ان اي تذبذب في اسعار القطن العالمية او في حجم الطلب عليه من شأنه ان يؤدي الى تذبذب حصيلة الصادرات وهذا يعكس نفسه ، كما سبق ورأينا ، على الاستثمار والدخل والعمالة في الداخل . والواقع ان اسعار المواد الخام (بما فيها القطن) وحجم الطلب عليها تواجه تذبذبات قصيرة المدى من سنة الى اخرى في السوق الدولية ، هذه التذبذبات تعكس نفسها بتغيرات جوهرية في حصيلة النقد الاجنبي من سنة الى اخرى ، ومن شأن هذا ان يعرقل خطط التنمية في الدول النامية .

ويكفي كمثال ان نشير الى ان متوسط التغيرات في اسعار القطن من سنة الى اخرى في الفترة من عام ١٩٠١ الى عام ١٩٥١ كانت في المتوسط ١٨٪ وكانت التغيرات السنوية في حجم الصادرات من القطن في الفترة السابقة بزيادة حوالي ٢١٪ سنويا . اما التغيرات السنوية في حصيلة الصادرات من القطن الخام فقد بلغت في المتوسط ٢٣٪ في الفترة من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٥١ (١٠) . وهكذا يتضح لنا مدى الآثار التي تحدث من جراء هذه التغيرات الفجائية على الاقتصاد القوي .

بقي ان نشير في هذا المجال اشارة عابرة الى الاطار الذي كان يعمل فيه الاقتصاد القومي في ذلك الوقت . ويمكن القول في هذا الصدد ان الاقتصاد القومي كان يمثل اقتصاد المشروع الخاص او المشروع الفردي ، حيث كان يقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية الافراد المنتجون مع الاحتفاظ للسلطة المركزية بالدور التقليدي في الحياة

---

(٩) B. Hansen, op.cit. p. 174

(١٠) United Nations: Instability in Export Markets of Undeveloped Countries, New York 1952. pp. 4 - 6 .

الاقتصادية . ففي عام ١٩٥٢ ساهم القطاع الحكومي بحوالي ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي . ونسبة حوالي ٢٪ فقط من الدخل المحلي انما يعود الى المشروعات الحكومية مثل السكك الحديدية والكهرباء والغاز ومعمل التكرير بالسويس بينما ١٤٪ منه كانت تعود الى انشطة الحكومة التقليدية مثل الصحة والامن والتعليم ، الخ. ولقد ساهم القطاع الحكومي يومذاك بحوالي ٨٪ من العمالة . اما القطاع الخاص او الفردي فقد كان يساهم بحوالي ٨٤٪ من الدخل المحلي الاجمالي و ٩٢٪ من العمالة . اما فيما يتعلق بالاستثمارات فقد كانت ثلاثة ارباع الاستثمارات تقريبا يقوم بها القطاع الخاص ، اما الاستثمارات الحكومية فقد انحصرت في الانشطة التقليدية الحكومية : تحسين وسائل الري والصحة والتعليم والامن ، الخ .

عملية التنمية الاقتصادية في مصر :

يتضح من العرض السابق لخصائص الاقتصاد المصري في اعقاب الحرب الثانية مدى الخلل الهيكلي الذي كان يصيب الاقتصاد القومي في ذلك الوقت : انفجار سكاني شديد ، بنيان انتاجي يلعب فيه القطاع الزراعي دورا رئيسيا ، هذا الى جانب اعتماد الاقتصاد المصري في تصديره على مادة اولية واحدة هي القطن وما يصاحب ذلك من آثار تترتب على اعتماد البلد المتخلف في تصديره على مادة اولية واحدة . ولعل السبيل الوحيد لمعالجة الخلل الذي يحيق بهيكل الاقتصاد المصري انما يتمثل في توسيع القطاع الصناعي ، فباتساع هذا القطاع يزداد الدخل المتولد منه الى جملة الدخل القومي وبالتالي تزداد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي وتنخفض الاهمية النسبية للقطاع الزراعي . كذلك فبازدياد الدخل المتولد من قطاع الصناعة يزداد الدخل القومي ، ويترتب على هذا ازدياد قدرة القطاع الصناعي على استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة وهذا من شأنه تخفيف الضغط السكاني في القطاع الزراعي ، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي في ذلك القطاع ، كما يترتب ايضا على توسع القطاع الصناعي تخفيف الآثار التي تتأثر من اعتماد الاقتصاد القومي في تصديره على مادة خام واحدة هي القطن . وهكذا نرى ان التصنيع انما يمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامة وفي مصر بصفة خاصة .

والواقع ان عملية التصنيع لكي تكون ناجحة وتترك اثرها لا بد من تطور مماثل في قطاع الزراعة من شأنه رفع الانتاجية فيه دون ان تعرقل عملية التصنيع . فالزراعة تقوم بتقديم المواد الاولية اللازمة لكثير من الصناعات، كما تعتبر المصدر الرئيسي للقوة العاملة التي تحتاجها الصناعة ، وتساهم بالنصيب الاكبر من حصيلة النقد الاجنبي الذي يستخدم واجهة حاجة الاستثمار والاستهلاك الوسيط اللازم للصناعات . ويقوم القطاع الزراعي بتوليد الفائض اللازم من السلع الزراعية التي توجه لمواجهة الزيادة في السكان ، وبالاضافة الى مواجهة الطلب الناشىء عن زيادة العمالة المصطحبة لعملية التصنيع وزيادة الاستثمارات ، وهذا يتطلب الارتفاع بالانتاجية الزراعية . وهكذا فعندما نشير الى التصنيع بكونه حجر الزاوية في عملية التنمية ، فان هذا لا يعني اهمال القطاع الزراعي ، فالواقع ان هذا القطاع قد عجز حتى عام ١٩٥٥ عن القيام

بدوره بشكل كامل ، ففي الفترة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٩ زاد الانتاج الزراعي بحوالي ١٠٪ بمعدل زيادة سنوي قدره ١٪ . ولعل استيراد الكثير من مستلزمات الانتاج الزراعي مثل السماد والمبيدات الحشرية قد أدى الى انخفاض مستوى الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة في ذلك الوقت . اما في الفترة الممتدة من سنة ١٩٤٩ فقد زاد الانتاج الزراعي بحوالي ٤٪ بمعدل زيادة سنوية قدره ٨ر١٪ وهو معدل نمو يقل كثيرا عن معدل النمو السكاني في هذه الفترة والبالغ ٤ر٢٪ سنويا . اما في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ فقد زاد الانتاج الزراعي بمقدار ١٩٪ بمعدل زيادة سنوي قدره ٥ر٣٪ ، وهو اعلى معدل نمو وصل اليه الانتاج الزراعي في هذه الفترة . وتعود هذه الزيادة في معدل نمو الانتاج الزراعي الى زيادة الاستثمارات الزراعية في هذه الفترة والى ازدياد المستخدم من مستلزمات الانتاج الاساسية مثل السماد الكيماوي والمبيدات . كما تعود ايضا الى استقرار الحيازات الزراعية التي ترتبت على قانون الاصلاح الزراعي الذي حدد الايجارات الزراعية واعطى المستأجر الزراعي استقرارا كان من شأنه ان يكون دافعا لزيادة الانتاج الزراعي كما انه في هذه الفترة زادت التسهيلات الأئتمانية للزراع عن طريق بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، كما ازداد ايضا عدد الجمعيات التعاونية والتسهيلات التي قدمتها للزراع .

ولقد كان لقانون الاصلاح الزراعي الصادر في سبتمبر ، ايلول سنة ١٩٥٢ هدف اساسي وهو توجيه جزء كبير من الاستثمارات التي كانت توجه لشراء الاراضي الى الاستثمار في الصناعة ، وذلك حتى يمكن تدعيم عمليات التصنيع وبالتالي عملية التنمية الاقتصادية .

يتضح مما سبق كيف يمثل التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، كما يتضح ايضا كيف ان التصنيع دون زيادة الانتاجية الزراعية يعتبر امرا مشكوكا فيه . ولقد ولدت المحاولة الاولى في التصنيع في تاريخ مصر القريب قبل الحرب العالمية الاولى ، وزاد من تدعيمها اندلاع الحرب نتيجة صعوبة استيراد الكثير من السلع ، مما ساعد على انشاء وتدعيم العديد من الصناعات . غير ان هذه المحاولة انتهت بنهاية الحرب الاولى وعودة سياسة الحرية التجارية التي فرضت على الدول المختلفة يومذاك، وقد ادى ذلك الى انهيار الكثير من الصناعات امام المنافسة الاجنبية. والواقع ان عملية التصنيع في مصر قد بدأت ثانية في الثلاثينات وقد دعمها عاملان اساسيان : الاول هو فرض التعريفة الجمركية التي ادت الى امكانية حماية الصناعة المحلية الوليدة ، والثاني هو نشوب الحرب العالمية الثانية الذي ادى الى تدعيم سياسة التصنيع لمواجهة احتياجات الحرب . ففي الفترة ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ زاد الانتاج الصناعي بحوالي ٤٠٪ ، بينما زادت العمالة في الصناعة ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ بحوالي ١٥٠ الف عامل أي ٣٤٪ (١١) .

واذا تتبعنا نمو الانتاج الصناعي نجد انه قد مر بمراحل متعددة : ففي الفترة

(١١) B. Hansen, op.cit pp. 115 and 122.

من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٥٢ كان المعدل السنوي لهذا النمو هو ٣ر٧٪ (١٢) ، وهو يفوق المعدل الذي تحقق في بلدان كثيرة .

والواقع انه منذ سنة ١٩٥٢ ، وبالرغم من احتفاظ الحكومة بدورها التقليدي في الحياة الاقتصادية ، قامت السلطة المركزية في السنوات الاولى من الثورة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لتدعيم وتشجيع عملية التصنيع . وقد اقتصر دور الحكومة في هذه الفترة الاولى من الثورة على تقديم المساعدات التي من شأنها دفع القطاع الخاص واصحاب المشروعات الفردية للتوسع في الاستثمارات الصناعية ، فزادت التعريفة الجمركية على الواردات المنافسة ، بينما انخفضت بالنسبة للمواد الاولية والسلع الرأسمالية اللازمة للاستثمارات الصناعية ، ولقد دعّمت هذه الخطوات باعفاء الحكومة الشركات المساهمة الصناعية الجديدة ، لمدة سبع سنوات من تاريخ انشائها ، من ضريبة الارباح التجارية والصناعية ، وكذلك اعفاء الارباح الناتجة عن زيادة رأسمال الشركات القائمة لمدة خمس سنوات ، والارباح المحتجزة من حوالي ٥٠٪ من ضريبة الارباح التجارية والصناعية . ولقد قامت الحكومة بتخفيض قيمة الاسهم الاسمية الى جنيهين بدلا من اربعة لكي تسهل شراء الاسهم في الشركات الجديدة لاصحاب الدخول المتوسطة ، كما قامت الحكومة برفع ضمانها لديون البنك الصناعي الى خمسة ملايين جنيه .

ولقد اسس في هذه الفترة مجلس الانتاج القومي الذي قام بوضع خطة اقتصادية وجهت الجزء الغالب من استثماراتها الى الانشطة التقليدية للحكومة . ولقد كان الدور الرئيسي لهذا المجلس هو مساعدة القطاع الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة له . وفي بعض المشروعات الصناعية الاساسية لعب هذا دورا فعالا، فقد ساهم بنصيب في راسمال شركة الحديد والصلب ، كما ساهمت مصلحة السكة الحديدية بحوالي ٢٠٪ من رأسمال شركة عربات السكة الحديدية. ولقد قام ايضا بتمويل انشاء شركتي السماد والاسمنت ، كما قدم المجلس العديد من الخدمات الاساسية للقطاع الخاص .

والواقع ان تفاعل القطاع الخاص مع هذه التسهيلات الضخمة التي قدمت له لم يكن كما كان متوقعا ، فقد انخفضت جملة استثمارات القطاع الخاص في الفترة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦ بالمقارنة مع الفترة السابقة سنة ١٩٥٢/٤٥ وبصفة خاصة في الصناعة ، بينما وجّه الكثير من الاستثمارات الخاصة الى قطاع المباني . ولقد انخفض معدل نمو الانتاج الصناعي في تلك الفترة الى ٥ر٦٪ سنويا (١٣) .

ولقد ادى هذا العجز من جانب القطاع الخاص عن تأدية دوره في عملية التصنيع الى تغير جوهري من جانب الحكومة فيما يتعلق بدورها في عملية التنمية ، اذ رات الحكومة ان ترك الامر للقطاع الخاص بمفرده ليس كافيا للانطلاق بالاقتصاد القومي في معراج النمو الذاتي ، وانه لا بد لها من ان تأخذ على عاتقها دورا اكثر ايجابية وحيوية . وهكذا شهدت الفترةمنذ سنة ٥٦ حتى سنة ٦٠ تغيرا جوهريا في دور

(١٢) B. O'Brien, op.cit p. 334

(١٣) O'Brien op.cit. p. 334

الحكومة في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي شهدت هذه الفترة بداية توسع القطاع العام، فقد قرر دستور ١٩٥٦ : ان التنمية الاقتصادية تتم وفق خطة موضوعية . وفي عام ٥٧ انشئت لجنة التخطيط القومي وعهد اليها بوضع خطة للانماء الاقتصادي . وفي اعقاب حرب السويس مصّرت جميع المصارف وشركات التأمين الاجنبية وانشئت المؤسسة الاقتصادية التي عهد اليها بادارة اموال الحكومة في الشركات والمؤسسات المختلفة ، كما استهدفت انشاء شركات مساهمة جديدة اما بمفردها او بالاشتراك مع القطاع الخاص . ولقد تبعت لها في وقت انشائها ٣١ شركة مساهمة تقوم بانتاج العديد من المنتجات الصناعية مثل الحديد ، والكيمائيات ، والاسمنت والغزل والمنسوجات. وتمثل الشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية حوالي ثلث الانتاج الصناعي و ٢٠٪ من العمالة في القطاع الصناعي المنظم (١٤) .

وشهدت الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٠ اول برنامج صناعي في مصر وهو الذي وضعته وزارة الصناعة وكان يهدف الى زيادة معدل الانتاج الصناعي من ٧ ٪ سنويا الى ١٦ ٪ بما يتحقق معه تغيير نصيب الصناعة في الدخل من ١١٪ الى ١٩٪ ، وبالتالي احداث تغير هيكلي في الاقتصاد القومي . ولتحقيق هذا المعدل العالي من النمو استهدف البرنامج تحقيق استثمارات اجمالية سنوية بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ قدرها ٤٥ مليون جنيه في الصناعة في مقابل متوسط استثمارات اجمالية سنوية في قطاع الصناعة في الفترة السابقة قدرها ٣٤ مليون جنيه (١٥) .

وبالرغم من اتساع دور الحكومة في هذه الفترة وزيادة نطاق القطاع العام ، فان الاطار الرئيسي للاقتصاد القومي في هذه الفترة كان اطار المشروع الفردي . فقد احتفظت الحكومة بجزء هام في برنامج التصنيع للقطاع الخاص لكي يقوم به وهو يمثل تلك الصناعات التي تعتبر اكثر ربحية من غيرها ، وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية ، بينما احتفظت بالمشروعات الصناعية الاساسية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها ، كما انها كانت تنظر الى القطاع الخاص للقيام بالدور الرئيسي في تمويل الاستثمارات في برنامجها الصناعي .

والواقع ان القطاع الخاص في هذه الفترة لم يسلك مسلكا مختلفا عن الفترة السابقة ، فقد زادت استثماراته في قطاع المباني فارتفعت الاستثمارات في هذا القطاع من ٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٤ الى ٥٩ مليونا سنة ١٩٥٨ ، مما ادى الى تدخل الحكومة للحد من هذه الموجة من الاستثمارات في المباني . ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن القيام بالاشتراك في تمويل العديد من المشروعات الصناعية الواردة في برنامج التصنيع ، اتخذت الحكومة عدة اتجاهات لمواجهة هذه الحالة اهمها القانون الصادر سنة ١٩٥٩ (١٦) والذي منع توزيع ارباح الشركات بما يزيد على ١٠٪ عن مستوى سنة ١٩٥٨ ، كما اجبر الشركات المساهمة على الاستثمار في السندات الحكومية من الارباح الصناعية بما يوازي ٥٪ من القيمة المدفوعة للمساهمين .

(١٤) O'Brien op.cit. p. 90.

(١٥) O'Brien op.cit. p. 86

(١٦) القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ .

والواقع أن هذه الفترة كما اشرنا قد اعتبرت بداية فترة الانطلاق في معراج النمو الذاتي . فقد بلغ معدل نمو الدخل القومي السنوي في هذه الفترة حوالي ٦ ٪ سنويا وهو معدل لم يتحقق من قبل . وأشرنا الى ان معدل نمو الانتاج الزراعي قد بلغ في هذه الفترة ٣ر٥٪ سنويا ، وهو معدل يفوق اي مستوى في اي فترة سابقة . ولقد كانت الحال كذلك بالنسبة للانتاج الصناعي ، فقد وصل معدل نموه في هذه الفترة الى حوالي ٨٪ سنويا .

وكان هذا النجاح في هذه الفترة ذا أثر كبير في كثير من السياسات التي اتبعتها الحكومة في الفترة القادمة ، والتي سنشير اليها عند الكلام عن الخطة الخمسية الاولى.

هذه اشارة الى التطور الذي لحق بالانتاج الصناعي في الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠، وكذلك الى الخطوات التي اتخذت لتوسيع هذا القطاع وتدعيمه ، سواء من جانب القطاع العام ام القطاع الخاص . ومما لا شك فيه انه تجدر الاشارة هنا الى فحص وتقييم سياسة التصنيع في مصر التي تمت في الفترة السابقة ، ويمكن في هذا المجال توضيح بعض النقاط الرئيسية التي نشير اليها فيما يلي :

اولا : ان حركة التصنيع في مصر كانت « مدفوعة الطلب » ، أي انها وجدت لمواجهة طلب موجود فعلا ، أي ان السوق الذي تخدمه هذه الصناعة الجديدة كان موجودا قبل انشائها ، سواء كان هذا الطلب محليا ام اجنبيا . والواقع من الامر ان الصناعات التي انشئت قد استهدفت اساسا وبصفة رئيسية تغطية الطلب المحلي على بعض السلع الرئيسية . وبما ان الطلب الذي قامت بتغطيته حركة التصنيع في مصر هو الطلب المحلي ، وبما ان نجاح حركة التصنيع قد ساعدت عليه اقامة الحائط الضخم من الحماية الجمركية ؛ فقد كان جوهر حركة التصنيع هنا هو انتاج سلع تحل محل الواردات التي كانت تستخدم لاشباع الطلب المحلي ، وهكذا كانت سياسة احلال الواردات استراتيجية اساسية من استراتيجيات عملية التصنيع في مصر ، ليس فقط في مراحلها الاولى بل خلال الفترة محل البحث (أي من ٤٥ حتى ٦٥) . والواقع ان هذا من الامور المتوقعة في بداية أي عملية للتصنيع ، لان انشاء الصناعات من أجل السوق الخارجي (التي تدفع وتزيد عن الصادرات) يتطلب قدرا من الكفاءة في الانتاج والمنافسة تعجز عنها الصناعة الوليدة لندرة الخبرات الفنية والادارية . اما سياسة احلال الواردات فأمر اكثر واقعية اذ ان الطلب (او السوق) على منتجات هذه السلعة موجود مسبقا وتقوم الحماية الجمركية بضمان شبه احتكار لهذا السوق لصالح الصناعة المحلية الوليدة .

ثانيا : ان حركة التصنيع لم تكن فقط قائمة على سياسة احلال الواردات ، ولكن الصناعات التي انشئت كانت كلها موجهة لمواجهة احتياجات الطلب النهائي . وبعبارة اخرى كان الجزء الغالب من هذه الصناعات متمثلا بالصناعات الاستهلاكية وبصفة خاصة صناعات المواد الغذائية والغزل والمنسوجات . ففي عام ١٩٥٠ نجد أن الصناعات الاستهلاكية تمثل ٩٧٤ من القيمة المضافة في ذلك التاريخ ، في حين ان

الصناعات الاستثمارية كانت تمثل ٢٪ من القيمة المضافة (١٧) . اما اذا حاولنا تقسيم الصناعات الوسيطة الى تلك التي تخدم الصناعات الاستهلاكية وتلك التي تخدم الصناعات الرأسمالية فيمكن اعادة التقسيم السابق الى صناعات استهلاكية وصناعات رأسمالية ، الاولى تمثل ٩٣٪ من صافي الانتاج الصناعي بينما تمثل الثانية (الاستثمارية) ٧٪ فقط من ناتج الصناعة وذلك في عام ١٩٥٠ (١٨) هكذا كانت نسبة الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الاستثمارية ١٣٪ . والواقع ان هذا الاتجاه في التصنيع انما كان امرا طبيعيا ، فكما قلنا ، ان السوق بالنسبة للسلع الاستهلاكية قائمة وكائنة وهي تمثل في حال اقامتها مخاطرة اقل وربحية اكثر من الصناعات الرأسمالية . ونحن نعلم ان حركة التصنيع قد قامت على اساس قرارات المنظمين المصريين . اضف الى ذلك ان انشاء الصناعات الرأسمالية كان يتطلب نوعا من المهارة والخبرة لم تكن تملكه طبقة المنظمين المصريين في ذلك الوقت .

ولقد ظل هذا الهيكل سائدا في قطاع الصناعة حتى سنة ١٩٦٠ ، ففي هذه السنة كانت الصناعات الاستهلاكية تمثل ٦٥٪ من جملة القيمة المضافة ، بينما كانت الصناعات الوسيطة تمثل ٣٢٪ من القيمة المضافة ، في حين بلغت مساهمة الصناعات الراسمالية (الاستثمارية) ٣٪ من القيمة المضافة . واذا حاولنا ايضا اعادة التقسيم الى صناعات راسمالية وصناعات استهلاكية فقط بحيث نضم الى كل من هذين القسمين ذلك الجزء من الصناعات الوسيطة الذي يخدمه ، فانه يمكن القول ان الصناعات الاستهلاكية كانت تمثل في سنة ١٩٦٠ نسبة ٩٠٪ من القيمة المضافة، بينما وصلت مساهمة الصناعات الاستثمارية الى ١٠٪ من هذه القيمة . وهكذا نرى ان سياسة انشاء الصناعات التي تخدم الطلب النهائي للمستهلك ما زالت مستمرة كسياسة اساسية من سياسات التصنيع حتى عام ١٩٦٠ (١٩) .

ثالثا : ان اسلوب التصنيع في مصر في هذه الفترة كان كثيف رأس المال فيمايتعلق بانشاء الصناعات الجديدة . او بعبارة اخرى كان اختيار الفن الانتاجي في حركة التصنيع التي تمت في مصر متميزا تجاه الفن الانتاجي كثيف رأس المال . وهكذا عجز القطاع الصناعي في ان يساهم بنصيب وافر في تقديم فرص العمالة ، وبالتالي لم يستطع ان يستوعب فائض القوة العاملة الزراعية . هذا الاتجاه نحو اختيار الفن الانتاجي كثيف رأس المال قد يكون مبررا من وجهة نظر المنظمين الفرديين الذين يسعون الى تحقيق اكبر ربح ممكن، والذين يقومون بحساب تكاليفهم على اساس اسعار عناصر الانتاج في السوق وليس الاسعار الحقيقية لهذه العناصر من وجهة نظر المجتمع كله .

---

(١٧) F. Fahmy: Growth pattern of Manufacturing sector in Egypt (1959-1970), Memo No. 386' table (1).

(١٨) Ibid, Table (3)

(١٩) F. Fahmy. op.cit. table (3)

جدول رقم (٢)
الانتاج والعمالة والاستثمار في الصناعة (١٩٣٧ / ١٩٦٠)
في ارقام قياسية (١٩٣٧ = ١٠١)

السنة	الرقم القياسي للانتاج الصناعي	الرقم القياسي للعمالة في الصناعة	الرقم القياسي لرأس المال الصناعي عدد الاحصنة الكهربائية
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٧	١٥٤	١٣٩	١٠٥
١٩٦٠	٣٣٥	١٧٥	٢٩٥

(Source. B. Hansen & Marzouk: Development & Economic Policy in the U.A.R. (Egypt). Amsterdam: 1965, p. 130.)

وهكذا نرى انه على حين زاد الانتاج الصناعي بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٦٠ بحوالي ٢٣٥٪ وزادت الاستثمارات في الصناعة في تلك الفترة بحوالي ١٩٥ ٪ فان مساهمة القطاع الصناعي في العمالة كانت ضئيلة للغاية اذ زادت العمالة في هذه الفترة بحوالي ٦٩٪ فقط . وهكـذا نجـد ان مساهمة القطاع الصناعي في العمالة لم تتغير جذريا في تلك الفترة ، فقد زاد نصيب الصناعة في العمالة الكلية من ٩٪ سنة ١٩٤٧ الى ١٠٪ سنة ١٩٧٠ (٢٠) .

والواقع من الامر ان النظـر الـى القطاع الصناعي كوحدة يتضمن نوعـا مـن التضليل . ففي الواقع ، انه وان لم يساهم القطاع الصناعي الصغير مساهمة فعالة في العمالة ، فان مساهمة القطاع الصناعي الكبير المنظمة في العمالة كانت اكثر ضآلة . ويكفي ان ننظر الى مدى توزيع العمالة في قطاع الصناعة حتى نتبين هذه الحقيقة . ففي عام ١٩٦٠ نجد ان الصناعات الصغيرة التي يعمل فيها اقل من عشرة عمال تساهم بحوالي ٥٣٪ من العمالة و ٣٣٪ من القيمة المضافة في الصناعة، بينما الصناعات التي يعمل فيها خمسون عاملا فأكثر تساهم بحوالي ٤٠٪ من العمالة و ٥٩٪ من القيمة المضافة .

واذا كانت الصناعة قد عجزت ، نتيجة لاختيار هذا الاسلوب من الفن الانتاجي، عن استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة ، واذا كنا قد رأينا ان القطاع الزراعي يتمتع بوجود فائض من القوى العاملة فيه ، فأين ذهبت الزيادة في القوى العاملة ؟ الواقع ان هذه الزيادة قد استوعبت في قطاع الخدمات وهو قطاع يسمح بطبيعة تكوينه باستيعاب اعداد كبيرة فوق طاقته اذ يحوي كثيرا من الانشطة غير المنتجة . وهكذا زادت العمالة في الخدمات من ١٫٢٦٦ الف سنة ١٩٢٧ الى ٢٫٣٩٨ الف سنة ١٩٦٠ وزادت نسبة العمالة في الخدمات من ٢١٪ مـن جملـة العمالة سنـة ١٩٣٧ الـى ٣١٪ سنة ١٩٦٠ (٢١) . والواقع ان جزءا من الزيادة في العمالة في قطاع الخدمات يعود

(٢٠) B. Hansen op. cit. p. 35

(٢١) B. Hansen op. cit. p. 35

الى اتساع تلك الانشطة التي تخدم الصناعة . ولكن الجزء الاكبر منها استوعب في انشطة غير منتجة في داخل قطاع الخدمات . وهكذا فانتقال العمال الى قطاع الخدمات يعني في الواقع انتقالهم من انشطة قليلة الانتاجية الى انشطة اخرى قليلة الانتاجية .

اما فيما يتعلق بتغيير البنيان الانتاجي من وجهة نظر التدخل فنجد الصورة متغيرة ، فقد زاد نصيب الصناعة من الدخل المحلي الاجمالي من ١١٪ سنة ١٩٤٥ (٢٢) الى ٩ر١٩ سنة ١٩٦٠ ، وهو تغيير ولا شك يعتبر جوهريا ويعود ، كما سبق القول ، الى زيادة الانتاج الصناعي بالرغم من عدم زيادة العمالة الصناعية بنفس النسبة .

الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ :

اشرنا الى ان السلطة المركزية قد لاحظت عجز القطاع الخاص عن القيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية ، كما لاحظت ايضا بحكم خبرتها في الفترة السابقة مدى النجاح الذي احرزته عملية التنمية نتيجة لاتساع دور الحكومة وقيامها بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية . ونجد ان الامر لا يقتصر على مجرد تقديم برنامج للتصنيع يحوي مجموعة من المشروعات يتم توزيعها بين القطاع العام والخاص ، اذ ان الامر يقضي توجيها واعيا لكافة موارد الدولة لتحقيق الاهداف القومية العامة . ومن هنا كان الاهتمام بوضع خطة عامة شاملة يتم على اساسها تحديد الاهداف العامة حيث يتم اختيار احسن الوسائل لاستخدام مواردنا القومية في سبيل تحقيق تلك الاهداف . ومن هنا كان انشاء لجنة التخطيط القومي التي قامت بوضع الخطة الخمسية الاولى والتي كانت في الواقع جزءا من الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ .

ولقد استهدفت الخطة عدة اهداف رئيسية :

اولا : مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وهذا يعني معدل نمو سنوي قدره ٢ر٧٪ وستكون الزيادة في الدخل في الفترة الخمسية ٤٠٪ أي بمعدل نمو سنوي قدره ٧٪ ، وهذا يعني زيادة معدل نمو الدخل الضروري الحقيقي ما بين ٤٪ و ٥٪ سنويا .

ثانيا : تحقيق عدالة اكثر في توزيع الملكية والدخل وزيادة تكافؤ الفرص .

ثالثا : زيادة فرص العمالة .

وقد كان معدل الزيادة السنوي في الدخل القومي نتيجة لمعدلات النمو المستهدفة في القطاعات المختلفة ، ففي قطاع الزراعة استهدفت الخطة خلال الخمس سنوات ٦٠ ــ ٦٥ زيادة الدخل الزراعي بحوالي ٢٨٪ بمعدل زيادة سنوية قدرها ٥ر١٪ سنويا . ولقد استهدفت مضاعفة الدخل الصناعي في خلال الخمس سنوات الاولى بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٤٪ ، اما معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاخرى فكانت سنويا ٩ر٣٪ للنقل والمواصلات و ٥ر٢٪ للتجارة والمال و ٤ر٢٪ لقطاع الخدمات .

(٢٢) B. Hansen, Op.cit. p. 319

ولتحقيق هذا المعدل من الزيادة في الدخل قــدر حجـم الاستثمارات اللازمة لتحقيقه بحوالي ١٦٣٧ مليون جنيــه خــلال الخطــة الخمسيــة الاولــى . وقدرت الاستثمارات الزراعية (وتشمل الري والسد العالي) بحوالي ٣٨٣ مليون جنيه بينما قدرت الاستثمارات المستهدفة في الصناعة بـ ٧ر٤٤٤ مليون جنيه (٢٣) .

ولقد استهدفت الخطة زيادة العمالة بحوالي مليون نسمة ، ٥٠٪ من هذه الزيادة في داخل قطاع الزراعة ، بينمــا يستوعب القطاع الصناعي حوالي ٢٠٪ منهــا فــي العمالة (٢٤) .

والواقع ان هذا الهدف للعمالة في الخطة لم يكن يتفق بأي حال مــن الاحوال والظروف القائمة في الاقتصاد المصري وقتئذ ، فبينما قدرت لجنة التخطيط وجـود فائض في القوة العاملة في الزراعة في نفس الوقت أستهدفت استيعاب الزراعة الجزء الاكبر من العمالة ، بينما استهدفت الخطة استيعاب الجزء الاصغر من الزيادة في العمالة قطاع الصناعة ، وهذا يوضح لنــا استمرار سياسة اختيار الفــن الانتاجي كثيف رأس المال في قطاع الصناعة ، وهو امر لا يتفق وطبيعة ظروف العمالة في الاقتصاد المصري عند وضع الخطة .

ولقد كانت الاستراتيجية الانمائية في قطاع الزراعة تتمثل في التركيز بصــورة اساسية على التوسع الافقي أي زيادة المساحة المزروعة نتيجة للانفجار السكاني الذي تواجهه مصر . والواقع ان هذا التركيز ادى الى عجز القطاع الزراعي عن تحقيق المستهدف منه ، فقد كان معــدل النمــو الذي تحقق هــو ١ر٣ ٪ سنويا بدلا مــن ١ر٥ ٪ سنويا ، وقد ادى هذا الى ارتفاع بعض السلع الزراعية نتيجة لزيادة الطلب عليها اثر زيادة العمالة في الخطة ، بينما عجزت الزراعة ان تساير في انتاجها الزيادة في الطلب عليها .

اما في القطاع الصناعي فقد كانت المعايير التي وضعت لاختيــار المشروعات المختلفة تتمثل في تحقيقها لثلاثة اهداف رئيسية :

(أ) ــ العائد على رأس المال مقاسا بالقيمة المضافة بالنسبة للوحدة من رأس المال المستثمر .

(ب) ــ تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بأن يكون المشروع اما محلا للواردات او دافعا للصادرات . ولقد كانت الصفة التالية للمشروعات التي اختيرت هي احلال الواردات ، وقد ظن المخطط ان هذا من شانه ان يخفف العبء على ميزان المدفوعات الذي كان الاقتصاد القومي يعاني من عجز شديد فيه . والواقع ان هذه السياسة قد انتجت آثارا ضارة نتيجة للخطأ في تطبيق سياسة احلال الواردات (٢٥) .

(ج) ــ اما ثالثا فقد كان مدى تأثير المشروع على العمالة . والواقع ان هذا المعيار

---

(٢٣) اطار الخطة الخمسية الاولى ــ وزارة التخطيط ، يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠ .

(٢٤) انظر الجدول رقم ٣ ، الملحق الاحصائي .

(٢٥) د. عمرو محي الدين « النمو الاقتصادي واحتياجات الحرب في الواقع المصري » مجلــة مصــر المعاصرة ، عدد ابريل ــ نيسان ، سنة ١٩٦٨ .

الثالث لم يؤخذ به عند تنفيذ الخطة . ولقد استهدفت الخطة في سنة ١٩٦٥ ، وهي السنة النهائية لها ، ان تمثل الصناعات الاستهلاكية ٤٩٪ من القيمة المضافة ، والصناعات الوسيطة ٤٣ ٪ ، في حين استهدفت ان تساهم الصناعات الرأسمالية بحوالي ٨ ٪ من القيمة المضافة . اما اذا اتبعنا التقسيم الثنائي فاننا نجد ان الصناعات الاستهلاكية استهدفت ان تمثل في نهاية الخطة ٧٨٪ من القيمة المضافة ، بينما كان الهدف بالنسبة للصناعات الاستثمارية ٢٢٪ (٢٦) .

اما معدل النمو الذي تحقق في قطاع الصناعة في خلال الخطة الخمسية فقد كان ٨ر٥٪ سنويا بالمقارنة بالمستهدف وقدره ١٤٪ سنويا . والواقع ان هذا المعدل المتحقق يمثل معدلا لم يصل اليه القطاع الصناعي في الفترات السابقة . وهذا الانخفاض في معدل النمو عن المستهدف في الخطة انما يعود الى ازمة النقد الاجنبي التي واجهت الاقتصاد المصري ، والتي نتجت عنها صعوبات استيراد الكثير من مستلزمات الانتاج الضرورية ، مما ادى الى انخفاض معدل نمو الدخل الصناعي في سنة ٦٤/٦٥ الى ٥ر٤٪ ، بينما كان معدل النمو في السنة الاولى ١٢٪ وفي السنة الثانية ١٠٪ .

لقد كان النمو في الدخل القومي الذي تحقق هو ٦٪ سنويا ، وهو معدل يقرب كثيرا من معدل النمو المستهدف وقدره ٧٪ . ويوضح كيف ان الخطة قد حققت الجزء الاكبر من اهدافها . والواقع من الامر ان معدلات نمو القطاعات السلعية قد عجزت عن تحقيق اهدافها ، بينما جاوزت قطاعات الخدمات اهدافها . وهذا هو السبب في الوصول الى ذلك المعدل العالي لنمو الدخل القومي وهو ٦٪ . والواقع ان معدل نمو الدخل القومي في قطاع الخدمات انما يعكس زيادة العمالة في هذا القطاع الى حد جاوزت فيه اهدافها في الخطة . فالزيادة في العمالة وبالتالي في الدخل في قطاع الخدمات حققت اهدافها . بينما عجزت القطاعات السلعية عن تحقيق اهدافها . وادى ذلك الى نشوء ضغوط تضخمية عكست نفسها في مستويات الاسعار في ازدياد حدة ازمة ميزان المدفوعات .

اما فيما يتعلق بتوزيع الدخل على القطاعات المختلفة واهميتها النسبية ، فقد زادت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة من ١٩ر٩٪ الى ٢١ر٨٪ . وقد زادت الاهمية النسبية لقطاع التشيد من ٣٫٧٪ الى ٥ر٢٪ من اجمالي الدخل المحلي . اما اذا اخذنا في الاعتبار القطاعات السلعية جميعها فنجد ان نسبة مساهمتها في الدخل بقيت على ما هي عليه أي ٥٥٪ . وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الخدمات . اما في داخل قطاع الخدمات فقد زادت الاهمية النسبية للنقل والمواصلات من ٧ر٢٪ الى ٩٪ . اما في قطاع الخدمات الاخرى فقد زادت من ٢٠ر٧ الى ٢٢٪ .

هناك نقطة في نهاية هذا الموضوع يجب الاشارة اليها وهي ظاهرة تزايد الاستهلاك

---

(٢٦) F. Fahmy. op. cit. table (3)

انظر مقالنا السابق المشار اليه والمنشور ايضا بمجلة الطليعة عدد مارس ــ اذار سنة ١٩٦٧، ص ٢٧ .

وظاهرة عجز ميزان المدفوعات التي صاحبت تنفيذ الخطة الاولى ، فقد زاد الاستهلاك النهائي بنوعيه العام والخاص ، بمعدل سنوي قدره ١٠٪ بالاسعار الجارية . على حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٥ر٨٪ سنويا (بالاسعار الجارية) . وهذا المعدل للزيادة في الاستهلاك يفوق اضعاف الزيادة السكانية ، وقد بلغ متوسط الزيادة في الاستهلاك الفردي سنويا ٧٪ ، بينما كان معدل الزيادة السنوي للاستهلاك الجماعي هو ١٤٪ . وكانت النتيجة الطبيعية لزيادة الاستهلاك ، زيادة نسبة الاستهلاك للناتج القومي وعجز المدخرات المحلية عن مواجهة الاستثمارات المطلوبة ، مما ادى الى الاعتماد على العالم الخارجي بما يترتب عليه من زيادة في ازمة ميزان المدفوعات. اضف الى ذلك الاستهلاك العام والخاص قد عكست نفسها في زيادة حدة ازمة ميزان المدفوعات. وذلك لعجز الانتاج المحلي عن مواجهة الاستهلاك النهائي . وثانيا لان جزءا كبيرا من الاستهلاك العام ذو نسبة عالية من الواردات . اضف الى ذلك ان طبيعة الصناعات في مصر تحتاج الى كثير من مستلزمات الانتاج المستورد مما ضاعف العبء على ميزان المدفوعات (٢٧) .

هذه لمحة عامة وسريعة على عملية التنمية الاقتصادية في مصر حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى . والواقع ان الاقتصاد المصري وان كان قد واجه بعض الصعوبات فنشأت بعض المشاكل في طريق تنميته ، الا ان الخطوات التي حققها الاقتصاد القومي في طريق التنمية الاقتصادية تعتبر ولا شك خطوات جوهرية تستحق التسجيل .

التنمية الاقتصادية في مصر من منظور اجتماعي ـ سياسي :

بعد ان عرضنا لمجهودات ثورة يوليو (تموز) في النمية من منظور اقتصادي بحت ، يجدر بنا ـ حتى يكتمل الفهم ويتعمق ـ ان نتأمل فيها من منظور اجتماعي وسياسي . ونعني بذلك اخذ البعد الطبقي الداخلي والبعد العالمي الخارجي في الحسبان . فالاقتصاد في اي مجتمع ، وفي مصر بالذات ، لا يعمل او يدور في فراغ .

ان من قادوا ثورة ١٩٥٢ واخذوا على عاتقهم تحرير مصر وتنميتها اقتصاديا كانوا عناصر وطنية تنحدر من الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة . يقول جمال عبد الناصر : « انني الابن الاكبر لاسرة مصرية من الطبقة المتوسطة الصغيرة . وقد كان ابي موظفا صغيرا في مصلحة البريد يبلغ مرتبه الشهري نحو عشرين جنيها ، وهو مرتب يكفي بصعوبة لسد ضرورات الحياة . وقد ولدت في الاسكندرية . لكن ذكرياتي الاولى تدور حول قرية الخطاطبة وهي قرية تقع بين القاهرة والاسكندرية ، حيث كان ابي يعمل وكيلا للبوسطة . وكنا دائما اسرة سعيدة يحكمها ابي . ولكن القوة الحافظة فيها كانت امي التي كنت انا واخوتي نتغانى في حبها (٢٨) . وفي مناسبات عديدة يركز قائد الثورة على تجانس الخلفية الطبقية المتوسطة لرفاقه في خلايا الضباط الاحرار .

ونحن نبدأ تحليلنا الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ من

---

(٢٧) نقلا عن « الرابطة » ، ملف خاص : « عبد الناصر يروي قصة الثورة » العدد ٨٦، ١٩٧٨/٧/٢٢ .

(٢٨) جمال عبد الناصر ، « فلسفة الثورة » ، القاهرة ١٩٥٤ .

هذه النقطة المحورية لانها ـ كما سنرى ـ تفسر الكثير من انتصارات وانتكاسات الجهد التنموي الهائل الـذي حاولته الثورة المصرية بقيادة جمـال عبد النـاصر . فعمليات التحول الاجتماعي في مصر ، بما في ذلك التنمية الاقتصادية ، قد تمت اذن بقيـادة عناصر من الطبقة المتوسطة الصغيرة .

والطبقة المتوسطة عموما هي طبقة تلتقي عندها كل التيارات الفكرية والقيـم والهموم السائدة في المجتمع . فهي بحكم موقعها الوسط على اتصال دائم بالطبقة الاعلى والطبقة الادنى ، ويلتقي عندها استغلال الاولى للاخيرة ، وهموم الاخيرة وانسحاقها بسبب هذا الاستغلال . لذلك نجد الطبقة المتوسطة اكثر فئات المجتمع حساسية وتنبها لكل ما يجري حولها . وهي ، كقاعدة عامة ، مصدر لا ينضب للآمال والطاقات النضالية **الوطنية** والاجماع حول الاستقلال والمسألة القومية . ولكـن ، حينما يأتي الامر **للمسألة الاجتماعية** فان الطبقة المتوسطة يختفي اجماعها وتتوزع وتتشرذم الى فئات مختلفة، بعضها يتطلع الى اعلى ويطمح الى وراثة مواقع وامتيازات الطبقة العليا، او على الاقل الالتحاق بصفوفها ، وبعضها الآخر يوجه تعاطفه الـى الطبقات الدنيا ، ويحاول خدمتها وانتشالها من السحق والاستغلال . ولكن في كلا الحالين تظل عناصر هذه الطبقة وسطية **توفيقية** في قيمتها واطارها الفكري وممارساتها العمليـة . فاذا قيض لها ان تقود المجتمع ، فان هذه الوسطية تعكس نفسها على القرارات الكبرى . فاذا كانت مسيرة الثورة في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ قد ظلت تحت قيـادة عنـاصر الطبقة المتوسطية الصغيرة الملتزمة بمصالح من تحتها من الطبقات الكادحة ، فان تلك القيادة قد انتقلت تدريجيا ، ثم بشكل حاسم بعد رحيل عبد النـاصر ، الى عناصر من الطبقة المتوسطة أكثر اهتماما والتزاما بمصالح الطبقات الميسورة .

بدأت الثورة مسيرتها بصراع مع طبقة كبار الملاك او « الاقطاعيين » ، وتجسم ذلك في صدور قانون الاصلاح الزراعي الاول بعد اسابيع من قيام الثورة (سبتمبر ـ ايلول ١٩٥٢) . وكان هذا علامة مبكرة على التزام القيادة بمصالح الفلاحين الكادحين، الذين كما راينا في الفصل الاول ، ظلوا ادنى طبقات المجتمع واكثرهم انسحاقا عبر عصور التاريخ المصري . وجاءت قوانين الاصلاح الزراعي التالية كلها مؤكدة لهـذا الالتزام ومحدثة تغييرا جذريا في بطن الريف المصري لم يشهد مثيلا له طوال ستة آلاف سنة . فالامر لم يقتصر على مصادرة اراضي كبار الملاك وتوزيعها على الاجراء وصغار الفلاحين ، وانما اكثر من ذلك ، فقد اعطـى الفـلاح شعورا جديدا بالتحرر والكرامة .

وظلت القيادة السياسية ، مع ذلك ، مهادنة للبورجوازية الرأسمالية الكبيرة في المدن حتى نهاية الخمسينات ، بل انها حاولت تقديم التشجيع والتسهيلات لهـا حتى تنشط اقتصاديا ، وتدفع بعجلة التصنيع الى الامام . ولكن هـذه الاخيرة لـم تستجب ، وكان لا بد للصراع بينها وبين الطبقة المتوسطة الصغيرة ان ينفجر ، وهو ما حدث . ووصل الصراع ذروته بالتأميمات الشاملة وصدور القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ .

ومع كل تلك الخطوات الجذرية في الريف والحضر على السواء ، ظل فكر (واتجاهات) عناصر الطبقة المتوسطة الحاكمة وسطيا ثنائيا : يعادي الاقطاع والرأسمالية ويمضي في طريق الاشتراكية من ناحية ، ويعادي الماركسية ويتردد او لا يمضي في طريق الاشتراكية الى نهايته من ناحية اخرى . يقتلع الرموز البشرية للاقطاع والرأسمالية من المراكز القيادية العليا في المجتمع ، ولكنه لا يصفي او يتخلص من تواجد ابناء هاتين الطبقتين في المستويات القيادية الاخرى . وقد كان هذا الموقف المزدوج قمة في الرحمة والانسانية ، ولكنه ، كما اثبتت التطورات فيما بعد ، كان خطأ سياسيا جسيما . وكذلك ، دفع هذا الموقف الثنائي المزدوج القيادة السياسية الى البحث عن ايديولوجية « خاصة » . فصراعها مع الاستعمار وعدم استجابة البرجوازية الكبيرة لها في اوائل سنوات الثورة جعلاها تخلص الى رفض النظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي . والتزامها بمصالح الطبقة المتوسطة التي تنحدر منها اضطرها الى رفض النظام الماركسي القائم على ديكتاتورية الطبقة البروليتارية الكادحة من هنا حاولت جاهدة بناء تصور ايديولوجي استراتيجي توفيقي يقوم على منجزات الغرب الصناعي بشقيه الليبرالي والاشتراكي من ناحية ، ومحاولة تطويعه لقيم واتجاهات التراث المحلي والاقليمي ووضعه في خدمة الطبقات الاقل حظا من ناحية اخرى . وقد انجبت هذه المحاولات وليدا شبه متكامل ، جسَّم نفسه في اكثر وثائق الحقبة الناصرية عمقا من الناحية الايديولوجية ، الا وهو الميثاق ١٩٦٢ .

ولكن نجاح هذا التصور الاستراتيجي الايديولوجي للتنمية والتحول الاجتماعي كان يتوقف على توافر شرطين . **الشرط الاول** : هو تواجد القيادة الناصرية التي ولدته ، والذي كان استمرارها لازما لإرضاعه ورعايته لسنوات طويلة حتى يشب عن الطوق ويقوى عوده وترسخ اقدامه . **والشرط الثاني** : غياب الضغوط الداخلية والخارجية ، التي كانت دائمة التربص بهذا الوليد ، تحاول ان تخنقه او تجهز عليه وهو في المهد . ولم يتوفر الشرطان الا لسنوات قليلة . فقد تصاعدت الضغوط الخارجية الى اقصى درجاتها مع هزيمة ١٩٦٧ ، مما اعطى فرصة ذهبية لتصاعد الضغوط الداخلية في السنوات القليلة التالية للهزيمة ، ثم اختفى من كان يرضع ويرعى الوليد برحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ .

ويمكن تصديقا لما خلصنا اليه اعلاه ان نقسم الحقبة الناصرية ، من حيث تفاعل الاقتصاد والسياسة والاجتماع فيها ، الى عدة فترات ، أدى كل منها جدليا وعضويا الى الفترة التي تليها .

الفترة الاولى ، هي فترة التردد (١٩٥٢ ــ ١٩٥٦) :

في السنوات الاولى للثورة شغلت القيادةالسياسية الجديدة قضيتان اساسيتان، كان لهما تأثيرهما على القرارات الاقتصادية : الاولى هي قضية التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال السياسي ، والتي حسمت على خطوتين : **اولاهما** اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٥ ، **وثانيتهما** دحر العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ . اما القضية الثانية فكانت تصفية القوى السياسية التقليدية التي سيطرت على مقاليد السلطة قبل عام ١٩٥٢ . وتضمن

ذلك اقصاء الملك عن العرش ، واعلان الجمهورية ، وحل الاحزاب السياسية وجماعة الاخوان المسلمين .

وقد أدى الانشغال بالقضيتين الى عدم الدخول في سياسات اقتصادية من شأنها احداث تغير جذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي . وكان الاستثناء الوحيد هو قانون الاصلاح الزراعي . ولكن حتى هذا ، اختلطت فيه اعتبارات التحول الاجتماعي مع متطلبات تصفية القوى السياسية القديمة . لذلك نجد الفترة الاولى من الحقبة الناصرية تتسم باتجاهين رئيسيين .

الاتجاه الاول يمثل استمرار النظام الاقتصادي القديم . فقد اعلنت القيادة بوضوح في السنوات الاولى ان النظام الاقتصادي المتّبع هو النظام الحر ، وان دور الدولة سيقتصر على « خلق الاطار الملائم لدفع المشروع الخاص نحو الاستثمار والقيام بأعباء النمو الاقتصادي » ، كما جاء في بيان ميزانية ١٩٥٤ الذي ألقاه الدكتور عبد المنعم القيسوني نيابة عن الحكومة . ومن هنا كانت معظم القوانين والقرارات الاقتصادية التي اتخذت في تلك الفترة تهدف الى تشجيع رأس المال الخاص والاجنبي للاستثمار في مصر . ولم تشترط الدولة ان يكون نصيب مساهمة رأس المال المصري في الشركات الجديدة ٥١٪ ، بل اكتفت بـ ٤٩٪ . كذلك منحت الشركات المساهمة الصناعية الجديدة اعفاء من ضريبة الارباح لمدة سبع سنوات ، كما ذكرنا من قبل . واقتصرت الحكومة في استثماراتها على الهياكل الاساسية مثل الطاقة والطرق ووسائل النقل ومشروعات الري ، والتي من شأنها خلق وفورات غير مباشرة للقطاع الخاص لكي يزيد من ارباحه واستثماراته في انشطة الانتاج المباشر .

اما ضرب النفوذ السياسي لطبقة كبار الملاك فقد تم ، كما أشرنا ، من خلال قانون الاصلاح الزراعي ، وهو القانون الذي وضع حداً أعلى للملكية الفردية بحوالي مائتي فدان ، ووضع حداً أعلى للايجارات الزراعية بسبعة امثال الضريبة السنوية ، ووضع حداً ادنى للاجور الزراعية ، ومنع الايجار من الباطن . وقد ترتبت على هذا القانون آثار توزيعية هامة . ويكفي ان نذكر هنا أن نصيب صغار الملاك (اقل من خمسة أفدنة) قد ارتفع من ٣٥ الى ٤٧ في المائة من جملة المساحة المنزوعة قبل وبعد تطبيق القانون . وفي المقابل انخفض نصيب من يملكون اكثر من خمسين فدانا من ٣٤ الى ٢٠ في المائة من جملة المساحة ، وارتفع نصيب متوسطي الملاك (ما بين خمسة وخمسين فدانا) من ٣٠ الى ٣٣ في المائة . أي ان القانون قد أفاد بصفة رئيسية صغار الملاك ، وبصفة ثانوية متوسطي الملاك ، وذلك على حساب كبار الملاك او « الاقطاعيين » .

الفترة الثانية ، هي فترة الوعي (١٩٥٦ ــ ١٩٦٠) :

نطلق على هذه الفترة اسم فترة الوعي لان قضية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة اصبحت القضية الاساسية بعد تحقق الاستقلال السياسي ، وتصفية القوى السياسية القديمة في السنوات الاربع السابقة . ولقد اخذ « الوعي » صورا متعددة كان من بينها ادراك القيادة الثورية المتزايد لعدم جدوى مهادنة البورجوازية الكبيرة ، او الاعتماد على القطاع الخاص ، في احداث تنمية حقيقية . وقد

اتسمت هذه الفترة بتزايد تدريجي لتدخل الدولة في شؤون الاقتصاد القومي ، وهو الامر الذي تجلى في صور عديدة ، اهمها :

أ ـ صدور الدستور الجديد سنة ١٩٥٦ ونصه على ان الاقتصاد يدار طبقا لخطة قومية شاملة . وبناء على ذلك انشئت لجنة التخطيط القومي سنة ١٩٥٧ ، وعهد اليها باعداد خطة خمسية لسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ .

ب ـ انشاء المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، كهيئة قابضة على كافة الشركات التي تمتلك فيها الدولة ٢٥ ٪ من الاسهم او اكثر . وكانت وظيفتها الاساسية اعداد البرامج لاستغلال موارد هذه الشركات وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية الجديدة ـ سواء كانت هذه المشروعات ملكية خالصة للحكومة ام مشتركة مع القطاع الخاص . وتمكنت المؤسسة بالفعل من انشاء العديد من المشروعات الصناعية الجديدة في مجال الاسمدة والاسمنت والغزل والمنسوجات والحراريات .

ج ـ انشاء وزارة الصناعة وصدور قانون التنظيم الصناعي ، الذي اطلق يدها في التوسع الصناعي السريع . كما عهد الى الوزارة الجديدة باعداد برنامج صناعي خلال فترة الانتقال ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ تمهيدا للخطة الخمسية . وقامت وزارة الصناعة باعداد وتنفيذ ذلك البرنامج ، واخذت الدولة على عاتقها كافة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة ، وتركت للقطاع الخاص فرصة المشاركة في المشروعات الصناعية المتوسطة والخفيفة والاستهلاكية .

د ـ توسيع قاعدة احلال الواردات للصناعات الاستهلاكية حتى شملت الصناعات الاستهلاكية المعمرة (مثل الثلاجات والبوتاغاز واجهزة الراديو) التي تخدم طموح وحاجات الطبقات المتوسطة بمختلف شرائحها . كما جرى التوسع في الصناعات الاستهلاكية الاساسية التي تخدم الطبقات الشعبية . وصاحبت ذلك كله سياسات سعرية تجعل من الممكن لافراد هذه الطبقات شراء هذه السلع . وكذلك بدأ التوسع في سياسات دعم اسعار السلع الاساسية (اي بيعها بأقل من تكاليف الانتاج) التي تقوم باستهلاكها الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا في المدن ، كما انه تم التوسع في الائتمان والاقراض الاستهلاكي لمتوسطي الموظفين وصغارهم .

هـ ـ صدور قانون تحديد ايجارات المساكن عام ١٩٥٨ ، وتخفيض ايجارات المساكن القائمة بحوالي ٢٥ ٪ . وقد ترتبت على ذلك اعادة لتوزيع الدخول من فئة الملاك العقاريين الكبار الى مستأجري هذه المساكن ، الذين ينتمي اغلبهم الى الطبقات المتوسطة والدنيا . وقد صدر قانون ثان عام ١٩٦١ بتخفيض آخر للايجار يصل الى ٢٥ ٪ . وبالتالي بلغ مجمل التخفيض حوالي خمسين بالمائة. ولم تكن لذلك آثاره التوزيعية فحسب ، بل انطوى ايضا على تحرير جزء من دخول الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا امكن توجيهه الى اشباع الحاجات الاستهلاكية لهذه الفئات الاجتماعية .

و ــ وضع خطط زراعية للتوسع في انشـــاء الجمعيات التعاونيــة الزراعية بحيث شملت القطر المصري كله ، وجعلت الائتمان الزراعي متاحا لمتوسطي الفلاحين وصغارهم ، والتوسع في القروض الأئتمانية على المحاصيل الزراعية لشراء المدخلات اللازمة لزيادة الانتاج كالتقاوى والاسمدة والمبيدات والخدمــات الزراعية الاخرى لصغار المزارعين .

كانت تلك الفترة ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠ بداية حقيقية للتوسع الاقتصادي الهــائل ، الذي شهدته مصر لاول مرة في القرن العشرين . وقد تمثل هذا في ارتفاع معدل الدخل القومي الحقيقي الــى ٦٪ سنويا ، وارتفاع معــدل نمــو الانتــاج الصنــاعي الــى ٨,٥٪ . ولكن فترة الوعي تميزت اساسا بالصراع الذي بدأ يأخذ مجراه بين الطبقة المتوسطة الصغيرة ، التي كانت السلطة السياسية في يدعناصر منها، وبين البورجوازية الصناعية الكبيرة التي كانت ما تزال في يدها القوة الاقتصادية . لقد كان من المفروض طبقا لبرنامج التصنيع الانتقالي ١٩٥٧ ــ ١٩٦٠ ان يقوم القطاع الخاص بتمويل ٧٥٪ من الاستثمارات . ولكنه احجم عن تمويلها بمختلف الحجج . وقد اوصل هذا الاحجام الصراع الى ذروته بصدور القانون رقم (١) لعام ١٩٥٩ ، الذي يحدد النسبة التي تقوم الشركات المساهمة بتوزيعها من الارباح على المساهمين بحد اقصى ٥٪ ، وتحويل بقية الارباح او الفوائض لشراء سندات حكومية ، استخدمت الدولة حصيلتها لبناء المزيد من المشاريع الصناعية .

ويتبين بجلاء في فترة الوعي ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠ شيئان : **الاول** هو الاهتمام باشباع حاجات الطبقات المتوسطة والصغيرة ، واعطاء اولوية اجتماعية للصناعات الاستهلاكية والخدمات طبقا لذلك. **والثاني** هو تزايد اقتناع القيادة السياسية بأن القطاع الخاص، البورجوازية الكبيرة ، لن يكون هو العجلة المحركة لعملية التنمية الاقتصادية ، وخاصة في الصناعة . ومن هنا اصطدامها بالبورجوازية الكبيرة ، واعادة توزيع جزء متزايد من فوائض الثروة لديها لصالح الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا من ناحية ، ولصالح برامج التصنيع من ناحية اخرى . وقد فعلت السلطة السياسية ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ولكن محصلته الكلية كان تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد .

لقد تكرس هذا التدخل ، ووضحت النية على استمراره وزيادته ، باعداد الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ خلال سنوات فترة الوعي ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠ . وقسمت الخطة الى مرحلتين خمسيتين : الخطة الخمسية الاولى ١٩٥٦ ــ ١٩٦٥ ، والخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ . ولكن الخطة الخمسية الاولى هي فقط التي نفذت ، بينما تعذر تنفيذ الثانية لاسباب كثيرة سنذكر بعضها فيما بعد .

الفترة الثالثة ، فترة التحول الاشتراكي (١٩٦٠ ــ ١٩٦٥) :

لقد تعرضنا بالتفصيل في اجزاء سابقة من هذا الفصل للتحليل الاقتصادي للخطة الخمسية الاولى ، وما نود اضافته هنا هو التفاعلات السياسية والاجتماعية التــي صاحبتها او نتجت عنها . في السنة الاولى للخطة ، وضــح بجــلاء استمرار القطاع الخاص في احجامه عن القيام بدوره ، وعدم استجابته لما كان ممثلوه في لجنة ، ع

الخطة قد تعهدوا به ، وهو تنفيذ ٢٥٪ من برامج الخطة سنويا (مقابل اضطلاع القطاع العام بخمسة وسبعين في المائة) . لذلك دفعت السلطة السياسية ، ممثلة الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا حتى ذلك الوقت ، بالصراع مع البورجوازية الكبيرة الى ذروته عام ١٩٦١ . وبصدور قوانين التأميم في ذلك العام ، حسم الصراع مع البورجوازية الصناعية هذه، وضمنت الدولة بذلك السيطرة الكاملة على موارد المجتمع بما يمكنها من تنفيذ الخطة .

وقد صاحبت قرارات التأميم وضرب البورجوازية الكبيرة في المدن ضربة ثانية لكبار ملاك الاراضي الزراعية في الريف ، حيث صدر قانون الاصلاح الزراعي الثاني الذي يخفض الحد الاعلى للملكية الفردية من مائتي فدان الى خمسين فدانا فقط. وهو الامر الذي أدى بدوره الى مزيد من اعادة توزيع الثروة والدخل لصالح صغار الملاك والاجراء الزراعيين . فارتفع نصيب صغار الملاك (اقل من خمسة أفدنة) من ١٥٪ الى ٧ر٩٪ من الدخل الزراعي ، وارتفع نصيب عمال الزراعة من ٥ ٪ الى ٧ر٩٪ من اجمالي الدخل الزراعي .

واذا اخذت بعين الاعتبار الخطوات المذكورة ، مع خطوات اخرى سابقة ولاحقة لقرارات التأميم ، لاتضح ان السياق العام كان تحولا اشتراكيا بكل اشكال ومعاني الكلمة . فمجانية التعليم بكل مراحله ، والتوسع فيه ، قد فتحا الابواب واسعة أمام ابناء الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الطويل . وقد اتاح لهم ذلك ، بدوره ، امكانيات الحراك الاجتماعي الراسي (Vertical Social Mobility) الى اعلى — أي فرض تحسين الدخل والعمل والتعليم — التي هي مؤشرات الوضع الطبقي . ثم كانت قوانين تمثيل العمال في مجالس الادارة، وتمثيل العمال والفلاحين بما لا يقل عن خمسين في المائة من مقاعد كل المجالس المنتخبة ، تتويجا سياسيا لمكاسب الطبقات الاقل حظا في المجتمع المصري .

الفترة الرابعة ، (١٩٦٥ — ١٩٧٠) تراكم الضغوط والانتكاس :

رغم التغير في الشكل القانوني والعلاقات الاقتصادية ، وانتقال معظم الملكية الى الدولة بعد قرارات التأميم ، وقوانين اشراك العمال في الادارة والفلاحين في المجالس المنتخَبة ، الا ان الفجوة ظلت واضحة بين التغيرات الهائلة في الاساس الاقتصادي التحتي ، والتغيرات في البنيان او الهياكل العلوية . فندرة الكفاءات الفنية والادارية اضطرت الدولة الى استمرار اعتمادها على ابناء البورجوازية الكبيرة والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة في ادارة اجهزة الدولة وتسيير القطاع العام . وظل هؤلاء هم الذين يفسرون وينفذون البرامج التنموية في مجالي الانتاج والخدمات ، ويتخذون القرارات اليومية ذات التأثير المتراكم في الامدين المتوسط والبعيد . وفي غياب تنظيم سياسي جماهيري فعال ، عماده المستفيدون من التحول الاشتراكي من ابناء الطبقات الكادحة، يراقب ويحاسب ويدافع عن المنجزات الكبرى ، استطاعت عناصر البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ان تعيد فرض سيطرتها تدريجيا على القطاع العام واجهزة الدولة ، وان تفرض مع هذه السيطرة تصوراتها وطموحاتها الطبقية ، المضادة بطبيعتها للتحول

الاشتراكي ، ثم بدأ تزاوجها ، حقيقة ومجازا ، مع بعض العناصر القيادية العليا في السلطة من ابناء الطبقة المتوسطة الصغيرة يميع تدريجيا ولاء هذه الاخيرة للطبقات الكادحة ، وينقله الى ولاء والتزام وتعاطف مع شرائح البورجوازية الكبيرة وفلول الارستقراطية الاقطاعية القديمة ، التي لم تختف رموزها البشرية من المجتمع المصري.

حتى ابناء الطبقات الكادحة ، التي اتاحت لهم المنجزات الاشتراكية فرصة الحراك الاجتماعي الى اعلى ، سرعان ما بدأوا يتبنون تصورات وطموحات بورجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار مسيرة التحول الاشتراكي . وكان ذلك ممكنا في غياب التنشئة السياسية والانتماء الايديولوجي ووضوح الرؤية الاستراتيجية السليمة ، والتي كانت ستتحقق لو وجد التنظيم السياسي الشعبي الفعال . ولكن التنظيمات السياسية التي حاولت الثورة بناءها ، من هيئة التحرير الى الاتحاد الاشتراكي مرورا بالاتحاد القومي ، ظلت هياكل هشة بلا مضمون حقيقي . وبالتالي ، عجزت عن القيام بتلك المهام الضرورية . اي ان عناصر البورجوازية الكبيرة بدأت في الالتفاف حول مسيرة التحول الاشتراكي وافراغها تدريجيا من مضمونها ، ولم تجد من يتصدى لها من ابناء الطبقات الدنيا ، اما لان هؤلاء انفسهم تبنوا قيم البورجوازية الكبيرة او لغياب التنظيم السياسي الفعال الذي كان يمكن ان يحبط هذا الالتفاف . وفي كلا الحالين خلق هذا الوضع ضغوطا واختناقات متعددة في نهاية الخطة الخمسية الاولى وفي اعقابها مباشرة .

وقد ضاعفت من هذه الضغوط المحلية ضغوط خارجية ، منها وقف المعونة الامريكية للقمح ، واضطرار الدولة الى تحويل جزء كبير من رصيدها من العملات الصعبة لشراء القمح من الاسواق العالمية . ومن تلك الضغوط ايضا المستوى المتزايد من الانفاق على حرب اليمن . وقد ادت كل هذه الضغوط مجتمعة الى ندرة في العملات الاجنبية ، وبالتالي الى عجز بعض القطاعات الانتاجية عن الوصول بادائها الى الحد الامثل نتيجة عدم توافر قطع الغيار وبعض المعدات الراسمالية .

ولكن الضغط الخارجي الاكبر كان هزيمة ١٩٦٧ ، وما اعقبها من ارتفاع مستوى **الانفاق الحربي** حتى بلغ ١٨٪ من اجمالي الناتج القومي . وكان ذلك بالطبع على حساب الاستخدامات الاخرى للموارد ، وخاصة الاستثمار . وقد ادى هذا اضطراب اسلوب التخطيط ، والدخول في نظام الخطة السنوية بدلا من الخطط الخمسية والطويلة المدى ، رغم ان ظروف حالة الحرب كان يجب ان تكون ادعى الى التمسك بالتخطيط الشامل والتعبئة الرشيدة للموارد .

ولكن عناصر البورجوازية الكبيرة والعناصر المتبرجزة الاخرى رأت في هزيمة ١٩٦٧ فرصتها الذهبية للتشكيك في جدوى التحول الاشتراكي واسلوب التخطيط الشامل . وبدأت تنادي علنا بضرورة اعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلي ، وفتح الابواب امام رؤوس الاموال الاجنبية . وقد استجابت القيادة السياسية بالفعل، جزئيا ، لهذه الضغوط ، واصدرت مجموعة من القرارات لتشجيع القطاع الخاص

المحلي والاجنبي . ولكنها ظلت حريصة على القطاع العام والمكاسب الاشتراكية دون محاولة جدية للمزيد من التوسع في أي منهما .

بدأت القوى المضادة ايضا تحمّل الاتحاد الاشتراكي ــ على ضعفه ــ والاشتراكية نفسها ، مسؤولية الهزيمة . وقد ساعد هذا على المضي في هذه الحملة نحو « الجو الكئيب » الذي خلقته الهزيمة من ناحية ، وانشغال عبد الناصر شبه الكامل باعادة بناء القوات المسلحة والبدء في حرب الاستنزاف من ناحية اخرى .

في تلك السنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ بدأ معدل الزيادة في الدخل القومي يتباطأ ، وانخفض المتوسط السنوي للفترة ككل الى ٥ر٢٪ ، بل وصل في عام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ الى معدل سالب .

وهكذا تكالبت الضغوط المحلية والخارجية على وقف مسيرة التحول الاشتراكي في مصر . وبرحيل عبد الناصر في سبتمبر ــ ايلول ١٩٧٠ ، سنحت الفرصة للقوى المختلفة التي خلقت تلك الضغوط اساسا ، ان تحكم التفافها حول بقايا الثورة الاشتراكية في مصر . ويتولى مقاليد السلطة في البلاد رئيس جديد من رفاق عبد الناصر ، ينحدر من نفس الخلفية الطبقية المتوسطة الصغيرة ، بكل ولاءاتها المزدوجة، وتبدأ فترة مراجعة للحقبة الناصرية . وينتج عن هذه المراجعة ، في ظل القوى السياسية الفاعلة ، توجهات وسياسات اقتصادية واجتماعية من نوع مختلف ، تعرف في مجملها « بالانفتاح » ، وهو الموضوع الذي يتناوله احد الفصول التالية .

* * *

.. لقد كانت اشتراكية الدولة في ظل الحقبة الناصرية انجازا فريدا في تاريخ مصر والوطن العربي والعالم الثالث . وبسبب القطاع العام الذي خلقته ، تمكنت مصر من الصمود بعد هزيمة ١٩٦٧ ، كما تمكنت من الاعداد لحرب اكتوبر ــ تشرين الاول ١٩٧٣ . وحتى بعد محاولات الالتفاف والتصفية ، ما زال هذا القطاع العام قائما حتى بعد رحيل عبد الناصر بسنوات .

عن « الفكر العربي » عدد ٤ و ٥ (١٩٧٨)

رؤية عبدالناصر لطريق الانتقال الى الاشتراكية (*)

د. فؤاد مرسي

هناك حقيقة تاريخية لا شك فيها . فلقد تسارعت خطى العملية الثورية في الوطن العربي في اعقاب انتصار ثورة يوليو / تموز ١٩٥٢ ، وبصفة خاصة بعد احباط العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

وسرعان ما انتقلت الثورة العربية في مجملها الى مواقع ارقى. انتقلت من مواقعها الوطنية التقليدية الى مواقع وطنية اكثر تقدما ، مواقع تجمع بين تصفية الاستعمار والعداء لراس المال . ولا شك ان دور جمال عبد الناصر في هذه العملية كان حاسما .

طرح قضية الاشتراكية

من خلال المعارك الوطنية لكسب الاستقلال السياسي والمحافظة عليه تفتحت رؤية عبد الناصر للثورة العربية كثورة مستمرة تمتد افاقها حتى الاشتراكية . لقد تطلع ، بعد القضاء على الاحتلال البريطاني ، الى ان يكون للاستقلال مضمون اجتماعي. ومن ثم كان لا بد ان يتصدى لقضية تصفية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومجموع العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تقيم قاعدة منيعة للتبعية الاقتصادية . وهكذا برزت للمقدمة ، من خلال معارك الاستقلال السياسي مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وفي مواجهة التخلف العتيق بدت حتمية التنمية الحديثة التي ينبغي ان نميز بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي لها . فقد كان من الضروري بناء اقتصاد وطني يكون لكل مواطن نصيب عادل فيه بحيث يكون من شأنه العمل على تقليل حدة الفوارق بين الناس . كان لا بد من اقتران التنمية بعدالة التوزيع . ومن ثم كان من الخطر ان تقود الرأسمالية هذه التنمية الشاملة .

وفي مواجهة المحاولات المستميتة في الداخل والخارج لدفع مصر الى طريق التنمية الراسمالية وجذبها الى السوق الراسمالية العالمية ، تصاعد الحاح عبد الناصر على حقيقة التناقض الرئيسي الذي لا يقبل المصالحة بين المصالح القومية للشعوب العربية وبين المصالح الاستغلالية للاحتكارات الامبريالية التي تعتمد بدورها على قوى الردع والقمع المحلية الممثلة في اسرائيل الصهيونية والرجعية العربية . وبفضل هذه الحقيقة الكبرى وبعد سلسلة من التجارب والاخطاء ، استطاع عبد الناصر ان

(*) بحث شارك به الكاتب في ندوة «الناصرية والنظام العالمي الجديد» ـ باريس ٩/٣٠ و ١٩٨٠/١٠/١ .

يستكشف معالم الطريق الى الاشتراكية . ففي البلدان العربية ، كما هو الحال في اغلب بلدان العالم الثالث ، يتم الانتقال الى الاشتراكية من خلال معارك التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، وكل ذلك في صراع ثابت ضد الامبريالية العالمية وعلى راسها الامبريالية الامريكية . وبصفة خاصة فان كل تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ، أي جديرة بهذا الاسم بحيث تصبح مضطردة ولا رجعة فيها ، لا يمكن ان تجري الا بالتناقض المتصاعد مع النظام الراسمالي العالمي ــ مع الراسمالية العالمية ومع الراسمالية المحلية على السواء .

في منتصف الخمسينات ، فيما بعد تصفية العدوان الثلاثي ، طرحت قضية طريق التطور على بساط البحث ، في ظل ظروف عالمية كانت تشهد اضمحلال نفوذ انجلترا وفرنسا كقوتين امبرياليتين واستمرار الامبريالية الامريكية في الصعود وقوة جاذبية الاشتراكية متمثلة في نجاح الاتحاد السوفييتي الذي قطع المسافة من بلد متخلف وتابع الى قوة صناعية عالمية في فترة قصيرة ، ومتمثلة ايضا في نجاح ثورة الصين في اخراج ربع البشرية من رقعة التخلف والتبعية . ومع اضطراد نجاحات حركة التحرر الوطني العربية في سوريا ثم في العراق وبعدهما في الجزائر ومع قيام الوحدة المصرية السورية ، تهيأت ظروف افضل للبت في طبيعة طريق التطور المقبل . وفي نهاية الخمسينات ، كان من الواضح انه لا بد من الدور الحاسم للدولة في تعبئة الموارد الاقتصادية وتطوير الفروع الرئيسية للاقتصاد الوطني ، وتخطيط او على الاقل برمجة التنمية الاقتصادية وضمان التنمية الصناعية المتناسقة .

وهكذا ، وفي بداية الستينات ، كانت قد تحددت افاق التطور المطلوب . ففي مواجهة مخاطر التنمية الراسمالية التي جربتها البلاد ، وهي مخاطر تتمثل في قيام هياكل اقتصادية جديدة هي هياكل اقتصادية واجتماعية مشوهة ، تتخذ شكل تنمية جانبية ، أي لجانب من جوانب الاقتصاد ، تنمية هامشية أي لجانب ليس هو الجانب الاساسي الذي يظل بلا استثمارات وبالتالي بلا تنمية ، تنمية باهظة التكلفة الاجتماعية اذ تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية ، انحاز عبد الناصر للمثل الاعلى الاشتراكي ، ودعا للقيام باصلاحات ثورية ، تتيح تصفية الطبقات الاستغلالية والاستجابة لمطالب الطبقات الشعبية ، لقوى الشعب العاملة . ومن ثم وضع معالم التطور الاقتصادي والاجتماعي الشامل على اساس سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، والدور القيادي للقطاع العام ، والتخطيط الشامل المضطرد ، والتعاون لتطوير الانتاج الصغير ، وعدالة التوزيع للدخل القومي ، كما قرر نقل السلطة السياسية الى قوى الشعب العاملة . وفي مجال السياسة الخارجية ، كان لا بد من السعي للقضاء على الاستغلال الدولي للامبريالية ، وتطوير التعاون مع بلدان العالم الثالث ، ودعم العلاقات الاقتصادية وتغذية روابط مصر بكل اقتصاد اشتراكي ، ومن ثم اعلنت الاشتراكية العلمية منهاجا للعمل الثوري .

معالم طريق الانتقال الى الاشتراكية

مع تاميمات يوليو / تموز ١٩٦١ التي وجدت صيغتها النظرية في الميثاق الوطني

عام ١٩٦٢ ، اصبح طريق التطور يبدأ من رفض الرأسمالية وينتهي بالاشتراكية . فلقد تبنى عبد الناصر طريق التحولات الاشتراكية ، او ما سمي بطريق التطور اللارأسمالي. وتتمثل جواهر العملية الموضوعية التي يجريها مثل هذا التطور اللارأسمالي في قطع الطريق على النمو الرأسمالي غير المحدود الا بحدود رأس المال نفسه . انه يوقف عملية تركز وتمركز رأس المال. وهي العملية التي تعتبر اساس التطور الرأسمالي كله. ويتم ذلك كله من خلال القيام باصلاحات ثورية ، تتمثل في تحولات وطنية وديمقراطية معادية للامبريالية وبقايا واشباه الاقطاع والاحتكارات والاعداد المباشر لظروف تطور هذه المرحلة الوطنية الديمقراطية من الثورة الى المرحلة الاشتراكية .

فالبلدان العربية سواء سميت نامية او متخلفة ، هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي . لكن هناك عوامل تدفعها الى معارضة الرأسمالية كنظام للتطور ، ومن ثم تدفعها الى الابتعاد التدريجي عن طريق الرأسمالية . ويتم هذا الابتعاد التدريجي من خلال تقييد واقصاء العناصر الرأسمالية في الاقتصاد الوطني . ولا يكون مثل هذا العمل انفصالا تاما عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعن قوانينه الموضوعية ، ولا حتى عن الوضع غير المتكافىء الذي توجد فيه البلدان العربية بداخله .

لكنه يكون زعزعة لمجمل الاوضاع التي ربطت بشكل عام هذه البلدان العربية الى النظام الرأسمالي العالمي والتي تفتح امامها افاق التطور الرأسمالي فقط . كل ما هنالك انه مع اضطراد التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعادية للرأسمالية ، يتم نظريا وعمليا رفض الطريق الرأسمالي للتطور .

وبينما يجري التطور في ظل الطريق الرأسمالي باسلوب عفوي، أي طبقا للقوانين الرأسمالية الموضوعية المعروفة، يحتاج التطور في ظل الطريق اللارأسمالي الى الاختيار الواعي والقيادة الفاعلة .

وبغير ذلك ، فانه لا مفر من ان تستمر عناصر الرأسمالية في النمو ، ولهذا فان الدولة هي القوة الوحيدة المؤهلة لتأمين القيادة الفعالة لعملية التطور الاجتماعي والاقتصادي الواعية . ففي البلدان المتخلفة او النامية ، لم تكن لعبة قوى السوق دائما شاملة ولا كاملة . ولقد ظلت قوى السوق فيها متخلفة دائما . لقد خلقت بالطبع عمليات تحلل بطيئة داخل الاقتصاد الوطني ، لكنه ظل الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد الصغير يسودان . وليس من شأنهما السيادة على السوق .

وتتصدى لقيادة الدولة في مثل هذه الظروف عناصر ثورية تنحدر من اصول طبقية تنتمي للفئات الوسطى وشبه البروليتارية ، تعكس مصالح هذه القوى الثورية ذات المصلحة في النضال ضد الامبريالية وفي الاصلاحات الاجتماعية . ان الفئات البورجوازية الصغيرة وفي مقدمتها الفلاحون ، تدخل حلبة النضال الثوري من اجل مطالبها الملحة وحتما فانها تحمل معها الى مجمل الحركة الثورية فكرة ثورية ذات طابع وطني وديمقراطي وتقدمي ، غير انها لا تخلو من اوهام وتخيلات رجعية ونواقص وتطلعات . ومع ذلك ، فانها موضوعيا تتصدى لرأس المال . تهاجمه وتفضحه وتشل قدراته على التضليل . وكل هذا يقود موضوعيا الى ان يصبح الفلاح ، والعامل ،

والفقير ، وشبه البروليتاري ، وهو الشخصية الغالبة سواء في القرية او في المدينة ، معاديا تلقائيا وبشكل طبيعي للرأسمالية .

من اجل ان يحدث ذلك كله ، لا بد من توافر مجموعة متكاملة من الظروف او الشروط المواتية سواء على الصعيد الاقتصادي او الصعيد السياسي .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، يفترض الطريق الانتقالي تصفية الاستغلال الاستعماري تصفية تامة ، والقيام باصلاح زراعي يتكفل بالغاء العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة في الزراعة وتأمين الفلاحين الفقراء والمعدمين واطلاق شرارة التعاون لتطوير الانتاج الصغير في الريف ، واقامة قطاع للدولة يكون مسؤولا عن قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، والتصدي من ثم للنهوض بالمستويين المادي والروحي لمعيشة اوسع الجماهير .

ان جوهر النضال الطبقي على الصعيد الاقتصادي يتلخص في نهاية المطاف في الصراع بين اتجاهين للتطور احداهما رأسمالي والاخر لارأسمالي، فالخصائص الجذرية للبلدان النامية او المتخلفة لا تشكل فيها في البداية حركات اشتراكية . وعلى الرغم من خطر حرية النمو الرأسمالي والتضييق المضطرد على الرأسمالية لحساب القوى العاملة ، وعلى الرغم من ازدياد الطابع الجذري للاصلاح الزراعي ، بفضل نضال الفلاحين ، فانه لا يوجد أي مبرر لابعاد القطاع الخاص في المراحل الاولى من الاستقلال الوطني عن المشاركة النشطة والفعالة في التنمية الاقتصادية . فلم تنضج بعد للقيام بمحاولة اقصائية لا المقومات المادية ولا المقومات الاجتماعية . وليست هناك ضرورة تاريخية ولا اقتصادية لذلك .

اما على الصعيد السياسي، فان الطريق الانتقالي الى الاشتراكية يفترض عددا من الشروط البالغة الاهمية . انها تكمن اساسا في وضع سلطة الدولة بأيدي تحالف متعدد الطبقات يضم الاقسام التقدمية من البورجوازية الوطنية ، والفلاحين وصغار المنتجين والطبقة العاملة. ولما كانت الظروف المادية لم تنضج بعد لقيادة الطبقة العاملة، فانه غالبا ما تقع قيادة الدولة بأيدي البورجوازية الصغيرة وبخاصة عناصرها الاكثر تقدما .

من هنا كانت صيغة تحالف قوى الشعب العاملة صيغة نضالية لاستمرار الثورة اكثر منها صيغة واقعية لقيادة الدولة . لكنها طرحت بذلك امكانية التحول السلمي الى الاشتراكية بشرط ضمان الديمقراطية . ان التطورات الاقتصادية والاجتماعية الثورية هي التي ترسي الاساس الموضوعي للديمقراطية السياسية . ويبقى بالتالي ان تتحول هذه الديمقراطية الكامنة الى ديمقراطية فعالة بايدي الجماهير الثورية والمنظمة سياسيا واقتصاديا وثقافيا في احزاب ونقابات واتحادات وجمعيات .

من هنا كانت الارضية السياسية بالغة الاهمية . وكان من الضروري اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصفية قوى الثورة المضادة بلا انقطاع ، ولجم القوى الرأسمالية النامية ، وتعبئة القوى الثورية والثقة في قدراتها غير المحدودة .

وكان معنى ذلك :

أ) حرمان الرأسمالية الكبيرة من السلطة السياسية .
ب) الاضعاف المستمر للعناصر الرأسمالية النامية .
ج) اطلاق حرية العمل السياسي أمام قوى الثورة .

ومن وراء هذا كله ، كان لا بد من اللقاء مع قوى الاشتراكية العالمية . ففي الصراع المتنوع الاشكال والمتعدد الميادين ضد الامبريالية العالمية يستطيع العرب ان يجدوا الى جانبهم ، وفي نفس المعركة ، ولاول مرة في التاريخ الحديث ، قوة عالمية كبرى تشارك الدول النامية والمتخلفة نضالها لتصفية الامبريالية العالمية . ولهذا فان الامكانية المتاحة للبلدان العربية ، والمتمثلة في الطريق الانتقالي الى الاشتراكية ، لم تر النور الا في اطار عدم انفراد الامبريالية بالعالم ، وفي ظل قيام مجموعة عالمية تناضل هي الاخرى من اجل الاشتراكية . ان هذا الطريق الانتقالي انما يصبح واقعا فعالا بفضل الدعم الذي يكون بوسع النظام الاشتراكي العالمي ان يقدمه للبلدان المتحررة .

الطبيعة الانتقالية للطريق الانتقالي

لا شك في ان الثورة الوطنية الديمقراطية الراهنة ليست هي الثورة البورجوازية المألوفة . فالثورة تقودها الفئات الوسطى بالاعتماد على الشعب العامل . لكن لا شك ايضا في ان هذه الثورة ليست هي بعد الثورة الاشتراكية تحت قيادة الطبقة العاملة .

ان طريق التطور اللارأسمالي ليس هو الاشتراكية بعد ، وان نجاح السير الى الاشتراكية على هذا الطريق ليس مضمونا تماما ، بل ان هذا الطريق لا يستبعد العودة الى الراسمالية . وهنا تشكل قضية السلطة وطبيعتها الطبقية اهم قضية تواجهها الثورة عندئذ .

انه شكل جديد للسير نحو الاشتراكية ، بدون القيادة المباشرة للطبقة العاملة . وهذا الشكل الجديد ليس بالطبع مدعوا لاعادة التربة لنمو الرأسمالية الوطنية مما يزيد من خطر الاستعمار الجديد ، لكنه ليس مدعوا ايضا لتعزيز امتيازات شريحة صغيرة من الاستغلاليين المحليين المرتبطين بالاحتكارات الخارجية .

ففي مواجهة الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية ، يرفض هذا الطريق المتاح ان يختار الرأسمالية بالقطع . لكنه يولي وجهه شطر الاشتراكية ، بأمل بناء مجتمع اشتراكي في المستقبل . ولذلك ، سوف يستمر عشرات السنين ، في صورة مرحلة او مراحل انتقالية جديدة ، مشحونة بالصراع السياسي الحاد ، من اجل انجاز مهمته وهي ارساء القاعدة المادية والروحية للانتقال الى الاشتراكية ، بالاستناد الى الملكية العامة في قطاع الدولة والملكية التعاونية في قطاع التعاون الانتاجي .

مهمة هذا الطريق الواضحة هي الحيلولة دون انتصار الرأسمالية في النهاية ، انه لا يلغي الراسمالية ، لا يلغي العلاقات الرأسمالية ، بل يكتفي فحسب بتصفية الملكية الكبيرة لرأس المال . ويبقى على الراسمالية الوطنية التي لا تقف عقبة في طريق التحولات الاجتماعية الجذرية . وبتصفية راس المال الكبير في الاقتصاد الوطني ، الا في بعض قطاعات التجارة الداخلية والمقاولات ، يصبح مسموحا لرأس المال بالوجود والنمو والعمل في الحدود التالية :

أ) ان يوجد في اطار الراسمالية الوطنية ، وفي كافة مجالاتها النوعية المقررة قانونا .
ب) ان ينمو في اطار الرأسمالية الوطنية ، أي كرأسمالية صغيرة او متوسطة ، لا تنمو الى رأسمالية كبيرة .
ج) ان يعمل في اطار الاقتصاد الوطني ، في الداخل والخارج ، من غير التداخل العضوي مع رأس المال العالمي .
ومعنى هذا كله ان عملية وقف النمو الراسمالي تفترض منع رأس المال من التطور بحرية الى اقصى مداه ، ومن ثم فلا بد من الاهتمام الدائم بما يجري داخل المجتمع من عمليات تمايز طبقي والحذر من الاتجاهات الرأسمالية وشبه الاقطاعية التي تتستر وراء العلاقات الابوية والقبلية . وينبغي الانتباه الى الصراع الحاد الذي يتخذ صورة محاولة اقامة علاقات انتاجية جديدة هي علاقات انتقالية من ارضية ما زالت رأسمالية في وجه المحاولات المضادة للحيلولة دون اقامة هذه العلاقات وتغليب العلاقات التقليدية . وهو صراع لا يمكن ابدا ان يحسم بمعزل عن الحركة المنظمة لاوسع الجماهير الشعبية ، وبخاصة العمال والفلاحين .
ولهذا قلنا ان الطريق الى الاشتراكية طريق انتقالي ، وله طبيعة انتقالية . فليس محتوما ان يبدأ ، وليس محتوما اذا بدأ ان ينجز ــ ولكنه امكانية مطروحة ، تتوقف على مجموعة متكاملة من الظروف والشروط المواتية ، الموضوعية والذاتية ، بهدف خلق المقومات اللازمة للانتقال اللاحق أي بناء الاشتراكية . والا فانه يؤدي الى عودة الرأسمالية لا محالة ولو من سم الخياط .

عودة الرأسمالية في السبعينات الى مصر

بلغت رؤية جمال عبد الناصر لقضايا التطور ذروتها في منتصف الخمسينات ، حينما بدات تشغله حركة الجماهير . فبعد الانتهاء من الابنية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي اعيد تشكيلها ، ومع نجاح الخطة الخمسية الاولى وتعثر البدء في الخطة الخمسية الثانية ، انشغل عبد الناصر بحتمية تنظيم الجماهير من اجل تأمين الثورة ، وطرح عندئذ قضية الحزب والحزبيين ، وقضية اولوية العمل الحزبي على العمل الحكومي .
وفي خضم هذه المحاولات ، فرضت عليه حرب ١٩٦٧ ، واتت الهزيمة العسكرية فأصابت بالجمود كل شيء .
نحن نتكلم كثيرا عما يسمى بالاستعمار الجديد ، لكننا نادرا ما نمسك بجوهره . جوهره ذاك هو الابقاء على البلدان النامية او المتخلفة في اسار الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتنميتها طبقا للاسلوب الرأسمالي للانتاج . ان جوهر الاستعمار الجديد هو تشجيع التطور الراسمالي في البلدان النامية او المتخلفة والركون الى المفعول التلقائي للقوانين الموضوعية للاقتصاد الرأسمالي ، فلسوف تكمل هي المهمة في الابقاء على تبعية تلك البلدان للرأسمالية العالمية ، وذلك من خلال اللقاء الطبيعي والعضوي بين الراسمالية الكبيرة المحلية ورأس المال العالمي . ولهذا يلح علماء ومفكرو الرأسمالية

على العالم الثالث ليبقى احتياطيا قويا لتجديد قوى الرأسمالية في العالم .

نحن ننسى احيانا ان المؤتمر الاول لدول عدم الانحياز قد انعقد في بلغراد في شهر سبتمبر / ايلول من عام ١٩٦١ ، أي بعد شهور معدودة من التأميمات الكبرى التي جرت في مصر والتي انهت السيطرة الاجنبية وسيطرة الراسمالية الكبيرة وبقايا الاقطاع على الاقتصاد المصري . وعندما كانت مصر على وشك الانتهاء من خطتها الخمسية الاولى للتنمية، وبعد ان كابدت صعابها ومشاكلها وتعلمت منها دروسا قيمة، اجتمع مؤتمر القمة الثاني لدول عدم الانحياز في شهر اكتوبر / تشرين اول من عام ١٩٦٤ ، ليطرح على الملأ قضية التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ويلقي عندئذ بذرة الدعوة لتغيير النظام الاقتصادي العالمي .

لذلك كان الهدف الرئيسي لحرب ١٩٦٧ هو هزيمة النموذج الذي طرحه عبد الناصر لتطوير البلدان النامية او المتخلفة . وتعرضت مصر وتعرض العالم العربي بعد حرب ١٩٦٧ لهجمة ضارية من قبل رأس المال العالمي ، بقيادة الولايات المتحدة وبادارة اسرائيل . وعندما بدأت السبعينات ، لم تكن الهزيمة العسكرية بكل ثقلها قد حققت بعد لراس المال العالمي كل ما يريد .

كان تحطيم النموذج المصري للتنمية الشاملة يستدعي عملا من شقين :

الاول اعادة الراسمالية الى مصر . وترسيخ قاعدة الراسمالية في العالم العربي. ولسوف يذكر تاريخ حقبة السبعينات ان ما عجزت الهزيمة العسكرية عن انجازه قد تكفلت بـه سياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر وسياسات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية النفطية ، وجرى ذلك في ظل مـا يمكن ان نسميه الحقبة النفطية ، وهكذا اصبح التعويل الاساسي في تحطم النموذج المصري على فعل ومفعول كافة القوى المواتية الكامنة داخل العالم العربي .

وتسللت الرأسمالية الجديدة في مصر عبر نواقص التصميم واخطاء التطبيق ، اذ استخدمت المصاعب الطبيعية الناشئة عن قيام التخلف العـام ومحدودية الموارد وحداثة التجربة . فلقد عمقت الاصلاحات الزراعية مثلا من التناقضات الاجتماعية وزادت من قوة تطور عناصر الرأسمالية في الريف . كما افرز القطاع العام وجهاز الدولة عناصر الراسمالية البيروقراطية التي ضاربت على اغلب المنجزات الاقتصادية ، وكان هذا طبيعيا ، فلم يكن التفكير في التغيير الاجتماعي مجرد رد فعل للراسمالية ولا رد فعل للرأسمالية في الاساس ، وانما كان نتيجة للوعي الاجتماعي الذي تشكل من خلال الحركة الوطنية المعادية للاستعمار ، مـن خلال اعتبارات المعركة الوطنية والتنمية الاقتصادية . ومن ثم كان لا بد ان تنحسر عن الثورة فئات واقسام اجتماعية لم تعد تقبل بالتطور الى الاشتراكية ، ولو بعد اجل طويل . كذلك لم يكن البدء فـي العمل الاجتماعي مرسوما طبقا لوعي مسبق مستند الى النظرية الاشتراكية وانمـا كـانت الممارسة اسبق من النظرية . ومن خلال النضال العملي ومن صميم الممارسة اليومية ، وعن طريق منهج التجربة والخطأ ، اخذ الوعي يتكامل . وكان هذا طبيعيا ايضا ، فقد جرى التحول الى منهج الاشتراكية العلمية والقادة الثوريون في قمـة السلطة ومن ثم

طغت اسبقية حركة الدولة من اعلى على حركة الجماهير من اسفل ونمت روح التخوف من حركة الجماهير .

وعندما بدأت الحقبة النفطية في السبعينات ، اتبعت الراسمالية في استعادة سيادتها اسلوب الانقلاب البطيء ، وعندما بدا الجو مواتيا في اعقاب حرب ١٩٧٣ ، اعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي ، فجيء الى السلطة الاقتصادية والسياسية بممثلي الراسمالية الكبيرة التي اعادت تشكيل نفسها ، من جديد ، لكنها تخندقت في الانشطة الاقتصادية الطفيلية . وبالدعم المباشر من رأس المال العربي والعالمي نمت الرأسمالية الطفيلية بسرعة واحكمت قبضتها على مصر . ومثلما استدعت رأس المال العالمي وفتحت له ابواب مصر ، لم يكن غريبا عليها ان توقع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل . وغدت مصر نموذجا للتبعية من جديد . وخبا النموذج الذي كان يمكن ان يهدي العرب الى طريق التقدم .

ازدياد اندماج الاقتصاد العربي في الرأسمالية العالمية

خاض العرب في السبعينات معارك حاسمة من اجل استكمال تحرير مواردهم الطبيعية وفي مقدمتها النفط ، ومن اجل اعادة النظر في تقسيم العمل الدولي المفروض عليهم من قبل العالم الرأسمالي ، فلم يكن بيد الشركات الوطنية للنفط حتى عام ١٩٧٠ سوى ٣٪ من مجموع النفط المستخرج في الاقطار العربية المنتمية الى منظمة الدول المصدرة للنفط . ولذلك فان هذه الاقطار عمدت بعد رفع اسعار النفط من جانبها الى استكمال تحريره . وتدفقت عليها عوائد النفط التي كان الكل يتوقع منها الخير كله . لكن الموارد المالية الضخمة المتجمعة في ايدي الاقطار العربية النفطية ، وطبقاتها الحاكمة لا تضمن بذاتها وبصورة تلقائية تقدم المجتمع العربي، بل اكثر من ذلك فان التاريخ يعرف عددا غير قليل من الحالات التي قاد فيها مثل هذا التركيز في الثروات الى ركود اقتصادي داخلي والى نزعة اجتماعية محافظة ، وتحول فيها تراكم الثروات في مظهره الخارجي الى روح عدوانية .

والواقع انه عندما يتصرف المجتمع بموارد مادية ضخمة فانه يواجه مسألتين ملحتين هما :

اولا ــ الاستخدام الكفء لهذه الموارد وثانيا ــ التوزيع العادل لثمراتها .

ان اغلب الموارد التي تدفقت على الدول النفطية قد استخدمت بالفعل في مشروعات ضخمة للتنمية الاقتصادية . وادى هذا الخط الطموح من التنمية الى توسع الدولة في التصدي للنشاط الاقتصادي .

غير ان هذا الخط يعتمد في الواقع على دور الشركات المتعددة الجنسية التي تستغل ببراعة حاجة الدول العربية الى التصنيع الحديث ، والتكنولوجيا المتقدمة ، والاستهلاك المتزايد .

وبينما تتدخل الدولة فعلا على مستوى القرارات الاقتصادية الكبرى ، فان القرار النهائي انما يوجد في خارج البلاد ، بأيدي مراكز التقرير في الاحتكارات دولية النشاط ، ومن ثم قامت صناعات عربية ضعيفة الارتباط باقتصادها القطري

ناهيك عن الاقتصاد القومي . وباسم سد الفجوة التكنولوجية قامت صناعات تحويلية هامشية ، تتضمن مرحلة واحدة او مرحلتين على الاكثر من مراحل التحويل ، سواء بالاسناد الى خامات معدنية او زراعية محلية . او تتضمن عملية التحويل في نهـاية الحلتقة لانتاج سلع استهلاكية معمرة استنادا الى قطع او اجزاء مصنوعة في الخارج . ومن ثم ازداد ارتباط الاقتصاد العربي واندماجه في الاقتصاد الراسمالي العالمي .

ان الخط الحالي للتنمية العربية عبر التكامل المتزايد مع السوق الراسمالية من شأنه ان يبقي الاقتصاد العربي في مجموعه اقتصادا تابعا ، مندمجا فـي الاقتصاد الراسمالي العالمي .

وهذه التبعية الجديدة ، التي مـا زالت تقـوم علـى تصدير الخامات واستيراد المصنوعات مربوطة بهيكل جديد ومحكم كل الاحكام من العلاقات بين البلدان العربية والاحتكارات الدولية .

ومع استمرار هذا الخط الخطير للتنمية ، تتراجع اهمية الزراعة ، ويزداد حجم الفجوة الغذائية ، ويزداد اعتماد الوطن العربي على العالم الخارجي في استهلاك الغذاء وذلك بدلا من ان تؤدي التنمية الى تطوير الزراعة التي تخلق الصناعة التـي تنمـي الزراعة وتقودها . وفي الوقت نفسه ينكشف الامن النفطي للعرب ، باستنزافه وعدم الاستخدام الكفء لعوائده . فانه بالاستناد الى بيروقراطية الدولة ، يتحول النفط العربي الى اوراق وقيود كتابية في دفاتر السوق الراسمالية العالمية ، ويتلقى العرب الفوائد او الارباح ــ وهي دخول اقرب في طبيعتها الى الريع . واصبح للعرب فـي عام ١٩٧٩ استثمارات تبلغ ٤٩ر٥ مليار دولار في الولايات المتحدة وحدها ، منها ٦ر٦ مليار في اذون وشهادات الخزانة الاميركية و ١٢ مليارا في سندات الحكومة الامريكية ، و ٣ر١٥ مليارا ودائع في البنوك الامريكية ، و٩ر٦ مليار في صورة اسهم خاصة و٩ر٢ مليار في سندات خاصة ، بالاضافة الى ٣٥٤ مليون دولار في استثمارات مباشرة . والى جانب ذلك فان للعرب ودائع في الفروع الخارجية للمصارف الامريكية تبلغ ١ر٣٣ مليار دولار . واصبح بلد مثل ابو ظبي من اكبر المساهمين في شركة الطيران الامريكية (تي دبليو ايه) بل واكبر مساهم في شركة الطيران الامريكية (ايسترن أير) لا تسبقه في ذلك سوى اسرة روكفلر .

وطبيعي ان يكون من شأن الاستثمارات العربية في السوق المالية العالمية ان تضعف الحاجة لدى الدول العربية النفطية الى التكامل العـربي . وأمام ضخـامة المصالح المتزايدة للدول العربية والمتشابكة مع الدول الصناعية ، يجنح المحافظون من الحكام الى تكريس اوضاع التبعية بما تحمله من تجديد للتخلف وادامة للتجزئة . ان وزير مالية البحرين يعلن لمجلة مالية امريكية هي (The Institutional Investor) في عددها الصادر في شهر اغسطس / من العام الحالي انه :

« لا توجد امكانية حقيقية لان ينفصل الاستثمار العربي او ان تفصل الجماعة المالية العربية نفسها عن الولايات المتحدة والوضع المالي في بقية العالم . نحن مضطرون للاستمرار في استيراد التكنولوجيا والسلع المصنوعة والاستمرار في الاحتفاظ بعلاقة

معينة مع الدولار ، العملة الاحتياطية التي لا يمكن ان تحل محلها عملة اخرى » .
ويضيف الرجل المسؤول قائلا انه « يوجد تطور ثقافي لا مفر منه حيال الغرب ، وبعد فاننا لسنا البانيا ، وبسبب العلاقات التاريخية والاقتصادية فان ما يحدث في اوروبا والولايات المتحدة ، وبخاصة اذا مـا حدث شيء سيء للدولار ، فلسوف ينعكس علينا » .

مثل هذه التصريحات غنية عن أي تعليق ، لكننا نقول ان العالم العربي وقد ازداد اندماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، مهدد ايضا بخطر التحول من اقتصاد انتاجي ــ ولو في حدود الاستخراج ــ الى اقتصاد ريعي تلعب فيه العوائد المالية من النفط ثم العوائد المالية من العوائد المالية النفطية ، الدور الحاسم الذي يحتله النفط حاليا في حياة العرب . وعندئذ قد تتحول المزارع الحديثة والمصانع الكبرى والمطارات الواسعة والفنادق الفخمة والقصور الضخمة الى اطلال عصرية او شبه اطلال .

خاتمـة

هذه الصورة القاتمة للاقطار العربية في مجموعها هي التي تكمن في خلفية الازمة التي تمر بها الثورة العربية منذ الهزيمة العسكرية في عام ١٩٦٧ حتى اليوم ، وانمـا نستطيع ان نقرب ساعة التغلب على هذه الازمة ، اذا ما وضعنا في الاعتبار الحقائق التالية :

اولا ــ زيادة سيطرة البلدان العربية على مواردها الطبيعية ، واستحواذها على موارد مالية هائلة واقدامها على تطوير هياكلها الاقتصادية القديمة ، وانتقال مراكز القرار فيها الى الداخل باضطراد ، وذلك كله مبعث لوعي عربي متزايد .

ثانيا ــ فزع الرأسمالية العالمية ، منذ نهاية السبعينات ، من تطلع الدول العربية مع الدول النامية الى اعادة هيكلة علاقاتها الاقتصادية الدولية ومن ثم سعي الرأسمالية العالمية الى تفتيت وحدة البلدان العربية خوفا من قوتها الاحتمالية اذا ما توحدت كلمتها اقتصاديا او عسكريا او سياسيا .

ثالثا ــ التمييز داخل اغلب الاقطار العربية بين الحكومات والشعوب ، فأيا تكن مواقف الحكومات (او اغلبها) ، فان الارادة السياسية القومية للشعوب العربية هـي الحاسمة . وهذه الارادة واضحة تماما في الاصرار على وضع حد لعمليات الارتداد عن طريق التطور الى الاشتراكية . ومهما يطل ليل الردة ، فلا بد من عودة الشعوب العربية عاجلا الى طريق التطور اللارأسمالي علـى صعوبة دروبه والا فان الثورة الاشتراكية سوف تدخل الوطن العربي مستقبلا من اوسع ابوابه .

عن « دراسات عربية » عدد ٢ لـ ١٩٨٠

البعد الحضاري للناصرية (*)

د. اسماعيل صبري عبدالله

(١)

ثلاثة مفاهيم يجمع بينها سؤال واحد : الناصرية ، النظام العالمي الجديد ، الحضارة . ودون ادعاء تعريفها جميعا تعريفا دقيقا ، او جامعا مانعا كما كان الفلاسفة العرب يشترطون في التعريف ، نبدأ بمحاولة فهم لكل منها على الاقل في اطار ما نكتب فيه . وعلى هذا فاننا نرى في **الناصرية** قبل كل شيء ممارسة سياسية تحكمها اهداف ومثل عليا كما انها تفرز من وقت لآخر وثائق تأصيلية ، معرضة عن بناء مذهب متكامل (١) . ولهذا الفهم لطبيعة الناصرية اهمية خاصة في نظرنا الا وهي كونها غير حبيسة لنصوص تاثرت بظروف صياغتها وقد يتقادم بعضها في بعض اجزائه على الاقل، في حين ان الممارسة تتحمل غالبا امكان القراءة الجديدة في ضوء ظروف قد تغيرت بغية الاهتداء بها في التعامل مع الواقع الجديد . وهذا كله لان تلك الممارسة لم تكن في جوهرها آنية خالصة بل كان يحكمها ويحركها دائما اهداف ومثل عليا لها طابع الاستقرار وطول البقاء .

اما **الدعوة لاقامة نظام عالمي جديد** فان دلالتها العميقة التي تستحق ثمن النضال هي استكمال التحرر الاقتصادي والحضاري La décolonisation économique et culturelle للاغلبية العظمى من البشرية . ذلك ان النظام العالمي القائم ليس الا وليدا لنمو الراسمالية الغربية وتطورها ، وهو بالتالي يحمل بصماتها ويعكس وصماتها . فحتى ظهور الراسمالية وانتشارها لم يكن هناك نظام عالمي اصلا . وتولى الغرب الراسمالي لاول مرة في تاريخ البشرية توحيد الكرة الارضية في ظل نظام اقتصادي ـ اجتماعي واحد من خلال الحركة الاستعمارية التي قسمت السيطرة على اقطار الارض بين الدول الاستعمارية كبراها وصغراها . وكان من طبيعة الاشياء ان يتم ذلك التوحيد لصالح من فرضوه . وكل دعاوى نشر المسيحية بين الوثنيين او نشر الحضارة العقلانية بين شعوب همجية تحكمها الشعوذة، او نشر السلام بين قبائل لا تكف عن التقاتل او حتى مقاومة تجارة الرقيق .. لم تكن

(*) بحث شارك به الكاتب في ندوة « الناصرية والنظام العالمي الجديد » ـ باريس ٩/٣٠ و ١٩٨٠/١٠/١ .

(١) ونستشهد على ذلك بأن اهم وثائق الناصرية التأصيلية وهو ميثاق العمل الوطني Doctrine الصادر في يونيو ١٩٦٧ كان يفترض رسميا المراجعة بعد عشر سنوات .

كلها الا غطاء ايديولوجيا شفافا لا يكاد يخفي شيئا من المطامع الحقيقية للغزاة الفاتحين: نهب الثروات الطبيعية والبشرية للشعوب المغلوبة وربطها بعجلة الراسمالية برباط دائم من التبعية والاستغلال . ويهمنا في هذا المقام ان نضيف ان تلك الدعاوى التي كان الغرب يتمسح بها لتبرير حركة الاستعمار ، كانت بذاتها مخيبة تفوح منها رائحة العنصرية او بالقدر الادنى التمركز الذاتي الغربي Ethnocentrisme occidental . فهي جميعا تقوم على فرضية ان ما يراه الغرب صوابا هو وحده الصواب ، وان رسالة الغرب الحضارية هي فرض هذا الصواب على بقية شعوب العالم التي قصرت عن ان تدركه بنفسها. وناضلت الشعوب المقهورة ضد الاستعمار. وكان من الطبيعي ان يتركز نضالها على مظاهره واشكاله الفاقعة او الملموسة : الحكم الاجنبي المباشر ، قوات الاحتلال ... الخ. وهكذا نجحت هذه الشعوب في حوالي عشرين عاما (ما بين الدعوة لتصفية الاستعمار الصادرة في باندونج في ابريل ١٩٥٥ وبين استقلال موزمبيق في مايو ١٩٧٥) في القضاء على الاستعمار بأشكاله التقليدية بحيث لم يبق منه الان عمليا الا الاستعمار الاستيطاني في فلسطين والطرف الجنوبي من افريقيا . ولكن الاستقلال السياسي لم يحمل بذاته الاستقلال الاقتصادي ولا العدل الاجتماعي ولا التحرر الحضاري . ذلك ان الراسمالية العالمية كانت قد نجحت في نسج شبكة كثيفة من الروابط الظاهرة والخفية حول الدول المستقلة حديثا . وبالرغم مما اصاب الراسمالية في اوروبا ، مهدها الاول ، بانتصار الثورة في روسيا القيصرية ثم ما تلا ذلك من ظهور المجموعة الاشتراكية ، فان النظام العالمي ما زال يُحكِم قبضته بفضل مجموعة من ابنية السلطة Structures de pouvoir تجمعت تاريخيا في « القلب » Centre من هذا النظام (الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان وكندا) من شانها ان تبقي « التخوم » Périphérie في حالة تبعية واستغلال : فالقلب يملك القوة العسكرية والسبق الاقتصادي والسيطرة المالية والتقدم التكنولوجي ... ويملك فيما وراء ذلك الاحتكار الفعلي لوسائل الاتصال والاعلام : وكالات الانباء العالمية الاربع، الجزء الاكبر من الانتاج السينمائي الموزع في العالم الثالث، برامج التليفزيون، الارسال التليفزيوني عن طريق الاقمار الصناعية ، الدور المهيمن والمؤثر للجامعات ومراكز البحث العلمي الخ . مما ينفذ الى عقل الناس ووجدانهم ويشكل اذواقهم وسلوكهم وطرق تفكيرهم في اتجاه واحد هو الاعجاب بالحضارة الغربية والتلهف على محاكاتها في كل شيء .

وهكذا نصل الى مفهوم الحضارة Culture . ونحن لا نقصر هذا التعبير على الانتاج الفكري والفني الرفيع الذي يفهم احيانا من اللفظ الفرنسي . فلدينا في اللغة العربية كلمة ثقافة تؤدي هذا المعنى المتميز . انها تستخدم الحضارة استخداما قريبا من ذلك الذي يمارسه علماء الاجتماع والانتروبولوجيا الامريكيون . فهو عنوانا يشمل الى جانب الانتاج الفكري والفني الرفيع ، نظم القيم Systemes des valeurs والعادات والتقاليد التي تحكم السلوك الفردي والاجتماعي والفنون الشعبية والنظرة الفلسفية للكون والمجتمع والفرد . وبهذا الفهم لا بد من التسليم بواقع التعدد الحضاري . فالى جانب ما هو معرفة انسانية عامة (مثل العلوم الرياضية والطبيعية)

تتميز البشرية بتعدد حضاراتها ، والقضية ليست قضية تاريخية بمعنى انـه كانت هناك حضارة صينية واخرى هندية ثالثة عربية.. الخ. ولكنها قضيةحاليةومستقبلية كذلك ، اذ انه لا بد من التمييز بين حضارات انقرضت تماما وحضارات حية بحياة الشعوب التي تتمسك بها . كما انه يتعين ان نفصـل بـين وجـود الحضارة وبين انجازاتها ذات الدلالة العالمية . فالحضارة الواحدة تعرف عهودا زاهية واخرى اقل غنى . وايا كانت الاسباب التي تهبط بما تقدمه حضارة ما من عطاء لابنائها وللبشرية عامة في فترة تاريخية ما، فان مثل هذه الازمة لا تعني ضرورة عجز تلك الحضارة حاليا ومستقبلا عن التجدد واستئناف العطاء . واذا اخذنا المنطق المعتمد في التأريخ لاوروبا حتى عهد قريب يقال ان تلك القارة عرفت حضارة زاهية على ايدي الاغريق، انتشرت في العالم المعروف آنذاك على يد الرومان ثم دخلت في العصور المظلمة (القرون الوسطى) لتولد من جديد في عصر النهضة . ودون ان نتبنى هذا المنطق ــ ولسنا في حاجة الى تبنيه ــ نقول ان كـل حضارة لم تندثر تمامـا ، تحتفظ بالضرورة بمكنة النهضة والتجدد . وواضح ان هذه المقاربة approche تتنـافى تماما مـع امرين . الامر الاول هو القول بتفوق احدى الحضارات بشكل مطلق على غيرها من الحضارات، وهو امر ما زال شائعا في الغرب . والامر الثاني، هو توهم ان تقـدم الشعوب غير الغربية رهن بسلخ جلدها الحضاري وارتداء ثيـاب الحضارة الغربية علـى جسـد مثخن .

وهذا الفهم للامور يلقي ضوءا جديدا على مفهومي التخلف والتنمية . فالتخلف ليس مجرد تأخر زمني . فعلى العكس مما توحي نظريات التنمية الغربية التي سادت الفكر الاقتصادي والاجتماعي الى عهد قريب ، لم تقف الامم يوما عند خط البدء في ميدان سباق ثم جرت عند اشارة البدء فوصل البعض منها الى نهاية الشوط ، وتعثر البعض الاخر في الطريق في حين كانت غاية جهد الاغلبية خطوات معدودات . ومثل هذا التفكير « ايديولوجي » باسوأ معاني الكلمة . فهو من ناحية يفتح الباب امـام تفسيرات للتخلف لا سنـد لها في العلم او العقـل : اسباب جغرافية (الحر يورث الكسل) او دينية (الاسلام يعلم التواكل) او عنصرية (تفاوت القدرات المتوارثة مـن شعب الى آخر) ووقائع التاريخ تكذب هذا كله . فقد ازدهرت حضارات رفيعـة الشأن في مناطق مدارية وشبه مدارية ، ولم يمنع الحر المصريين من بناء الاهرام قديما والسد العالي باسوان حديثا . وفي ظل الاسلام تمت حضارة رائعة انجزت في ميادين العلم والفلسفة والادب والفن ما اثرى البشرية في مجموعها . اما التفكير العنصري فلا يستحق حتى مجرد الرد عليه . ونكتفي بأن نقول لاصدقائنا في الغرب بشيء من التواضع ، ان حضارتكم العظيمة ذات المنجزات الهائلة لا يتجاوز عمرها قرونا خمسة وعلى مرمى البصر منكم حضارة عمرها يتجاوز خمسة آلاف عام ، ان جاز ان اشير الى مصر . ومن ناحية اخرى يهدف هذا التفكير الـى ابراء الغرب مـن مسؤولية التخلف في البلدان التي استعمرها ، احيانا لعدة قرون . والامر الثابت تاريخيا هو اننا في العالم الثالث لم تترك وشأننا ثم قصرت همتنا عن التجدد والتقدم . بـل ان

بلداننا خضعت للاحتلال العسكري والقهر السياسي والنهب الاقتصـادي والكبت الحضاري لسنين طويلة . وليس التخلف بالمعنى العلمي الدقيق الا ثمرة ذلك كله .
فحتى اذا اقتصرنا ابتداء على الجانب الاقتصادي وحده لوجدنا ان المستعمر قد شكل اقتصادات المستعمرات على النحو الذي يخدم مصالحه ، ليس فقط بامتصاص جزء هام من الفائض الاقتصادي Le surplus économipue الذي يحققه كل بلد ، ولكن ايضا ــ وهذا هو الاهم ــ اعادة تشكيل بنية البلد الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يضمن ان تظل مصدرا لمواد اولية معينة وسوقا لمنتجات المستعمر الصناعية .
واستأذن في ان اضرب هنا مثلا عن مصر ، لا لانني اعرف عن بلدي اكثر مما اعرف عن البلدان الاخرى وانما لان المثل بذاته يكاد ان يكون نموذجيا في التدليل على ما تقدم من حجج . لقد عرفت مصر في عهد محمد علي ــ وقبل اليابان بأربعين سنة ــ محاولة « للحاق » بالدول المتقدمة بتطوير الزراعة والبدء في التصنيع وتحسين مستوى التعليم احرزت نتائج جيدة بدأ أثرها ينتشر في اقطار عربية اخرى . وبأساليب ووسائل ذلك العصر اتجهت التجربة نحو اقامة دولة عربية كبيرة تضم مصر وسوريا وفلسطين ولبنان والحجاز والسودان الشمالي . ولكن الدول الاوروبية الاستعمارية لم تكن لتقبل ان يحل محل الرجل المريض (الدولة العثمانية) التي كانت تتنازع اشلاءه ، دولة عربية حديثة قوية تصد الاستعمار (بدليل انتهاء الحملة الفرنسية بالانسحاب وهزيمة بريطانيا حين حاولت غزو مصر بعد ذلك) . ولذلك اجتمعت كلمتها على ضرب هذه التجربة وسحقها عسكريا . وانتهى الامر بالاحتلال البريطاني لمصر . فماذا فعل البريطانيون بالمستعمرة الجديدة ؟ لقد اجهزوا على البقية الباقية من محاولة التصنيع ، وصفوا القطاع المملوك للدولة وفرضوا على مصر التخصص في زراعة القطن لتزويد مصانعهم بالاقطان طويلة التيلة . ولتحقيق ذلك تولوا تنمية كل ما له صلة بالقطن : نظام الري والصرف ، شبكة سكك حديدية لنقل القطن الى ميناء التصدير ، جهاز مصرفي حديث لتمويل المحصول ، بورصة متقدمة في الاسكندرية، معهد لبحوث القطن ... الخ. وكان تركيز الموارد على القطن وما يتصل به يعني اهمال القطاعات الاخرى في الاقتصاد القومي . وهكذا يتضح ما نعنيه حين نقول ان التخلف في حقيقته الاقتصادية تنمية مشوهة متوجهة نحو الخارج extra - verti غير متوازنة وعاجزة عن الوفاء باحتياجات الجماهير لانها في خدمة اقتصاد اجنبي .
ولكن الاقتصاد لا يعيش في فراغ ، بل لا بد له من اطار اجتماعي وسياسي . وهكذا تقرر في ظل الحكم البريطاني مبدأ الملكية الفردية للارض لاول مرة في تاريخ مصر الطويل . وعملت سلطة الاحتلال على تكوين ودعم طبقة كبار الملاك التي كان النظام الملكي التعبير السياسي عن مصالحها . وكان من الضروري ايضا لاستكمال روابط التبعية والاستغلال من حملة حضارية تهدف عزل مصر عن بقية الوطن العربي وصلت الى حد الدعوة لاستعمال اللغة العامية بدل العربية الفصيحة ، وفي صورة اكثر ذكاء لعب البعض لعبة « حضارة البحر المتوسط » ضد مفهوم الحضارة العربية لان ذلك يربط مصر بعجلة اوروبا بقدر ما يقطع وشائج قومية حقيقية . واذا تركنا المثال لنعود

للاصل العام تكرر ان « التخلف » كتشخيص للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية لبلدان العالم الثالث هو المحصلة التاريخية لارتباط تلك البلدان بالسيطرة الاستعمارية . وما نود ان نضيفه الان هو ان الاستقلال السياسي لا يكفي بذاته لتحرير بلداننا من سيطرة القلب من النظام العالمي . بل ان استقرار مفهوم خاطيء عن التنمية يقصرها على الجانب الاقتصادي وحده ويجعل تحقيقها مرهونا بمعونات الغرب ، ويضع لها هدفا تقليد الغرب ، ان استقرار مثل هذا المفهوم من شأنه ان يبنى على علاقات التبعية والاستغلال . وباسم التنمية تتسابق الحكومات على الشركات متعددة الجنسية صاحبة الاموال والتكنولوجيا وتفتح لها بارادتها ابواب السيطرة على الاقتصاد الوطني. وتتوهم ان التقدم يعني التغربن Occidentalisation ولا شيء غير ذلك فتستورد أنماط الاستهلاك الغربي وتبدد مواردها فيما لا غناء فيه. وبنفس الوهم تنظر « النخب » Les élites الحاكمة بتعال الى الحضارة القومية وتسخر من قيمها .

ان التنمية الحقة تقوم على الاعتماد على النفس ، أي الاعتماد على الجماهير بقدراتها الخلاقة وطاقاتها الكبيرة . وهذا بدوره يقتضي الفهم العميق للحضارة الوطنية واعلاء شأن قيمها الايجابية واستخدامها في حفز المواطنين على بذل الجهد والتضحية من اجل التقدم ، واسترداد الثقة بالنفس . وبعبارة اخرى ، التنمية هي في التحليل الاخير قدرة المجتمع الذاتية على التجدد . وهذه القدرة لا تنفصل بأية حال عن التمسك بالشخصية الحضارية المتميزة . ان التقدم في بلداننا عماده القدرة على المواءمة الخلاقة بين الاصالة والتجدد L'authenticité et le renouveau اذا جاز لي استخدام هذه الصياغة التي صكها جاك برك . ومن هنا كان تعريفنا للتنمية بأنها عملية تحرر اقتصادي وحضاري تتم اساسا ــ كما تم التحرر السياسي ــ في مواجهة مع القوى المسيطرة على النظام العالمي وليس في تعاون معها كما يتوهم البعض حتى الان . وتلك المواجهة لا تعني القطيعة التامة . وانما تعني ضرورة اقامة نظام عالمي جديد يبنى على التسليم بتعدد الحضارات وتكافؤها والاخصاب المتبادل بينها ، وعلى تصفية روابط التبعية والاستغلال التي تحكم النظام العالمي القائم . وبغير هذا المعنى ليس من جدوى للحديث عن نظام عالمي جديد .

لقد ظهرت الدعوة لاقامة « نظام اقتصادي دولي جديد » في لغة السياسة والدبلوماسية لاول مرة في المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر في خريف ١٩٧٣ ، اي بعد رحيل جمال عبد الناصر بثلاث سنوات . وتكفلت الدراسات والابحاث والمناقشات التي جرت خلال بقية السبعينات بتحديد اوضح للقضية ، فالمطلوب نظام عالمي وليس مجرد نظام دولي (أي يحكم العلاقات بين الدول) لان النظام الدولي لا يمكن ان يكون عادلا بدون احداث تغييرات جوهرية في داخل الدول المكونة للمجموعات الدولية . وهو لا يقتصر على القضايا الاقتصادية ــ رغم الحاح بعضها ــ وانما يشمل الجوانب الاجتماعية والحضارية . واذا كانت الممارسات الدولية ما زالت متخلفة في هذا الشأن ، فان السنوات الست الماضية شهدت ثورة حقيقية في الفكر

التنموي جعلت المشتغلين بها يطرحون القضية بابعادها المختلفة وليس البعد الحضاري اقلها شأنا . لذلك قد يبدو غريبا ان نقرن الناصرية بممارسات وانشطة برزت بعد موت عبد الناصر بعدة سنوات . ولكن اولئك الذين عرفوا الناصرية في ديناميكيتها وحرصها على اهدافها ومثلها العليا ، ودرسوا عن كثب التطورات الفكرية المعاصرة ، بوسعهم ان يضعوا ايديهم على الصلة التي تبدو مفتقدة للوهلة الاولى .

وما دام حديثي يهتم في الاساس بالبعد الحضاري ، فان خير استهلال له هو محاولة فهم الموقف الحضاري لعبد الناصر . وفي هذا الشأن لا بد من التأكيد على ظاهرتين :

الظاهرة الاولى : كان عبد الناصر بلا شك اقل حاكم في العالم الثالث اغترابا alienation أو تغربنا occidentalisation فالرجل من اسرة متواضعة من صعيد مصر تلقى تعليمه كله في المدارس المصرية وعاش حتى وصوله الى السلطة في بيئة مصرية خالصة لا صلة له بالمجتمع الخليط cosmopolite من الاجانب واثرياء المصريين الذي صوره لورانس داريل في رباعية الاسكندرية الشهيرة ابدع تصوير . والتحاقه بالجيش لم يهيىء له فرصة السفر لاتمام دراسته في اوروبا . وهو خلال الثمانية عشر عاما التي امضاها في الحكم لم يزر أي دولة غربية ، ناهيك عن قضاء اجازة بها (٢) وهو لم يرتبط بصداقات شخصية مع رجال دولة من الغرب ، وانما حرص على علاقات شخصية وثيقة مع نهرو وتيتو وشو ان لاي . وعلى العكس كانت زيارته لاقطار عربية ولبلدان افريقية وللهند ويوغسلافيا . وكان ضيوفه المفضلون ـ من خارج الوطن العربي ـ قادة افريقيا وآسيا . ولم يكن ذلك ليعني بأي حال من الاحوال الانغلاق الفكري. فالرجل كان قارئا نهما يريد أن يعرف كل شيء ويحرص على ان يلم بمجريات الامور في الدول الغربية ويتابع صحافتها وما يصدر فيها من كتب هامة . ولكن اهمية هذه الخلفية هي انه لم يكن مبهورا بحضارة الغرب انبهارا اعمى ، ولم يكن مفتونا بنمط الحياة والاستهلاك الشائع في الغرب . وعلى العكس كان مؤمنا ايمانا عميقا بامكانات الشعوب التي قهرها الاستعمار في احياء حضارتها وبناء نفسها بنفسها . كان حريصا على تربية الخبرة الوطنية ، واتاحة الفرصة امام المصريين ليتدربوا من خلال حمل المسئولية ولا يلجأ الى الخبرة الاجنبية الا في اضيق الحدود . ومن هذا المنطلق ايضا كان حرصه على الاعتماد على الموارد الذاتية وتأميم الشركات الاجنبية واعادة توزيع الملكية والدخل القومي وتوسيع قاعدة التعليم وتحرير المراة . كانت قناعته كاملة بأنه لا بديل لجهد الجماهير الذي يتضاعف باحساسها بالثقة بنفسها وادراكها انها تعمل لمصلحتها ومصلحة اجيالها القادمة وليس في خدمة أجنبي دخيل او مصري مستغل ، والارتفاع المستمر بمستواها التعليمي وحالتها المعيشية ووعيها السياسي .

الظاهرة الثانية : هي الاختيار العربي الحاسم . فحين وصل عبد الناصر الى

---

(٢) باستثناء اليونان (وهي ليست النموذج الغربي الكامل) وكذلك رحلته الى نيويورك التي اقتصرت على الاشتراك في اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة ودارت اياما متعددة .

السلطة كانت روابط مصر العربية ـ باستثناء عضوية جامعة الدول العربية ـ روابط حضارية في الاساس . ولكن الطبقات الحاكمة قبله كانت عاجزة عن تصور وضع مصر العربي وتراوحت مواقفها بين التعالي على هذه الاقطار البدوية او المستعمرة التي تبدو اشد تخلفا من مصر والاعتقاد بأن مستقبل مصر مع اوروبا على نسق ما فعل اتاتورك بتركيا ، ومن ثم التغاضي عن المطامع الصهيونية (٣) وبين النظر الى الاقطار العربية المجاورة كمنطقة نفوذ للطبقات الحاكمة المصرية (٤) . وعلى العكس طرح عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة منذ ١٩٥٣ اهمية الدائرة العربية لضمان استقلال مصر وباسم مسئوليات مصر ثم يتبلور لديه بسرعة ادراك ان الامة العربية ـ رغم واقع التجزئة ـ امة واحدة وان مصر جزء منها ، هذه الامة التي كانت في ذلك الوقت اقرب الى التعبير الحضاري منها الى الواقع السياسي والتي كانت دولها كاملة الاستقلال تعد على اصابع اليد الواحدة . ولم تكن القضية في نظره قضية تضامن في النضال ضد الاستعمار والامبريالية فحسب . فهو قد مارس بفاعلية هذا التضامن مع الشعوب الافريقية بنوع خاص وشعوب العالم الثالث في مجموعها ، ولكنها كانت قضية انتماء قومي . ولتقدير الدور الحقيقي لعبد الناصر في استعادة مصر لوجهها العربي لا بد من الاشارة الى ان قلة قليلة من المثقفين المصريين كانت لهم اهتمامات حقيقية بالامة العربية وان الفكر الغالب بينهم كان يتجه نحو اوروبا والغرب .

هذا عن الرجل وتفكيره وشخصيته وكلها تبرز اهمية البعد الحضاري عند عبد الناصر . ففي مواجهة شعار ، « مصر يجب ان تكون قطعة من اوروبا » الذي رفعه الخديو اسماعيل ، رفع عبد الناصر قولة الحق « مصر جزء من الامة العربية » . وكان ذلك اختيارا حضاريا حاسما .

ولكن الامر لا يقف عند هذا الحد . فعبد الناصر ناضل منذ وقت مبكر من اجل تغيير النظام العالمي القائم . واذا تركنا جانبا دوره في باندونج حيث كانت القضية الواردة هي النضال من اجل الاستقلال السياسي ، فاننا نجد انه اول من وضع حركة عدم الانحياز على طريق ان تكون المتحدث السياسي باسم العالم الثالث . ففي الخمسينات كان النضال المواكب للصراع من اجل الاستقلال هو مقاومة سياسة احتواء الدول المستقلة حديثا عن طريق الاحلاف والقواعد العسكرية والتبعية للكتل الدولية الكبرى وفي المقام الاول بطبيعة الحال التبعية للمستعمرين السابقين او لقيادتهم الجديدة المتمثلة في الولايات المتحدة الامريكية . ولكن ما ان نشطت حركة عدم الانحياز وزادت عضويتها وعقدت مؤتمرها الاول في بلغراد في خريف ١٩٦١ حتى بادر عبدالناصر بطرح قضية الاستقلال الاقتصادي والعلاقات غير المتكافئة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ، قال عبد الناصر في ذلك المؤتمر :

---

(٣) بالرغم من ان الشعور الوطني في مصر كان الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد السيطرة البريطانية والهجرة الصهيونية ، اغمضت السلطات المصرية اعينها عن جميع التبرعات في مصر من اليهود وغير اليهود لبناء كيبوتز في فلسطين . وفي ١٩٤٧ عارض اسماعيل صدقي ممثل الرأسمالية الكبيرة دخول مصر الحرب الى جانب عرب فلسطين .

(٤) وكنموذج لم تطرح الطبقات الحاكمة قضية وحدة مصر والسودان على اساس انهما قطران عربيان ، وانما بنتها على وحدة وادي النيل نظرا لمصالح مصر في مياه النيل .

« انه من المحتم الان اتاحة اكبر فرصة للتقدم امام الشعوب التي لم تستكمل نموها الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي لنا ان نذكر انه لا يمكن ان يكون هناك استقرار في عالم تتفاوت فيه مستويات الحياة بين الشعوب على هذا النحو الفاضح الذي نراه الان . ومع اني لا اريد ان اثير احقادا قديمة ، فان التقدم الصناعي على سبيل المثال في عدد كبير من بلدان اوروبا كان قائما على الثروات التي جرى نهبها بطريقة منتظمة من آسيا وافريقيا » .

وغني عن الذكر ان هذه الكلمات لم تفقد جدتها وانها صحيحة اليوم كما كانت صحيحة بالامس . والفرق الوحيد انها الان تتردد كثيرا في حين ان عبد الناصر حين قالها كان ينذر ان يوجد حاكم اخر في العالم الثالث يطرح الامور بمثل هذا الجلاء . والاهم من ذلك ان تلك الكلمة لم تبق خطابا في ملفات المؤتمر ، بل تحولت الى تحرك فعلي . فقد قرر اجتماع القمة لدول عدم الانحياز اثر هذا دعوة الدول النامية الى مؤتمر في القاهرة لبحث قضايا التنمية . وانعقد هذا المؤتمر بالفعل وانتهت اعماله بوثيقة سميت « اعلان القاهرة » في يوليو ١٩٦٢ وتضمنت تلك الوثيقة الدعوة الى العمل على عقد مؤتمر اقتصادي دولي في اطار الامم المتحدة . وقد افضت جهود دول العالم الثالث بالفعل الى انعقاد « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية » (الانكتاد UNCTAD) في يوليو ١٩٦٤ . وقد انتخب رئيس الوفد المصري رئيسا للمؤتمر تقديرا لدور مصر في الدعوة له والاعداد لانعقاده . وفي هذا المؤتمر ــ الذي اخفق بطبيعة الحال في حل القضايا الاساسية ــ تجمعت « الدول النامية » في صف واحد في مواجهة الدول الصناعية وكان عدد دول العالم الثالث المشتركة في المؤتمر سبعا وسبعين . وهو الاسم الذي ما زال يطلق في دوائر الامم المتحدة « مجموعة السبعة والسبعين » ، بالرغم من ان عضويتها الان تشمل حوالي مائة وعشرين دولة . وقد لعبت مصر طوال حكم عبد الناصر دورا قياديا في حركة عدم الانحياز التي اصبحت بمثابة الحزب السياسي الذي يدافع عن قضايا العالم الثالث ، وفي « مجموعة السبعة والسبعين » التي تمثل نوعا من النقابة تضم كل دول العالم الثالث الاعضاء في الامم المتحدة حتى ولو كان لبعضها روابط بدول الغرب لا تؤهلها لعضوية حركة عدم الانحياز .

وكما هي الحال دائما كانت سياسة عبد الناصر الخارجية امتدادا طبيعيا لسياسته في الداخل . ففي البدء كان الشعور الوطني المعادي للاستعمار متمثلا في المقام الاول في التخلص من الاحتلال البريطاني وتحقيق الاستقلال السياسي الكامل . ولكن فطنة عبد الناصر السياسية جعلته يدرك مبكرا ان الاستقلال السياسي لا دلالة له ما لم يكن سبيلا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي . ولذلك فان تأميم قناة السويس لم يكن عملا انفعاليا املاه الغضب المشروع امام الطريقة المهينة التي سحبت بها الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي عرض تمويل بناء السد العالي . ولو كان الامر كذلك لما تمكنت الادارة المصرية من تسيير امور القناة دون ادنى صعوبة . وانما الواقع ان وضع شركة القناة ونشاطها ونفوذها كانت محل دراسة ومتابعة في مكتب عبد الناصر

منذ امد بعيد بهدف اخضاعها للسيادة المصرية . وكان نجاح تأميم قناة السويس الكامل ذا اثر عميق في مصر والوطن العربي وكل شعوب العالم الثالث . ويهمنا في اطار هذا الحديث هذه النقطة الاخيرة . فقبل ست سنوات من تأميم القناة اممت حكومة مصدق بترول ايران وانتهى الامر بالتدخل الامريكي السافر لتصفية التأميم عمليا واقامة دكتاتورية الشاه المطلقة لتلقن الامبريالية بهذا درسا لكل الدول المستقلة حديثا حتى لا تمس مصالحها الاقتصادية . وساد بالفعل الخوف من كلمة التأميم ونجح الارهاب الامبريالي حتى كان تأميم قناة السويس فتغير مجرى التاريخ . وشيئا فشيئا غدا تأميم المصالح الاجنبية امـُرا مشروعـا يقـره المجتمع الدولي (بشرط التعويض) وسجلته الامم المتحدة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي اقرته الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٧٣ . اما في مصر فقد شجع هذا النجاح على تأميم المصالح البريطانية والفرنسية ثم تدريجيا كل المصالح الاجنبية الرئيسية تحقيقا لسيادة مصر على اقتصادها . ولذلك فان المعنى الذي يبقى حيا كاسهام ناصري مستمر حتى وقتنا هذا ، بـل كعنصر اساسي في النضال من اجل نظام عالمي جديد هو اهمية الاستقلال الاقتصادي وان مفتاحه هو سيطرة الدولة علـى مواردها الطبيعية وتأميم الشركات الاجنبية وان الاستثمـار الاجنبي لا يقبل الا استثناء حيث تفرضه ضرورة الحصول على تكنولوجيا متقدمة (انظر في هذا ميثاق العمل الوطني) . والامر الثاني المميز هو ان الناصرية لم تقع في المأزق الذي توجد فيه كثير من حكومات العالم الثالث حين تطالب بالعدالة في التعامل الدولي وهي لا تمارسها في الداخل . فتراث الناصرية هو الربط بين اهداف الثورة الوطنية واهداف الثورة الاجتماعية او بعبارة اخرى ان الاستقلال بشقيه السياسي والاقتصادي لا يرسخ الا على اساس من العدالة الاجتماعية . ولقد تطورت في الممارسة فكرة العدالة الاجتماعية الى ان تجاوزت اساليب الاصلاح الاجتماعي واتخذت اشكالا ثورية لاعادة توزيع ملكية وسائل الانتاج واعادة توزيع الدخل . وهكـذا تـم تأميم الراسمالية الكبيرة المصرية وبناء قطاع عام قوي يقود التنمية على اساس من التخطيط الشامل . اي اختارت الناصرية طريق الاشتراكية . وهكذا تبقى الناصرية حية من حيث انها تؤكد ان الطريق الوحيد امام دول العالم الثالث هو طريق الاشتراكية .

ونختم هذا الحديث بالعودة الى البعد الحضاري . ولهذا البعد جانبان . الاول الربط بين الاستقلال الوطني والبناء الاشتراكي وتوحيد الامة العربية باعتبارها قضايا تتكامل وتتداخل ولا يجوز الفصل بينها . وهل ثمة اعلاء لشأن البعد الحضاري اعظم من تصور الامة العربية قادرة على تحقيق هذه الاهداف من خلال تأكيد شخصيتها الحضارية وتحويلها الى تعبير سياسي في مواجهة الامبريالية وقوى التجزئة ؟ ان هذه الثقة العميقة بقدرات الامة العربية مبنية على تقييم سليم لتراثها الحضاري وتقدير سليم لامكانات التجدد الكامنة فيها . نفس الثقة التي جعلت عبد الناصر يقتنع بأن ثورة تبدأها حفنة من الرجال يمكن ان تنقل الجزائر من اربع محافظات فرنسية الى دولة مستقلة بعد استعمار استيطاني دام اكثر من ١٣٠ عاما . وهي نفس الثقة بأن

الشعب الفلسطيني لا بد ان يسترد حقوقه المشروعة مهما يكن من شأن قوة الصهيونية ومساندة الامبريالية لها . والجانب الاخر هو الحرص على ادخال البعد الحضاري في الاختيار الاجتماعي . فبعد الحديث عن الاشتراكية العربية وما ساق اليه من جدل غير مثمر تدخل عبد الناصر شخصيا ليقول ان الاشتراكية في الجوهر واحدة لانها دائما تهدف لتصفية استغلال الانسان للانسان ولكنها في الممارسة تتخذ اساليب وطرقا ووسائل تختلف باختلاف الواقع الذي تتم فيه التجربة الاشتراكية ومن هنا كانت دعوته « للتطبيق العربي للاشتراكية » او ما يمكن ان نسميه الطريق العربي للاشتراكية . فخصوصية الامة العربية الحضارية لا بد ان تنعكس في خصوصية قضايا الاشتراكية في الوطن العربي .

عن « دراسات عربية » عدد ٢ لـ ١٩٨٠

عبد الناصر ودور بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية (*)

خالد محي الدين

سيظل جمال عبد الناصر كشخصية سياسية مصرية وعربية ودولية احدى السمات الهامة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى اليوم ، وستظل مرحلة قيادته للشعب المصري والشعوب العربية ضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية موضع الدراسة المستمرة لدى الحركة الوطنية والديمقراطية الثورية لشعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، تستخرج منها الايجابيات لتكون زادا لها في مواصلة مسيرتها الثورية ، وتعرف منها السلبيات حتى تستطيع ان تتلافاها .

جمال عبد الناصر جندي وسياسي ــ جندي ولدت تجربته العسكرية في معارك فلسطين عام ١٩٤٨ وكان ابرز هذه الادوار هي قيادته لاحدى كتائب الجيش المصري عندما حوصر لواء من الجيش المصري في منطقة الفالوجا بواسطة الجيش الاسرائيلي ، ولقد استطاع هذا الحصار ان يصمد عدة اشهر حتى وقعت اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ وقاد فيها جمال عبد الناصر اثناء ذلك الحصار اخطر المعارك العسكرية والسياسية والنفسية طوال هذه الفترة واستطاعت هذه القوة ان تثبت ان الجندي العربي قادر على الحرب بندية تامة حتى في حالة فقدان التفوق العددي والتفوق في المعدات .

لقد اعد جمال عبد الناصر نفسه للمعارك العسكرية والسياسية التي قاد بها الجنود في عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ثم شعب مصر والشعوب العربية معه منذ سنة ١٩٥٢ الى وفاته في سبتمبر ١٩٧٠ . لقد درس جمال عبد الناصر في كلية اركان الحرب المصرية ، وقد كان امتحان القبول بهذه الكلية هو نوع من المسابقة العامة . وكانت الدراسة باللغة الانجليزية . فالدراسة بكلية اركان الحرب العليا لا تقتصر على الموضوعات العسكرية بل تمتد الى التاريخ والسياسة الدولية ، وهنا كانت الخطوات الاولى للدراسة المتانية لجمال عبد الناصر .

والنقطة الجوهرية للدراسة في كلية اركان الحرب العليا التي تمتد لمدة عامين هي انها تركز منذ اللحظة الاولى حتى نهايتها على ان تمكن الدارس من ان يفكر بطريقة منظمة ومرتبة ومنهجية في كل القضايا . في كل المشكلات التي يواجهها عليه أن يدرس الموقف ويقيمه ويقدر موقفه وموقف الخصم والطرق المفتوحة امامه وامام الخصم

(*) البحث الاول في ندوة « الناصرية والنظام العالمي الجديد » ــ باريس ٩/٣٠ و ١٠/١ــ١٩٨٠ .

وقدرة قواه وقوات خصمه وان يتنبأ بالخطوات التي يتوقع ان يقوم بها خصمه .

ومع مرور الزمن بالدراسة تصبح هذه الطريقة المنهجية المنظمة المرتبة جزءا من التكوين الفكري للدارس ، وهذا يهدف ان يواجه الدارس بعد ذلك كل موافقة بفكر هادىء ومرتب ليتخذ قرارا سليما .

لقد استفاد جمال عبد الناصر من هذه الدراسة المنهجية ليطبقها على السياسة بتعديلات هامة واضاف اليها خبرتين ـ خبرة العمل السياسي نفسه في القوات المسلحة ـ فقد شارك عبد الناصر الذي التقيت به في ديسمبر ١٩٤٤ في كل الحركات السياسية في الجيش وخاصة بعد انشاء تنظيم الضباط الاحرار ، وبين الجماعات السياسية المختلفة من الاخوان المسلمين والماركسيين والوفد ومصر الفتاة والحزب الوطني وكل الحركات الوطنية والديمقراطية . ولقد فهم عبد الناصر مواقف واتجاهات هذه القوى واين ومتى يستطيع ان يتعاون ويتصادم معها .. وازدادت هذه الخبرة رسوخا بعد ان تواجد على قمة السلطة بناء على المعلومات والاتصالات التي يقوم بها وبكل الامكانيات الكبيرة التي تواجدت لديه .

والخبرة الثانية هي اطلاعه اولا بأول على كل الاحداث السياسية والاقتصادية العالمية ـ فقد كان عبد الناصر قارئا لاهم الصحف العالمية الكبرى بنفسه . والبعض الاخر عن طريق الاعداد له ـ ثم الدراسة المنظمة والمنهجية التي قام بها عبد الناصر لتثقيف نفسه بكل الادبيات الماركسية القديمة والجديدة حتى وفاته ، وبكل الادبيات الاشتراكية غير الماركسية وخاصةلحزب العمالالبريطاني والهند والبلاد الاسكندنافية، كذلك درس بعناية كل المواضيع الخاصة بالتسليح وسباق التسلح وعلاقاتها بالسياسة الدولية ، ودرس الافكار الجديدة حول الماركسية ، كذلك قرأ بعناية كل الادبيات الخاصة بالخلاف الصيني السوفييتي ثم درس بعناية تجربة التنمية في الهند ويوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي ، وكان الهدف دائما من الدراسة ان يخرج بشيء ايجابي حول ماذا يستطيع ان يفعله لبلده ولشعبه وامته العربية .

لقد اعد جمال عبد الناصر نفسه سياسيا وفكريا سواء قبل قيام الثورة او بعدها حتى يستطيع ان يقوم بهذه المهمة التاريخية التي القيت على عاتقه . ونستطيع بعد ذلك ان نقرر نحن الذين عشنا معه وزاملناه فترة طويلة ـ ان عبد الناصر فهم العالم الذي يعيش فيه ، وفهمالمتغيرات التي حدثت في عالمنا والتوازن الذي نشأ في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطور هذا التوازن لصالح الشعوب المقهورة ولصالح القوى الجديدة وابرزها مجموعة الدول الاشتراكية .

وعندما فهم عالمه والعصر الذي يعيش فيه انحاز بوعي لصالح الشعوب في نضالها ضد الاستغلال والسيطرة الاجنبية . كان عبد الناصر منحازا اولا لصالح شعبه ضد مستغليه واعدائه الامبريالية الامريكية والصهيونية لذلك حدد عبد الناصر مكانه في الصراع العالمي منحازا لشعبه ولكل الشعوب من اجل انهاء السيطرة الاجنبية وبناء حياة افضل لشعبه ولكل الشعوب .

اردت بعد هذه المقدمة عن جمال عبد الناصر الجندي والسياسي ان اقدم في

هذه الورقة القصيرة ملامح عامة لدور عبد الناصر في العلاقـات الدولية حيث ان تحديد هذا الدور يحتاج الى ما هو اضخم من ذلك حجما واطول زمنا .

ويمكن القول ان عبد الناصر قد اعطى للعلاقات الدولية من زاوية دور العالم الثالث في الصراع الدولي قدرا من الديناميكية ما كان في مقدور غيره القيام به .

ان دور عبد الناصر الدولي قد ارتبط بأكثر فترات المجتمع الدولي توترا تحت تأثير سياسة الحرب الباردة بين المعسكرين . واذا كانت الحرب الباردة قد انتهت بعصر الانفراج الدولي او ما يحلو للبعض ان يسميه بعصر الوفاق فان لعبد الناصر دون مبالغة دورا فيما انتهت اليه الحرب الباردة ، رغم ان النتيجة لم تتحقق الا بعد وفاته بأعوام .

فالانفراج الدولي هو اتفاق العملاقين علـى معـالجة القضايا الدولية بالطرق السلمية . وهو محصلة سلسلة من الاتصالات تمت بين موسكو ووشنطن . ولا شك ان عبد الناصر ظل يعمل من اجل هذه الفكرة ويدعو لها . فقد اعلن في الدورة رقم ١٥ للجمعية العامة للامـم المتحـدة سنة.١٩٦٠ وبالتحديد في ٢٧ سبتمبر اقتراحه بأن « تصدر الجمعية العـامة للامـم المتحدة ، توجيهاتها بضرورة ان يجتمـع الزعيمان الكبيران ـ ايزنهاور وخروشوف ـ تحت علم الامم المتحدة . اما وحدهما واما مـع من ترون من الحاضرين هنا كي يضعوا تحت سمع الامم المتحدة وبصرها قواعد بدء المحاولة من جديد لحل المشاكل الدولية سلميا . وامام ما قامت به الولايات المتحدة ، من مناورات قام الرئيس عبد الناصر بموافقة الرؤساء تيتـو ونكرومـا وسوكارنو بسحب اقتراحه .

ولم ييأس عبد الناصر رغم كل ما حدث في الامم المتحدة .. بل على العكس اخذ في تجميع العالم الثالث وراء فكرته .. وكانت الساحة الطبيعية لعمل عبد الناصر في هذا الاتجاه هو عدم الانحياز .

فنجده يقدم لاول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز ببلجراد سنة ١٩٦١ ـ اقتراحا جديدا في الجلسة المغلقة التي عقدها المؤتمر وكانت قاصرة على رؤساء الدول فقط . وخلالها قدم عبد الناصر رسالة للرؤساء نصها :

لقد اتضح لنا جميعا خلال ما استمعنا اليه في هذه القاعة ان هناك اجماعا بيننا على ان المفاوضات بين الكتلتين هو الطريق الوحيد لحفظ السلام وتفادي الحرب بل لقد احسسنا جميعا بالتقائنا بالراي العام في بلادنا وفي العالم . ان الرأي العـام العالمي المتمسك بكل امله في السلام يلح بضرورة البدء في هذه المفاوضات . وفي رايي انه قد حان الوقت الذي نتمسك فيه بهذا الامل ونبحث في الوسائل العملية التي تكفل لهذا المؤتمر ان يؤدي دورا ايجابيا في سبيل الوصول اليه .

واني اعرض عليكم ان تصدر عن هذا المؤتمر دعوة للطرفين بالبدء في المفاوضة . ولكي يكون لهذه الدعوة التي تحمل فكرتنا في هذا الامر تأثيرها ، فاننا نقترح أن نوجه رسالة جماعية من هذا المؤتمر يوقعها الرؤساء الحاضرون هنا من يقع اختيار المؤتمر عليهم تأكيدا لاهتمام شعوبنا وشعوب العالم بمستقبل السلام والحرص عليه .

ولقد لمست من رؤساء الوفود الذين تبادلت الرأي معهم في هذا الاقتراح ان آرائنا جميعا كانت متفقة . وكان اقتناعهم متماثلا مع اقتناعنا . ولعله مـن دواعي الامل ان المفاوضات وضرورتها كانت موضع تصريحات مشجعة صدرت عن كل من خروشوف وكيندي . ومن ثم فان دعوتنا لهما هي في الواقع نداء اليهما بالاسراع فيما احسسنا بحق انه ضرورة حيوية يطالب بها شعباهما هما والشعوب التي يستبد بهـا القلق والاحساس بالخطر لتدهور الموقف الدولي . ولذلك اقترح :

ـ توجيه رسالة من المؤتمر الـى كـل مـن خروشوف وكيندي بالاسراع الى التفاوض بينهما من اجل سلام العالم .

ـ ان ينقل رسالة المؤتمر الى كل من الرئيس السوفييتي والامريكي رئيسان من بين الرؤساء الحاضرين في المؤتمر .

ـ وقد وافق المؤتمر بالاجماع على الاقتراحين ثم قدم جمال عبد الناصر بعد الموافقة اقتراحين يعدان بمثابة الخطوات العملية لاقتراحه وهما :

ـ تكليف نهرو رئيس وزراء الهند بصياغة رسالة المؤتمر وعرضها على الرؤساء للموافقة عليها .

ـ تشكيل وفدي المؤتمر على اساس ان يحمل رسالة الوفد الى كيندي كل من الرئيس سوكارنو رئيس اندونيسيا والرئيس موديبو كيتا رئيس مالي ، وان يحمل رسالة المؤتمر الـى خروشوف الرئيس نهـرو رئيس وزراء الهند والرئيس نكروما رئيس غانا .

ووافق المؤتمر بالاجماع على اقتراحات عبد الناصر وكتبت الرسالة وسافرت الوفود وجاء الرد من موسكو بالقبول ومن واشنطن بالرفض . ولم يمنع ذلك عبد الناصر من القيام بمحاولات اخرى على هذا الطريق لانهاء حالة الحرب الباردة التي كانت تهدد العالم بدخول حرب عالمية هي الانتحار الجماعي بعينه .

وقد ادرك عبد الناصر أن ايمان الشعوب ورؤساء العالم الثالث لا يكفي وحده لتحقيق الامل في سلام العالم . ولذلك اتجه الى العمل في اتجاهين كلاهما يسرع بفرض ضرورة انهاء الحرب الباردة .

وكان الاتجاه الاول هو التصدي لسياسة الاحلاف والتكتل . وقد خاض عبد الناصر واحدة من انبل معاركه الدولية واكثرها شراسة ضد الاحلاف . وكان ميدان المعركة في الشرق الاوسط حيث كانت الجهود الامريكية مركزة علـى فرض الاحلاف على الشرق العربي . وكان رأي عبد الناصر ان الاستعمار الجديد يحـاول تحقيق اهداف الاستعمار القديم بوسائل تبدو في مظهرها اكثر مسايرة لروح العصر . وفي هذا المجال اصبحت الاحلاف العسكرية موجهة الى الجبهات الداخلية للشعوب التي تتطلع الى الثورة على اوضاعها ولتحقيق امالها ، وذلك اكثر منهـا ادوات لمواجهة العدوان الخارجي . ثم عملت دول الاستعمار الى تقطيع اوصال الشعوب باقامة قواعد عسكرية فيها تمزق وحدتها وتتخذها منطلقا للعدوان ـ عند الحاجة ـ على الاخرين مثلما حدث في تجربة السويس .

ونجح عبد الناصر في كسر سياسة الاحلاف بعد ان انهار حلف بغداد ، وتساقطت القيادات التي كانت تعمل لحساب الاستعمار الامريكي في المنطقة . ثم تتابعت بعد ذلك الاحلاف الواحدة بعد الاخرى تدخل « ثلاجة » الجمود ، او تعلق على ارفف الاهمال والنسيان .

وكان الاتجاه الثاني لعبد الناصر هو العمل الجدي على تصفية الاستعمار من العالم الثالث بوجه عام وافريقيا بوجه خاص . ولم يكن عمل عبد الناصر في هذا المجال هو مجرد فضح مخططات الاستعمار بل كان عملا حقيقيا بتقديم المساعدات المالية والعسكرية والفنية الى حركات التحرير . ورغم ضخامة الدعم الذي كان يقدمه الا انه رأى عدم الاكتفاء بالدور المنفرد في هذا المجال بل قام بدعوة الدول الافريقية الاخرى القادرة على تقديم المساعدات لتنظيم مساعداتها الى حركات التحرير . ويكفي ان نعرف ان عبد الناصر اعلن في يوم توقيع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بوضوح انه لا يمكن توقيع ميثاق افريقي لا يفسح بين مواده مكانا لتحرير افريقيا . ولم يكن امام اللجنة التي اعدت الميثاق سوى اعداد بروتوكول عاجل حيث كان الرؤساء في الانتظار واستجابة لاصرار عبد الناصر ، وينص البروتوكول على تكوين لجنة لتحرير المستعمرات بافريقيا وان تكون احدى الهيئات الدائمة لمنظمة الوحدة ، وان تشكل لها لجنة افريقية للاشراف على جمع المساعدات ودعم حركات التحرير سواء من تقديم الاسلحة او المال او التدريب .

وقد حققت هذه الحركة موجة واسعة من الانتصارات وتحررت دولا كثيرة بافريقيا . وكانت محصلة كل هذه الجهود التي قام بها عبد الناصر تمهيد الطريق نحو تحقيق الانفراج بين العملاقتين .

وقد حرص عبد الناصر خلال عمله الدولي على اعطاء الشخصية الدولية للعالم الثالث واذا كان عبد الناصر ليس اول من دعى الى سياسة عدم الانحياز فانه كان حقا اول من حول سياسة عدم الانحياز من موقف الى سياسة ، ومن دعوة الى تيار عالمي . ويكفي ان نعرف ان فكرة جمع دول عدم الانحياز هي فكرته وانه كان وراء عقد مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز .

ففكرة عقد اول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز خرجت من الاسكندرية في ٢٢ ابريل سنة ١٩٦١ خلال اجتماع عبد الناصر ـ تيتو . وانتهى الاجتماع برسالة منهما الى عدد من رؤساء الدول تحمل الاقتراح ، ونصها :

« اننا اذ نأخذ في اعتبارنا التطورات الدولية الجارية وخاصة ما توالى اخيرا من احداث تزيد من التوتر العالمي الى الدرجة التي تهدد استقلال بعض الدول وتهدد السلام العالمي ، فاننا نرى ان الحاجة تدعو الى مزيد من التنسيق والتدعيم للنشاط الذي تقوم به الدول غير المنحازة التي تهدف الى تقدم العلاقات الدولية والبعد بها عن سياسة القوة والاتجاه الى تسوية بناءة ، لمشاكل والخلافات الدولية المعلقة والعمل على حماية السلام في العالم .

وبعد دراسة لهذه المشاكل فاننا نعتقد ان الوقت قد حان لرؤساء دول عدم

الانحياز لكي يجتمع اكبر عدد ممكن منهم للتشاور والتباحث في المشاكل الدولية العاجلة التي تعوق التعاون الدولي وتشكل تهديدا دائما للسلام .

واننا نرى ان اجتماعا كهذا يحسن ان يعقد في اقرب وقت ممكن على ان يتم بأية حال قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة حتى تستطيع هذه الدول ان تشارك في تلك الدورة ، وهي اكثر قدرة على العمل الفعال من اجل تحقيق السلام والاستقرار في العالم » .

وهكذا عقد المؤتمر الاول لحركة عدم الانحياز ، ولم يكن المؤتمر الاخير . فقد عقد المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز بالقاهرة ــ ١٩٦٤ ، بدعوة ايضا من جمال عبد الناصر اذ خرجت فكرة عقد مؤتمر جديد لعدم الانحياز خلال اجتماع عبد الناصر مع مسز باندرانيكا رئيسة وزراء سيلان ــ وقتها ــ في اكتوبر سنة ١٩٦٣ . وعقد المؤتمر الثاني فعلا وسط هجمة امبريالية شرسة على العالم الثالث بهدف وضع حركة عدم الانحياز في موقف متناقض مع حركة التجمع الاسيوي الافريقي . وامكن بعقد المؤتمر الجديد انقاذ العمل الجماعي المستقل للعالم الثالث .

وكانت بداية التفكير في عقد مؤتمر ثالث لدول عدم الانحياز في اول مارس سنة ١٩٦٦ خلال الاتصالات التي تمت بين جمال عبد الناصر وتيتو واتفق خلالها على عقد مؤتمر جديد لعدم الانحياز في مواجهة موجة الانقلابات العسكرية التي شملت العديد من دول عدم الانحياز ، وكانت محصلة الاتصالات ان اغلب الدول ترى عدم القدرة على المساهمة في عمل دولي فعال في هذه الفترة التي تزداد الهجمة للاستعمار في شكل الثورة المضادة . كذلك عقد عبد الناصر اجتماعا مع تيتو في ٢٠ مايو ١٩٦٦ لدراسة محصلة الاتصالات . واستقر الرأي خلالها على حل وسط يوفق بين فكرة عقد المؤتمر وحيويتها ورغبة كثير من الدول في عدم المشاركة في مؤتمرات خلال هذه الفترة . والحل كان في العودة الى المؤتمرات المحددة على مثال مؤتمر بريوني سنة ١٩٥٦ . وهكذا عقد ثلاثي من عبدالناصر وتيتو وانديرا غاندي في الهند في اكتوبر ١٩٦٦ .

وجاءت بعد ذلك حرب يونيو ١٩٦٧ لتكون الاسلوب الوحيد لفرض الجمود على حركة عبد الناصر حيث كان من الواضح انه وحده هو محور كل الاتصالات ومركز الحركة في العالم الثالث . ومع ذلك فكل الذي حدث ان عبد الناصر عاد الى العمل في الدائرة الاضيق وهي عقد مؤتمرات قمة عربية لتوحيد الصف ، وبناء جبهة عربية تستطيع ان تصمد اولا في مواجهة الغزوة الاستعمارية الجديدة وتكون نقطة انطلاق ليستعيد العالم الثالث دوره من جديد ولكن الموت لم يسمح له بمواصلة المسيرة فسقط على طريق النضال قبل ان يرى صدمة الانتكاسة التي اصابت العالم الثالث بعد موته .

وهذه الجبهة العربية التي بناها عبد الناصر سنة ١٩٦٧ واعاد بناء القوات المسلحة المصرية والعربية كانت الاساس الحقيقي الذي قامت عليه معارك اكتوبر ١٩٧٣ مضافا اليها علاقات عربية دولية قوية بمجموعة الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفييتي والمجموعة الاوروبية وكل بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية مما جعل امريكا واسرائيل تواجه عزلة دولية كاملة في معارك سنة ١٩٧٣ .

رؤية عربية للمتغيرات العالمية من منظور استراتيجي (*)

امين هويدي

(١)

المتغيرات الاساسية للنظام العالمي

من المفيد ان نلقي بعض الضوء على ما حدث من تغيرات اساسية على النظام العالمي الذي كان قائما طوال الستينات في فترة العشر سنوات التالية لوفاة عبد الناصر . وباديء ذي بدء فان كلمة « النظام العالمي » هذه تختلف في تحديدها الاراء. . فالدول الراسمالية مثلا ، تنظر اليها نظرة مخالفة لنظرة الدول الاشتراكية او الدول النامية . علاوة على ان « النظام العالمي » نظام متغير تبعا لتغير الظروف التي قام فيها وتبدل « موازين القوى » وميلها الى هذا الاتجاه او ذاك . فما كان يصلح بالامس قد لا يصبح ملائما لليوم او الغد .

وأي نظام عالمي انما يكتسب وجوده وشرعيته على اساس قاعدة « الرضاء الناقص » للاعضاء الذين يشاركون فيه ولكن اذا اختل « التوازن القائم » بشكل حاد واخذ يميل في ثقل نحو جانب دون الاخر بحيث تتأثر المصالح الحيوية لبعض الاطراف، يفقد هذا النظام « شرعيته » من وجهة نظر هؤلاء ومن ثم تبذل الجهود لاعادة التوازن قبل ان تصل الامور الى ما اسماه « ميترنيخ » في اوائل القرن ١٩ « بالموقف الثوري » الذي لا يمكن مواجهته الا باستخدام « القوة المسلحة » فيتحطم « النظام القائم » ليبنى على انقاضه نظام جديد يتفق و « موازين القوى الجديدة » .

ولم يعش العالم قط في ظل « السلام » الذي تزول فيه الصراعات التي يحتمها تناقض المصالح والرغبات ، وكان اقصى ما يتمناه « المجتمع الدولي » هو الوصول الى حالة من « الاستقرار » . وقد تأكدت هذه النظرة التاريخية بشكل اعمق في ظل « الرعب النووي » الذي يعيش فيه « عالم اليوم » . وفي ظل هذا « الاستقرار » ارتضى العالم ان يعيش داخل « نظام عالمي » مبني على قاعدة « الرضاء الناقص » او الوصول بالاهداف المتعارضة المتناقضة الى نقطة وسط بين « الانتصار الكامل » و « الاستسلام الشامل » . وما سياسة « الوفاق المائع » التي نراها الان الا محصلة حتمية لهذه القاعدة الاساسية .

(*) بحث اشترك به الكاتب في ندوة « الناصرية والنظام العالمي الجديد » — باريس ٩/٣٠ و ١٩٨٠/١٠/١.

وفي ظل هذه المعايشة ـ المفروضة قسرا ـ يسمح « بالحروب المحدودة » التي تجري على مسرح « العالم الثالث » وهي حروب تمتزج فيهـا « الارادات المحلية » « بالارادات الخارجية او العالمية » ..

هذا هو جوهر النظام العالمي الذي نعيشه حتى الان منذ الخمسينات ولكن حدثت تغييرات اساسية في قواعد « ادارة الصراع » في العشر سنوات الماضية ، مـن الضروري القاء بعض الضوء عليها . فما هي هذه المتغيرات التي حدثت في النظام العالمي ...؟

١ ـ عالم ثنائي الاقطاب يتجه ليصبح عالما متعدد الاقطاب

عقب انتهاء « الحرب العالمية الثانية » مباشرة اصبحت « الولايـات المتحـدة الامريكية » بحق هي الدولة الاعظم ، واتجهت لتشكل « نظاما عالميا » يحقـق لهـا « الرضاء الكامل » تتولى هي زعامته وقيادته دون شريك اذ انها كانت تحتكر « ملكية القوة النووية » وبذلك انتقل « ميزان القوى » من اوروبا الى امريكا عبر المحيط .

ولكن بعد ان تم للاتحاد السوفييتي « كسر احتكار القوة النووية » بدأ سباق رهيب بين « الدولتين الاعظم » في ظل مبدأ « الرضاء الناقص » . وكان على النظـام العالمي ان يتطور ليتلاءم معالتغيير الخطير . فحدثت ثلاثة تغيرات خطيرة :

ــ فالتغيير الاول حدث في « الاستخدام السياسي للقوة » .

فكان من المعروف ان أي زيادة في « القوة العسكرية » تقابلها « زيادة حتمية في القوة السياسية » ولكن في عصر القوة النووية لم تعد « الزيادة التراكمية » للاسلحة الذرية لها معنى اذ ما فائدة قتل « الجنس البشري اكثر من مرة ؟ » علاوة على ان « القنبلة الذرية »بقوتها التدميرية الهائلة حملت عوامل ضعفها في ثنايا قوتها اذ ان النظام العالمي يجد نفسه بين خيارين : اما الفناء في حالة استخدامها ، او الاستسلام لحالات الابتزاز المتبادل في حالة الخوف من استخدامها. وللخروج من الطريق المسدود تراضى العالم على ايجاد متنفس لصراعاته في « الحروب المحلية بالاسلحة التقليدية » .

ــ والتغيير الثاني حدث في كيفية تحقيق التوازن بين الاطراف المتصارعة فقد كان تغيير التوازن في الماضي يتم عن طريق التوسع والغزو مما كان يحتم اعلان الحرب او عن طريق ما كان يسمى « دبلوماسية المكاتب » بانتقال دولة من معسكر الى آخر . اما اليوم فان تغيير التوازن يتم دون الحاجة الى اعلان الحرب ودون الحاجة الـى اختراق الحدود ، وذلك بجهود تكنولوجية تبذل في « المعامل » ويحققهـا العلماء . واصبحت « حرب التكنولوجيا » التي يقوم بها العلماء داخل المعامل تغني عن «الحروب التكنولوجية» بين الدولتين الاعظم والتي تقوم بها الجيوش في مسارح العمليات وهذا ما يسمى باستراتيجية الردع .

ــ والتغيير الثالث والخطير حدث في «طبيعة القوى» . فزيادة القوة النووية مع استحالة استخدامها لم يجعلها العامل الاساسي في تقييـم القوى في ادارة الصراع واصبح من الخطأ التحدث عن ميزان واحد للقوى . ففـي المجـال العسكري توجد الدولتان الاعظم ، وفي المجال السياسي توجد مراكز متعددة في انحاء العالم ، وفي

المجال الاقتصادي توجد الدولتان الاعظم واوروبا والصين واليابان ويمكن اضافة دول الاوبك لو مارست اللعبة السياسية بذكاء . هذه الاقطاب المتعددة اصبح لها مصالحها الخاصة وعلاقاتها وتطلباتها الخاصة ، مما يعطي مرونة لتحرك دول العالم الثالث ، بل انعكس ذلك على « طبيعة الصراع » بعد أن تعددت الاقطاب العالمية مما سنتحدث عنه في النقطة التالية .

٢ ـ الصراع ذو الرؤوس الثلاثة ينقلب الى صراع رباعي الرؤوس

حتى اوائل السبعينات كان الصراع العالمي في ظل النظام القائم ثلاثي المحاور بعد انقسام الكتلة الشيوعية الى كتلتي « موسكو » و « بكين » وبقاء المعسكر الغربي في « وحدة نسبية » تحت زعامة « وشنطن » فأقام « نيكسون » جسوره الى كل من موسكو وبكين حتى دخل كارتر البيت الابيض فاعترف ببكين وتبادل معها السفراء .

ولكن كان « لا بد من ان يعود لاوروبا كلمتها المسموعة في مجال السياسة الدولية » ـ على حد قول الرئيس جيسكار ديستان . وزادت الروح القومية والاتجاه الاستقلالي لاوروبا نتيجة لخوفها من احتدام الصراع بين الدولتين الاعظم وخوفها من ان تصبح اراضيها مسرحا للقتال مرة اخرى . علاوة على ان « الاولاد كبروا » . فدول اوروبا الان ليست هي دول اوروبا ايام « مشروع مارشال » ، واصبحت تفهم « التحالف » على انه « مشاركة » وليس مجرد « طاعة ومشاهدة » . بل اصبح لاوروبا مصالحها الخاصة .

فالدول التسع في السوق المشتركة استوردت عام ١٩٥٨ من الولايات المتحدة ما قيمته ٥ر٣ بليون دولار ومن دول الشرق الاوسط في نفس العام ما قيمته ٣٤٢ مليون دولار . وفي عام ١٩٧٨ استوردت من الولايات المتحدة ما قيمته ٣٥ بليون دولار ومن دول الشرق الاوسط ٤٢ بليون دولار يشكل اغلبها «النفط» اكسير الحياة. هذا دفع أوروبا الى محاولة اتخاذ سياسة مستقلة ازاء ازمة الشرق الاوسط كان اخر مظاهره بيان البندقية في ١٩٨٠/٦/١٣ رغما عن تحفظاتنا الشديدة عليه .

ثم نجد أن الميزان التجاري بين الاتحاد السوفييتي والمانيا الغربية عام ١٩٧٩ هو ٦ر٧ بليون دولار بينما لم يكن يتجاوز ٧٦٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ . والميزان التجاري بين الاتحاد السوفييتي وفرنسا عام ٧٩ هو ٧ر٣ بليون دولار بل نجد ان دول السوق صدرت الى الاتحاد السوفييتي ما قيمته ١٢ بليون دولار عام ٧٩ ، أي ٤ مرات حجم صادرات الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفييتي .

هذا دفع أوروبا الى انتهاج سياسة مستقلة ازاء ازمة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بخصوص ايران وافغانستان فلم تتحمس لفرض الحظر على تصدير الحبوب او التكنولوجيا الى موسكو او الى مقاطعة الدورة الاولمبية التي عقدت في موسكو هذا الصيف .

والاتحاد السوفييتي راض عن هذا الانقسام ويغذيه باتباع سياسة « العصا والجزرة » بتشجيع زيادة علاقاته مع اوروبا وزيادة قواته الرادعة وقواته التقليدية في مواجهة الغرب .

واخذت اوروبا تنادي بتقوية سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتي بل تطور الموقف لكي يصبح هناك سياستان للوفاق كل منهما لـه قواعده وحساباته . الوفاق بين موسكو والولايات المتحدة ، والوفاق الثاني ذو طابع اقليمي ، وكل لـه نظرته المختلفة بالنسبة للازمات والمشاكل العالمية او الاقليمية .

والحق أن تغير الصراع من ثلاثي الى رباعي الرؤوس صمام امن للاستقرار العالمي ، علاوة على انه يحقق « مرونة » اكبر للدول النامية في ممارساتها لدورها في الصراع .

٣ ــ عجز القوة وقوة العجز

القوة الكاسحة لها قيودها التي تحد من حركتها والمبدأ الجديد الذي يعبر عن هذا الواقع هو : عجز القوة وقوة العجز . فالجرائم ــ ان صح هذا التعبير ــ متساوية امام هذا العجز في استخدام القوة . وهذا العجز يطرح جملة اسئلة : هل يكون العقاب على قدر المجرم او على حجم الجريمة ؟ هل يمكن ضرب « اللص » مثلا وهو يولي هاربا بمدفع ميدان ؟ هل يمكن تفريق مظاهرة باستخدام قاذفات القنابل ؟ فالقوة دائما مهما عظمت تظل « محايدة » لحين استخدامها . ولكن الخوف من الصدام الاكبر هو الذي يصيب القوة الكاسحة بالعجز ، الامر الذي يؤكد ان « ارادة » الدول الصغرى لها تأثيرها في مجرى الاحداث ان هي عرفت قيمة نفسها واتقنت استخدام قواتها المتاحة في اللعبة الدولية .

٤ ــ تكاثر اعضاء النادي الذري

منذ أن افتتح « النادي الذري » ابوابه بعد الحرب الثانية اقتصرت عضويته ــ ولفترة ليست بالقصيرة ــ على الدولتين الاعظم ثم انضمت اليهما بريطانيا وفرنسا والصين والهند واسرائيل وبالرغم من ذلك فان العالم عاش تحت ما يسمى « بالاستقرار النووي » .

الا ان دولا اخرى مثل الباكستان وجنوب افريقيا والعراق والارجنتين والبرازيل مرشحة لدخول النادي الذري ان آجلا أو عاجلا . بل لا يستبعد ان تحصل بعض الجماعات الارهابية على اجهزة ذرية صغيرة وهنا سيتعرض « الاستقرار النووي » الى الاهتزاز . ومعنى ذلك ان « الاستقرار النووي » بين الدولتين الاعظم قد يتهدد نتيجة لاجراء تقوم به دولة ثالثة في حالة اليأس أو سوء الحساب . وقد يساعد هذا « التكاثر النووي » على زيادة الصراعات العقائدية . فقد رأى العالم قنبلة ذرية في يد الصهيونية العالمية ، وقد يرى العالم ايضا قنبلة ذرية اسلامية او عربية الى جانب القوى الذرية الراسمالية والاشتراكية .

وقد يدفع هذا التكاثر النووي الدولتين الاعظم الى السير قدما في الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بل قد يدفعهما الى اتخاذ قرار (بالقيام بالردع المشترك) خوفا من ان يحدث ما يقال في الامثال « يفعلها الصغار ويتحمل نتيجتها الكبار » .

٥ ــ تجارة الاسلحة تميل اكثر لتكون تجارة بدلا من كونها سياسة

اصبح الحصول على الاسلحة في النظام العالمي القائم اسهل مما كان عليه في

الماضي . اذ اصبح السلاح سلعة تجارية تعالج به كثير من الدول ميزان مدفوعاتها .
كان هناك في الماضـي اتفاقات للاعطاء بحساب تبعا لقوانين دقيقة ولكـن الاسـواق اصبحت اسهل منالا طالما توفرت القدرة على الدفع وليس المال وحده هو الوسيلة لدفع الحساب بل هناك وسائل اخرى متعارف عليها .

ولمواجهة الطلبات المتزايدة تلجأ الدول الى القيام بمشروعات مشتركة بينها حتى يمكنها تلبية الاحتياجات . فمثلا تشترك فرنسا والمانيا لانتاج طائرة « الفا » وتشترك ايطاليا وبريطانيا والمانيا لانتاج « التورنادو » وتشترك فرنسا وبريطانيا لانتاج « الجاغوار » التي باعت ٥٧٥ طائرة في العام الماضي منها ما قيمته ٤ر٢ بليون دولار لعمان . وقد تزايد حجم المبيعات لدرجة ان بريطانيا تنوي تصدير ٥٠٠٠ طائرة في العشر سنوات القادمة كما وضعت خطة لتصدير ما قيمته ١٠٠ بليون دولار من طائرات التورنادو حتى عام ٢٠٠٠ . ومعنى ذلك ان قيدا من القيود الثقيلة التي كانت تفرض على « ارادة الدول » قد خف نوعا ، خاصة لمن يمتلك القدرة على الشراء .

٦ ـ زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة

الفجوة بين الشمال والجنوب او بين الذين يملكون والذين لا يملكون موجودة ومستمرة ، مما ادى الى عقد اول مؤتمر عالمي للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ . وكانت دول عدم الانحياز تتزعم الدعوة الى ضرورة التزام الدول الصناعية المتقدمة بتقديم المساعدات والمعونات الى الدول الفقيرة النامية وانقسم المؤتمر الى ٣ مجموعات :

ـ مجموعة الـ ٧٧ وهي مجموعة الدول الفقيرة .

ـ مجموعة الدول الصناعية المتقدمة وتضم دول اوروبا الغربية واليابان وكندا بزعامة الولايات المتحدة الامريكية .

ـ مجموعة الدول الاشتراكية .

وكالعادة تغلب الاغنياء على الفقـراء واستمرت الاجتماعات والمباحثات دون جدوى طوال الفترة الماضية حتى عقد اجتماع الدورة الخـاصة غير العادية للامم المتحدة في اغسطس ١٩٨٠ لتقييم الموقف . وفي هذه الفترة حدث تطوران هامان :

ـ اما التطور الاول فهو زيادة الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية اتساعا فزادت مديونيات الدول الفقيرة وقلت قدرتها علـى السداد وارتفعت الاسعار وانخفضت معدلات التنمية وزاد عدد الجياع . بينما زادت الدول الغنية ثراء وقلت نسبة الاعانة التي تقدمها وبذلك زاد النظام الاقتصادي العالمي اختلالا .

ـ اما التطور الثاني فهو الانقسـام الذي حدث داخل مجموعة الـ ٧٧ اذ انقسمت الى ثلاث مجموعات :

ـ المجموعة الاولى وهي الدول الاقل نموا والاكثر فقرا وعددها ٤٠ دولة يتراوح دخل الفرد فيها بين ٩٠ دولارا سنويا كبنجلادش و ٢٦٠ دولارا سنويا كاندونيسيا .

ـ المجموعة الثانية وهي الدول المتوسطة وعددها ٧٥ دولـة ويتراوح الدخـل السنوي للفرد فيها بين ٣٩٠ دولارا كمصر و ٣٣٠٠ كسنغافورة .

ـ المجموعة الثالثة وهي مجموعة الدول المصدرة للبترول التي زاد متوسط

الدخل السنوي للفرد فيها حتى بلغ ١٥٠٠٠ دولار كالكويت .

وحتى الان لم تصل المباحثات الى شيء ملموس بينما يزداد الموقف خطورة وتزداد الفجوة اتساعا مما يؤثر على الاستقرار في كثير من الدول ويجعلها عرضة للتقلبات والثورات الاجتماعية .

٧ ـ تغييرات اخرى

وهناك تغييرات اخرى كثيرة اهمها :

أ ـ انهيار اغلب المنظمات التي كانت تعبر عن تطلعات الدول النامية .

ب ـ عودة السياسة العالمية الى سياسة الاستقطاب وانشاء القواعد العسكرية.

ج ـ انتقال سياسة الاتحاد السوفييتي من المواقف الحذرة الى المواقف الاكثر ايجابية سواء بالتدخل المباشر او غير المباشر بعكس الولايات المتحدة الامريكية التي ما زالت تعيش تحت عقدة فيتنام .

والخلاصة

اننا امام نظام عالمي لم يطرأ عليه اي تغيير من ناحيته الاستراتيجية ، فان القواعد التي تتحكم في حالة « الاستقرار » التي فرضتها القوة النووية على الدولتين الاعظم ما زالت ثابتة : لا مواجهة ذرية أو تقليدية بينهما ... وانما فقط حروب محلية في المسارح الاقليمية يتم فيها المكسب والخسارة بالنقاط لا اكثر .

بل اننا نعتقد ان السبعينات اتجهت الى توطيد هذا « الاستقرار » رغما عن مظاهر التوتر الحالية وذلك لان حالة الاستقطاب التي كانت تسود العالم فيالخمسينات والستينات اخذت تضعف ، فالعالم متعدد الاقطاب افضل من العالم ثنائي الاقطاب من ناحية تحقيق الاستقرار لانه يحقق « التوازن » في ممارسة الصراع . وتعدد المعايير التي تقاس بها القوى العالمية ايضا ، يحقق « الاستقرار » لانه لا يترك للقوة العسكرية وحدها الحسم والبت .

وبالرغم من ذلك فد حدثت تغييرات ضخمة في وسائل الصراع ، اغلبها في صالح الدول الصغرى ولكنها للاسف الشديد لم تستغل ذلك كثيرا لتحقيق اهدافها ، بل عجزت عن ان تخلق من نفسها عاملا مؤثرا يساعد في اتجاه هذا الاستقرار لصالحها . والسبب في ذلك هو افتقارها لفكر واحد يضعها في الوضع الصحيح بالنسبة لما يحدث حولها وتفكك الانظمة التي كانت تمارس من خلالها حركتها باستثناء بعض المواقف في هيئة الامم المتحدة التي ليس لها تأثير ايجابي على مجرى الاحداث .

(٢)

الموقف العربي الراهن من هذه المتغيرات

والان ننتقل للحديث عن الموقف العربي الراهن من هذه المتغيرات وهو حديث شائك . ولنبدأ بطرح الاسئلة الاتية :

هل واكب العالم العربي هذه المتغيرات ودرسها وحللها في تصور مشترك ؟

هل طوعها لصالحه واستفاد منها لتحقيق اغراضه القومية ؟

هل غير من طريقته التقليدية التي يمارس بها سياساته في المجال العربي ؟

هل هناك تصور مشترك للدول العربية لسياسة متفق عليها في خطوطها العامة على اقل تقدير تتناسب مع المتغيرات الهائلة التي حدثت على المستوى الاقليمي والعالمي ؟

لا خلاف على ان الاجابة على كل هذه الاسئلة هي بالنفي وللاسف الشديد .

والسبب الرئيسي في هذا العجز الواضح هو ان العالم العربي خلال السبعينات فقد قدرته على المبادأة واصبح غير قادر على طرح « البدائل » التي تتناسب مع المتغيرات الاقليمية التي تنفجر من داخله وعلى حدوده والتي هي بالتأكيد في مجملها في صالحه ...

فعلى سبيل المثال ...

ــ اصبح من الواضح مقدار اعتماد العالم على الدول العربية بصفتها اكبر مصدر لانتاج الطاقة .

ــ واصبح من الواضح ايضا حساسية الوضع « الجيوبوليتيكي » للمنطقة العربية ليس فقط للاسباب المعروفة والمعادة ولكن لكونها تتحكم بطرق المواصلات لنقل الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب والبحر الاحمر وقناة السويس وجبل طارق ..

ــ بل وزاد دخل العالم العربي بشكل خرافي نتيجة لارتفاع اسعار الطاقة واصبح في مقدوره التحكم ــ لو اراد ــ في سوق المال العالمي والحصول على كل مقومات بنائه في مختلف النواحي لتقوية قدراته الذاتية .

بل وعلى سبيل المثال ايضا ..

ــ سقط حكم « هيلاسيلاسي » في الحبشة الذي كان يسبب ضغوطا شديدة على الحدود الجنوبية للعالم العربي . وكذلك سقط حكم الشاه على الحدود الشمالية الشرقية للوطن العربي .

ــ عززت « الثورة الفلسطينية » من مكاسبها وحققت انتصارات اكيدة على الصعيد العالمي .

بل وعلى سبيل المثال ايضا ...

ــ عززت بعض الدول العربية علاقاتها مع موسكو والبعض الاخر مع وشنطن بالرغم من فشل الدول العربية في توجيه ذلك الى الصالح القومي .

ــ تحرك اوروبا في اتجاه ايجابي نحو الاهداف القومية العربية .

ــ تحول قطاع كبير من الراي العام العالمي الى صالح القضية الفلسطينية .

ــ انفتاح السوق العالمي للسلاح .

بالرغم من كل هذه المتغيرات نجد ان « القدرة والارادة » العربية عاجزة عن استثمارها بل انها اصيبت بعدة نكسات حرفتها عن اغلب المبادىء التي كانت قد استقرت واصبحت بمثابة العقائد الثابتة في انحاء وطننا من المحيط الى الخليج ..

ومن اهم هذه الانحرافات والنكسات :

ــ لاول مرة في صراعنا مع الصهيونية العالمية تتجه البلاد العربية نحو مفاهيم

جديدة . فمصر مثلا عقدت معاهدة مع اسرائيل بمقتضاها اعترفت بها اعترافا كاملا وتبادلت معها السفراء واخذت تطبع العلاقات معها . امـا البـلاد العربية الاخرى فاصبحت في اكثريتها لا تعارض الاعتراف بالوجود الاسرائيلي اذا ما اعادت اسرائيل الاراضي التي استولت عليها عـام ١٩٦٧ واعترفت بالحقوق الفلسطينية ، اي انه اعتراف مؤجل . والوضع حتى الان بالغ التعقيد . ففي غياب العدو المشترك لا يمكن الوصول الى خطة مشتركة لان الخطة حينئذ ستكون ضد من ؟ او مع من ؟ هذه هي الصعوبة الحقيقية التي علينا ان نضعها في الاعتبار ونحن نناقش مثل هذه الموضوعات الحساسة .

ــ وبعد ان كان العالم العربي ينادي بعدم الانحياز للدرجة ان بعض الدول المنحازة كانت تنكر انحيازها وتنكر في استحياء وجود قواعد بها اتجهت بعض الدول العربية في وقتنا هذا الى الاعلان السافر عن انحيازها بل وطلب وجود القواعد الاجنبية بها . فمصر اعطت الولايات المتحدة قواعد في رأس بناس في البحر الاحمر . وقواعد جوية في قنا والصحراء الغربية وسيناء . وعمان والصومال بدورهما تطوعتا باعطاء قواعد اخرى تحت ستار كلمة « التسهيلات » علاوة على القواعد التي كانت موجودة من قبل في المغرب والسعودية ودول الخليج وجزر البحر الاحمر . وبذلك عادت البلاد العربية لتمتلىء بالقواعد العسكرية او الوجود الاجنبي الذي طالما كافحت لازالته وفقدت الاف الشهداء في سبيل ذلك .

ــ ثم بعد ان كانت « الثورة » هي التي تقود حركة المد العربي في الخمسينات والستينات قفزت « الثروة » لتقود المسيرة . وللاسف الشديد فانها تخبطت فـي مسارها واوقعت البلدان العربية في ترديات خطيرة كانت تحاول جاهدة تلافيها فـي الماضي بل لم تسلم هي نفسها من المخاطر فوجدت « الثروة » نفسها في الخط الامامي في منطقة الخليج العربي تهب عليها رياح « الثورة » مـن اكثر مـن اتجاه بل حدثت فرقعات شديدة في الكويت والسعودية لا اظن انها كبح جماحها بعد .

ــ ثم بعد ان كـانت بعض البلاد العربية تسعـى جـاهدة لتصحيح العلاقات الاجتماعية بداخلها سـواء بالحلـول الاشتراكية او بالاجراءات الاصلاحية الاخرى تراجعت هذه البلاد وغيرها في حدة عن هذا الطريق وانصرفت عن خطط التنمية التي كانت تتنافس على تنفيذها من قبل .

ــ ثم زادت الانقسامات العربية في كل جزء من اجزائها وتفرقت الدول العربية وما عادت تتفق على راي او اتجاه بل نجد ان المنظمات التي كانت تمثل ابسط انواع وحدتها قد تفرقت وتشتتت وما عادت المبادرات التي تسعى للوحدة والتي كـانت تتوالى في الماضي تجد لها مكانا وسط الضياع الذي اخذ يسيطر على كل شيء .

(٣)

الناصرية والنظام العـالمي الجديد

امام هذه الردة الرجعية والانتكاسات الثقيلة علينا ان نرجع الى « الناصرية »

لترى كيف واجهت اوضاعا مشابهة لما نحن فيه . وعلينا ونحن نبحث في ذلك ان نتذكر ان الناصرية عملت في مناخ اقليمي ونظام عالمي في غاية الصعوبة .

ـ كانت الثورة الناصرية اول ثورة تحدث في المنطقة العربية في الزمن الحديث ولذلك كانت تفتقد الى القدوة وتجربة الغير .

ـ وكان الاستعمار ايضا في كل مكان في الوطن العربي تعاونه رجعية رهيبة تشد على مواقعها بالنواجذ وهي تحتمي بمميزاتها الطبقية والقواعد العسكرية المنتشرة في كل بقعة على الساحة العربية .

ـ ولم تكن البلاد العربية قد عرفت طريقها الى « الثروة » بعد . لم تكن عرفت « الانتاج الكبير » للنفط وكانت ثرواتها في يد الاجانب مثل قناة السويس وكانت بذلك عديمة الوزن في مجال السياسة العالمية .

ـ وكان العالم ثنائي الاقطاب تجري فيه سياسة الاستقطاب على قدم وساق ويتحكم في هذه السياسة « الولايات المتحدة » التي نصبت نفسها زعيمة العالم رافعة شعار « من ليس معنا فهو ضدنا » وسياسة الاحلاف والقواعد كانت هي سمة العصر.

ـ واحتكار السلاح يسود العالم في قسوة رهيبة . كان السلاح يعطى للمعتدي ليباشر به عدوانه ويغتصب حقوق الغير ويحافظ على الامر الواقع ، ويحرم على صاحب الحق حتى يظل داخل مناطق النفوذ .

ـ والعالم العربي مشتت يعاني من الاستعمار والقواعد والظلم الاجتماعي ما تكاد حركة تحررية تطل براسها حتى كانت تضرب قبل ان يستفحل امرها وكان مجرد المناداة بالاشتراكية او بالعدالة الاجتماعية جريمة يعاقب عليها القانون في اغلب البلاد العربية .

ـ وكانت افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية كلها تحت الاستعمار لا يكاد يوجد بها دولة مستقلة واحدة .

وسط كل ذلك وقفت ثورة ١٩٥٢ في اول عهدها وحيدة ـ واخذ عبد الناصر يرسي سياسته الجديدة التي طور بها النظام العالمي الذي كان يسود في ذلك الوقت.

ـ فقاوم الاستعمار في بلده وفي ساحة الامة العربية كلها بل وفي كل مكان وهو القائل :

ـ الاستعمار هو العدو الاول للشعوب يمارس عليها ضغوطه السياسية والاجتماعية والاستعمارية .

ـ اذا خرج الاستعمار من الباب فانه يحاول دائما ان يعود من الشباك .

ـ امريكا تقود الثورة المضادة في العالم باعتبارها زعيمة العالم الرأسمالي .

ـ حينما تدخل الدول الصغرى في احلاف مع الدول الكبرى فانها بذلك توقع صك تبعيتها . فالاحلاف سجن كبير يحيل الشعوب الى ادوات في يد الغرب .

ـ غرس قواعد عسكرية في الدول الصغرى غرضه ضرب القوى التحررية في الداخل وضرب الشعوب الاخرى التي تريد أن تتحرر .

ـ يعمل الاستعمار على خلق كيانات دخيلة في مناطق متفرقة من العالم تكون عونا له وصونا لمصالحه ومدافعا عن مشروعاته .

ـ الاستعمار لا يترك الارض التي يحتلها الا مرغما وبقوة السلاح .

وعلى ذلك فانه على قوى التحرر في العالم ان تتلاحم وتتوحد جهودها .

ـ **وحدد الامن المصري في** نطاق الامن العربي، فالدفاع عن منطقة الشرق الاوسط لا يمكن ان يوكل للغير ، اذ يجب ان ينبثق الدفاع عن المنطقة من ذاتها وبسواعد ابنائها ومن اجل ذلك رفض نظرية « التوازن » في التسليح من اجل الحفاظ على سلام ظالم في المنطقة ، اذ ان السلام هنا يعني الحفاظ على بقاء النفوذ الاجنبي ولذلك فانه ولأول مرة في العالم كسر احتكار السلاح فهو السبيل الوحيد لايجاد جيش وطني قوي يحمي الاستقلال . ولا يمكن ان يمد الغرب الدول المتحررة بالسلاح فيساعد بذلك على القضاء على قواعده في المنطقة ومن اهمها اسرائيل .

ـ ونادى بعد ذلك بعدم الانحياز رافضا مبدأ العزلة . فنحن في عالم لا يستطيع ان يعيش فيه اي بلد بمفرده في عزلة عن غيره ، فقوى العدوان متضامنة ، وقوى السلام ايضا يجب ان تتضامن حتى لا تلتهم واحدة بعد اخرى بواسطة قوى العدوان. وسياستنا صداقة مع الكل واذا وقع خلاف فهو على اساس من المبادىء . وايجابية حركة عدم الانحياز هي في تحركها وشعورها بأن السلام لا يتجزأ والرخاء لا يتجزأ . فالمجتمع الدولي كمجتمع الافراد يحتاج فيه الكل الى الواحد بقدر ما يحتاج الواحد الى الكل . اننا لا نريد ان ينتهي العالم الى ان يقسم الى كتلة غربية وكتلة شرقية لتقوم تقسيمات اخرى اكبر واخطر : كتلة الفقراء وكتلة الاغنياء ، كتلة الشمال وكتلة الجنوب ، كتلة البيض وكتلة الملونين . فلا يمكن للفقر والغنى او التقدم والتخلف او الرخاء والحرمان ان تعيش جنبا الى جنب .

ـ ثم ينادي بعد ذلك « بالسلام » وليس « الاستسلام » ولكنه سلام في ظل التعاون الدولي رافضا السيطرة . فسلام عهد الامبراطوريات الكبيرة قد اندثر والسلام الذي يقوم على توازن القوى قد فشل وتسبب في حربين عالميتين . فالارض ليست غنيمة يتقاسمها الاقوياء بسيوفهم ، واخطار موازين الرعب النووي فادحة تنادينا بأن نتحرك لانقاذ السلام من القوة النووية الرهيبة التي يجب ان توضع في خدمة السلام البشري وتحرر الانسان وليس استعباده .

والسلام ليس الامتناع عن استخدام القوة فقط ولكنه الذي يهيء الاستقرار والرفاهية ، والسلام لقيام علاقات ودية عادلة بين الامم . والسلام لا يستقر اذا استند الى تجميد الاوضاع الظالمة . واحترام الدول لالتزاماتها التعاهدية معناه احترام المعاهدات الصحيحة التي عقدت بحرية واختيار .

ـ ان السلام لا يمكن ان يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الامم المتقدمة والامم التي فرض عليها التخلف . فالتعاون الدولي من أجل الرخاء هو الامل الوحيد في تطور سلمي يقرب بين مستويات الامم ويزرع المحبة بينها وهو يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع لان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة

الاستعمارية . كذلك فهو يشمل توجيه الذرة من اجل السلام . وكذلك فهو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من اجل التقدم، وكذلك توجيه المبالغ الطائلة التي ترصد لصنع الاسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من القضاء عليها .

ـ ان التعاون بين الشعوب الآسيوية والافريقية ليس عاملا على تخفيف حدة التوتر الدولي فحسب ، بل هو تعاون تلك الدول التي تمثل اكبر قارتين وسكانهما اكثر من نصف سكان العالم على التقدم وتحقيق معيشة ارفع ، وهذا الغرض ضرورة حتمية لتحقيق السلم العالمي .

ـ ثم نادت ثورة ١٩٥٢ بـ « الوحدة العربية » بل وطبقتها في تجربة مثيرة ولم تعتبرها صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، ولكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير . وحتى بعد ان تم الانفصال عام ١٩٦١ تساءل عبد الناصر : هل اثر هذا في ايمان الجماهير العربية بالوحدة ؟ ابدا لم يؤثر ـ صحيح ان الجماهير العربية شعرت بالحزن ولكنها لم تيأس بل سارت في طريق الوحدة .

ولا اظن ان هناك خلافا على ان ما اوجزناه عن تجربة الثورة في عهد عبدالناصر يؤكد انها كانت مؤهلة لمواجهة النظام العالمي الجديد بمتغيراته . بل كان يمكنها بقدرتها الخلاقة على المبادأة والتحرك ان تستغل هذه المتغيرات افضل الاستغلال .

فكان يمكنها من ناحية استغلال تعدد مراكز القوى العالمية ـ بالتعاون مع « الاقطاب المتعددة » التي افرزتها طبيعة الصراع ـ لان ثورة ١٩٥٢ لم تلعب «بالقوى» ولم تدع « القوى » تلعب بها ولكنها كانت تتمتع بالقدرة على اللعب معها لتحقيق اهدافها .

ومن ناحية اخرى كان في امكانها ان توجد ارضية مشتركة بينها وبين « الثورات الجديدة » التي حدثت في المنطقة وعلى اطرافها بتطويق التناقضات التي ورثتها هذه الثورات والتي تتعارض وللاسف الشديد مع امانينا القومية لانها تناقضات اخف دون شك مما كانت عليه في الانظمة السابقة .

ثم كان في امكانها استغلال التطور الهائل الذي حدث في الراي العام العالمي وفي القوانين التي اصبحت تتحكم في التعامل مع سوق السلاح العالمي استغلالا كبيرا بحيث كان يمكنها ان تحقق مبدأ تنوع الاسلحة على المستوى القومي وليس بالضرورة على المستوى القطري .

وكان يمكنها ان تدفع حركة عدم الانحياز والحركات الاخرى دفعا للامام خاصة بعد ان زاد عدد الدول التي حصلت على استقلالها وبعد انتصار الثورة الفيتنامية في آسيا ، والثورات المتعددة في افريقيا ، وتراجع الحركات العنصرية بها. وبذلك تحقق التوازن في ادارة الصراع العالمي عن طريق تعدد الارادات وليس عن طريق انحسارها .

وكان في مقدورها ان تستمر في مطاردة الاستعمار بحيث لا تهيىء له الفرصة لكي يعود بقواعده الى المنطقة مرة اخرى . وبذلك تساهم في تخفيف التوتر العالمي وتهدىء من آثاره الجامحة .

وكان في مقدورها الا تستسلم ابدا للصهيونية العالمية وان تستمر في « خنادقها » حتى تسود روح العدالة وحتى ترجع الحقوق المسلوبة ، وذلك لانها كانت تفرق تماما بين السلام و « الاستسلام » .

وكان في امكانها ولا شك ان تحقق الكثير في مجال « الوحدة العربية » بتلاقيها مع العديد من الانظمة العربية التي اصبحت مهياة لمثل هذه الخطوة القومية .

عن « دراسات عربية » عدد ٢ لـ ١٩٨٠

المعركة الثقافية في مصر (*)

محمود أمين العالم

حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، كتب الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي : «انما يبنى الوطن بالحرية والفكر والمصنع». ومنذ ذلك الحين، وحتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان النضال من اجل الحرية والعقلانية والاستقلال القائم على الانتاجية والتصنيع ، هو جوهر الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية ، في اشكالها ومراحلها المتنوعة ، وكان الصراع السياسي من اجل الاستقلال مرتبطا بالصراع الاجتماعي من اجل التقدم ، مرتبطا بالصراع الثقافي من اجل التفتح الفكري والاستنارة العقلية وحرية التعبير والابداع الادبي والفني . نتبين هذا بوضوح غامر من الثورة العرابية ، ومن ثورة ١٩١٩ ، ومن الانتفاضات والتحركات الشعبية في اعوام ٢٠ ــ ٢٢ ــ ٢٤ ــ ٣٠ ــ ٣٥ ، وفي برنامج اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ ، ثم في النضال الشعبي المسلح في اعوام ٥٠ ــ ٥١ والاسابيع الاولى لعام ١٩٥٢ التي كانت تمهيدا تاريخيا لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وبرغم اجهاض هذه الثورات والتحركات والانتفاضات الشعبية ، وفشلها في تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية ، فان قيمها ومفاهيمها متمثلة في الثقافة ، كانت تواصل معاركها في مختلف اشكال التعبير الفكري والادبي والفني ، كبنية ايديولوجية مضادة للبنية الايديولوجية الرسمية المهيمنة المعبرة عن مصالح الثالوث الحاكم : الرجعية المحلية (من كبار ملاك اراضي وكبار رأسماليين) والاحتلال البريطاني والنظام الملكي .

وكانت هذه الثقافة الوطنية الديمقراطية التقدمية تعبر بتراكم خبراتها وتطور مفاهيمها وقيمها ، وتنوع هذه الخبرات والمفاهيم والقيم ، عن تراكم وتطور النضال الاجتماعي لمختلف الفئات والمراتب الشعبية والاجتماعية ، من عمال وفلاحين وبورجوازية صغيرة وفئات بورجوازية متوسطة . وكانت تجمعها مستويات متنوعة ومختلفة ومتصارعة احيانا من العقلانية والموضوعية والعلمانية والاستنارة وروح الديمقراطية والابداع وارادة التجديد والتقدم ، وذلك في مواجهة ايديولوجيات السلطة

(*) محاضرة القيت نيابة عن صاحبها في ندوة « عشر سنوات بعد غياب عبد الناصر » ــ بيروت ٢٢ و ٢٣ يوليو ــ تموز ١٩٨٠ .

الحاكمة التي كانت تعبر وتعزز وتشجع وتكرس الغيبية والسلفية الضيقة والتجميل والجمود واللاعقلانية وتبرر التخلف والاستبداد والتبعية للاستعمار .

ولقد استطاعت هذه الثقافة الوطنية والديمقراطية والتقدمية ان تحقق مكتسبات وان تنجز ابداعات بالغة الجدية والعمق ، عبر صراعها مع الايديولوجيات الرجعية المهيمنة ، وان تشكل هذا التراث العظيم للثقافة العربية في مصر منذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين .

ولم يتح لهذه الثقافة ان تنتصر رسميا الا بانتصار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

والحق ان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي تتويج للموجات المتتابعة الصاعدة ، للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية سواء في المجال السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي .

بل لعلها ــ في المجال الثقافي والايديولوجي خاصة ــ لم تكن الا انجازا لأحلام ومفاهيم وقيم حركة النهضة الاولى ، وما تلاها من مراحل تاريخية واجتماعية مختلفة زاخرة بالمعاناة والصراع .

ألسنا نجد في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٢٢ امتدادا متفاعلا متداخلا لأبرز افكار حركة النهضة الاولى بكل تنوعاتها وخلافاتها : افكار الطهطاوي والافغاني ومحمد عبده وعرابي وعبدالله النديم ولطفي السيد ومصطفى كامل ومحمد فريد وقاسم امين وسلامة موسى ، من تطلع الى التكنولوجية والعقلانية والحرية ، وسعي الى التوفيق بين العلم والدين ، وبين التراث القديم والحداثة ، ومن دعوة الى الديمقراطية واحترام ارادة الشعب ، وحرص في الوقت نفسه على الصفوة والنخبة ؟

حقا ، ان ثورة ٢٣ يوليو قد تجاوزت في تطورها ــ الى حد كبير ــ الطابع الازدواجي التوفيقي التدرجي الذي كان يتسم به فكر عصر النهضة ، وحققت وثبة اكبر في اتجاه العقلانية والعلمانية والشعبية ، الا انها احتفظت بجانب من تلك الازدواجية والتوفيقية التي لعلها كانت نقطة الضعف في انطلاقها الثوري ، بل نقطة الانقضاض على منجزاتها كلها والانتكاس بالثورة الوطنية الديمقراطية التي حققت ثورة ٢٣ يوليو مرحلة كبيرة منها .

وعلى ان ميراث ثورة ٢٣ يوليو لا يقف عند حدود حركة النهضة ، بل ورثت كثيرا من افكار ومفاهيم المراحل التالية لحركة النهضة وفي مقدمتها الفكر القومي العربي ، والفكر الاشتراكي ــ بمعناه العام ــ ومفاهيم السلام والتضامن العالمي .

واذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ــ في المجال الثقافي والايديولوجي ــ تعد امتدادا لهذا التراث الطويل من الثقافة الوطنية الديمقراطية والتقدمية ، فهل استطاعت بانتصارها واستيلائها على السلطة وسعيها لارساء ايديولوجية جديدة رسميا ، هي الايديولوجية الوطنية الديمقراطية التقدمية ، ان تحقق بالفعل قطيعة مع الايديولوجية الرجعية الرسمية التي كانت مهيمنة في ذلك الوقت ؟

حقا ، ما اخطر واعنف معركة الافكار ، فضلا عن انه ليس من الهين تصفية بنية ايديولوجية سائدة مهيمنة ، بتجربة ثورية لم تتم فيها تصفية جهاز الدولة القديم ،

ولم تتخذ فيهـا اجراءات جذرية حيال الهيـاكل والابنية الاقتصـادية والاجتماعية السائدة .

وبرغم هذا ، فلقد تحقق تغيير عام في البنية الثقافية والايديولوجية في المجتمع المصري عبر وخلال المرحلة الناصرية .

والواقع ان ثورة ٢٣ يوليو ، وان لم تبدأ برؤية نظرية متكاملة ، فانه من الخطأ القول بأنها ــ كما يقال ــ ثورة برجماتية تجريبية خالصة . فالواقع ان الشعارات الستة التي رفعتها في البداية ، ثم اجراءاتها العملية المبكرة من طرد للملك والغاء للملكية ، ومن حد للملكية الزراعية ، ثم التعجيل بالجلاء ، فالارتباط بباندونج ، ثم ما تلا ذلك من مواقف واجراءات ، من تاميم لقناة السويس ، ثم اجراءات التاميم الكبرى عام ٦٠ ــ ٦١ ، مرتبطة بخطة تنمية اقتصادية ، ثم بناء السد العالي ، فضلا عن اعلان الدستور عام ١٩٥٦ ثم الميثاق الوطني ١٩٦٢ فبرنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، هذا الى جانب خطب جمال عبد الناصر في المناسبات السياسية والثقافية المختلفة ، انما يشكل في الحقيقة رؤية ايديولوجية تستند منذ البداية الى اسس مبدئية ، سرعان ما اخذت تنمو وتتطور بشكل موضوعي متصل خلال تطور الثـورة ذاتهـا ، وخلال ممارساتها النضالية وخبرتها الحية سلبا وايجابا وفرزها المتصل لبعض عناصرها .

المهم ان ثورة ٢٣ يوليو لم تبدأ من فراغ ، كما انها لم تبدأ بنظرية متكاملة ، انما بدأت باسس وطنية ديمقراطية تقدمية عامة اخذت تختبرها وتطورها عبـر خبرتها الحية ، ووفقا لعلاقات القوى الاجتماعية وطبيعة هذه القوى في المجتمع المصري وداخل النظام ذاته .

ونستطيع ان نقول ان الثورة قد بلورت في النهاية رؤية ايديولوجية يمكن ان تلخص في العناصر الآتية :

١ ــ العداء للامبريالية والصهيونية .

٢ ــ العداء للاقطاع وللراسمالية الاحتكارية ، والاستغلال الاقتصادي بمعنـاه العام .

٣ ــ الالتزام بمفهوم للتقدم الاجتماعي قائم على تذويب الفوارق بين الطبقات .

٤ ــ الالتزام بمفهوم للاشتراكية اخذ ينمو ويتطور موضوعيا وعلميا خلال الخبرة الحية للثورة .

٥ ــ الالتزام بمفهوم شعبوي للديمقراطية ، لم يكن يستبعد في التطبيق مفهوم النخبة والصفوة .

٦ ــ الالتزام بمفهوم للسلام قائم على العدل ، ومفهوم للحياد قائم على رفض العدوان ومقاومته .

٧ ــ الالتزام بمفهوم للملكية يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة ، مع حرص نظري ــ على الاقل ــ على تسييد الملكية العامة .

٨ ــ الالتزام بمفهوم للتخطيط العلمي والتنظيم الاجتماعي ومحاولة تنفيذه وان غلب على التنفيذ الطابع البيروقراطي من اعلى .

٩ ـ الالتزام بمفهوم الوحدة القومية العربية ، والنضال الفعلي من اجل تحقيقها، وان غلب الطابع الفوقي والشعبوي على اسلوب النضال كذلك .

١٠ ـ ابراز دور العمال والفلاحين ، واشراكهم في ادارة المؤسسات الانتاجية والسياسية ، وان اتسع تعريف العامل والفلاح لمن هم من خارجهما .

١١ ـ ابراز دور المرأة واشراكها بشكل ايجابي في الحياة السياسية والاجتماعية.

١٢ ـ الالتزام بمفهوم للتضامن العالمي من اجل التحرر والتقدم والسلام .

١٣ ـ الالتزام بمفهوم للعقلانية والاستنارة والعلمية، دون ان يتعارض مع الايمان بالرسالات الدينية .

١٤ ـ سيادة نظرة وسطية ثنائية توفيقية تؤدي احيانا الى عدم الحسم الجذري في بعض المسائل ذات الطابع الاجتماعي او السياسي او الفكري .

هذه هي العناصر الاساسية للرؤية الايديولوجية للتجربة الناصرية وهي في مجملها تعبر عن رؤية ايديولوجية وطنية ديمقراطية تقدمية بغير شك ، مهما شابها من عناصر توفيقية او مترددة .

ومن هذه الرؤية الايديولوجية ، برزت اجراءات في المجال الثقافي تحقيقا وتأكيدا لهذه الرؤية ، لعل اهمها :

١ ـ دقرطة التعليم وجعله مجانيا للجميع حتى الجامعة ، فضلا عن تغيير مضمونه تغييرا وطنيا ديمقراطيا قوميا .

٢ ـ علمنة الدراسات الازهرية بادخال العلوم الحديثة .

٣ ـ انشاء وزارة للثقافة واخرى للبحث العلمي ووضع خطط علمية للنشاط الثقافي والبحث العلمي عامة .

٤ ـ تأسيس ادارة للثقافة الجماهيرية وانشاء تصور للثقافة الجماهيرية في مختلف المدن الكبيرة والصغيرة والعمل على الامتداد بها الى القرى .

٥ ـ انشاء ادارة للفنون الشعبية والاهتمام باجراء عملية مسح وتسجيل للآداب والفنون الشعبية .

٦ ـ انشاء فرق فنية جديدة او تمصير القديم منها كالاوركسترا السيمفوني ، والاوبرا والباليه والرقص الشعبي ، والموسيقى الشعبية ، والموسيقى الغربية .

٧ ـ انشاء العديد من الفرق المسرحية الجديدة ، في العاصمتين القاهرة والاسكندرية ، وتشجيع انشاء فرق محلية في الاقاليم وتشجيع الابداع المسرحي عامة.

٨ ـ تخطيط ودعم وتطوير الانتاج السينمائي .

٩ ـ انشاء جوائز للعلم والفنون .

١٠ ـ انشاء نظام للتفرغ للادباء والفنانين .

١١ ـ تيسير نشر الكتاب وتوزيعه بأسعار مخفضة .

١٢ ـ تشجيع الكتّاب والفنانين الشبان .

١٣ ـ اصدار العديد من المجلات الادبية والفنية المتخصصة .

١٤ ـ مضاعفة الجهود من اجل محو الامية وان ظلت جهودا جزئية لم ينجم

عنها أي تغيير جدي ، ذلك لان عملية محو الامية لـم تتحقق كجزء من عملية سياسية شاملة .

هذه بعض اوجه الاجراءات التي اتخذتها التجربة الناصرية والتي نجم عنها بالفعل ازدهار للنشاط الثقافي في اشكاله المتنوعة ، وخاصة خلال الستينات التي بلغ فيها النشاط والتفتح الثقافي مستوى لم يبلغه قط في التاريخ المصري الحديث . ولم يكن ذلك اعتباطا . ففي الستينات كانت هناك اول خطة لتنمية اقتصادية فـي التاريخ المصري ، وفي الستينات بلغ الصدام بين النظام الناصري والرجعية العربية والامبريالية الاميركية اشده . وتفجرت البلاد العربية بأكثر من انتصار لثورة وطنية وديمقراطية كالثورة الجزائرية واليمنية والسودانية والليبية فضلا عن احتدام الصراع الطبقي داخل مصر ، بل داخل النظام الناصري نفسه .

والواقع ان القيم الفكرية والاجتماعية والثقافية عامة التي كان يتبناها رسميا النظام الناصري وتلك الاجراءات التي كان يتخذها عمليا ، كانت تبرز وتتحقق فـي مواجهة مقاومة حادة ، لا من الفئات الرجعية في المجتمع فحسب ، بـل مـن فئات وعناصر داخل النظام الناصري نفسه . اما عناصر تسللت داخله، واما عناصر من النظام اخذت تتخلى وتنسلخ عن مواقع الثورة ومبادئها وقيمها ، واما عناصر من النظام تفهم هذه المبادىء والقيم فهما مثاليا يتعارض مع حقيقتها الموضوعية . والغريب ان كثيرا من اشد عناصر الثورة تخلفا من الناحية الثقافية بل عداء لقيم الديمقراطية والتقدم ، كانوا يتبوأون في كثير من الاحيان مراكز الصدارة الثقافية ، وهكذا كانت كثير مـن المفاهيم والقيم الوطنية والديمقراطية والتقدمية ، تشوه او تزيف في التطبيق ، او تعطي دلالات تبريرية في التفسير النظري لبعض الاجراءات السلبية . والمؤسف ان هذا كان يتم باسم اصالة الفكر ورفض الفكر المستورد ، ولكنه كان يخفي في الحقيقة مواقف شوفينية مثالية سلفية لا عقلانية متعصبة ، بل يعبر عن مصالح رجعية اخذت تنمو لـدى بعض الفئات داخـل اجهـزة السلطة الناصرية نفسهـا ، وخـاصة الفئات البيروقراطية ، فضلا عن الفئات الراسمالية القديمة وكبار ملاك الاراضي الذين لـم تصفهم الثورة ، واخذت تنمو مصالحهم وينمو نفوذهم من جديد ويتربصون بالثورة من خارجها ومن داخلها .

ولهذا كانت مرحلة الستينات مرحلة بالغة العنف تعبيرا عن هذا الصراع المحتدم الذي انعكس بشكل رائع كذلك في الانشطة والتعابير الثقافية المختلفة في هذه المرحلة .

ولم يكن العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ الا محاولة للاستفادة من هذه الظروف الصراعية لضرب الثورة من الخارج ، بمساعدة ومساندة القوى المضادة لها في الداخل.

على انـه برغم الهزيمة العسكرية عـام ١٩٦٧ ، كـان علـى الثورة ان تعـاود مسيرتها ، وتتغلب على تلك الهزيمة ، بمزيد من التجذير الاجتماعي والديمقراطي مع بداية عمليات حرب الاستنزاف .

وهنا ازداد الصراع الاجتماعي تفاقما واحتداما داخل المجتمع بل داخل اجهزة النظام الناصري نفسه : بين القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية ، والقوى الرجعية

والبيروقراطية والطفيلية والعميلة ، وكان ينبغي لهذا الصراع ان يحسم لصالح مواصلة الثورة لطريقها وبالتجذير الاجتماعي والديمقراطي . على أن موت جمال عبد الناصر يومها قد حسم المعركة للاسف لصالح قوى الثورة المضادة . وكان الانقلاب الساداتي في ١٥ مايو ١٩٧١ .

والحقيقة ان التجربة الناصرية ، بكل ما حققته من انجازات سياسية واقتصادية وثقافية وطنية وديمقراطية وتقدمية ، عجزت عن أن تحمي استمراريتها ، وذلك لعدم تصفيتها تصفية جذرية للهياكل السياسية والاقتصادية ـ فضلا عن الثقافية ـ الرجعية السابقة التي تنتسب وظلت تنتسب الى المجتمع الاقطاعي ـ الملكي ـ الراسمالي ـ التابع ، وظلت تسعى لاستعادته بالتآمر على النظام الناصري ، من خارجه ومن داخله ، ولا شك ان الحد من الديمقراطية ، ومحاربة الفكر الاشتراكي ، والعلمي عامة، واضطهاد التقدميين والديمقراطيين ، فضلا عن سيادة الفكر التوفيقي والتبريري والتناقض بين الشعار والتطبيق ، كل هذا لم يتح للتجربة الناصرية ، وخاصة في المجال الثقافي والايديولوجي أن تجذر اجتماعيا الافكار والقيم الوطنية والديمقراطية والتقدمية ، التي كانت تبشر بها ، بل قامت تعبيراً عنها ، بل ونجحت بغير شك في استنبات الكثير منها ، ولكنه كان استنباتا هشا سرعان ما امكن العصف به ، على الاقل في المؤسسات الرسمية .

والواقع ان الانقلاب الساداتي هو انقلاب من داخل النظام الناصري نفسه ، وان جاء نقيضا له تماما ، سواء من الناحية السياسية والاقتصادية او الثقافية .

ولهذا لم تكن بداية هذا الانقلاب ـ او هذه الثورة المضادة ـ مجرد تصفية للجناح الناصري اليساري من السلطة فحسب ، بل محاولة لتصفية البنية الايديولوجية للمرحلة الناصرية كلها بما تتضمنه من قيم وطنية وديمقراطية وتقدمية وقومية ، على أن تستبدل بها بنية اخرى جديدة نستطيع ان نحدد بعض عناصرها وبعض الاجراءات التي تتخذ لتحقيقها في النقاط التالية :

١ ـ تصوير المرحلة الناصرية بانها لم تكن الا مرحلة القهر والقمع والسجون والتعذيب واللاديمقراطية وامتهان كرامة الانسان ، فضلا عن السلب والنهب لمكيات الناس وحيازاتهم ، على حين ان المرحلة الساداتية الجديدة هي مرحلة الحريات والكرامة الانسانية والامن والسلام والرخاء .

٢ ـ تبييض صفحة الولايات المتحدة الامريكية وتقديمها باعتبارها صاحبة الحل والربط في قضية الشرق الاوسط .

٣ ـ تصفية روح العداء للصهيونية ولعدوانيتها وتوسعيتها ، وتصوير الامر باعتباره مجرد دولة مجاورة ليس بيننا وبينها الا مجرد حاجز نفسي .

٤ ـ تحويل القضية الفلسطينية الى مجرد فلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، وانكار قيادتهم المعبرة عنهم تعبيرا شرعيا وحيدا وهي منظمة التحرير الفلسطينية ، بل محاولة تشويه النضال الفلسطيني .

٥ ـ التخلي عن قضية الوحدة العربية ذات المضمون المعادي للامبريالية

والصهيونية والتخلف الاجتماعي ، بل تصوير العرب باعتبارهم غير متحضرين ، على حين ان الاسرائيليين هم حملة الحضارة .

٦ ـ التخلي عن طريق التطور الاقتصادي المستقل ، والقيام بالانفتاح الاقتصادي على الشركات المتعددة الجنسية والامبريالية العالمية ، باسم الانفتاح على العالم ، وبهذا الانفتاح تفقد مصر استقلالها الاقتصادي وتصبح ذات اقتصاد طفيلي تابع .

٧ ـ العداء السافر للاتحاد السوفييتي والبلاد الاشتراكية وحركات التحرر الوطني العربية والعالمية .

٨ ـ الترويج لمفهوم السلام والرخاء الخالي من مضمونهما الوطني والاجتماعي.

٩ ـ اشاعة روح الابتذال والتسطح والاسفاف في الانشطة الثقافية المختلفة ، بعد طرد المثقفين المستنيرين من الاجهزة الثقافية وتسليمها لأشد العناصر تخلفا ورجعية .

١٠ ـ اشاعة وتغذية الطائفية واللاعقلانية والتعصب الديني والشوفيني ، فضلا عن روح الاستهتار والاستهلاك والبذخ .

١١ ـ اشاعة روح التجهيل والتيئيس وفقدان الثقة والاستلاب .

١٢ ـ ممارسة القمع والقهر ضد مختلف القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية .

١٣ ـ اشاعة الرؤية الامريكية للحياة ، بما تتضمنه من روح الفردية والمغامرة والاستعلاء ، كذلك سيطرة الافلام والبرامج الامريكية على وسائل الاعلام الجماهيرية، فضلا عن الاجهزة الثقافية .

١٤ ـ تغيير مناهج التعليم المصرية ، تزييفا للتاريخ وحذف كل ما هو ادانة للاستعمار والصهيونية وكل ما يمجد فترات النضال الوطني والقومي من تاريخنا .

١٥ ـ وقف اصدار كل الجرائد الثقافية والادبية والفنية الرفيعة .

١٦ ـ تنمية العلاقات الثقافية الاسرائيلية ـ الامريكية ـ المصرية بمختلف الوسائل ، من بعثات علمية وتبادل خبرات ووفود ثقافية الى غير ذلك ، تنفيذا للمادة الثالثة الخاصة بالعلاقات الثقافية في ملاحق اتفاقية كامب ديفيد .

١٧ ـ استبعاد تلاوة بعض آيات من القرآن المتعلقة باليهود وحذفها من المناهج الدراسية .

هذه هي بعض العناصر والاجراءات التي تقدم صورة واضحة للايديولوجية الرسمية الجديدة التي تسعى السلطة الساداتية لاستنباتها في المجتمع المصري عن طريق سيطرتها على وسائل الاعلام والتعليم والثقافة .

والحق انها ليست مجرد انتكاسة بالنسبة للثقافة والايديولوجية التي كانت سائدة خلال المرحلة الناصرية ، بل هي انتكاسة لكل تراثنا الثقافي الوطني الديمقراطي التقدمي عامة ، انها الثورة المضادة في المجال الثقافي .

على انه في مواجهة هذه البنية الايديولوجية الظلامية التي يسعى النظام الساداتي الى اشاعتها واستنباتها ، تواصل الثقافة الوطنية الديمقراطية التقدمية في مصر

نضالها التاريخي المجيد . انها تصبح من جديد ثقافة مضادة للثقافة والايديولوجية الرسمية ، تنزل الى الشارع والحقل والمصنع ، من نشرات وكتيبات واشعار وحفلات مسرحية واغان ، تعبر عن حقيقة وجه مصر الوطني الديمقراطي التقدمي العربي ، وتشارك بجسارة وفاعلية في حماية ثقافتنا وتطويرها وتجديدها في مواجهة كل عمليات التشويه والابتذال والتضليل .

واذا كنا نجد مثقفين كبارا من امثال توفيق الحكيم وحسين فوزي ونجيب محفوظ قد تخلوا عن طريق الشعب ومصالحه الحقيقية وثقافته الوطنية والتقدمية، فان اجيالا من المثقفين ، والادباء والفنانين، والمفكرين من القدامى والمخضرمين والجدد، يواصلون الطريق بوعي وشرف ، برغم كل ما يواجهونه من اشكال القمع والتعسف .

ان المعركة الثقافية في مصر لا تنفصل عن المعركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامة ، وان الكفاح من اجل القضاء على النظام الساداتي ـ نظام التبعية للامبريالية والصهيونية ـ انما هو كفاح من اجل بناء مصر المستقلة ، مصر التقدمية ، مصر العربية ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

انها معركة واحدة وان تنوعت ساحاتها ومجالاتها واسلحتها .

عن « دراسات عربية » عدد ١١ لـ ١٩٨٠

القسم الثاني

الردة

لعبة الديموقراطية وصراعات السلطة في مصر

ميشيل كامل

١ ـــ مرحلة الانتقال من الناصرية الى الساداتية

قبل ان نتطرق الى مغزى التطورات الاخيرة في مصر ، بدءا من التعديل الوزاري، فالاستفتاء . وما تمخض عنه من تشريعات واجراءات قمعيـــة جديدة ، تبدو اهمية العودة الى الوراء ، لالقاء بعض الاضواء على حقيقة « ديمقراطية السادات » ، تلـك البضاعة المغشوشة ، التي حظيت بأعظم قدر من الرواج لفترة ما ، حتى انزلقت بعض القوى اليسارية الى حلبة التعويل عليها في حساباتها ، وانساقت اقلام « تقدمية » في عملية ترويج الاوهام حولها .

١ ــ اواخر الحقبة الناصرية

ورث « السادات » وضعا يتميز بنهوض وعي جماهيري وتصاعد حركة شعبية ، تدعم وتتبنى الجوانب الايجابية للنهج الناصري ، بينما تدين وتناضل ضد ممارساته السلبية في مختلف المجالات . وكانت انتفاضة ٩/١٠ يونيو ١٩٦٧ تتضمن معنى الاعلان عن عزم الجماهير الكادحة ــ المصرية والعربية ــ على انتزاع استقلاليتها وانهاء عهد وصاية البرجوازية وانفرادها بالسلطة ، خاصة وانها كانت موجهة ضد تنحي عبد الناصر ، ليسلم مقاليد الحكم لزكريا محي الدين ، « ليتفاهم » مع اميركا !

ورغم ذلك ادركت الجماهير بوعيها ، ويقظتها المرهفة ــ تحت وقع فداحة ماساة الهزيمة ــ ، ان الظروف الذاتية للحركة الثورية لا تتيح لها ان تلعب الدور القيادي، فدعت الى « التغيير » ، عبر الديمقراطية واطلاق الحريات للجماهير الكادحة . وعملت في الوقت نفسه على تصليب عود النظام المتهالكة في مواجهة الهزيمة ، ومـن ظروف الاختلال الخطير في موازين القوى .

وفي هذا الاطار فجرت الطبقة العاملة المصرية (بمسيرة عمال المصانع الحربية بحلوان) حركة شعبية في فبراير ١٩٦٨ ، كانت مؤشرا على « النقلة » الجديدة النوعية وان كانت في مرحلتها الجنينية ، في مواقع القوى الاجتماعية ، ودورها مـن العملية الثورية ، فهي بداية النهاية لعصر « رأسمالية الدولة الوطنية » التـي استنفـدت طاقاتها ، البناءة ، التقدمية (منذ بداية ١٩٦٥) ودخلت مرحلة الانحدار والاندحار ،

واصابها العقم الذي بلغ اوجه بانهيار يونيو ١٩٦٧ .

وبرزت قضية « الديمقراطية » كمطلب شعبي ، لتحقيق «المشاركة» الجماهيرية في صنع القرار عن طريق تطوير البناء الديمقراطي ، وتطهيره من اعداء الوطن . وحشد كل القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى اساسها من اجل التصدي لاتجاهات المصالحة والتهادن مع الرجعية المحلية والعربية ، وقطع الطريق على نزعات التخاذل من مهام التحرير والتردد في توفير مستلزماته . واحتدم الصراع حول هذه القضية ، باعتبارها الحلقة الرئيسية الضرورية لتوفير مقومات انجاز الاهداف القومية . وتحقق بعض النجاح في هذا المجال ، بمبادرات جماهيرية لتنظيم المقاومة الشعبية ، وانتزاع قدر من الحريات الديمقراطية ، وصدور بيان مارس ٦٨ وتطبيق اجراءات اكثر حزما في ما يتعلق « باقتصاد الحرب » . وكان « بيان مارس » بمثابة اتفاق تعاقدي بين السلطة والحركة الشعبية على الالتزام بأساسيات الخط الذي طرحته الجماهير الكادحة وقواها التقدمية ، الا انه سرعان ما اجهضته عمليا في التطبيق ، الامر الذي ادى الى انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ ، التي جوبهت بالقمع البوليسي .

وانتعشت ، الاتجاهات اليمينية ، المعادية لحركة الجماهير الشعبية ، واكتسبت المزيد من قوة الدفع ، بسيادة مفهوم رجعي عن « الوحدة الوطنية » ، بالتهاون مع قوى اليمين ، والعمل على استرضائها . وقام النظام بتعديل قانون التعاون الزراعي لمصلحة اغنياء الريف . ١٩٦٩ . وتغاضى عن نشاط الراسمالية التجارية والعقارية وقطاع المقاولات والخدمات وتساهل او تراجع عن تطبيق قرارات سابقة ، مثل تأميم تجارة الجملة والنسب المخصصة للقطاع الخاص في بعض مجالات الاستثمار ، وفرض مركزية مطلقة لرؤساء مجالس الادارة في مواقع الانتاج . كما الغى عمليا منظمات المقاومة الشعبية ، واصيب التنظيم السياسي بالشلل وتوقفت حرب الاستنزاف ، ثم قبل عبد الناصر مشروع روجرز .

وكانت مسؤولية المجموعة الحاكمة عن هذه السياسة هي العامل الاساسي لسقوطها ــ بمثل هذا اليسر . دون ردود فعل شعبية ــ امام ضربة السادات (انقلاب مايو ١٩٧١) الذي ساندته الشرعية البيروقراطية اليمينية في الاجهزة الاساسية للسلطة ــ التي كانت تهيمن عليها هذه المجموعة ــ بالاضافة الى القوى الاجتماعية الرجعية التقليدية والجديدة التي نمت وانتعشت في السنوات الاخيرة من عهد عبد الناصر .

ويمكن تلخيص موقف القوى الاجتماعية المختلفة فيما يلي :

ــ **الراي العام الشعبي** ينفر من المجموعة الحاكمة ــ التنفيذية ــ لا يوليها ثقته ، خاصة بعد اختفاء « الزعيم » . برصيده الشخصي ــ لذا لم تكن الجماهير الشعبية معنية بالانحياز لها في معارك تدور في قمم السلطة بين اعمدة النظام . بعضها مختبر مفضوح بحكم ممارساته ، بينما السادات وصحبه (عبد السلام الزيات ، محمد صادق ، اللواء الليثي الخ) غير مجرب على المستوى السياسي والتنفيذي . وقد

حرص السادات طوال عهد عبد الناصر على التزلف « للقائد المعلم » واخفاء (١) حقيقة انتمائه الفكري والسياسي هذا لا يعني ان اتجاهاته كانت خافية على اليسار سواء الماركسي او الناصري ، وفي اوساط المثقفين .

ـ **البرجوازية البيروقراطية** ـ عسكرية ومدنية ـ بدورها المتميز في صنع القرار داخل الائتلاف الحاكم ، وبنفوذها وهيمنتها على اجهزة وادوات السلطة ـ انحازت لليمين عبر عملية الاستقطاب السريع ـ منذ منتصف ٦٤ حتى بدايات ١٩٦٥، وبصفة خاصة بعد الهزيمة ـ ، كما التحمت مصالح شرائحها العليا بالقطاع الراسمالي الخاص ، فتخلت عن قياداتها ، المصنفة باعتبارها « اليسار الناصري » .

ـ **الرأسمالية الكبيرة التقليدية وفلول كبار ملاك الاراضي الزراعية ومختلف الفئات الاجتماعية التي لحقت بها اضرار جسيمة اثناء حكم عبد الناصر ،** دعمت اليمين الناصري ـ والسادات ـ منذ اللحظة الاولى ، كتحالف تكتيكي، اذ لم تتخل عن هدف الاطاحة بالنظام ومخلفاته ، لكن موقفها كان يتسم بالترقب والحذر والشكوك .

ـ اما **البرجوازية « الجديدة »** التي افرخت ونمت في كنف عبد الناصر ، فهي بحكم كونها الاكثر قربا من عناصر النظام وادراكا لاتجاهاتها ولابعاد الصراع ، فقد اتخذت مواقف انشط في تأييد الانقلاب .

٢ ـ التمويه بشعار جماهيري

وهنا برزت اهمية طرح الشعار المناسب الذي يدخل في حسابه كل هذه الاعتبارات ، والذي يضمن كسب الفئات البرجوازية التقليدية والجديدة التي تشكل القاعدة الاجتماعية ـ الاقتصادية للنظام الانقلابي ، دون ان تؤجج المعارضة والمقاومة من جانب القوى الشعبية ، بالعمل على تجميد وتحييد حركتها ، حتى يتم الانجاز ـ التدريجي ـ للخطوات الرئيسية لعملية الهيمنة على السلطة بالكامل ، من قمتها ، امتدادا الى مختلف مؤسساتها السياسية والاقتصادية والايديولوجية والثقافية. وهو مخطط يصعب ان نعزوه « لعبقرية » السادات و « حنكته » السياسية وحدها ، وانما لتخطيط ذكي من الداخل ـ البرجوازية المحلية ، بما تملك من خبرة وطمأنة الرجعية العربية (خاصة السعودية والكويت) المحلية ، بما تملك من خبرة تاريخية وتقاليد ووعي طبقي ـ ومن الخارج ـ الدوائر الامبريالية ـ .

وهكذا رفعت القيادة الانقلابية شعارات الديمقراطية ، الشرعية الدستورية ، وحكم المؤسسات وسيادة القانون .

ورغم الاطاحة بالكوادر الناصرية الرئيسية في قمة السلطة ومؤسساتها ، لم يكن

---

(١) رغم ان حقيقته لم تكن خافية على عبد الناصر ، والمجموعة الحاكمة ، او الكوادر الرئيسية العاملة في الحياة السياسية من داخل السلطة او خارجها . ويظل تمسك عبد الناصر به وبحسين الشافعي من ابرز سلبياته ، بغض النظر عما كان يقال حينئذ من ان الابقاء على السادات يستهدف استرضاء وطمأنة الرجعية العربية (خاصة السعودية والكويت) .

توازن القوى يسمح للمجموعة الحاكمة الجديدة ، بدخول معركة سافرة ضد الناصرية بما تمثله من رموز ومبادىء وممارسات وطنية . ومن هنا كان « الشعار » موجها في خدمة عدة اهداف على مختلف الجبهات ــ رغم التناقض بينها ووقوفها على طرفي نقيض ــ .. كيف ؟

ــ في ما يتعلق بالجماهير الشعبية الوطنية والتقدمية ، أعلن تمسكه بمبادىء ثورة ١٩٥٢ ، وتعهد بالاستمرار في انجاز أهدافها . كل ما هناك انه يبغي تخليصها مما علق بها من شوائب ومعوقات ، وتحريرها من سلبياتها ونواقصها ، وفي مقدمتها الحكم الاوتوقراطي المطلق والافتقار للحريات الديمقراطية . فلعب بذلك على وتر حساس عند ابناء الشعب ، خاصة بين المثقفين وجماهير البرجوازية المتوسطة ، والصغيرة ، اذ بدا وكأنه يتبنى المطلب الجماهيري ويمثل ارادة الشعب .

ــ وفي نفس الوقت فان هذا الخط الديماغوجي قد يقف حجر عثرة في طريق كسب ثقة وتأييد ودعم الطبقات والفئات الرجعية ــ قوى الثورة المضادة ــ ويعرقل عملية تعبئتها باعتبارها الدعامة والسند الرئيسي في مخطط الردة . لذا فقد اعتمد السادات على العناصر التالية ، لضمان حشد هذه القوى :

ا) ــ الاعلان عن سلسلة من المواقف ، تشكل في مجموعها جوهر خط الارتداد عن النهج الناصري الوطني ، كمؤشرات لاتجاه حركة النظام . فاستهل العام الاول من حكمه بمبادرة فبراير ١٩٧١ (بداية السعي لحل ثنائي جزئي مرحلي استسلامي) ، فالتدخل العسكري ضد حركة هاشم العطا في السودان ، مصحوبا بحملة اعلامية مسعورة ضد الشيوعية ، مؤكدا عزمه على التصدي لها (بمعنى حركة التحرر العربي وقواها) على النطاق العربي وافريقيا « بديمقراطية الانسان » طبقا لتعبيره . وواكب ذلك نشاط محموم لتوثيق العلاقات مع الرجعية (الايرانية والعربية وخاصة السعودية) . ثم اصدر قوانين تشجيع الاستثمارات الاجنبية والعربية في ظل حملة اعلامية تروج لسياسة الانفتاح الاقتصادي واطلاق مبادرات القطاع الخاص ، وتحريره من القيود التعسفية والاضطهاد والظلم .

ب) ــ اجراءات عملية مباشرة تخدم خط الردة ، فقد اطلقت السلطات سراح القوى اليمينية المناوئة لحكم عبد الناصر ، اعادت الاعتبار لها ، وشجعتها على ممارسة نشاطها ، واسبغت عليها حمايتها ، في نفس الوقت الذي شنت فيه حملة اعتقالات ومحاكمات ضد القيادات الناصرية ، وتقرر حرمانها من حق العمل السياسي (الترشيح للتنظيم السياسي والنقابي ومجلس الشعب) . وطبقت نفس الاجراءات ضد الكوادر الماركسية والعمالية والتقدمية عامة . والغيت « لجان المواطنين من اجل المعركة » ، وحلت الوحدات الاساسية في المصانع التي يقل عدد عمالها عن ٢٠٠ (أي معظم مصانع القطاع الخاص) . وبدأت حملة الاعتقالات تتسع في المناطق العمالية (مصر ــ حلوان للغزل والنسيج ــ الخزف ــ المصانع الحديثة .. الخ .) . وفي المجال الاقتصادي الغيت الحراسات واعيدت الاملاك غير المؤممة ، ورفعت نسبة

التعويض عن الاراضي والعقارات المصادرة ، واعيد فتح مجالات الاستثمار المحرمة امام القطاع الخاص .

ج) ــ ومن تبسيط الامور ان نعتبر الهدف من « لعبة الديمقراطية الساداتية » محصورا في الرغبة في التمايز عن الناصرية ، وكسب رصيد شعبي يمكنه من الاستمرار في الحكم ، لتنفيذ مخططه التآمري . فمما لا شك فيه ان شعار الديمقراطية ــ بالمفهوم الليبرالي الذي طرح به ــ كان موجها لكسب الراسمالية المحلية بمختلف فصائلها . وهو امر بالغ الاهمية بالنسبة لحكم منبثق من « العهد الناصري » وجناح ينتمي الى الشرعية التي هيمنت على الائتلاف الحاكم في مرحلته الوطنية ، اي البرجوازية البيروقراطية . فرغم انتقال مقاليد السلطة الى هذا الجناح اليميني ، المنشق عن الخط الناصري والمرتد عن النهج الوطني ، الا ان البرجوازية ــ بعد « تجربتها المريرة » ــ ترفض ان تتولى اي قوة ــ وخاصة البرجوازية البيروقراطية ــ الحكم باسمها ، مهما حرصت على استرضائها والتعبير عن مصالحها . فهي لا ترضى بأقل من المشاركة بشكل فعال ومن خلال علاقة عضوية بالسلطة .

ومن هنا كان هذا الطرح للديمقراطية بمفهومها الليبرالي ، بمثابة التعهد لمختلف فئات البرجوازية ، التي تشكل القاعدة الاجتماعية ــ الاقتصادية للسلطة الجديدة ، بانهاء عهد احتكار السلطة والانفراد بها ، من جانب شريحة واحدة مهيمنة .

لم يكتف النظام بالشعارات ، بل بادر باتخاذ خطوات عملية لتغيير البنية الطبقية لمختلف المؤسسات ، فبعد عمليات التطهير والمحاكمات والابعاد وحرمان الكوادر الوطنية والتقدمية من حقوقها السياسية ، اجريت انتخابات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الامة وكانت نتيجتها الزيادة الكبيرة في وزن ونفوذ الراسمالية الزراعية ، بحكم كونها اكثر الطبقات انتشارا ورسوخا واستقرارا ، وهي التي حافظت على قوتها بتكثيف الاستثمار الراسمالي في الريف ، والتوسع ــ افقيا ــ بتنويع مجالات الاستثمار (في التجارة والعقارات والمقاولات .. الخ .) . ولم يتزعزع نفوذها كثيرا في الريف في عهد عبد الناصر ، وانتعشت بعد الهزيمة (٢) . ولعل من ابرز الادلة على نفوذ هذه الطبقة . الاطاحة برئيس الوزراء عزيز صدقي عندما قدم مشروعا متواضعا للغاية بفرض ضريبة على الحدائق المثمرة ، ثم دورها في الغاء المؤسسة العامة للتعاون الزراعي والانماء العام للجمعيات التعاونية . واصدار قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر .

كذلك تزايد وزن وتمثيل ممثلي قطاع التجارة والعقارات والمقاولات داخل هذه المؤسسات وفي المجلس الوزاري ، ومؤسسة القوات المسلحة . وتتابعت التغييرات

---

(٢) والمقصود هنا هي الراسمالية الزراعية واغنياء الريف وليس كبار الملاك شبه الاقطاعيين والذين تحولوا الى الاستغلال الراسمالي المكثف بعد الثورة .

وعين اللواء محمد صادق وزيرا للحربية وقائدا للقوات المسلحة وهو ابن احمد باشا صادق الذي عمل في ادارته الخاصة الملكية .

ـ تدريجيا مراعاة لتوازن القوى ـ في المؤسسات الثقافية والصحافية وبين قيادات القطاع العام والهيئات المهنية .

٣ ـ التطور في التنمية الطبقية للائتلاف الحاكم

لا يمكن مقارنة « الديمقراطية الليبرالية » ـ البرجوازية ـ في مصر ، بمثيلتها في المجتمعات الغربية . فهي مجرد تقليد مشوه قاصر ممسوخ لها . فالليبرالية الغربية (حين تسمح الظروف بها) هي ثمرة تطور تاريخي طويل ، عبر مرحلة من التطور منذ عصر النهضة . فالامبريالية (بما تنتجه من فرص منح امتيازات للفئات الوسطى وتكوين ارستقراطية عمالية . . الخ) تتميز بمستوى معيشة متميز ، وحد ادنى من الاستقرار السياسي . وهي كلها عوامل غير متوفرة في مجتمعاتنا التي تعرف النقيض تماما . فثوراتها البرجوازية سرعان ما اجهضت ، وافاق تطورها مغلقة والفقر المدقع والتدهور المستمر لمستوى المعيشة لا يسمح بترف استخدام السلاح الليبرالي . والصراع الطبقي الاجمالي والسياسي محتدم التفجر .

وكان المقصود بطرح هذا الشعار ـ وتطبيقه في حدود الخصوصية المصرية ـ هو اعادة ترتيب الاوضاع داخل المؤسسة البرجوازية الحاكمة . **الانتقال من نظام برجوازي وطني ، تتولى الهيمنة شبه المطلقة داخله شرعية البرجوازية البيروقراطية ، التي تنتهج طريق « رأسمالية الدولة الوطنية » ، الى نظام برجوازي تابع ، مرتبط بالسوق الرأسمالي الغربي والاحتكارات الدولية** . فتشكل قاعدته الاجتماعية ـ الاقتصادية من الرأسمالية الكبيرة الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية ومن قطاع المقاولات والخدمات بالاضافة الى البرجوازية البيروقراطية والشرائح اليمينية من المثقفين . وتشارك في صياغة السياسة القومية العامة والقرارات الاساسية التي تخدم مصالح هذا الائتلاف العريض .

وقد تحقق قدر من هذه المشاركة ، بدرجة او بأخرى ـ مع تفاوت درجات التأثير ـ . واستمر الدور المتميز نسبيا للبرجوازية البيروقراطية . وفي المراحل الاولى برز الوزن الخاص المؤثر للرأسمالية الزراعية ، الا ان المناخ العام لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، واستشراء الفساد في السلطة والافتقار للاستقرار السياسي ، بالاضافة الى المخططات الامبريالية للتعجيل ببلورة القاعدة الاجتماعية المرتبطة بها عضويا . . كل هذه العوامل ادت الى انتعاش رأس المال التجاري ـ والمضارب ـ وتنمية الاتجاهات الطفيلية في قطاع الخدمات (الامر الذي ترك بصماته على القطاع الانتاجي ايضا) .

وتوثقت الروابط وتزاوجت المصالح بين الفئات الرأسمالية العاملة في مجالات التجارة ـ خاصة الاستيراد والتصدير والجملة ـ والمقاولات والعقارات وبين (البرجوازية البيروقراطية الادارية والتكنوقراطية) خاصة في مواقع القرار ، حيث تشكل المفاصل الاساسية للعلاقة ما بين رأس المال الاجنبي والعربي ، ورأس المال المحلي ، والسبيل الايسر والاسرع لتحقيق التراكم الرأسمالي ، عن طريق العلاقة بالسلطة من جانب والسوق من جانب آخر . وبحكم تفوق هذه الفئة على غيرها من

الطبقات الرأسمالية ـ العاملة في مجالات الانتاج ـ من ناحية فرص النمو والتوسع ، وما تسبغه عليهم علاقاتهم بالسلطة من نفوذ ، بالاضافة الى الدعم الذي يلقونه من الدوائر الاحتكارية والامبريالية العالمية والرجعية العربية .

لذلك لم تتطور « معادلة » التكافؤ او التوازن النسبي في مشاركة مختلف فصائل البرجوازية في السلطة ، اذ سرعان ما اختلت لمصلحة الفئة الطفيلية الكومبرادورية ، واستشرى نفوذها وطغت مصالحها ، وافرزت أيديولوجيتها ، بما تعكسه من سياسات ومنهج في الحكم ، نشهده اليوم في صيغته السافرة وبجوهره الحقيقي ، بعد أن نزع عنه القدر الاكبر من الطلاء الديماغوجي ـ الليبرالي .

في مستهل حكم السادات تكاتفت وتكتلت كل القوى الرجعية واليمينية والمحافظة وراء رئيس الجمهورية ، تسانده في معركته ضد « اليسار الناصري » وتزاول كافة اشكال الضغط من اجل التعجيل بالردة الكاملة ، ولضمان مشاركتها في السلطة .

وانضمت لركب قوى الثورة المضادة ، فئات اجتماعية تتعارض مصالحها موضوعيا مع المصالح التي يمثلها النظام الجديد ، انجرفت في التيار المناهض للخط الوطني تحت تأثير تطلعاتها وطموحاتها البرجوازية ، وكرد فعل عضوي ضد اسلوب حكم عبد الناصر وسلبياته ، واساسا لافتقارها للوعي بمصالحها هي نفسها ، نتيجة المرحلة الطويلة من الحرمان من الممارسة السياسية والنشاط الحزبي .

وانهالت المعاول من كل جانب في عملية هدم البناء الوطني ، وتضافرت كل هذه القوى تجمعها نشوة الخلاص من أعدائها ، يستوي في ذلك الذين اضيروا خلال حكم عبد الناصر ، او من توهموا التناقض في المصالح ، واجتروا احلام الدولارات والاستهلاك الترفي .

الا أن هذه المرحلة لم تعمر طويلا ، اذ سرعان ما تبددت الاوهام ، وتدهورت الاوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وافتضح افلاس النظام وعقمه وعجزه عن تحقيق اي نجاح على مختلف المستويات وازاء كافة المهام الملحة ، وتمخضت « الليبرالية » عن حكم فاشي ديكتاتوري استبدادي ، تحت هجمة اكثر الفئات طفيلية وعمالة ، تحتكر القرار والمنفعة ، وتبدي مصالحها المباشرة على متطلبات حماية النظام واستقراره ، وعن مصالح القوى الحليفة في الائتلاف الحاكم ، واحتدم الصراع الطبقي بأعنف صوره ، حتى اصبح الكيان كله ـ المؤسسة الحاكمة بأجمعها ـ مهددة بالانهيار . حينئذ بدأ التفسخ يسري داخل السلطة ومؤسساتها ، وتفجرت الخلافات الخفية بصورة صريحة وعلنية .

وحتى تكتمل الصورة ، نقدم عرضا للدستور والقوانين والتشريعات المنظمة « للحريات » ـ او بالاحرى المنظمة للقمع ـ ، قبل ان ننتقل الى استعراض طبيعية وتطور الخلافات داخل المؤسسة الحاكمة ، بين قواها الاجتماعية المتباينة في المرحلة الاخيرة ، وآفاق هذه التناقضات والصراعات وما قد يتمخض عنها في المستقبل .

٤ ـ ديمقراطية راس المال وحرية الاستغلال

منذ اللحظة الاولى ظهر تناقض صارخ بين ما تضمنه دستور ١٩٧١ والسيل المنهمر من القوانين والتشريعات المناهضة للحريات ، وبين الشعارات التي طرحها النظام . ومع ذلك لم يتنبه الى هذا التناقض الا قلة من العناصر النشطة الواعية ، تاهت في خضم التيار ، الذي يتأثر بالمناخ العام ، وضجيج الاعلام ، وتنحصر رؤية الاجراءات موضع التنفيذ ، اكثر من متابعة وتحليل مواد الدستور والقوانين .

كما ان غيبة الحياة الحزبية ، وافتقار القوى الاجتماعية لادواتها السياسية وطلائعها الداعية النشطة ، جعل مهمة التغيير ـ الردة ـ تظل من مسؤولية جهاز الدولة ، بقيادة البرجوازية البيروقراطية . وما يعني الطبقات البرجوازية في المحل الاول ، هو اتجاه الضربات ، وعلى اي قوى تسلط اجراءات القمع يكفيها في هذه المرحلة ان النظام يعيد لها أملاكها ويطلق طاقاتها « الاستثمارية » ـ حرية الاستغلال ـ ويحطم القيود الاقتصادية التي كانت تعوق « تطورها » ـ أي يحرر القوة المادية والاقتصادية لرأس المال ـ في نفس الوقت الذي يحرر حركتها السياسية عبر اوسع مشاركة في مؤسسات السلطة ـ النفوذ السياسي ـ . وقد أجريت تعديلات وتمت تطهيرات واعادة لترتيب القوى داخل مختلف المؤسسات (مجلس الامة ، التنظيم السياسي القطاع العام ، اجهزة الدولة . . الخ) ، الا ان مؤسسة «رئاسة الجمهورية» ظلت تحتل مركز القوة الرئيسي بينها .

وهكذا جاء دستور ٧١ ليؤكد الطابع الرئاسي ـ لا البرلماني ـ للنظام (الجمهورية الرئاسية) ، ويضاعف من تركيز السلطات في يد رئيس الجمهورية ، فاسند اليه وظيفة « رئيس الدولة » و (رئاسة السلطة التنفيذية والاتحاد الاشتراكي والمجلس الاعلى للقضاء والقوات المسلحة ، وجعله الحكم بين السلطات ـ اي فوقها جميعا ـ بالاضافة الى كونه الحاكم بوصفه رئيسا للجمهورية ، « يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات » (مادة ٧٣) .

ويجيز دستور ٧١ لرئيس الجمهورية تجاوز كل المؤسسات الدستورية، فيمنحه حق اصدار « قرارات تكون في قوة القانون » واصدار القوانين او الاعتراض عليها (مادة ١١٢ و ١٠٨) ، واعلان « حالة الطوارىء » ، مادة ١٤٨ ، (وهي معلنة بصفة دائمة على اية حال) ولرئيس الجمهورية « اذ قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » (مادة ٧٤) . وهو السلاح الذي لجأ اليه مرتين خلال عامين متلاحقين ـ يناير ١٩٧٧ ومايو ١٩٧٨ ـ ضد ما اسماه « انتفاضة الحرامية » ثم « الفقاقيع التي لا وزن لها ولا قيمة » !.

٢ ــ « ديمقراطية » تقوم على مصادرة كل الحريات ومخالفة الدستور :

تسمح المادة ١٣٦ لرئيس الجمهورية بحل مجلس الشعب ، بعد استفتاء شعبي.

و « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية » (١٣٧) ويضع « مع رئيس الوزراء السياسية العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها » (١٣٨) ورغم ذلك لا تجوز مساءلته ، بل على العكس من ذلك ، فهو يسبغ حمايته على مجلس الوزراء . فاذا قرر مجلس الشعب (بالاغلبية) سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء او احد الوزراء ، يرفع تقريرا الى رئيس الجمهورية ، الذي يحق له رد التقرير الى المجلس ، « فاذا عاد المجلس الى اقراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي (الذي تجريه الحكومة نفسها !) فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة » (مادة ١٢٧) ! هذا بالاضافة الى مختلف القيود الاخرى على سلطة المجلس النيابي مثل النص على انه « لا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة » (المادة ١١٤) .. الخ .

١ ــ « سيادة قانون » القمع

وابتكر « الدستور » نظام « المحكمة الدستورية العليا » التي « تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية» (مادة ١٧٥) ، وبذلك انتزعت هذا الحق من المجلس النيابي ومنعت المحاكم من ممارسة سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . و « المحكمة الدستورية العليا » تعين بقرار من رئيس الجمهورية وعلى اية حال ، فهي لم تنشأ بعد (يتولى اختصاصاتها حاليا المحكمة العليا) ، بعد ان أثار مشروع قانون تشكيلها معارضة واسعة بين صفوف رجال القضاء والهيئات القانونية ، بسبب ما تضمنه من تدخل سافر في تكوينها ووظيفتها .

وبقيت محاكم امن الدولة تنظيما قضائيا خاصا ، واحتفظ رئيس الجمهورية بحق احالة القضايا على محاكم عسكرية او امن دولة او عادية ، كما يتراءى له ، واضيفت الى حقوقه بمقتضى القوانين ، حق التصديق او الغاء الاحكام التي تقررها « الهيئات القضائية » والاعتراض على قرارات الافراج ... الخ سلطات لا حدود لها .

واستحدث المشرع بدعة « المدعي العام الاشتراكي » المنصوص عليه في الدستور، وينظم عمله قانون ، ما زال « مركونا » في جدول اعمال المجلس ــ منذ ست سنوات ــ لم يقر بعد ، بسبب الاعتراض عليه من جانب رجال القانون والمحامين . ورغم ذلك يزاول المدعي العام الاشتراكي نشاطه . وقد انزوى بعض الوقت تحت الضغوط ، ثم عاد بسلطات قضائية مضاعفة مدعوما من رئاسة الجمهورية ومسلحا بالقوانين القمعية التي تمخضت في الاستفتاء الاخير .

والمدعي العام الاشتراكي طبقا للقانون ، يتم تعيينه وعزله من جانب رئيس

الجمهورية ، وهو يملك طبقا للقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ (الحراسة) ان يأمر «بالتحفظ» على اي شخص ــ والتحفظ هنا تعني الاعتقال ــ لمدة خمس سنوات ، في « مكان آمن » ــ وهو مصطلح « مهذب » المقصود بـه تحديد الاقامة في المسكن او السجن ــ ، وذلك اذا قامت دلائل او شبهات قوية ــ وليس ادلة ــ على انه اتى افعالا من شأنها الاضرار بامن الدولة من الخارج او الداخل او افساد الحياة السياسية او تعريض الوحدة الوطنية للخطر او الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع ... الخ من نصوص.

وهنا يظهر مدى الاستخفاف بالعقول ، عند التأكيد الاعلامي الواسع على الالتزام « بسيادة القانون » ، بينمـا المشرع قـد قـام بتقنين كـافة الاجراءات الاستثنائية الاستبدادية داخل اطار الشرعية القانونية . فالاعتقال هنا يتم تحت مظلة القانون ، ولمجرد « شبهات » ، لا ترقى الى مستوى دليل مادي قاطع يعرض على هيئة قضائية وتقره ، ودون ارتكاب اي جرائم يعاقب عليها « القـانون الجنائي » ، وبغير محـاكم قضائية ..

وبعد ان « استبعد » قانون « السلام الاجتماعي » الجديد ــ الصادر فـي أول يونيو (حزيران) ــ السلطة القضائية ، منح سلطات مطلقة للمدعي العام الاشتراكي ، فالمادة ١١ منه تنص على ان « يتولى المدعي العام الاشتراكي باعتباره مسؤولا عن تأمين سلامة المجتمع ونظامه الاساسي طبقا للمادة ١٧٩ من الدستور ، سلطـة التحقيق والادعاء بالنسبة لاي مخالفة لاحكام هذا القانون ، وله ان يستعين بمن يرى الاستعانة بهم من اعضاء الهيئات القضائية المنتدبين بمكتبه ، ويكون لهم في سبيل ذلك كـافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق (...) ويجوز للمدعي العام الاشتراكي تكليف مأموري الضبط القضائي او اية جهة اخرى بجمع الاستدلالات (...) » .

وديباجة جميع المواد حريصة كل الحرص علـى ضمـان الحريات الاساسية ، فالمادة الاولى تنص على انه « مع عدم الاخلال بحريـة العقيـدة وحريـة الـرأي .. » والمادة الثانية تؤكد « مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليهـا مـن قوانين العـاملين بالدولة والعاملين بالقطاع العام .. » .. الخ .

ولكن ماذا بعد هذه الـ « مع » ؟ ما هو « الضد » ؟ ما هي المحرمات والقيـود والعقوبات ؟ يمكن تلخيص بعضها فيما يلي : ــ

ــ « تحظر اية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادىء التي قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ او الترويج لمذاهب ترمي الى مناهضة النظـام الاشتراكي الديمقراطي (كذا) ومبادىء ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ التي ينص عليها الدستور والتي تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ، والايمان بالقيم الروحية والدينية والحفاظ على المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين (!) .. » (المادة الاولى).

ــ « الدعوة الى مذاهب تنطوي علـى انكار للشرائع السماوية او تتنافى مـع احكامها » (المادة الثانية) .

ــ « تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر ، نشر او كتابة او اذاعة مقالات او اشاعات كاذبة او مغرضة في داخل البلاد او خارجها يكون من شأنها المساس

بالمصالح القومية للدولة او اشاعة روح الهزيمة او التحريض على مـا يمس السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية » (المادة السادسة) .

ــ والقانون الجديد لا يورد كل المحاظير المعاقب عليها ، اذ يكتفي بالاحالة الـى ارقام مجموعة هائلة من القوانين التي تجيز تطبيق نفس العقوبات ، ومنها على سبيل المثال : « اذاعة اشاعات كاذبة او مغرضة .. من شأنها اضعاف الثقة المالية بالدولة او هيبتها او اعتبارها .. » (٨٠ ــ ى) ، ثم مجموعة المواد من ٩٨ أ الى ٩٨ ى الخاصة بالانضمام للمنظمات السرية : و « الترويج لمبادىء ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها » او « التحريض على كراهية هذه المبادىء (لنظام الحكم) او الازدراء بها ... لمن حاز بالذات او بالواسطة او احرز محررات او مطبوعات تتضمن ترويجا او تحبيذا ... الخ » .. والانضمام « لهيئات او انظمة من أي نوع كـان ذات صفـة دولية .. » .. والمادة ١٧١ التي تنص على تجريم « كل من اغرى واحـدا او اكثـر بارتكاب جريمة او جنحة او بقول او صياح جهرية علنا أو بفعل او ايماء صدر منه علنا بكتابة او رسوم او صور شمسية او رموز .. الخ .. والمادة ١٧٨ « كل من حاز ... صورا من شأنها الاساءة الى سمعة البلاد ، سواء أكان ذلك بمخالفة الحقيقة او اعطاء وصف غير صحيح او ابراز مظاهر غير لائقة ، او بأية طريقة اخرى » .

ويلاحظ الاسراف في استخدام العبارات المطاطة غير المحددة ، تيسير عملية التجريم ، بالاضافة الى جعل « الشبهات » وحدها سندا لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون « السلام الاجتماعي » ، وحول قضايا لا توجد اية معايير يمكن الاحتكام اليها ــ وغير منصوص عليها على اية حال ــ ، خاصة فيما يتعلق بالايمان والالحاد ومناهضة القيم الروحية والدين والسلام الاجتماعي .. الخ .

ودون الخوض هنا ، في العقوبات الجنائية التي تتكفل بها القوانين الجنائية ، فان التشريع الجديد يسمح بتوقيع العقوبات التالية : ــ

ــ الحرمان من « تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة في الدولة او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير على الرأي العام ومناصب الاعضاء المعنيين في مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحافية ... » (مادة ٢) .

ــ « لا يجوز الترشيــح لعضوية المجالس المحلية او الجمعيات التعـاونية او مجالس ادارة النقابات العمالية او المهنية او اتحاداتها او الهيئات او مجالس ادارة الشركات المساهمة او المؤسسات الصحافية .. » (المادة ٣) .

ــ « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقـوق او الانشطة السياسية ... » (مادة ٤) .

ــ وقف « أي قرار او نشاط لاي حزب من الاحزاب السياسية » (مادة ١٠) .

وللنظر في تطبيق العقوبات والبت فيها ، يقدم المدعي العام تقريره الى أي مـن الهيئات التاليـة ، حسب الاختصاص : رئيس مجلس الـوزراء ، مجلس الشعب ، الجهة التي تتلقى طلبات الترشيح في الهيئات المنتخبة اللجنة المختصة بنظام الاحزاب

(الاتحاد الاشتراكي) او المجلس الاعلى للصحافة . كما يحق له احالة التحقيقات للنيابة العامة والقضاء للمساءلة الجنائية .

٢ ـ انتهاك حقوق الانسان الاولية

وتتابعت قوانين القمع ، فبعد القانون المسمى بالحراسات ـ ٣٤ لعام ١٩٧١ ، صدر القانون ، رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ـ قانون « الحريات » الذي يعطي رئيس الجمهورية حق وضع قيود على حرية الاقامة والانتقال والاجتماع ، وحركة المرور في اماكن واوقات معينة ، والتصديق على احكام القضاء او الغائها ، واعادة المحاكمة ، كما يجيز « الحبس المطلق » الذي كان يطبق في ما قبل في ظروف فرض احكام الطوارىء وحدها .

وعلى اثر تصاعد موجة المعارضة والتحركات الجماهيرية صدر قانون « الوحدة الوطنية » الذي يعاقب « بالاشغال الشاقة المؤبدة » ، كل من « هدد » السلام الاجتماعي او الوحدة الوطنية . . ويكفي لاثبات هذه التهمة ، اللجوء الى حق الاضراب او الاعتصام ، او مجرد الامتناع عن العمل ، تعطيل الدراسة في المعاهد التعليمية ، او عرقلة نشاط المؤسسات العامة . . . الخ .

وعجزت كل هذه الشبكة المحكمة من التشريعات عن ردع الحركة الشعبية ، التي تصاعدت ونمت ، وبرز فيها دور الطبقة العاملة ، في انتشار الاضرابات الى مناطق بكاملها كحلوان وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار والاسكندرية . وبلغت ذروتها في « الانتفاضة الشعبية » القومية التي شملت البلاد كلها يومي (١٩/١٨ يناير كانون الثاني) ١٩٧٧ . ورغم التضخم ـ و « الانتفاخ » ـ القانوني من التشريعات ، فقد تصور النظام انه في حاجة الى المزيد منها ، فلجأ رئيس الجمهورية الى لعبة الاستفتاء واصدار سلسلة من التشريعات الجديدة ـ معظمها مكرر ـ ذات طابع فاشي ، توسع نطاق التجريم ، وتيسر مهمة الادانة ، وتسد اي ثغرات ـ او سهو في القوانين السابقة .

ثم جاءت « ثورة . . تصحيح مسار الديمقراطية » . . ثورة مايو ١٩٧٨ ـ كما سميت ـ ، والتي اشرنا الى بعض موادها في ما سبق . ونورد فيما يلي رأي « التجمع الوطني الديمقراطي » طبقا لنص تقرير مقرر اللجنة السياسية ، التي وافقت عليها الهيئة التاسيسية للحزب من ١١ يونيو الماضي :

١ ـ ان القانون يتعرض لمعتقدات المواطن وحرية ضميره .

٢ ـ يعود بالبلاد الى الاجراءات الاستثنائية عندما يقرر العزل السياسي .

٣ ـ يخالف مبدأ رجعية القوانين (الاثر الرجعي للقانون بالمعاقبة على « جرائم » ارتكبت قبل صدوره) عندما يعاقب مرة اخرى مواطنين سبق ان وقعت عليهم عقوبات مختلفة من قبل ، دون ان يكون هناك ما يستوجب اعادة توقيع العقوبات عليهم .

٤ ـ وانه يسلب اختصاص السلطة القضائية عندما يعطي اختصاصات النيابة العامة الى المدعي العام الاشتراكي ، وكذلك عندما يعطي اختصاصات القضاء لمجلس

الشعب ، اي عمليا ، الى الاغلبية التي يشكلها الحزب الحاكم داخل المجلس . انه باختصار يسلب حق المواطن في ان يحاكم امام قاضيه الطبيعي .

٥ ـ وانه بصياغاته المبهمة يجرم النشاط السياسي للمواطنين ويوقعهم تحت طائلة العقاب وفقا لاهواء اجهزة الادارة والسلطة التنفيذية والحزب الحاكم .

٦ ـ وانه يصادر النشاط المهني والثقافي والعلمي والادبي . بل انه يصادر في النهاية ويصفي عمليا كل نشاط مشروع للاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماهيرية الاخرى .

٧ ـ وانه يخالف الدستور شكلا ومضمونا ، ولو يجوز تبرير ذلك بالاستفتاء . لأن الدستور نفسه قد وضع اجراءات محددة لتعديله ، آخر مرحلة فيها هي الاستفتاء . وفضلا عن ذلك فان مثل هذا التعديل يتعلق بحقوق الانسان والمواطن ، ويتعارض تعارضا شديدا مع ميثاق حقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة، كما يتعارض مع كافة الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر .. » .

وقبل تمرير هذا القانون ، كانت هناك مجموعة من التشريعات المقيدة للحريات في مختلف المجالات : النشاط السياسي والنقابي والصحافي . ومنها على سبيل المثال :

ـ **قانون العاملين بالقطاع العام** ، الذي يمنح رئيس القطاع او مجلس الادارة (او الجمعية العمومية في حالة الشركات التي يساهم فيها القطاع الخاص) سلطات تعسفية بالنسبة للعمال اذ يجوز لهم اتخاذ قرارات بالنقل والانتداب والاعارة والاحالة للمعاش والفصل ، وتحديد نسبة الارباح الموزعة (كان حدها الادنى ١٠ ٪) وتحديد ساعات العمل وايامه .. ويتطرق القانون الى مختلف جوانب النشاط العمالي النقابي فيحظر على سبيل المثال .. جمع النقود لاي فرد او لاي هيئة او توزيع منشورات أو جميع توقيعات او الاشتراك في تنظيم اجتماعات ، الا بموافقة الجهة التي يحددها مجلس ادارة الشركة ... » .

ـ **قانون التعاون** ... وهو عمليا قانون « الغاء » النظام التعاوني (بعد قرارات الغاء الاتحاد التعاوني والمؤسسة التعاونية) فقد سلب بنك القرية الجمعية التعاونية معظم اختصاصاتها ، اذ عهدت له بتوريد مستلزمات الانتاج واقراض الفلاحين وتسويق المحاصيل الزراعية (وقصر نشاط الجمعية على تربية الدواجن والعجول) . كما اباح للمحافظين سلطة حل الجمعيات التعاونية . كذلك يدعو المشروع الى دمج جمعيات الاصلاح الزراعي (لفقراء الريف ٤٠٠ الف حائز و ٦٠٠ الف فدان) مع جمعيات التعاون (يدخلها ملاك تبلغ حيازة عائلاتهم ١٠٠ فدان) والاولى طابعها انتاجي والثانية تنشط في مجال الائتمان اساسا . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من اخضاع فقراء الريف لاثريائه من جانب وللاجهزة البيروقراطية من جانب آخر .

ـ **قانون المطبوعات والصحافة** : الذي يضاعف القيود على حرية الصحافة ويفرض المزيد من الوصاية عليها من جانب السلطة التنفيذية والمجلس الاعلى للصحافة (الذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية) . ويسلط سيف الارهاب على الصحافيين ،

اذ يعرضهم المساءلة والعقاب من جانب « المجلس الاعلى للصحافة » بالاضافة الى جهة العمل بموجب قانون العمل ، ونقابة الصحافيين بمقتضى لائحتها . وتمتد اختصاصات المجلس الى الجامعات ، حيث يشترط الحصول على اذن مسبق لاصدار صحافة الحائط ! كما يتضمن القانون قواعد رقابة مشددة على المطابع ودور النشر بل و « مكاتب تصوير المستندات والآلة الكاتبة » !.

ــ **المحكمة الدستورية العليا** : وتشكل ايضا بالتعيين من قبل رئيس الجمهورية لفترة محددة ، قابلة للتجديد (حتى يجعل القضاة اسرى الرضاء الحكومي) ولها سلطة ايقاف تنفيذ الاحكام النهائية لمحكمة النقض وللادارات العليا ... الخ .

تلك هي بعض المشروعات القمعية المدرجة في جدول اعمال السلطة ، والتي عجزت عن تمريرها بسبب المعارضة التي قوبلت بها على اوسع نطاق جماهيري ومن الهيئات المختصة (الجمعية العمومية لنادي القضاة ، والجمعية العمومية لنقابة المحامين ونقابة الصحافيين ... الخ) . ولا شك ان السلطة تأمل في اجازتها في المناخ الارهابي الجديد الذي اشاعته في البلاد .

٣ ــ مركزية السلطة مع مركزة رأس المال

الاتجاه الشائع هو توصيف الاوضاع الراهنة باعتبارها ارتدادا تاريخيا وردة الى الماضي ، تتضمن العودة الى نظام الحكم التقليدي . ويبالغ البعض في تبسيط الامور وتسطيحها ، فيعزو التطورات الاخيرة الى « مزاج » السادات وطبيعته وصفاته الشخصية ، او الطغمة الطفيلية المحيطة به ، ويصور هذا النمط من الحكم وكأنه شذوذ عن القاعدة .

حقا ان الظواهر والاساليب قد لا تختلف كثيرا ، فيما يتعلق بالحكم الديكتاتوري الاستبدادي وخنق الحريات ، والقمع والارهاب البوليسي الموجه ضد القوى الكادحة والتنظيمات السياسية الجماهيرية وانتهاك مبادىء حرية الصحافة واستقلال الجامعات ، وانفصال السلطات ... الخ . ولكن الجوهر يختلف . ويكمن الفارق اساسا في الطابع الطبقي للدولة ، فبغض النظر عن تبعية كلا النظامين للهيمنة الامبريالية ، فالنظام « التقليدي » ــ في المنطقة والدول « النامية » عامة ــ كان يعبر عن مصالح كبار ملاك الاراضي والبورجوازية الكبيرة الصناعية والزراعية والتجارية ، اما البنية الطبقية لنظم « الفاشية الجديدة » فهي تعكس اساسا مصالح البورجوازية الكبيرة المالية والتجارية والعقارية الوثيقة الارتباط برأس المال المالي العالمي ، وكبار البيروقراطيين والتكنوقراط البورجوازيين المرتبطين بالاحتكارات الاجنبية ودوائر رأس المال الغربي والعربي ، المتميزة بتفاقم طابعها الطفيلي وعلاقتها الكومبرادورية واتجاهات المضاربة والاحتكار .

فهذه النظم لها مقوماتها الاقتصادية ــ الاجتماعية المتميزة عن النظم الاوليغاركية التقليدية ، وهي تشكيلة اجتماعية نابعة من التناقضات والقوانين الموضوعية للتطور الداخلي لرأس المال المحلي التابع (لرأس المال العالمي) في مرحلة ازمته البنيوية الحادة، وفي ظروف احتدام الصراع الطبقي ، واختلال موازين القوى الدولية لمصلحة الشعوب،

واتضاح معالم المخرج الثوري الذي تطرحه الثورة الاشتراكية ، وتتبناه قطاعات اوسع من الجماهير الشعبية .

وهذا المأزق التاريخي لرأس المال المحلي هو جزء من الازمة العامة للنظام الراسمالي العالمي المتزايدة الحدة . ويضاعف من وضع التبعية والطابع الطفيلي ، الاثار المباشرة للثورة العلمية التكنولوجية ، والتفاوت الشاسع في درجات التطور الاقتصادي ، والنفوذ المتضخم للاحتكارات العملاقة متعددة الجنسية ، واتجاه رأس المال العالمي (بمساعدة ومشاركة توابعه المحلية) الى زيادة معدل التراكم والاسراع بعملية مركزة رأس المال مع تحميل بلدان العالم « الثالث » اعباء متاعبه الاقتصادية .

ومن الطبيعي ان تؤدي هذه السياسة الى تضخم التفاوت في مستوى الدخول فالثراء الفاحش والانفاق الترفي المسف ، يقابله من الجانب الآخر المزيد من افقار الجماهير العاملة وتدهور مستوى المعيشة ، مما يؤجج الصراع الطبقي ويزيد من عزلة الفئة المهيمنة في قمة السلطة ، وتصبح الديمقراطية البرجوازية الليبرالية (حتى في صورتها الممسوخة الزائفة) عاجزة تماما عن توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتتقلص ساحة المناورة بلعبة الحريات النيابية والسياسية والنقابية المحدودة ، وتعجز شبكة القوانين والتشريعات التقليدية عن الوفاء بمتطلبات حماية السلطة المهترئة ، الامر الذي يفرض الالتجاء الى ديكتاتورية فاشية سافرة تزداد ، ضراوة مع تفاقم ازمة وعزلة وتفسخ السلطة الحاكمة ، وتلعب الدوائر الامبريالية دورا في دعم هذا الاتجاه خاصة بعد تقلص فرصها وامكانياتها للتدخل العسكري المباشر (نتيجة تغيير موازين القوى ، وبعد درس فيتنام) مما يجعلها اكثر ميلا للاعتماد على هذه النظم . وهكذا فان تزايد ضراوة القمع البوليسي ومركزة السلطة ، يعكس طبيعة ومتطلبات عمليات مركزة رأس المال ورفع معدلات التراكم والافقار والاستغلال ، وقد سبق للدوائر الاميركية الامبريالية ان حاولت تجربة نموذج « ليبرالي أصلاحي » في اميركا اللاتينية عن طريق برنامج « التحالف من أجل التقدم » ـ في الستينات ـ كان مصيره الطبيعي ان يفشل وتتحول الى الاعتماد على النظم الفاشية .

ومن الناحية الايديولوجية تطرح هذه الفئة المهيمنة مفاهيم لا عقلانية مفرطة في تخلفها ورجعيتها ، وتشن حملات هستيرية ضد الافكار التقدمية واليسار عامة وتثير النعرات الشوفينية (وهي الاكثر تفريطا في الاستقلال الوطني) والطائفية والعنصرية ، وتروج لفكرة النخبة والصفوة ، والزعيم « الحاكم » والتحكم (الاب ورب العائلة) والديكتاتور العادل .

* * *

٣ ـ البرجوازية الطفيلية وتفاقم الازمة الاقتصادية

نجح انقلاب السادات في تحييد القطاعات الاساسية من الرأي العام ، بل وساندته فئات اجتماعية تتعارض مصالحها موضوعيا مع الخط الذي انتهجه . ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها :

ـ بدأ النظام الجديد كامتداد للنظام الناصري ، خاصة وقد حرص السادات في البداية على تمويه خطواته واتجاهاته ومخططاته ، وتأكيد انتمائه للناصرية ـ مبرأة من عيوبها وسلبياتها ـ وتمسكه بكل انجازاتها خاصة في ما يتعلق «بالمكاسب الجماهيرية». والاكثر من ذلك انه اتخذ من الخطوات العملية ما ينفي الشكوك حول ارتداده عن المسار الناصري ، كتوقيع معاهدة الصداقة مع السوفيات (للتغطية على اتجاه التحالف مع الامبريالية والارتباط بأميركا) وطرح مشروع الاتحاد الثلاثي بين مصر وليبيا وسوريا لحرف الانظار عن الجسور التي يقيمها مع ايران والرجعية العربية ، واشرك « عناصر » من اليسار المرتد ـ ماركسيين سابقين في الوزارة وبالتعيين فيمجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي (للتبرؤ من « يمينيته » ونفي حساسياته ازاء اليسار ، واستخدامهم كمظلة يستر بها خطوات الردة) .. الخ .

كما انه ارتكز على العديد من سلبيات الناصرية ، لتصوير سياسته وكأنها امتداد للماضي القريب ، « فمبادرة فبراير » ترتكز على قبول مشروع روجرز ، والتدخل العسكري في السودان يستند الى تراث مناوئة الحركات الشعبية للجماهير الكادحة المنظمة وسياسة التآمر ضد العراق ـ ابان حكم عبد الكريم قاسم ـ والتطهير والعزل والمحاكمات الاستثنائية ، هي تقاليد موروثة من قبل ، وقرار ضم لجان المواطنين من اجل المعركة لوحدات الاتحاد الاشتراكي ، هي تحصيل حاصل ، اذ لم يكن لها دور ، وسبق للنظام تصفية تنظيمين اخرين للمقاومة الشعبية منذ هزيمة ١٩٦٧ . وفيما يتعلق بالقوانين والتشريعات القمعية ، فواقع الامر ان السادات لم يكن في حاجة الى تعديلات اساسية ـ اذ جاءت معظم الاضافات كتعبير عن ازمة النظام ، وتعمقها وتفاقمها في مواجهة مقاومة شعبية متصاعدة ـ اذ ورث ترسانة هائلة منها . القضية الاهم كانت تتمثل في خلق اطار تشريعي سياسي ملائم لاجراء التغييرات البنيوية في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي ، وطبيعة السلطة الطبقية ، صيغت في شبكة من التشريعات بدءا « بتشجيع رأس المال الاجنبي والعربي » والسوق الحر والسوق الموازية ـ سبتمبر ١٩٧١ ـ « فالتيسيرات » .. و « معاملة المثل » لراس المال المحلي، فقوانين العمل والعاملين ... الخ ..

لقد استند انقلاب السادات في الاساس على عناصر قائمة في المجتمع وداخل مؤسسات السلطة :

أ) ـ الاطار السياسي التشريعي المتواجد .

ب) ـ جهاز دولة لم يتغير جوهره اليميني المناهض للشعب .

ج) ــ فراغ سياسي ناتج عن عمليات القمــع الشرس لكــل تحــرك جماهيري راديكالي او شكل منظم للعمل السياسي .

د) ــ قاعدة اجتماعية ــ اقتصادية لفئات وطبقات راسمالية قديمة ، لم تصف قواها الفكرية والمادية ونفوذها السياسي سواء في المجتمع او المؤسسات القائمة ، في ظل سياسة ــ وان كانت وطنية الا انها ــ تتسم بالتردد والميل لعقد المصالحات ، داخل اطار علاقات الانتاج التقليدية . بالاضافة الى القاعدة الاجتماعية الجديدة ــ المسماة بالطبقة الجديدة ــ المشكلة من فئات رأسمالية نمت وترعرعت فــي حضانة النظام ، وانتعشت بعد عام ١٩٦٥ وبصفة خاصة بعد الهزيمة . مناخ البلبلة والاحباط العام ، نتيجة سيادة ايديولوجية البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، البنية الانتقائية المركبة ، وعوامل الهزيمة العسكرية ، وانهيار المؤسسات ، التي كــانت تبدو شاهقة عملاقة مستقرة ، ثم اجهاض النظام للحركة الشعبية وقمعها ــ بعــد بيــان مارس ١٩٦٨ ، والعودة الى نفس اساليب الحكم المدانة المستنكرة ، والمصالحة مع قوى اليمين بدعوى « الوحدة الوطنية » . وبرز تناقض مربك بين نظام ما زال ينتهج خطا وطنيا ــ بغض النظر عن سلبياته ــ فيظروف حالة حرب ــ دون قتال ، فيما عدا حرب الاستنزاف القصيرة ــ مع الافتقار الى القوى الذاتية للحركة الشعبية الراديكالية القادرة علــى تقديم البديل . فكان من الطبيعي أن تسود السلبية والترقب ، اكثر مــن الفعالية والايجابية في مواجهة التطورات اللاحقة .

وقد تصيدت الرجعية هذا الواقع المرير من التمزق والتخبط واضطراب المفاهيم والمعايير لتغذي الاوهام حول خطوات « التصحيح » . وزادت البلبلة في اعقاب حرب اكتوبر عن طبيعة واهداف تلك « المعركة المحدودة » ودوافعها ومغزاها . وضاعف من تأثيرها الدور المتواطىء او المتخاذل الذيلي ، او لعله الساذج السطحي ــ لــو توخينا حسن النية ــ بالنسبة لعناصر « يسارية » فقدت الاتجاه والتوازن وانزلقت تغذي الحملة الاعلامية المضللة لليمين ، وتصب الماء في طاحون قوى الردة ، التــي كسبت رصيدا استثمرته في الهجمة الضارية لمصلحة الثورة المضادة .

١ ــ الجماهير تنتزع حقوقها ــ ولا تستجديها

ورغم كل اساليب القمــع الفكري والمادي ، اشتــد ســاعد الحركــة الوطنية الديمقراطية والنضال الثوري للجماهير ، وتميزت المرحلة حتى حرب اكتوبر بتصاعد المد الثوري ، يخبو قليلا بعد اجهاضها ، ثم يشتعل من جديد ويبرز مرة اخرى نضال الطبقة العاملة ودورها المتميز ، بينما انتابت البرجوازية الوطنية (بمعنى اعتمادها على السوق الداخلي وتعارض مصالحها مــع تسلط راس المال الاجنبي) بمختلف مستوياتها وفئاتها والمثقفين وقطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا الرثة حالة من « الغيبوبة » والانتشاء بأحلام اليقظة خدرتها ، الوعود الخلابة بتدفق بلايين الدولارات والاثراء السريع وحياة البذخ الاستهلاكي .... الصورة التي زينتها حملات مكثفة للاعلام العميل ، تدغدغ جوانب امعاء خاوية طحنها الجوع أو اطمــاع وجشع اناني من جانب البرجوازية .

ورغم هذه المظاهر ، فقد احتدم الصراع الطبقي والاستقطاب الاجتماعي وتتابعت سلسلة من الانتفاضات والهبات خاصة في المناطق العمالية حتى وقع الانفجار العام الشامل في يناير ١٩٧٧ .

هذا هو مفهومنا للديمقراطية ، وليس ذلك الفتات الذي تسقطه السلطة بحساب ، وكمنحة من الحاكم ، تحت ضغط الحركة الجماهيرية وبهدف احتوائها .

انها ملحمة الشعب المصري منذ انتفاضاته ضد الاحتلال الفرنسي ، فالبريطاني عبر الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، ونضالات الطبقة العاملة والطلبة والمثقفين الثوريين والفلاحين في اعوام ٢٤ و ٣٦ و ٤٦ والكفاح المسلح عام ١٩٥١ .. حتى يومنا هذا . ان النضالات البطولية للحركة الوطنية الديمقراطية ظلت في الجوهر هي حركة الجماهير الشعبية الكادحة ، بينما توالت خيانات القطاعات المختلفة من البرجوازية ، التي احتكرت « الديمقراطية » لهذه الشريحة او تلك من ابنائها ، وسلطت سيف الارهاب والقمع ضد الطبقات الكادحة ، التي كانت تحصل على نزر من حرية الحركة بين حين وآخر ، ولفترات قصيرة ، بفضل نضالها وحده . وكواقع مفروض على الائتلافات الراسمالية الحاكمة . وداخل اطار المؤسسة البرجوازية الحاكمة ، كان مركز الثقل ينتقل من فئة الى اخرى تهيمن على السلطة والقرار وتوجههما لمصلحتها اولا، ولمصلحة البرجوازية عامة .

بعد الانقلاب الساداتي ، استمر الصراع بين الاجنحة المختلفة في المؤسسة الحاكمة ، وظل تيار الرأسمالية الزراعية والريفية هو التيار الغالب في هيكل السلطة الجديدة .

وفي نفس الوقت نمت الاتجاهات الطفيلية ، وطغت نزعات الربح السريع عن طريق المضاربة والاحتكار ، على حساب الراسمالية المشتغلة بالانتاج بل ان القطاعات المنتجة نفسها اصابها الوباء ، فاتجهت الى تحويل استثماراتها ، الى المجالات الاكثر ربحا (التجارة ، والمقاولات والعقارات ... الخ) ، والى المتاجرة في السوق السوداء (وبالحصص المخصصة لها بالاسعار المدعومة من قبل الدولة) وتخريب القطاع العام. كما دعمت الامبريالية واحتكاراتها وبنوكها وراس المال العربي هذا القطاع ، المرتبط بها عضويا ــ كبرجوازية كومبرادورية تابعة ــ ...

وكما كان تغيير وزارة عزيز صدقي له دلالته ، فان عزل وزارة عبد العزيز حجازي ، والتشكيل الجديد للوزارة البديلة له مغزى بالغ الاهمية ، الوزارة الاولى اسقطتها البرجوازية الزراعية ، والوزارة الثانية اطاحت بها البرجوازية « الطفيلية ».

ولعل من المؤشرات الهامة ، الجلسة الصاخبة لمجلس الشعب التي شنت خلالها حملة ضارية على سياسة حجازي ، وتلكؤ الوزارة في تطبيق سياسة الانفتاح . فقد ظهر اتجاه في المجلس يدعم خط الحكومة القائل بأهمية التخطيط والتوجيه ــ الجزئي ــ والحفاظ على دور للقطاع العام وتشجيع الاستثمار الانتاجي ، أي القائم على تحفظات في درجة وشكل الانفتاح وانتقد بعض النواب (اساسا من البرجوازية البيروقراطية) البنوك الاجنبية وسياسة الاستيراد التي يقوم بها القطاع الخاص ،

وتملك الاجانب للاراضي والسماح لهم باستخراج سجل تجاري .. الخ . وقادت مجموعة الطفيلية الهجمة المضادة بزعامة محمد شاهين ــ من كبار الملاك العاملين في النشاط التجاري ــ ووكيل مجلس الامة الاتحادي . وقد رد على المخاوف المثارة حول الاخطار التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني والبنوك القومية قائلا « حا يفلسوا في الف داهية .. ما دام مش قادر ينافس يقفل ... » .

وجاء التشكيل الجديد يعكس مشاركة اعظم ونفوذا اكبر لهذه الفئة الطفيلية الكومبرادورية في السلطة . فقد تولى ممدوح سالم رئاسة الوزارة ودخلها عثمان احمد عثمان (عميد القطاع الطفيلي) وعيسى شاهين (شقيق قائد الحملة في البرلمان) وزيرا للصناعة ــ وحامد محمود (مدير اعمال الامير الصباح) .. واحمد ابو اسماعيل والتحق بها مدير اعمال شركة المقاولين العرب للمقاولات وزيرا للاسكان .

ومن الملاحظ ان المعركة كانت تدور في الاساس بين البرجوازية البيروقراطية وبين القطاعات الطفيلية من الراسمالية . بينما تدعم التحالف بين الاخيرة والراسمالية الزراعية ، فحصلت على المزيد من المكاسب طبقا لقانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الصادر في يونيو ١٩٧٥ ، بالاضافة الى ضرب الحركة التعاونية وتصفية منظماتها واطلاق حرية استيراد الاسمدة ... الخ .

لكن المستفيد الاول كان القطاع الطفيلي ، الذي انتعش بصورة لم يسبق لها مثيل . وقد ورد في خطاب السادات الى رئيس الوزراء التأكيد على « ازالة جميع العقبات التي تقف في طريق الانفتاح » واجاب رئيس الوزراء على خطاب التكليف « ان الموضوع الذي يتصدر عملنا هو الاتجاه بكل قوة نحو تحقيق انفتاح حقيقي نتخطى به كل العقد والمخاوف . واصدرت اللجنة المشتركة بمجلس الشعب برنامج عمل معبر عن هذه المصالح اذ جاء به « يجب ان يسبق الانفتاح الخارجي انفتاح داخلي يؤمن النشاط الخاص ويشجعه » و « طرح جزء من اسهم ورؤوس الاموال لشركات القطاع العام على القطاع الخاص » « السماح بتأسيس شركات مساهمة برؤوس اموال مصرية تتمتع بنفس مزايا قانون الاستثمار من حيث الاعفاءات الضريبية » وانسحاب القطاع العام من غير مجالاته ، « وتحقيق الديمقراطية الاقتصادية بقصر نشاط الدولة على المشروعات الاساسية ذات النفع العام ، التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها » وانهارت كل تحفظات وانهمر سيل من القرارات والتشريعات التي تطلق يد هذه القوى بلا حدود ، بدءا بتسليم ما تبقى من الممتلكات (العقارات والاراضي) التي « تلكأت البيروقراطية في تسليمها ورفع نسبة التعويضات وحجم تعامل شركات قطاع المقاولات، وتعديل قوانين تنظيم البنوك ، والاعفاءات والامتيازات والتيسيرات في ميدان التجارة والاستيراد والتصدير ، وطرح أسهم شركات القطاع العام للبيع ، وحرية التجارة الخارجية من كل القيود وتعديل قوانين النقد والاستيراد والتحول من العمل بالسعر التشجيعي الى السوق الموازية ... الخ ..

وصحب ذلك العدوان على مكاسب العمال الجزئية ، فأصدر مؤتمر استثمار رؤوس الاموال في مصر برئاسة عبد الرحمن الشاذلي ــ وزير التموين ــ توجيهاته ،

« باعادة النظر في تجربة اشراك العاملين بمجال الادارة ، وتشجيع القطاع الخاص على انشاء الشركات المساهمة عن طريق تحريرهم من حق الارباح ، وعلى الاخص نسبة الـ ١٥٪ المخصصة للخدمات ونسبة الـ ٥٪ لشراء سندات حكومية ... الخ . وقامت السلطة باجراء تغييرات اساسية على قوانين العمل ، تسمح للرأسماليين ، والمديرين بنقل وفصل العمال والتدخل في النشاط النقابي . كما اجهضت الحركة التعاونية وانتزعت بحد السلاح مساحات كبيرة من اراضي الاصلاح الزراعي لمصلحة كبار الملاك . هذا بالاضافة الى الحملة الضارية على حق الاضراب وعمليات القمع البوليسي الشرس لكل تحرك اقتصادي او سياسي واحداث المحلة الكبرى والاضرابات العمالية عامة ، حتى انتفاضة يناير ١٩٧٧ ومئات القتلى الذين سقطوا خلالها .

ذلك هو مفهوم الديمقراطية ــ الاقتصادية والسياسية ــ كما طرحه وطبقه ممثلو الطبقة الطفيلية الكومبرادورية وقد استشرى هذا الاتجاه اقتصاديا وسياسيا وفي مجال الاعلام في السنوات الاخيرة .

وفي حديثنا عن البرجوازية الطفيلية تجدر الاشارة الى اننا نستخدم « المصطلح السياسي » فمن المعروف عمليا ان كل رأسمال ــ حتى المنتج منه ــ يتضمن جانبا طفيليا (فائض القيمة) ولكننا نقصد هنا ، ذلك القطاع الذي يتميز باستشراء هذا الجانب (الطفيلي) وهناك بطبيعة الحال « مستويات » من الطفيلية ، تبلغ ذروتها في تلك المجموعة الشبيهة « بالمافيا » (وهي ظاهرة تنتشر في برجوازية البلدان النامية في الظروف العالمية الجديدة) تفقد كل شعور بالانتماء الوطني ، او « الارتباط المحلي » وتتحول الى عصابة من العملاء المرتزقة ، لا هم لها الا النهب والسلب ، وبين هذه وتلك توجد قطاعات تحرص بدرجات متفاوتة على مصالحها في الداخل وارتباطاتها واستثماراتها المحلية ، وهي معنية بايجاد نوع من الاستقرار السياسي وتحاول الابقاء على معادلة من التوازن النسبي رغم انتمائها في الاساس لهذه الفئة وللسوق الراسمالي العالمي والتبعية للمعسكر الامبريالي . وهو ما يمثل التيار المسمى «بالاتجاه المستنير» من اليمين الراسمالي امثال هيكل والعديد من العناصر البرجوازية البروقراطية وبعض القطاعات المرتبطة بشكل او آخر بمشروعات محلية ــ ثابتة ــ والمعتمدة على السوق المحلي لمنتجاتها .

وقبل تفجر انتفاضة يناير ١٩٧٧ . ظل الصراع الاساسي يدور بين اليسار واليمين ، بين مجموع الكادحين من جانب والسلطة البرجوازية من جانب آخر . اما بعد هذا الحدث الخطير بمغزاه ودلالته الهامة ، فقد اصاب المؤسسة الحاكمة شرخ غائر وتفسخ وتفكك . فقد انتابت بعض قواها حالة من الفزع خشية انهيار الكيان بكامله ، نتيجة تصرفات « حمقاء » وضيق افق المافيا الطفيلية المهيمنة على السلطة . فشرعت قطاعات من اليمين تدخل صفوف المعارضة وتمارس ضغوطا على النظام وتعلن تحفظاتها وتطرح تصوراتها لاصلاحات في المسار تحفظ وتحمي علاقات الانتاج الرأسمالي القائمة ، وتجنبها الاخطار المترتبة

على « سفه » المجموعة الحاكمة ، وبذلك طرحت بديلا يمينيا بعد ان كان البديل اليساري هو المرشح لوراثة نظام منهار .

ومع استشراء الممارسات السياسية والاقتصادية، الخارجية والعربية والمحلية، التي تعكس الطبيعة الطبقية لهذه الفئة المهيمنة ، اتسعت صفوف المعارض اليمينية ، حتى داخل صفوف الحزب الحاكم ، بل وفرت بعض كوادره الاساسية من السفينة الغارقة (اسماعيل فهمي ومحمد رياض بعد مبادرة السادات) .

واتبعت السلطة سياسة مزدوجة في مواجهة هذه الظاهرة . فسمحت بتعددية شكلية (المنابر فالاحزاب) بهدف استرضاء العناصر اليمينية ، ومختلف فصائل البرجوازية المتمردة ، واحتواء المعارضة اليسارية ومحاولة شق صفوفها ، في نفس الوقت الذي صعدت في عمليات القمع البوليسي ضد الحركة الثورية .

ومع افتضاح فشل المبادرة ، والاخطار الناجمة عن العزلة العربية وتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، تفاقمت ازمة النظام بصورة نمت المقاومة الشعبية المنظمة الايجابية : كما أدت الى انفضاض قطاعات متزايدة من البرجوازية عن الدعم غير المشروط للسلطة ــ وبدأ النقد والمعارضة حتى التحدي ، وبرز اساسا في التجمعات المهنية وبين البرجوازية البيروقراطية. فالتجمعات المهنية هي في غيبة الاحزاب والطلائع الطبقية السياسية للبرجوازية ، تلعب دورا شبيها بالدور الحزبي ، كما ان البرجوازية البيروقراطية التي لم تنل نصيبها من الغنيمة ، بدأت تتمرد على قيادتها ، خاصة باسلوبها التقليدي الا وهو تعويق وتخريب وعرقلة الاجراءات التنفيذية والتطبيقية للسياسات المعلنة (ففي عهد عبد الناصر خربت الممارسات التقدمية ، وفي عهد السادات عرقلت السياسات المفرطة في رجعيتها) والامثلة على ذلك عديدة نشهدها في تعويق اجراءات الانفتاح في اللجان المختصة باقرار مشروعات الانفتاح وفي مجلس الشعب والهيئات التنفيذية المختلفة والقطاع العام (دون اوهام حول اتجاهاتها اليمينية) وفي مؤتمري الاقتصاديين المصريين ــ اللذين كانا بمثابة مظاهرة ضد «نمط» الانفتاح ، رغم ان غالبيتهم دعمها وايدها في المراحل الاولى من الترويج لها ــ وفي نقابات المحامين والصحافيين والجمعية العمومية لنادي القضاء (خاصة فيما يتعلق بالاجراءات والقوانين المناهضة للحريات) ونقابة المعلمين .. الخ .

وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى موقف القضاء الحاسم ضد نظام المدعي العام الاشتراكي والمحكمة الدستورية العليا ، ومطالبة الجمعية العمومية لنادي القضاء بالغاء احكام الطوارىء والمحاكمات العسكرية للمدنيين، والى المواقف الاكثر حرية لنقابة المحامين وجمعيتها العمومية دفاعا عن الحريات ، وفي ادانة بعض المواقف السياسية (المبادرة) .

٢ ــ لعبة السلطة تفلت من يدها

اما ظاهرة التطور والنمو السريع للتجمع الوطني التقدمي ، فقد افحمت دعاة سلبية الشعب المصري وخنوعه (وكان كفيلا بدحض هذه الحملة من التشهير تلك

الحركات المتسعة دوما للحركة العمالية .. والشعبية في المناطق العمالية والشعبية والجامعات والريف ، وفي عموم البلاد ـ انتفاضة يناير) .

حقا كان السماح « بتجمع اليسار » هو لعبة السلطة . لكن كل لعبة ليست احادية الجانب . والنتائج تتوقف على الطرفين . ولذلك نعتبر ان تطور حزب التجمع دليلا لا يرقى اليه الشك على يسارية وثورية « الشارع المصري » وان اي ثغرة في جدار القمع الفاشي هي لعبة خطرة ، قد تنقلب على مبتكريها ، وصانعيها . ورغم ان الهدف مثلا كان احتواء اليسار وشق صفوفه ـ فقد تحول من ديكور واداة في يد السلطة الى حركة يسارية حقيقية ، اصبحت تشكل خطرا حقيقيا وبديلا محتملا للنظام ككل ، هذا لا يعني ان قيادة التجمع في مجملها ـ لما تضمه من عناصر وقوى متباينة الثورية ـ كان متاحا لها ان تحرز هذا النجاح ، نتيجة طبيعتها الذاتية . فالعنصر الاساسي الذي وفر عناصر النجاح هو الحركة الجماهيرية الشعبية وتأثيرها على المناخ العام وتفاعلها مع الجناح الاكثر راديكالية . ولولا تمايز حزب اليسار عن السلطة لحقق هدف السلطة منه . فقد تميز بشكل واضح ـ بالاضافة الى سياسته العامة وبرنامجه ـ من خلال سلسلة من المواقف ابرزها وطنيا وقوميا رفضه المبادرة وادانتها ودعوته الى تشكيل مكاتب للتطوع لنصرة النضال المسلح للشعب الفلسطيني وجبهة القوى الوطنية اللبنانية واهمها في المجال الاجتماعي والسياسي والنضال الديمقراطي ، الدفاع عن حق الاضراب وانتفاضة يناير ١٩٧٧ ، ومشاركة كوادره فيها ـ وتنديده باستفتاء مايو وما ترتب عنه من قوانين قمعية . لقد كسب التجمع الوطني التقدمي شعبية انتزعها انتزاعا من واقع نضالاته وتميزه ، ومن هنا استحق « المصادرة » والتصفية ، بوسائل القمع الفاشي ، بعد فشل كل وسائل الارهاب والترهيب والترغيب والتشهير (الالحاد والعمالة) .

والواقع انه منذ ما قبل ١٩٧٧ ـ وانما بصفة خاصة بعد انتفاضة يناير ـ نجد ان قطاعات عديدة ـ ومتنامية ـ من البرجوازية المصرية الاقل تأثيرا في القرار السياسي والاقتصادي المبعدة عن المشاركة الفعالة في السلطة التنفيذية المباشرة ـ بما تملك من مآخذ وتحفظات على المنهج والممارسات العامة للدولة ـ والتي ضربت بعض مصالحها ، قد وعت مدى خطورة التصرفات الفردية ، « انانية » للقطاع الطفيلي ـ او المفرطة في طفيليته ان جاز القول ـ على المؤسسة الحاكمة ككل والنظام بأكمله .

ورغم ان الصراع ظل يدور في اطار التناقض الثانوي بين هذه الفصائل ـ في تمايز عن الصراع العدائي مع القوى الشعبية الكادحة ـ فقد صعدت هذه القوى من نقدها ومعارضتها للعديد من تصرفات وقرارات المجموعة الحاكمة ، ودعت الى قدر اكبر من المشاركة ، وضغطت من اجل توسيع القاعدة الاجتماعية ـ البرجوازية للسلطة ، لتحويلها الى ائتلاف حقيقي ، يعبر عن مصالح الجميع ويحقق التوازن بينها .

وهو اتجاه ومطلب عام ، ساندته ودعمته وخططت له الدوائر الحاكمة في اميركا ودول الخليج (خاصة السعودية) ومارست مجموعة من الضغوط ، واحتضنت عملية اعادة بناء حزب الوفد وقوى اخرى يمينية « مستنيرة » . ولم يكن الهدف هو

التخلي عن الشريحة الطفيلية المهيمنة ، ولكن ترشيدها وعقلنة بعض تصرفاتها وحقنها بعناصر الاستقرار ، ممثلة في « خلط » قاعدة البناء البرجوازي للدولة بمختلف فئات الرأسمالية مع دور متميز للبرجوازية الكومبرادورية المحلية .

* * *

٤ ـــ التناقضات الثانوية في ارتباطها بالاقتصاد والتسوية

في المرحلة الاولى من عملية الردة ، كان من مصلحة الدوائر الامبريالية والرجعية العربية (بالاضافة الى حالة السعار التي انتابت البرجوازية المحلية) ان تنمي لاقصى حد وبأسرع وقت الشرائح « الطفيلية » (١) المتحررة من كل حس وطني ، او انتماء للارض او لاي نوع من القيم والتقاليد لتضرب بها كل قواعد النظام الناصري ، وتكفل عن طريقها ربط محكم للاقتصاد المصري بالسوق الرأسمالي العالمي ، الا انه ، بعد مرحلة من انجاز هذا المخطط ، استفحل واستشرى نفوذ هذه الفئة (وفضائحها) وبدات الاثار السلبية لسياسة انانية جشعة تتسم بالغباء والجمود وقصر النظر ، لا يمكن ان تفرز غيرها مثل هذه الفئة الاجتماعية ، وهي تشكل خطرا على النظام بكامله .

ومن هنا كانت محاولات « ترشيد » النظام ، اذ لا تكتفي الدوائر الاستعمارية والرجعية بضمان تبعية وعمالة « مجموعة حاكمة » ، لان هذا الوضع لا يضمن وحده استمرار هيمنتها . لذلك تحرص ايضا على توفير جو من الاستقرار السياسي مرتبط « بحل » أو « تسكين » ـــ لعدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتفجرة (في اطار « الممكن » للدوائر الامبريالية في ظل ازمتها التاريخية الحادة ومصالحها الاستغلالية) . والعلاقات الكولونيالية و «الارتباط» الكومبرادوري ، ليس مجرد عصابة واحتكارات تتولى النهب والنصب والسرقة والاحتيال ، ولكنها علاقة اقتصادية اجتماعية وفكرية وسياسية . لهذا فمن الخطأ تصور ان الدوائر الامبريالية والراسمالية عامة هي من الغباء بحيث لا يعنيها الا وجود حكم تابع ، وانما تثبيت هذا الحكم ، عبر مجموعة من العلاقات المدروسة ، التي تراعي العديد من الاعتبارات. وهكذا نجد ان المؤسسات الاستعمارية العالمية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للانماء ، المجموعة الاستشارية الدولية (٢) ... الخ) معنية بتقليص عجز ميزان المدفوعات والميزانية المصرية ، وتحجيم التضخم .. الخ . ولا يمكن تحقيق ذلك الا عبر بعض المشروعات الانتاجية وترشيد الانفاق والادارة ... وهو ما يتناقض

---

(١) ننبه هنا من جديد اننا نستخدم هذا المصطلح في هذا المجال بمعناه الضيق (وليس العلمي) اي تلك الشريحة الشبيهة بالعصابات التي لا هم لها الا النهب والسرقة والاثراء السريع ، بغض النظر عن العواقب .

(٢) هيئة انشئت عام ١٩٧٧ من ٢٥ دولة في مقدمتها اميركا واليابان وكندا ودول السوق الاوروبية المشتركة ومؤسسات اقتصادية دولية لمساندة مصر واعادة تخطيط وتنظيم اقتصادها .

مع طبيعة الفئة الحاكمة حاليا (٢) .

فرغم ان مركز الثقل في التحالف الطبقي (البرجوازي) للمؤسسة الحاكمة ، ينتقل من فئة الى اخرى ــ كما اوضحنا ــ فان الطبقة ــ او الفئة ــ التي تحتل موقع الهيمنة وتملك « القرار » تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطبقات المشاركة في السلطة ، وتقوم بانجاز وظائف معينة لمصلحة النظام الاجتماعي ككل متكامل ، ويدور صراع بشكل دائم بين مختلف مراكز القوى (الممثلة لفئات مختلفة من البرجوازية) التي تشكل كتلة السيطرة ، للقفز الى مركز الهيمنة ولكنها تظل تحتل موقعا ثانويا بالنسبة للتناقض الرئيسي مع البروليتاريا . والعلاقات التناقضية بين الطبقات والشرائح التي تشكل الكتلة الحاكمة ، تعبر عن نفسها عن طريق علاقات السيطرة ضمن اجهزة الدولة وفروعها ، لا تعكس داخلها نفوذ واتجاه الشريحة المهيمنة وحدها ، ولكن تجد مصالح كل الطبقات والشرائح المسيطرة في المؤسسة الحاكمة ككل تعبيرا لها داخلها ــ بدرجات متفاوتة ــ .

لكن ، عندما تختل هذه المعادلة ، وتضرب الفئة المهيمنة عرض الحائط بمصالح الفئات الاخرى ، ومتطلبات حماية المؤسسة الحاكمة ككل ، فان الصراع بين الفصائل المختلفة من البرجوازية يتخذ صورة اكثر حدة وعنفا، خاصة عندما تصبح تصرفاتها من « الحمق » وقصر النظر والذاتية المفرطة للشريحة المهيمنة ، بحيث تهدد بانهيار النظام الاجتماعي بكامله .

١ ــ لماذا احتدمت الصراعات الثانوية ؟

وهنا يكمن التناقض الثانوي ــ المتصاعد ، خاصة خلال العام الماضي بين الفئة الحاكمة وبين الفصائل الاخرى من البرجوازية والدوائر الامبريالية والرجعية العربية، ليس فقط ازاء السياسة الاقتصادية ، وانما بالنسبة لمجمل السياسات المنتهجة ، التي تعكس طبيعة هذه الفئة وعقليتها . ومنطلق الصراع هو الحرص على الحد الادنى من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يضمن استمرار الهيمنة الامبريالية ومصالح الاحتكارات متعددة الجنسية ودوائر الرجعية العربية ، انها محاولة للحجز على « السفيه » لترويضه بوضعه تحت وصاية عقلاء العائلة .

لقد ضغطت هذه القوى من اجل توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة ، وتحقيق مشاركة فعالة من جانب مختلف القطاعات الرأسمالية ــ الحليفة ــ عن طريق

---

(٢) هذا لا يعني بطبيعة الحال ان الدوائر الاحتكارية العالمية او العربية تعمل على بناء قاعدة اقتصادية مستقلة او تنمية وتصنيع البلاد . بل على العكس من ذلك فهي تحطم هذه القاعدة القائمة وتقضي عليها . ان البرنامج المطروح والمعلن هو تنمية قطاعات الزراعة والسياحة والنفط (الاستخراج) وتوسيع القنال بالاضافة الى بعض المشروعات الصناعية التابعة المعتمدة على التكنولوجيا ومستلزمات انتاج من السوق الغربي (الوسيطة) وتشارك في رؤوس اموالها وادارتها الاحتكارات العالمية . ومن المؤشرات الملفتة للنظر ان المشروعات التي وافقت عليها الهيئة الاستشارية في اجتماعها الاخير (يونيو الماضي) هي : مشروع تطوير صناعة الثلاجات والغسالات (مع احتكار فرنسي) وصيد وتصنيع الاسماك ، والاعلاف الحيوانية ، واستغلال الرخام والقرانيت ، والخامات المعدنية ، وتصنيع الرخام ، كما ابدت اهتماما بالمشروعات الزراعية ومشروع ابو طرطور لانتاج الاسمدة .

التعددية ـ المنابر فالاحزاب وائتلاف حاكم . وقد استجاب السادات مرحليا لهذه الضغوط خاصة عندما « سمح » بتشكيل حزب « الوفد » لانه الحزب المنافس من داخل المؤسسة الحاكمة ، المرشح (٤) لتمثيل قاعدة اعرض من القوى البرجوازية ، ولاستقطاب قواعد حزب الوسط الحاكم وكوادره المتمردة بأمل الانتقال بشكل « سلمي » وتدريجي الى تولي تقاليد الحكم ، بعد تحجيم نفوذ الشريحة المهيمنة حاليا. ومن هنا كان ابرز ما تضمنه برنامج الوفد ، هي النصوص الخاصة بتلقيص سلطات رئيس الجمهورية .

وتجدر الاشارة هنا ، الى انه لا توجد اختلافات جذرية بين الوفد والحزب الحاكم ومعظم الجماعات الضاغطة ومراكز القوى داخل السلطة (بمعناها الواسع) ، فجوهر سياستها واحد ، والخلافات تنحصر في « الدرجة » والاسلوب والتكتيك ، ومدى الاستجابة والموازنة بين مصالح الطبقات البرجوازية الاساسية والموازنة بين احتياجات القمع والاحتواء . فالموقف ازاء جميع القضايا الاساسية لا خلاف عليه ... القضية الوطنية والقومية والعلاقات الدولية والعربية والسياسية الاقتصادية ـ الاجتماعية . اما الموقف من الحريات والحركة الشعبية للجماهير الكادحة ، فهو خلاف في الاسلوب والدرجة والاخراج فقط .

ان الظروف الموضوعية لأزمة الراسمالية ، ومأزقها التاريخي ، يمحو تدريجيا وبشكل متزايد الفروق بين الفئات المختلفة من البرجوازية ، حيث تضمحل قدراتها على البناء والتنمية وتفقد حاستها الوطنية ويطفى وجهها الرجعي ودورها الطفيلي التابع ، وتتضاءل نزعاتها الاستقلالية الى مجرد استجداء ذليل لنصيب اكبر من فتات مائدة المستعمر والاحتكارات متعددة الجنسية ، بعد ان تفتح لها الباب على مصراعيه للهيمنة علي الاقتصاد الوطني . ان عامل تأجيج الصراعات على السلطة لا يرجع في الاساس الى خلافات جوهرية ، بقدر ما يعود الى تفجر ازمة النظام وتناقضاته وتفسخه ، وتعاظم دور الحركة الجماهيرية الراديكالية ، وتباين وجهات النظر حول اسلوب التصدي لها ، بالاضافة الى الاهمية الخاصة لجهاز الدولة كمصدر أساسي لتحقيق التراكم الراسمالي للقطاع الخاص ، مما يؤجج الصراعات من اجل الاستحواذ على السلطة .

وقد ظل الصراع يدور بين معسكرين واضحي العالم ـ اليسار في مواجهة اليمين ـ حتى جاءت انتفاضة يناير ١٩٧٧ نذيرا بنهاية مرحلة وسقوط حكم ، حينئذ ـ وتحت وطأة الرعب من العاصفة القادمة تطيح بالجميع ـ بدأت قطاعات متزايدة من القوى المحافظة واليمينية تدخل صفوف المعارضة ، تطرح بديلا غير البديل الجذري .

---

(٤) استخدمنا تعبير «المرشح» لان طبيعة تشكيل حزب الوفد لا توحي بتمايز محسوس عن المجموعة الحاكمة ، اذ تطغي داخله الفئة الطفيلية ، وتجدر الاشارة هنا الى موقف الوفد من المشروع الذي تقدمت به الحكومة بتحديد نسبة الربح ، فقد شن عليه حملة ضارية (علوي حافظ) .

وحاولت الفئة الحاكمة احتواء هذه الحركة ، بترضيات جزئية لمختلف فئات البرجوازية (٥) ـ التصريح باعلان حزب الوفد ، اصدار صحف ممثلة للاحزاب ... الخ ـ مع مواصلة عمليات القمع ضد الحركة الشعبية الراديكالية وتصعيد الحملة الاعلامية ضد القيادات الثورية ، الا ان زمام الامور كان قد افلت ، واتسعت المعارضة ، لا الشعبية فحسب ، ولكن من جانب قطاعات اساسية من مؤسسات السلطة ، خاصة المؤسسات المهنية (٦) بل امتد « التحرك » السلبي الى بعض عناصر اجهزة القمع (تحدي القضاء لرغبات رئاسة الجمهورية في قرارات الافراج والمحاكمات ومطالبة الجمعية العربية لنادي القضاة بالغاء حالة الطوارىء والمحاكم العسكرية) واشتدت المعارضة داخل مجلس الشعب لينضم اليها بعض نواب حزب الوسط خاصة عند مناقشة سياسة الاسعار (شارك في المعارضة نحو ١٠٠ نائب لسياسة الحكومة) وعند مناقشة الموقف من المبادرة في لجنة الشؤون الخارجية ... الخ واستقالة بعض اقطاب النظام (اسماعيل فهمي ومحمد رياض ... القيسوني) والحملات التي استقطبت رأيا عاما واسعا (كمشروع هضبة الاهرام) وعجز الحكومة عن تمرير مشاريعها المقدمة للمجلس ، كمشروعات الصحافة والمطبوعات والمحكمة الدستورية العليا ... وامتداد المعارضة لخط التسوية ـ الاستسلامية ـ الى نطاق اوسع ، بعد ان كان قاصرا على حزب التجمع الوطني ، والاحزاب السرية .

الا ان الشبح الاساسي الذي اثار رعب البرجوازية عامة ، والفئة الحاكمة بصفة خاصة ، هو تصاعد حركة الجماهير الشعبية ، وفشل لعبة احتواء اليسار عن طريق السماح بتكوين منبر ـ فحزب ـ التجمع الوطني ، فقد تحول الى قوة سياسية فعالة ، واصبحت جريدته ـ الاهالي ـ منبر للتوعية والتعبئة وفضح سياسات النظام ومدى التعفن الذي سرى في اوصاله، ونجح في تعرية المجموعة الحاكمة، و «الرأسمالية العائلية» (٧) والاكثر من ذلك ان تأثير هذه الحملة لم يعد محصورا في اطار الوعاء التنظيمي لحزب التجمع ، بل امتد لمختلف القطاعات الاجتماعية .

٢ ـ مرحلة الحسم

وجدت الفئة الحاكمة المهيمنة نفسها في مأزق حرج خطير، يحتم ضرورة الاختيار بين أمرين :

١) ـ توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة واتاحة قدر اكبر من المشاركة في القرار من جانب مختلف فئات البرجوازية ، مع ما يعنيه ذلك من التخلي عن بعض نفوذها

---

(٥) تبني نقابة المحامين لقضية الدفاع عن الحريات وادانة المبادرة ، والاستفتاء والقوانين القمعية ، وادانة الجمعية العمومية للصحافيين لمشروع الصحافة والمطبوعات ورفضه وطرد وزير الثقافة من الاجتماع والاحتجاجات داخل الجمعية العمومية للمعلمين (اكبر نقابة مهنية في مصر) ضد قرار وليسها بضمها لحزب الوسط ... الخ .

(٦) عدد الاهالي رقم ١٤ .

(٧) صفقة شهيرة حصل بمقتضاها كل من ابناء سيد مرعي وعثمان أحمد وعبد الغفار (باشا) ازواج بنات الرئيس على مبلغ ١٠٠و٠٠٠ جنيه عمولة عن صفقة الاسمنت المباعة للسعودية رغم قرار تحريم تصدير الاسمنت .

ومكاسبها ، بل وما تشكله ايضا من خطر تصفيتها ــ ككبش فداء ــ ، خاصة بعد افتضاح عمليات النهب المنظم والاحتيال والاثراء غير المشروع للكوادر الاساسية من النظام ، حتى ان الفئة الحاكمة نفسها اضطرت الى « خيانة » ــ التخلي عن بعض اخلص اعوانها عندما حاصرتها النيران ، ولجأت الى التراجع في حالات اخرى . والامثلة على ذلك عديدة، نذكر منها « صفقة الاولاد » لتصدير الاسمنت ، احمد يونس في المؤسسة التعاونية ، الشيخ المغربي في وزارة الاوقاف ، توفيق عويضة في المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، احمد نوح ــ صفقة طائرات البوينغ . ثم هضبة الاهرام ، ومشروعات الاسكان ، صفقة السينما ... الخ . وليس بمستبعد اذن ان تجري تصفية عائلات عثمان احمد عثمان وحامد محمود وابو النصر وسيد مرعي والسادات واشرف مروان ... وغيرهم من اجل انقاذ النظام ككل من الانهيار (كما الحال في صراعات المافيا ، وبين الفرق المختلفة المتناحرة من الطفيليين والمضاربين) .

٢) ــ المزيد من تركيز السلطة في ايدي المجموعة المهيمنة ، واحكام سيطرة شبه مطلقة على مقاليد الحكم ، والانفراد بالقرار ، مما يقتضي مضاعفة الارهاب والقمع الفكري والسياسي والبوليسي والتخلي عن « الديكورات » الديمقراطية ومنطق الاحتواء .

وجاء التعديل الوزاري وخطاب اول مايو والاستفتاء ، واصدار مجموعة القوانين الفاشية الجديدة ، في ظل حملة ارهاب داخل مجلس الشعب ، بفصل اثنين من اعضائه (احدهما وفدي والاخر من حزب التجمع) وحركة التنقلات داخل القوات المسلحة والتطهير والاعتقال بين الضباط .. كلها تؤكد ان الاختيار قد تم بتبني البديل الثاني .

جاء التغيير الوزاري يتمسك بكل العناصر المدانة من قبل المعارضة بمختلف اتجاهاتها ، وفي مقدمتها المجموعة الاقتصادية ، وعبد المنعم الصاوي ، وقد كان الابقاء على الصاوي يتضمن معنى تحدي المعارضة والتصميم على حماية ... حتى الشخصيات الموصومة المفضوحة (بمقتضى مستندات رسمية نشرتها جريدة الاهالي) وكان الدفاع الحار الهستيري لرئيس الجمهورية ، عن شخص ونشاط عثمان احمد عثمان (صهره) في الخطب الرسمية ، رمزا لتضامن هذه الفئة وتشبثها بالسلطة والانفراد بها .

وعمل السادات في نفس الوقت على استعداء القوات المسلحة ضد الحركة الجماهيرية ، وقوى المعارضة من مختلف الاتجاهات ، والمؤسسات المدنية المتمردة ، فقام بجولة في كل الاسلحة ، وراح يصب لعناته على الهيئات المهنية (المحامين والصحافيين ... الخ) مستخدما عبارات استفزازية مثل « الاتحاد السوفياتي قال لعبد الناصر ضباطك برجوازيين ولا يستطيعوا يحاربوا » ... وبرر اجراءاته القمعية: « علشان محدش يطعنكم يا اولادي في ظهركم » .. « عملهم كان طعنة للقوات

المسلحة » (٨) وهكذا راح يؤلب الجيش ضد قوى المعارضة في محاولة لجر قيادته الى دعم سلطته بصورة صريحة وسافرة . ولكنه لم يجد استجابة حاسمة الا من احد القادة ، اللواء شاكر عبد المنعم قائد القوات الجوية في سلاح الطيران، وهو من العناصر المقربة من حسني مبارك نائب الرئيس ـ (٩) حينئذ بادر السادات باجراء تعديلات اساسية في قيادات القوات المسلحة ، واعقب ذلك حملة اعتقالات شملت نحو ٥٠ ضابطا .

٥ ـ نحو تحالف وطني واسع بقيادة عمالية

ولا شك ان احد العوامل الرئيسية وراء هذا الاختيار هو ما تعرضت له المبادرة من نقد ، اتسع ليشمل قطاعات من داخل السلطة (مطالبة اعضاء من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب بالتخلي عن المبادرة والعودة للتضامن العربي ... الخ .)

اذ ان فشل النظام في هذا المجال ايضا ، يفقده اهم واخر مبررات الدعم من جانب الرجعية العربية ، والدوائر الامبريالية ... فكان الهدف من اتخاذ هذه الاجراءات محاولة تأكيد استقرار النظام وصموده للعواصف ، مما يؤهله ـ هو دون غيره ـ للتعاقد مع اسرائيل . كما ان « التعنت » الصهيوني يقتضي المزيد من التنازلات التي يصعب تقديمها قبل توجيه ضربة لقوى المعارضة . ومن هنا جاء المشروع المصري ـ في اعقاب هذه التغييرات الداخلية ـ حافلا بتنازلات جديدة ، منها الاستبعاد النهائي الصريح للشعب الفلسطيني ـ وليس فقط منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد لها ـ باقتراح ضم الضفة الغربية للمملكة الهاشمية وغزة للنظام المصري ، والموافقة على استمرار « الوجود العسكري الاسرائيلي في الفترة الانتقالية ـ ٥ سنوات ـ بل وبعد توقيع « اتفاق السلام » ـ طبقا لتصريحات بيريز بعد لقائه بالرئيس المصري وتبنيه « لنظرية الامن الاسرائيلي » بما تعنيه من تعديلات في الحدود !... هذا بالاضافة الى التنازلات غير المعلنة الخاصة بشرم الشيخ وبالقواعد الجوية والمستوطنات والاتفاق على منح الولايات المتحدة قاعدة جوية وبحرية في شبه الجزيرة، في اطار « الضمانات الامنية » لاسرائيل . وبتجاهل السادات كليا للجولان ومنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني ، يكون النظام المصري قد اعتمد فعلا الحل المنفرد ، رغم كل حملات التهريج حول رفض عقد صلح منفرد .

ومن غير المتصور ان يتمكن النظام من تمرير كافة هذه « التنازلات وان يوقع صك الاستسلام المخزي ، في ظروف تتيح اقل قدر من الحريات الديمقراطية » .

١ ـ الصلح المنفرد

وقد ربطت الغالبية العظمى من الصحف الغربية والاسرائيلية بين الاجراءات

---

(٨) جريدة الاهرام ٦/١٢ .

(٩) من المعلومات شبه المؤكدة من مصادر موثوق بها ان السادات كلف نائبه حسني مبارك باستقصاء اراء كبار الضباط حول امكانية تدخلهم صراحة لتأييد خطواته السياسية في مظاهرة عسكرية لمساندة حكمه ، ولكنه لم يجد استجابة تذكر . كما ان الامريكيين نصحوا بإبعاد الجيش عن مجالات العمل السياسي .

القمعية والمفاوضات . واكدت وكالات الانباء « ان نتائج الاستفتاء سيكون لها اثر ايجابي على مواقف مصر السياسية . ويعتقد المراقبون ان السادات سيستجيب للاقتراح الاسرائيلي حول اقامة الادارة الذاتية في الضفة الغربية والقطاع » وهو ما حدث بالضبط . كما كتبت يديعوت احرونوت الصهيونية ، استنادا الى مصادر مقربة من وزارة الخارجية الاسرائيلية ، ان « الرئيس السادات سيستأنف المفاوضات السياسية مع اسرائيل في اعقاب الاستفتاء الذي جاء مؤيدا لخطوات السادات وبعد « تصفية المعارضة » وهو ما حدث ايضا ، بالعودة للتفاوض في سالزبورغ وليدز . واضافت « ولا نستبعد توقيع صلح منفرد بين اسرائيل ومصر ، بعد ان يكون السادات قد قضى على كافة قوى المعارضة » (نقلا عن جريدة الاتحاد ٥/٢٦) .

وقد فضح بيغن في ما بعد مشروع الاتفاقية الثنائية الثالثة الذي تقدم به السادات بأمل استرجاع تلال سيناء والعريش ، مقابل ما قدمه من تنازلات ، ويتكرر نفس المشهد .. السادات يدفع مقدما واسرائيل « تقبض » التنازلات كأمر واقع ، لترفع الثمن من جديد .

وقد اصيب السادات بضربة قاصمة ، بعد أن « عراه » بيغن ، فلجأ الى اخس انواع الاسفاف ، للتبرؤ من مشروعه ، بدعوى انه كان مجرد « مباسطة » بينه وبين وايزمان ، ورغبة في الصلاة على جبل موسى ، واقامة معبد للديانات الثلاث !!

لكن هذه الفضيحة كشفت عن احد الدوافع الرئيسية للاجراءات القمعية ، كتمهيد « للمفاجأة » واستعدادا لمواجهة ردود الفعل .

ويمكن تشخيص الوضع الراهن في العناصر التالية :

ــ الدوائر الحاكمة في واشنطن والسوق الرأسمالي العالمي (معبرا عنها في الهيئة الاستشارية) وبعض دول الخليج (خاصة الكويت والسعودية) وقطاعات متزايدة من البرجوازية المصرية ــ سواء المرتبطة بهذه القوى او المستقلة نسبيا عن السوق الرأسمالي العالمي ، المعتمدة على السوق المحلي ، ومن عناصر البرجوازية البيروقراطية ــ كانت تحبذ وتخطط لترشيد النظام والادارة والاستثمار بتوسيع قاعدة الحكم والمشاركة منجانب مختلف فئات البرجوازية، وتقليص السلطات الفردية المطلقة لرئيس الجمهورية والفئة الطفيلية المفرطة في استهتارها باعتبارات الاستقرار السياسي .

ومما لا شك فيه ان المرحلة الاولى من اطلاق العنان لعناصر الطفيلية المفرطة كان ضروريا لتشكيل القوة الضاربة الرئيسية لكل مقومات النظام الناصري ، الا انه ظهرت الحاجة بعد ذلك للتحكم في تصرفاتها غير المسؤولة ولجم جشعها وتحويلها الى قطاع كومبرادوري ، يدخل في اعتباره المصالح بعيدة المدى للرأسمالية عامة وللاستقرار السياسي ، بما يتطلبه ذلك من اهتمام بالمشروعات الانتاجية ــ نمط البرازيل ــ (المرتبطة بالاحتكارات الدولية ، والتابعة للسوق الرأسمالي) وتنظيم الادارة ومحاربة الفساد ، حتى تضمن عائدا (اقتصاديا وسياسيا) مجزيا لرأس المال المستثمر ونظاما

اكثر استقرارا يكفل الصمود امام تحديات الحركة الشعبية المتصاعدة (١) .

ـ بعد ان استجاب السادات جزئيا لهذه الضغوط فاجأ الجميع في اجراءاته الاخيرة بالتمرد على هذا المخطط المرسوم له ، وضرب عرض الحائط برغبات القوى الحليفة له سواء في المؤسسة الحاكمة او في الخارج (٢) .

ـ اثار هذا الموقف انزعاج وقلق هذه الدوائر (تجدر مراجعة تعليقات الصحافة والاعلام الغربي والعربي) ، لانه يؤدي الى مزيد من عزلة النظام وتفسخ المؤسسة الحاكمة ، وزعزعة الاستقرار ، وقد وضع السادات هذه القوى في مأزق ، بين التضامن معه وتأييد هذه الخطوات او النزاع والتناحر وتغذية عناصر المعارضة اليمينية ، وكلاهما يشكل خطورة على مصالح التحالف الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي .

فالوضع الحالي ـ رغم سلبياته المشار اليها ـ يجعل السلطة أسلس قيادة واعظم تبعية (ان كان هناك المزيد) ، واكثر استعدادا لتقديم التنازلات لاسرائيل (المقترحات المصرية الاخيرة) والخدمة السافرة للمصالح الامبريالية في الوطن العربي وافريقيا.. والقبول بقدر اكبر من التدخل والاشراف الاجنبي ، ربما تعول عليه هذه القوى « لترشيد » الامور وهي تواجه الاختيارات بين البدائل التالية :

ـ الابقاء على السادات ـ بنزواته وسلبياته « وتصرفاته غير المسؤولة » ـ ورغم عزلته المتزايدة ، والاستفادة من ضعفه ، في محاولة لفرض تسوية عاجلة .

في نفس الوقت يسمح تردي وضع السلطة المصرية ، بمزاولة ضغوط مضاعفة ، الامر الذي نلمسه ـ على سبيل المثال ـ من تلكؤ السعودية في موافقتها على تغطية المتبقي من عجز في ميزانية هذا العام .

هذا ، وفي استطاعة التحالف الامبريالية ـ الرجعي العربي ان يؤجل أي تغيير في شكل الحكم الى ما بعد توقيع التسوية الاستسلامية ، وحتى ينهي السادات «مهمته القذرة» . ومن المشاهدات الجديرة بالملاحظة ان معظم قوى المعارضة اليمينية لا تفتح اي معارك مع السادات حول القضية الوطنية او القومية ، بل تحصر معارضتها على قضايا ديمقراطية شكلية تتعلق بحريات البرجوازية في التعبير (لا للطبقات الشعبية) (٣) وبعض القضايا الاجتماعية العامة ، كمسألة الاسعار والغلاء .

---

(١) في هذا المجال يمكن العودة الى مناقشات الهيئة الاستشارية ومـا اثارته مختلف الوفود والهيئـات، سواء الدولية (صندوق النقد الدولي) او العربية (صندوق الدعم العربي ... مندوب الكويت .. والسعودية ... الخ) .

(٢) مع ملاحظة اننا هنـا نتناول الاتجاه الغالب ، من وجهة نظرنا ـ فهناك ايضا خلافات حول المسائل التكتيكية وبعض الاتجاهات يدعم تركيز « المسؤوليات » والسلطة المطلقة للرئاسة واجراءات القمع الفاشي.

(٣) بل ان هذه القوى ايدت مبادرة السادات ، وصرح علوي حافظ (الوفد) بأن مجلس الشعب على استعداد لتوقيع اتفاق ثنائي منفرد بين مصر واسرائيل . ورغم ادعاء الوفد بدفاعه عن الحريات ، فمواقفه العملية تقطع بالنقيض، وقد توجه وفد من المتهمين في قضايا التنظيمات لمقابلة فؤاد سراج الدين، وحاولوا انتزاع عدة مواقف متواضعة منه فتهرب منها جميعا ، وهي اصدار بيان من الحزب بادانة المحاكمات العسكرية وامن الدولة او تقديم استجواب او سؤال في مجلس الشعب ، او مشاركة محامي الحزب « رسميا » في الدفاع عن المتهمين .

٢ ـ البدائل والاحتمالات

ولا شك ان الدوائر المعارضة من البرجوازية معنية اكثر بالتغيير من الدوائر العربية الرجعية والاميركية ، فهي الاكثر وعيا بخطورة الفئة المهيمنة على النظام ، ككل ، اي خطر انعكاس مأزق السلطة الحاكمة على المؤسسة البرجوازية ككل . فكل من الفئة الحاكمة والنظام البرجوازي (نظام علاقات الانتاج الراسمالية بكامله) في ازمة ، ولكن ازمة المجموعة المهيمنة الحاكمة اعظم من أزمة نظام علاقات الانتاج ككل . اي ان المهدد بصفة مباشرة بالسقوط هو المجموعة الحاكمة ... ولكن استقرارها في الحكم يشكل خطرا على الكيان بأجمعه ... وهنا تثور تعقيدات المعادلة بين عناصر التضامن الطبقي في مواجهة العدو المشترك ، وبين التناحر والصراع بين مختلف فئات البرجوازية وفي مواجهة الشقيق « السفيه » الذي يهدد المؤسسة الحاكمة .

ـ تدخل المؤسسة العسكرية (انقلاب من القيادة) لدعم النظام في مواجهة المعارضة المتصاعدة ، وهنا يكمن اختيار بين الابقاء على السادات او الاطاحة به . والمأزق الذي يواجه هذا الحل ان لكل حالة جوانبها الايجابية والسلبية (بمفهوم قوى الثورة المضادة) فالابقاء على السادات ـ في حالة التدخل العسكري ، يبقى على السياسات التي انتهجها ، ويتجنب الهزات العنيفة ، غير مألوفة العواقب ، ويحافظ على « قوى الدفع » في خطوات التسوية الاستسلامية وحينئذ يتخذ شكل الحكم العسكري القمعي السافر ... بينما الاطاحة بالسادات (مع اعتبار الدور المتميز تاريخيا للمؤسسة الرئاسة في مصر) يزعزع بعنف رموز سياسة السادات في مختلف المجالات ، ويجعل من الصعوبة بمكان على « البديل » ان يسلك نفس الطريق ، ولا شك ان انقلاب من هذا النوع ، سيضطر الى التمايز ـ من ناحية الشكل ، مع الابقاء على الجوهر ـ عن الخط المرتبط بالحكم المنهار ، وهو وضع قد يفيد « مرحليا » القوى الثورية وقبل ان يفرض عليها انتهاج نفس الطريق ، تحت وطأة ضغوط الصراع الطبقي والمشاكل المستعصية الحل بالاساليب التقليدية ، ونتوقع ان يضرب مثل هذا النظام على النغمة المعتادة .. الفساد والتطهير والانضباط والكفاية الادارية والمحاسبة والرقابة الحازمة ومؤاخذة المرتزقة والنفعيين والمتلاعبين بالاسعار ... الخ . وهناك عدد اخر بين الاحتمالات .... كتفسخ المؤسسات الى حد انهيارها ، تحت وطأة حركة شعبية ، وانتقال السلطة الى ائتلاف يميني مدني ، تدعمه قيادة القوات المسلحة . او « اليمين » الناصري ـ الاكثر يمينية في الظروف الراهنة ـ ... وكل هذه البدائل تدور في نفس الاطار اي من حيث المضمون الحقيقي وجوهر الاتجاهات العامة، من ناحية خدمة مصالح راس المال المحلي الكبير التابع للسوق الرأسمالي العالمي .

ولعل المبادرة الاخيرة من جانب المملكة السعودية « لاحياء التضامن العربي » هي المدخل العربي ـ الرجعي ـ لمحاولة دعم النظام وانقاذ السادات . ولا شك ان ضغوط الرياض وتدخلها سيتزايد في المرحلة المقبلة ، لفرض ما تراه من ضمانات « لاستقرار الاوضاع » ، بما يسمح بمتابعة سياستها العربية والافريقية في خدمة المصالح الامبريالية .

ان البديل الشعبي ، لتحالف الطبقات المقهورة ، والكادحة بقيادة ـ او دور مؤثر وبارز ـ للطبقة العاملة يصعب تصوره ، في المدى القريب بسبب عدم توفر العامل الذاتي ، رغم نضج الواقع الموضوعي . فهناك مرحلة انتقالية وتغييرات تسبق امكانية تطبيق الشعار ، الذي تطرحه باقامة نظام وطني ديمقراطي ، أي ان الاطاحة بالفئة الحاكمة الراهنة المهيمنة هو شعار تنفيذي وقريب المنال ، اما الاطاحة بنظام علاقات الانتاج الرأسمالي او المؤسسة البرجوازية الحاكمة ، فلم يحن الوقت لانجازه بعد ، رغم ضرورة النضال من اجله في كل لحظة ، والمهمة الاساسية لنا تتركز في تعبئة الجماهير وبناء التحالف الوطني الشعبي على اساس برنامج جبهوي ثوري يستهدف اقامة نظام ديمقراطي شعبي بقيادة الطبقة العاملة . وكون هذه توقعاتنا لا تنفي احتمال تغير الظروف ، ومن ثم الامكانيات ، وفي كل الحالات فان هذه المهمة الرئيسية تخدم الخط الاستراتيجي ، وتمهد لتحقيق الهدف الاستراتيجي في كل الحالات .

ان عصر « النهضة البرجوازية » قد انتهى واستكن داخل متاحف التاريخ وانقضى عهده الى لا رجعة . والمعولون على مجرد « بعض ايجابيات النهج الرأسمالي » يعيشون في اوهام ويخدعون الجماهير . فلئن كانت الدول المتقدمة صناعيا تحافظ على بعض تقاليد وايجابيات الليبرالية البرجوازية ، نتيجة ظروف خاصة بها وبتطورها الاقتصادي والتاريخي وتراثها ، فان برجوازية الدول النامية ولدت شوهاء عاجزة عقيمة ، تشربت سلبيات الرأسمالية (في عصر ازمتها) دون ايجابياتها . ولعل اخر اختلاجات المحتضر جاءت في صورة نظم « رأسمالية الدولة الوطنية » كمنعرج في الخط البياني المنحدر الهابط ، وفورة وقتية قصيرة النفس حررت جزئيا بعض عناصر قوى الانتاج بما حققته من انجازات محددة .

لكن البرجوازية التي نمت في كنفها « تبنت اسوأ واحقر ما في النهج الاجتماعي من مفاهيم وممارسات ، وولدت ابشع صور الارتزاق والطفيلية المفرطة ، والفساد والعفن ، وافرزت اكثر « الايديولوجيات » ابتذالا وانحطاطا .

حل محل الاعتماد على السوق والمنافسة الاعتماد على السلطة واجهزتها ونفوذها و « تسهيلاتها » كمصدر للتراكم والاثراء السريع السهل ، واستعيض عن المثل والتقاليد لعصر النهضة البرجوازية ، باخلاقيات اللصوص وقطاع الطرق وسقطت الحياة الفكرية والثقافية في مستنقع الارتزاق والتزلف للسلطة والانحطاط . وتبخر فتات فكر ليبرالي هزيل ، ليسفر عن ديمقراطية « الاسنان والفرم » والجاهلية ومحاكم التفتيش ـ رغم كل تزييف الساقطين من الكتاب والمثقفين المتزلفين للسلطة .

والواقع انه لا يمكن ان نعزو كل هذه الظواهر ـ المترابطة ـ الى شخص السادات ، او حاشيته ـ وبلاطه ـ والمحيطين به ، فهي وثيقة الارتباط بطبيعة الرأسمالية في المجتمعات المتخلفة التابعة في عصر انهيار الرأسمالية وازمتها التاريخية. حقا ليست كل فئات وطبقات الرأسمالية على هذا المستوى من الابتذال والتهالك ، الذي يعكس في الاساس طبيعة الشريحة المهيمنة المفرطة في طفيليتها . ولكن هناك ايضا نمو هذا الاتجاه كظاهرة وثيقة الصلة بالتطورات الدولية والمحلية ، وهناك

حقيقة اضمحلال التمايز بين الفئات المختلفة من البرجوازية وغلبة الطابع الطفيلي . . . وتأثيرات السلطة ـ مع اتساع نشاطات الدولة ـ باعتبارها مصدر للتراكم . فهـو التيار الجارف الذي يجتاح في طريقه قطاع بعد الاخر من البرجوازية المحلية .

ان محاولات « ترشيد » النظـام ، وصحوات الاتجاهات الاكثر « استنـارة » والاقرب الى « الوطنية » قد تفور وتتأجج في بعض المراحل ـ بدرجات تقل حدتها مع تتابع الازمات ومرور الزمن ـ لكنها سرعان ما تعود للانجراف داخل الحلقـة المفرغة الخبيثة ، لان ازمة الراسمالية اصبحت مستعصية ـ بل مستحيلة الحل ـ ولسوف تنكسر بعض حلقات « الحكم الجاهلي » ويسقط مرحليا ، هنا او هناك (فالظـاهرة عامة) وترتفع شعارات ووعود وعهود بعهد جديد من الاصلاح والنهضة ، وسـوف يتخلل مسار السلطة البرجوازية تعرجات ، لكنها لن تؤثر على المنحى المتدهور الـى الحضيض . ولعل في موقف محمد حسنين هيكل مؤشر على « مستقبل » الاتجاهات المستنيرة ، باعتباره احد أهم رواد الاتجاه « المستنير » والناصري ، الـذي صـاغ برنامجا متكاملا يلتزم الاعتدال والتوازن « والعقلانية » فنجد انـه بمجرد شعوره بأن رياح التغيير قادمة بادر الى التنصل من هذا البرنامج ، والانقلاب عليه في مقالاته ـ المعبرة كل التعبير ـ عن « الحقبة السعودية » تزلفا للرياض وواشـنطن عارضـا خدماته .

وان الصراع والمعارك الدائرة حول « الديمقراطية » بين الفئات المختلفة مـن البرجوازية ، هو في حقيقته تنازع على النفوذ ومراكز القوى داخل السلطة وليس دفاعا عن الحريات الديمقراطية للجماهير الشعبية الكادحة .

والتجربة المأساوية التي يمر بها شعبنا ، بكل مرارتها وضراوتها لهي الدليل القاطع والعملي على ان الطبقة العاملة المصرية هي وحدها المؤهلة ليس فقط لحل كافة المشاكل القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولكنها ايضا الطبقة الوحيدة ، المؤهلة لحل مشكلة الديمقراطية بقيادتها لتحالف وطني واسع يضم كل القوى الوطنية والطبقات الشعبية الكادحة .

نشرت في جريدة « السفير » اللبنانية من ٣ الى ٧ ـ ٨ ـ ١٩٧٨

سياسة القمع في مصر

جمال الشرقاوي

في مستهل حكم الرئيس السادات (١) ـ وخاصة منذ مايو ١٩٧١ ـ رفع النظام شعارات الديمقراطية الليبرالية عنوانا لحكمه وتغنى اعلام النظام بمقولات :

ـ الدستور .

ـ دولة المؤسسات .

ـ سيادة القانون .

وكان المقصود بهذه الشعارات ان النظام سيحكم البلاد دستوريا وليس بواسطة احكام انتقالية او استثنائية ، وان الدولة لن يسيرها الرئيس الفرد او أي مجلس رئاسي محدود ، وانما المؤسسات الدستورية الطبيعية (السلطة التشريعية ـ السلطة القضائية ـ السلطة التنفيذية) ، وان القانون هو الذي سيحدد العلاقات بين الجميع، ولا احد فوق القانون . .

وقد لاقت هذه الشعارات رواجا كبيرا ، خاصة بين الجماهير الشعبية التي كانت تتطلع الى قدر من الحريات السياسية والنقابية تتسلح به لتحقيق مستوى افضل من المعيشة ، وبين قطاعات المثقفين والمهنيين الذين يحلمون بنظام ليبرالي وفق النظم القائمة في اوروبا الغربية . .

وفي مواجهة اليسار الناصري (مجموعة علي صبري) ولكسب تأييد الفئات الرجعية في المجتمع المصري ، افصح النظام عن « مضمون » شعارات الديمقراطية فحدد ان طريقه لحل مشكلة مصر الوطنية (الاحتلال الاسرائيلي لسيناء والاراضي العربية وفلسطين) هو المساومة بطرح مبادرة فبراير ١٩٧١ التي كانت أول خطوة على طريق الحل الثنائي الجزئي الاستسلامي (والتي تطورت فيما بعد الى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية) .

وان طريقه في المجال العربي هو ضرب كل حركة تقدمية في المنطقة (حركة هاشم العطا في السودان) وتوثيق العلاقات مع الرجعية (خاصة السعودية وشاه ايران) وان طريقه لحل مشكلة مصر ذاتها هو بربطها بعجلة الاقتصاد الامبريالي الذي بدأ بقوانين

---

(١) تولى السادات الحكم في اوكتوبر ١٩٧٠ .

تشجيع الاستثمارات الاجنبية . وعرف فيما بعد بالانفتاح الاقتصادي ، وانتهى عمليا بتحويل مصر الى تابع للولايات المتحدة الاميركية .

لكن نظام الرئيس السادات لم يلبث ان وضع شعاراته « الديمقراطية » موضع التطبيق وتمثل اول تطبيق لها في دستور ١٩٧١ الذي هو اساس النظام ، والمعمول به حتى الان ..

فما هي صلاحيات رئيس الجمهورية في هذا الدستور ؟

١ ــ انه رئيس الدولة ، ورئيس السلطة التنفيذية ، ورئيس الاتحاد الاشتراكي (الحزب الواحد عندئذ ، والذي اصبح حزب مصر الاشتراكي بعد ذلك ، والحزب الوطني الديمقراطي حاليا ، والذي يستأثر بكل الفرص في كل الاحوال) ، ورئيس المجلس الاعلى للقضاء (السلطة القضائية) ، ورئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة ، ورئيس المجلس الاعلى للشرطة (اجهزة القوة والقمع) ...

اي ان دستور ١٩٧١ ركز جميع السطات في يد رئيس الجمهورية ...

٢ ــ ورئيس الجمهورية هو الذي يسهر على تأكيد سيادة الشعب ، وعلى احترام الدستور ، وحماية الوحدة الوطنية ، والمكاسب الاشتراكية .. (مادة ٧٣) اي انه شخصيا ، المسئول عن كل شيء ... وهذا لم يمنع الرئيس السادات من ان يصف الشعب الذي يسهر على سيادته بأنه مجموعة من اللصوص عندما اطلق على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ التي شارك فيها ما لا يقل عن خمسة ملايين مواطن وصف « انتفاضة المجرمين » ..

كما لم يمنع من اهدار الدستور والقانون مرارا وتكرارا ، مما اثار ضده جميع رجال القانون المصريين الذين سنرى آراءهم وبياناتهم فيما بعد ..

كما لم يمنع ان يقف الرئيس السادات يوم ١٤ مايو ١٩٨٠ في مجلس الشعب ويشن اوسع هجوم على اقباط مصر والكنيسة مهددا الوحدة الوطنية كما لم يحدث ابدا في تاريخ مصر القائم على وحدة الهلال والصليب .

اما فيما يتعلق بالمكاسب الاشتراكية ، فان الرئيس السادات لم يكتف بالغائها عمليا ، بالتعديلات التي ادخلها على القوانين والتي حرمت العمال من الحقوق المحدودة التي كانوا قد حصلوا عليها في الماضي وانما باعلانه صراحة انه لم يعد « للاشتراكية » محل في ظل نظامه (خطاب مايو ١٩٨٠ في مجلس الشعب) .

٣ ــ ورئيس الجمهورية فضلا عن كل ما تقدم هو الذي « يرعى الحدود بين السلطات » . ــ مادة ٧٣ ــ اي انه الحكم بين هذه السلطات ، والجالس فوقها جميعا.

٤ ــ ورغم كل الصلاحيات السابقة ، فان دستور ١٩٧١ يجيز ايضا لرئيس الجمهورية ان يقفز على كل المؤسسات الدستورية ويتجاوزها الى العمل المنفرد ، في اخطر الامور ..

ــ فله حق « اصدار قرارات تكون في قوة القانون » ــ مادة ١١٢ .
ــ وله حق « اصدار القوانين او الاعتراض عليها » ــ مادة ١٠٨ .
ــ وله حق « اعلان الطوارىء » ــ مادة ١٤٨ .

ـ وله « اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا للشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » ـ مادة ٧٤ .

وقد طبق هذا النص الاخير عدة مرات ، هي نفسها المرات التي واجه فيها النظام المعارضة الشعبية ، وبذلك تحدد في التطبيق الفعلي معنى كل هذه العبارات حول « خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن الخ .. »

اما الاستفتاء الذي جرى بدوره عدة مرات تطبيقا لهذا النص فالعالم كله ـ وليس المصريين وحدهم ـ اصبح يعرف كيف يزوّر بصورة فجة ومفضوحة ، فنسبة الذين يدلون بأصواتهم عادة لا يتجاوز ١٢٪ من الذين يحق لهم التصويت . والصناديق تملأ بالاصوات المزورة علنا ، والنتيجة دائما ٩ر٩٩٪ ..

ان الرئيس السادات وقف يوما يعلن نتيجة واحد من هذه الاستفتاءات فقال ان المعارضين له لا يتجاوزون الخمسة آلاف من مجموع عشرة ملايين مصري شاركوا في الاستفتاء .

لكن الذين استمعوا الى الرئيس السادات في خطاب واحد فقط هو خطاب ١٥ مايو ١٩٨٠ لا بد انهم لاحظوا انه هاجم الشيوعيين ، والناصريين ، ومجموعة الائتلاف الوطني ، ونقابة المحامين ، ونقابة الصحفيين ، ونادي القضاة ، والاقباط وكنيستهم وقياداتهم الروحية ممثلة بشخص البابا ، والجماعات الدينية الاسلامية ... وكان قد هاجم من قبل حزب الوفد الجديد وشن اوسع حملة ضد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي يرأسه خالد محي الدين ..

كما سبق له أن دخل الحرب عدة مرات ضد الشباب والطلبة الذين لم يمض عام دون معركة بينهم وبين النظام ..

ان ذلك يكشف الى أي حد تزور ارادة شعب مصر ، وان بيانات غير حقيقية يقدمها رئيس الجمهورية الى الرأي العام العالمي حول نتائج استفتاءاته .

٥ ـ ان ممارسة السلطة التشريعية مرهونة بارادة الرئيس ..

ـ فلرئيس الجمهورية ان يحل مجلس الشعب ، بعد استفتاء شعبي ـ مادة ١٣٦ .

ـ ولا يجوز لمجلس الشعب ان يعدل في مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة ـ مادة ١١٤ .

ـ واذا قرر مجلس الشعب (بالاغلبية) سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء او احد الوزراء يرفع المجلس تقريرا الى رئيس الجمهورية الذي يحق له رد التقرير الى المجلس . فاذا عاد المجلس الى قراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي (الذي تجريه الحكومة طبعا !) فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة ـ مادة ١٢٧ .

٦ ــ ورئيس الجمهورية هو الذي « يتولى السلطة التنفيذية » ــ مادة ١٣٧ .
ــ وهو الذي يضع مع رئيس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها ــ مادة ١٣٨ أي ان الرئيس ورئيس الوزراء ــ دون مجلس الوزراء ، او مجلس الشعب ــ هما فقط المسؤولان عن وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة ..

هذا ما يعطيه الدستور للرئيس ..

فماذا لو فشل الرئيس ، او اخطأ ؟

لا شيء . فالدستور يعفي رئيس الجمهورية من اي مسألة . اما رئيس الوزراء، والوزراء ، فتحت حماية رئيس الجمهورية ، هو الذي يعينهم وهو الذي يقيلهم ، واذا ما سحب مجلس الشعب الثقة منهم ، يمنع ذلك رئيس الجمهورية، او يجري استفتاء، ثم يقرر ما يشاء ..

اي ان السلطة التنفيذية سلطة مطلقة !

* * *

اذا كان هذا هو حال السلطة التشريعية (مجلس الشعب) والسلطة التنفيذية (الرئيس والحكومة) ، فماذا عن السلطة القضائية ؟

٧ ــ ابتكر دستور ١٩٧١ « المحكمة الدستورية العليا » التي تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية » ــ مادة ١٧٥ .

وهكذا انتزعت هذه المحكمة الحق الاول للمجلس النيابي (السلطة التشريعية) ، كما انتزعته من غيرها من المحاكم التي كانت تمارس سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ..

ان « المحكمة الدستورية العليا » .. « تعين بقرار من رئيس الجمهورية » ..

ان هذا هو سر منحها كل هذه الصلاحيات . وايضا هو سر رفض القضاة المصريين ممثلين بجمعيات مستشاري النقض لقانون انشائها . ولذلك فان هذه المحكمة لم تقم منذ ١٩٧١ ــ تاريخ اصدار الدستور ــ حتى الان ...

وابقى النظام على محاكم امن الدولة ، والمحاكم العسكرية ، كنظامين قضائيين خارج اطار السلطة القضائية الطبيعية ، واخيرا تحولت هذه المحاكم الاستثنائية الى قاعدة ينظمها القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي نص على ان « تنشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة امن دولة عليا او اكثر ، كما تنشأ في مقر كل محكمة جزئية محكمة امن دولة جزئية او اكثر » ــ مادة ١ . وتشكل محكمة امن الدولة من ثلاثة مستشارين لدى محكمة الاستئناف ويجوز لرئيس الجمهورية ان يضم الى عضويتها ضابطين من القضاء العسكري ــ مادة ٢ .

واحال النظام معظم القضايا الهامة الى هذه المحاكم الاستثنائية ، مجردا السلطة القضائية الطبيعية من وظيفتها .. فمحكمة امن الدولة العليا « تختص دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الابواب (الاول) و (الثاني) و (الثاني مكرر) و (الثالث) و (الرابع) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص

عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وفي قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن، وفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والجرائم المرتبطة بها ، وكذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ، والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الارباح ، والقرارات المنفذة لها ، وذلك اذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم اشد من الحبس » .

ورئيس الجمهورية هو الذي يحيل القضايا على هذه المحاكم الاستثنائية .

ـ وهو الذي يصدق على احكام المحاكم او يلغيها .

ـ وله الحق في الاعتراض على قرارات الهيئات القضائية بالافراج عن المتهمين .

٩ ـ وفوق كل ما سبق انشأ الرئيس السادات منصب « المدعي العام الاشتراكي » ، وجعل منه جهازا قضائيا خاصا .

ورغم انه لم يصدر منذ ١٩٧١ حتى ١٥ مايو ١٩٨٠ القانون المنظم لعمل هذا المدعي الاشتراكي بسبب اعتراض رجال القانون المصريين ـ الا ان الرئيس السادات عين واقال اول وثاني مدعي عام اشتراكي ، واصدر مؤخرا قراره بتعيين الثالث ..

ورغم هذا الوضع القلق من حيث عدم وجود قانون ، والتغيير السريع لاشخاص الشاغلين لهذا المنصب ، الا ان صلاحيات واسعة قد اعطيت للمدعي العام الاشتراكي سواء بحكم بعض القوانين التطبيقية او بالممارسات الفعلية خلال السنوات الماضية .

فوفق قانون الحراسة (القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١) يحق للمدعي العام الاشتراكي ان يأمر بالتحفظ ـ أي اعتقال ـ اي شخص ، لمدة ستين يوما ، تتكرر لمدة خمس سنين ، لمجرد وجود « شبهات » قوية ضده من جانب السلطة ، كأن يكون « اتى افعالا من شأنها الاضرار بأمن الدولة من الخارج او الداخل او افساد الحياة السياسية او تعريض الوحدة الوطنية للخطر ، او الاضرر بالمصالح الاقتصادية للمجتمع » ..

وما اسهل من ان تنسب الى اي معارض للنظام مثل هذه التهم الفضفاضة .

ـ وليس قانون الحراسة وحده هو الذي ينحي السلطة القضائية عن اداء وظيفتها لصالح المدعي العام الاشتراكي المعين من قبل السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية ، وانما هناك ايضا قانون « السلام الاجتماعي » ـ يونيو ١٩٧٨ ـ الذي تنص المادة ١١ منه على ان « يتولى المدعي العام الاشتراكي باعتباره مسؤولا عن تأمين سلامة المجتمع ونظامه الاساسي طبقا للمادة ١٧٩ من الدستور ، سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لاي مخالفة لاحكام هذا القانون ، وله ان يستعين بمن يرى الاستعانة بهم من اعضاء الهيئات القضائية المنتدبين بمكتبه ، ويكون لهم في سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق ، ويجوز للمدعي العام الاشتراكي تكليف ماموري الضبط القضائي او اية جهة اخرى بجمع الاستدلالات » ..

ـ واخيرا اصدر النظام قانون العيب ، سيء السمعة ، الذي اعترض عليه جميع

رجال القانون المصريين ، بمن فيهم المنضمون الى حزب السادات ، وتضمن في بابه الثاني وتحت عنوان التحقيق والادعاء « تسريبا » لنصوص تنظم عمل المدعي العام الاشتراكي ، ووسع اختصاصاته بحيث اصبح « يتولى دون غيره سلطة التحقيق والادعاء امام محكمة القيم بالنسبة للمسؤولية السياسية عن الافعال المنصوص عليها في هذا القانون بناء على ما يصل الى علمه او بناء على بلاغ من احد المواطنين او احد مأموري الضبط القضائي ، كما يتولى الاختصاصات المقررة له في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وذلك فضلا عن الاختصاصات التي تقررها له القوانين الاخرى » ــ مادة ١٦ ، الفصل الثاني .

ــ واصبح المدعي العام الاشتراكي دون سواه هو الذي « يتولى فحص وتحقيق الموضوعات التي تمس مصلحة عامة للمواطنين ، بناء على تكليف من رئيس الجمهورية او مجلس الشعب او بناء على طلب من رئيس مجلس الوزراء » ــ مادة ١٧ .

ــ « ويتعين على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية او لرئاسة او عضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية او الاتحادات او الاندية او الهيئات او الشركات العامة او المؤسسات الصحفية او الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط ، اخطار المدعي العام الاشتراكي بأسماء المرشحين فور اقفال باب الترشيح على ان يتم تحديد موعد الانتخابات بعد شهر على الاقل من تاريخ اخطاره . .

« وللمدعي العام الاشتراكي ان يعترض على الترشيح . . ويعتبر اعتراضه قرارا منه باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح تلتزم به الجهات المشار اليها . . ويقع باطلا كل انتخاب يتم بالمخالفة لاحكام الفقرتين . . ولمن اعترض على ترشيحه ان يتظلم امام محكمة القيم خلال ثلاثة ايام من تاريخ اعلامه بالاعتراض . . . ويكون حكم المحكمة في التظلم نهائيا وغير قابل للطعن . . » . ــ مادة ٢١ .

ــ « وللمدعي العام الاشتراكي ان يطلب اصدار امر بمنع الشخص من مغادرة البلاد . . ثم يعرض الامر خلال ثلاثين يوما على محكمة القيم . . » ــ مادة ٢٣ .

ــ و « للمدعي العام الاشتراكي ان يحيل الى النيابة العامة او النيابة الادارية او السلطة المختصة . . . ويجوز للنيابة العامة ــ فيما عدا الجنايات ــ اقامة الدعوى الجنائية بناء على تحقيقات المدعي العام الاشتراكي . . . ولا تحول مباشرة النيابة العامة للتحقيق دون مباشرة او استمرار المدعي العام الاشتراكي في التحقيق الذي يجريه . . . ولا يترتب على اقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة اثر على مباشرة المدعي العام الاشتراكي للتحقيق واقامة الدعوى بشأنه امام محكمة القيم او استمرار هذه المحكمة في نظر الدعوى . . » ــ مادة ٢٦ .

ــ « ويتولى المدعي العام الاشتراكي تنفيذ الاحكام والاوامر والقرارات الصادرة عن محكمة القيم . . » ــ مادة ٦٠ .

هذا من ناحية النصوص التي تتحدث عن المدعي العام الاشتراكي ، فماذا فعل هذا المدعي العام الاشتراكي خلال السنوات الماضية ؟

أ ـ لقد كان هو الذي مثل الادعاء في قضية ١٥ مايو ، التي كانت عنوان انقلاب السادات على رفاق الامس من معاوني عبد الناصر ، والتي حكمت فيها « محكمة الشعب » بدون أي سند من قانون او اجراءات صحيحة على عشرات الاشخاص ، لا يزال منهم ينفذ احكامها الجائرة علي صبري نائب رئيس الجمهورية السابق ، ومحمد فريد عبد الكريم المحامي الوطني والقائد الناصري البارز ، ومحمد فايق وزير الاعلام السابق ، وسامي شرف الوزير برئاسة الجمهورية ..

ب ـ اصدر العديد من قرارات التحفظ على شبان من الطلبة والعمال والمثقفين الوطنيين تحت ستار حماية سلامة المجتمع .

جـ ـ اعترض على عشرات المرشحين لانتخابات المجالس المحلية ، والنقابات العمالية والمهنية . والغت المحاكم ـ قبل صدور قانون القيم ومحكمة القيم ـ جميع قراراته للتعسف الصارخ فيها ..

د ـ اصدر قرارا باستدعاء ٣٤ صحفيا مصريا يعملون بالخارج ، وهدد بملاحقتهم في العالم ..

هـ ـ استدعى للتحقيق اربعة من كبار الصحفيين ، منهم الاستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام السابق ، والاستاذ حسين فهمي نقيب الصحفيين السابق .

١٠ ـ وعدا الصلاحيات الواسعة التي يمنحها قانون العيب للمدعي العام الاشتراكي كمؤسسة قضائية خاصة ، فان القانون ينشيء مؤسسة قضائية خاصة اخرى تتكون من :

أ ـ محكمة القيم ، وتتشكل من سبعة اعضاء اربعة منهم من رجال القضاء وثلاثة من « الشخصيات العامة » ..

ب ـ المحكمة العليا للقيم ، وتتشكل من تسعة اعضاء خمسة منهم من رجال القضاء واربعة من « الشخصيات العامة » ..

وهكذا وزع نظام الرئيس السادات اختصاصات السلطة القضائية على عدة مؤسسات خاصة واستثنائية ، بحيث حرم قضاء مصر ذا التاريخ الطويل والتراث المجيد في الدفاع عن العدل من حقه الذي كفله الدستور ، وحوله الى مجرد جهاز حكومي ينظر في قضايا الخلافات البسيطة بين المواطنين ..

وهذا نفسه هو ما جعل قضاة مصر يرفضون قانون المحكمة الدستورية العليا ، ويطالبون بالغاء محاكم امن الدولة والمحاكم العسكرية ، ويعارضون استمرار جهاز المدعي العام الاشتراكي ، ويرفضون قانون ومحاكم العيب ..

* * *

لقد رأينا فيما تقدم كيف كان التطبيق العملي لشعاري الدستور ودولة المؤسسات في ظل حكم الرئيس السادات ..

فكيف طبق الشعار الثالث .. شعار سيادة القانون ؟

١١ ـ بدأ النظام تطبيقه للشعار باصدار قانون الحراسة (القانون ٣٤ لسنة

١٩٧١) الذي تضمن الصلاحيات التي ذكرناها من قبل للمدعي العــام الاشتراكي ، وغيرها ..

وهكذا حدد النظام مفهومه لسيادة القانون : اصــدار المزيد مــن القوانين .. واحكام تسلط النظام على الشعب .. وخاصة على القوى المعارضة ..

ثم اصدر النظام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ ، والذي اطلق عليه قانون « حماية الوحدة الوطنية » ، ثم القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ باسم قانون « حماية حرية الوطن والمواطن » ، ثم القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ باسم قانون « حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي » ..

ولنضرب مثلا على ما تضمنته هذه القوانين من عقوبات ، مع ملاحظة ان كلا منها صدر في اعقاب احداث سياسية هامة ..

وينص قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي على :

« تحظر أي دعوة يكون هدفها مناهضة المبادىء التي قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (الغى الرئيس السادات نهائيا هذه المبادىء !) او الترويج لمذاهب ترمي الى مناهضة النظام الاشتراكي الديمقراطي (الذي دعا اليه الرئيس السادات ثـم عــدل عنه) ومبادىء ثورة ١٥ مايو التي ينص عليها الدستور والتي تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة (الغيت هذه الصيغة ايضا ..) والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والايمان بالقيم الروحية والدينية والحفاظ علىالمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين» ــ المادة الاولى « الدعوة الى مذاهب تنطوي على انكار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها » ــ المادة الثانية :

« تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر ، بنشر او كتابة او اذاعة مقالات او اشاعات كاذبة او مغرضة منداخل البلاد او خارجها يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة او اشاعة روح الهزيمة او التحريض على ما يمس السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية » ــ المادة السادسة :

ويحيل القانون الى قائمة طويلة من مواد قانون العقوبات : « اذاعــة اشاعات كاذبة او مغرضة مــن شأنها اضعاف الثقــة الماليــة بالدولة او هيبتها او اعتبارها « المادة ٨٠ ي ، المواد من ٩٨م الى ٩٨ي الخاصة بالانضمام للمنظمات السرية والترويج لمبادىء ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها ، او التحريض على كراهية طبقة اجتماعية والازدراء بهــا ... ولمن حــاز بالذات او بالواسطة او احــرز محررات او مطبوعات تتضمن ترويجا او تحبيذا لهذه المبادىء .. او من انضم لهيئات او منظمات من أي نوع كان ذات صفة دولية .. والمادة ١٧٨ : كل من حاز صورا من شأنها الاساءة الى سمعة البلاد سواءاكان ذلك بمخالفة الحقيقة او اعطاء وصف غير صحيح او ابراز مظاهر غير لائقة او باية طريقة اخرى » ..

وفضلا عن العقوبات التي تتكفل بها القوانين الجنائية ، يضيف القانون العقوبات التالية :

ــ « الحرمان من تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة في الدولة

او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير على الرأي العام ومناصب الاعضاء المعينين في مجالس ادارة الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحافية » ... ـ مادة ٢ .

ـ « لا يجوز الترشيح لعضوية المجالس المحلية او الجمعيات التعاونية او مجالس ادارة النقابات العمالية او المهنية أو اتحاداتها او الهيئات و مجالس ادارة الشركات المساهمة او المؤسسات الصحافية » ـ مادة ٣ .

ـ « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقوق او الانشطة السياسية ... » ـ مادة ٤ .

ـ « وقف أي قرار أو نشاط لأي حزب من الاحزاب السياسية » ـ مادة ١٠ .

ان هذه السلسلة من القوانين صدرت لضمان سيادة النظام وليس لضمان سيادة القانون . كما انها من واقع نصوصها تتوجه الى القوى السياسية المعارضة ، وتستهدف حرمان هذه القوى من اي نفوذ وسط الحركة الجماهيرية او النقابية ، وشل نشاطها تماما بعزلها سياسيا بحكم القانون .

الا ان النظام لم يكتف بهذه القوانين الشمولية . فوجه عددا آخر من القوانين الى اهم ثلاثة قطاعات في البلاد : العمال ـ الفلاحين ـ الصحافة وادوات التعبير عن الرأي ..

ـ ان قانون العاملين بالقطاع العام : يمنح رئيس القطاع (او مجلس الادارة او الجمعية العمومية) سلطات مطلقة بالنسبة للعمال . فيجوز له اتخاذ قرارات بنقلهم او انتدابهم او احالتهم الى المعاش او فصلهم كيفما يرى . وله ان يحدد نصيبهم من الارباح ـ كان ١٠ بالمئة من قبل ـ وساعات العمل وايامه (كانت محددة وفق القوانين الدولية) . والقانون يحظر على العمال جمع النقود لأي فرد أو هيئة ، أو توزيع المنشورات ، او جمع التوقيعات ، او الاشتراك في تنظيم اجتماعات .. الا بشرط موافقة جهة العمل (!) ..

وتطبيقا لهذا القانون الذي يسري على الكتلة الكبرى من عمال مصر ، فصل الكثير من العمال ، ونفي العديد منهم من أماكن عملهم في المدن الرئيسية الى اماكن نائية ..

ـ ونص قانون « التعاون » الذي صدر بعد الغاء الاتحاد التعاوني (التنظيم النقابي الريفي الوحيد) والمؤسسة التعاونية (جهاز القطاع العام في هذا المجال) على تقليص دور الجمعيات التعاونية للفلاحين ، بحيث اصبحت مهمتها تربية الدواجن والعجول ، وانتهى دورها في توريد مستلزمات الانتاج لصغار المزارعين واقراضهم ، وتسويق محاصيلهم . واعطى القانون للمحافظين سلطة على الجمعيات التعاونية . وفتح القانون الباب لاندماج الاصلاح الزراعي (جمعيات فقراء الفلاحين) مع جمعيات التعاون (التي تضم متوسطي واغنياء الريف) ، اي الشاة والذئب في قفص واحد .

ـ اما قانون المطبوعات والصحافة ، فيخضع الصحافة لسلطة المجلس الاعلى للصحافة الذي يعينه رئيس الجمهورية . ويضع الصحفيين تحت رقابة ومساءلة وعقاب هذا المجلس فضلا عن جهة العمل ـ بموجب قانون العمل ـ ونقابة الصحفيين بمقتضى لائحتها .

ولا يجوز ان تظهر صحيفة حائط ـ حتى في الجامعة ـ الا باذن مسبق من المجلس الاعلى للصحافة .

وينظم القانون رقابة مشددة على المطابع ، ودور النشر ، ومكاتب تصوير المستندات والالة الكاتبة ..

* * *

ولم يكتف النظام بكل ذلك ..

وبرغم المعارضة التي لم يسبق لها مثيل في مواجهة تصرف من تصرفات النظام .. أصر الرئيس السادات على اصدار قانون « حماية القيم من العيب » .. ليكمل به مسلسل القوانين الشمولية التي تبدأ بكلمة « حماية » ..

١٢ ـ ان خطورة قانون العيب انه يتوج هذا المسلسل الشاذ من القوانين القمعية ، حيث يحدد اكثر من سابقيه احوال المسؤولية والجزاءات ..

فبمقتضى هذا القانون ، « يسأل سياسيا كل من ارتكب احد الافعال التالية » :

« اولا : الدعوة الى ما ينطوي على انكار للشرائع السماوية او ما يتنافى مع احكامها » ..

« ثانيا : تحريض النشء والشباب على الانحراف عن طريق الدعوة الى التحلل من القيم الدينية او من الولاء للوطن » ..

« ثالثا : نشر او اذاعة اخبار او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرضة او مثيرة اذا تم ذلك في الخارج .. متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد » .

« رابعا : الافعال التي تجرمها القوانين الاتية :

١ ـ القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

٢ ـ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

٣ ـ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .

٤ ـ القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

اما الجزاءات التي ينص عليها قانون العيب فهي :

« مادة ٤ ـ مع عدم الاخلال بأحكام المسؤوليتين الجنائية والادارية ، يحكم على من تثبت مسؤوليته وفقا لهذا القانون بتدبير او اكثر من التدابير الاتية لمدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تتجاوز خمس سنوات :

« ١ ـ الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية او المجالس الشعبية المحلية ..

« ٢ ـ الحرمان من الترشيح او التعيين في رئاسة او عضوية مجالس ادارة الشركات العامة او الهيئات العامة او التنظيمات النقابية او الاتحادات او الاندية او المؤسسات الصحفية او الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط ، والاستمرار فيها ..

« ٣ ــ الحرمان من تأسيس الاحزاب السياسية او الاشتراك في ادارتها او عضويتها .

« ٤ ــ الحرمان من شغل الوظائف او القيام بالاعمال التي لها تأثير في تكوين الراي العام او تربية النشء او الشباب ، مع نقل المحكوم عليه الى وظيفة او عمل آخر واحتفاظه بمرتباته بصفة شخصية وبأحقيته في العلاوات والترقيات ما لم يكن محروما منها لسبب قانوني ..

« ويجوز في حالة العود الحكم بتدبير او اكثر من التدابير المشار اليهـا لمـدة لا تتجاوز مثلي الحد الاقصى سالف الذكر ..

« ويعتبر عائدا كل من ارتكب فعلا مما يرتب المسؤولية وفقا لاحكام هذا القانون بعد الحكم عليه في المرة الاولى وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ مدة التدبير » ..

انه قانون جامع مانع في تجريم كل اشكال النشاط . وكما قال حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي « ان الافعال المجرمة في « مشروع » هذا القانون ، حسب النصوص الفضفاضة الواردة به ، يندرج تحتها كل نشاط فكري وفني وادبي وعلمي وسياسي يقوم به المواطنون المهتمون بالشئون العامة . والهدف منه هو قتل كل تحرك ومبادرة لا يوافق عليها الحزبُ الحاكم (النظام) .. كما ان العقوبات الواردة بمشروع هذا القانون تحرم المواطن من اهليته السياسية بمنعــه الانضمــام للاحزاب وحــق الترشيح للمجالس النيابية والمحلية والنقابات والهيئات . وتحرم المواطن من اهليته المدنية وحقه في ادارة امواله وفي بعض الاحوال مصادرتها ، ثم حرمان المواطن مــن حقوق الانسان الطبيعية بمنعه من السفر خارج البلاد او تحديد اقامته فــي منطقة معينة او منعه من الاقامة في منطقة معينة او حرمانه من ممارسة مهنــة (محــامي ، صحفي ، طبيب ، استاذ بالجامعة ... الخ) او تولي وظيفة معينة . وكــل هــذه العقوبات تخالف الشرائع السماوية والميثاق العالمي لحقوق الانسان ودستور ١٩٧١ . وهذه العقوبات موجهة ليس فقط للمعارضين السياسيين ، بل موجهة ايضا لكل من تتعارض مصالحه الاقتصادية ونشاطــه الاقتصادي مــع رجــال الحــزب الحــاكم وقيادته .. »

بسبب هذا التجريم الواسع على افعال غير محددة او ملموسة ، وبسبب انشاء قانون العيب لهيكل قضائي استثنائي جديد (محكمة القيم والمحكمة العليا للقيم) ، وبسبب تسريب النظام ضمن هذا القانون لمواد تنظم عمل المدعي العام الاشتراكي بعد ان فشل في اصدار قانون مستقل بذلك وفق نص الدستور ، مما يشكل خداعا للراي العام المصري وتحايلا على رجال القانون المصريين .. لكل ذلك عارضت جميع الاحزاب السياسية ، وجميع المؤسسات القضائية والقانونية هذا القانون واصدرت الجمعية العمومية لمستشاري النقض ، والجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة ، ونادي القضاة (القاهرة والاسكندرية) ، ونقابة المحامين ، والمجلس العلمي لاساتذة الحقوق بالجامعات قرارات وبيانات تعبر عن رفضها للقانون ...

عن « دراسات عربية » عدد ١١ (١٩٨٠)

أمريكا وسياسة النظام القائم في مصر

بهيج نصار

مقدمــة

يردد السادات منذ سنوات عدة شعارا هو قاعدة اساسية لسياسة النظام القائم في مصر ، وهو ان امريكا تملك ٩٠ او ٩٩٪ من اوراق اللعبة في الشرق الاوسط .

فأمريكا وحدها تملك القدرة على الضغط على اسرائيل من اجل الانسحاب مــن الارض المحتلة والوصول الى تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ، وغير ذلك من عوامل لا اهمية لها ... نضال شعب مصر وقواته المسلحة ، النضال المتصل لشعب فلسطين، جهود الامة العربية كلها بما تملك من قدرات استراتيجية واقتصادية ثم ما يقوم به الاتحاد السوفييتي وغيره من القوى من اعمال تضامنية ... وذلك كله لا اهمية لــه فدور امريكا هــو العامل المهيمن الذي يحدد مصير الموقف كله .

والدلالة السياسية لهذه القاعدة الاساسية هي الضرورة الحاسمة لاقامة علاقات وثيقة بين الممارسة السياسية والعسكرية للنظــام القــائم في مصر وبــين مخططات الامبريالية الاميركية في الشرق الاوسط والعالم كله . مــن هــذه المقدمة نستخلص نتيجتين :

اولا : ضرورة احداث تغييرات في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر من اجل تصفية السياسة الداخلية والخارجية التــي كــان ينتهجها نظــام عبد الناصر .

ثانيا : ان ابعاد سياسة النظام القائم في مصر لا يمكن ان تنحصر في حدود النزاع العربي الاسرائيلي اذ لا بد لها ان تمتد عن قصد لتشمــل مكونات اخــرى اهمهــا : السياسة البترولية التي لم تعد تنتهجها امريكا والشركات المتعددة الجنسيات وكذلك الوجود العسكري الامريكي في المنطقة .

ان افتقاد الفهم السليم للعلاقات المتبادلة بين هذه المكونات السياسية الثلاثة سيؤدي الى تشويه وانحراف المقاومة الشاملة لسياسة النظام القــائم فــي مصر وكذلك للسياسة الاميركية .

قبل ابرام « معاهدة السلام »

اولا : من اجل الشروع في تنفيذ هــذه السياسة روّج الســادات للشعارات

التالية : « تحييد مواقف امريكا » من النزاع العربي الاسرائيلي وهو شعار استهدف اقامة علاقات خاصة مع امريكا .

ـ « وضع حد للاستقطاب الدولي الذي سيتعرض له النزاع العربي الاسرائيلي» وهو شعار استهدف اضعاف علاقات مصر والامة العربية بأصدقائهما على الصعيد الدولي وخاصة الاتحاد السوفييتي .

ـ انتهاج سياسة « عدم انحياز حقيقية » من اجل تبني مواقف متماثلة ازاء امريكا « المساند الاكبر للمعتدين الاسرائيليين » والاتحاد السوفييتي (من ابرز المؤيدين للامة العربية) ومن ثم تفريغ سياسة عدم الانحياز من مضمونها التحرري المعادي للامبريالية .

ـ « تشويه سياسة الانفراج » بالترويج لمفهومها الامبريالي الذي يزعم ان مقصدها هو تقسيم العالم بين الدولتين العظميين الاتحاد السوفييتي وامريكا ، ثم ابقاء الوضع القائم في الشرق الاوسط على حاله .

ـ الترويج لشعار الانفتاح او سياسة الباب المفتوح من اجل تشجيع ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات المالية والتأكيد على ان مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر يستند الى القوة العاملة المصرية ودولارات البترول العربي وتكنولوجيا الشركات المتعددة الجنسيات .

ـ رفع شعار « ليبرالية الحياة المصرية » من اجل تعزيز المواقع الاقتصادية للاجنحة اليمينية من البرجوازية المصرية والتي صيغت جزئيا في ظل نظام عبد الناصر.

ومع الترويج لهذه الشعارات تمت ممارسات بالغة العنف لزعزعة الاوضاع في مصر . فلقد تم استبعاد الكثير من مساعدي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من التنظيمات السياسية والاجتماعية والهيئات الحكومية ووضع بعضهم في السجن .

واقصيت العناصر الديمقراطية في حقل الثقافة والاعلام واجهزة الاتصال بالجماهير . واخرج الخبراء السوفييت من مصر وكانوا قد جاؤوها بطلب ملح من حكومة جمال عبد الناصر كي يشكلوا قوة رادعة تحول دون غارات اسرائيل على الجبهة الداخلية وكي يدربوا افراد القوات المسلحة المصرية لتحرير الارض المحتلة .

ووضع حد للجهود التي كانت ترمي الى بناء تكامل اقتصادي عربي متحرر من علاقات التبعية بينما صدرت القوانين التي تيسر امام دولارات بترول بلدان الخليج سبيل الدخول الى مصر ، كما تيسر الممارسات الاستغلالية للاحتكارات المالية وللشركات المتعددة الجنسيات . ثم تشكل تحالف جديد في المنطقة العربية يستند الى محور جديد يضم مصر والمملكة السعودية . ـ وتلك كلها خطوات تمت قبل حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

ثانيا : لم تكن هذه الحرب من جانب السادات الا امتدادا للعملية السياسية والاقتصادية التي اخذت تتحقق لصالح الامبريالية فكانت عواقبها هي حصيلة لنتائج الموقف السياسي الجديد .

لقد قدم الاتحاد السوفييتي الى مصر وسوريا كل ما يمكن من دعم سياسي

ومادي بينما ساندت امريكا المعتدين الاسرائيليين مساندة شاملة وحازمة ، ومن جهة اخرى قدمت الجماهير والجنود والضباط العرب كل التضحيات لضمان نجاح العمليات العسكرية ثم قررت البلدان العربية المنتجة للبترول خلال الايام الاخيرة من الحرب استخدامه سلاحا وذلك بخفض صادراته الى امريكا وحلفائها خفضا تدريجيا، انتظارا لتسوية شاملة للنزاع .

غير ان نتائج هذه الحرب قد خدمت ، في التحليل الاخير ، سياسات اولئك الذين اداروا عملياتها ووجهوا مسارها ، وهي القوى الجديدة التي اصبحت تتولى السلطة في مصر ومنها حلفاؤها المحليون والدوليون .

واستثمارا لهذه النتائج شرع النظام المصري يخطو خطوات اخرى لتمكين الشركات المتعددة الجنسيات ودولارات البترول الخليجي من التسلل الكامل للسيطرة على الاقتصاد الوطني المصري متعاونة في ذلك مع البرجوازية الكبيرة المحلية . ولعبت المساعدات السعودية حينئذ دورا خاصا درءا لانهيار وشيك تعرض لـه الاقتصاد المصري من جراء تنفيذ سياسة الانفتاح ، وكـان ذلك منها اسهاما لا يقدر لدعم السياسة الموالية للامبريالية التي ينتهجها النظام المصري .

وفي نفس الوقت تم تنفيذ برنامج يرمي الى ارساء ديمقراطية محدودة تضمن احتواء حركة الجماهير بينما تخلق مناخا من الاستقرار خادعا يعمل على تشجيع ورود رؤوس الاموال الاجنبية ، وتلك هي ديمقراطية السادات التي روج لها على اوسع نطاق والتي وصلت الى خاتمتها عام ١٩٧٧ بفضل هبّة يناير التي قـام بهـا الشعب المصري .

وتواكبا مـع هـذه السياسة الداخلية تبنى النظام مخططا امريكيا لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي بتأييد من المملكة السعودية وغيرها مـن القـوى الرجعية العربية ، والملمح المحوري في هذا المخطط هو ان تتولى الادارة الاميركية دور الوسيط بين الاطراف المتنازعة .

وبهذا استبعد الاتحاد السوفييتي من عملية التسوية كما وضع مشروع التسوية الشاملة للأزمة على الرف . وهكذا تحولت عمليـة « تحييـد امريكـا » الـى دور « الوسيط » او الحكم ، الامر الذي ادى الى تغيير في علاقات القوى لصالح الامبريالية الرجعية ، اذ يحتل هذا الدور موقعا ممتازا في لعبة الشرق الاوسط مكن الادارة الاميركية من احتكار ادارة الازمة ثم من تجنب المواجهة المباشرة مـع الاقطار والقوى العربية . بل وكذلك من التقدم كصديق حميم لكثير من قادة العرب .

يضاف الى ذلك ان هذا الدور الجديد اتاح للوسيط الامريكي خيارات كثيرة للقيام بممارسات واسعة لخلق حالة عدم استقرار في المنطقة كلها ، فتشتت وحدة الاقطار والقوى العربية ، والضربات التي وجهت الى المقاومة الفلسطينية والى الشعب اللبناني باستخدام عوامل ضغط سياسية وايديولوجية واقتصادية وعسكرية تمت تحت مظلة الوساطة التي قام بها كيسنجر . وهكذا فان سياسة خلق عدم الاستقرار

الامبريالية والتي كانت محصورة من قبل في مصر قد اتسعت في هذه المرحلة لتشمل البلدان العربية الاخرى .

وما ينبغي التاكيد عليه في هذا الصدد انه بعد ان استبعد الاتحاد السوفييتي من الجهود المفضية الى حل الازمة ، اخذت الادارة الاميركية تستخدم دور الوسيط لاخماد التناقضات الرئيسية بين الامبريالية والصهيونية من ناحية وبين شعب مصر والامة العربية من ناحية اخرى ، بينما تشعل الخلافات بين الاقطار العربية وقواها السياسية نفسها . وبهذا تشكلت حقائق ومواقف جديدة في صالح امريكا وحلفائها من اجل تنفيذ مخططاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وبينما كان ذلك كله يتحقق ، اسرع قادة امريكا يعلنون في مناسبات متعددة ومنذ حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ عن نيتهم لاحتلال مناطق منابع البترول في المنطقة العربية والخليج اذا مـا راوا هم ان مصالحهم البترولية معرضة للخطر . ولقد صدرت هذه الاعلانات العدوانية رسميا عن كيسنجر وزير الخارجية الاميركي السابق ، وشلسنجر وزير الدفاع السابق ، ونيكسون الرئيس الامريكي الاسبق ، وفورد الرئيس السابق لامريكا ، وبراون وزير الدفاع الحالي ، وبريجنسكي مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي ، ثم اخيرا أكدها الرئيس كارتر في مبدئه السيء السمعة الصادر في ٢٣ يناير عام ١٩٨٠ .

ان الامبرياليين الامريكيين يعتبرون ان الشرق الاوسط ومنطقة الخليج جزءا من الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية نفسها ولهذا فان الصراع العربي الاسرائيلي الذي شرعت الادارة الامريكية تدير امره بالفعل لا بد ان يعالج لتحقيق هذا الهدف .

وعلى اساس هذه الخلفية ابرمت اتفاقيتا فصل القوات الاولى والثانية على الجبهة المصرية واتفاقيتا كامب ديفيد ثم معاهدة واشنطن للصلح بين النظام المصري واسرائيل وذلك تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية .

وتشكل كل هذه الاتفاقات سلسلة واحدة في عملية متنامية تفضي الى تنفيذ مخططات الامبريالية الامريكية في عموم المنطقة ، وكانت العوامل الثابتة في سياسة النظام المصري خلال هذه العملية هي :

١ ـ رفض الدولة الفلسطينية المستقلة وقبول احتمال صياغة كيـان فلسطيني مرتبط بالمملكة الاردنية وهو راي افصح عنه مـن قبـل بيـان مشتـرك أصدره في الاسكندرية رئيس مصر السادات وملك الاردن حسين .

٢ ـ الضمان الكامل لامن اسرائيل (المعتدي) والتجاهل الكـامل لأمـن الامـة العربية واقطارها (المعتدى عليه) . تمثل ذلك فيما يسمى باجراءات الامن في سيناء الواردة في معاهدة السلام المبرمة في مارس عام ١٩٨٠ وهي في جوهرها نفس اجراءات الامن الواردة في اتفاقيتي فصل القوات المبرمة عقب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

٣ ـ انحراف النظام المصري الثابت عن قرارات اجتماعات القمة العربية فيما يتعلق بحل النزاع حلا شاملا ، وخاصة تلك القرارات التي تتصل بالحقوق الوطنية

الثابتة لشعب فلسطين ، وبمسألة القدس ثم بوضع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .

٤ ــ ارتباط النظام المصري المتزايد بأمريكا ثم اسرائيل من بعد لتنفيذ المشروعات الامريكية في المنطقة .

٥ ــ العمل على تعزيز الوجود الامريكي في المنطقة تحت شعار « تحييد الولايات المتحدة » اول الامر ثم عن طريق دور « الوسيط » بعد ذلك ، الامر الذي افضى الى تغييرات تتعارض مع مستلزمات الحل الشامل والعادل للنزاع .

٦ ــ واخيرا التأييد الثابت لما يسمى « بالسلام الامريكي » وهو في جوهره **معالجة النزاع العربي الاسرائيلي من اجل انشاء وجود عسكري امريكي للحفاظ على المصالح الاقتصادية للامبريالية العالمية .**

وهذه السياسة تضر ابلغ الضرر بالسلام في الشرق الاوسط والعالم كله وكذلك بتطور مصر وبمصالحها الوطنية .

بعد ابرام اتفاقية السلام

ان تحليلا عاما للسياسة الحالية التي ينتهجها النظام القائم تثبت الحقائق السابقة الذكر :

أ ــ فتنفيذ اتفاقات كامب ديفيد وواشنطن قد ابعد قوة عسكرية كبيرة عن جبهة المواجهة مع اسرائيل التي لا تزال تحتل مناطق شاسعة من الارض العربية ، ثم انه قد اجبر مصر على التخلي عن سيادتها على سيناء ، اذ اصبح لمصر نوعان من الحدود ، حدود سياسية معترف بها دوليا وهي حدود يونيو ١٩٦٧ وحدود عسكرية تقع عند قناة السويس وتكاد تكون شبه جزيرة سيناء خالية من قوات دفاعية ، الامر الذي يتيح للمعتدي الاسرائيلي احتلالها خلال ساعات وفي أي وقت يشاء ، بالاضافة الى ذلك تشترك قوات مصرية واسرائيلية في دوريات تقوم بعملية الاستطلاع في الاراضي التي زعموا انها تركت لمصر كما تتولى امريكا ادارة محطات الاستطلاع القائمة في سيناء ، وتلك الخطوات مع غيرها من شروط تتصل بالعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية تثبت ان ما وقع عليه السادات ليس الا استسلاما فرضه المعتدون بمساندة الامريكيين وذلك وضع لا يمكن ان يحتمل بقاءه شعب مصر الذي له الحق في استعادة استقلاله الوطني كاملا .

ان مصر معرضة اليوم اكثر من أي وقت للاعتداءات الاسرائيلية ومعاهدة السلام المزعومة قد وضعت اسس ازمات ومنازعات عسكرية ، الامر الذي يعرض السلام لاخطار وبيلة .

ب ــ عدم منح هذه الاتفاقات شعب فلسطين سيادته على ارضه او حقه في تقرير مصيره .. دعنا من دولته المستقلة ، بل ان تنفيذ ما يسمى بمشروع الحكم الذاتي يؤدي الى استمرار احتلال الارض العربية والى توسيع الاستعمار الصهيوني باقامة مستوطنات اسرائيلية ثم الى زيادة اعمال القهر ضد الفلسطينيين في الارض المحتلة .

ولقد رمت هذه الاتفاقات الى تفتيت وحدة شعب فلسطين بعزل السكان الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية عن المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج هذه الاراضي والى قطع السبيل على الجهود المبذولة لتوفير حق الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم في العودة الى بيوتهم وقراهم ومدنهم ، كما انها تجاهلت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين واتجهت الى خلق بدائل عنها كاذبة بمنح فرقاء آخرين من بينهم اسرائيل حق تقرير مستقبل شعب فلسطين.

وادى ابرام اتفاقات كامب ديفيد وواشنطن الى تشجيع اسرائيل على شن اعتداءات لم يسبق لها مثيل على لبنان من اجل خنق النضال العادل لقوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .

وتحت مظلتها تزايدت التهديدات العسكرية وممارسات زعزعة الاستقرار ضد اقطار جبهة الصمود ، كما تعاظمت اعمال القهر ضد القوى العربية المعادية للامبريالية .

على انه ينبغي ان يتم تمييز دقيق بين مواقف مختلف الاطراف حتى يكون نضالنا ضد هذه المخططات بناء فعالا .

ــ ان بيغن يدعي لنفسه حق انشاء المستوطنات والحفاظ عليها ، ويؤكد حقه في ضم الضفة الغربية كميراث تاريخي عن آبائه ، ويعرّف الحكم الذاتي المزعوم على انه اخضاع اقلية فلسطينية في اطار « اسرائيل الكبرى » ، غير ان نظام السادات وامريكا يعارضان هذه المواقف ، ويقينا ان الخلط بين الاوراق سيساعد فقط الامبريالية الامريكية وحلفاءها على استثمار المقاومة التي تتركز اليوم على مواقف بيغن المتعصبة من اجل طرح برامج بديلة تتناسب مع مخططات امريكا والسادات .

ــ ان معظم الحكومات العربية ترفض مواقف السادات ولكن ينبغي ان يتم التمييز بين الذين يرفضون المخططات الامبريالية والرجعية التي تجسدها وتعلن عنها اتفاقات كامب ديفيد وواشنطن وبين اولئك الذين يعارضون هذه الاتفاقات لمجرد انها تؤدي الى طريق مسدود ، فهؤلاء لا يعارضون مقاصد الاتفاقات انما يعترضون على مسارها المحدود ، وفي هذا الصدد ينبغي ان نلحظ ان السادات مستعد لقبول مسار موسع للمفاوضات ليشمل حكومات عربية اخرى (كما يقترح الاردن والسعودية) حين يحل « الوقت المناسب » وحين تقام « الصلة » بين اتفاقيتي كامب ديفيد وبين تلك المفاوضات المقترحة ، ذلك لان النظام المصري لا يميل الى خلق عقبات امام ادارته لكل شبه جزيرة سيناء بالتخلي تماما عن اطار اتفاقيتي كامب ديفيد .

ــ كذلك من الضروري ان يتوفر الفهم الدقيق للعلاقات بين نظام السادات وبين الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، فلقد كان السادات قبل اتفاقيتي كامب ديفيد السباق بين القادة العرب في الدعوة الى اشراك بلدان اوروبا الغربية في « عملية السلام » الاميركي ، وهو الان لا يعترض على اشتراكها بشرطين ، الاول : موافقة امريكا باعتبارها المالكة لـ ٩٠٪ من اوراق اللعبة والثاني : توفر « الصلة » السابقة الذكر ، وقد قبلت الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية هذين الشرطين في اجتماعها

الاخير ، ويتصل بذلك امر ينبغي ملاحظته وهو ان الادارة الاميركية كانت قد عرضت على طرفي كامب ديفيد في اغسطس عام ١٩٧٩ نفس المبادرة التي تقترحها الان بلدان غرب اوروبا والتي يروج لها كثيرا ، وتقضي بأن يوافق مجلس الامن على مشروع قرار مكمل للقرار ٢٤٢ ، غير ان طرفي كامب ديفيد رفضا الاقتراح الامريكي حينئذ لاسباب متباينة .

ولهذا فانه وان كان ينبغي الحصول على الحد الاقصى والامثل من نتائج الخلافات بين اطراف اتفاقيتي كامب ديفيد وحلفائهم في الحاضر والمستقبل ، فان المقاصد الرئيسية للنضال لا بد ان تكون على مرمى البصر .

التحالف الجديد :

أ ــ لقد امتد اثر اتفاقات كامب ديفيد وواشنطن ليتجاوز بعيدا الحدود التقليدية للنزاع العربي الاسرائيلي .

فخلال المفاوضات التي ادت الى اتفاقيتي كامب ديفيد توصل السادات وكارتر الى اتفاق بأن تكون الولايات المتحدة « شريكا كاملا » في عمليات الشرق الاوسط وليس مجرد « وسيط » ...

« لقد حدث امر في غاية الاهمية ... اذ طلبت منهم الا يكونوا متفرجين او وسطاء .. لا ، قلت لهم انتم شركاء » ذلك ما قاله السادات في ١٤ فبراير عام ١٩٧٨ بعد رحلة قام بها الى واشنطن .

ولقد ادى قيام امريكا بدور الشريك مع طرفي كامب ديفيد ، الى عواقب بالغة الخطورة .

فبعد ساعتين من ابرام معاهدة واشنطن في ٢٣ مارس عام ١٩٧٩ وقع كل من سيروس فانس وموشي دايان نيابة عن حكومتيهما على مذكرة تقول انه في حالة انتهاك المعاهدات فان الولايات المتحدة « ستكون مستعدة في النظر على وجه الاستعجال في اتخاذ الاجراءات » مثل دعم وجود الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة ، وارسال الامدادات الطارئة الى اسرائيل ثم ممارسة الحقوق البحرية من اجل وضع حد للعدوان » .

وهذا تعهد من امريكا بالمشاركة في الاعمال العسكرية العدوانية في أي وقت مستقبلا في حالة قيام شعب مصر بالغاء المعاهدة التي تنتهك الحقوق الاساسية للاستقلال الوطني لمصر ، كما تشكل هذه المذكرة قوة رادعة ضد اية امة صديقة عربية او غير عربية ، تعمل على تقديم العون لنضال الشعب المصري لتحقيق اهدافه ..

كذلك فان تهديد قادة امريكا باقامة وجود عسكري امريكي في المنطقة اصبح حقيقة واقعة بفضل « معاهدة السلام » المزعومة ، وتلك كانت مقدمة لمبدأ كارتر « المشين » .

وردا على هذه المذكرة ارسل رئيس وزراء مصر السابق مصطفى خليل رسالتين الى الادارة الاميركية حيث قال ان المذكرة « تمنح الولايات المتحدة حق فرض الوجود العسكري في المنطقة لاسباب اتفق عليها بين اسرائيل واميركا ، الامر الذي لا يمكن ان

تقبله » . ثم اعرب خليل عن شكواه من ان ادارة كارتر التي اتفقت على ان تكون «شريكا كاملا مع السادات قد عادت مرة اخرى الى دور « الحكم » فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات » .

على ان المسألة التي اثارها رئيس وزراء مصر السابق لا تتصل بالوجود العسكري الامريكي في المنطقة في حد ذاته ، ولكنها تتعلق باقامة هذا الوجود من وراء ظهر النظام المصري ، الامر الذي يتناقض مع روح « المشاركة » التي اتفق عليها السادات وكارتر من قبل .

ولكن المشاركة ليست طريقا ذا اتجاه واحد ، فهي في جوهرها متبادلة بين طرفين واكثر من طرف ، ومن ثم اذا كان السادات يريد من الادارة الامريكية ان تكون شريكا كاملا معه في عمليات الشرق الاوسط فان على النظام المصري ان يكون كذلك شريكا كاملا مع الامبرياليين الامريكيين في تنفيذ مخططاتهم الاقتصادية والعسكرية في المنطقة، وذلك كان دور لعبته اسرائيل منذ اكثر من ثلاثين عاما ، وحان الوقت كي يقوم النظام المصري بنفس الدور ليشارك في مثل هذا التعاون العسكري .. وخاصة بعد سقوط نظام الشاه في ايران .

وهكذا ادت المشاركة التي اتفق عليها السادات وكارتر الى تحالف عسكري جديد على اساس « معاهدة السلام » .

« هذه اكثر من مجرد معاهدة ، انها نوع من التحالف في الشرق الاوسط » وذلك ما قاله ديان بعد ايام قليلة من توقيعها في واشنطن .

ب ــ لقد بادرت امريكا الى تصعيد سباق للتسلح في المنطقة لم يسبق له مثيل نتيجة لالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ « معاهدة السلام » . اذ بلغت قيمة الاسلحة المرسلة الى اسرائيل ومصر سنويا ٢٥٠٠ مليون دولار وفقا لهذه الالتزامات ، هذا فضلا عن الاسلحة المتطورة المرسلة الى مصر مؤخرا ومن بينها مقاتلات ف ١٦ التي تتجاوز سرعتها ضعفي سرعة الصوت ، ودبابات ٣ ــ م وذلك كي يتمكن السادات من مباشرة مسؤولياته الجديدة ، كعضو في التحالف ، وتساهم بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا والصين في العسكرة الجارية للنظام المصري . وذلك كله ادى الى زيادة سنوية في ميزانية التسلح في مصر تبلغ ١٠٪ بفضل توقيع « معاهدة الصلح » .

ويشتد التنافس بين الرئيس المصري ورئيس وزراء اسرائيل في التعبير عن رغبتهما في منح القوات الامريكية المسلحة قواعد عسكرية (ما يسمى بالتسهيلات العسكرية) وتستخدم هذه القوات فعلا قواعد عسكرية في مصر واسرائيل للقيام بتدريبات ومناورات مشتركة ، كما ترتبط هذه القلاع العسكرية بقواعد امريكية عسكرية في عمان وكينيا والبحرين وتركيا واليونان وقواعد اخرى في البحر الابيض والمحيط الهندي وهي معدة لاستخدام « قوات الانتشار السريع » الامريكية كي تقوم بأعمال عدوانية دفاعا عن الانظمة الرجعية وحماية المصالح الامبريالية وخاصة المصالح النفطية .

اما العلاقات بين النظام الصهيوني والنظام العنصري في جنوب افريقيا وكذلك

التعاون بين النظام المصري والانظمة الرجعية الافريقية الاخرى فانهما يشكلان اليوم محاور تعمل على توثيق العلاقات بين تحالف الشرق الاوسط والمجموعات الرجعية في مختلف انحاء افريقيا .

ان اقامة هذا التحالف مع ما ترتبط به من قواعد عسكرية قد وضع الاسس العملية لتشكيل اطار (تحالف) عسكري موال للامبريالية في منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي مستقبلا ، كما زاد من احتمالات اقامة تحالف آخر في منطقة الخليج .

ان هذا التحالف يستهدف القيام بأعمال عدوانية وبممارسات زعزعة الاستقرار في الاقطار العربية المعادية للامبريالية كما يرمي الى خنق النضال العربي التحرري من اجل السلام والعدالة والتقدم والسيطرة على نفط المنطقة . ان القصد منه هو وقف المد المتصاعد للنضال التحرري في القرن الافريقي ومنطقة الخليج ومنطقة المحيط الهندي وشرقي البحر الابيض وفي عموم افريقيا .

وهكذا ، وبفضل « معاهدة السلام » لم يبتعد نظام السادات عن المواجهة مع اسرائيل فحسب بل اصبح يشارك كل المشاركة في مخططات الامبريالية العالمية ، وان اشتراك هذا النظام في محاولة الانزال الامريكي الفاشل في ايران في ابريل عام ١٩٨٠ لشاهد يفصح بوضوح عن المسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتقه .

ولهذا فظن البعض ان السادات يسعى الى عزل مصر عن الامة العربية هو وهم، فعكس ما يقال عادة في هذا الشأن هو ما يحدث ، انه يؤكد في كل خطاباته ان شعب مصر جزء من الامة العربية . انه يدرك تماما هذه الحقيقة الموضوعية ، غير انه يسعى الى شد الغير من الاقطار العربية الى شباك المخططات الاميركية ، فما يريده للامة العربية امر سياسي ورجعي . ولهذا الغرض تبذل اميركا والسادات وغيرهما كل الجهد حالياً بحثا عن بدائل مناسبة تساعدهم على توسيع مسار ما يسمى بالسلام الاميركي ثم على اشراك بلدان عربية اخرى في مكائد مفاوضاتهم بغية دعم التحالف العسكري في الشرق الاوسط . انهم يطرحون اليوم على بساط البحث مسألة فلسطين آملين ان يتخذوا بشأنها ترتيبات شبيهة بما اتخذ في سيناء بأن يستجيبوا جزئيا لبعض المطالب الفلسطينية من اجل ان يدفعوا المزيد من البلدان العربية لدعم التحالف الجديد في المنطقة .

ولنفس الغرض تدبر اميركا مع اتباعها المحليين ـ داخل وخارج تحالف كامب دايفيد ـ كل اصناف المؤامرات ضد القوى الرئيسية التي تعيق الجهود الامبريالية لتوسيع عملية السلام الاميركي ، فهم يقومون بممارسات ضاغطة على منظمة التحرير الفلسطينية ويخربون نضال شعب فلسطين ، ويرهبون الحركة الوطنية اللبنانية ويشتتون وحدة بلدها وشعبها ثم يشيعون حالة عدم استقرار في بعض دول المواجهة .

كما تمارس اعمال القهر ضد القوى المعادية للامبريالية في الاقطار العربية لعرقلة نضالها من اجل اهداف الامة العربية .

كذلك يثير اعداء الامة العربية الخلافات او يضخمون من امرها بين بعض القوى العربية وبعض البلدان المعادية للامبريالية والصهيونية في المناطق المحيطة وذلك لتشتيت النضال المشترك ضد مخططات اطراف اتفاقيتي كامب ديفيد .

ثم تشن اجهزة الدعاية الامبريالية والرجعية حملة في البلدان العربية لم يسبق لها مثيل ضد الاتحاد السوفييتي وقوى تقدمية اخرى من اجل عزل الامة العربية عن اصدقائها وحلفائها .

والملاحظ ان نظام السادات ليس الوحيد بين الانظمة العربية الذي يتعاون مع الامبرياليين الاميركيين لتدبير كل هذه المؤامرات والمكائد ، الامر الذي يشير الى الامكانيات والخيارات المتاحة لأطراف اتفاقيتي كامب ديفيد في المستقبل .

ان كل المساعدات ينبغي ان تقدم الى شعب فلسطين والى ممثله الوحيد منظمة التحرير ، الى القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية ، الى دول المواجهة والى القوى العربية المعادية للامبريالية ، القومية والتقدمية .

ان الخلافات بين القوى المعادية للامبريالية لا ينبغي ان تحول دون وحدة نضالها ضد اعدائها الرئيسيين، فهذا شرط لا مفر منه لتصفية مخططات الامبرياليين الاميركيين واتباعهم وخاصة تحالف كامب ديفيد .

د ــ لكل هذا ، فان السلام الاميركي في التطبيق ليس الا معالجة تمت للنزاع العربي الاسرائيلي وادت الى اقامة تحالف عسكري للحفاظ على المصالح الامبريالية ، ومقصده الاساسي هو عسكرة المناطق المحيطة بمنابع البترول من اجل الحفاظ على المصالح النفطية للقوة الامبريالية ولعرقلة نضال الامة العربية وشعوب هذه المناطق من اجل السلام والتحرر والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة القومية .

ومن ثم فان « السلام الاميركي » يهدد السلام في العالم كله .

ولكل هذا ايضا ، لم يعد من الممكن تحقيق السلام في الشرق الاوسط، بالاقتصار على الشعارات السابقة وهي الانسحاب وتوفير الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، ففي ظل الظروف الراهنة في المنطقة يتطلب السلام برنامجا شاملا يواجه كل مكونات « السلام الاميركي » .

ويتضمن :

ــ انسحاب اسرائيل الكامل من كل الارض العربية وتوفير الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين وهي حقوق العودة ، وتقرير المصير ، واقامة الدولة المستقلة.

ــ تصفية الوجود العسكري الاميركي في المنطقة .

ــ اشراف الامة العربية الكامل على نفطها من اجل خدمة مصالحها الاساسية ومصالح شعوب العالم .

ان عزل النضال من اجل تسوية عادلة للنزاع العربي الاسرائيلي عن النضال ضد المخططات الاقتصادية والعسكرية للامبريالية كما هي متجسدة في « السلام الاميركي » سيؤدي في الظروف الراهنة الى تمكين الامبريالية من اتخاذ ترتيبات تسهم في تنفيذ

مخططات اميركا في المنطقة العربية والشرق الاوسط والخليج ... وذلك بالتحديد هو ما حدث لمصر .

ويقينا ان تصفية تحالف كامب دايفيد بكل مكوناته السياسية والاقتصادية والعسكرية هي عامل حاسم للوصول الى الاهداف السابقة الذكر .

ولهذا يصبح تأييد نضال الشعب المصري ضد سياسات النظام القائم في مصر امرا بالغ الاهمية لان هذا النظام هو الحلقة الاضعف في سلسلة تحالف كامب دايفيد .

ان هذا التأييد له اهميته لنضال الامة العربية ولكل الشعوب التي يهددها البناء العسكري الجاري تشييده في منطقة الخليج والمحيط الهندي وافريقيا ومنطقة البحر الابيض .

ثم انه هام كذلك بالنسبة لكل القوى التي تشغلها العسكرة الاميركية للشرق الاوسط ومنطقة الخليج والتي اصبحت تشكل وضعا ستسفر عنه ازمات لم يسبق لها مثيل مهددة انسياب البترول يسيرا وطليقا .

« النص الاصلي بالانكليزية »

والترجمة العربية عن « دراسات عربية » عدد ١١ (١٩٨٠)

اتفاقات كامب ديفيد : حلف عسكري اميركي صهيوني مصري

سمير كرم

ان نظرة اولية على نص وثيقة اعلان تشكيل الجبهة الوطنية المصرية (*) وبرنامج عملها تؤكد ان الاطراف السياسية التي اقامتها قد وعت منذ البداية الجانب العسكري من اخطار التحولات التي طرأت على مصر في ظل النظام القائم فيها .

ولعل من المفيد ان نستعرض نصوص الفقرات التي تبرز في هذه الوثيقة مدى الاهتمام بالخطر العسكري الناشيء عن تلك التحولات .

اولا : عندما تحدد الوثيقة المبدأين الاساسيين اللذين اتفقت عليهما التيارات والاحزاب والشخصيات الوطنية في الخارج تنص في الفقرة (اولا) على :

العمل على اسقاط النظام الحاكم في مصر وذلك للاسباب الآتية :

١ ـ ان النظام قد فقد الشرعية منذ تحالف رسميا وعلى كافة المستويات مع العدو الصهيوني والامبريالية العالمية .

ثم في (٢) من الفقرة (اولا) نفسها نصت الوثيقة على انه :

« تحت شعار ما اسماه النظام تنويع مصادر السلاح ، عمل هذا النظام بالتنسيق مع الامبريالية والصهيونية على اضعاف القوات المسلحة المصرية التي هي العامل الرئيسي لاسترداد الحكومة المصرية والعربية من العدو الصهيوني . وفي ظل هذا الشعار الكاذب والمخادع، انخفضت قدرات مصر الدفاعية خلال السنوات الست الماضية الى ان اصبحت اقل من نصف ما كانت عليه في اكتوبر ١٩٧٣ ، بينما زادت قدرات العدو الصهيوني في نفس المدة لكي تصبح ضعف ما كانت عليه . ولكي يخفي النظام الراهن هذه الحقائق عن الشعب ، فقد عمل على توجيه القوات المسلحة المصرية نحو اهداف اما عكسية تماما كما حدث في الصدام المفتعل مع القوات العربية الليبية على الحدود الغربية في يوليو ١٩٧٧ ، واما بعيدة تماما عن الاستراتيجية الوطنية المصرية كما حدث في زائير .

ثم في الفقرة (اولا) ايضا **تفريط النظام الساداتي في السيادة الوطنية ، بسماحه بالوجود العسكري الاميركي على مستوى الخبراء والمستشارين ، وكذلك الفنيين في**

(*) التي هذا البحث في ندوة عقدها اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في بيروت يونيو ـ حزيران ١٩٨٠ حول اخطار التدخل العسكري الاميركي في الشرق الاوسط . وقدم عن « الجبهة الوطنية المصرية ».

محطات الانذار المبكر بشبه جزيرة سيناء ، وباستخدام مطاراتنا وموانينا من جانب هذه القوات ، وبالمناورات المشتركة التي تقوم بها ، والاتجاه الواضح الى منح قواعد عدوانية لامريكا تحت ستار « التسهيلات » بهدف تهديد الامن القومي للوطن العربي .

في ختام الفقرة (اولا) : تنص وثيقة الجبهة على :

ــ ان هذه الانقلابات المتتابعة في البنيــة الاقتصــادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية لمصر ادت في نهاية المطاف الى تاسيس نظام تابع عميل يرتكز على دعائم وتحالفات اجنبية معادية لتاريخنا القومي وتراثنا الوطنـي وتقاليدنـا العريقة وقيمنا الاساسية ، الامر الذي كان من شانه ان تفقد مصر دورها القيادي في محيطها العربي والعالم الثالث والمجتمع الدولي .

ثم تأتي الفقرة الثانية من الوثيقة التي تحدد الهــدف الايجابي للجبهة ــ بعــد اسقاط النظام الحاكم ــ بأنه اقامة نظام وطني ديمقراطي ، فتحدد اول اهداف هذا النظام الوطني الديمقراطي بأنه :

١ ــ الغاء معاهدة الخيانة والعار الموقعة مع اسرائيل بكل مــا يترتب عليها مــن التزامات وآثار ، والشروع فورا في العمل مــن اجــل تحرير الاراضي المحتلة والغــاء القواعد الاميركية العدوانية ، والعمل علــى تاكيــد الحقوق المشروعة للشعــب العربي الفلسطيني .

كذلك فان من المفيد في هذه البداية ان نورد النصوص ذات الطابع العسكري في وثيقة برنامج عمل الجبهة الوطنية المصرية .

فالبرنامج ينص على انه يستهدف العمل وطنيا وقوميا ودوليا لتحقيق الاهداف الآتية :

١ ــ الغاء اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السادات ــ بيجن ــ كارتر وكافة الآثار والالتزامات المترتبة عليها او على الوثائق الملحقة بها المعلنة منها والسرية ، واسترداد السيادة الوطنية المصرية لمصر على جميع اراضيها ومياهها الاقليمية .

٢ ــ احباط كل الخطوات التي اتخذت لاقامة تحالف مصري اسرائيلي اميركي يستهدف اخضاع مصر واذلال العرب وتصفية القضية الفلسطينية ، وتسليم ثروات الامة العربية ومقدساتها الى العدو الصهيوني لكي يستمر في القيام بدوره كشرطي حارس لمصالح الاحتكارات الاجنبية العالمية .

وبطبيعة الحال فان هذا الاهتمام الواضح بالجانب العسكري من اخطار التحولات التي ادت اليها سياسات النظام المصري الحاكم ، وعلى راسها اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة « السلام » بين هذا النظام والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، لا ترجع الــى مجرد حقيقة ان الوجه البارز بين قيادات الجبهة الوطنية المصرية هو عسكري مصري من طراز فذ وعبقرية عسكرية عربية مشهود لها في حروب الامة العربية ضد اسرائيل، ونعني به الفريق سعد الدين الشاذلي الامين العام للجبهة . .

انما يرجع هذا الاهتمام الى عوامل موضوعية مؤكدة تجعل من الاخطار العسكرية الناجمة عن اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الخيانة ، التي نجمت عنها هما اساسيا لأية قوى معارضة ــ مصرية او عربية ــ تتصدى لمسؤولية احباط هذه الاتفاقات ونسف كل نظام كامب ديفيد العسكري ــ السياسي من اساسه .

بل الواقع ــ اكثر من هذا ــ ان التطورات المتلاحقة في الوطن العربي والشرق الاوسط ككل خلال الاشهر الستة التي مضت ، منذ صياغة نص وثيقة اعلان تشكيل الجبهة الوطنية المصرية وبرنامج عملها ، قد اكدت صحة تفسير هذه الوثيقة القائل بأن النظام المصري الحاكم قد تحالف رسميا وعلى كافة المستويات مع العدو الصهيوني والامبريالية العالمية .. وفي حين ان بعض التحليلات والدراسات والتعقيبات كان يكتفي في السابق بالتلميح من بعيد الى قيام تحالف مصري ــ اسرائيلي ــ اميركي ، فانه نتيجة للتطورات المتلاحقة في الاشهر الاخيرة اصبح الحديث عن هذا التحالف الذي كشفته وثيقة الجبهة الوطنية المصرية بوضوح وبلا مواربة ... اصبح حديث حقيقة مؤكدة تدل عليها ممارسات عسكرية وسياسية شتى من قبل اطراف نظام « كامب ديفيد » .

مع ذلك فان الادراك المتكامل لطبيعة الحلف العسكري بين النظام المصري الحاكم والمؤسسة العسكرية الصهيونية والامبريالية الاميركية يستوجب رؤيةواضحة للبدايات التي مهدت لتأسيس هذا الحلف ، وهي في زعمنا ــ وتمشيا مع المنطق نفسه الذي تحدثت به وثيقة الجبهة الوطنية المصرية ــ بدايات تسبق بوقت غير قصير توقيع اتفاقيات كامب ديفيد « في ١٨ سبتمبر ــ ايلول ١٩٧٨ » فضلا عن معاهدة « السلام » بين النظام المصري والمؤسسة العسكرية الصهيونية .

لقد بدأ التمهيد لفرض هذا التحالف العسكري بالتحديد من خلال ادخال سياسة « ما اسماه النظام تنويع مصادر السلاح » . وهي السياسة التي عمل من خلالها النظام بالتنسيق مع الامبريالية الاميركية والصهيونية على « اضعاف القوات المسلحة المصرية .. » فيمكن ان نسترجع بدايات ثمار خطوات التنسيق الثلاثية بين حكام القاهرة وتل ابيب وواشنطن على الصعيد العسكري بتاريخ اقصاء الخبراء العسكريين السوفيات من مصر .

وعلى الرغم من كل ممارسات رئيس النظام المصري مبررا بأن قرار اقصاء الخبراء السوفيات من مصر كان قرارا وليد قناعته الشخصية ، وعلى الرغم من كل محاولات الاعلام الغربي ــ الاميركي خاصة ــ للقول بأن الولايات المتحدة فوجئت بهذا القرار فان هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي الاسبق يؤكد بنفسه ، في مذكراته التي نشرت في اواخر العام الماضي تحت عنوان **سنوات البيت الابيض** عكس هذا تماما فيقول الفصل الثلاثين الذي يحمل عنوان « السادات يطرد السوفيات » .

« لقد كان لقمة موسكو (بين الرئيس نيكسون والرئيس بريجنيف) نتيجة هامة اخرى : قيام انور السادات بطرد الاتحاد السوفياتي من مصر في يوليو / تموز ١٩٧٢ ... لقد كان السادات نفسه في موسكو في فبراير / شباط وفي ابريل / نيسان ، وبين

هاتين الزيارتين كانت القاهرة قد فتحت قناة سرية معنا . وكان هذا احد العوامل في تصميمنا على ان يبقى البيان المشترك عن قمة موسكو خاليا من المعنى بشان الشرق الاوسط ، وذلك حتى نرى اية نتائج اخرى يمكن لاستراتيجيتنا ان تحققها (ص ١٢٧٦).

ونذكر جميعا ان رئيس النظام المصري السادات كان قد اتخذ من بيان قمة موسكو ذريعة من بين ذرائع عدة لسياسة تنويع مصادر الاسلحة ولقرار طرد الخبراء السوفيات .. ولم يكن احد يعلم ان ثمة تنسيقا بينه وبين واشنطن هو العامل المحدد لهذه القوات .

بل الواقع ان كيسنجر يؤكد في هذا الفصل من مذكراته « **ان تتبع هذا التغيير السائد في الشرق الاوسط** (يقصد طرد الاتحاد السوفياتي من مصر) **يتطلب الرجوع الى الوراء نحو سنتين** » ... اي الى تاريخ وفاة جمال عبد الناصر . ويشير كيسنجر بعد هذا الى انه — ووزارة الخارجية الاميركية ووكالة الاستخبارات المركزية — تفهم حاجة السادات الى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي في ٢٧ مايو / ايار ١٩٧١ لانه كان بحاجة الى تأييد الجيش المصري له ، بعد أن كان قد وجه ضربات الى خصومه السياسيين، وكانت المعاهدة تكفل دعما عسكريا طويل الاجل لمصر . ولكنها بالنسبة للسادات كانت تتيح له ان يكون اكثر تساهلا في المفاوضات للتوصل الى تسوية بشأن قناة السويس .

ثم يتحدث كيسنجر تفصيليا عن القناة السرية التي تبحث عنها القاهرة مع الولايات المتحدة في الاسبوع الاول من شهر ابريل نيسان ١٩٧٢ ، ويقول « **في ٥ ابريل ابلغ مسؤول مصري كبير مسؤولا اميركيا في القاهرة بان مصر غير راضية بالقنوات الدبلوماسية القائمة مع الولايات المتحدة ، وان وجهة نظر حكومته هي انه من الجوهري ان نقيم اتصالات على المستوى الرئاسي تتخطى وزارتي الخارجية . واقترح المصريون بان يقوم هلمز (ريتشارد هلمز مدير وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية) او انا بزيارة القاهرة ..** » (ص ١٢٩٣) .

اما عن عبارة كيسنجر الشهيرة القائلة بأن السادات قدم خدمة جليلة للولايات المتحدة بطرد الخبراء السوفيات ، وانه كان باستطاعته ان يطلب كثيرا في مقابلها من واشنطن ، فقد وضعت اعلاميا في سياق مغلوط ليفهم منها ان السادات اتخذ قراره مستقلا تماما عن واشنطن . ولكن مذكرات كيسنجر تذكر انه كان يتوقع هذه الخطوة ان تأتي عند نقطة معينة عن طريق التعاون الذي بدأ بفتح القناة السرية بين القاهرة وواشنطن ، وان يساوم السادات عليها مقابل تقدم ما من جانب الولايات المتحدة . المفاجأة اذن كانت في اقدام السادات على هذه الخطوة دون المقابل الذي كانت واشنطن تتوقع ان يطلبه منها .

ولعل من المفيد ان نعرف مضمون احدى الرسائل التي بعث بها النظام الحاكم في مصر في ذلك الوقت عبر « القناة السرية » للاتصال مع البيت الابيض للتأكد من طبيعة التنسيق العسكري منذ ذلك الوقت . اذ يذكر كيسنجر ان مصر استخدمت هذه القناة السرية — على سبيل المثال — للتعبير عن خشية من ان يؤدي الانتقام الاسرائيلي

في لبنان من الهجوم « الارهابي » على الرياضيين الاسرائيليين فـي ميونيخ « **الى دفع بعض البلدان العربية الى طلب مساعدة عسكرية سوفياتية ، وهي اشارة مثيرة للاهتمام الـى ان السادات هو في الحقيقة معارض لأي عمـل عسكري في الشرق الاوسط** » . (ص ١٢٩٦) .

يبقى من هذا الفصل من مذكرات كيسنجر ما يكشفه في ختامه عن لقائه مـع حافظ اسماعيل وكان في ذلك الوقت مستشار السادات لشؤون الامن القومي . ثم هـذا اللقاء في فبراير / شباط ١٩٧٣ ، ويصفه كيسنجر بالحرف الواحد بأنه « **كـان الفرصة الجنينية لاحداث انقلاب التحالفات في العالم العربي ، التي كان لا بد ان تنتظر الى ان تكون قد وضعنا الحرب في فيتنام نهائيا وراء ظهورنا** » (ص ١٣٠٠) .

وبالفعل فانه منذ ان وضعت الولايات المتحدة فيتنام نهائيا وراء ظهرها ركزت جل اهتمامها الاستراتيجي على الشرق الاوسط . كانت مرحلة التورط الفاشل فـي الشرق الاقصى قد انتهت عمليا بالنسبة اليها بهزيمتها العسكرية في فيتنام والهند الصينية كلها ، وادت الى تسويات سياسية متلاحقة التصاعد مع الصين ، فلـم تكن الولايات المتحدة قد خرجت من هزيمة فيتنام الا وقد اصبحت ترتبط مـع الصين بعلاقات صداقة وتعاون ، الامر الذي يعني ان الولايات المتحدة قررت الخروج عسكريا من الشرق الاقصى والارتكان الى علاقات وثيقة مع عدد من القوى الكبرى فـي شرق آسيا ، على راسها الصين واليابان. ومنذ ذلك الوقت اكتسبت منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي مكانة الصدارة في الاهتمامات الاستراتيجية الامريكية .

هذه الحقائق عن التنسيق المبكر بين النظام المصري الحاكم والولايات المتحدة تمد اثرها بطبيعة الحـال الى مجريات حـرب اكتوبر / تشرين ١٩٧٣ والملابسات التـي رافقتها ، والاهم من ذلك : النتائج التي انتهت اليها سواء على الصعيد العسكري أو السياسي اي على الصعيد الاستراتيجي بشكل عام . وعلى الرغم من ان حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد كتب عنها الكثير من الدراسات والتحليلات المتخصصة وغير المتخصصة الا انه من المؤكد ان وقائعها لا تزال تنطوي على اسرار لن يكشفها الا الوقت .. اسرار لا يمكن بدونها الاجابة بصورة قاطعة ويقينية عن تساؤلات عديدة في مقدمتها التساؤل عن مبررات مسلك القيادة السياسية المصرية وقراراتها في اثناء سير المعارك .

ولقد جرت محاولات عديدة ـ من جميـع اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي المباشرة وغير المباشرة ـ لتقييم النتائج الستراتيجية لتلك الحرب . ولكن معظم تلـك المحاولات ـ ولطبيعة صدورها عن اطراف معينة ـ شابها اما مبالغة في تصوير اهمية تلك النتائج ، او شابها تقليل من قيمتها . فالمحاولات التي سقطت في خطـأ المبالغة ذهبت الى ان تلك الحرب قد نسفت كثيرا مـن الفلسفات والنظريات السياسية كمـا اسقطت كثيرا من « الاساطير » العسكرية ، ومحت تحالفات واقامت تحالفات جديدة، وقلبت موازين القوى السياسية الاقليمية والعالمية رأسا علـى عقب ، وخلقت مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية وحتى في الحرب والسـلام ... وهـذه كلهـا عبـارات واصطلاحات على سبيل المثال نجدها في تقارير وتحليلات ومقالات عديدة كتبت على

طول السنوات الخمس الماضية ، ليس من جانب العرب وحدهم ، بل من جانب بعض الكتاب والساسة الغربيين ، ممن يجدون من المفيد اقناع العرب بذلك (...) .

اما المحاولات التي سقطت في خطأ التهوين من النتائج السياسية لحرب العام ١٩٧٣ اكتفت بالتأكيد على الجوانب العسكرية لتلك الحرب ، واسست موقفها على مقدمات مفادها ان النتائج العسكرية قد الغت بعضها بعضا ، وذلك لان العرب انتصروا وانهزموا ، والاسرائيليين انهزموا وانتصروا .. وبمعنى آخر ان انتصار العرب لم يتجاوز حقيقة انهم لم يهزموا ، كما ان هزيمة الاسرائيليين لم تتجاوز حقيقة انهم لم ينتصروا .

والواقع ان رؤية نتائج حرب اكتوبر اليوم على خلفية من الاحداث التي تلتها وعلى راسها « مبادرة » رئيس النظام المصري الى زيارة القدس المحتلة ، ثم اتفاقات « كامب ديفيد » وملاحقها السرية ، وكذلك معاهدة واشنطن وملاحقها السرية ، انما تؤكد ان نظام السادات قد دخل حرب اكتوبر بهدف « سري » متفق عليه مع الولايات المتحدة هو اضعاف الجيش المصري ، لكن دون اضعاف السادات نفسه . اي تقوية رصيد السادات كحاكم ، مع تحقيق هدف ضعضعة الجيش المصري في مواجهة الجيش الاسرائيلي ، وهدف تدمير جسور العلاقات مع المصدر الطبيعي الوحيد للاسلحة وتجهيزاته وتدريباته ، وهو الاتحاد السوفياتي .

والواقع ان رئيس النظام المصري نفسه لا ينفي كون « مبادرته » هي استثمار سياسي لنتائج الحرب ، بالتحديد في جانبيها العسكري و « النفسي » .

وتكشف نظرة سريعة على المسار العسكري لتلك الحرب عن « منطق » معين هو الذي حدد نتائجها العسكرية في النهاية ، وهو الذي يحدد نتائجها السياسية حتى الان ، ولفترة طويلة قادمة . وربما بدا هذا المسار « متعرجا » الى حد يتصور معه انعدام « المنطق » ، على اساس ان المنطق يقضي بقواعد اساسية مستقيمة ومحددة ، الا أن الواقع ان هذا « التعرج » كان هو ذاته المنطق الذي حكم سير تلك الحرب . والاحداث التي يمكن تصورها استمرارا سياسيا للنتائج العسكرية بعد حرب اكتوبر تسير على نحو « متذبذب » ، يعكس ذلك التذبذب الذي حكم السلوك والقرارات السياسية التي اخذت في تلك الحرب نفسها .

فماذا تكشف النظرة السريعة لمسار تلك الحرب ؟

لقد مرت حرب اكتوبر بالمراحل التالية من ناحية سير « الاحداث » العسكرية :

اولا : بداية من الناحية العربية ، التي اعدت ونفذت على جبهتي القتال (القناة والجولان) ، فقد اخذ العدو الصهيوني بمفاجاة استراتيجية اكيدة ، وعلى الرغم من روايات عديدة ــ شبه وثيقة ــ بأن العدو لم يفاجأ معلوماتيا بموعد الهجوم والاستعدادات له ، فقد حقق هذا التفوق المفاجىء نجاحا باهرا على الجبهتين تمثل في العبور المصري وتحطيم خط « بارليف » على قناة السويس ، وتمثل في اجتياح الجبهة الشمالية وتحرير معظم المساحة المحتلة في الجولان .

في تلك المرحلة كان الشعار السياسي المرفوع من قبل القيادة السياسية هو

القائل ــ على لســان الرئيس المصري للسفير السوفياتي فـي القاهرة فينوغرادوف مساء يوم ٦ اكتوبر : « **نحن نريد السلام .. ولكن السلام لن يتحقق قبل ان يخرج اخر جندي اسرائيلي من سيناء** » .

وفي تلك المرحلة كان التنفيذ العملياتي انعكاسا لتنسيق مبني علـى تحـالف عسكري ــ سياسي متين بين قيادتي القاهرة ودمشق . وفي تلك المرحلة ايضا كانت الاتصالات الدبلوماسية الخارجية مع الاتحاد السوفياتي وحده .

ثانيا : في المرحلة الثانية ــ بعد ثلاثة ايام من بداية المرحلة الاولى ــ بدا ان لحركة القوات المصرية على جبهة سيناء حدودا مرسومة لا تملك اوامر ــ او خططا ــ لتخطيها: اي ان نهاية المرحلة الاولى كانت هي نهاية الدفع العسكري من الجانب المصري في تلك الحرب ، وان لم تكن ــ في الوقت نفسه ــ بداية الدفع الدبلوماسي . وقد وصف ذلك التوقف (عن التقدم نحو الممرات في شبه جزيرة سيناء) بأنه فترة « وقفة تعبوية » . وكان الواقع على الجبهة السورية يعكس استعادة الاسرائيليين زمام المبادرة بعـد ان تلقوا الصدمة الاولى .

واتاح هذا التوقف على الجبهة المصرية للعدو الصهيوني أن يركز جهده الاكبر على الجبهة الشمالية ، وعندما ووجه في تلك الجبهة بمقاومة عنيدة عمد الى الاغارة على دمشق وحمص بوحشية ، على امل اضعاف الروح المعنوية للشعب ، وتحولت « القنيطرة » ــ بما لها من اهمية استراتيجية كبيرة الى مسرح لقتال ضار تكبد فيه الجانبان خسائر فادحة . ووجه القائد العام للجبهة الشمالية نداء الى القائد العـام للقوات المصرية بضرورة الرد على اسرائيل لضربها دمشق وحمص ، ولـم يستجب لهذا الطلب .

في تلك المرحلة بدات الخلافات العسكرية بين القاهرة ودمشق (وهي خلافات لم تعلن للآن) فقد كانت القيادة ترى ــ وتتوقع ــ استمرار الهجوم المصري الى الممرات والهجوم السوري الى نهر الاردن وبحيرة طبرية .

وفي تلك المرحلة لم يعد الشعار المطروح خلال المرحلـة الاولى واردا بقطعيته وحسمه . ولم تعد الاتصالات الدولية مع الاتحاد السوفياتي وحده ، انمـا دخلت الولايات المتحدة دائرة الاتصالات . وهكذا كانت رسالة كيسنجر الى القاهرة يوم ١٠ اكتوبر : « **اننا يمكن ان نتوقع استمرار الموقف الحاضر لوقت طويل ، وحين يتغير فانه سيتغير لغير مصلحتكم** » . وكان رد القيادة السياسية المصرية عليه على النحو التالي :

١ ــ يجب ان يكون هناك وقف لاطلاق النار يعقبه انسحاب فـي زمـن محدد ، وتحت اشراف الامم المتحدة ، لجميع القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط ما قبل ٥ يونيو حزيران ١٩٦٧ .

٢ ــ ان حرية الملاحة في مضايق تيران يجب ان تكفل بوجود للامم المتحدة فـي شرم الشيخ لفترة محددة .

٣ ــ بعد الانسحاب الاسرائيلي الكامل يتم انهاء حالة الحرب مع اسرائيل .

٤ ـ بعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة توضع المنطقة تحت اشراف الامم المتحدة، الى حين اتاحة الفرصة لسكانها لممارسة حقهم في تقرير المصير .

٥ ـ خلال فترة محددة بعد انهاء حالة الحرب يعقد مؤتمر سلام تحت رعاية الامم المتحدة وتحضره كل الاطراف المعنية ، بما فيها الفلسطينيون ، وكل الدول الاعضاء في مجلس الامن ، ويبحث المؤتمر كل المسائل المتعلقة بالسيادة والامن وحرية الملاحة .

طرحت هذه « الشروط » التي اولها الاستعداد لوقف اطلاق النار ، على الولايات المتحدة الاميركية اثناء « الوقفة التعبوية » ، وفي الوقت الذي تلقت فيه القاهرة من دمشق ١٣ رسالة تناشد فيها مصر العمل على تخفيف الضغط الاسرائيلي، وفي الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفياتي قد بدأ جسره الجوي بالامدادات العسكرية لمصر يوم ١٠ اكتوبر (قبل يومين من بدء الجسر الجوي الاميركي لاسرائيل) .

في الوقت نفسه كان كيسنجر يصف خطاب الرئيس السادات بأنه يتضمن بعض النقاط البناءة ويقول « **اننا لا نعتبر الرئيس السادات عدوا لنا** » ، وذلك في الاجتماع الذي عقده الرئيس نيكسون مع سفراء الدول العربية لدى الامم المتحدة (١٧/١٠) . وفي اليوم التالي تلقى الرئيس انور السادات من موسكو صورا التقطتها الاقمار الصناعية السوفياتية وفيها يظهر بوضوح مدى انتشار القوات الاسرائيلية في « ثغرة الدفرسوار » ، وخطرها على القوات المصرية في شرق القناة . والغريب ان الاوامر صدرت في اليوم نفسه بالغاء الامر الذي صدر للواء المظلات المصري ٢٢ بالتحرك للسيطرة على الموقف في منطقة « الثغرة » . « وكان من العسير على العقيد قائد اللواء أن يصدق ان هذا الامر (بالالغاء) صادر عن القيادة المصرية وطلب تعزيزا له فجاءه التعزيز من ضابط يعرف صوته . لكنه في محاولة منه لكسب الوقت واتاحة فرصة النجاح لمهمته ، طلب تعزيزا للامر من مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في القاهرة . وجاءه التعزيز ايضا فاضطر ، رغم انفه ، الى رفع قبضته عن الرقبة الاسرائيلية ، وكان قاب قوسين او ادنى (محمد حسنين هيكل **الطريق الى رمضان** ـ ص ١٨٩) .

وتؤكد هذه الفقرة ان عاملا جديدا طرأ على الموقف هو حدوث انفصال بين مقتضيات المعركة العسكرية ومقتضيات الموقف السياسي ، بين ما تراه القيادة العسكرية الميدانية ، وما تراه القيادة السياسية في القاهرة ، وهو اختلاف كانت له آثار لا تقل خطرا ـ ان لم تزد ـ عن خطر الانفصال بين تقديرات قيادتي دمشق والقاهرة للموقف .

هكذا تم السيناريو البارع للالتفاف على الجيش المصري دون اضعاف مكانة السادات ، ودون اتهام الولايات المتحدة بأنها مسؤولة عن ذلك ، بل ودون ان يصبح ضعف الجيش المصري حقيقة معلنة . ونتيجة لذلك بدأت مرحلة جديدة من النفوذ الاميركي في مصر ، مرحلة اصبحت فيها العلاقات المصرية الاميركية فرعا من العلاقات الاميركية الاسرائيلية . يعني ان الاستراتيجية الاميركية منذ ذلك الوقت والى الان اصبحت مبنية برمتها على اعادة تكيف العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية مع المتغيرات

العسكرية المتمثلة في ضعف القوات المسلحة المصرية ، وانقطاع الصلة مع مصدر اسلحتها ، وانتشار الخلافات بين قياداته والقيادات العربية الاخرى بل وانتشار الخلافات داخل صفوف القيادات العسكرية المصرية وبالتالي تشتيتها وابعادها عن العمل العسكري تماما .

وفي المحصلة الاخيرة نجد انفسنا امام هذا الاستنتاج الصحيح الذي توصل اليه نداف صفران الكاتب السياسي الاسرائيلي ــ الاميركي الذي عمل بعض الوقت مستشارا لرئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير :

« لقد كانت الولايات المتحدة مدركة تماما ان استعادة اسرائيل لغلبتها العسكرية ــ بواسطة المساعدة الاميركية ــ (في حرب اكتوبر) كانت هي العامل الذي انقذ امكانية اجراء المفاوضات باجمعها . لقد ادركت ان قـوة اسرائيل وسيطرتها المستمرة على المناطق التي يطالب بها العرب جعلت استمرار المواجهة امـرا غـير مرغوب فيه كثيرا بالنسبة للعرب ومؤيديهم السوفيات ، واجبر العرب على التحول نحو الولايات المتحدة سعيا الى الاختيار البديل ، وفي البحث عن تسوية ، واسهمت بانصبة كبيرة في فرص جعل الولايات المتحدة قادرة على انجاز مثل هذه التسوية . واسرائيل من ناحيتها كانت اكثر ادراكا من اي وقت مضى لعدم امكان الاستغناء عن الولايات المتحدة كواهب للاسلحة والمساعدة المالية التي تحتاج اليها للحفاظ على قوتها ، كمـا ادركت الدور الحاسم الذي تلعبه الولايات المتحدة في حمايتها من الضغوط الدولية وخاصة في تحييد رغبة السوفيات المجددة في التدخل التي بدت في مسار الحرب . اما المشكلات الممكنة بين الولايات المتحدة واسرائيل والتي تلوح في المفهوم الاميركي الجديد فانها تكمن فـي اختلافات بين الاثنين فيما يتعلق بدرجة الحاح التوصل الى التسوية والتوقيت الملائم لها والاثار القصيرة الاجل التي يمكن ان تترتب على اخفاق التوصل الى تسوية » (*).

بعد حرب اكتوبر بوقت قصير ظهر تطور آخر يؤكد حقيقـة ان ارسـاء قواعد التحالف العسكري بين اسرائيل ومصر واميركا بدأ قبل وقت من اتفاقات « كامب ديفيد » ١٩٧٨ ومن معاهدة « واشنطن » ١٩٧٩ . نعني بهذا التطور بدء الحديث لأول مرة في تاريخ العلاقات الاميركية ــ الاسرائيلية عن فكرة عقد معاهدة امنية ثنائية بين الولايات المتحدة واسرائيل. وهي فكرة كانت الولايات المتحدة واسرائيل تعارضانها الى حد عدم البحث فيها علنا بأي حال ، لما كانتا تخشيانه من ردود الفعل الحادة من جانب الاطراف الاخرى في الشرق الاوسط نتيجة مثل هذه الخطوة التي تنطوي على مشاركة اميركية صريحة في نشاط اسرائيل العسكري وفي نتائجه ، بمعنى ان الولايات المتحدة واسرائيل رأتا دائما في تعاونهما وتنسيقهما السري وغير المرتبط بمعاهدة عسكرية علنية وضعا افضل يعطي اسرائيل حرية اكبر في الحركة العسكرية في المنطقة، ويعطي واشنطن حرية اكبر في الحركة السياسية فيها .

(*) Safran, Nadav, Israel - The Embattled Ally, London, 1978. pp. 504 - 505 .

بل الاغرب من هذا ان رئيس النظام المصري كان سباقا الى اقتراح معاهدة امنية بين اسرائيل والولايات المتحدة كواحدة من الضمانات التي يمكن ان تحتمي بها اسرائيل عسكريا . وقد ظلت هذه السياسة متبعة من جانب واشنطن وتل ابيب بحرص شديد على عدم تحويل التحالف العملي الكامل القائم بينهما الى تحالف رسمي موقع عليه في معاهدة عسكرية ثنائية . وقد وصفت الوثائق السرية الاربع الملحقة باتفاقية سيناء الثنائية (١٩٧٥) بأنها تحالف فعلي بين الولايات المتحدة واسرائيل في كل شيء عدا في الاسم ، تحالف اكد اكثر من مرة في نصوص هذه الملاحق « **الالتزام الطويل الاجل من جانب حكومة الولايات المتحدة ببقاء وامن اسرائيل** » ، وذلك من خلال ١٦ ضمانة اميركية لاسرائيل نصت عليها الوثيقة السرية الاولى التي تحمل عنوان « مفكرة اتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة » . ولم يكن من قبيل المصادفات ان تحمل هذه الاتفاقية بالذات معها اول مظاهر التسلل العسكري الى الارض المصرية في صورة محطات الانذار المبكر في سيناء .

ولكن السماح بالحديث عن امكانية تحويل هذا التحالف العسكري الوثيق الى معاهدة رسمية للامن المتبادل بين الولايات المتحدة واسرائيل يكتسب دلالة اهم من واقع ان تفكير الولايات المتحدة استراتيجيا اتجه في البداية الى اعطاء التحالف الثلاثي بين القاهرة وتل ابيب ووشنطن شكلا غير مباشر ، عن طريق الارتباط الرسمي بمعاهدتين متماثلتين مع مصر واسرائيل كل على حدة . وكان رئيس النظام المصري غير بعيد عن جو هذا التفكير الاميركي حينما اكد انه سيطلب من الولايات المتحدة ان تقدم له من الضمانات مثل ما تقدمه لاسرائيل تماما . ولعبت الولايات المتحدة من جانبها على هذه الرغبة لدى السادات في ان يقدم نفسه على انه حليف وثيق للولايات المتحدة لا يقل ولاء لها ولمصالحها عن ولاء اسرائيل . ولا يعني هذا ان نظام الحكم المصري الحالي فكر ، كما يعتقد البعض، في ان يكون بديلا عن اسرائيل كقاعدة لحماية المصالح الامبريالية في المنطقة . انما الواقع انه لم يطرح كمنافس لاسرائيل ، بل كشريك اضعف — بحكم تفوق اسرائيل العسكري — في تنفيذ الخطط الاميركية في المنطقة ، فيما لا تستطيع اسرائيل لظروف استراتيجية او سياسية ان تقوم بتنفيذه .

وقد ساعدت الولايات المتحدة على تضخيم هذا التصور لدى نظام السادات مع ازدياد حجم التنازلات التي قدمها لاسرائيل ولواشنطن ، على سبيل التشجيع له على المضي في الطريق نفسه ، ولان ذلك يتسق تماما مع الخطط الاميركية في المنطقة. وقد جاءت تطورات الاحداث في ايران وسقوط الشاه لتكسب هذا التصور قدرا من الاهمية، ويضاف الى هذا ان موازين القوة في المنطقة كانت قد تحولت خلال الفترة منذ حرب اكتوبر ٧٣ لصالح اسرائيل تماما . ففي الوقت الذي اختار النظام المصري ان يحرق جسور الامدادات العسكرية مع الاتحاد السوفياتي كانت اسرائيل تنمي قدراتها في الصناعة الحربية بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة ، يكاد يكون بغير حدود . وأدى هذا التطور الى انعكاسات واضحة خلال المفاوضات التي سبقت توقيع اتفاقية سيناء الثانية في عام ١٩٧٥ ، واكثر منها خلال مفاوضات « كامب ديفيد » بعدها بثلاث

سنوات . كان واضحا ان الولايات المتحدة استخدمت هذا التفوق الاسرائيلي وهـذا التحول الجذري في علاقات اسرائيل بها ، لتؤكد انهـا لا تستطيع ان تضغط علـى اسرائيل كثيرا بسبب « استقلاليتها » النسبية في التسلح (...)

في غضون ذلك كان نظام السادات قد قبل فعليا وعمليا باسرائيل ليس فقط ككيان وكدولة ، انما كجزء من نظام استراتيجي اميركي كامل قائم في المنطقة ، وسلم بأن عليه ، اذا اراد لنفسه دورا في المنطقة ، ان يسير باتجاه التكامل مع هذا النظام . فكان من الطبيعي انتمهد اسرائيل والولايات المتحـدة لمفاوضـات « كامب ديفيد » بمناقشة خطة متكاملة لتسليح اسرائيل مدتها ٩ سنوات ، اطلق عليها اسم الخطة « ماتمون ـ سي » Matmon - C وقد نوقشت هذه الخطة سرا في مفاوضات مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي مع الرئيس كارتر في مارس (اذار) ١٩٧٨ في واشنطن . وكشفت صحيفة « بالتيمور ـ صن » الاميركية ١٩٧٨/٣/٩ تفاصيل هذه الخطة موضحة انها تشتمل على امدادات عسكرية اميركية لاسرائيل بقيمة ١٣ مليار ونصف مليار دولار خلال ٩ سنوات ، مما يعني زيادة سنوية في قيمة المساعدات العسكرية الاميركية لاسرائيل بنسبة خمسين بالمئة لتصل الى ١٥٠٠ مليون دولار سنويا . وهو هدف تجاوزته هذه المساعدات بعد توقيع معاهدة واشنطن ، أي بعد انقضاء سنة واحدة من السنوات التسع . وكانت هذه هي الخطة التي بحث في اطارها احتمال توقيع معاهدة امن متبادل اسرائيلية ـ اميركية ضمن التسوية المرتقبة بعد زيارة رئيس النظام المصري للقدس المحتلة . الاهم من هذا ان الخطة « ماتمون ـ سي » كـانت المدخل الاسرائيلي ـ الاميركي العسكري الى مفاوضات « كامب ديفيد » . اما المدخل العسكري المصري ـ الاميركي الى تلك المفاوضات فقد تمثل في قرار الادارة الاميركية في فبراير (شباط) ١٩٧٨ بالموافقة على بيع مصر ٤٢ طائرة من طراز اف ـ ٥ آي ، و ٨ طائرات تدريب من طراز اف ـ ٥ اف .

وينقلنا هذان المدخلان المتفاوتان الى النتائج التي انتهت اليها اتفاقات « كامب ديفيد » ، ومدىما تعكسه منتحقيق حلف عسكري مصري ـ اسرائيلي برعاية الولايات المتحدة . فان هذه النتائج تعكس ليس فقط شكل وطبيعة التحالف العسكري الذي تقيمه اتفاقات « كامب ديفيد » بل اهداف هذا التحالف ، على الاقل في المرحلة الاولية من قيامه .

وبطبيعة الحال فانه لا نصوص ما اسمي « اطار للسلام في الشرق الاوسط » ولا « اطار لابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » ولا الرسائل المتبادلة بـين اطراف الاتفاقات الثلاثة تعكس بأي قدر من الصراحة الابعاد العسكرية لهذه الاتفاقات . ولكن مصادر غربية كشفت بعد نحو شهر من توقيعها عن الجوانب السرية لها . وهي التي تعطي صورة كاملة عن هذا التحالف وقد نضج واتضحت ملامحه واهدافه .

في يوم ٢٣ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٨ ـ اي بعد نحو شهر واحد من توقيع اتفاقات واشنطن ـ نشر الصحفي الاميركي ارنو دي بورشغراف تحقيقا فـي مجلة « نيوزويك » الاميركية تحت عنوان « اسرار كامب ديفيد » وهو تحقيق اعتبر من وقتها

مرجعا موثوقا عن الاتفاقات العسكرية التي تم التوصل اليها في « كامب ديفيد » والتي لم يعلن رسميا اي شيء عنها .

ذكر دي بورشغراف في تحقيقه هذا انه تمت عملية اعادة توزيع للقوات والمدرعات المصرية فنقلت من جبهة سيناء الى القطاع العسكري الغربي على الحدود الليبية . وقال الصحفي الاميركي الوثيق الصلة بالادارة الاميركية بالحرف الواحد : « **لقد ابلغتني مصادري المصرية والاميركية ان عملية اعادة التوزيع الاستراتيجية هذه (القوات المصرية) هي احد جوانب التفاهم السرية الشفهية التي تم التوصل اليها في كامب ديفيد بين السادات وجيمي كارتر** » .

واضاف دي بورشغراف : « **ان كارتر ابلغ السادات في كامب ديفيد انه ليس اقل من تعاون ضمني بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل وايران والسعودية ضروريا لاحتواء خطط موسكو التوسعية في قسم حيوي من العالم ... وطبقا لما تقول مصادري فانه سيتم بناء سياسة خارجية اميركية ذات عضلات حول سلسلة من الاتفاقات السرية في كامب ديفيد ، لا يذكر اي منها على الورق :**

*** سيوسع التعاون السري بين اجهزة الاستخبارات المصرية والاسرائيلية الذي بدأ فعلا في وقت الحشد الليبي ـ السوفياتي ضد مصر في نهاية ١٩٧٦ .**

*** سيخفض الجيش المصري الى نحو ٢٠٠ الف رجل ، اي نصف حجمه الحالي ، وسيعاد بناؤه لحماية مصر واصدقائها من انتهاكات الاتحاد السوفياتي وتوابعه ...**

*** ستتلقى اسرائيل ـ من ناحيتها ـ تكنولوجيا اميركية لبناء صناعتها الخاصة المتقدمة للاسلحة ، وبذلك تخفض اعتمادها على الولايات المتحدة . وسيسمح لاسرائيل ايضا بشراء مقاتلات اف ـ ١٥ واف ـ ١٦ التي كانت قد طلبتها** » .

وليس هناك ما يدعو للافتراض بأن مجلة « نيوزويك » قد اوردت في هذا التحقيق كل الاتفاقات السرية التي تم التوصل اليها بين اطراف « كامب ديفيد » ، ولا انها اعطت صورة كاملة عن الاتفاقات التي ذكرتها . لكن الاتفاقات ـ حتى بالصورة التي اتاحت الادارة الاميركية تسربها الى الصحافة الغربية ـ تؤكد انتقال العلاقات العسكرية بين اطراف « كامب ديفيد » الثلاثة الى مستوى التحالف ، وهي بذلك هيأت لمعاهدة « السلام » التي تلتها لتكون بمثابة معاهدة امنية بين « حليفين » وان كانت معاهدة بين طرفين غير متكافئين ، انما بين طرف متفوق عسكريا يملك ضمانات باستمرار تفوقه ، وطرف دخل في هذا التحالف بشروط اولها خفض قواته المسلحة الى النصف وتوجيه انتشارها طبقا لما يمليه الطرف الاخر .

لقد اجرى مجلس العلاقات الخارجية الاميركي في نيويورك (وهو احدى الهيئات التي تتخذ طابع المراكز الاكاديمية وتخفي نشاطاتها في جمع المعلومات واشكال الاستخبارات الاخرى) دراسة في الشرق الاوسط في صيف العام ١٩٧٨ ـ اي قبيل توقيع اتفاقات « كامب ديفيد » مباشرة ـ جاء فيها : « **ان اسرائيل اليوم هي اقوى عسكريا مما كانت في اي وقت مضى من تاريخها ... وقد ارتفعت قدرات اسرائيل بنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ بالمئة فوق ما كان عليه وضعها في ١٩٧٣ ... بينما تبقى**

مصر تحت مستوى وضعها آنذاك ... وليس الميزان العسكري في صالح تـل ابيب فحسب ، بل أن اسرائيل بصدد تطوير قدرة كافية لشن حـرب قصيرة كثيفة يمكن ان تكتسح الدول العربية على حدودها دون حـاجة الى امدادات جديدة مـن الولايات المتحدة » (*) .

هذا هو الوضع الذي في ظله تم التوصل الى اتفاقات « كامب ديفيد » العلنية والسرية ، وهذا هو الوضع الذي انعكس في هذه الاتفاقات موضوعيا ، وقد بقي كذلك بكل ابعاده لينعكس ايضا على معاهدة واشنطن المصرية ــ الاسرائيلية . واذا كانت لم تعرف بعد الجوانب السرية من هذه المعاهدة ، فان الجوانب العلنية منها كافية للتوصل الى استنتاجات موضوعية ودقيقة عن طبيعة النظام الامني الذي تقيمه في المنطقة ، والذي يعتمد اساسا ، على توزيع ادوار بين اطراف متعاونة ترتبط بعلاقات تنسيق في بعض الاحوال ، وعلاقات سيطرة وخضوع في احوال اخرى . والمعاهدة ، كما تدل قراءة نصوصها صراحة ، هي الصياغة القانونية الاخيرة لوضع جرى بناؤه خطوة خطوة علـى مدى السنوات منذ فتـح قناة الاتصال السرية بين النظام الحاكم فـي مصر والولايات المتحدة . ونقصد بهذا الوضع النظام الكامل للعلاقات والقوى العسكرية الذي اضفت هذه المعاهدة عليه صفة الشرعية او بالاحرى الرسمية . وتتضح ملامح هذا النظام في النقاط التالية :

اولا : شبكة واسعة من الوجود العسكري الاميركي ــ البحري والجوي والبري ــ تشكل ركيزة عسكرية **« لاطار امني جماعي على غرار حلف الاطلسي في الشرق الاوسط يضم مصر واسرائيل والسعودية »** حسب تعبير وليام كوانت احد مستشاري الامـن القومي في الادارة الاميركية خلال الفترة من يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ الـى منتصف ١٩٧٩ . وهو اطار يكون **« الحافز المبدئي له هو الخوف المشترك من القوة السوفياتية »** .
ويقول كوانت في الموضوع نفســه : **« ان مصر واسرائيل تسارعان الخطى نحـو علاقة جديدة تشمل مع الوقت تعاونا في مجال الامن .. ولكن السعودية لا تريد دورا في حلف مصري ــ اسرائيلي وترى في هذه العلاقة واحدا من الاسباب الاساسية لتمدد النفوذ السوفياتي في العالم العربي » (**) .**

وهكذا نجد ان الحديث عن تحالف مصري ــ اسرائيلي اصبح يؤخذ علـى انه مسلمة ، وان الاطراف الاخرى التي يراد منها ان تنضم الى هذا التحالف هي فقط التي لا يزال انضمامها موضع الشك .

ثانيا : توزيع جديد لادوار الاطراف في المنطقـة ، ليس فقط نتيجـة لمعـاهدة واشنطن ، انما ايضا نتيجة انهيار نظام الشاه في ايران . وهو توزيع للادوار يقوم على قاعدة تقسيم العمل بين القوى العسكرية للاطراف الثلاثة المتحالفة ، كما يقوم على قاعدة المجالات الجغرافية لحركة هذه الاطراف . فمن حيث تقسيـم العمـل فان

(*) International Security - Vol . 3 - Summer 1978.

(**) Quandt, William, The Middle East Crises, Foreign Affairs - America and the World . 1979 .

الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بدور القيادة المخططة والصندوق الممول للخطط المعدة للحلف ، بينما تلعب اسرائيل دور القوة الضاربة الاساسية في الحلف . اما النظام المصري فانه اذا كان يبدي في بعض الاحيان رغبة في أن يعهد اليه بالدور الذي كان سابقا لنظام الشاه ، الا ان حدود قدراته العسكرية والاقتصادية ــ بل ومشكلاته المتفاقمة ــ تجعله غير مهيأ لمثل هذا الدور . ولهذا فانه يشكل القاعدة السياسية الاكبر للحلف الموالي للولايات المتحدة في المنطقة ، مستفيدا من حجم مصر السكاني وموقعها المؤثر في الوطن العربي (سلبا وايجابا) على اساس ان يظل وجودها تحت مظلة النفوذ الاميركي ، ضمانا لامكان جذب اطراف اخرى الى المظلة نفسها ، أي الى نظام « كامب ديفيد » .

اما على الصعيد الجغرافي ، فان الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها في توزيع الادوار العسكرية بالقسم الذي يهمها مباشرة من الشرق الاوسط اكثر من غيره ، وهو الخليج العربي ، الذي يعني بالنسبة اليها مصدر الطاقة النفطية الاساسي للغرب في زمن السلم ، والاخطر من هذا في زمن الحرب . وهذا يفسر مدى التوسع الذي طرأ على الوجود العسكري الاميركي في اشكاله ومستوياته المختلفة في منطقة الخليج والمناطق المحيطة بها . وهذا ايضا ما يفسر الدوي الصاخب للحملة الاميركية للتهويل من احتمالات تقدم القوات السوفياتية من افغانستان نحو الخليج العربي للسيطرة على منابع النفط .

اما دور اسرائيل في التقسيم الجغرافي لادوار الحلف الاسرائيلي ــ المصري ــ الاميركي فيغطي كافة البلدان المحيطة باسرائيل ، سوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية والاردن . وهنا تجدر الاشارة الى أن مصر تدخل تحت المظلة الاسرائيلية في خطط الحلف ، بمعنى ان اسرائيل تكون مسؤولة عن مواجهة اي تحول داخل مصر يهدد هذا الحلف او يهدد المعاهدة الموقعة معها من قبل النظام الحاكم .

يبقى لمصر نطاق جغرافي عسكري يمتد من حدودها الغربية مع ليبيا الى اعالي النيل في اثيوبيا جنوبا ، ويمتد ايضا الى تشاد وزائير والصومال . وهو نطاق تفرضه عليها ضرورة ابعاد مصر عن الساحة العربية سلبا وايجابا من الناحية العسكرية تفاديا لاي « تماس » معها ــ باستثناء الصدام مع ليبيا ــ وتوجيهها افريقيا حيث يكفي بظروف افريقيا التدخل بقوات محدودة تحمل جوا ، كما حدث بالنسبة لزائير .

وهكذا يتضح ان الدورين المنوطين باسرائيل ومصر في هذا الحلف برعاية الولايات المتحدة ليسا دورين متنافسين انما هما بالاحرى دوران متكاملان ، ليس فقط بحكم أن لكل منهما مجاله الجغرافي في التحرك العسكري ، انما بحكم انه اصبح للجيشين هدف واحد ــ حسب تعبير عيزر فايتسمان وزير الدفاع الاسرائيلي الذي استقال مؤخرا ــ حين صرح بأن **« مصر واسرائيل تستطيعان معا وقف التغلغل السوفياتي في المنطقة »** ، وهو بالتحديد الهدف الرئيسي لقيام الحلف ولتبني الولايات المتحدة لطرفيه المحليين واحتياجاتهما كل حسب دوره .

واذا كانت ابحاث اخرى قد تناولت تفصيلات عن الوجود العسكري الاميركي

الكثيف في المنطقة بعد معاهدة واشنطن ، كما تناولت الدور الذي قامت به قواعد في مصر وفي الخليج العربي في خدمة العملية الاميركية الفاشلة لاطلاق الاميركيين المحتجزين في ايران ، باعتبار كل ذلك شواهد على الوضع الاستراتيجي الجديد الناشيء في المنطقة ، فانه قد يكون من المفيد اضافة نقاط موجزة اخرى الى ما تقدم توضح طبيعة واهداف الحلف الذي كونته سياسة « كامب ديفيد » في المنطقة :

اولا : ان « السلام » المصري ــ الاسرائيلي الذي صنعته الستراتيجية الاميركية على قياس مصالحها في الشرق الاوسط يشكل تهديدا لسلام الاقطار العربية الاخرى، وخاصة اقطار المواجهة مع اسرائيل . لان الحلف الناشيء عن هذا « السلام » موجه مباشرة ضد هذه الدول ، كما انه يشكل تهديدا للسلام العالمي لان الاتحاد السوفياتي قد راى في المعاهدة وفي هذه المصالح التي اشارت اليها ، والتي تنجم عنها ، تهديدا مباشرا له ، على الاقل لانه اتاح للولايات المتحدة تكثيف وجودها العسكري وقواعدها وتسهيلاتها ضده في اقرب منطقة الى الحدود السوفياتية . وهذا امر يشكل بدوره خطرا ماحقا على شعوب المنطقة ، حيث يحول اقطارها الى اهداف مباشرة في حالة نشوب حرب واسعة النطاق .

ثانيا : ان الاندفاع الاميركي الى اقامة نظام استراتيجي كامل لحماية ما تعتبره « مصالحها » و « مصالح » الغرب كله في النفط العربي هو توظيف ليس فقط لمصادر الثروة العربية بل للامن الاستراتيجي العربي ككل لخدمة مصالح الغرب دون ان يحصل العرب على اي ثمن حقيقي لهذا ، بل انه يتم على حساب القضايا العربية ، وفي مقدمتها قضية فلسطين ، وعلى حساب قضايا الوحدة العربية والتقدم العربي .

ولا بد ان نلاحظ ان اجبار مصر على تقديم ضمانات بتزويد اسرائيل بالنفط المصري يشكل سابقة خطرة تؤكد بداية اجبار على التعامل مع اسرائيل من مواقع التعاون وامدادها بالموارد الاستراتيجية التي لا غنى لها عنها في اية حرب تشنها على اي قطر عربي .

ثالثا : ان النظام الاستراتيجي الذي اقامته الولايات المتحدة من خلال دورها في « السلام » المصري ــ الاسرائيلي قد ادى الى نتائج عسكرية خطيرة من خلال ممارسات قد تبدو صغيرة على السطح ، مثل قيام النظام المصري بتسليم الولايات المتحدة طائرتين مقاتلتين من طراز ميغ ــ ٢٣ ، الامر الذي اعطى الاستخبارات العسكرية الاميركية (والاسرائيلية بالتالي) فرصة مذهلة للاطلاع على سلاح رئيسي يشكل قوة اساسية في جيوش معظم الاقطار العربية ، هذا اذا صرفنا النظر عن كونه سلاحا رئيسيا في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى جمعاء .

ومرة أخرى فمن يدري اذا كانت السلطات المصرية قد سلمت للولايات المتحدة واسرائيل غير هذه المقاتلات من الاسلحة او المعلومات عن القوات المسلحة للاقطار العربية وللثورة الفلسطينية (...) فلقد مضى على تسليم تلك المقاتلات اكثر من عشرة اشهر وقعت خلالها تطورات عديدة في طريق تطوير التحالف العسكري المصري ــ الاسرائيلي ــ الاميركي .

لقد طلب رئيس النظام المصري ، في حديث اجرته معه صحيفة «واشنطن بوست» في ٢٥ مايو (ايار) الماضي ، بأن ترسل الولايات المتحدة مقاتلاتها من طراز ف ــ ١٥ وغيرها من الاسلحة المتطورة لترابط بصفة دائمة في مصر بحيث تسلم فورا الى القوات الاميركية في اوقات الازمات في الشرق الاوسط . وقال السادات في هذا الحديث : « **حالما تختارون المجيء ارسلوا قواتكم بدلا من ان تضطروا لخطوط تموين واتصالات طويلة** » .

وقال مراسل « واشنطن بوست » الذي اجرى هذا الحديث ان اقتراح السادات هذا هو موضوع بحث في واشنطن ، وان السادات وصفه بأنه « **خطوة اولى نحو تخطيط جديد ، نحو استراتيجية جديدة** » **على الولايات المتحدة ان تطورها لمواجهة « التغلغل السوفياتي » في المنطقة** . كما اعترف السادات في الحديث نفسه بانه « **ترك للاميركيين استخدام تسهيلات في وادي قنا في صعيد مصر ، وهي تسهيلات لها اتصال مباشر بالتسهيلات المقترحة في كل من الصومال وعمان وتغطي العربية السعودية** » .

والواقع ان التطورات الاخيرة التي كشفها انطلاق طائرات اميركية من قاعدة قنا الجوية المصرية نحو العملية الفاشلة في ايران تدفع الى الاعتقاد بأن اقتراح رئيس النظام المصري هذا جاء متأخرا، بمعنى انه اعلنه بعد ان اصبحت عملية مرابطة الطائرات والتجهيزات الاميركية تمارس فعلا في القطر المصري . ويأتي بعد ذلك ما جرى بين سرب من الطائرات المقاتلة من طراز سي ــ ١٤١ وقوات جوية مصرية من مناورات مشتركة في قاعدة عسكرية تقع غربي القاهرة . هذه المناورات التي وصفها ناطق اميركي بانها ستكون تمهيدا لمناورات مصرية ــ اميركية مشتركة في منطقة الخليج .

ومتروك لنا بعد ذلك ان نستنتج مغزى هذه المناورات فوق منطقة الخليج العربي ، وان نجيب على التساؤل عن موقف دول الخليج نفسها . وما اذا كان هذا الموقف ملحقا بموقفها من قوة التدخل السريع الاميركية المرابطة في مياه الخليج العربي وبحر عمان والبحار المحيطة ؟

اننا نتفق مع التقديرات القائلة بأن المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية ، وكل نظام « كامب ديفيد » الاميركي قد اقام في المنطقة حلفا عسكريا ــ سياسيا ، وان هذا الحلف ذو طابع هجومي وانه موجه ضد شعوب المنطقة ومصالحها اولا ، بمعنى انه يهدف الى حماية نظم واوضاع سياسية ــ اقتصادية ــ اجتماعية تتطابق مع مصالح الامبريالية الاميركية وتتعارض مع مصالح شعوب المنطقة ومقتضيات الصراع السياسي والاجتماعي فيها . وهو ثانيا موجه ضد الاتحاد السوفياتي ليس فقط بصفته الدولة الكبرى التي تشكل المقاوم الاساسي للاستراتيجية الاميركية على صعيد العالم ، انما بصفته الداعم الاساسي لشعوب المنطقة في صراعاتها من اجل الاستقلال الوطني والتحرر الاقتصادي والاجتماعي . وهو موجه ثالثا للسيطرة على منابع النفط العربية والشرق اوسطية عامة باعتبارها احتياطيا استراتيجيا لا بد من توفره للامبريالية الغربية لتنفيذ خططها العسكرية على الصعيد العالمي .

ونحن نتفق ايضا مع التقديرات القائلة ان الحلف الاسرائيلي ـ المصري ـ الاميركي هو عدواني في طبيعته ، وان التنسيق بين اطرافه في شكل قواعد وتسهيلات ومناورات مشتركة ومتبادلة ليس الا تمهيدا لعمليات عسكرية حقيقية مشتركة او منفردة في المنطقة ، حسب توزيع الادوار الذي اشرنا اليه ، الامر الذي يستوجب تنسيقا ـ على الاقل ـ بين القوى التي قام هذا الحلف للعمل ضدها ، خاصة القوى التي تنتمي للمنطقة نفسها وتلك التي يشكل الوجود العسكري الامبريالي فيها تهديدا مباشرا او قريبا لأمنها .

ختاما فاننا ندرك ان المعادلة التي أقامت الامبريالية الاميركية الحلف الاسرائيلي ـ العربي على اساسها ، والتي تريد على أساسها ايضا ضم اطراف عربية اخرى الى نظام « كامب ديفيد » هي معادلة تذهب الى ان التناقض الرئيسي والعاجل في هذه المنطقة هو الصراع بينها وبين الاتحاد السوفياتي (والاشتراكية عموما) . وهي محاولة تنطوي على سلب للمعادلة الموضوعية الاكيدة في المنطقة ، وهي ان التناقض الاساسي والعاجل هو الصراع بينها وبين اسرائيل (والامبريالية عموما) . وفي اتجاه تأكيد هذه المعادلة والتصرف على اساسها ينبغي أن تسير كافة الجهود ضد حلف «كامب ديفيد» .

عن « دراسات عربية » عدد ١١ (١٩٨٠)

سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر

عبدالله محمود

لكي يكون حكمنا على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي ينتهجها الرئيس السادات حكما موضوعيا يتعين ان ناخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية :

١ ــ ان اي اقتصاد لا يستطيع تطوير قواه المنتجة اعتمادا على موارده الذاتية وسوقه الوطني ، فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بمستوى الطموح المطلوب الا في نطاق تكامل اقتصادي اقليمي وفي ظل علاقات اقتصادية دولية ملائمة .

٢ ــ ان الدول الراسمالية المتقدمة تسيطر على نصف الانتاج الزراعي العالمي ، و ٤٠٪ من الانتاج الصناعي وتضم ١٥٪ من السكان . ولذلك تملك القسم الاكبر من السلع التي تدخل في نطاق التجارة الدولية . وبقدر ما يكون طموح الدولة النامية الى تحقيق التنمية بقدر ما يزيد تعاملها مع تلك الدول ، غير ان هذا التعامل بالرغم مما يمكن ان يسهم به في تيسير عملية التنمية وبالتالي توفير امكانية كسر التبعية الاقتصادية للنظام الراسمالي العالمي ، ينطوي على درجة عالية من مخاطر تعميق هذه التبعية واستنزاف الاقتصاد النامي لصالح الاقتصاديات المتقدمة وهو ما يشكل جوهر التخلف . وتتوقف المحصلة النهائية لهذا التعامل لصالح أو ضد البلد النامي على التركيب الطبقي للسلطة فيها .

٣ ــ ان التطور التكنولوجي قد جعل الحجم الاقتصادي للمشاريع الانتاجية اكبر من قدرات الرأسمالية في اي بلد نام وطاقات اسواقها الاستيعابية ولذلك يتعين ان تقوم الدول بدور المنظم الرئيسي فتعبىء الفائض الاقتصادي وتوجهه نحو الانشطة الاقتصادية التي تشكل الحلقة الرئيسية في عملية التنمية طبقا لأولويات تتحدد في اطار منظور شامل للاقتصاد القومي في مجموعه ووفق افق زمني طويل المدى ، وتعمل على توسيع السوق الوطني باعادة توزيع الدخل لصالح أوسع الجماهير الشعبية ومراعاة علاقات التشابك بين فروع الاقتصاد المختلفة وتسعى الى قيام تعاون وتكامل اقتصادي اقليمي او قومي ، وتعمل على قيام نظام اقتصادي دولي جديد يفسح للدول النامية مكانا اوسع لمنتجاتها في اسواق الدول المتقدمة ، وترتيبا على ذلك يصبح بناء القطاع العام وتبني التخطيط الشامل شرطا اساسيا لتحقيق التنمية . والنظام الذي يعارض قيام القطاع العام او يعمل على تصفيته ويترك توزيع الموارد لقوى السوق

ويتجاهل امكانيات التكامل الاقتصادي الاقليمي ، ويتخلى عن النضال من اجل بناء علاقات اقتصادية دولية ، هو نظام معاد للتنمية مهما كانت الشعارات التي يرفعها .

٤ ـ زيف الادعاء بأن هدف توفير الموارد لتمويل التنمية يتعارض مع هدف عدالة توزيع الدخل لانه يعني الاخذ من الاغنياء الذين يدخرون واعطاء الفقراء الذين يستهلكون . فوقائع الحياة تؤكد ان الطبقة الثرية في المجتمع النامي تستهلك بأسرع مما تكسب وتنشر في المجتمع كله نمطا من الاستهلاك يؤدي الى توزيع الموارد النادرة على انشطة اقتصادية قد تتعارض مع احتياجات المجتمع في مراحله الاولى من النمو، وتعوق امكانيات تطوره في المستقبل .

٥ ـ ان الدول الرأسمالية المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسية قد اتجهت تحت وطأة ازمتها الدائمة ، والمساعدات النزيهة التي تقدمها الدول الاشتراكية ، وطموح شعوب الدول النامية الى حياة افضل ، الى تغير تكتيكها تجاه قضية التصنيع . فاصبحت تقبل بنمط جديد لتقسيم العمل الدولي يسمح للدول النامية بتحقيق قدر من التصنيع بما في ذلك اقامة صناعات ثقيلة كثيفة العمالة ، او ملوثة للبيئة ، او مستهلكة للطاقة وفقا للشروط التالية :

أ ـ مشاركة رأس المال الاجنبي للراسمال المحلي بهدف خلق طبقة راسمالية محلية ترتبط مصلحتها باستمرار النظام الراسمالي العالمي وتتولى الدفاع عنه .

ب ـ ان تحقق المشاركة عائدا يفوق ما كانت تحصل عليه فيما لو استثمرت هذه الاموال في الدول المتقدمة واكتفت بتصدير منتجاتها للدول النامية .

جـ ـ الاحتفاظ بحلقة رئيسية من السلسلة التكنولوجية حيث تظل الدولة النامية في حالة اعتماد كامل على التكنولوجيا المستوردة .

د ـ تولي مهام التسويق حتى تعوض بفوائدها اية خسارة قد تتعرض لها نتيجة قيام الدولة النامية بتأميم عمليات الانتاج .

٦ ـ انه ليس صحيحا بصفة مطلقة ان الدول النامية لا تملك الموارد الكافية لتمويل التنمية وان احتياجاتها الى رأس المال الاجنبي غير محدودة . ففي كل بلد نام يوجد فائض اقتصادي مبدد يتمثل في الاستهلاك الترفي للطبقات الفنية والطاقات الانتاجية غير المستغلة بالكامل ، واليد العاطلة ، والاسراف في استخدام مستلزمات الانتاج ، والاستثمارات المظهرية ، والأهم من ذلك النهب المنظم المعلن والمستتر الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية في صورة تدهور لشروط التبادل ، وفوائد القروض وارباح الاستثمارات ، والتلاعب في اسعار التحويل . وعلى ذلك فان اتخاذ الاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لتعبئة هذا الفائض تقلص احتياجات الدول النامية من الرأسمال الاجنبي الى ادنى حد ممكن .

في ضوء الحقائق الموضوعية السابقة تجري محاولتنا لتقييم آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي المتبعة حاليا في مصر .

اولا : اثر سياسة الانفتاح على تطور الاقتصاد المصري :

لا شك ان الاقتصاد المصري قد عانى طوال السنوات من ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٤ ، عام الانفتاح الرسمي ، الكثير من الصعوبات بسبب الضغوط الامبريالية والصهيونية التي اتخذت شكل الحصار الاقتصادي احيانا ، والعدوان والاستنزاف العسكري احيانا اخرى وذلك بسبب النهج المستقل الذي كان يتبعه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على الصعيدين السياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي ، ونهجه التقدمي على الصعيد الاجتماعي ، ولم تكن هذه الضغوط تمارس لغير هذه الاسباب ، ولذلك لا يمكن لاي انسان شريف وصادق ان يوافق الرئيس السادات على الادعاء بأن الاقتصاد المصري كان في عهد الرئيس الراحل منحازا للدول الاشتراكية ، وان هذا الانحياز كان السبب مما يعانيه من مصاعب ويكفي لدحض هذا الادعاء ان نشير الى ان ٤٠٪ الى ٥٠٪ من صادرات مصر في عهد عبد الناصر كان يتجه الى الدول الاشتراكية فيما كان اكثر من ٦٠٪ من الواردات يأتي من العالم الراسمالي . وكان ميزان العمليات الجارية مع تلك الدول يحقق عجزا مستمرا كان يغطى الجزء الاكبر منه بالفائض المحقق في التعامل مع الدول العربية الشقيقة والدول الاشتراكية الصديقة .

كان الاقتصاد المصري في عهد عبد الناصر وخاصة في الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ ، اعوام التأميم والتنمية المخططة وحرب اليمن وعدوان ١٩٦٧ وفقدان موارد البترول وقناة السويس ، يحقق معدلا للنمو بأسعار ٦٠/٥٩ الثابتة قدره ٩ر٤٪ سنويا ، وكانت الزراعة تحقق ٧ر٢٪ والصناعة ٦ر٥ بالمئة ، وعلى الرغم من احتياج مصر الشديد الى زيادة الانفاق العسكري لمواجهة آثار العدوان ، لم تحقق الخدمات غير الانمائية معدلا يتجاوز ٦ر٥ ٪ ، اما في عهد الرئيس السادات فقد كان معدل نمو الدخل القومي حتى عام ١٩٧٧ وبأسعار عام ١٩٧٠ الثابتة لا يتجاوز ٣ر٣٪ سنويا ، في ما حققت الزراعة ٣ر١٪ فقط والصناعة ٤٪ اما الخدمات غير الانمائية فقد نمت بمعدل قدره ٥ر١٣ ٪ سنويا بالرغم من اعتبار حرب اكتوبر آخر الحروب . ان ذلك يعني ببساطة انه فيما كانت تنمية عبد الناصر تحابي قطاعات الانتاج المادي ، اصبحت عملية التنمية في ظل السادات مجرد تضخيم للقطاعات غير الانتاجية أي القطاعات الطفيلية . فالخدمات غير الانتاجية تنمو بنسبة ٢ : ١ بالمقارنة مع القطاعات الانتاجية، وقطاع المال والتوزيع ينمو في السنوات الثلاث الماضية بمقدار الضعف في حين تباطأ نمو الزراعة والصناعة بشكل واضح (اهرام ١٩٨٠/٥/١٥) . وبالنتيجة انخفضت نسبة قطاعات الانتاج المادي السلعية والخدمية من الدخل القومي من ٧٥٪ في عهد عبد الناصر الى ٥٥٪ في عهد السادات . وتشير الارقام الى ان الدخل القومي قد حقق في الفترة ١٩٧٧ ــ ١٩٧٩ معدلا للنمو قدره ٥ر٨٪ بأسعار ٧٥ الثابتة ، وباستبعاد الزيادة في انتاج واسعار البترول وعوائد قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج ينخفض معدل نمو الدخل القومي الى ٥ر١٪ عام ١٩٧٨ و ١٪ عام ١٩٧٩، و ٥ر. بالمئة عام ١٩٨٠ .

وتشير خطة ٨١/٨٠ ــ ٨٥/٨٤ الى أن الاقتصاد المصري سيحقق معدلا للنمو

قدره ٥ر٩٪ سنويا ليصبح في العام الاخير من الخطة اعلى من العام السابق على الخطة بنسبة ٧٣٪ . ولكن ابسط الحسابات الاقتصادية تكشف عدم واقعية هذه الاهداف، لانها تفترض ان معدل رأسمال / ناتج يبلغ ٥ر٢:١ غير ان ثلثي استثمارات الخطة موجه للهياكل الارتكازية التي لا تحقق بطبيعتها عائدا يذكر وعلى ذلك فان نسبة رأسمال / ناتج لن تقل عن ٦ : ١ وهو ما يعني ان اقصى ما يمكن توقعه من زيادة في الدخل لن تتجاوز ٢٥٪ . اما المبالغة في الزيادة المتوقعة فتعكس فقط امل الرئيس السادات في المزيد من الاكتشافات البترولية والمزيد من تحويلات المصريين العاملين في الخارج .

وهكذا نرى ان الاقتصاد المصري في عهد الانفتاح قد اكتسب ثلاثة معالم رئيسية :

١ ـ بطء معدل النمو الحقيقي .

٢ ـ زيادة اعتماد الاقتصاد على عوامل خارجية لا تخضع لسيطرة صانع القرار المصري وان الزيادات التي طرأت عليه في السنوات الاخيرة لم تكن نتيجة زيادة كفاءة العمل الاجتماعي او نمو طاقاته المنتجة ، بل نتيجة حدث عارض هو استرداد موارد البترول والقناة .

٣ ـ نمو الانشطة غير المنتجة بمعدلات تفوق كثيرا معدلات نمو الانتاج المادي .

ويكفي ان نذكر هنا ان اجمالي العرض من السلع والخدمات الانتاجية لم يتجاوز ثلث الطلب الاجمالي ، الامر الذي يعني ان التضخم في مصر قد اصبح تضخما هيكليا ، لا علاج له الا بتغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج المادي .

ثانيا : الانفتاح وتطوير القوى المنتجة وتوسيع السوق :

تتكون قوى الانتاج من العنصر البشري ومن ادوات واساليب العمل ، ولقد كانت سياسة الانفتاح وما تزال طاردة للعامل المصري الماهر ، فأكثر من ٢ مليون مصري من خيرة المهارات والخبرات العلمية والفنية والتكنولوجية يعملون في الخارج . فشحت المهارات في مصر وانخفضت كفاءتها وارتفعت اسعارها ، مما ادى الى ارتفاع بكلفة الاستثمار والانتاج ، وتعطل ٣٠٪ الى ٥٠٪ من الطاقات الانتاجية في القطاعين العام والخاص الوطني . ومن المؤكد ان العمالة المصرية في البلاد العربية تعتبر رصيدا لمصر من ناحية كون هذه العمالة تهيء المناخ العام لقيام تكامل اقتصادي عربي في المستقبل ، علاوة على انها تمد الاقتصاد المصري بحوالي ٢٠٠٠ مليون دولار ولكن سياسة الانفتاح شجعت تحويل نصفها في صورة سلع كمالية وترفية تحت اسم الاستيراد بدون تحويل عملة ، في ما اودع النصف الاخر في فروع البنوك الاجنبية التي وصل مركزها المالي في عام ١٩٧٩ الى (١٨٥٠) مليون جنيه مصري لم يستثمر منها في الداخل الا ٣٠ مليون جنيه ، بينما استثمرت حوالي ١٢٠٠ مليون جنيه في الخارج واستخدم الباقي في تقديم تسهيلات لعمليات التصدير والاستيراد . وشركات الانفتاح تتمتع باعفاءات ضريبية وجمركية قدرت قيمتها في عام ١٩٧٩ بحوالي ٦٠٠ مليون جنيه ومن ثم تستطيع ان تغري اكفأ العناصر التي تعمل في القطاع العام والخاص الوطني بالعمل فيها بأجور لا تتجاوز ، رغم ارتفاعها بالقياس الى اجور العاملين في القطاع العام والخاص الوطني ، خمس الاجر الذي يدفع للاجنبي ، وهكذا يخسر الاقتصاد المصري

اكفا قوته العاملة لصالح المستثمرين الاجانب الذين يتمتعون بالاعفاءات ويقومون بتحويل كل الارباح الى دولة الاصل . وبالرغم من اتساع هجرة العمالة ارتفعت البطالة الى ١١٪ عام ١٩٧٩ مقابل ٧٪ عام ١٩٧٠ ، ومن المقدر ان ترتفع الى ١٦٪ عام ٨٤/ ١٩٨٥ . وخسارة الاقتصاد المصري الحقيقية في عنصره البشري هي هجرة اكثر من ربع مليون من المهارات البشرية الى الدول الراسمالية المتقدمة حيث يزاول البعض اشق الاعمال واكثرها مهانة ، فيما يسهم الاخرون في التطور العلمي والتكنولوجي في تلك البلاد . واذا قارنا ما تخسره مصر في تعليم هذه العمالة وتدريبها وتدريسها وما يضيع عليها من قيمة مضافة لتبين ان خسارة مصر قد تفوق كل ما يعود عليها من عوائد العاملين في الخارج . اما بالنسبة لادوات العمل واساليبها فيكفي ان نذكر ان شركة فورد اشترطت لاقامة مشروع مشترك مع شركة النصر للسيارات ان تجهز المشروع بالآلات المستعملة ، كما رفضت شركة طومسون الفرنسية، في مشروع مشترك مع شركة ايديال ، انتاج الكباسات في مصر وهي اكثر مكونات الثلاجة تعقيدا من الناحية التكنولوجية . ومع ان الشركات الاجنبية التي تشترك في مشاريع الانفتاح تستخدم الآلات المستعملة الا ان الاسعار التي تحصل عليها مقابل تجهيز الصناعات البتروكيمائية بالآلات قد بلغت ثلاثة اضعاف سعر هذه التجهيزات في بلد الاصل . واذا كان هذا هو موقف الدول الغربية والشركات ذات النشاط الدولي من التطوير التكنولوجي في قطاع الصناعة ، فان لها موقفا معاكسا في القطاع الزراعي حيث تفرض على مصر استيراد آلات زراعية لا تناسب الظروف المصرية ولا تبذل جهدا يذكر في تطويعها لهذه الظروف وذلك وفقا لاعتراف دونا دراون رئيس هيئة التنمية الدولية الامريكية بجريدة الاهرام الصادرة بتاريخ ٩ يونيو ١٩٨٠ .

اما فيما يتعلق بتوسيع السوق فنلاحظ ان سياسة الانفتاح قد ادت الى تفاقم معدلات التضخم . والواقع ان حدة التضخم في مصر لا يمكن ارجاعها الى ارتفاع اسعار الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة . فصناعة الغزل والنسيج في مصر تعتمد على مستلزمات انتاج مصرية تماما ومع ذلك ارتفعت اسعار منتجاتها بنسبة ١٠٠٪ عام ١٩٧٩ مقارنة بعام ١٩٧٥ . ولقد اعلن الدكتور عبد الرازق عبد المجيد ان القدرة الشرائية للمواطن العادي قد انخفضت في عام ١٩٧٩ بنسبة ٢٠٪ عن مستواها في عام ١٩٧٥ وهو ما يعني تضييق السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المصرية . كما ان اطلاق حرية الاستيراد تعني فتح السوق للمنتجات الاجنبية واغلاقها في وجه الصناعات الوطنية ، اما الاسواق الخارجية فلم تتسع في ظل سياسة الانفتاح بل على العكس ضاقت كثيرا . فالاعتماد الكامل على اسواق الدول الرأسمالية المتقدمة قد ادى الى تباطؤ معدل نمو الصادرات بسبب ما تعانيه تلك الدول من كساد ، وزيادة قيمة الاستيرادات بسبب ارتفاع الاسعار . والاخطر من ذلك ان الشركات المتعددة الجنسية التي تتولى اقامة مشروعات بتروكيمائية تبلغ استثماراتها ٦٣ مليار دولار في بعض البلدان العربية ومنها مصر تشترط الا تصدر هذه الدول الى اوروبا الغربية ما يزيد على ١٠ ٪ من احتياجاتها ، وتشترط الولايات المتحدة الا تجري دراسات الجدوى

الاقتصادية التي تمولها في مصر لاي صناعة يمكن أن تضر بالمصدرين الامريكيين . ثم جاء حظر السادات التصدير لدول الاتفاقيات ومعظمها من الدول الاشتراكية والنامية، ومقاطعة الدول العربية للمنتجات المصرية بعد تطبيع العلاقات مع اسرائيل رغم استمرار احتلالها للاراضي العربية بما فيها اجزاء من سيناء وضم القدس الشرقية ورفض حتى مجرد حكم اداري للفلسطينيين فدفع بصادرات القطاع الخاص الوطني من المصنوعات الجلدية والاثاث والملابس الجاهزة الى الانخفاض بنسبة ٥٧٪ . ومع فتح باب الاستيراد بدون رسوم جمركية او برسوم جمركية مخفضة امام السلع الاجنبية المماثلة تراكم مخزون سلعي يقدر بمئات الملايين من الجنيهات وافلس الكثير من المشروعات المنتجة .

هكذا نرى ان سياسة الانفتاح في عهد الرئيس السادات قد ادت الى اضعاف تطور القوى المنتجة وتضييق السوق المحلية والاجنبية ، اي انها تعاكس في الواقع جوهر عملية التنمية الحقيقية .

ثالثا : الانفتاح وعجز الموازنة العامة للدولة :

كانت الموازنة العامة للدولة تعاني منذ عام ١٩٥٢ عجزا مستمرا ، الا ان هذا العجز لم يكن يزيد عن ٤٪ من اجمالي نفقات الدولة طوال حكم الرئيس جمال عبد الناصر . ومنذ اتباع سياسة الانفتاح ومع استرداد بترول سيناء وفتح القناة وزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج ارتفع العجز عام ١٩٧٨ وما بعده الى اكثر من ١٤ ٪ من الانفاق الحكومي . ومن المتوقع ان ينخفض العجز من ١١٩٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى ٩٧٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠ بسبب زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة المحصلة من القطاع العام والافراد والقطاع الخاص الوطني والتي تعفى منها بالمقابل مشروعات الانفتاح . ويدفع القطاع العام للدولة ضرائب مباشرة تقدر بحوالي ١٦٪ من اجمالي دخله مقابل ٣٪ فقط من دخل القطاع الخاص ، ولقد ترتب على زيادة ضريبة الاراضي الزراعية زيادة حصيلة الضرائب المحصلة من هذا المورد ٨ ملايين جنيه ، ولما كانت القيمة الايجارية للاراضي الزراعية تقدر بـ ٧ امثال الضريبة فان ذلك يعني تحقيق مداخيل اضافية لكبار الملاك الزراعيين قدرها ٥٦ مليون جنيه يتحملها الفلاح الفقير الذي يستاجر الارض ، وعلى العموم اسهمت زيادة الضرائب المفروضة على القطاع الخاص بما يوازي ٤٪ من اجمالي الزيادة في الموارد السيادية بالرغم من ان نصيب القطاع الخاص من الدخل القومي يبلغ ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للقطاع العام . كما يرجع تحسن العجز ايضا الى زيادة فائض الهيئات الاقتصادية وبصفة خاصة الهيئة العامة للبترول والهيئة العامة لقناة السويس ووحدات القطاع العام ورفع اسعار كل السلع تقريبا بما فيها اسعار كل السلع الاساسية .

ويحلو لحكومات الرئيس السادات المتعاقبة ارجاع عجز الميزانية الى تزايد مبلغ الدعم للسلع الاساسية . والحقيقة ان ارتفاع قيمة الدعم ابتداء من عام ١٩٧٩ انما يرجع الى احتسابه على اساس السعر التشجيعي للدولار الذي رفع قيمة الدولار مقابل الجنيه المصري من ٢٩٫٥ ٪ الى ٧٠٪ . وبالارقام بلغت قيمة الدعم مقومة

بالدولار عام ١٩٧٨ (١٧٣٤) مليون دولار في حين بلغت عام ١٩٧٩ (١٥٦٤) مليون دولار . ان طريقة الحساب هذه مجرد خدعة لاظهار الحكم بمظهر الحريص على مستوى معيشة الجماهير الكادحة، اما الانخفاض الفعلي فقد تم بأمر من صندوق النقد الدولي، ويكفي هنا ان نذكر ان تخفيضات الاسعار التي اعلن عنها خلال الشهر الماضي والشهر الحالي لم تكن اكثر من عملية شكلية ووهمية وذلك للاسباب الاتية :

أ ـ انها لم تتناول السلع الاساسية التي تدخل في نمط الاستهلاك السائد لدى الفئات الوسطى والدنيا من الشعب المصري .

ب ـ ان الحكومة قبل اعلان التخفيضات كانت قد امرت القطاع العام بزيادة الاسعار بنسبة ٧٠٪ ثم عادت فخفضت الاسعار بين مظاهر التهليل والتهويل بما يتراوح بين ٢٠٪ الى ٤٠٪ وهو ما يعني في الحقيقة رفع الاسعار بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ الى ٥٠٪ .

جـ ـ انها تناولت سلع القطاع العام ولم تتعرض لسلع القطاع الخاص رغم ان معظم منتجاته تدخل في نمط الغذاء والكساء المصري .

وعجز المالية يمول بالاقتراض من الجهاز المصرفي باصدار عملة لا رصيد لها حتى بلغ معدل نمو كمية النقود ٢٨٪ في المتوسط سنويا مقابل معدل نمو حقيقي للانتاج لا يتجاوز ٣ر٥٪ فكان ان خرجت الاسعار عن نطاق السيطرة .

رابعا : الانفتاح وعجز ميزان المدفوعات :

في الفترة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ كان ميزان العمليات الجارية يحقق عجزاً بلغ في اسوأ السنوات ١٤١ مليون جنيه ولم يتجاوز في عام ١٩٧٠ (٢١ر١) مليون جنيه . ومع سياسة الانفتاح ارتفع العجز من ٢٧ مليون عام ١٩٧٣ الى (١٤٤٤) مليون جنيه عام ١٩٧٩ . وتعلن الحكومة أن العجز سيتحسن قليلا هذا العام بسبب زيادة صادرات البترول وعوائد القناة وتقييد استيراد السلع الغذائية الاساسية . ويرجع العجز الى الاعتماد الكامل على سوق الدول الرأسمالية ، وتقييد التعامل مع الدول العربية وبلدان المعسكر الاشتراكي التي كان يغطي فائضها جزءا من العجز مع الدول الرأسمالية المتقدمة . وسبب تزايد هذا العجز هو بطء تطور نمو صادراتنا بسبب الكساد ، وارتفاع قيمة وارداتنا بسبب ارتفاع الاسعار . ومع توقف مساعدات الدول العربية لجأ النظام الى مواجهة العجز بالاقتراض من الدول الرأسمالية المتقدمة وهيئات التمويل الدولية الخاضعة لها ، فتضاعف حجم الدين الخارجي وارتفع من اقل من مليار جنيه عام ١٩٧٤ الى ١٢ مليار عام ١٩٧٩ ومن المقدر ان يصل الى ٢٨ مليار جنيه عام ٨٤/٨٥ ، وذلك لان هناك من الدلائل ما يشير الى ازدياد العجز في ميزان العمليات الجارية على عكس كل تقديرات اجهزة السلطة ، واهمها ان السكان يزيدون مليون نسمة كل ١٠ شهور مما يتطلب زيادة كبيرة في الواردات الغذائية بسبب عجز قطاع الزراعة عن النمو . فبالرغم مما يعلنه الرئيس السادات عن وجود ٦ ملايين فدان قابلة للاستزراع يؤكد الخبراء ان كل مساحة الاراضي القابلة للاستصلاح لا يتجاوز نصف مليون فدان . كما يؤكد الخبراء ان موارد المياه لا تكفي حتى بعد بناء مشروعات اعالي

النيل لري اكثر من مليون فدان اضافي ، وثانيها ان التضخم الذي بلغ ٤٠٪ في النصف الاول من عام ١٩٨٠ لن يجعل مصر مغرية للسياح الاجانب وهم عادة من فئة لا تملك القدرة الشرائية التي يمتلكها السائح العربي ، وثالثها ان معدل نمو عوائد القناة سوف يتباطأ لان نقل البترول بواسطة الناقلات الضخمة مرورا برأس الرجاء الصالح ما يزال ارخص من العبور بالقناة . هذا بالاضافة الى ان خطط التصدير غير واقعية لان المستورد الرئيسي للمنتجات المصرية وهي الدول الرأسمالية ستعاني المزيد من الكساد في السنوات القادمة وفقا لتقارير المنظمات الدولية . كذلك اشار الدكتور عبد الرازق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء في بيانه امام مجلس الشعب ان اعباء خدمة الديون كنسبة من اجمالي الصادرات المنظورة وغير المنظورة سترتفع من ١٧٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٨٥/٨٤ . ومما يجدر ذكره ان اعباء خدمة الديون قد بلغت عام ١٩٨٠ حوالي ١٦٥٠ مليون جنيه مصري .

والواقع ان اغراق الاقتصاد المصري في الديون قد افقد مصر استقلالها الاقتصادي . يكفي ان نشير ان مصر لا تستطيع اتخاذ اي اجراء الا بعد استشارة الكونسرتيوم الدولي المكون من الدول الرأسمالية المتقدمة وصندوق النقد الدولي . ويكفي للتدليل على ذلك ان نسترجع حديث الرئيس السادات الى جريدة الهرالد تريبيون الامريكية والمنشور في الاهرام بتاريخ ٤ يونيو ١٩٨٠ ردا على سؤال عن مدى موافقة صندوق النقد الدولي على اجراءات تخفيض الاسعار والارتفاع البادي في دعم السلع . فقد كانت اجابة الرئيس السادات « لن يؤدي ذلك الى دخولنا في خلاف لاننا نتعامل مع موجة مصطنعة ولكننا لم نقم على سبيل المثال بزيادة الدعم على رغيف الخبز ، وانه لن تكون هناك اي زيادة على دعم السلع الرئيسية التي يوجد هناك اتفاق بشأنها مع صندوق النقد الدولي . ان كل شيء يسير على ما يرام ، وحتى القانون الذي اذكر اننا اصدرناه في الاسبوع الماضي كان ايضا ضمن اتفاقنا مع صندوق النقد الدولي » . والواقع ان عجز ميزان العمليات الجارية في عصر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان يرجع الى زيادة السلع الاستثمارية ، ومن ثم كان عجزا قابلا للعلاج حالما تصل المشاريع الاستثمارية الى انتاج بدائل للواردات او سلع التصدير . اما الجزء الاساسي للعجز في عهد الرئيس السادات فموجه لتلبية اغراض استهلاكية .

خامسا : الانفتاح وتوزيع الدخل القومي :

بالرغم من نقص الاحصائيات عن توزيع الدخل قبل وبعد سياسة الانفتاح الا ان خفض الحد الاعلى للملكية الاراضي في عهد الرئيس الراحل الى ١٠٠ فدان للاسرة وتوزيع ما يقرب من مليون فدان على حوالي ٣٤٢ الف اسرة فلاحية ، وتحديد القيمة الايجارية للاراضي الزراعية بسبعة امثال الضريبة ورفع الحد الادنى لاجر العامل الزراعي قد ادى الى زيادة متوسط دخل الفرد في الريف بنسبة ٩٠ ٪ للعمال الزراعيين ، و ١٦٪ لفقراء وصغار الفلاحين و ١٢٪ لمتوسطي واغنياء الفلاحين (الدكتور محمود عبد الفضيل ـ التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) . الا ان ثمة احصائيات تشير الى ان نسبة من كان يعيش تحت حد الفقر في ريف مصر

عام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ كانت ٢٦٪ من المشتغلين بالزراعة وان هذه النسبة قد ارتفعت الى ٤٤٪ عام ١٩٧٥ ، ومن الواضح ان هذه النسبة قد زادت كثيرا في السنوات الاخيرة . فحد الفقر في عام ١٩٧٥ يقدر بحوالي ٢٧٠ جنيها للاسرة ، وهو في عام ١٩٧٩ اعلى بنسبة ٧٥٪ على الاقل أي حوالي ٤٠٠ جنيه وهي نسبة التضخم في الاسعار التي حدثت منذ عام ١٩٧٥ وعدد الذين يحوزون اقل من ٥ أفدنة في مصر يبلغ ٩٠٪ من مجموع الحيازات والمتوسط الصافي لانتاج الفدان الذي يزرع بالمحاصيل التقليدية يبلغ في احسن الاحوال ٧٥ جنيها ، وعلى ذلك فان هذه النسبة الهائلة من الحائزين اصبحوا الان يعيشون تحت حد الفقر ، والاخطر من ذلك ان عدد من يملكون اقل من فدان قد وصل عام ١٩٧٩ الى ٤٠٪ من الاسر الفلاحية ، أي ان متوسط نصيب الفرد من هذه الاسر لا يتجاوز ١٥ جنيها في السنة وهو ما يعني انهم يتضورون جوعا .

وكان للتأميمات التي اجراها الرئيس الراحل ابتداء من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٤ ، ورفع اجور العاملين في الحكومة والقطاع العام ومنح الاخيرين الحق في ٢٥٪ من الارباح آثارها في احداث توزيع الدخل في صالح الاجور حيث ارتفعت نسبة الاجور من الدخل القومي من ٤٤٪ عام ١٩٦٠ الى ٥٦٪ عام ١٩٦٦ ، ولقد انخفضت النسبة بعد عام ١٩٦٧ ولكنها لم تقل عن ٤٥٪ حتى نهاية حكم الرئيس الراحل .

ومع الانفتاح حدثت من خلال التضخم عملية معاكسة لتوزيع الدخل ضد اصحاب الاجور ولصالح اصحاب حقوق التملك بحيث انخفضت نسبة الاجور من الدخل الى ٣٦٪ عام ١٩٧٩ ، كما حدثت عملية اعادة وتوزيع الدخل داخل من يعيشون من دخل الملكية ضد البرجوازية المنتجة ولصالح البرجوازية الطفيلية. ويذكر الدكتور علي الجريتلي في كتابه « خمسة وعشرون عاما ــ دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية لمصر ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧ » ان ٤٢٪ من الدخل القومي كان في عام ١٩٧٥ يؤول الى ١٠٪ من اصحاب الدخول العالية بينما يحصل ٢٠٪ من السكان الذين يشكلون المجموعات الاكثر فقرا في ادنى السلم على ٥٪ فقط ، وفي تقدير لنا اجريناه استنادا الى محاولة اولية قامت بها وزارة التخطيط عام ١٩٧٨ لتقدير توزيع الدخل (الاهرام ١٢ يناير ١٩٧٩) تبينا ان نصيب الـ ١٠ ٪ قد ارتفع من ٤٢ ٪ الى ٦٠ ٪ من الدخل وان الجزء الاكبر من هذا القدر كان في يد البرجوازية الطفيلية التي تشكل اقل من ٦٪ من السكان .

ويكفي للاستدلال على سوء توزيع الدخل ان نشير الى ان ١٨٪ من سكان مصر يحصلون على ١٢٠٠ سعر حراري في حين ان الحد الادنى يقدر بحوالي ١٥٠٠ كما ان نصيب الفرد في مصر من البروتيين الحيواني يبلغ ١ر٣ غرام يوميا مع ان الحد الادنى ٣٧ غراما . هذا في ذات الوقت الذي يحصل فيه بعض السكان على ٧٠٠٠ سعر حراري وهي كمية تزيد على ضعف ما يحتاج اليه من يزاولون اشق الاعمال .

ومن الامثلة المثيرة لعملية اعادة توزيع الدخل ضد الجماهير الكادحة ان نذكر ان الرئيس السادات منح هذا العام العاملين في الحكومة والقطاع العام اعانة غلاء

معيشة تتراوح بين ٣ الى ١٠ جنيهات شهريا وفي نفس الوقت كانت الحكومة التي يرأسها السادات بنفسه تعد قانونا جديدا لتنظيم ايجارات المساكن يقضي بزيادة ايجار المساكن المبنية قبل عام ١٩٥٢ بنسبة ١٠٠ بالمئة والغاء كافة التخفيضات التي وقعت على المساكن من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٣ وترك تحديد القيم الايجارية للمساكن المقامة بدءا من عام ١٩٧٤ للجان تأخذ في اعتبارها ــ حسب نص مشروع القانون ــ مصلحة المالك وتوفير الحوافز لتعلية المباني وزيادة المساكن . وهذه التعديلات ستكلف المستأجرين، وهم بالاساس العاملون بالحكومة والقطاع العام ، ما يزيد عن علاوة اعانة الغلاء، وبذلك يمكننا ان نستنتج بحق ان اعانة غلاء المعيشة لم تكن الا ستارا لتحويل ٢٨٠ مليون جنيه الى البرجوازية العقارية من خلال عملية ايهام زائف للمنتجين الفعليين بأن رواتبهم الفعلية في ازدياد .

هذا بالاضافة الى زيادة نفقات العلاج (المجاني !) بطرق غير مباشرة وفرض زيادة في المصروفات التي يدفعها طلاب الكليات العسكرية قدرها ٤٠ جنيها في السنة وهو ما يعني استبعاد ابناء الطبقات الكادحة من تولي مناصب ضباط الشرطة والجيش خوفا من ان ينقلوا معهم بذور التمرد على النظام ، وكذلك الزام الطالب الذي يرسب عامين في الجامعة بدفع كل ما انفق على تعليمه وهو ما يعني ببساطة قصر التعليم على الفاشلين من ابناء الطبقة القادرة وحرمان ابناء الفئات الكادحة مع العلم ان اسباب رسوبهم ترجع الى عوامل اجتماعية واقتصادية تنبع من فقر واحتياج اسرهم .

واخيرا انخفاض القوة الشرائية للفئات الكادحة بنسبة ٢٠ بالمئة في الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٩ طبقا للبيانات الرسمية في ذات الوقت الذي زاد فيه الاستهلاك الخاص بنسب تتراوح بين ١٢ بالمئة الى ٢٠ بالمئة . ولقد ادى التضخم الملتهب الذي وصل معدله السنوي الى ما بين ٢٠ و ٢٥ بالمئة حسب تقديرات الدكتور عبد الرازق عبد المجيد « الى امتصاص القوة الشرائية من الطبقات ذات الدخل الثابت خلال السنوات السبع الماضية (سنوات الانفتاح) وتحويلها الى ارباح وفوائض لدى التجار وذوي الدخل الغير ثابت (الذين يعيشون من دخل الملكية) كما اعاد توزيع الدخل القومي لغير صالح الجماهير العريضة ، وخفض قيمة الجنيه المصري وتحول الدولار الى قوة الابراء الاساسية في مصر فيما اصبح الجنيه المصري غريبا في بلده » (من بيانه المشهور في ١٩٨٠/٥/١٦) .

ومن الطريف ان الرئيس السادات قرر تحت ستار الحد من تزايد دخل الوسطاء على حساب كل من المنتجين والمستهلكين ان ينشىء شركات للتوزيع تتبع حزبه الوطني وتشرف عليها بنوك قابضة تسعى لتعميم وتنظيم عملية النهب والاستغلال ، مع حصر الصراع بين الفئات البرجوازية المختلفة على الاستحواذ بالنصيب الاكبر من فائض القيمة داخل اروقة الحزب، وكمثال قام بنك السويس الذي انشاه ويرأسه عثمان احمد عثمان ، صهر الرئيس السادات ، بتوزيع ارباح عام ١٩٧٩ بنسبة ٢١ بالمئة من قيمة الاسهم ، وذلك بالرغم من اشتراكه في رأس مال عدد من شركات الامن الغذائي ببضعة ملايين من الجنيهات وهي شركات ما تزال تحت التاسيس .

سادسا : استنزاف الاقتصاد المصري :

لقد ذكرنا ان العلاقة مع الدول الرأسمالية المتقدمة قد تسهم في تيسير عملية التنمية ، ولكنها تنطوي على مخاطر استنزاف الاقتصاد النامي لصالح الاقتصاد المتقدم . ويكفي هنا ان نورد الارقام التالية لكي نتبين حجم الفائض الاقتصادي المستنزف من الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح :

الموارد الاجنبية المقدمة لمصر :

قروض ومساعدات		١١٦٠٠	مليون دولار
استثمارات مباشرة		٢٦١	مليون دولار
	الاجمالي	١١٨٦١	مليون دولار

الموارد المصرية المتدفقة للخارج :

١ ـ تحويلات الشركات الاجنبية بما فيها الشريك الاجنبي في قطاع البترول		٣٦٦٠	مليون دولار
٢ ـ تحويلات فروع البنوك الاجنبية		١٤٠٠	مليون دولار
٣ ـ خسائر الاقتصاد المصري بسبب ارتفاع اسعار وارداته نتيجة التضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة		٨٣٤٠	مليون دولار
٤ ـ خسائر الصادرات بسبب تخفيض سعر الجنيه المصري		٨٤٠	مليون دولار
٥ ـ موارد ضائعة بسبب الاعفاءات الضريبية والجمركية على الاستثمارات الاجنبية والمشتركة		١٤٠٠	مليون دولار
٦ ـ مخزون سلعي راكد بسبب المنافسة		١٨٤٠	مليون دولار
٧ ـ طاقات عاطلة بسبب المنافسة		٩٨٠	مليون دولار
	الاجمالي	١٨٤٦٠	مليون دولار

وهكذا يتضح ان مصر قد حققت بسبب سياسة الانفتاح خسارة صافية قدرها ٦٥٩٩ مليون دولار . وللتأكيد تبلغ التزامات مصر الخارجية هذا العام ٤٣٦٧ مليون دولار بينما تبلغ قيمة كل القروض والمساعدات المتاحة لها من الدول الرأسمالية وهيئات التمويل الدولية ٢١٠٠ مليون دولار ، وهو ما يعني أن هناك تدفقا للرأسمال الى الخارج قدره ٢٢٦٧ مليون دولار .

هذا بالاضافة الى ما يستنزف من مصر ثمنا للسلاح الامريكي ، ولكي نقدر فداحة الامر يكفي ان نشير الى ان مصر تدفع ثمنا للطائرة فانتوم ـ ٤ المطورة والتي اكتشف الطيارون المصريون وفقا لما اذاعته اذاعة لندن باللغة العربية انها اسوأ بكثير مما تبدو عليه ـ ١٥ مليون دولار مقابل ٥ ملايين دولار ثمنا للطائرة الميغ ٢١ المطورة والتي تعتبر بشهادة الخبراء العسكريين اكفأ في القتال والمناورة .

سابعا : وضع القطاع العام في خدمة راسمال الاجنبي والمحلي :

في مستهل سياسة الانفتاح كان الرئيس السادات يفكر جديا في تصفية القطاع العام ولكن سرعان ما ادركت الرأسمالية العالمية والبرجوازية المحلية ان بقاءه يمكن ان يكون اكثر فائدة . فالقطاع العام يقوم الان ببناء الهياكل الارتكازية ، والمشاريع الاساسية اللازمة لتيسير نشاط مشاريع القطاع الخاص الاجنبي والمحلي ومضاعفة ارباحهما . فحوالي ١٨ مليار جنيه من اصل ٢٤ مليار ـ هي قيمة الاستثمارات المقدرة في الخطة ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٥/٨٤ ـ ستوجه للهياكل الارتكازية مباشرة او غير مباشرة. فمثلا يستخدم معظم استثمارات قطاع الزراعة في تجديد شبكات الري والصرف التي تعتبر من البنية الاساسية وتؤدي الى رفع قيمة الارض الزراعية وتوصيل المياه الى سيناء واسرائيل دون اي عبء مالي تتحمله البرجوازية الزراعية المصرية او اسرائيل او المشاريع المصرية الاسرائيلية الامريكية المشتركة التي ستقام في سيناء .

ولا يجادل احد في اهمية الهياكل الارتكازية لتنمية الاقتصاد الوطني ، ولكن هذه الهياكل لا تحقق عائدا مباشرا ، وانما عائدها الحقيقي يتمثل في ارباح الانشطة التي تستفيد منها، وحيث ان هذه الانشطة قد تركت بالكامل للقطاع الخاص المحلي والاجنبي فان التراكم الرأسمالي سيتركز بيدهما فتتضاءل قدرة القطاع العام على توفير وتمويل حتى ادنى الخدمات الاجتماعية لمجموع الشعب. ومع اعفاء مشاريع الانفتاح التي تستفيد من الهياكل الارتكازية من الضرائب والرسوم الجمركية تنخفض موارد الميزانية العامة للدولة ويزداد التمويل بالعجز وبالتالي التضخم . وبقصر الرأسمال الاجنبي والمحلي استثماراته على المشاريع السريعة العائد والعالية المردود ، وهي عادة الصناعات الاستهلاكية ، تزداد حاجة البلاد الى السلع الاستثمارية والوسيطة ويزداد بالتالي عجز ميزان المدفوعات ، ولذلك فان بناء الهياكل الارتكازية في ظل سياسة الانفتاح وبهذا المعنى انما يعني خسارة للاقتصاد الوطني وربما للمستثمرين الاجانب وشركائهم من البرجوازية المحلية ، كما يمثل ايضا ربحا لاقتصاديات الدول التي تعتمد عليها في الاستيراد . ولكي تكون الهياكل الارتكازية مربحة للاقتصاد الوطني ينبغي ان يقيم القطاع العام الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج وان يشارك في الصناعات التصديرية والسريعة العائد حتى تتوفر له امكانية تحقيق التراكم واعادة تجديد الانتاج على نطاق متسع اعتمادا على النفس .

وفي هذا العام وضعت الحكومة وبنوك القطاع العام تحت تصرف البرجوازية العقارية والصناعية والزراعية تسهيلات ائتمانية قيمتها ٨٥٠ مليون جنيه بدون فائدة او بفائدة رمزية قدرها ٣ بالمئة وبفترة سماح قدرها ثلاث سنوات ، ورفعت سعر الفائدة على المدخرات الى ٩٪ للجنيه المصري ، واكثر من ذلك للدولار وللاسترليني ، وهكذا اصبح من الممكن للبرجوازية ان تودع مدخراتها في البنوك لتستفيد من سعر الفائدة المرتفعة ، وان تقترض بضمان هذه الودائع بسعر الفائدة المنخفضة ، فتتحقق الارباح مدخرة ومقترضة ، كما يمكنها تمويل مشروعاتها بالقروض السهلة ، وزيادة استهلاكها اللاعقلاني من فوائد مدخراتها ، فاذا تذكرنا ان الخطة تتوقع ان يستثمر

القطاع الخاص في السنة الاولى من الخطة ٥٠٠ مليون جنيه وان يدفع ضرائب تقدر بحوالي ٢٧٠ مليون جنيه وجدنا ان الدولة والقطاع العام قد توليا تمويل كل الضرائب واستثمارات القطاع الخاص بالاضافة الى ٨٠ مليون جنيه ربما يستخدمها في الاستهلاك او في زيادة السيولة النقدية لمشروعاته .

ومن المؤكد ان قسما من هذه التسهيلات سيؤول الى فئات من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة . ولكنها لن تصل بالطبع الا لشريحة محدودة ومقربة من النظام الا انها كافية لخلق الوهم لدى كل الفئات باحتمالات الاستفادة في المستقبل . وهكذا يحاول الرئيس السادات توسيع القاعدة الاجتماعية لحكمه بخلق مصالح حقيقية او متوقعة لفئات اخرى من البرجوازية اضافة الى البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية . اما عبء رفع اسعار الفائدة فسيقع على عاتق وحدات القطاع العام التي ان لم ترفع اسعار منتجاتها تعين ان تقوم الدولة بدعمها اعتمادا على التمويل بالعجز ، والنتيجة في الحالتين هي ارتفاع الاسعار .

ولعل الاخطر من هذا كله هو ان قوانين ونظم الانفتاح تدفع بالبرجوازية الوطنية والقطاع العام دفعا الى طلب المشاركة مع رأس المال الاجنبي حتى تستفيد من امتيازات مشروعات الانفتاح . هكذا يتحقق هدف الامبريالية من اقامة مشاركة مع طبقة محلية تصبح لها مصلحة في ديمومة النظام الراسمالي العالمي وتقاتل دفاعا عنه حتى اخر كادح مصري .

واخيرا يترك الرئيس السادات لادارة وحدات القطاع العام حرية تحديد الاهداف وتوزيع الموارد وفقا لعوامل السوق ، وهو ما يعني اسقاط سيطرة الدولة عن القطاع العام وبالتالي قدرتها على التخطيط ، واشاعة علاقات الانتاج الراسمالية في جميع الاقتصاد المصري بعد تحويل القطاع العام من مشروع لاقامة علاقات انتاجية متقدمة الى رأسمالية للدولة في مجتمع متخلف .

وتفضح مشاريع الانفتاح كل النوايا الخبيثة الامبريالية والصهيونية فهي من حيث الاستثمارات لا تتجاوز ٤٠٠٠ مليون جنيه معظمها في نطاق الوعود و ٦٤ بالمئة منها موظفة في المشروعات الخدمية والبنوك والاسكان والمقاولات وما بدأ الانتاج منها ٤٥٥ مشروعا استثماراتها ١٠٠ مليون جنيه منها ٢٨٠ مشروعا في الداخل والباقي في المناطق الحرة ويبلغ انتاجها ٢٧٣ مليون جنيه ودخلها ١٣١ مليون جنيه وتستخدم ٢٧٠٠٠ مشتغل تدفع لهم ولعمال التشييد الذين لا يرتبطون بها ٤٨ مليون جنيه كأجور . اما مشاريع الامن الغذائي التي طالما الح عليها الرئيس السادات فلا تتجاوز ٥ مشروعات رأسمالها ٨ ملايين جنيه وانتاجها ٦ ملايين . والاهم ان ٥٦ بالمئة من استثمارات مشاريع الانفتاح مملوكة للمصريين ، و ٢٧ بالمئة للعرب و ١٧ بالمئة للاجانب فاذا حسبنا حصة الاجانب في المشاريع المنفذة نجد انها لا تتجاوز ١٨٧ مليون جنيه بمتوسط سنوي لا يتجاوز ٢٧ مليون جنيه . وتطلب مشاريع الاستثمار الاجنبي الحرية في بيع منتجاتها للمصريين بالعملة الاجنبية وهو ما يعني بكل بساطة تمويل توسعاتها في المستقبل من المدخرات المحلية بدلا من زيادة موارد البلاد من هذه العملات . فاذا قارنا هذه النتائج بحجم الاستثمار المطلوب وفرص العمالة التي ينبغي

توفيرها والعائد الذي يعود منها على الاقتصاد الوطني لسقطت على الفور حجة الادعاء بأن الانفتاح يهدف الى سد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوبة ، وتجاوز التخلف التقني ، وتوفير فرص العمالة لاكثر من نصف مليون مواطن كل سنة .

ففيما كانت سياسة الانفتاح اذن ؟ والى أي طريق تسير بالاقتصاد المصري غير طريق بناء اقتصاد رأسمالي تابع في عصر ازمة النظام الراسمالي العالمي الشاملة والعامة ؛ والى أي هاوية تسوق سياسة الانفتاح مصر ، غير وضعها كقاعدة للرأسمالية العالمية والصهيونية تنطلق منها للسيطرة على امتنا العربية وقارتنا الافريقية ؟ الا تؤكد سياسة الرئيس السادات في مجالات الحرب والسلام والسياسة الخارجية والنهج الاجتماعي بأن سياسة الانفتاح ليست الا جزءا من المخطط الامبريالي الصهيوني الذي يستهدف وضع اغنى مناطق النفط تحت تهديد مستمر بالتدخل المسلح اذا تطلعت شعوبها الى التحرر ، وامتلاك السوق العربية الاخذة في الاتساع ، وتدوير فوائض البترول داخل المنطقة نفسها بما فيها اسرائيل ومن خلالها داخل القارة الافريقية وجنوب غربي آسيا ولحساب الامبريالية والصهيونية ، وجر الشرق الاوسط الى حلبة الحرب الباردة التي تصعدها الامبريالية الامريكية تحت وطأة ازماتها الاقتصادية والاجتماعية ويساندها في هذا النهج الخطر الرئيس السادات ؟ فهل يمكن ان يتصور احد ان نظاما رأسماليا تابعا يمكن ان ينجح فيما فشل فيه نظام رأسمالي مهيمن ؟ . ان الاجابة بالنفي طبعا . لذلك لا يساورنا الشك في ان الوقت لن يطول حتى تكتشف جماهير الشعب المصري ان سياسة الانفتاح وما رافقها من تنازلات للامبريالية والصهيونية لن تؤدي الا الى المزيد من سفك دماء ابنائها في مغامرات عسكرية يقوم بها النظام لصالح الامبريالية وبالتنسيق معالصهيونية ضد الشعوب العربية والافريقية والاسيوية ، والى المزيد من التضخم والكساد والبطالة وتزايد التفاوت الطبقي وعجز الميزانية وميزان المدفوعات ، وتدهور مستوى المعيشة وتزايد اعباء خدمة الديون وتأكيد تبعية الوطن سياسيا وعسكريا، اقتصاديا واجتماعيا، ايديولوجيا وتكنولوجيا، لنظام يحتضر وينقل كل امراضه الى الاقتصاد المصري قبل ان يتوفر لقواه المنتجة مستوى التطور الذي بلغته في البلدان الرأسمالية المتقدمة .

ومن اجل تقريب يوم اليقظة هذا، وعودة مصر الى امتها العربية وقارتهاالافريقية والجبهة المعادية للاستعمار والصهيونية ، يتعين على كل القوى التقدمية في العالم بصفة عامة ، وفي الدول العربية والتقدمية الشقيقة وكل فصائل حركة التقدموالسلام والتحرر لشعوبنا العربية بصفة خاصة ، ان تقدم كل اشكال الدعم للحركة الوطنية المصرية بغير تمييز بين فصائلها المختلفة ، ذلك لان تلاحم هذه الفصائل يوفر شرطا ذاتيا كان مفتقدا في انتفاضة شعب مصر في يناير ١٩٧٧ ، خاصة وأن هناك من الشواهد ما يشير الى ان مصر مقبلة على نهوض ثوري جديد ربما يكون اقرب مما يتصور اكثر المراقبين تفاؤلا . واسترداد مصر لموقعها الطبيعي هو مساهمة ايجابية وفعالة في النضال ضد الامبريالية والصهيونية ومن اجل اقامة سلام عادل ودائم في منطقتنا العربية ، وهي مهمة يستحق تحقيقها اغلى التضحيات .

عن « دراسات عربية » عدد ١١ ـ ١٩٨٠

الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية

د. فؤاد مرسي

مقدمة

في غمار معركة الانتخابات من اجل الرئاسة ، التقى جيمي كارتر مرشح الحزب الديمقراطي ، بقادة المنظمات اليهودية الاميركية ، في اجتماع عقد بمدينة نيوجرسي . وامام هذا الجمع المسؤول من الصهيونية ، اعلن كارتر عزمه على تحقيق (تسوية شاملة) للصراع العربي الاسرائيلي ، على اساس (القبول باسرائيل من جانب العرب ، بشرط ان يضعوا قبولهم هذا لوجود اسرائيل الدائم والمشروع في الشرق الاوسط في صيغة قانونية وفي اطار مؤسسات شرعية) . ولقد لخص هذا الموقف بقوله : « ان الاعتراف العربي بحق اسرائيل في الوجود كدولة يهودية يعني : العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، ومعاهدة سلام مع اسرائيل ، وحدودا مفتوحة من جانب جيران اسرائيل ، وانهاء الحصار الاقتصادي والدعايات الرسمية العدائية ضد اسرائيل » (١) .

كنا عندئذ في العام الثالث بعد اكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٣ ، وكنا قد استنفدنا على أسوأ نحو سياسة (الخطوة خطوة) . ومن ثم ، كانت الظروف قد نضجت ، سواء من جانب الولايات المتحدة او من جانب اسرائيل ، لفرض التسوية الشاملة على العرب ـ لاعادة رسم خريطة المنطقة العربية التي باتت تسمى (الشرق الاوسط) ، على النحو الذي يكفل الاستقرار لعملية تدفق النفط العربي والثروات النفطية العربية الى العالم الصناعي الراسمالي .

لقد كان خلق الكيان الصهيوني ، مقدمة لنزيف عربي مستمر للدم البشري والموارد الاقتصادية ، وكان للظروف التاريخية التي صاحبت اغتصاب الارض الفلسطينية ـ وسط مقاومة ورفض مستمرين من جانب العرب ـ اثرها في تشكيل البنيان الاقتصادي لاسرائيل التي اعتمدت الحرب منهجا للبقاء ، ثم للتوسع . ولكن ، وبعد الانتصار الذي احرزته اسرائيل في حرب يونيه / حزيران عام ١٩٦٧ ، فلقد تبددت علامات الاستفهام التي كانت تحيط بمستقبل اسرائيل . لقد احتلت اراض واسعة من ثلاثة اقطار عربية غير فلسطين كلها . وسرعان ما نالت اسرائيل ترقية عاجلة من قبل الدول الراسمالية الكبرى : لقد صار من حقها ان تصبح شريكا لها . واتخذت

(١) طاهر عبد الحكيم . كارتر والتسوية في الشرق الاوسط (بيروت ـ دار ابن خلدون ، ١٩٧٧) .

اسرائيل من وقتها سمة القوة الصغرى المفوضة من لدن القوى الكبرى لاخضاع المنطقة العربية كلها . وانتقلت حدود المواجهة مع اسرائيل الى كل الوطن العربي ، وبخاصة اقطار الخليج .

هكذا صارت استراتيجية اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، هي مطالبة الاقطار العربية لا بانهاء حالة الحرب فقط ، ولا بالاعتراف باسرائيل ايضا ، وانما مطالبتها باقامة علاقات طبيعية كاملة بينها وبين اسرائيل . وما لم تستطع حرب ١٩٦٧ ان تنجزه انجزته حرب ١٩٧٣ التي كرست (الاعتماد المتبادل) بين الاقتصاد النفطي العربي والاقتصاد الصناعي العالمي . وفي هذه الظروف الجديدة ، انتقلت اسرائيل الى مرحلة جديدة تتمثل في الغزو الاقتصادي ، تحت شعارات السلام مع الصهيونية . وهكذا التقت المحاولات من جانب كل من امريكا واسرائيل ليفرض على المنطقة العربية تكامل تابع غير متكافىء ، تحتل فيه اسرائيل ـ على الاقل بسبب تفوقها التكنولوجي ـ مركز الهيمنة على الموارد البشرية والطبيعية والمالية وعلى الاسواق (٢) .

تلك هي الخلفية الاقتصادية السياسية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وهي كافية كي تنبىء بكل الاثار التي تتوقع من جراء هذه المعاهدة

الاقتصاد الاسرائيلي من استعمار صغير الى استعمار جديد

حتى منتصف الخمسينات ، كانت اسرائيل تحاول ان ترسي قواعد الاقتصاد الجديد القادر على استيعاب موجات الهجرة السريعة من اليهود المستوطنين . ولذلك كانت المهمة العاجلة هي توفير الغذاء والسكن ، ومن ثم كان التركيز على الزراعة والتشييد ، وبالاستناد الى العمالة الوافدة والاموال الممنوحة من العالم الرأسمالي ، وبخاصة من المانيا الغربية ، استطاعت ابتداء من النصف الثاني من الخمسينات ان ترسي قواعد الصناعة ، بعد ان بدا واضحا تعذر تطوير الزراعة الى ما لا نهاية ، بالنظر الى ندرة مصادر المياه ،وبعد ان فتح امامها الطريق من البحر الاحمر الى افريقيا وآسيا . وبالفعل ، اتجهت اسرائيل لتطوير صناعتها التقليدية في مجالات الغذاء والملابس والاثاث ، بالاضافة الى صناعتي الماس والفراء .

ومنذ منتصف الستينات احست اسرائيل بالحاجة الى تطوير صناعتها في اتجاه التركيز على الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية . فقد كانت المهمة العاجلة والملحة هي التصدير . واطرد هذا الاتجاه ، بحيث بدات اسرائيل من عام ١٩٧٢ خطة لتحقيق المزيد من التطور لصناعاتها الجديدة . فقد صارت المهمة الخاصة بالتصدير اشد الحاحا عن ذي قبل . ولذلك نميز بين فترتين مر بهما الاقتصاد الاسرائيلي منذ منتصف الستينات : من منتصف الستينات الى اوائل السبعينات ، ومن اوائل السبعينات الى الان .

---

(٢) الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الثانية والثلاثين ، ابو ظبي ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، تقرير الامين العام ، ٩/و/ق/د ٣٢ ([د. م.] : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، [د. ت.]) .

من منتصف الستينات الى اوائل السبعينات

خلال اثني عشر عاما من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٥ ، نمت الواردات الاسرائيلية بمعدل سنوي يبلغ ١١٪ في المتوسط ، بينما نمت الصادرات الاسرائيلية بمعدل سنوي بلغ ١٨٪ في المتوسط ، وحتى فيما بعد بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٨ ، فلقد كان المعدل السنوي لزيادة الصادرات ١٥٪ في المتوسط. وهي نتيجة ممتازة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها اسرائيل منذ تأسيسها .

لكن كانت هناك مشكلة حقيقية تكمن في هذا النجاح (٢) . فلقد كان الاعتماد في التصدير على سلعتين هما الموالح والماس . وكانت صادرات الموالح قد بدأت اهميتها النسبية تهبط . وكانت صادرات الماس المصقول ، على الرغم من كونها عاملا حاسما في السوق العالمية ، تنذر هي الاخرى بهبوط في اهميتها النسبية . ومن ثم برزت اهمية الصادرات الصناعية الاخرى . اما فيما يتعلق بسلع ومنتجات الصناعات التقليدية ، مثل الاسمنت والاطارات والاخشاب والورق والمنسوجات القطنية ، فلقد بدأت تلقى منافسة عالمية كبيرة ، على الرغم من انها كانت قد نمت في ظل الحماية الجمركية الواسعة . وعلى سبيل المثال ، فان صادرات صناعة النسيج صارت تلقى المنافسة من البلدان الاسيوية ذات الاجور الرخيصة . واصبحت العبرة في تخفيض نفقة الانتاج للوحدة منها ، تتوقف على نمو الانتاجية ، لكنها صارت تتوقف ايضا على المعدل المحلي للتضخم في الاجور والاسعار . وكذلك على سياسة الحكومة فيما يتعلق بسعر صرف الليرة ، سواء فيما يتعلق بسعر الصرف الرسمي او باعانات التصدير .

صحيح ان كفاءة الصادرات تتوقف دائما على الاستخدام الامثل للمزايا النسبية في تطوير التشكيلة التصديرية السليمة للعرض من حيث الكمية والجودة ، غير انه كان من المسلم به ان اسرائيل لن تستطيع ان تحقق زيادة في صادراتها تبلغ في المتوسط ١٨٪ او حتى ١٥٪ في السنة ، ما لم تتحول عن تصدير السلع التقليدية الى السلع التي تتطلب مهارات خاصة ، مثل المعدات الطبية والاجهزة الصناعية والادوية والمعدات البصرية والاجهزة الكهربائية . كانت الزيادة في التصدير متوقعة اذا ما انتقلت اسرائيل من الصناعة البسيطة تكنولوجيا ، الى الصناعة المعقدة تكنولوجيا ، حيث يوجد لها ، نسبيا ، عنصر مهارة وخبرة باعتبارها مزودة نسبيا بقوة عاملة ماهرة منخفضة الاجور ، وبمهندسين وعلماء وعمال فنيين ذوي انتاجية عالية . كانت ميزتها النسبية توجد اذن في صناعات السلع كثيفة المهارة، والسلع ذات تكلفة النقل الضئيلة. وتلك هي صناعات النمو او الصناعات القائمة على العلم ــ الصناعات المربوطة بمراكز ومعاهد البحوث والجامعات ــ مثل صناعات الادوات الدقيقة ومعدات الاتصال واجهزة الراديو والتليفزيون والآلات والمعدات الكهربائية والمنتجات الكيمياوية ومنتجات البلاستيك والادوية . ظهرت صناعة الكترونية لم تكن موجودة قبل

---

(٢) انظر :
Michael Bruno. «Economic Development Problems of Israel, 1970 - 1980» in **Economic Development and Population Growth in the Middle East**, ed. Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander (New York: American Elsevier, [1972]) .

الستينات ، كما ظهرت صناعة للطائرات ، وكـان الجيش الاسرائيلي هـو العميل الاساسي لهما .

هذه الصناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا كانت بحاجة الى قوة عاملة ماهرة ، لكنها كشفت عن نقص حاد في العاملين فيها . ومـن ثـم سعـى المديرون لتشغيل اسرائيليين غير يهود ، او يهود غير اسرائيليين ، من العاملين في الخارج ، واشتدت حاجة اسرائيل لهجرات منتقاة ، كما كانت هذه الصناعات بحاجة ايضا الى رأسمال مكثف . وتقدم عديد من رجال الاعمال الاسرائيليين ، وغالبا بمساندة مـن الحكومة واحيانا بمبادرتها ، وتولوا شراء الخبرة من المشروعات الدولية ، او الانتاج كفروع محلية لهذه المشروعات . واشتدت الحاجة الى المستثمرين اليهود في الخارج ـ خاصة وان قطاع الدولة الذي ظل يعمل كمدخر ايجابي حتى عام ١٩٦٤ ، قد تحول الـى مدخر سلبي كبير في عام ١٩٦٧ . لقد زادت متحصلات الدولة بحوالي ٢٠٪ فيما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ ، لكن الاستهلاك العام تضاعف تقريبا ، في الفترة نفسها ، اذ تشكل النفقات العسكرية نحو ٣٠٪ من الناتج القومي .

تمويل الاستثمار الاجمالي بملايين الليرات وبالاسعار الجارية

	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٧٠
١ ـ الناتج القومي الاجمالي	١٠ر٨٤٥	١٢ر٠٩٨	١٤ر٠٤٥	١٧ر٣٦٤
٢ ـ مجموع الضرائب والاقتصاديات	٢ر١٧٥	٢ر٠٩٦	٢ر٦٣٧	٣ر٤٧٣
٣ ـ الضرائب والاقتطاعات الى الناتج القومي الاجمالي ٢:١	(٢٠ر٠)	(١٧ر٤)	(١٨ر٧)	(٢٠ر٠)
٤ ـ الاستهلاك العـام	٢ر١٧٣	٣ر٥٩٩	٤ر١٠٩	٥ر٤٣٦
٥ ـ الادخار العام الاجمالي ٢ ـ ٤	ر٢	ـ ١ر٤٨٢	ـ ١ر٥٠٣	ـ ١ر٩٦٣
٦ ـ الدخل الخاص المتاح الاجمالي ١ ـ ٢	٨ر٦٧٠	١٠ر٠٠٢	١١ر٤١٨	١٣ر٨٩١
٧ ـ الاستهلاك الخـاص	٧ر١٣٦	٨ر١١٣	٩ر٢٨٩	١١ر٣٠٨
٨ ـ الادخار الخاص الاجمالي ٦ ـ ٧	١ر٣٣٤	١ر٨٨٩	٢ر١٢٩	٢ر٥٨٣
٩ ـ معدل الادخار الخاص ٨ : ٦	(١٧ر٧)	(١٨ر٩)	(١٨ر٦)	(١٨ر٦)
١٠ ـ مجموع الادخار المحلي الاجمالي ٨ + ٥	١ر٥٣٦	٣٨٦	٦٤٧	٦٢٠
١١ ـ تدفق راس المال الاجنبي (= الفجوة الاستيرادية)	١ر٤٨٤	١ر٥٣٨	٢ر٢٩٨	٣ر٦٢٢
١٢ ـ مجموع التمويل للاستثمار الاجمالي ١٠ + ١١	٣ر٠٢٠	١ر٩٢٤	٢ر٩٤٥	٤ر٢٤٢
١٣ ـ نسبة الادخار : الاستثمار ١٠ : ١٢	(٥٠ر٩)	(٢٠ر١)	(٢٢ر٠)	(١٤ر٦)
١٤ ـ متوسط الادخار : الناتج القومي الاجمالي ١٠:١	(١٤ر٢)	(٣ر٢)	(٤ر٦)	(٣ر٦)

المصدر : دراسة برونو (مشاكل النمو الاقتصادي لاسرائيل)

وكان معنى ذلك ان الادخار لا يسمح بتمويل التحول الصناعي المطلوب . لقد تفاوت معدل الادخار من سنة الى اخرى تفاوتا شديدا ، فكان ١٤٫٢٪ في عام ١٩٦٥ ، لكنه انهار الى ٣٫٢٪ في عام ١٩٦٧ ، واصبح ٤٫٦٪ في عام ١٩٦٨ ، وجاءت الحرب فشجعت على تمويل معظم الاستثمارات بوسائل تمثل مستوى عاليا من تدفق راس المال من الخارج . وكان ذلك تعبيرا آخر عن ازدياد اعتماد اسرائيل على الراسمالية العالمية . فلقد كان اغلب تجارتها يجري مع العالم الراسمالي الذي كان يتلقى نحو ٨٠٪ من وارداتها ، ويستوعب نحو ٧٠٪ من صادراتها . فالسوق الاوروبية المشتركة تستوعب ٢٨٫٨ ٪ من الصادرات الاسرائيلية ، والسوق الحرة ٢٥ ٪ ، والولايات المتحدة وكندا ١٥٫٩ ٪ ، وكانت دول العالم الثالث في آسيا وافريقيا تتلقى ١٧٫٦٪ من صادرات اسرائيل . اما الدول الاشتراكية في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة فكان نصيبها ٣٫٨٪ فحسب .

وكانت اسرائيل تواجه في وارداتها مشكلة مقابلة تتلخص في ان جملة الواردات تتشكل من الخامات والسلع الوسيطة التي يستحيل الاستعاضة عن كثير منها بالانتاج المحلي . اما بعضها ، من السلع الاستثمارية ومنتجات الاسلحة ، فقد امكن احلال الانتاج المحلي محلها . ومعنى ذلك ان اغلب الواردات غير حساسة تقريبا لفروق مستويات الاسعار بين الداخل والخارج . كذلك فان تشكيلة الواردات كانت حساسة لمعدلات الرسوم الجمركية واسعار الصرف ، أي لمستوى الحماية المتبعة . في عام ١٩٦٦ ، استبعد نظام الحماية الادارية ، وبدىء في تطبيق نوع من التحرير للواردات ، حيث خفضت الرسوم بالتدريج ، وبخاصة على السلع التي كانت رسومها مرتفعة ، وكان متوسط التعريفة بالنسبة للصناعة ١٢١ ٪ — فهو يبلغ ١٦٣ ٪ بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، لكنه يصل الى ٥٧٪ بالنسبة للسلع الاستثمارية والى ٤٣ ٪ بالنسبة للسلع الوسيطة .

وكانت محصلة الستينات مزدوجة من جانب تحول الاقتصاد الاسرائيلي الى اقتصاد تصدير ، سواء كان ذلك بتصدير منتجات الصناعة التقليدية او بتصدير منتجات الصناعة القائمة على العلم والتكنولوجيا . ومن جانب آخر ، فلقد كانت الدول الراسمالية المتقدمة هي التي تشكل الاسواق الرئيسية لصادرات اسرائيل ووارداتها (٤) .

من اوائل السبعينات الى الآن

قبل حرب اكتوبر/تشرين الاول ١٩٧٣، كانت اسرائيل قد وضعت خطتها لتنمية الصناعة في عشر سنوات ، من عام ١٩٧٢ الى ١٩٨١ . وجعلت التركيز في هذه الخطة على عدة محاور ، هي التصدير والصناعة الحربية والتكنولوجيا المتقدمة . فلقد كان عليها ان تواجه التحديات الاساسية للصناعة في السبعينات وهي :

اولا — التوسع الكبير في تصدير المنتجات الصناعية وتلبية الطلب المتزايد على منتجات الصناعة الحربية المصنوعة محليا .

---

(٤) David Horowitz. The Economics of Israel (Oxford: Pergamon Press, 1967).

ثانيا ــ الانتقال الحاسم الى تلك الفروع من الصناعة التي تنطوي على الخبرات التكنولوجية المتقدمة والقادرة على تحقيق قيمة مضافة اكبر .

كان المطلوب اجراء تغيير هيكلي في الصناعة ، وبخاصة في تركيب كل من القوة العاملة ورؤوس الاموال ، بهدف اساسي هو تحسين ميزان المدفوعات (٥) . وازاء الندرة النسبية للمواد الاولية ، كان لا بد ان تصبح قوة العمل الماهرة موردا من الموارد الطبيعية الاساسية . ومن ثم كان لا بد ان تتخصص اسرائيل في الصناعات الاستراتيجية ذات الكثافة التكنولوجية العالية (الالكترونية والكهربائية والكيماوية) التي تتيح التفوق لاسرائيل اقتصاديا وعسكريا . وقد ترتب على ذلك تغيير هيكل الصناعة على النحو التالي :

أ ــ الابطاء في توسيع فروع الاستهلاك الفردي .

ب ــ التوسع السريع في الفروع المعتمدة على المواد الخام المحلية ، كالصناعة الكيماوية وتصنيع الفواكه والخضروات .

جـ ــ توسيع القطاعات الخاصة المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة .

د ــ تنمية الفروع المخصصة للتصدير والخاصة بأغراض الامن والدفاع .

ومع ذلك ، ظلت اسرائيل تشكو من خطورة التركيب الحالي للقوة العاملة . يقول يعقوب فيلين بحق ان الصهيونية هي قبل كل شيء « استيعاب للهجرة » (٦) ، لكن صحيفة (نيويورك تايمز)الامريكية تكتب في يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ انه « بعد ربع قرن من تحقيق حلم الصهيونية باقامةدولة يهودية ، فان واحدا من كل عشرة اسرائيليين قد ترك البلاد ، ومنهم حوالي ٣٠٠ الف في الولايات المتحدة » . وبالنسبة لاولئك الذين لم يهجروا اسرائيل ، وعلى الرغم من ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيها ، فانهم يواجهون مشاكل اجتماعية بالغة الحدة ، ليس اقلها ازمة الاسكان التي توصف بأنها ازمة مزمنة ، تحتاج لاكثر من ١٢٥٠ مليون دولار للقضاء على الاحياء الفقيرة في المدن القليلة في اسرائيل ، وتبقى بعد ذلك حاجة اسرائيل للعمالة غير الماهرة.

وتبرز من ثم مشكلة تركيب رأس المال . لقد كان عجز ميزان العمليات الجارية سمة مستديمة من سمات الاقتصاد الاسرائيلي . واستمرت اسرائيل تعتمد في تمويل هذا العجز على تدفق الاموال من الخارج ، لكن في عام ١٩٦٨ ولاول مرة منذ قيام اسرائيل ، عجز تدفق رأس المال الاجنبي عن سد العجز في ميزان العمليات الجارية ، فتحقق لأول مرة عجز ايضا في ميزان المدفوعات . وعلى الرغم من جهود الراسمالية اليهودية العالمية ، فلقد تضاءل تدفق الاستثمارات الاجنبية في ما بعد عام ١٩٧٣ .

في الوقت نفسه ، اطلقت حرية الرأسمالية المالية في السيطرة على اقتصاد اسرائيل ، من خلال اجهزة البنوك والبورصة ، واذ تسعى اسرائيل لتتحول الى مركز

---

(٥) انظر : « ملحق الدراسة الاساسية » ، في مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية ، الرابع ، بغداد كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦ (بغداد : جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ١٩٧٦) .

(٦) يعقوب فيلين ، « ميزانية ليبرالية للدولة » ، عال هامشمار ، ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ .

تدفق الاستثمارات الاجنبية　　　　مليون دولار

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
اجمالي الاستثمارات	٥ر١٨٧	٩ر٢٧١	٥ر١٦٥	٨ر١١٨	٩ر١٠٥
صافي الاستثمارات	٠ر١٤٣	٢ر١٨٥	٥ر٩٢	٣ر٦٧	٩ر٤٣

المصدر : جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ([بيروت] : مركز دراسات الوحدة العربية ، [١٩٧٩]) .

مالي عالمي ، ولتكون (سويسرا الشرق الاوسط) ، تبسط هذه الراسمالية سيطرتها على الصناعة الاسرائيلية من خلال سعر الفائدة البالغ الارتفاع ، والذي لا مثيل له في اية دولة راسمالية ، اذ انه يتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ (٧) . وهذه الشريحة من الراسمالية اشد ارتباطا بالرأسمالية الخارجية ، واشد ميلا الى المضاربة الداخلية في العملات الاجنبية والاوراق المالية . ومن ثم لا توجد باسرائيل سوق مالية جادة ، وهي حاليا محكومة بالتجارة في سندات الحكومة واوراق الشركات المتداولة ، وتتخذ في العادة شكل موجات طارئة من المضاربة . ولهذا لا توجد علاقة واقعية بين السعر الحالي للعائد على الاسهم وبين القوى الاقتصادية الحقيقية التي تحدد السعر الفعلي للعائد على الاستثمارات العينية .

من هنا تهيأت الظروف لانتقال السيطرة على الاقتصاد الاسرائيلي من ايدي الراسمالية البيروقراطية المرتبطة بالدولة الى الرأسمالية التقليدية . وجرى هذا بصفة خاصة ، بضغط متزايد من الدوائر الرأسمالية العالمية ، وبتأثير النسبة الضخمة من العناصر الرأسمالية والمهنية في الهجرات التي تلت حرب عام ١٩٦٧ من المجتمعات الاوروبية الراسمالية . وكانت حكومة (المعراخ) بعد حرب عام ١٩٧٣ قد حاولت مسايرة هذه التيارات الكامنة في الاقتصاد ، واتخذت سياسة تقشف شديد ، تزعمها يهوشع رابينوفيتش ، لكنها لم تكن كافية ، وجاءت حكومة (الليكود) لتنجز التحول الحاسم للاقتصاد الاسرائيلي، وجاء سيمحا ارليخ ليواصل مهمة يهوشع رابينوفيتش، في محاولة لتوجيه الاقتصاد الاسرائيلي نحو التصدير .

وتمثلت السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتجاهات التالية :

اولا ـ تقليص قطاع الاعمال التابع للدولة عن طريق بيع اسهم الشركات العامة وحرمان القطاع التعاوني من المزايا الاحتكارية وتقليص اعانات الانتاج .

ثانيا ـ اخضاع الاقتصاد الاسرائيلي لقوى السوق التلقائية ، والحد من اساليب الحكومة في التدخل في ادارة الاقتصاد ، بالغاء الرقابة على النقد الاجنبي وحرية استخدام رؤوس الاموال الخارجية وتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية وتعويمها .

---

(٧) موشي موزار ، « البورجوازية المالية تحتفل بانتصارها » ، عال هامشمار ، ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٨

ثالثا ــ تخفيض الانفاق الحكومي الى اقصى حد ، عن طريق التخلص من العمالة الزائدة وضبط زيادات الاجور .

رابعا ــ تشجيع الاستثمار الخاص بجانبيه الاسرائيلي والاجنبي ، واطلاق يد الرأسمالية الاسرائيلية وبخاصة الرأسمالية المالية في السيطرة على الاقتصاد .

التصدير او الانهيار

ومن جديد طرح هدف تشجيع الصادرات بوصفه الهدف الاساسي للسياسة الاقتصادية الجديدة . ولقد اعتمدت هذه السياسة على اداتين هما مقاومة التضخم وتخفيض الليرة . والواقع ان التضخم سمة دائمة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي ، فهو يحافظ على مستوى مرتفع للاسعار الداخلية . وهذا مطلوب ومقصود فالتضخم ناشيء ــ كما هو الحال في كل مكان ــ عن فائض الطلب ، وبخاصة بسبب التحويل الواسع للعملات الاجنبية : ويقول ديفيد هوروفيتز ، ان التضخم كان ضروريا للنمو السريع ، بحيث تعود الاقتصاد أن يعيش (مع) التضخم خشية من التضحية بالنمو املا في تثبيت الاسعار . وعلى الرغم من المعدل العالي للتضخم ، فانه لم يحدث نتيجة له انخفاض في مستوى الاجور الحقيقي ، بل حققت الاجور زيادة قدرها ١٠ ٪ وبذلك تغلبت على ارتفاع الاسعار (٨) ومع ذلك يبقى ان التضخم يشكل عقبة في سبيل الصادرات ــ ويكفي ان معدل التضخم في عام ١٩٧٩ كان ١٠٠ ٪ (٩) .

اما تخفيض الليرة فهو ايضا سمة مميزة للاقتصاد الاسرائيلي . فلقد كان التخفيض دائما دافعا لزيادة الصادرات ، ومن ثم كانت سياسة تخفيض قيمة الليرة بحيث تؤدي ، وما زالت ، الى زيادة المقابل الذي يحصل عليه المصدرون بمعدل اكبر من زيادة اسعار انتاج الصناعة للسوق الداخلية . واصبح من المعروف في اسرائيل انه اذا ارتفع سعر الدولار اكثر من ارتفاع مستوى الاسعار ، تحسن موقف التصدير .

لقد ارتفع بالفعل نصيب الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية في اجمالي الناتج الصناعي ، من نحو ٢٠ ٪ في عام ١٩٦٥ الى نحو ٣٠٪ في عام ١٩٧٥ . وازاء ضيق السوق الاسرائيلية من ناحية الطلب المحلي بنوعيه المدني والحربي ، اشتد الاعتماد على التصدير ، وتحول الاقتصاد الاسرائيلي الى اقتصاد يعتمد نموه لا على نمو السوق المحلية بل على زيادة الطلب الخارجي (١٠) ومع ذلك ، وعلى الرغم من الزيادة السريعة في صادرات اسرائيل من منتجات الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية ، فان معدل هذه الزيادة لا يفوق معدل الزيادة في انتاج هذه الصناعات ، كما انه لا يواجه بعد الزيادة الكبيرة في الواردات الاسرائيلية . ومن ثم اطرد عجز الميزان التجاري ، وعجز ميزان المدفوعات ولقد ارتفع هذا العجز الاخير في عام ١٩٧٩ بمقدار الف مليون دولار عن العام السابق ، ليصل الى ٤٫٥ بليون دولار ، واصبح الموقف

(٨) يتسحاق دويتشر ؛ « ملامح الاقتصاد الاسرائيلي خلال العام الجديد » ، هاتسوفيه ، ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ .

(٩) Financial Times, 12 September 1979.

المصدر : هارتس ، ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ .

(١٠) د. جلال امين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية .

خطيرا مع مجيء عام ١٩٨٠ ، وفيه تنتهي ظروف تفضيل صادرات اسرائيل الى السوق الاوروبية المشتركة ، وحينئذ سيواجه الاقتصاد الاسرائيلي تحديات صعبة . ومعروف ان اتفاقية انتساب اسرائيل الى السوق التي وقعت في عام ١٩٧٥ تمنح اسرائيل تسهيلات خاصة لصادراتها الزراعية باعتبار انها موجهة في اغلبيتها الساحقة الى اوروبا الغربية التي تستوعب ٦٤٪ منها .

عجز الميزان التجاري — **مليون دولار**

السنوات	الصادرات	الواردات	العجز
١٩٧٠	٧٣٤	١٤٣٤	٧٠٠
١٩٧١	٩١٥	١٨١٢	٨٩٧
١٩٧٢	١١٠٠	١٩٦٢	٨٦٢
١٩٧٣	١٣٩٢	٢٩٦٩	١٥٧٧
١٩٧٤	١٧٣٧	٤١٧٧	٢٤٣٩
١٩٧٥	١٨٣٥	٤١٠٩	٢٢٧٤
١٩٧٦	٢٣٠٦	٤٠٧٧	١٧٧٠
١٩٧٧	٢٩٦٣	٤٧٦٠	١٧٩٧
١٩٧٨	٣٧١٦	٥٦٥٨	١٩٤٢
١٩٧٩	٤٣٢٢	٧٣٠٠	٢٩٧٨

المصدر : هآرتز بتاريخ ٢٩ يناير / كانون الثاني ١٩٨٠ .

ربحية الانتاج للتصدير مقارنة بربحية الانتاج للسوق المحلية (١٩٧٥ = ١٠٠)

الفترة الزمنية	اسعار التصدير	اسعار البيع في السوق المحلية	نسبة اسعار التصدير الى اسعار البيع المحلي
الربع الاول ١٩٧٦	١٠٦ر١	١٠٤ر١	١٠١ر٩
الربع الثاني ١٩٧٦	١٠٥ر٥	١١١ر١	١٠٤ر٠
الربع الثالث ١٩٧٦	١٢٠ر٠	١١٥ر٢	١٠٤ر٢
الربع الرابع ١٩٧٦	١٣٣ر٨	١٢٣ر٢	١٠٨ر٣
الربع الاول ١٩٧٧	١٤٣ر٦	١٢٩ر٥	١١٠ر٩
الربع الثاني ١٩٧٧	١٥٢ر١	١٣٨ر٣	١١٠ر٠
الربع الثالث ١٩٧٧	١٦٥ر٥	١٤٧ر٢	١١٢ر٤
الربع الرابع ١٩٧٧	١٩٦ر٧	١٦٨ر٩	١١٦ر٤

المصدر : البنك المركزي الاسرائيلي .

ليس امام اسرائيل سوى التوسع في التصدير او الانهيار . ان الاهتمام بصناعات مثل التعدين والكهرباء والمواصلات والكيماويات والمطاط والبلاستيك ، او بصناعات مثل الملابس الجاهزة والقمصان وملابس الاطفال والاثاث والمفروشات ، انما يقصد منه التحول نحو التصدير . وهنا نتبين ان البديل من التصدير في سلعة كالملابس الجاهزة هو اغلاق المصانع او الانتاج للسوق المحلية . لكن السوق المحلية ممتلئة والطلب المحلي فيها ضعيف . وعلى الرغم من التوسع السريع في تصدير الملابس الجاهزة ، لم ترتفع ربحية التصدير في السنوات الماضية . ومع ذلك ظل الانتاج للسوق المحلية اقل ربحية بكثير من الانتاج للسوق الخارجية (١١) ففيما بين نهاية عام ١٩٧٥ ونهاية عام ١٩٧٧ ، ازداد العائد الذي حصل عليه المصدر الاسرائيلي المتوسط من بيع وحدة انتاج للخارج بنسبة مائة في المائة ، اما لو كان حاول بيع منتجاته في اسرائيل ، لكانت الاسعار قد ارتفعت بنسبة ٧٠٪ . وفي الحالين زادت التكلفة بنسبة ٨٠٪ .

هكذا تمت تغيرات اساسية في الهيكل الاقتصادي لاسرائيل : ثم التحول من الصناعة التقليدية الى الصناعة ذات الكثافة العلمية والتكنولوجية ، وتم التحول من اشباع السوق الداخلية الى التصدير للسوق الخارجية . لكن التحول بشقيه لم يفض الى اي تحسن في ميزان المدفوعات . واصبحت اسرائيل مهددة بالتوسع في التصدير او الانهيار الاقتصادي . وامام تزايد الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة، وامام التوسع المستمر في زيادة الطاقة الانتاجية ، تواجه اسرائيل ازمة شاملة تتمثل في الافراط في الانتاج ، وقصور متزايد في رأس المال ، وارتفاع في نسبة النزوح منها (١٢) . ومن ثم تبحث عن حل لأزمتها عبر تطبيع العلاقات بينها وبين الاقطار العربية (١٣) .

وينبغي ان نذكر هنا ، اننا ونحن نتابع تطور الاقتصاد الاسرائيلي ، وتجمع عناصر ازمته الشاملة في السبعينات، انه لا يخفى علينا امران جوهريان، **اولهما** تلك الانجازات الضخمة التي حققها الاقتصاد الاسرائيلي بفضل استغلال الموارد العربية والدعم الخارجي الجبار وكفاءة الادارة الاقتصادية . **وثانيهما** طبيعته الطفيلية ، ومواطن الضعف العضوي في كيانه ، من جراء نشأته كاقتصاد استزراع يتحقق نموه عن طريق الاستعمار الاستيطاني (١٤) . وفي ضوء هذه الحقائق ، فان الاقتصاد الاسرائيلي الذي

---

(١١) انظر : « ستحدث معجزة في التصدير ؟ » عال هامشمار ، ١٨ ايار (مايو) ١٩٧٨ ، و ٢٢ ايار (مايو) ١٩٧٨ .

(١٢) اعلن هوروفيتز في عام ١٩٧٨ وهو وزير للصناعة والتجارة والسياحة (ان مصر ليست وحدها التي تحتاج الى السلام ، فان حاجتنا اليه لا تقل عنها ، وانا اجرؤ ان اقول ان وضعنا الاقتصادي يحتم السلام .فالنزوح من البلد في السنة الماضية كان بنسبة مماثلة للهجرة اليه) .

(١٣) حسين ابو النمل ، **الصناعة الاسرائيلية** (بيروت : دار الطليعة ، [١٩٧٩]) .

وكذلك : امين ، **المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** ، الذي يضيف ان تسوية النزاع العربي الاسرائيلي اصبحت ضرورة حتمية لكل من الولايات المتحدة واسرائيل .

(١٤) الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الثانية والثلاثين ، ابو ظبي ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، **تقرير الامين العام** .

استطاع ان يواجه اعباء التحول من الاداة الاستعمارية القديمة الى كيان استعماري صغير ، يواجه الان مرة اخرى اعباء التحول من هذا الكيان الاستعماري الصغير الى كيان للاستعمار الجديد في مواجهة الوطن العربي بأكمله (١٥) .

ولا نريد ان نستقصي في هذا الموضوع كافة اثار هذا التحول علـى الاقتصاد الاسرائيلي ، فلسوف تتضح معالم هذا التحول عندما نتناول منها بالضرورة عناصر معينة في علاقتها بالاقتصاد العربي في مجموعه . لكننا نريد ان نتوقف عند عنصر واحد، اثار بصفة خاصة اهتمام الاقتصاديين الاسرائيليين ، وهو تأثير (السلام) على المعونات الخارجية الرسمية والجماهيرية التي تتلقاها اسرائيل ، وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية .

وقد اتضح من المناقشات التي دارت في اسرائيل ان هناك اجماعا على انخفاض المعونة الجماهيرية الامريكية ، اما المعونة الرسمية الامريكية فلـن تنخفض ، نظـرا لاستمرار اوضاع اقتصاد الحرب في اسرائيل ، بمـا في ذلـك الانفـاق العسكري ، والاستثمار في الصناعة الحربية التي سمحت لها امريكا بتطويرها . وعلى العكس فلقد زادت امريكا من عونها لاسرائيل في عام ١٩٨٠ .

وما زالت السوق الامريكية تستوعب نحو ٢٠٪ من صادرات اسرائيل ، بينما تتلقى من امريكا معظم وارداتها الاستراتيجية ، ومستلزمات الانتاج الصناعي بما في ذلك النفط .

ويقدرون احتمال انخفاض جمع المعونة الجماهيرية في الولايات المتحدة بما لا يقل عن بليون دولار سنويا . ولذلك دعا يتسحاق دويتشر الى « المبادرة بوضع اهداف جديدة للمساعدة التي يقدمها يهود العالم لاسرائيل » ، يطلق عليها اسم (تحديـات السلام) تتناول اعباء التنمية السريعة ، واستيعاب الهجرات الضخمة (١٦) . بينما اعلنت صحيفة (دافار) ان النقص ينبغي ان يغطى بمضاعفة الصادرات ، على اساس ان تستوعب البلاد العربية الزيادة في هذه الصادرات (١٧) . وطالب موشي زنبار بانتهاز فرصة اهتمام الولايات المتحدة بانجاز تسوية سياسية بأسرع وقـت ممكن ، لابرام معاهدة معها للمساعدة طويلة الامد (١٨) بينما اتخذ دوف جانجوفسكي وجلعون عشت موقفا صريحا باعترافهما ان الاعتبار الاول الذي كان يحول دون تدفق رأس المال الاجنبي الى اسرائيل ، هو الصراع العربي الاسرائيلي ، وحالة الحرب . ومـن ثـم

---

(١٥) انظر في الاستعمار الجديد :

Lev L'vovich Klochkouski. **Economic Neocolonialism: Problems of South-East Asian Countries ' Struggle for Economic Independence** [trans. From The Russian by John Williams] (Moscow: Progress Publishers, 1975).

(١٦) يتسحاق دويتشر ، « المشاكل الاقتصادية عندما يحل السلام » ، هاتسوفيه ، ٢ كـانـون الثـاني (يناير) ١٩٧٨ .

(١٧) دافار ، ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ .

(١٨) موشي زنبار ، « الاهمية الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد » ، معاريف ، ١٠ تشريـن الاول (اكتوبر) ١٩٧٨

استخلص ان راس المال سوف يتدفق على اسرائيل ، في السنوات القادمة (١٩) .

الاقتصاد المصري مشروعات مشتركة مع شريك أصغر

منذ البداية ، فانه يشوب العلاقات الاقتصادية (الطبيعية) التي ستبدأ فيما بين مصر واسرائيل بمقتضى المعاهدة المعقودة بينهما ، ان هذه العلاقات لا تأتي تعبيرا عن رغبة متبادلة من التعاون بين البلدين ، ولكنها شرط من شروط التسوية لاختبار نوايا مصر تجاه اسرائيل ، اعني تجاه (الوجود الدائم والمشروع لاسرائيل في الشرق الاوسط) .

ولا ترفض الاوساط الحاكمة في مصر هذه الرؤية لطبيعة العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل ، وانما هي تعتبرها نوعا من (المباراة الحضارية) بين البلدين ، فاذا كانت (الصفوة السياسية الاسرائيلية) تريد من وراء تطبيع العلاقات مع مصر (أن تصبح اسرائيل مركزا ماليا هاما وعالميا في منطقة الشرق الاوسط ، وان تكون سيناء منطقة التعاون الحضاري بين الدولتين) فان (الصفوة السياسية المصرية) تسعى بدورها لكي تجعل من مصر (مركزا ماليا هاما وعالميا في منطقة الشرق الاوسط ، وتكون سيناء نموذجا للمجتمعات الجديدة التي تحلم بها) (٢٠) .

لكن هذه (المباراة الحضارية) تجري بين طرفين غير متكافئين ، فأحدهما استعمار صغير يتحول الى استعمار جديد بمساندة من الرأسمالية العالمية ، والاخر اقتصاد متخلف نام يتحول في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، من اقتصاد مستقل ، الى اقتصاد تابع للرأسمالية العالمية ، تسيطر عليه الرأسمالية الطفيلية سواء كانت تجارية او مالية او خدمية (٢١) . واذا كان هناك من يؤكد على ان المباراة تجري بين اقتصادين متكاملين ، هما اقتصاد زراعي صناعي ثقيل في مصر ، واقتصاد صناعي استهلاكي في اسرائيل ، فينبغي ان نذكر ان القطاعات القائدة في الاقتصاد المصري الآن هي قناة السويس وخطوط الانابيب والسياحة والنفط ـ وكلها قطاعات تعتمد على الخارج .

ولهذا ، فان التكامل الذي يتوقع بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الاسرائيلي ، هو تكامل تابع يقوم على نمط متخلف من تقييم العمل بين الدولتين . وحتى اذا اتخذ هذا التكامل شكل المشروعات المشتركة ، فان المشاركة عندئذ تتم ـ من حيث الكيف ـ بين استعمار صغير وشريك اصغر ، واخطر ما في هذا التكامل انه يسعى من جانب اسرائيل لاقامة علاقات عضوية فيما بين البلدين ، يصعب فيما بعد الرجوع فيها او التخلص منها ، وقد يستحيل الغاؤها بغير حروب جديدة .

واذا وضعنا جانبا كل ما قيل على سبيل الدعاية عن الرخاء الذي تحمله المعاهدة

---

(١٩) دون جنحوفسكي وجدعون عشت ، « اسرائيل هل يمكن ان تصبح مركزا اقتصاديا لمنطقة الشرق الاوسط » ، يديعوت احرونوت ، ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ .

(٢٠) انظر : عمرو كمال حمودة ، « انتقل الصراع من المواجهة الى المباراة الحضارية » ، الاخبار ، ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٠ .

(٢١) انظر : فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦) .

للمصريين ، فقد كف الدعاة انفسهم عن التبشير به ، فاننا نستطيع ان نقول ان للمعاهدة اثرين عريضين على الاقتصاد المصري ، هما : اولا ، عزل الاقتصاد المصري عن مجموع الاقتصاد العربي ، وعرقلة خطوات التكامل الاقتصادي العربي . وثانيا ، التغلغل الاسرائيلي في الاقتصاد المصري ومحاولة السيطرة عليه ، وبخاصة في سيناء، من خلال حرية التبادل التجاري والمشروعات المشتركة ، ومن ثم احكام عملية ادماج مصر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وهي العملية التي بدأت فيما بعد حرب اكتوبر / تشرين الاول ۱۹۷۳ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وبعبارة اخرى احكام تبعية مصر للرأسمالية العالمية .

عزل الاقتصاد المصري عن الاقتصاد العربي

طبقا لتقديرات البنك الدولي للانشاء والتعمير عن الاقتصاد المصري في عام ۱۹۷۷ ، كان المقرضون الرئيسيون لمصر بحسب ترتيب الاهمية هم : السعودية والكويت والولايات المتحدة فالاتحاد السوفياتي فالمانيا الغربية . وكانت مسحوبات مصر من هيئة الخليج لتنمية الاقتصاد المصري قد بلغت الفي مليون دولار . اما ودائع الاقطار العربية لدى البنك المركزي المصري فقد بلغت نحو الفي بليون دولار . وكانت نسبة مشاركة المستثمرين العرب في مجالات الاستثمار المتاحة بمقتضى سياسة الانفتاح الاقتصادي قد وصلت الى ۲٥٪ من مجموع الاستثمارات لا تسبقها الا الاستثمارات من جانب المصريين بنسبة ٥٨٪ ، بينما كانت العمالة المصرية تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الخارجي ، اذ كانت لا تقل عن ۱٦٥٠ مليون دولار في عام ۱۹۷۷ . وبلغت جملة ايرادات السياحة عندئذ ۷٥٠ مليون دولار ، كان نصفها يرجع للسياح العرب . ومن وراء العمالة المصرية في البلاد العربية والسياحة العربية في مصر ، كان يتم تمويل عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة ، وهي عمليات لم تكن تقل قيمتها في عام ۱۹۷۸ عن الفمليون دولار . اما التجارة الخارجية المصرية العربية فكانت تمثل ۱۰٪ من حجم صادرات مصر ، وبلغت قيمتها نحو ۳۷٫٥ مليون جنيه . وكانت السوق العربية المشتركة قد اتخذت قرارا بحرية تبادل المنتجات الصناعية بشرط ان تكون سلعا ذات منشأ عربي بنسبة ٤٠٪ على الاقل من مكوناتها .

وبمجرد توقيع الحكومة المصرية على معاهدة الصلح مع اسرائيل ، تم بالفعل عزل الاقتصاد المصري عن مجموع الاقتصاد العربي . وتحت ايدينا الملخص الذي نشرته صحيفة (فايننشال تايمز)عن التقرير الذي رفعته الحكومة المصرية الى مؤتمر قمة الدول السبع الصناعية الكبرى الذي انعقد في طوكيو في مستهل صيف عام ۱۹۷۹ . وفي التقرير بيانات الحكومة المصرية عن (الاعباء الاضافية) التي حلت بالاقتصاد المصري من جراء اجراءات المقاطعة التي طبقتها الاقطار العربية تجاه مصر (۲۲) .

فالحكومة المصرية تطلب من الدول الصناعية الكبرى ، التي اجتمعت لمناقشة ازمتها التي تفاقمت من جديد وبخاصة في مجالات الطاقة والتضخم والبطالة ، تطلب منها ان تقدم لمصر معونة قدرها ۱۸٫٥ بليون دولار للسنوات الخمس القادمة وذلك

---

(۲۲) Financial Times, 9 July 1979.

« حتى تتجنب الابطاء في تقدم عملية السلام » . وطبقا للمذكرة المصرية فان المقاطعة العربية قد ادت الى ما يلي :

أ ـ توقع ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات من ١٫٩ بليون دولار في عام ١٩٧٨ الى ٤٫٥ بليون دولار لعام ١٩٧٩ .

ب ـ توقع هبوط قيمة الصادرات المصرية بنحو ٨٪ والواردات المصرية بنسبة ٣٪ .

جـ ـ توقع هبوط تحويلات المصريين في البلاد العربية بمقدار ١٫١٢٥ بليون دولار، وهبوط عائدات السياحة الداخلية بمقدار ٤٥٠ مليون دولار .

د ـ توقع سحب الودائع العربية الرسمية لدى البنك المركزي المصري وتبلغ قيمتها ١٫٩ بليون دولار .

هـ ـ وقف المعونة السنوية التي كانت تقدمها البلاد العربية ، وبخاصة السعودية ـ سواء للاغراض المدنية او العسكرية . وكانت مصر منذ حرب ١٩٧٣ قد تلقت من الاقطار العربية المبالغ التالية :

٣٫٧ بليون دولار معونة مباشرة من الحكومات
٧٢٥ مليون دولار من الصناديق العربية
٢٫٠ بليون دولار من هيئة الخليج
٦٫٤٢٥ بليون دولار .

وتضيف المذكرة المصرية الى ما سبق ، ما تعتبره (خسائر صافية) مثل عدم القدرة على اعادة استخدام مبالغ هيئة الخليج ، والارباح التي ضاعت على مصر عن استثماراتها التي تبلغ ١٫٥ بليون دولار في هيئة التصنيع الحربي .

واذا تركنا جانبا مجموع العلاقات الاقتصادية الرسمية، فان العلاقات الاقتصادية الجماهيرية بين مصر والاقطار العربية قد اصيبت بضرر بليغ . ويتمثل ذلك بصفة خاصة في مجالي عائدات السياحة العربية وتحويلات العمالة المصرية . فلقد هبطت عائدات السياحة في مصر من ٧٠٢ مليون دولار في عام ١٩٧٨ الى ٦٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ ، نتيجة لتناقص السياح العرب الذين كانوا يمثلون ٥٢٪ من عدد الليالي السياحية في عام ١٩٧٨ ، اما تحويلات العمالة المصرية في البلاد العربية ، فقد بلغت ٢١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ ، وهي بذلك لم تزد الا بنسبة نمو بلغت ١١ ٪ عن سنة ١٩٧٨ حين كانت قيمتها ١٨٤٦ مليون دولار بنسبة نمو كانت اكثر قليلا من ١٢٪ .

ويرجع الانخفاض الى ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء بالنسبة للسعر التشجيعي ، الذي اصبح السعر السائد للجنيه المصري ، والى البدء في وضع القيود على التحويلات في بعض البلاد العربية . ومع ذلك ، فان المشكلة انما تكمن في حقيقة اخرى هي ازدياد البطالة في مصر . فلقد وصل عدد المتعطلين في عام ١٩٧٩ الى ١٫٥ مليون شخص ، ومع كل الاستثمارات المخصصة للسنوات الخمس القادمة ، فان عدد المتعطلين لن يهبط الا الى مليون شخص في عام ١٩٨٤ . ومن ثم تتوقع مصر ان تستوعب الاقطار العربية ٨٧٣ الف عامل جديد .

وكل هذه الحسابات لا تكشف بعد عن فداحة المخاطر والاضرار التي تحيق بالاقتصاد المصري . فما تحرص عليه اسرائيل هو اضعاف مصر بقطع اوصالها ، وتمزيق وشائجها الحميمة وانسجتها العضوية بالوطن العربي . وتكريس واقع التجزئة والتشرذم من خلال ضرب محاولات التكامل الاقتصادي العربي ، الذي كانت مصر تلعب فيه دورا اساسيا ، بوصفها اكبر قطر عربي تشكل نحو ثلث سكان الوطن العربي، وتربطه بالوصل بين مشرق ومغرب . وعندئذ فان تسلل اسرائيل نفسها الى الاقتصاد العربي ، يمكن ان يتم بمقاومة عربية اقل بكثير مما لو كانت مصر موجودة تتحمل مسؤولياتها في قلب الوطن العربي . ان الهدف هنا هو تصفية الخطوات المتواضعة التي تمت حتى الان على طريق التكامل الاقتصادي العربي ، بحجة ان العلاقات الاقتصادية مع مصر « مقدمة مناسبة لاعادة تقسيم العمل على صعيد المنطقة كلها » .

التغلغل الإسرائيلي في الاقتصاد المصري

وتحت ذريعة ان (مصر تحتاج الى السلاح مثلما يحتاج الانسان الى الهواء) ، وبدعوى (اشتراك اسرائيل في تطوير اقتصاد مصر) ، يبدأ التعامل بين اقتصادين محكومين بسياسة واحدة هي سياسة الانفتاح الاقتصادي ، سياسة تنمية الرأسمالية المحلية ، والاندماج المتزايد مع الراسمالية العالمية ، وبينما تسيطر الراسمالية الطفيلية التجارية والمالية على الاقتصاد المصري ، تسيطر على الاقتصاد الاسرائيلي رأسمالية مالية مفرطة في استغلالها تحت قناع من سيطرة القطاع العام ، والنمط التعاوني والزراعي ، ودور المؤسسات العمالية ، وهي رأسمالية صريحة في تبني اسلوب الاقتصاد الحر ، وفي التخلي عن المظاهر الاخيرة « للاشتراكية الصهيونية » ــ على النحو الذي يمهد لتحرير الانتاج والتبادل .

وتفتح المعاهدة المصرية الاسرائيلية سبيل تغلغل اسرائيل في الاقتصاد المصري. ويبدأ هذا المسار بتخلي مصر عن سياسة المقاطعة الاقتصادية التي اتبعتها منذ قيام اسرائيل ، وقد تم هذا بتشريع صدر عن مجلس الشعب في شهر فبراير / شباط من العام الحالي . ومن ثم فتحت ابواب السوق المصرية امام السلع الاسرائيلية . لكن التبادل التجاري ليس هو الاسلوب الاساسي للسيطرة على الاقتصاد المصري ، وانما هو اسلوب المشاركة بحجة التفوق التكنولوجي .

اولا ــ اسلوب التبادل التجاري

يقول جلال امين ان « الآمال الاسرائيلية متعددة . ولكن من اهمها فتح السوق المصرية للصادرات الاسرائيلية . فمصر اوسع البلاد العربية سوقا . والوصول الى السوق المصرية يسمح للصناعات الاسرائيلية بالارتفاع بانتاجها الى الحجم الذي يمكنها من منافسة الدول الاكثر تقدما والاوسع سوقا ، بينما تتلقى مصر المنتجات والخدمات الاسرائيلية التي تعجز عن تصريفها في الاسواق الاكثر ثراء » (٢٣) . غير ان

---

(٢٣) امين ، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية .

التقديرات الاسرائيلية تبدو اقل ازدهارا ، فقيمة الواردات المصرية لا تشكل سوى ٥٠٪ تقريبا من اجمالي قيمة الواردات الاسرائيلية (٢٤) . وكل ما يمكن ان تبيعه اسرائيل الى مصر يمكن ان تحصل عليه مصر من دول اخرى ، كل ما يمكن ان تفعله اسرائيل هنا هو ان تعطي لمصر هذه المنتجات بكميات وفيرة وبأثمان معقولة . وهذا هو الفرق الوحيد (٢٥) . ولذلك تجد اسرائيل مصلحتها في قيام منطقة حرة للتجارة بين البلدين ، أي البدء باقامة منطقة حرة أو سوق مشتركة تضم البلدين كنواة لها تمهيدا لتوسيعها بانضمام بلاد عربية اخرى .

ولقد بدأت اسرائيل بتسريب نماذج لمنتجاتها التي تريد ان تدخل بها السوق المصرية : البيرة ، الشوكولاته ، الادوية ، لكنها تأمل في تحقيق تخصص سريع بتبادل منسوجات مصرية مقابل ملابس جاهزة اسرائيلية . وتطرح ايضا كافة منتجاتها الالكترونية والكهربائية والكيماوية والمعدنية ، بشرط ان تكون (بكميات وفيرة وبأثمان معقولة) . وفي المقابل ، فلقد توصلت اسرائيل الى اتفاق على شراء مليوني طن من النفط الخام سنويا من انتاج حقول سيناء ، وهي كمية تمثل نحو ٢٥٪ من استهلاك اسرائيل من النفط . ولقد حصلت عليها بأسعار تقل عن الاسعار التي تبيع بها مصر نفطها في السوق الخارجية .

وبصفة عامة ، فان سياسة الانفتاح الاقتصادي المطبقة في مصر تشكل ظرفا مؤاتيا تماما للتوسع في التبادل التجاري ، وبخاصة من جانب اسرائيل ، فالسوق الغربية مفتوحة لها بالفعل من قبل .

لكن يبدو ان لتحرير التبادل التجاري بين مصر واسرائيل مردودا آخر اهم بكثير بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي . فالغاء المقاطعة المصرية لاسرائيل من شأنه ، كما يقول جلال امين ان يزيد من جاذبية اسرائيل للاستثمارات الاجنبية التي يمكن ان تعوضها سوق مصر الواسعة عن ضيق السوق الاسرائيلية ، والعمل المصري الرخيص ، عن ارتفاع اجور العمال الاسرائيلية . كذلك فان الغاء المقاطعة المصرية لاسرائيل من شأنه ان يحرم المقاطعة العربية من كثير من فعاليتها ، بالنسبة للشركات الدولية التي تريد ان تستثمر في اسرائيل . ان الغاء المقاطعة المصرية لاسرائيل معناه الاذن لها جميعا بأن تتعامل مع اسرائيل . ويبقى ان نرى كيف تتصرف بهذه الآونة . لقد فتحت السوق المصرية ليس فقط امام السلع الاسرائيلية ، وانما كذلك امام سلع الشركات التي كانت تقاطعها مصر ، ولسوف تتلقى اسرائيل عمولتها عن ذلك . بل لقد ادركت اسرائيل ان جزءا من الاموال التي تخصصها الولايات المتحدة حاليا لمساعدة مصر ينبغي ان ينفق في الشراء من اسرائيل ، وهو امر يمكن ان يتم بالاتفاق عليه مع امريكا ، كما يمكن ان يتم بغير اتفاق اذا ما بادرت اسرائيل بالمشاركة في تنفيذ عمليات دولية كاعادة بناء شبكة التلفونات .

---

(٢٤) موشي مندلبوم ، « الاقتصاد الاسرائيلي في عصر السلام مع مصر » ، هاتسوفيه ، ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ .

(٢٥) جنحوفسكي وعشت ، « هل يمكن ان تصبح اسرائيل مركزا اقتصاديا لمنظمة الشرق الاوسط » .

ويتصل بهذا ما يتوقع من تبادل سياحي بين مصر واسرائيل . ويتوقع الاسرائيليون ان يزور مصر في العام الاول من تطبيع العلاقات حوالي ٢٠٠ الف اسرائيلي ، ولقد فتحت الطرق البرية وخطوط الطيران بالفعل لنقل السياح ورجال الاعمال ، وينظرون في اسرائيل للسياحة الاسرائيلية بوصفها في صالح ميزان المدفوعات المصري .

ثانيا ــ اسلوب المشاركة

من خلال المشاركة ، وبدعوى التفوق التكنولوجي ، تستطيع اسرائيل ان تقيم علاقات اقتصادية راسخة ، وهي تريد لها ان تتحول الى شبكة من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يصعب التراجع عنها ، ان لم يكن يستحيل التخلص منها بغير حروب جديدة . ويقع اختيار اسرائيل على منطقة سيناء لتكون بالذات منطقة الاختبار .

وبادىء ذي بدء ، فلا تطرح اسرائيل على الاطلاق احتمالات المشاركة مع مصر في مجال الصناعة ، فلا امل في تدفق رأس المال من اسرائيل ، وهي تشكو نقصا في تدفقه عليها واغلب الاحتمالات هنا ان حاجة الاقتصاد الاسرائيلي ، وبالذات الصناعة فيها ، الى العمالة المصرية، يمكن ان تتخذ صورة استيراد قوة العمل المصرية الرخيصة، او صورة المقاولات للانتاج من الباطن ، وهما صورتان طبقتهما اسرائيل بنجاح في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي هذا الصدد ، يمكن ان تناقش احتمالات المنافسة بين السوق الاسرائيلية والاسواق العربية على العمالة المصرية .

وانما تطرح اسرائيل احتمالات المشاركة في مجالات الطاقة وبخاصة النفط ، والزراعة وتعمير الصحراء والسياحة .

أ ــ في مجالات الطاقة والنفط والغاز : فاسرائيل تقترح على مصر التعاون معا في مجال استخدامات الطاقة واستغلال النفط والغاز ، وهنا تطرح اسرائيل ، انشاء محطات قوى ذرية مشتركة ، وفيها منشآت لتحلية المياه . كما تقترح تكامل شبكات الكهرباء بين البلدين عبر سيناء (٢٦) . يضاف الى ذلك تقدم اسرائيل في استخدام الطاقة الشمسية للاغراض المنزلية .

والاحتمالات اكبر بالنسبة لاستخدام النفط والغاز ، فلقد كانت حقول النفط المصرية مصدرا اساسيا لتزويد اسرائيل بحاجتها من النفط ، منذ احتلال سيناء في عام ١٩٦٧ . وقد تولت اسرائيل استنزاف حقول النفط المصرية بحرية كبيرة . وكان حقل علما وحده يقدم لاسرائيل ٢٠ الف برميل يوميا اي مليون طن سنويا ، يمثل ١٥٪ من الاستهلاك الاسرائيلي للنفط . وهي الان قد ضمنت تزويدها بكل انتاج هذا الحقل وبعض الحقول الاخرى في سيناء . وكان انتاج مصر من النفط في عام ١٩٧٨ قد بلغ ٢٥٫٤ مليون طن ، بينما بلغ الاستهلاك ١٢ مليون طن ، مما يترك هامشا كبيرا

(٢٦) عوديد سورير ، « تأثير اتفاقية كامب ديفيد على قطاع الطاقة في اسرائيل » ، معاريف ، ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ .

للتصدير . ويتوقع ان يصل الانتاج في عام ١٩٨٠ الى ٣٠ مليون طن ، يستخرج ٩٠٪ منها من خليج السويس .

وتقترح اسرائيل على مصر مشاركتها في تنمية واستغلال حقول النفط المصرية . وتتضمن الاقتراحات ما يلي :

١ ــ اقامة منطقة صهاريج في السويس تخدم حقول النفط في خليج السويس .

٢ ــ اقامة معامل تكرير مشتركة ضخمة في سيناء لخدمة السوق الاوروبية فيما يتعلق بمشتقات النفط ، على ان ينقل النفط من الحقول المصرية ويتدفق عبر خط انابيب ايلات ــ عسقلان الذي ينقل حاليا ٢٥ مليون طن .

٣ ــ الاستغلال المشترك للغاز الناتج من حقول النفط المصرية .

٤ ــ اقامة انابيب لنقل النفط من خليج السويس الى ايلات .

٥ ــ تأمين توريد النفط المصري لأمد طويل لاسرائيل ، وترتيب تكرير كميات اخرى في معامل حيفا واسدود وبيعه مشاركة مع مصر .

٦ ــ السماح لشركة (نفتون نفتا) الاسرائيلية بالتنقيب عن النفط في مصر .

ويوجد على مشارف مدينة رفح في سيناء حقل للغاز الطبيعي ، تطلق عليه اسرائيل اسم (حقل سادوت) ، وهو ينتج ما يساوي ٤ آلاف برميل نفط في اليوم . وتقترح اسرائيل ان يكون الحقل مجالا للتعاون المشترك باعتبار ان اسرائيل هي (العميل الطبيعي) للنفط والغاز المصريين .

ثمة بند آخر تطرحه اسرائيل في هذا المجال ، فلدى اسرائيل اسطول ناقلات للنفط ، كان في بداية السبعينات يتكون من ٢٨ ناقلة مجموع حمولتها مليونا طن . وحتى نهاية عام ١٩٧٧ ، لم تزد الحمولة عن ثلاثة ملايين طن ، اذ ما زالت شركات النفط الدولية تخشى من نقل النفط بناقلات اسرائيلية . ولذلك تعتمد اسرائيل حاليا على استئجار الناقلات . وتقترح اسرائيل تعاون مصر معها في مجال نقل النفط المصري على ناقلات اسرائيلية . ولقد تم بالفعل نقل النفط المصري الى اسرائيل عليها .

ب ــ **في مجالات الزراعة وتعمير الصحارى** : تقدم اسرائيل نفسها لمصر بوصفها الدولة الصحراوية التي استطاعت أن تطور الزراعة على الرغم من شحة الارض والمياه. ومن ثم فهي الدولة المرشحة من الناحية التكنولوجية لقيادة عملية تطوير الزراعة وتعمير الصحارى ، وهي تعرض مساعدتها في حل كثير من المشاكل الزراعية في مصر ، باستغلال رشيد للمياه ، واستحداث طرق جديدة للري ، واستخدام المعدات الزراعية ، انها تطرح مثلا بحث مشكلات الطمي المتراكم امام السد العالي ، لكنها اشد حرصا على ان تطرح مساعدتها في حدود سيناء . ويعلن المتحدثون باسمها انه سيكون بوسع مصر خلال سنوات قليلة من هذا التعاون « ان تعتمد على نفسها اعتمادا كليا في كل ما تحتاج اليه من سلع استهلاكية ومواد غذائية » . ويبدو ان هذا هو الفهم الكامن وراء التعاون المصري الامريكي حاليا في مجال الزراعة ، فلقد دعت امريكا الى (تحالف زراعي ثلاثي) تشترك فيه اسرائيل .

وهنا تتضح حقيقة هذا النمط من التعاون ، فهو اولا يقوم على ارض سيناء التي كانت تحتلها اسرائيل ، وما زالت تحتل الجزء الاخير منها ، وهو الذي توجد فيه المستوطنات الاسرائيلية المشتغلة بالزراعة . وهو ثانيا يربط دائما في كل الحسابات بين تطوير الزراعة في سيناء وبين تعمير النقب . وتعود بنا الذاكرة الى اقتراح لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الامريكي في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، فلقد اوصت بدراسة امكانية اقامة محطة للقوى الذرية لتحلية مياه البحر المتوسط على شواطىء سيناء الشمالية لاستخدامها في الاغراض الزراعية . ويشمل المشروع انشاء ثلاثة مفاعلات نووية من الحجم المتوسط لتحلية ٦١٠ ملايين غالون من المياه يوميا الى جانب انتاج حوالي ١٣٠٠ ميغاوات من الكهرباء . واوضحت اللجنة ان الهدف من المشروع هو « وضع اسس اقتصادية للتسوية بين اسرائيل والبلاد العربية عن طريق مشروع تطوير زراعي في سيناء تحت الرعاية الامريكية » (٢٧) .

وظاهر من المشروع الامريكي الذي يتوقع ان يتم تمويله في اغلبه من جانب الولايات المتحدة انه يرمي الى اقامة وحدة زراعية بين الاراضي المستصلحة في كل من سيناء والنقب واقامة مجمع زراعي صناعي يمكنه ان يدمج شبكات الطاقة الكهربائية بين مصر واسرائيل عبر سيناء . ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية تستعيد حاليا هذا المشروع الذي يمكن ان يكون قاعدة لاستصلاح نحو ١٠٠ الف فدان في سيناء . وتتذرع الاوساط الحاكمة في مصر بفكرة استصلاح اراضي سيناء لتبرير محاولتها لنقل مياه النيل الى اسرائيل ، لتعمير النقب لصالح المستوطنين الحاليين والجدد .

جـ ـ في مجالات السياحة والمواصلات : تبدو المناطق السياحية في سيناء نقطة البدء لاقامة مشروعات مشتركة بين مصر واسرائيل في مجالات السياحة والمواصلات. ولقد قامت شركة العال للطيران في اسرائيل بالتعاون مع شركة البوينغ الامريكية بدراسة مشتركة ، اظهرت انه في ظل السلام تستطيع المنطقة العربية ان تحصل على ٨ ٪ الى ١٠ ٪ من حجم السياحة العالمية في السنة ، أي ان يزور المنطقة من ٨ الى ١١ مليون سائح في عام ١٩٨٠ .

ولا تعول اسرائيل على السياحة المصرية اليها ، وانما تجعل من تطبيق العلاقات (صفقة) لبيع خدمات السياحة الاسرائيلية في العالم كله ، بمعنى أن تتولى اسرائيل خدمة السياح القادمين الى المنطقة ابتداء بمصر نفسها . وهذا تطور طبيعي يتفق وازدياد الطابع الطفيلي في الاقتصاد الاسرائيلي، بالوساطة التجارية والمالية والخدمية.

وتسعى اسرائيل لجعل مصر والاردن واسرائيل (منطقة سياحية واحدة) . ومن هنا اصرارها على اقامة الطريق البري الذي يربط الاردن بسيناء ويمر بالنقب .

ومن الواضح ان المشاركة الاسرائيلية المصرية في مجال الفندقة والمواصلات من اقرب المشروعات الى التحقيق في المستقبل .

(٢٧) محمد السيد سعيد ، التطورات الاقتصادية في المفهوم الاسرائيلي للسلام (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، ١٩٧٦) .

د ـ المجتمعات الجديدة في سيناء : هكذا تدور اغلب المشروعات المشتركة حول سيناء . ومن الجانبين تبدو رغبة ملحة في تعمير سيناء ، مصر تريدها مجالا لاستيعاب الزيادة في السكان، واسرائيل تريدها (جسرا للسلام) اعني مجالا للاستغلال الاقتصادي واحكام قبضتيها على مصر كلها .

كان هرتزل يقول ان ارض سيناء والعريش هـي ارض اليهـود العائدين الـى اوطانهم، وكذلك قال بن غوريون بعد حرب ١٩٥٦ . واقامت فيها اسرائيل مستوطنات للاستعمار . ووراء ذلك كله امران ، الاول استغلال شبه جزيرة سيناء وهي منطقة غنية بالمعادن وتمثل مخزونا كبيرا من النفط والغاز ، لكن تعمير سيناء مطلوب منه ان يصل الى النقب . فبدون طاقة رخيصة بحجم كبير ، وبدون مياه بحجم كبير ، يصعب التفكير في تطوير سيناء . ويضيف موشي زنبار « ونحن بحاجة ايضا الى المياه والكهرباء لتطوير النقب » . لكن هناك هدفا اخر لاسرائيل في سيناء ، مستمد من وجودها على الحدود ، وبعدها عن وادي النيل بكثافته السكانية والاقتصادية والسياسية . ولهذا تتطلع اسرائيل لاقامة مجتمع جديد في سيناء يكون بمثابة (حاجز) او (عازل) ، يكفل بذاته امن اسرائيل . اذ ينبغي ان يتكون من مجموعات بشرية وطبقية ترى في التكامل مع اسرائيل (مباراة حضارية) ، بحيث تنشأ مصالح مشتركة في اطار مدن وقرى جديدة تصبح حلقات وصل بين الرأسمالية الطفيلية في كل من مصر واسرائيل . ومن هنا ، يتعزز التفكير في نقل النيل الى النقب عبر سيناء ، وكان الاقتصادي المعروف بنت هانسن اول من دعا في عام ١٩٧٣ وقبل حرب اكتوبر / تشرين الاول ببيع ميـاه النيل لاسرائيل (٢٨) .

احكام اندماج مصر في الاقتصاد الراسمالي العالمي

بعزل مصر عن الاقتصاد العربي ، واطلاق حرية اسرائيل في التغلغل في الاقتصاد المصري ، يزداد اندماج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرأسماليَ العالمي . وتلعب اسرائيل في هذه العملية دورَ الوسيط بالعمولة ، الوسيط التكنولوجي . هناك بالطبع مجـال لتطلع اسرائيل الى دور الوسيط المالي . وبعد تقلص دور سوق بيروت وانتقال المركز المالي الى البحرين ، تسنح لاسرائيل فرصة انتقال هذا المركز الى القدس ، غير انه فيما عدا ما يمكن ان تمثله بالنسبة للرأسمالية اليهودية الحالية ، لا توجد فرصة كبيرة لحصول اسرائيل على ذلك المركز المالي .

وانما تتقدم اسرائيل لتلعب دور الوسيط التكنولوجي . وكل مـا يقال عـن التكنولوجيا الاسرائيلية ليس في الواقع سوى امتداد او تطوير للتكنولوجيا العالمية . والواقع انه يصعب استخدام المزايا التكنولوجية الاسرائيلية في مواجهة الشركـات العملاقة . وكذلك تعتمد اسرائيل على التكنولوجيا العالمية مثلما تعتمد علـى رؤوس الاموال العالمية . وهذا شانها فيمـا يتعلق بالصناعة الحربية . وهو شانها ايضا فيما

---

(٢٨) Bent Hansen in Economic Development and Population Growth in the Middle East, ed. Cooper and Alexander.

يتعلق بعملية تطوير سيناء والزراعة المصرية واساليب الري ، فالمشروع الخاص بالمحطات النووية يفترض ان تتولاه شركة وستنفهاوس الامريكية . وتتعاون شركة بوينغ للطائرات مع شركة العال الاسرائيلية ، فلا تتحرك اسرائيل الا بالتعاون الوثيق مع الشركات العالمية . ولذلك تطمع اسرائيل في ان تكون المركز الاقليمي للاحتكارات متعددة الجنسية .

وليس معنى هذا التقليل من شأن التفوق التكنولوجي لاسرائيل في مواجهة العرب . وتشير الدراسات الاسرائيلية الى ان الفارق التكنولوجي سوف يكون في عام ۲۰۰۰ بنسبة ۱ : ۱۰ ، بحيث انه في الوقت الذي تقترب فيه مصر من المراحل الاولى للثورة التكنولوجية ، تكون اسرائيل قد بلغت اعلى مرحلة من التكثيف التكنولوجي . ومن ثم يتاح لاسرائيل ان تتخصص في الصناعات الذرية والحربية والتحويلية ذات الكثافة التكنولوجية العالية ، تاركة الصناعات الدنيا للاقطار العربية ومنها مصر . وعلى اية حال، فان اسرائيل حريصة من جانبها على ان تلعب دور الوسيط التكنولوجي نيابة عن الاحتكارات الدولية ، لادارة واستغلال الاقتصاد المصري ، بالاستناد الى تفوق العامل البشري والفارق التكنولوجي (۲۹) .

وكل هذا يزيد فرص تسليم مقاليد الاقتصاد المصري الى الرأسمالية العالمية ، ويشدد من تبعيته للخارج ، وبخاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت الباب امام تبعية الاقتصاد المصري . وتتضافر هذه الظروف جميعا لتطوير واثراء طبقة طفيلية مصرية موالية للخارج ، ومواتية للتعاون الشامل مع اسرائيل ــ اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ــ على صعيد المنطقة العربية بأسرها (۳۰) ، ويضاعف من قوة هذا الاتجاه اعتماد اسرائيل نفسها اعتمادا كاملا على الرأسمالية العالمية ، ولا سيما بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال .

الاقتصاد العربي سوق مشتركة للشرق الاوسط

لاول مرة ، تحاول اسرائيل ان تتخلص من طبيعتها الطفيلية المعتمدة على الخارج ، وذلك بالسعي (للاعتماد) على المنطقة العربية كشريك ، وهكذا تتقدم اسرائيل بوصفها المنقذ الاقتصادي للمجتمع العربي الراهن . وهي في الواقع تسعى لاعادة تشكيل المنطقة العربية ، بهدف ابتلاع كامل الارض الفلسطينية ، وما يتيسر من الارض العربية ، ومشاركة الراسمالية الغربية في عملية نهب ثروات المنطقة وفي مقدمتها النفط والاموال النفطية . ويجري كل ذلك عبر ما يسمى السوق المشتركة للشرق الاوسط .

ولهذا يتجاوز مفهوم السلام لدى اسرائيل مجرد انهاء حالة الحرب ، او حتى الاعتراف باسرائيل ــ ليشمل تطبيع العلاقات من سياسية واقتصادية وتجارية وسياحية وثقافية ، في ظل حرية كاملة للتكامل ، لانتقال السلع والعمالة ورأس المال

---

(۲۹) حمد المشوخي ، هيكل الصناعة الاسرائيلية ، النظرية والتطبيق (الزرقاء ، الاردن : ۱۹۷۹) .

(۳۰) في مقال نشرته جيروزالم بوست ، ۳ كانون الاول (ديسمبر) ۱۹۷۳ ، في اعقاب حرب تشرين الاول اكتوبر مباشرة، اعلنت الصحيفة ان « على القاهرة والقدس ان تعملا معا لوقف الروس » .

والتكنولوجيا. وهكذا تخطط اسرائيل للسيطرة على الاقتصاد العربي بوصفها الوسيط التجاري والمالي والتكنولوجي للعالم الراسمالي . وتتشكل من ثم معالم تقسيم جديد للعمل في المنطقة العربية تتولى فيه اسرائيل دور المركز وتقوم الاقطار العربية بوصفها التخوم . وهي تعتمد في ذلك على الاقل على التواطؤ ، ان لم يكن الدعم المباشر ، من قبل مراكز الراسمالية العالمية ، وبالمقابل ، فان اسرائيل تشكل عنصرا مهما من عناصر (الابتزاز النفطي) الذي تتعرض له الاقطار العربية . وتسعى في ظل هذه الظروف للجمع بين المزايا الاقتصادية والفروق التكنولوجية التي تتمتع بها بالنسبة للاقطار العربية ، وبين فرض موقع ممتاز لنفسها عن طريق الاتفاقيات المباشرة مع المنطقة العربية (٣١) .

مفهوم السوق المشتركة

تنطوي الرؤيا الصهيونية على عناصر ثلاثة تتفاعل فيما بينها ، وهي المساحة والموارد والحق التاريخي المقدس . فالمساحة والموارد تقرر الاهداف التوسعية ، أما الحق التاريخي المقدس فهو يضفي على التوسع طابعه المشروع ، ويسهل استيعاب هذه الرؤيا الصهيونية عندما تتوحد مطامع اسرائيل الاستيطانية والاستعمارية مع المطامع الاخرى للاستعمارية العالمية .

منذ ايام التوراة الاولى ، تقول اسرائيل ، والسهول الخضر الواقعة الى شرق نهر الاردن مرتبطة من النواحي الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالارض الواقعة الى الغرب من هذا النهر . ان ميناء العقبة ، تقول اسرائيل ، كان منذ ايام سليمان فصاعدا نهاية طريق تجاري هام في فلسطين ، وجبل الشيخ هو ابو مياه فلسطين ، ولا يمكن فصله عن فلسطين دون تعريض حياتها الاقتصادية للخطر . ولا بد من ادخال المياه الضرورية للري والطاقة الكهربائية ضمن حدود فلسطين ، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه الاردن من ثلوج جبل الشيخ .

وكانت الولايات المتحدة ـ يا للصدفة ـ قد دعت منذ نهاية الاربعينات لمشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط ، محاولة رسم خريطة للمنطقة كشرق اوسط لا كشرق عربي .

وفي سنة ١٩٦٥ ، حين كانت غولدا مائير وزيرة الخارجية ، توجهت الى مدير بنك اسرائيل آنذاك ، ديفيد هوروفيتز ، وطلبت منه اعداد ورقة حول الكسب الاقتصادي الذي يمكن ان يعود على اسرائيل وعلى الاقطار العربية اذا ما تحقق السلام في المنطقة (٣٢) . وطرح هوروفيتز عندئذ فكرة السوق المشتركة للشرق الاوسط . وبعد هزيمة حرب ١٩٦٧ ، اصدرت الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٦٨ دراستها المشهورة

---

(٣١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، « المخاطر الاقتصادية المستقبلية للتحدي الصهيوني المصيري وتأثيره على الوطن العربي » ، (تونس : الجامعة ، ١٩٧٩) .

(٣٢) يسرائيل تومر ، « ماذا سوف يحدث في الاقتصادين المصري والاسرائيلي عندما يتحقق السلام » ، يديعوت احرونوت ، ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ .

بعنوان (الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠) (٣٣) .

وقد عاد هوروفيتز مؤخرا الى مشروعه القديم ، وتولى عرضه بنفسه على الرأي العام الاسرائيلي . يقول هوروفيتز ان الشرق الاوسط المنقسم والمتعدد التناقضات ، لم يحصل حتى الان على ما يستحقه من التكامل الاقتصادي ولو على نطاق ضيق ، وهو يرمي بمشروعه الى خلق كتلة اقتصادية واحدة في المنطقة تتحرك فيها التجارة ورؤوس الاموال والتكنولوجيا بحرية ، وتزدهر فيها المشروعات المشتركة التي تحتل فيها اسرائيل دور العقل المفكر في تقسيم العمل الجديد (٣٤) . ولا يخفي هوروفيتز بالتالي ان لاسرائيل مصلحة كبيرة في اجراء هذا التكامل الاقتصادي الذي ينطوي على خمسة مجالات اساسية هي : تعمير الصحارى والاستخدام الكفء للمياه ، وتحسين وسائل المواصلات واساليب الاتصال ، والغاء الحواجز الجمركية ، وتطوير مصادر جديدة للطاقة .

اولا ــ تعمير الصحارى ، وذلك بالقيام بثورة خضراء تنطوي على استخدام الاساليب الحديثة لتخصيب المناطق الصحراوية وتحويل الاراضي البور الى اراض زراعية ، وتتناول هذه العملية مساحات شاسعة من الاراضي الجرداء المهملة شرق نهر الاردن ، وعلى حدود سيناء ، والصحراء الغربية ، وشبه الجزيرة العربية . وتدلل اسرائيل على كفاءتها بنمو الانتاج الزراعي في قطاع غزة والضفة الغربية بمعدل سنوي يصل الى ١٠٪ .

ثانيا ــ ترشيد استخدام المياه . فمن اجل القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء ، فلا مفر ليس فقط من اكتشاف مصادر جديدة للمياه ، وانما من الاستخدام الرشيد للمياه ، التي تضيع هباء بكميات كبيرة سواء نتيجة لاساليب الري المتبعة او نتيجة لعدم التحكم في المياه المتاحة .

ثالثا ــ تحسين المواصلات ووسائل الاتصال. اذ يمكن تطوير شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية والموانىء بهدف تقليل تكاليف نقل السلع وضمان سرعة الانتقال والاتصال .

وقد تقدم جاد يعقوبي وكان وزيرا سابقا للمواصلات ، بمشروع لتطوير نظم الاتصال في الشرق الاوسط ، تقوم فيه اسرائيل بدور المركز في الاتصال بين المشرق والمغرب ، الى جانب دور (المعبر) عن طريق شبكات من المطارات والموانىء والسكك الحديدية بين مصر والاردن ولبنان . وبالفعل فان الاتصال بين مصر واربعة اقطار عربية هي لبنان وسوريا والاردن والعراق موصول (او مقطوع) عن طريق اسرائيل . ومعنى هذا ان تصبح اسرائيل (سرة) المواصلات والاتصالات في الوطن العربي ، مما يتيح لها حرية واسعة في التجارة العابرة ومركزا غالبا في مواجهة الاردن بالذات ،

---

(٣٣) Association for Peace, Tel Aviv, The Middle East in the Year 2000: A Project, Beyond the frontier of time (Tel Aviv: The Association, 1970).

(٣٤) ديفيد هوروفيتز ، « سوق مشتركة في الشرق الاوسط » ، يديعوت احرونوت ، ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ .

حيث تصبح موانىء حيفا واسدود وعسقلان هي منافذ الوطن العربي ، وبخاصة الاردن ، الى البحر المتوسط ، وتكمل اسرائيل مقترحاتها بضم ميناء العقبة الى ميناء ايلات .

رابعا ــ الغاء الحواجز الجمركية ، والهدف هنا هو انهاء المقاطعة الاقتصادية من جانب الاقطار العربية . ومن ثم تطلق حرية التبادل للسلع والاشخاص وراس المال والتكنولوجيا ، وتنشأ مصانع كبيرة مشتركة تستخدم التكنولوجيا الاسرائيلية .

ان المطلوب هو ان تفتح ابواب الاسواق العربية على مصاريعها امام السلع التي تصنعها اسرائيل ، ومن ثم تكتسب السوق المشتركة قبل كل شيء طابعا تجاريا ، ويكون من شانها تطوير وتدعيم الجهاز الانتاجي الاسرائيلي وبخاصة صناعتها الحديثة، وتقدم السوق العربية العمالة الرخيصة غير الماهرة التي تحتاجها اسرائيل ، مثلما تقدم المال النفطي الذي تتطلع اليه اسرائيل بحرارة شديدة ويقدم السياح العرب للتمتع بجمال اسرائيل ، وتتحول الى مركز طبي متقدم في منطقة الشرق الاوسط ، الا يأتيها الناس حاليا من تركيا وبعض الاقطار المجاورة ؟

الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل

ان الغاء الحواجز الجمركية انما يعني تحرير التبادل مع اسرائيل ، ينطبق هذا على السلع والاشخاص وراس المال . ومعنى هذا الغاء المقاطعة الاقتصادية التي كانت سلاح العرب الاساسي في مواجهة اسرائيل حتى الان (٢٥) .

لقد وقعت الثغرة الاولى بين جدار المقاطعة الاقتصادية بعد حرب ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة وسيناء والجولان ، وطبقت عليها سياسة الاحتواء ، وانطلاقا منها استطاعت ان تحقق الثغرة الثانية المتمثلة فيما يسمى سياسة الجسور المفتوحة . وفتحت الثغرة الثالثة بتطبيع العلاقات الاقتصادية مع مصر . وبقي ان تجهز اسرائيل على المقاطعة العربية من خلال السوق المشتركة للشرق الاوسط .

لقد وضعت قواعد المقاطعة العربية في عام ١٩٤٨ ، وقننت في عام ١٩٥٤ ، وكان الغرض منها قطع اسرائيل عن مصادر تزويدها بالمواد الخام وبالمنتجات النفطية وبالمواد الغذائية وبالاسواق الطبيعية لمنتجاتها . وكان اغلاق قناة السويس في وجه اسرائيل يعني حظر المرور فيها على السفن الاسرائيلية ومصادرة البضائع المرسلة الى اسرائيل عبر القناة ، على سفن غير اسرائيلية . ولذلك كان بناء ميناء ايلات على خليج العقبة ثغرة خطيرة في المقاطعة العربية ، وتبعه بناء خط الانابيب من ايلات الى عسقلان. فعن طريق ايلات صارت اسرائيل هي الدولة الوحيدة ــ عدا مصر ــ في البحر المتوسط التي تطل ايضا على المحيط الهندي .

ومع ذلك ، فلقد كان من جراء المقاطعة العربية ان كان ثلث اعتمادات الموازنة العامة للدولة يخصص للاغراض العسكرية ، وفي عام ١٩٥٦ مثلا زاد نصيبها عن

---

(٢٥) هاني الهندي ، « المقاطعة العربية لاسرائيل » ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد) ، ايار (مايو) ١٩٧٥ .

النصف . كذلك فلقد كان للمقاطعة العربية تأثيرها على الاقتصاد الاسرائيلي . وفي حرب ١٩٥٦ ، هبط الانتاج الصناعي بنسبة ٥٠٪ والانتاج الزراعي بنسبة ٣٠ ٪ ، وقدرت خسائر اسرائيل من المقاطعة بحوالي ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ من اجمالي الناتج القومي. فاذا اضيفت اليها الخسائر الخاصة بالدفاع والامن ، ارتفعت الاعباء مؤخرا الى حوالي ٥ بليون دولار في السنة .

ونجحت البلاد العربية في تطبيق نظام المقاطعة الاقتصادية ، بحيث لم يحدث تعامل ذو قيمة او وزن مع اسرائيل ، وظلت اسرائيل معزولة اقتصاديا عن الوطن العربي ، عزلة شبه كاملة، ولا ينفي هذا حقيقة تسرب المنتجات الاسرائيلية الى السوق العربية ، سواء عن طريق ثالث كالسوق الاوروبية ، او عن طريق الجسور المفتوحة ، بوصفها منتجات عربية من الارض المحتلة ، او عن طريق التهريب ، وحتى وقت اخير، كانت شركة حيفا للكيماويات تصدر الاسمدة الى الاقطار العربية (٣٦)

ولقد طورت البلاد العربية اجراءات المقاطعة في مجال المضايقة الاقتصادية لاسرائيل ، عن طريق معاقبة المتعاملين معها ، وبخاصة المستثمرين المباشرين في اسرائيل . ولئن لم يخل ذلك دون توجه الاستثمارات المباشرة الى اسرائيل تماما ، فلقد عرقلها ، وحدّ من مداها ، بحيث اصبحت الصفة الغالبة على الشركات المتحدية للمقاطعة انها شركات يملكها صهاينة او يسيطرون عليها . ومن ثم بقي الارتباط الاقتصادي الخارجي لاسرائيل اساسا في الاطار الصهيوني العالمي . ولقد ظهر ذلك مرارا ، عندما انسحبت شركات كبرى من اسرائيل، مثل رينو وشل وليلاند وفيليبس، حفاظا على اسواقها العربية .

وانما كان احتلال الاراضي العربية في عام ١٩٧٦ قاعدة لتطبيق كل من سياسة احتواء الارض المحتلة وسياسة الجسور المفتوحة مع الاردن . واتجهت اسرائيل لادماج الارض المحتلة وتكوين كيان اقتصادي واحد بغض النظر عن الحدود السياسية . وبداخل هذا الكيان الاقتصادي فرضت اسرائيل تقسيم عمل خاص بها . فمن جانب، تعتبر الضفة الغربية وغزة سوقا اضافية للمنتجات الاسرائيلية . ولقد اصبحت الارض المحتلة تستوعب ١٤٪ من جملة الصادرات الاسرائيلية . ومن جانب آخر ، تعتبر الضفة الغربية وغزة مصدرا اضافيا لعوامل الانتاج ، وبخاصة العمل غير الماهر . وازاء اهمية الموارد البشرية الاسرائيلية بوصفها اهم مقومات البناء الصناعي ، اصبح العرب موردا للعمل الرخيص في الاقتصاد الاسرائيلي . انتهى مبدأ العمل اليهودي ، واستخدمت العمالة العربية في قطاع التشييد والبناء كعمال غير مهرة ، وفي قطاع الزراعة ، واحيانا في الصناعة ، بحيث صار حوالي ١/٣ سكان الضفة الغربية وغزة يعملون في اسرائيل ، بأجور تقل بحوالي ٤٥٪ عن اجور الاسرائيليين ، لاداء الاعمال التي يحتقرها الاسرائيليون .

ويتصور الاقتصاديون الاسرائيليون انه يمكن ان يتجه ثلث تجارة اسرائيل نحو

---

(٣٦) دوف جنحوفسكي ، « اقتصاد السلام ، الحلم الذي لن يتحقق » ، يديعوت احرونوت ، ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ .

الوطن العربي ، حال قيام السوق المشتركة للشرق الاوسط ، واوضاع الاقطار العربية التي تجعل منها اسواقا استهلاكية متوسعة تساعد اسرائيل في هذا التصور حول اقتناص مساحة كبيرة من هذه الاسواق .

ولا تتوقف السوق المشتركة عند حد تحرير حركات العمل والسلع ، بل تمتد ـ في التصور الاسرائيلي ـ لتشمل حرية حركة راس المال والتكنولوجيا ، وبعبارة ادق حركة راس المال العربي والتكنولوجيا الاسرائيلية . وتقدم اسرائيل بوصفها القادرة على تطوير الوطن العربي من خلال تصدير التكنولوجيا الى العرب . ومن هنا تطرح عليهم آليات المشروعات المشتركة . واذا كان تخفيض نفقات الدفاع في مصر بنسبة الثلث بحيث يؤدي الى زيادة استثمارات التنمية الاقتصادية بحوالي ٥٠٪ ، فان وضعا مماثلا يمكن ان يحدث في الاردن وسوريا ، وعندئذ تتقدم اسرائيل لتلعب دور الوسيط التكنولوجي فيمشروعاتمشتركة فيبلدان المواجهة. وتطرح اسرائيل هنا، على سبيل المثال ، مشروع استغلال ثروات البحر الميت بالتعاون مع الاردن ، كما تطرح على الاقطار النفطية العربيــة تطويرا لصناعتها البتروكيماوية بفضــل التكنولوجيا المكتسبة لدى اسرائيل .

وفي النهاية ، فان تحرير التبادل بين الاقطار العربية واسرائيل في اطار ما يسمى السوق المشتركة للشرق الاوسط ، انما يعني انشاء سوق مشتركة تكون لاسرائيل السيطرة عليها ، كما تكون اسرائيل هي الواسطة بينها وبين السوق العالمية . ومن خلال احتكار التقدم التكنولوجي في المنطقة، وضمان استمرار الهجرة اليهودية المنتقاة، تقضي هذه السوق المشتركة على السوق العربية المشتركة وتصفي خطوات التكامل الاقتصادي العربي . ومعنى هذا ان السوق المشتركة للشرق الاوسط انما تهدف الى فرض تكامل تابع على المنطقة العربية ، وفق تقسيم عمل اقليمي متخلف ، وداخل اطار التقسيم الدولي الراهن للعمل ، بحيث يحتفظ لاسرائيل بدور كدور المراكز الرأسمالية الكبرى للبحث عن مصادر جديدة للطاقة ، وفي هذه الاثناء فانها تعمد الى بينما يكون على الاقطار العربية ان تؤدي مهام التخوم المتخلفة .

تطوير مصادر جديدة للطاقة

بقي المجال الامني من مجالات السوق المشتركة ، وهو التعاون في تطوير مصادر جديدة للطاقة . وكأنما تطرح اسرائيل على البلاد العربية النفطية ان تتخلى عن النفط لصالح مصادر جديدة للطاقة ، لكن الحقيقة هي تأمين اسرائيل لتدفق النفط العربي حاليا الى المراكز الصناعية العالمية ، ولاستخدام الاموال العربية في ايجاد مصادر جديدة للطاقة مستقبلا . وهنا تلتقي محاولة اسرائيل بمحاولات الدول الرأسمالية الكبرى للبحث عن مصادر جديدة للطاقة ، وفي الاثناء فانها تعمد الى الاقتصاد في استهلاك النفط ، وتستورد الولايات المتحدة حاليا نصف كمية النفط التي تستهلكها (٢٧) .

---

(٢٧) Odeh Aburdene and Alan Stoga, «Small Shift in Arab Investment Overseas,» The Banker, December 1979.

وفي الوقت نفسه ، تتطلع اسرائيل الى نصيبها في الاموال النفطية العربية . واستنادا الى سياسة الانفتاح الراسمالي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، تحاول اسرائيل ان تتحول الى مركز عالمي تستقطب المدخرات والاموال الفائضةالعربية، اما لاستخدامها في اسرائيل التي تشتد حاجتها لراس المال ، واما لاعادة تدويرها في الاسواق العالمية .

لقد كانت الارصدة الاجنبية في البنوك المركزية العربية ولدى الحكومات العربية في نهاية عام ١٩٧٨ تبلغ ١١٠ بليون دولار . وكانت التوظيفات العربية في اميركا تبلغ ٢٧ بليون دولار ، وفي السوق الاوروبية ٤٢ بليون دولار ، وكان ٧٥٪ من هذه التوظيفات الاخيرة يتم بالدولار . ومع ذلك فلقد كان منها ٥ بلايين دولار في بريطانيا . فلقد ساهمت الاموال العربية في الحفاظ على قيمة الدولار ، على الرغم من ضعف مركزه في الاسواق المالية (٣٨) .

وتعمد الاحتكارات الدولية حيثما تستطيع ذلك الى تعبئة امكانات اسواق راس المال في البلدان النامية. وتستخدم تلك الاموال كقروض تضاعف بها تمويل استثماراتها وتزيد بذلك من ارباحها ، عن طريق الحصول على الفرق بين الربح وسعر الفائدة ، والاستيلاء على هذا الفرق بوصفه ربح صاحب العمل . ومع حرمان الاقتصاد المحلي من امواله التي يحتاجها بشدة ، واستخدامها على العكس في اغراض الاحتكارات الدولية نفسها ، فان ذلك مما يؤخر اجراء التغييرات الهيكلية الضرورية وعرقلة التوسع الضروري في الموارد الداخلية للادخار .

وتتطلع اسرائيل لتلعب هذا الدور المالي على قدر استطاعتها ، لتجعل من القدس وتل ابيب بديلا عن بيروت والكويت والبحرين ، وتعيد بدورها تدوير الاموال العربية لحسابها ، وحتى اذا لم تتمكن اسرائيل من ان تكون مركزا لتعبئة الاموال ، فلتكن مركزا لتعبئة الموارد : العمالة والتكنولوجيا والادارة ، خاصة وان عقود الادارة قد غدت منتشرة في الاقطار العربية التي تتصدى لمهام التنمية الاقتصادية العاجلة (٣٩) .

وواضح ان المستفيد النهائي من هذا التصور للسوق المشتركة ، هو في النهاية الاحتكارات الدولية ، سواء كانت تلك التي كانت محرومة من دخول السوق العربية، او تلك التي كانت تتخفى وما تزال وراء اسرائيل لتمرير مصالحها ، بدلا من ظهورها سافرة . فهي التي تريد النفط العربي والاموال النفطية العربية ، وهي التي تطمع في الاستئثار بالاسواق العربية ، وهي لا ترفض التعامل معها منفردة ومتجزئة اذا لم تستطع ان تتعامل معها موحدة ومتكاملة . وحول هذه الاهداف المحددة تلتقي اسرائيل مع الدول الراسمالية الكبرى ، في اطار التحول العالمي الى اساليب الاستعمار الجديد، مثلا يلتقي الجميع حول اهمية تصفية السوق العربية المشتركة ، والغاء خطوات التكامل الاقتصادي العربي . فالسوق المشتركة المقترحة مفتوحة لبلدان الشرق

(٣٨) Aleksei Ivanovich Stadnichenko, **Monetary Crisis of Capitalism: Origin, Development** trans. From the Russian by Leo Lenpert (Moscow: Progress Publishers, 1975).

(٣٩) **Quarterly Economic Review**, March 1976.

الاوسط كلها ، من قبرص الى تركيا الى ايران ــ مثلما هي مغلقة في وجه المغرب العربي .

ان المطلب هو في النهاية تمزيق اوصال الوطن العربي ، واغراقه فـي تجمعات اقليمية تتكفل بتصفية واقعه القومي المتصاعد .

خاتمـة

لا مراء الآن في ان الصراع انما يدور حول السوق العربية من اجل الاستيلاء على ثرواتها الطبيعية والبشرية والمالية . وتتطلع اسرائيل ، وقد غدت استعمارا صغيرا ، ان يكون لها نصيبها المستقل منها . وفي ظروف ازمتها الاقتصادية الشاملة ، فانها تبحث لنفسها عن نصيبها عن طريق اساليب الاستعمار الجديد التي يمكن ان تفتح امامها ابواب السوق العربية على مصاريعها .

لكن ليس معنى ان تريد اسرائيل ان يكون لهـا مـا تريد . فالمنطقة العربية تغلي بالتناقضات ، سـواء كانت رئيسية أو ثانوية . والشعوب العربية مـا زالت تخوض صراعها الرئيسي مع الراسمالية العالمية ومع اسرائيل (٤٠) . وهـو صراع يجتذب قوى اجتماعية عديدة ، وخاصة عندما يدور في حدود الهامش الرفيع الذي يفصل بـين اسرائيل والرأسمالية العالمية . فاللقاء بين الامبريالية والصهيونية ، لا يعني حتمية تطابقهما بالكامل ، وانما يظل هناك هامش تنطلق منه اسرائيل ، بحثا عـن حلمهـا التاريخي ، باسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل ، على انها لا تكتفي حتى بكـامل التراب الفلسطيني الذي اغتصبته في غمار ثلاث حروب . ومن هنا ، فهي ترمي الان لاقتحام السوق العربية المفعمة بمصالح الراسماليات الصناعية والمالية ، ويساعدها على ذلك حجـم ونوعية الارتباطات الاقتصادية للاقطار العربية ، فهي ارتباطات تبعية متزايدة ازاء العالم الراسمالي على الرغم من التنمية الطموحة التي تجري .

ولهذا كله فاننا بحاجة (لاستراتيجية شاملة للمواجهة الاقتصادية مع اسرائيل) . ومثل هذه الاستراتيجية لا يمكن ان تميز بين الامبريالية والصهيونية علـى مستوى التناقض الرئيسي ، لكنها ينبغي ان تميز بينهما على مستوى التناقضات الثانوية ، هذه التناقضات التي اذا ما احسنت ادارتها ومعالجتها ــ فانها يمكن ان تضع اسرائيل والدول الراسمالية وجها لوجه ، دفاعا عن المصالح الضيقة لكل منها .

ومن هنا ينبغي ان تقوم هذه الاستراتيجية على نحو تتخذ فيه عدة اتجاهات :

أ ــ اتجاه تنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية الخارجية للاقطار العربية الـى اقصى حد ، وتعزيز نظام المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل في العالم .

ب ــ اتجاه تطور خطوات التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة (نواة) السوق المشتركة للشرق الاوسط التي تتشكل من اسرائيل ومصر . والنظر في تطوير السوق العربية المشتركة .

---

(٤٠) فؤاد مرسي ، ازمة التنمية الاقتصادية العربية (بغداد : مجلة النفط والتنمية : دار الثورة ، ١٩٧٩) .

جـ ـ اتجاه اعادة النظر في اساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاقطار العربية ، تعزيزا لعلاقات اقتصادية خارجية متكافئة خالية من التبعية .

د ـ اتجاه استعادة مصر الى الصف العربي ، تعزيزا للقوى الاقتصادية والاجتماعية السليمة بداخلها ، وتفكيكا للروابط التي تنشأ مع اسرائيل ، وتمكينا للقوة العربية من جديد .

وبعد ، فانها مجرد اتجاهات عامة ما زالت بحاجة الى الكثير من التفصيل ، لكن المهم فيها انها تشير جميعا الى ضرورة التصدي ، ان عاجلا أو آجلا ، للامبريالية الامريكية التي كانت المهندس الحقيقي للمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، والتي ترتب حاليا لمصير اسوأ لكل الوطن العربي .

عن « المستقبل العربي » عدد ٨ ـ ١٩٨٠

مواجهة التغير في ميزان القوى والنتائج الاستراتيجية العسكرية

محمود عزمي

على مدى اكثر من ثلاثين عاما من الصراع العربي ـ الاسرائيلي كـان لاسرائيل هدف استراتيجي رئيسي يتمثل في اخراج مـصر بثقلهـا الاستراتيجي ، سياسيـا وعسكريا وجغرافيا ، من ساحة المواجهة العربية ـ الاسرائيلية . وكان هذا الهدف واضحا دائما امام مخططي ومنفذي الاستراتيجية الاسرائيلية ، سياسيا وعسكريا طوال مراحل الصراع منذ العام ١٩٤٨ ، الذي جرت فيه اول حرب عربية ضد الوجود الاسرائيلي ، وحتى العام ١٩٧٨ الذي وقعت فيه اتفاقيتا « كامب دافيد » . فبعـد الهدنة الثانية ، خلال حرب ١٩٤٨ ، ركز الجيش الاسرائيلي عملياته الهجومية علـى الجبهة الجنوبية ، حتى أجبر مصر على عقد الهدنة الدائمة في اوائل العام ١٩٤٩ ، واعقبتها بعد ذلك بقية اقطار المواجهة العربية تباعا دون قتال فعلي .

وفي العام ١٩٥٦ وجهت اسرائيل ، بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا ، ضربة عسكرية الى مصر ، رغم ان الاخيرة لم تتحرش بها او تباشر ضدها آية استراتيجية هجومية ، وذلك لمجرد انمصر بدات تنمي قوتها المسلحة (صفقتا الاسلحة التشيكية والسوفييتية عامي ٥٥ و ٥٦) وتؤكد استقلالها الوطني (تأميم شركة قناة السويس عام ٥٦) .

وفي العام ١٩٦٧ كان اعادة اغلاق مصر لمضائق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية هو الذريعة المباشرة لشن اسرائيل هجومها على مصر والاردن وسوريا ، وكانت الجبهة المصرية هي التي تلقت الضربة الاولى والرئيسية في الهجوم الاسرائيلي ، الذي حقق ما لم تحققه حرب ١٩٤٨ من اهداف استراتيجية ، من حيث استكمال السيطرة على ارض فلسطين ، والوصول الى « حدود آمنة » ، وفرض « الردع المعنوي » على اقطار المواجهة ، بحيث تقلصت طموحاتها القومية السابقة في تصفية الكيان الصهيوني القائم في فلسطين ، الى مجرد المطالبة بالعودة الى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وذلك على اساس القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن الدولي ، وكـان هـذا نهـاية « الحلم » بتصفية اسرائيل ، وبداية ترسخ مفهوم القبول بها والتعايش معهـا بكـل ابعاده .

وفي خلال الاعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ انفردت اسرائيل بمصر طوال حرب الاستنزاف، التي شنتها الاخيرة من أجل تنفيذ القرار ٢٤٢ . وفي حرب ١٩٧٣ اضطرت اسرائيل

في المرحلة الاولى الى التركيز على الجبهة السورية ، نظرا لخطورة الهجوم السوري وقربه الشديد من الارض المحتلة في شمال فلسطين ، فضلا عن امكان تحقيقه لهدف استرجاع الجولان بسهولة نسبية اذا ما اعطيت الجبهة المصرية الاولوية الاستراتيجية التقليدية. وساعدت الاستراتيجية الهجومية المحدودة، التي وضعتها القيادة السياسية والعسكرية المصرية للحرب، على تسهيل مهمة القيادة الاسرائيلية من حيث التركيز على الجبهة السورية والتغاضي مؤقتا عن الجبهة المصرية، التي تأكد عدم خطورتها استراتيجيا عندما توقفت القوات المصرية على مسافة ١٠-١٢ كلم الى الشرق من القناة. وبعد ان تم تأمين الوضع على الجبهة السورية ، عادت القيادة الاسرائيلية وركزت جهودها العسكرية على الجبهة المصرية ، فكانت عملية ثغرة « الدفرسوار » وتطويق الجيش المصري الثالث ، وما أعقبهما من اتفاقيات الفصل بين القوات التي مهدت الطريق الى « كامب دافيد » . وعقب توقيع اتفاقيتي « كامب دافيد » ، في ١٩٧٨/٩/١٨ ، كتب المعلق العسكري الاسرائيلي « زئيف شيف » معلقا على النتائج الاستراتيجية المترتبة على ذلك فقال :

« ان المدلول الامني الفوري لاتفاق سلام منفرد مع مصر يتمثل في التقليص الجوهري للخطر العسكري الذي يواجه اسرائيل » (١) .

والواقع ان « التقليص الجوهري » للخطر الذي كانت تواجهه اسرائيل ، موضوعيا على الاقل ، قبل توصلها الى « السلام المنفرد » ، ومن ثم تزايد الخطر الذي اصبحت تواجهه بقية الاقطار العربية ، خاصة اقطار المواجهة ، نتيجة لذلك ، هو المكسب الاستراتيجي العسكري الرئيسي الذي حققته اسرائيل من وراء صلحها المنفرد مع مصر .

ويتمثل الكسب الاستراتيجي الاسرائيلي المذكور في تحقق ثلاث معطيات استراتيجية ، ايجابية الآثار بالنسبة الى الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، هي :

أ ـ تحييد مصر ، سياسيا وعسكريا ، وما يترتب على ذلك من اختلال في ميزان القوى العسكري العربي الاسرائيلي .

ب ـ تحسن الاوضاع الاستراتيجية لاسرائيل بما يسهل لها مواجهة بقية القوى العربية بفاعلية اكبر من ذي قبل .

ج ـ تزايد الدعم الامريكي لاسرائيل ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، بصورة لم يسبق لها مثيل طوال مختلف مراحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وسوف نتناول الان كلا من هذه النتائج الاستراتيجية ، المترتبة على الصلح المنفرد بين اسرائيل ومصر ، بالقدر اللازم له من التوضيح المفصل .

أ : اختلال ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي

حتى عشية توقيع اتفاقيتي « كامب دافيد » كان على القيادة العسكرية الاسرائيلية ان تجري حسابات ميزان القوى العسكري بينها وبين العرب ، من الناحية

(١) هآرتس ، ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ ، نقلا عن : فلسطين المحتلة ، العدد ١٥٨ ، ص ٣٢ .

العملية ، على أساس أن القوى المحتمل ان تواجهها ، منذ اليوم « ي » (أي اليوم الاول لبدء العمليات الحربية) حتى يوم « ي + ٤ » تقريبا ، هي قوى اقطار المواجهة العربية الثلاثة مصر وسوريا والاردن . وذلك نظرا لعدم وجود قوات عربية في اراضي اي من اقطار المواجهة المباشرة المذكورة ، واستحالة وصول أية قوة عربية فعالة اخرى (أي فرقة مدرعة عراقية مثلا) قبل اربعة ايام تقريبا ، قياسا على خبرة حرب ١٩٧٣، حيث استغرق وصول الفرقة المدرعة العراقية الثالثة بكامل تشكيلاتها (اللواءان المدرعان ٦ و ١٢ واللواء الميكانيكي ٨) ، الى الجبهة السورية ٩ ايام بسبب نقص شاحنات نقل الدبابات . ولكن مع توفر عدد كبير من هذه الشاحنات حاليا يفترض امكان نقل فرقة مدرعة كاملة واشراكها في القتال بعد ٤ ايام تقريبا من صدور الامر لها بالتحرك من قواعدها داخل العراق ، التي تبعد نحو ١٣٥٠ كم عن « دمشق » . وعلى هذا كان على اسرائيل ان تقدر عدد القوات البرية العربية التي من المحتمل ان تواجهها، في اليوم الاول لنشوب حرب جديدة بينها وبين العرب ، حتى منتصف العام ١٩٧٨ ، بنحو ٥٢١ الف جندي مقاتل (عدا نحو ٩٠ الف جندي ضمن قيادة الدفاع الجوي لدى مصر وسوريا معا) ، لديهم حوالي ٥٢٠٠ دبابة ونحو ٣٠٠ قانص دبابات (مدفع مضاد للدبابات مركب فوق هيكل دبابة ولكن ليس له برج متحرك في كافة الاتجاهات، ويسمى ايضا مدفع اقتحام) ، وحوالي ٥٠٢٠ ناقلة جنود مدرعة ، ونحو ٢٤٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر ، مقابل حوالي ٣٧٥ الف جندي اسرائيلي (وذلك بعد ٢٤ ساعة من استدعاء الاحتياطي ، يرتفع عددهم الى نحو ٥٩١ الف جندي بعد ٣ ــ ٤ أيام من اعلان التعبئة العامة) ، لديهم نحو ٣٦٠٠ دبابة ، وحوالي ٤٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة ، ومـا يقرب من ١٢٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر (٢) ، أي ان اقطار المواجهة الثلاثة ، وعلى افتراض اشتراكها معـا في الحرب ضد اسرائيل ، كانت تتمتع بنسبة تفوق ٤ر١٣٪ في القوى البشرية ، ونحو ٥٣ ٪ في الدبابات والقانصات ، وحوالي ٥ر١١ ٪ في ناقلات الجنود المدرعة ، و ١٠٠ ٪ في المدفعية .

---

(٢) بيانات ميزان القوى حصيلة دراسة مقارنة للكاتب لـ :

The International Institute For Strategic Studies. The Military Balances 1977-1978 (London: I.I.S.S. [1977]).

Idem, The Military Balance 1978 - 1979 (London: I.I. S.S., 1978).

Idem, The Military Balance, 1979 - 1980 (London: I.I.S.S., 1979).

ومقارنة هذه البيانات بالمعلومات الاخرى المستقاة من عديد من المجلات العسكرية المختلفة مثل : **International Defence Review** و **Air International** وكذلك بالمعلومات المتوفـرة لدينا من المتابعة اليومية لاخبار صفقات السلاح في المنطقة . ولذلك تختلف تقديراتنا احيانا عـن تقديرات تقارير معهـد الدراسات الاستراتيجية المذكورة ، خاصة بالنسبة الى عدد طائرات القتال لدى اسرائيل ومصر وسوريا . وكذلك عدد الدبابات لدى سوريا واسرائيل ، لاسبـاب اوضحناهـا تفصيلا في :

قاسم محمد جعفر ، محمود عزمي وربيع الاسير ، اعداد ، **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الاوسط** ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ (بـيروت : المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر ، ١٩٧٨) ص ١٣٥ ، ١٧٥ و ٢٠٥ مثلا .

اما بالنسبة للاسلحة الجوية فكان لدى مصر وسوريا والاردن معا نحو ١١١٠ طائرة قتال ، عدا طائرات الهليكوبتر والنقل والتدريب ، اجمالي قوتهـا النـارية الهجومية (على اساس الحمولات القصوى) تبلغ نحو ٣٠٧١ طـن مـن الحمـولات الهجومية المختلفة في الطلعة الواحدة ، واجمالي قوتها النارية الدفاعية تقدر بحوالي ٢٧١٤ صاروخ جو ـ جو في الطلعة الواحدة .

على حين كان لدى اسرائيل نحو ٦٨٠ طائرة قتال ، اجمـالي قوتهـا النارية الهجومية (القصوى) نحو ٣٤١٨ طن في الطلعة الواحدة ، واجمالي قوتها الدفاعية حوالي ٢٧٢٠ صاروخ جو ـ جو في الطلعة الواحدة ، ومعنى هذا انه كان للاسلحة الجوية العربية الثلاثة نسبة تفوّق كمي في عدد الطائرات تبلغ نحو ٦٣ ٪ . على حين كان الطيران الاسرائيلي يتمتع بتفوق في اجمالي القوة النارية الهجومية (القصوى) يقدر بنسبة ١١٫٣ ٪ ، وكانت القوة النارية الدفاعية لدى الطرفين متساوية تقريبا (انظر الجدولين رقم ١ ـ ٢) .

جدول رقم (١)

«تقدير القوة الجوية المصرية والسورية والاردنية عام ١٩٧٨»

طراز الطائرات	نوعية الطائرات	عدد الطائرات بكل قطر			حمولات التسليح (القصوى)	اجمالي حمولات التسليح هجومية / دفاعية
		مصر	سوريا	الاردن		
(١) «ميغ - ٢١» من مختلف الانواع	معظمها مقاتلات متعددة المهام، والقلة القديمة منها مقاتلات معترضة	٢٤٤	٢٥٠	-	٢ طن	٩٨٨ طن
					٤ صواريخ جو - جو	١٩٧٦ صاروخ
«ميغ - ٢٣»	مقاتلة متعددة المهام	٣٢	٣٢	-	٤ أطنان	٢٥٦ طن
					٦ صواريخ جو - جو	٣٨٤ صاروخ
(٢) «ف - ٥ ز وإي»	مقاتلة متعددة المهام	-	-	٨٠	٣١٧٥ كلغ	٢٥٤ طن
					٢ صواريخ جو - جو	١٦٠ صاروخ
«ميراج - ٣ إي»	مقاتلة متعددة المهام	٣٨	-	-	٢ طن	٧٦ طنا
					٣ صواريخ جو - جو	١١٤ صاروخ
«ميراج - ٥»	مقاتلة قصف تكتيكي	١٤	-	-	٤ أطنان	٥٦ طنا
«ف - ١٠٤»	مقاتلة معترضة	-	-	٢٠	٤ صواريخ جو - جو	٨٠ صاروخاً
«ميغ - ٢٧»	مقاتلة قصف تكتيكي	١٨	٤٨	-	٤,٥ أطنان	٢٩٧ طن
«سوخوي - ٧»	مقاتلة قصف تكتيكي	٦٠	٤٨	-	٣ أطنان	٣٢٤ طن
«سوخوي - ١٧»	مقاتلة قصف تكتيكي	٤٨	٤٨	-	٥ أطنان	٤٨٠ طن
«ميغ - ١٧»	مقاتلة هجوم أرضي	٥٠	٥٠	-	طن	١٠٠ طن
«ت يو - ١٦»	قاذفة متوسطة	٢٥	-		٩ أطنان	٢٢٥ طن
اليوشن - ٢٨»	قاذفة خفيفة	٥	-	-	٣ أطنان	١٥ طناً

* اجمالي عدد طائرات القتال للاقطار العربية الثلاثة ١١١٠ طائرة .
* اجمالي القوة النارية الهجومية ٣٠٧١ طن في الطلعة الواحدة .
* اجمالي القوة النارية الدفاعية ٣٧١٤ صاروخ في الطلعة الواحدة .

(١) نظرا لتشكل قوة طائرات « الميغ ــ ٢١ » ، المصرية والسورية ، من خليط من مختلف انواعها القديمة والحديثة ، « ف » و « ب ف م » و « م ف » و « س م ت » ، وان كان غالبيتها من النوعين الاخيرين ، المتعددي المهام ، والقادرين على حمل ٢,٥ طن من الحمولات الهجومية ، على حين يمكن ان تحمل الانواع الاخرى طنا ونصف طن فقط . لذلك اعتبرنا المتوسط العام لحمولة الميغ ــ ٢١ القصوى نحو ٢ طن.

(٢) تتألف الــ ٨٠ طائرة « ف ــ ٥ » الاردنية من ٣٤ طائرة « ف ــ ١ / ب » (منها ٤ طائرات فئة ب الخاصة بالتدريب ويمكن استخدامها قتاليا) ، و ٤٦ طائرة من النوع الاحدث فئة اي/ف (منها طائرتا تدريب ف ــ ٥ ف) .

المصدر :

اعدت جداول القوم الجوية العربية والاسرائيلية من حيث العدد والانواع ، استنادا إلى تقارير :

The International Institute for Strategic Studies, The military Balance 1977-1978.
Idem, The military Balance 1979 - 1980 .

وجعفر ، عزمي والاسير ، اعداد « ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الاوسط ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ » والمعلومات التقنية الخاصة بقدرات الطائرات مستمدة من العديد من المراجع اهمها :

William Green, The Observer's Book of Aircraft (London: The Observer, 1980) .

قاسم محمد جعفر ، الاسلحة الرئيسية في الجيش الاسرائيلي (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٩) .

المصدر نفسه ، الطائرات العاملة في الشرق الاوسط ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ (بيروت : دار الشورى ، ١٩٨٠).

جدول رقم (٢)

«تقدير القوة الجوية الاسرائيلية عام ١٩٧٨»

طراز الطائرات	نوعية الطائرات	عدد الطائرات	حمولات التسليح(٥) (القصوى)	اجمالي حمولات التسليح هجومية/دفاعية
«ف-٤ فانتوم»(١)	مقاتلة متعددة المهام	٢٥٠	٧٢٥٠ كلغ حمولات هجومية	١٨١٢ر٥ طن
			٨ صواريخ جو-جو	٢٠٠٠ صاروخ
«ف-١٥ ايغل»	مقاتلة متعددة المهام	٢٥	٥٤٥٠ كلغ حمولات هجومية	١٣٦ر٢٥ طن
			٨ صواريخ جو-جو	٢٠٠ صاروخ
«كفيرسي-٢» (٢)	مقاتلة متعددة المهام	١٠٠	٣٨٥٠ كلغ حمولات هجومية	٣٨٥ طن
			٤ صواريخ جو-جو	٤٠٠ صاروخ
«أ-٤ سكايهوك»(٣)	قاذفة تكتيكية خفيفة	٢٧٥	٣٧٢٥ كلغ حمولات هجومية	١٠٢٤ر٣٧٥ طن
«نيشر» (٤)	مقاتلة متعددة المهام	٣٠	٢٠٠٠ كلغ حمولات هجومية	٦٠ طنا
			٤ صواريخ جو-جو	١٢٠ صاروخ

* اجمالي عدد طائرات القتال الاسرائيلية ٦٨٠ طائرة .
* اجمالي القوة النارية الهجومية ٣٤١٨ر١٢٥ طن من الحمولات الهجومية المختلفة في الطلعة الواحدة .
* اجمالي القوة النارية الدفاعية ٢٧٢٠ صاروخ جو - جو في الطلعة الواحدة .

(١) تضم طائرات « الفانتوم » المذكورة ١٢ طائرة من النوع المخصص للاستطلاع الجوي المسمى « ر ف - ٤ » ، نظرا لامكان استخدامها عند الضرورة في مهام قتالية وتقدير العدد الاجمالي مستند الى :

جعفر ، عزمي والاسير ، **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الاوسط ١٩٧٧ - ١٩٧٨** ، ص ٢٠٥ ، وللاعتبارات المبينة في هامش الصفحة المذكورة .

(٢) تقدير عدد هذه الطائرات مأخوذ من المرجع السابق ، الصفحة ٢٠٥ ايضا .

(٣) يدخل ضمن هذا العدد نحو ٢٥ طائرة من النوع المخصص للتدريب ، نظرا لامكان استخدامها قتاليا .

(٤) طائرات اصلها « ميراج - ٣ سي » ادخلت عليها اسرائيل تعديلات تتعلق بالمحرك والمعدات الالكترونية والتسليح الدفاعي .

(٥) اخذنا بحمولات التسليح القصوى ، هجوميا ودفاعيا كمعيار لقياس القوة النارية الجوية ومقارنتها بمثيلاتها العربية ، رغم نظرية هذا الافتراض النادر تطبيقه عمليا بسبب ما يفرضه من قيود على سرعة ومدى الطائرة ، وذلك نظرا لصعوبة التوصل الى معيار الحمولات العملية المختلفة عن بعضها كثيرا في التطبيق

وفي مجال القوى البحرية كان لدى مصر وسوريا ، معا (٣) ، ٩ مدمرات وفرقاطات ، و١٢ غواصة ، و ٣٠ زورقا للصواريخ ، اجمالي قوتها النارية ٨٨ صاروخا سطح ـ سطح ، و ١٢ قانصة للغواصات ، و ١٥ طائرة هليكوبتر مضادة للغواصات ، على حين كان لدى البحرية الاسرائيلية نحو ٢٠ زورقا للصواريخ ، اجمالي قوتها النارية نحو ١٢٤ صاروخ سطح ـ سطح ، بالاضافة الى ٤ غواصات ، (ليس لدى البحرية الاسرائيلية مدمرات او فرقاطات او قانصات غواصات ، ولكن كان لديها ٣ طائرات مضادة للغواصات) . وهذا يعني أن مصر وسوريا كانتا تتمتعان بتفوق مطلق في المدمرات ، ونسبة تفوق تبلغ ٣٠٠ ٪ في الغواصات ، ونسبة تفوق تبلغ ٥٠ ٪ في عدد زوارق الصواريخ . وكانت القوة النارية لزوارق الصواريخ لصالح البحرية الاسرائيلية بمعدل ٤ر١ الى ١ ، أي بنسبة ٤٠٪ (١٢٤ صاروخا اسرائيليا مقابل ٨٨ صاروخا عربيا) (انظر الجدولين ٣ و ٤) .

تلك كانت الصورة العامة لميزان القوى العسكري ، في جانبه الكمي ، بين اقطار المواجهة واسرائيل عشية توقيع اتفاقيتي « كامب دافيد » عام ١٩٧٨ .

جدول رقم (٣)

« تقدير قوة زوارق الصواريخ المصرية ـ السورية عام ١٩٧٨ »

فئة الزوارق	عدد زوارق الفئة في القطر		تسليح زوارق الفئة بصواريخ سطح ـ سطح	التسليح المدفعي	اجمالي صواريخ الفئة لدى القطرين
	مصر	سوريا			
« كومار »	٤	٦	٢ صاروخ «ستيكس» (١)	٢ مدفع عيار ٢٥ مم	٢٠ صاروخا
« كومار » منتج محليا	٦	—	٢ صاروخ «اوتومات» (٢)	٢ مدفع عيار ٣٠ مم	١٢ صاروخا
« أوسا ١ »	٨	٦	٤ صواريخ « ستيكس »	٤ مدافع عيار ٣٠ مم	٥٦ صاروخا

* اجمالي عدد زوارق الصواريخ المصرية والسورية ٣٠ زورقا .
* اجمالي القوة النارية الصاروخية لزوارق القطرين ٨٨ صاروخا .

١ ـ المدى الاقصى للصاروخ « ستيكس » ، السوفييتي الصنع ، يبلغ ٤٢ كلم .
٢ ـ المدى الاقصى للصاروخ « اوتومات » ، الفرنسي الصنع ، يبلغ ٨٠ كلم .

المصدر : أعدت جداول القوة البحرية الصاروخية العربية الاسرائيلية استنادا الى :
John Moore, ed., Janés Fighting Ships, 1979-80 (London: Macdonald and Janés Publishers, 1979) .

---

(٣) ليس لدى الاردن قوة بحرية تذكر ، خاصة وان قاعدتها البحرية في « العقبة » مجاورة تماما لقاعدة « ايلات » وتستطيع اسرائيل تدميرها بسهولة وبسرعة .

جدول رقم (٤)

« تقدير قوة زوارق الصواريخ الاسرائيلية عام ١٩٧٨ »

فئة الزوارق	عدد زوارق الفئة	تسليح زوارق الفئة بالصواريخ سطح ـ سطح	التسليح المدفعي	اجمالي صواريخ الفئة
«ساعر ١ و٢»(١)	٦	بعضها مسلح بـ ٨ صواريخ «غبرئيل» (ترجح ٢) وبعضها مسلح بالمدافع فقط	مدفع او ٣ مدافع عيار ٤٠ مم	نحو ١٦ صاروخا
«ساعر ٣»	٦	٦ صواريخ « غبرئيل »	مدفع عيار ٧٦ مم	٣٦ صاروخا
«ريشيف» (٢)	٨	٤ صواريخ « هاربون » (٣) و ٥ « غبرئيل » (٤)	٢ مدفع عيار ٧٦ مم (٥)	٧٢ صاروخا

* اجمالي القوة النارية الصاروخية التقديرية للزوارق الاسرائيلية ١٢٤ .
* اجمالي عدد زوارق الصواريخ الاسرائيلية ٢٠ زورقا .

(١) كان بعض هذه الزوارق مسلحا بثلاثة مدافع مضادة للطائرات من عيار ٤٠ مم ، ونرجح ان يكون عدد هذه الزوارق ٤ ، وان كان هناك من يقول انها ٦ زوارق . والبعض الاخر مسلح بثمانية صواريخ ومدفع عيار ٤٠ مم في المقدمة . والزوارق المسلحة فقط بالمدافع عيار ٤٠ مم يوجد في كل منها ٤ انابيب لاطلاق طوربيدات عيار ٥٣٣ مم (٢١ بوصة) في مؤخرتها .

(٢) كانت زوارق «ريشيف» مسلحة اصلا بسبعة صواريخ من طراز « غبرئيل » ومدفعين عيار ٧٦ مم ، وابتداء من اوائل العام ١٩٧٨ اعيد تسليح هذه الزوارق بصواريخ «هاربون» الامريكية الصنع بـ ٤ صواريخ لكل زورق ، اضافة الى ٥ صواريخ « غبرئيل » في كل زورق .

(٣) يبلغ المدى الاقصى للصاروخ « هاربون » نحو ١١٠ كلم .

(٤) هناك نوعان من الصواريخ « غبرئيل » ، نوع قديم يعرف باسم « غبرئيل ١ » ويبلغ مداه نحو ٢٢ كلم ، وكان مستخدما على نطاق واسع في حرب ٧٣ وجاري اخراجه من تسليح معظم الزوارق الاسرائيلية حاليا ، ليحل محله النوع الجديد ، « غبرئيل ٢ » ويبلغ مداه نحو ٤٠ كلم ، وقد استخدم على نطاق محدود في حرب ١٩٧٣ وهو موجود في زوارق « ريشيف » على نحو مؤكد .

(٥) يوجد زورق ، على الاقل ، من « ريشيف » نزع لاحد مدافعه عيار ٧٦ مم (بالمؤخرة) واعد مكانه مهبط صغير لطائرة هليكوبتر .

ونتيجة لتعهد مصر بعدم استخدام قوتها العسكرية ضد اسرائيل ، بشكل مباشر او غير مباشر في حل اية نزاعات تنشب بينهما (وفقا لأحكام المادة الثالثة من معاهدة السلام الموقعة في ١٩٧٩/٣/٢٦) . وكذلك تعهدها ، ضمنا ، بعدم المساهمة في اي جهد عسكري عربي ضد اسرائيل ، ولو كانت الاخيرة هي المعتدية (وفقا لاحكام المادة السادسة من المعاهدة المذكورة) ، حيدت قوة مصر العسكرية ، في المستقبل المنظور على الاقل ، ومن ثم تغيرت تماما اوضاع ميزان القوى العسكري العربي ـ الاسرائيلي ، خاصة على جبهات المواجهة . اذ خرجت من ساحة المواجهة العسكرية

المحتملة قوة مصر العسكرية ، التي كانت تقدر وقتئذ بنحو ٣٥٠ الف جندي (بينهم ٧٥ الف جندي تابعين لقيادة الدفاع الجوي) ، لديهم حوالي ٢٢٠٠ دبابة ، ونحو ٢٠٠ قانص دبابات ، وحوالي ٢٧٠٠ ناقلة جنود مدرعة ، ونحو ١٣٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر ، وهكذا انخفضت قوة اقطار المواجهة العربية ، التي انحصرت في سوريا والاردن ، الى نحو ٢٦١ الف جندي (بما فيهم ١٥ الف جندي تابعين للدفاع الجوي)، لديهم حوالي ٣٠٠٠ دبابة ، ونحو ٢٣٢٠ ناقلة جنود مدرعة ، وحوالي ١١٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر ، وادى هذا الى تغيير النسب المئوية لميزان القوى السابق عرضها على النحو التالي :

تعدلت نسبة التفوق الاسرائيلي في القوى البشرية ، للقوات البرية في حالة استكمال التعبئة العامة ، من ٤ر١٣ ٪ الى ٤٤ر١٢٦ ٪ (٥٩١ الف مقابل ٢٦١ الف) . اما بالنسبة للتفوق العربي السابق في الدبابات فقد تبدل من ٥٣ ٪ لصالح العرب الى ٥ر١٢ ٪ لصالح اسرائيل ، (٣٦٠٠ دبابة مقابل ٣٠٠٠ دبابة) ، كما تبدل التفوق العربي السابق في ناقلات الجنود المدرعة ، البالغ قدره ٥ر١١ ٪ ، الى تفوق اسرائيلي بنسبة ٩٤٪ (٤٥٠٠ ناقلة مقابل ٢٣٢٠ ناقلة) ، وتوازنت تقريبا قوة مدفعية الميدان والهاوتزر (١٢٠٠ مدفع مقابل ١١٠٠ مدفع) ، وفي مجال القوة الجوية ترتب على خروج نحو ٥٣٤ طائرة قتال مصرية ، من ساحة المواجهة ، انخفاض قوة سوريا والاردن (عام ١٩٧٨) الى نحو ٥٧٦ طائرة قتال . ومن ثم تبدلت نسبة التفوق العربي ، السابقة ، في عدد طائرات القتال من ٦٣ ٪ لصالح العرب الى تفوق اسرائيلي بنسبة ١٨ ٪ (٦٨٠ طائرة مقابل ٥٧٦ طائرة) . ولما كانت القوة النارية الهجومية للطيران المصري ، وقتئذ ، تبلغ نحو ١٥٣٩ طن من الحمولات الهجومية في الطلعة الواحدة ، وكانت قوته النارية الدفاعية تقدر بحوالي ١٢٨٢ صاروخ جو ـ جو ، فقد ترتب على خروج هذه القوة الجوية ، من ساحة المواجهة العربية ، ان تقلصت قوة النيران الجوية الهجومية لطيران قطري المواجهة العربية الى ١٥٣٢ طن ، وقوة النيران الدفاعية الى ١٤٣٢ صاروخ جو ـ جو . ومن ثم زادت نسبة التفوق الاسرائيلي السابقة ، في قوة النيران الجوية الهجومية ، من ٣ر١١ ٪ الى نحو ١٢٣ ٪ . وفي الوقت ذاته تغيرت حالة التساوي التقريبي في قوة النيران الدفاعية الجوية الى تفوق اسرائيلي تقدر نسبته بنحو ٦ر٨٩ ٪ .

اما في مجال القوة البحرية فكانت التغيرات في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي، اكثر خطورة ووضوحا ، اذ ترتب على خروج البحرية المصرية (المؤلفة من ٥ مدمرات وفرقاطتين و ١٢ غواصة و ١٨ زورق صواريخ و ١٢ قانص غواصات) ان اصبحت البحرية الاسرائيلية المؤلفة من ٢٠ زورق صواريخ (قوتها النارية نحو ١٢٤ صاروخ) و ٤ غواصات و ٣ طائرات مضادة للغواصات ، لا تواجه سوى البحرية السورية ، التي تملك ١٢ زورقا للصواريخ (قوتها النارية ٣٦ صاروخا) وفرقاطتين و ٩ طائرات هليكوبتر مضادة للغواصات ، وبذلك اصبحت البحرية الاسرائيلية متفوقة تفوقا مطلقا في الغواصات ، ويخفف قليلا من ذلك التفوق ، امتلاك سوريا لـ ٩ طائرات هليكوبتر

مضادة للغواصات ، وتبدلت نسبة التفوق العربي ، السابقة ، في عدد زوارق الصواريخ من ٥٠ ٪ لصالح العرب الى ٦٦ ٪ لصالح اسرائيل . وتغير معدل التفوق الاسرائيلي في قوة نيران الصواريخ ، من ٤ر١ الى ١ ، واصبح ٤ر٣ الى ١ (١٢٤ صاروخا مقابل ٣٦ صاروخا) .

وعقب « كامب دافيد » بذلت سوريا جهودا كبيرة لزيادة قوتها العسكرية بهدف تعديل التوازن الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل ، وما زالت جهودها مستمرة في هذا الاتجاه ، وتتركز اساسا في الحصول على كميات ، ونوعيات ، جديدة من الاسلحة والمعدات من الاتحاد السوفياتي . وفي النتيجة زاد عدد الدبابات ، مثلا ، الموجودة لدى سوريا ، الى نحو ٣٠٠٠ دبابة في اوائل العام ١٩٨٠ ، وتحسنت نوعيتها في الوقت ذاته، اذ زادت كميات ونسبة عدد الدبابات « ت ـ ٦٢ » ، وادخلت الدبابات من طراز « ت ـ ٧٢ » الى الخدمة العاملة (وهي احدث انواع الدبابات العاملة في العالم حاليا)، كما اخرجت الدبابات « ت ـ ٣٤ » من الخدمة تماما (كانت تستخدم للدعم الناري فحسب ، اي مدافع ذاتية الحركة) . وارتفع عدد طائرات القتال من نحو ٤٧٦ طائرة في منتصف العام ١٩٧٨ ، الى حوالي ٥٠٠ طائرة في اوائل العام ١٩٨٠ ، وتطورت نوعيتها اذ اصبحت تضم مقاتلات معترضة من طراز « ميغ ـ ٢٥ » ، بالاضافة الى زيادة عدد المقاتلات المتعددة المهام من طراز « ميغ ـ ٢٣ » ، والمقاتلات المعترضة « ميغ ـ ٢١ بيس » (احدث تطوير للميغ ـ ٢١) ، التي اصبحت تشكل هي و « الميغ ـ ٢١ م ف » العمود الفقري لقوة « الميغ ـ ٢١ » السورية ، على حين اصبحت الانواع القديمة من طرازي « ب ف م » و « ف » تمثل نسبة قليلة ، ويرجح استخدام معظمها في مهام التدريب العطي . وتقدر القوة النارية الهجومية الحالية للطيران السوري بنحو ١٣١٤ طن من القنابل (في حالة الحمولات القصوى) ، اما القوة الدفاعية له فتبلغ نحو ١٢٤٠ صاروخ جو ـ جو (على اساس تسليح كامل للقتال الاعتراضي او للاشتباك القريب) . وبالنسبة الى البحرية السورية كان التطوير محدودا ، اذ اضيف الى قوتها زورقا صواريخ ، ومن ثم زادت قوتها النارية من ٣٦ صاروخا ، في العام ٧٨ ، الى ٤٤ صاروخا في العام ١٩٨٠ .

وبالمقابل ارتفع ما لدى اسرائيل من دبابات الى حوالي ٣٨٠٠ دبابة . اما طيرانها فلا يزال على حاله ، تقريبا ، من حيث العدد الاجمالي لطائرات القتال ، اذ يقدر ما لديها منه حاليا بنحو ٧٢٢ طائرة ، مقابل نحو ٦٨٠ طائرة في منتصف العام ١٩٧٨ . ونظرا للتغيرات التي طرأت على نوعية الطائرات فقد زادت القوة النارية الهجومية للطيران الاسرائيلي ، حتى الثلث الاول من العام ١٩٨٠ ، الى نحو ٣٦٦٧ طن (حمولة قصوى) ، وارتفعت القوة النارية الدفاعية الى حوالي ٢٩٦٢ صاروخ جو ـ جو . اما بالنسبة للبحرية الاسرائيلية فأبرز تطور جرى ، في مجال حجم التسليح حتى الثلث الاول من العام ١٩٨٠ ، هو اضافة زورقي صواريخ الى قوة زوارقها الصاروخية الكبيرة ، ومن ثم زادت قوتها النارية الى نحو ١٤٢ صاروخ سطح ـ سطح .

وفي النتيجة الاخيرة ، فان التوازن الاستراتيجي العسكري بين سوريا

واسرائيل تتلخص عناصره الاساسية ، حتى الثلث الاول من العام ١٩٨٠ ، في النقاط التالية :

* يتمتع الجيش البري الاسرائيلي بتفوق في عدد جنوده المقاتلين (حوالي ٤٠٠ الف جندي) يبلغ معدله ٢ الى ١ .

* لدى القوات المدرعة والميكانيكية الاسرائيلية تفوق في عدد الدبابات يبلـغ معدله ١ر٢٦ الى ١ ، اي بنسبة ٢٦٪ (٣٨٠٠ دبابة اسرائيلية تقريبا ، مقابل نحـو ٣٠٠٠ دبابة سورية) . وتفوق في عدد ناقلات الجنود المدرعة يبلغ معدله ٥ر٢ الى ١ ، اي بنسبة ١٥٠٪ (٤٥٠٠ ناقلة اسرائيلية مقابل نحو ١٨٠٠ ناقلة سورية) . ولدى الجيش الاسرائيلي ايضا تفوق محدود في مدافع الميدان والهاوتزر ، بنوعيها المقطور والذاتي الحركة ، يقدر معدله بنحو ٢ر١ الى ١ ، اي بنسبة ٢٠٪ (١٢٠٠ مدفـع اسرائيلي مقابل نحو ١٠٠٠ مدفع سوري) .

* لدى الطيران الاسرائيلي تفوق في عدد طائرات القتال يبلغ معدله ٤٤ر١ الى ١ ، اي بنسبة ٤٤٪ (٧٢٢ طائرة اسرائيلية مقابل ٥٠٠ طائرة) ، كما يتمتع بتفوق في قوة نيرانه الهجومية (القصوى) يقدر بمعدل ٧٩ر٢ الى ١ ، اي بنسـبة ١٧٩٪ . (٣٦٦٨ طن مـن الحمولات الهجومية الاسرائيلية ، مقابل ١٣١٤ طن لـدى الطيران السوري) . وكذلك يتمتع بتفوق في قوة نيرانه الدفاعية بمعدل ٣٨ر٢ الى ١ ، اي بنسبة ١٣٨٪ . (٢٩٦٢ صاروخ اسرائيلي جو ـ جو ، مقابل ١٢٤٠ صاروخ سـوري مماثل) انظر (الجدول رقم ٥) .

جدول رقم (٥)

«تقدير القوة الجوية الاسرائيلية عام ١٩٨٠»

طراز الطائرات	نوعية الطائرات	عدد الطائرات	حمولات التسليح (القصوى)	اجمالي حمولات التسليح هجومية/دفاعية
«فـ٤ فانتوم»	مقاتلة متعددة المهام	٢٥٠	٧٢٥٠ كلغ حمولات هجومية	٥ر١٨١٢ طن
			٨صواريخ جو-جو	٢٠٠٠ صاروخ
«فـ١٥ ايغل»(١)	مقاتلة متعددة المهام	٤٠	٥٤٥٠ كلغ حمولات هجومية	٢١٨ طن
			٨صواريخ جو-جو	٣٢٠ صاروخ
«كفيرسي-٢» (٢)	مقاتلة متعددة المهام	١٥٠	٣٨٥٠ كلغ حمولات هجومية	٥ر٥٧٧ طن
			٤صواريخ جو-جو	٦٠٠ صاروخ
«فـ١٦» (٣)	مقاتلة متعددة المهام	٧	٥٠٠٠ كلغ حمولات هجومية	٣٥ طنا
			٦ صواريخ جو-جو	٤٢ صاروخا
«أ-٤سكايهوك»(٤)	قاذفة تكتيكية خفيفة	٢٧٥	٣٧٢٥ كلغ حمولات هجومية	٣٧٥ر١٠٢٤ طن

* اجمالي عدد طائرات القتال الاسرائيلية ٧٢٢ طائرة .
* اجمالي القوة النارية الهجومية ٣٧٥ر٣٦٦٧ طن من الحمولات المختلفة .
* اجمالي القوة النارية الدفاعية ٢٩٦٢ صاروخ .

(١) زاد عدد طائرات « فـ١٥ » بنحو ١٥ طائرة نتيجة تنفيذ الشق الخاص بنصيب اسرائيل من هذه الطائرات ، وفقا لصفقة الطائرات الثلاثية الامريكية لكل من مصر والسعودية واسرائيل ، الموافق عليها في « الكونغرس » يوم ٥/١٦ عام ١٩٧٨ . وقد وافقت الادارة الامريكية في اواخر العام ذاته على بيع اسرائيل ٢٠ طائرة اخرى من الطراز ذاته ، ولم يعرف بدقة حتى الان عدد الطائرات المسلحة عمليا من الصفقة الاخيرة .

(٢) يذكر تقرير ميزان القوى العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن عام ٧٩-٨٠ ان لدى اسرائيل ١١٠ طائرة «كفير» (٦٠ منها ضمن الاسراب المقاتلة و ٥٠ اخرى ضمن طائرات التدريب !) . ونحن نعتقد ان العدد لا يقل في الثلث الاول من العام ١٩٨٠ عن ١٥٠ طائرة ، نظرا لانه كان لدى اسرائيل ١٠٠ طائرة في منتصف العام ٧٨ (وفقا لما ذكره تقرير ميزان القوى العسكري الصادر عن المعهد المذكور عام ٧٧ - ٧٨ بصفحة ٣٧) ، وانه ينتج منها ٣ طائرات شهريا على الاقل .

(٣) تسلمت اسرائيل خلال الثلث الاول من العام ١٩٨٠ سبع طائرات « ف - ١٦ » من النوع المخصص للتدريب ، وهي تصلح للاستخدام القتالي . ومن المتوقع ان يبلغ عدد الطائرات المسلحة لاسرائيل ، من النوع المذكور ، حتى نهاية العام ، ٣٥ طائرة .

International Institute for Strategic Studies. **The Military Balance 1979-1980, p. 41.**

(٤) تنوي اسرائيل بيع ٦٥ طائرة « سكايهوك » الى ماليزيا .

* تتفوق البحرية الاسرائيلية تفوقا مطلقا في الغواصات (٣ ـ ٤ غواصات مقابل لا شيء) . وبمعدل ١ر٥٧ الى ١ ، اي بنسبة ٥٧ ٪ ، في عدد زوارق الصواريخ (٢٢ زورقا مقابل ١٤ زورقا) . وبمعدل ٣ر٢٢ الى ١ في قوة نيران الصواريخ سطح ـ سطح ، اي بنسبة ٢٢٢ ٪ ، (١٤٢ صاروخا اسرائيليا ، مقابل ٤٤ صاروخا سوريا) ـ انظر (الجدول رقم ٦) .

جدول رقم (٦)

« تقدير قوة زوارق الصواريخ الاسرائيلية عام ١٩٨٠ »

فئة الزوارق	عدد زوارق الفئة	تسليح زوارق الفئة بالصواريخ سطح ـ سطح	التسليح المدفعي	اجمالي صواريخ الفئة
«ساعر ١و٢»	٦	بعضها (ترجح٢) مسلح بـ ٨ صواريخ «غبرئيل» وبعضها مسلح بمدافع ٤٠ مم	مدفع او ٣ مدافع عيار ٤٠ مم	نحو ١٦ صاروخا
«ساعر ٣»	٦	٦ صواريخ «غبرئيل»	مدفع عيار ٧٦ مم	٣٦ صاروخا
«ريشيف»	١٠	٤ صواريخ «هاربون» و ٥ « غبرئيل »	٢ مدفع عيار ٧٦ مم	٩٠ صاروخا

* اجمالي عدد زوارق الصواريخ الاسرائيلية ٢٢ زورقا .
* اجمالي القوة النارية الصاروخية التقديرية للزوارق الاسرائيلية ١٤٢ صاروخا .
* راجع هوامش الجدول (٤) .

وجميع هذه الارقام تعكس اساسا حجم الاسلحة الرئيسية الموجودة لدى الطرفين ، التي قد لا تكون كلها (او اجزاء كبيرة منها) موزعة ضمن تشكيلات قتالية تتيح لها فرصة الاستخدام . ولذلك تتضح لنا صورة الخلل القائم في ميزان القوى العسكري ، حاليا ، بين سوريا واسرائيل ، بشكل اكثر وضوحا ودلالة ، اذا ما قارنا حجم التشكيلات المقاتلة لدى الطرفين ، خاصة بالنسبة الى التشكيلات البرية (اذ يصعب معرفة عدد التشكيلات الجوية العاملة ومدى جاهزيتها للعمليات) . اذ يقدر ما لدى الجيش السوري من تشكيلات مدرعة وميكانيكية رئيسية بـ ١١ ـ ١٣ لواء مدرعا و ٩ ـ ١٠ الوية ميكانيكية (موزعة ضمن ٢ ـ ٣ فرق مدرعة و ٣ فرق مشاة ميكانيكية و ٤ الوية مدرعة مستقلة ولواء ميكانيكي مستقل) ، بالاضافة الى ٤ الوية مشاة مستقلة اخرى (يعتقد انها اصبحت ميكانيكية هي الاخرى ، وهي مزودة بكتيبة دبابات على الاقل) ، وفضلا عن ٣ الوية قوات خاصة ومظليين ، ومختلف كتائب والوية المدفعية المستقلة والعضوية (غير معروف عددها بدقة) . وتستوعب هذه التشكيلات

عددا يراوح بين ١٤٥٠ دبابة و ١٦٧٠ دبابة قتال رئيسية (عدا دبابات الاستطلاع الخفيفة) في حالة التسليح المعتاد للتشكيلات المذكورة ، (أي حين يضم اللواء المدرع ٩٥ دبابة ، ويضم اللواء الميكانيكي او لواء المشاة كتيبة مدرعة مؤلفة من ٣١ دبابة) . اما في حالة زيادة قوة كتائب الدبابات بمختلف التشكيلات الى ٤١ دبابة ، بهدف زيادة كثافة تسليح الوحدات دون اضافة تشكيلات كبيرة (الوية او فرق) ترهق قيادة الجيش بمتطلباتها من القادة والاجهزة الادارية المعاونة ، فان التشكيلات السورية المذكورة تستوعب عددا يتراوح بين ١٩٠٨ دبابة و ٢١٩٩ دبابة . وعلى هذا يكون هناك فائض من الدبابات لدى الجيش السوري يراوح بين ١٣٣٠ دبابة و ٨٠١ دبابة ، في افضل الحالات ، (أي في حالة وجود ١٣ لواء مدرعا و ١٠ الوية ميكانيكية) .

على حين نجد بالمقابل ان الجيش الاسرائيلي يضم نحو ٢٦ لواء مدرعا ، و ١٢ لواء ميكانيكيا ، و ٩ الوية مشاة ، و ٦ الوية مظليين (يمكن استخدامها كألوية مشاة ميكانيكية ايضا) . ولما كان عدد دبابات الكتيبة المدرعة الاسرائيلية يقدر بنحو ٣٦ ـ ٤٠ دبابة ، وعدد دبابات اللواء المدرع الاسرائيلي يراوح بين ٨٠ و ١٠٠ دبابة ، فان التشكيلات الاسرائيلية المذكورة تستوعب عددا يتراوح بين ٣٠٥٢ و ٣٦٨٠ دبابة عاملة. (على أساس تجهيز كل لواء ميكانيكي او مشاة او مظليين بكتيبة دبابات ، فيكون مجموع كتائب الدبابات ٢٧ كتيبة عدا دبابات الـ ٢٦ لواء مدرعا) . وهكذا يكون فائض الدبابات لدى الجيش الاسرائيلي يقدر بعدد يتراوح بين ٦٤٨ و ١٢٠ دبابة ، والارجح ان يكون العدد الاول هو الاقرب الى الصحة حتى يكون هناك احتياطي تعويض خسائر اولي بنسبة ٢٠٪ تقريبا . وعلى أي الحالات فان الجيش الاسرائيلي متفوق في عدد الالوية المدرعة ، بالنسبة الى الجيش السوري ، بمعدل يتراوح بين ٢ر٣ الى ١ و ٢ الى ١ ، وبمعدل ٣ر١ الى ١ و٢ر١ الى ١ في عدد الالوية الميكانيكية . (أو ٣ر٢ ـ ٢ر١ الى ١ في حالة تحويل الـ ٩ الوية مشاة اسرائيلية الى الوية ميكانيكية ، وهو ما نرجح حدوثه) ، وبمعدل ٢ الى ١ في عدد الوية القوات الخاصة والمظليين .

وفي حالة ادخال القوات المسلحة الاردنية ، ضمن حسابات ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي على جبهات المواجهة حاليا ، تتغير الصورة جزئيا على النحو التالي :

* يتألف الجيش الاردني ، حاليا ، من نحو ٦٠ الف جندي مقاتل ، موزعين على فرقتين مدرعتين ، وفرقتين ميكانيكيتين ، و ٣ كتائب قوات خاصة (أي ما يوازي لواء) ، ولواءي دفاع جوي . ولدى هذه التشكيلات عدد يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ دبابة (على اساس احتمال تسلم الاردن لنحو ١٠٠ دبابة «تشيفتين» من جملة الـ ٣٧٥ دبابة من الطراز المذكور جرى التعاقد عليها مع بريطانيا في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ . ونظرا لكون الدبابات كانت معدة أصلا لايران ، لذلك يرجح أن يكون التسليم قد بدأ في اوائل العام الحالي) ، بالاضافة الى نحو ٩٠٠ ناقلة جنود مدرعة (يشير تقرير ميزان القوى العسكري ، الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في « لندن » في منتصف العام ١٩٧٩ ، الى امتلاك الجيش الاردني لـ ٨٧٠ ناقلة ، وان هناك ١٥٠ ناقلة اخرى تحت الطلب ، ولذلك نرجح ان يكون العدد الحالي لا يقل عن

٩٠٠ ناقلة وربما اكثر) ، فضلا عن اكثر من ٣٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر (مقطور وذاتي الحركة) .

* وارتفعت قوة الطيران الاردني مؤخرا الى حوالي ١٢٤ طائرة ، بعد ان تسلم في أواخر العام ١٩٧٩ واوائل العام ١٩٨٠ صفقة جديدة من طائرات « ف ــ ٥ اي » الامريكية (تضم ٦ طائرات خاصة بالتدريب ولكن يمكـن استخدامها في القتال) . وبذلك ارتفعت قوته النارية الهجومية من ٢٥٤ طن الى ٣٣٠ طن . وزادت قوته النارية الدفاعية من ٢٤٠ صاروخ جو ــ جو ، الى ٢٨٨ صاروخ (انظر الجدول رقم ٧) .

* وباضافة هذه القوى المسلحة الاردنية الى القوى السورية ، علـى افتراض احتمال اشتراك القطرين في القتال ضد اسرائيل (اما باتفاق هجومي مسبق او نتيجة لتعرضهما لهجوم اسرائيلي ، وهو الارجح وقوعا) ، يصبح لدى « عرب المواجهة » نحو ٢٦٠ الف جندي مقاتل ، موزعين على ما يوازي ١٧ ــ ١٩ لـواء مدرعـا (على افتراض ان الـ ٦٠٠ دبابة اردنية تكفي لتسليح الـ ٦ ألوية مدرعة التي تتضمنها الفرق المدرعة والميكانيكية الاربع ، وان الالوية الميكانيكية ليس لديها دبابات)، وحوالي ١٥ ــ ٢٠ لواء ميكانيكيا (٤) ، بالاضافة الى ٤ ألوية قوات خاصة ومظليين .

* وسيكون لدى هذه التشكيلات ، السورية ــ الاردنية ، نحو ٣٦٠٠ دبابة ضمن اجمالي ترسانتها من الاسلحة المدرعة ، من بينها عدد يتراوح بين ٢٠٥٠ الـى ٢٢٧٠ دبابة (في حالة تتراوح القوة السورية بين ١١ و ١٣ لواء مدرعا ، و ٩ و ١٠ ألويـة ميكانيكية ، وتسليح كتائبها المدرعة بـ ٣١ دبابة فقط) ، او ٢٥٠٨ الى ٢٨٠٠ دبابة ، (في حالة تسلح الكتائب المدرعة السورية بـ ٤١ دبابة مع كلا افتراضي حجم التشكيلات المذكورة آنفا) ، أي ان التشكيلات المقاتلة السورية ــ الاردنية سيكون لديها في أقل الحالات نحو ٢٠٥٠ دبابة ، وحوالي ٢٨٠٠ دبابة في افضل الاحتمالات الراهنة .

* واذا ترجمنا المعطيات الرقمية المختلفة ، المذكورة سابقا ، الى معدلات ونسب مئوية في ميزان القوى العربي ــ الاسرائيلي ، القائم حاليا على جبهتي المواجهة الشمالية والشرقية يتغير من ٢ الى ١ ، ليصبح ١ر٥٣ الى ١ (٤٠٠ الف جندي اسرائيلي مقابل ٢٦٠ الف جندي سوري ــ اردني) ، وان معدل التفوق الاسرائيلي في اجمالي الموجود من الدبابات يتغير من ١ر٢٦ الى ١ ، ليصبح ١ر٠٥ الى ١ ، أي يتساوى تقريبا (٣٨٠٠ دبابة اسرائيلية تقريبا مقابل ٣٦٠٠ دبابة عربية) ، وان معدل التفوق الاسرائيلي فـي ناقلات الجنود المدرعة يتغير من ٢ر٥ الى ١ ، ليصبح ١ر٦ الى ١ تقريبا (٤٥٠٠ ناقلة اسرائيلية مقابل ٢٧٠٠ ناقلة عربية) . ويتغير معدل التفوق في المدفعية من ١ر٢ الى ١ ، ليصبح ٠ر٨ الى ١ لصالح الجانب العربي (١٣٠٠ مدفع سوري ــ اردني مقابل ١٢٠٠ مدفع اسرائيلي) . ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد الالوية المدرعة من ٢ر٣ أو ٢ الى ١ ، ليصبح ١ر٥ او ١ر٣ الى ١ تقريبا (٢٦ لواء مدرعا اسرائيليا ، مقابل

---

(٤) على اساس افتراض وجود ١٠ ألوية ميكانيكية سورية ، وتجهيز ألوية المشاة السوريـة المستقلـة بناقلات جنود مدرعة أي تحويلها الى ألوية ميكانيكية ايضا . وعلى افتراض عدم تسليح الالوية الميكانيكية الاردنية الست بالدبابات بعد ، الامر الذي سيستكمل جزئيا بعد استكمال تسلم صفقة الـ « تشيفتين » .

جدول رقم (٧)

«تقدير القوة الجوية السورية والاردنية اوائل العام ١٩٨٠»

طراز الطائرات	نوعية الطائرات	عدد الطائرات بكل قطر		حمولات التسليح (القصوى)	اجمالي حمولات التسليح هجومية/دفاعية
		سوريا	الاردن		
«ميغ-٢١»(١) «م‌ف» و «بيس»	مقاتلة متعددة المهام	٢٥٠	—	٢ طن ٤صواريخ جو-جو	٥٠٠ طن ١٠٠٠ صاروخ
«ميغ - ٢٣»	مقاتلة متعددة المهام	٣٢	—	٤ اطنان ٦صواريخ جو-جو	١٢٨ طن ١٩٢ صاروخ
«فـ٥أ واي»(٢)	مقاتلة متعددة المهام	—	١٠٤	٣١٧٥ كلغ ٢صاروخ جو-جو	٣٣٠ طن ٢٠٨ صاروخ
«ميغ - ٢٥»	مقاتلة معترضة	١٢	—	٤صواريخ جو-جو	٤٨ صاروخا
«ميغ - ٢٧»	مقاتلة قصف تكتيكي	٤٨	—	٥ر٤ اطنان	٢١٦ طن
«سوخوي - ٧»	مقاتلة قصف تكتيكي	٦٠	—	٣ اطنان	١٨٠ طن
«سوخوي - ١٧»	مقاتلة قصف تكتيكي	٤٨	—	٥ اطنان	٢٤٠ طن
«ميغ - ١٧»	مقاتلة هجوم ارضي	٥٠	—	طن	٥٠ طنا
«ف - ١٠٤»	مقاتلة معترضة	—	٢٠	٤صواريخ جو-جو	٨٠ صاروخا

* اجمالي عدد طائرات القتال ٦٢٤ طائرة .
* اجمالي القوة النارية الهجومية ١٦٤٤ طن في الطلعة الواحدة .
* اجمالي القوة النارية الدفاعية ١٥٢٨ صاروخ جو - جو في الطلعة الواحدة .

(١) تتألف قوة مقاتلات « الميغ - ٢١ » السورية الـ ٢٥٠ ، بعد تحديث نوعيتها ، من نوعي « م‌ف » و « بيس » بصورة رئيسية وهما مقاتلتان متعددتا المهام تستطيع الواحدة منهما حمل ٥ر٢ طنا من الحمولات الهجومية ، ونظرا لوجود عدد غير معروف من النوع الاكثر قدما المعروف « بـفـم » التي يمكن ان تحمل ٥ر١ طنا من الحمولات الهجومية ، لذلك اعتبرنا حمولة « الميغ-٢١ » نحو ٢ طن كمتوسط عام .

(٢) تضم قوة الـ « فـ٥ » الاردنية ٣٤ طائرة « فـ٥أ / ب » و ٧٠ « فـ٥اي / ف » .

١٧ ــ ١٩ لواء مدرعا سوريا ــ اردنيا) . وكذلك يتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد الالوية الميكانيكية من ٣ر١ او ٢ر١ الى ١ (أو ٣ر٢ ــ ١ر٢ الى ١) ، ليصبح تفوقا عربيا بمعدل ٢٥ر١ الى ١ ، او تفوقا عربيا بمعدل ٦ر١ الى ١ (٥) .

وقد يكون هناك تفوق اسرائيلي في عدد الالوية الميكانيكية ، يبلغ معدله ٠٥ر١ الى ١ (٢١ لواء اسرائيليا ، تضم ألوية المشاة التسعة ، مقابل ٢٠ لواء عربيا) ، أو قد يبلغ معدله ٣٥ر١ الى ١ ، في حالة استخدام الجيش الاسرائيلي لألويته المظلية كألوية مشاة ميكانيكية . (يصبح العدد ٢٧ لواء اسرائيليا مقابل ٢٠ لواء عربيا) . وبالنسبة للقوى الجوية يصبح لدى الجانب العربي نحو ٦٢٤ طائرة قتال ، مقابل ٧٢٢ طائرة قتال اسرائيلية ، ومن ثم يتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد الطائرات من ٤٤ر١ الى ١ ، ليصبح ١٥ر١ الى ١ ، أي تتغير نسبته المئوية من ٤٤٪ الى ١٥٪ فقط .

ويتغير التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الجوية الهجومية ، من ٧٩ر٢ الى ١ أي نسبة ١٧٩ ٪ ، ليصبح ٢٣ر٢ الى ١ او بنسبة ١٢٣ ٪ (٣٦٦٨ طن من الحمولات الهجومية الاسرائيلية ، مقابل ١٦٤٤ طن من الحمولات العربية) ، ويتبدل التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الجوية الدفاعية ، من ٣٨ر٢ الى ١ او نسبة ١٣٨ ٪ ، ليصبح ٩٣ر١ الى ١ او نسبة نحو ٩٣ ٪ (٢٩٦٢ صاروخ اسرائيلي مقابل ١٥٢٨ صاروخ عربي) .

* ورغم الاهمية النسبية لهذه التعديلات الجزئية في ميزان القوى العسكري بين سوريا واسرائيل ، التي ستترتب على اشتراك او ادخال الاردن في القتال ، والحسابات الاستراتيجية الاسرائيلية ، فانها لا تعوض مطلقا النقص الكبير الذي خلفته عملية اخراج القوة العسكرية المصرية من ساحة المواجهة العربية ــ الاسرائيلية ، نتيجة لمعاهدة « السلام » بين مصر واسرائيل . ولكن يبقى لاشتراك القوة الاردنية ، في أية حرب عربية ــ اسرائيلية مقبلة ، اهميته الخاصة التي تفوق مجرد الزيادة الكمية في وسائط القتال العربية . وذلك نظرا لما تتمتع به القوات المسلحة الاردنية ، والبرية منها خاصة ، بكفاءة قتالية عالية من جهة . وكذلك لما سيترتب عليه من اتساع مجال المواجهة ، بالنسبة الى اسرائيل ، جغرافيا واستراتيجيا ، وما يتطلبه ذلك من توزيع للوسائط العسكرية الاسرائيلية ، ومن احتمالات استخدام قوات عربية اخرى من اقطار العمق للاراضي الاردنية في القتال .

بقي ان نقول ان عرضنا السابق للتغيرات ، التي طرأت على ميزان القوى العسكري العربي ــ الاسرائيلي عند خطوط المواجهة المباشرة ، نتيجة لمعاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية ، انما يتركز على الجانب الكمي فقط من وسائط القتال ، في صورته الاحصائية المجردة التي تشكل مؤشرا رئيسيا من مؤشرات ميزان القوى العسكري . ولم نتناول مختلف جوانب ميزان القوى الاخرى ، التي يتعلق بعضها بنوعية الاسلحة والمعدات والقدرات التكتيكية الكامنة فيها ، لان ذلك موضوع آخر

(٥) وذلك وفقا لتراوح عدد الالوية الميكانيكية بين ١٥ و ٢٠ لواء ، بمعنى تحويل جميع الوية المشاة السورية الى الوية ميكانيكية ، وهو ما ترجح وقوعه . وفي حالة اشتراك الاردن في القتال يمكن لسوريا تزويد الويته الميكانيكية بما ينقصها من الدبابات ، شرط التدريب المسبق عليها من قبل الاطقم الاردنية .

قائم بذاته يحتاج لبحث مفصل طويل ، وكل ما يمكننا ان نقوله الان في هذا الصدد ان نوعيات الاسلحة العربية ، الموجودة على خطوط المواجهة ، والسورية منها خاصة ، تعتبر متوازنة في الجملة مع مثيلاتها الاسرائيلية (بعضها يفوق الاسلحة الاسرائيلية ، والبعض الآخر يقل عنها ، والبعض يتوازى معها) . وعلى أي حال فالجهود السورية، المعتمدة على مساعدات الاتحاد السوفييتي العسكرية اساسا ، تلعب دورا هاما في التطوير السريع لنوعية السلاح والمعدات العربية على خطوط المواجهة (وتماثلها جهود ليبيا والعراق والجزائر في اقطار العمق العربي) . ففي خلال السنوات الست التي اعقبت حرب ١٩٧٣ ، شكلت الانواع الجديدة من طائرات القتال السورية نسبة نحو ٤٠ ٪ من جملة القوة الجوية السورية (وتضم هذه الطائرات « الميغ ــ ٢٣ » و « الميغ ــ ٢٧ » و « الميغ ــ ٢٥ » و « الميغ ــ ٢١ بيس » و « السوخوي ــ ١٧ »)، على حين تشكل النسبة المماثلة في الطيران الاسرائيلي ، خلال الفترة ذاتها نحو ٢٨ ٪ . وتمثل الطائرات الحديثة في الطيران السوري (وكذلك مثيلاتها في الاسلحة الجوية العراقية والليبية والجزائرية) قفزة نوعية كبرى في الاسلحة الجوية العربية من حيث قدرات القتال الجوي (السرعة والمناورة والصواريخ جو ــ جو والحمولات الهجومية وبعد المدى القتالي والاجهزة الالكترونية) ، تعوض الكثير من النواقص النوعية التي كانت موجودة ، الى حد ما ، في بعض المراحل السابقة من الصراع العربي ــ الاسرائيلي المسلح في هذا المجال .

اما في مجال المدرعات والمدفعية فما زالت الاسلحة العربية ، السوفييتية الصنع في معظمها ، على تفوقها النوعي المألوف ، بل ودخلتها انواع جديدة لا مقابل لها لدى الجيش الاسرائيلي (مثل الدبابات « ت ــ ٧٢ ») . وكذلك الحال في اسلحة الدفاع الجوي ، من صواريخ ارض ــ جو ومدافع آلية مضادة للطائرات ، ما زال للجانب العربي تفوقه النوعي المعروف في حرب ١٩٧٣ .

بقي ان نقول ان كل ما عرضناه سابقا يتعلق بالتوازن في الاسلحة التقليدية ، اما في مجال الاسلحة النووية فلدى اسرائيل تفوق مطلق فيها حتى الآن ، اذ انها تملك اكثر من ٢٠ قنبلة ذرية في تقديرنا ، ولم تصل الجهود العربية بعد (حسب علمنا) الى صنع اسلحة نووية (٦) .

ولكن الاختلال الخطير ، القائم حاليا على خطوط المواجهة ، في الميزان الكمي للقوى العسكرية التقليدية ، يمكن معالجته ، او التخفيف كثيرا من آثاره ، من خلال توظيف اكبر قدر ممكن من الطاقات العسكرية الموجودة لدى اقطار العمق العربي الرافضة لكامب دافيد . فالعراق مثلا ، وهو اقوى هذه الاقطار واكثرها قربا الى جبهات المواجهة ، يملك قوة عسكرية كبيرة ، ذات قدرات مادية وبشرية ومعنوية فعالة . وتشمل هذه القوة جيشا بريا يضم نحو ٢٠٠ الف جندي مقاتل موزعين على ٤ فرق مدرعة ، وفرقتين ميكانيكيتين و ٤ فرق مشاة عادية (تضمان فرقتي مشاة

---

(٦) لمعرفة تفاصيل القوة النووية الاسرائيلية راجع :
محمود عزمي ، دراسات في الاستراتيجية الاسرائيلية (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦) ، ص ١٣٥ ــ ١٥٦ .

جبلية) ، ولواء مدرع مستقل ، ولواء مشاة ميكانيكي مستقل (حرس جمهوري) ، ولواءي قوات خاصة ، أي ما مجموعه ١١ لواء مدرعا (في كل لواء نحو ١٥٠ دبابة) ، و ٩ الوية مشاة ميكانيكية (لدى كل لواء كتيبة دبابات تضم نحو ٥٠ دبابة) ، و ١٢ لواء مشاة عادية (من المرجح ان لا يكون لديها دبابات ، لأن التشكيلات المدرعة والميكانيكية تستوعب العدد المقدر للدبابات الموجودة لدى الجيش العراقي ، كما سنرى) ، بالاضافة الى لواءي القوات الخاصة (المغاوير) التي تعد بمثابة تشكيلات مشاة ذات كفاءة قتالية عالية ، وعادة ما تتوافر لديها امكانيات المشاة الميكانيكية .

ويقدر ما لدى قوات الجيش العراقي ، من اسلحة رئيسية ، بنحو ٢١٠٠ — ٢٣٠٠ دبابة (٧) ، منها نحو ١٠٠٠ دبابة « ت — ٦٢ » ، وقد تضم ١٠٠ دبابة « ت — ٧٢ » ، وحوالي ٨٠٠ دبابة « ت — ٥٤/٥٥ » ، و ١٠٠ دبابة خفيفة « ب ت — ٧٦ » ، وما يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دبابة فرنسية متوسطة « ام اكس — ٣٠ » ، فضلا عن عدد يتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ عربة قتال واستطلاع مدرعة برازيلية الصنع من طراز « كاسكافيل » ، بالاضافة الى عدد يقدر بنحو ٢٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة (من بينها اكثر من ٢٠٠ عربة قتال مشاة مدرعة من طراز « ب م ب — ١ » والتي تعد بمثابة دبابة خفيفة ، لأنها مسلحة بمدفع ذي سرعة ابتدائية عالية من عيار ٧٣ مم مركب فوق قاذف صواريخ موجه مضاد للدروع من طراز « مولتيكا ») ، فضلا عن قدرتها على حمل ٨ جنود مشاة يقاتلون من داخلها . هذا فضلا عن نحو ١٧٥٠ (٨) مدفع ميدان وهاوتزر وراجمة صواريخ وهاون ثقيل من عياري ١٢٠ مم و ١٦٠ مم ، وقانص دبابات (يوجد بين المدفعية ٩٠ مدفعا « س يو — ١٠٠ » و ٤٠ مدفعا « س يو — ١٢٢ » ، وهي مدافع ذاتية الحركة من عياري ١٠٠ مم و ١٢٢ مم يمكن ان تستخدم في الرمي

---

(٧) يقدر تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ، عن ميزان القوى العسكري ٧٩ — ٨٠ ما لدى الجيش العراقي من دبابات بنحو ١٩٠٠ دبابة ، منها ١٧٠٠ « ت — ٦٢ » و « ت — ٥٤/٥٥ » ، و ١٠٠ « ت — ٣٤ » و ١٠٠ « ب ت — ٧٦ » ويشير الى وجود مزيد من الدبابات « ت — ٦٢ » تحت الطلب ، و ١٠٠ دبابة فرنسية « ام اكس — ٣٠ » ، كما يقدر ما لديه من ناقلات جنود مدرعة بنحو ١٥٠٠ ناقلة ، بالاضافة الى ٢٠٠ عربة قتال مشاة مدرعة « ب م ب — ١ » ، ونحن نقدر ما لدى العراق من الدبابات ، على النحو المذكور اعلاه ، على اساس ترجيح وجود ١٠٠ دبابة « ت — ٧٢ » ، باعتبار ان السوفييت زودوا بها خلال العامين الماضيين كل من سوريا وليبيا والجزائر ، وذكرت تقارير صحفية انهم زودوا العراق بها ايضا ، كما اننا نرجح خروج الـ « ت — ٣٤ » من الخدمة لقدمها ، ووجود ٢٠٠ دبابة على الاقل من طراز « ام اكس — ٣٠ » من جملة ٤٠٠ دبابة من الطراز المذكور تم التعاقد عليها قبل العام ١٩٧٧ ، ونرجح وجود نحو ٢٠٠٠ ناقلة جنود وعربة قتال مشاة ، على اساس ان تقرير المعهد نفسه عن عام ٧٨—٧٩ كان قد قدرها بنحو ١٨٠٠ ناقلة و ١٠٠ عربة قتال مشاة .

(٨) جاء في مقال نشرته : International Herald Tribune 24 April 1980

ان لدى العراق اكثر من ٢١٠٠ دبابة (اي انها متفقة مع تقديرنا) معظمها « ت — ٦٢ » وبينها ١٠٠ « ام اكس — ٣٠ » ، وانه يتوقع وصول مزيد من « ت — ٦٢ » فضلا عن « ت — ٧٢ » ، بالاضافة الى ٢٥٠٠ ناقلة جنود وعربة مصفحة ، من بينها ٥٠٠ عربة مصفحة « كاسكافيل » ، وقدر المقال عدد قطع المدفعية العراقية بـ ١٧٥٠ مدفع على حين قدر تقرير ميزان القوى العسكري I.I.S.S. المشار اليه آنفا ، عدد مدافع الميدان والهاوتزر بـ ٨٠٠ مدفع بالاضافة الى ١٢٠ قانص ، وعدد غير محدود من راجمات الصواريخ والهاونات ١٢٠ مم و ١٦٠ مم . ونحن نرجع اجمالي قطع المدفعية العراقية على النحو الذي ذهبت اليه الصحيفة المذكورة نظرا لان تقدير الـ ٨٠٠ مدفع المشار اليه يتكرر منذ اكثر من ثلاث سنوات في تقارير المعهد المذكور .

المباشر ، أي ضد المدرعات ، او في الرمي غير المباشر كمدفعية ميدان . وتسمى «مدافع اقتحام» Assault guns ، او «قانصات دبابات») ، هذا عدا مختلف انواع المدافع والصواريخ المضادة للدبابات ، وكذلك مختلف انواع المدافع المضادة للطائرات البالغ عددها نحو ١٢٠٠ مدفع من عيارات ٢٣ مم و ٣٧ مم و ٥٧ مم و ٨٥ مم و ١٠٠ مم (من بينها كميات غير معروفة من المدافع م/ط ذاتية الحركة من طرازي « زدس يو ــ ٢٣ ــ ٤ » المسمى « شيلكا » الرباعي السبطانات والموجه بالرادار ، و « زدس يو ــ ٥٧ ــ ٢ » الثنائي السبطانات) . ويوجد لدى العراق ايضا نحو ٢٤ منصة اطلاق صواريخ ارض ــ ارض من طراز « سكود ــ ب » (يصل الى نحـو ٢٨٠ كم) ، وحوالي ٢٦ منصة اطلاق صواريخ ارض ــ ارض من طراز « فروغ ــ ٧ » ، اي « لونا » (يصل مداها الى ٦٨ كم) . اما القوة الجوية العراقية فتقدر بنحو ٤١٦ طائرة قتال من بينها نحو ١٢٠ مقاتلة متعـددة المهـام « ميغ ٢١ ب ف م / م ف / بيس » ، وحوالي ٣٦ « ميغ ــ ٢٣ » ، ونحو ٤٠ ميراج « ف ــ ١ » ، بالاضافة الى حوالي ٥٤ مقاتلة قصف تكتيكي « ميغ ــ ٢٧ » ، ونحو ٤٠ « سوخوي ــ ١٧ » ، و ٦٠ « سوخوي ــ ٧ » ، و ٣٠ مقاتلة هجوم ارضي « ميغ ــ ١٧ » و ٢٠ « هوكر هنتر » ، و ١٢ قاذفة قنـابل متوسطة « ت يو ــ ٢٢ » ، و ٤ قاذفات « ت يو ــ ١٦ » (٩) اجمالي قوتهـا النـارية الهجومية القصوى نحو ١٣٧٧ طن ، واجمالي قوتها النارية الدفاعية ٨٩٦ صاروخ جو ــ جو (« الميراج ف ــ ١ » تحمل ٤ اطنان حمـولات هجوميـة ، او ٥ صواريخ جو ــ جو) .

ولدى العراق قوة بحرية تضم ١٤ زورقا للصواريخ ، ٦ من طراز « اوسا ١ » و ٨ من طراز « اوسا ٢ » . اجمالي قوتها النارية ٥٦ صاروخا ، بالاضافة الى ١٠ زوارق طوربيد ، و ٣ قانصات غواصات « سوـ ١ » ، و ٥ كاسحات الغام ، و ٣ سفن انزال دبابات ، و ١٦ زورق دورية ساحلي (١٠) . ويتوقع ان تحصل البحرية العراقية خلال العام الحالي على ١٠ ــ ١٢ كورفيت صواريخ حديثة مـن طـراز « ناتوشكا » السوفييتية الصنع ، ستضيف الى قدراتها القتالية قـوة ناريـة فعـالة وبعيـدة المدى (١١) .

---

(٩) يستند تقرير القوة الجوية العراقية الى دراسة مقارنة لتقارير المعهد للدراسات الاستراتيجية في لندن عن الاعوام ٧٧ ــ ٨٠ ، بالاضافة لمعلومات وردت في International Herald Tribune (اعداد مختلفة) و Air International, Flight International المشار اليها آنفا ، وما ذكرته الصحف العربية في ١ نيسان ــ ابريل ١٩٨٠ حول صفقة « الميراج فـ١ » .

(١٠) يستند تقدير قوة البحرية العراقية اساسا الى :

Moore, ed. Janes Figthing Ships 1979 - 80.

بالاضافة الى تقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ؟ و International Herald Tribune

(١١) سيحدث دخول الـ ١٠ــ١٢ كورفيت من طـراز « ناتوشكا » انقلابا كبيرا في قدرات البحرية العراقية، اذ انها مـن احدث واقوى السفن الخفيفة السريعة المسلحة بالصواريخ ، ويبلغ وزن الواحدة منها بحمولة كاملة ٩٥٠ طن ؟ وسرعتها القصوى نحو ٥٩ كلم ــ ساعة ، ومسلحة بـ ٦ صواريخ سطح ــ سطح مـن طراز « س س ــ ن ــ ٩ » التي يقدر اقل مدى لها بـ ٧٤ كلم واقصى مدى لهـا (بمعاونة طائرة أو سفينة في التوجيه) تراوحت تقديراته بين ١١١ كلم و ٢٧٨ كلم ، بالاضافة الى ٤ صواريخ سطح ــ جو من طـراز س أ ــ ن ــ ٤ » التي يراوح مداها افقيا بين ١٤ كلم و ٢٢ كلم . ومدفع عيار ٧٦ مم وآخر عيار ٣٠ مم.

وبطبيعة الحال لا يمكن للعراق ان يرسل الى الجبهتين السورية والاردنية كافة قواته البرية والجوية ، انما سيتوقف حجم القوات التي يمكن ان يرسلها على طبيعة ظروفه الامنية في ضوء العلاقات مع ايران والمخاطر المتوقعة في الخليج العربي ، وفي افضل هذه الظروف فاننا نتصور ان اكبر قوة عسكرية عراقية يمكن ارسالها الى جبهات المواجهة مع العدو الاسرائيلي ، ستضم ٤ فرق مدرعة وفرقة ميكانيكية وفرقة مشاة محمولة (لدى كل من ألويتها الثلاثة كتيبة دبابات مؤلفة من ٣١ دبابة ، وكذلك حال فرقة المشاة المحمولة الثانية المتبقية في العراق ، وكلتا الفرقتين يمكن تزويدهما بناقلات جنود مدرعة ، ولكنها غير مزودة بلواء مدرع ولذلك لا تعد فرقا ميكانيكية بالكامل) ، ولواء قوات خاصة (تعززه كتيبة دبابات مماثلة لتلك الموجودة مع ألوية المشاة) ، أي تبقى في العراق فرقة ميكانيكية وفرقة مشاة محمولة وفرقتا مشاة جبليتان ولواء مدرع مستقل ولواء ميكانيكي مستقل ولواء قوات خاصة . وتضم هذه القوات ٩ ألوية مدرعة ، و ٦ ألوية مشاة ميكانيكية ، و ٤ ألوية مشاة وقوات خاصة ، (يمكن تزويدها بناقلات جنود مدرعة) ، و ٤ كتائب دبابات مستقلة ، عدا وحدات المدفعية المختلفة ووحدات الهندسة والخدمات المختلفة . وتضم هذه التشكيلات نحو ١٧٧٤ دبابة (مقابل فرقتين مدرعتين و ٣ ألوية مشاة وقوات خاصة لديها نحو ٧٠٠ دبابة ارسلت الى الجبهة السورية في حرب ١٩٧٣) ، ونحو ١٢٦٨ ناقلة جنود مدرعة وعربة قتال مشاة مدرعة ، وحوالي ٨٠٢ عربة استطلاع مصفحة من مختلف الانواع («ب ردم» و «كاسكافيل») ، أي ما مجموعه نحو ٢٠٧٠ ناقلة جنود وعربة قتال مشاة واستطلاع مدرعة ، بالاضافة الى نحو ٧٢٠ مدفع ميدان وهاوتزر وراجمة صواريخ وهاون ثقيل ، موجودة ضمن التنظيم العضوي للفرق الست المذكورة (١٢) ، عدا ما يمكن ارساله من كتائب أو أفواج أو ألوية مدفعية وهاونات وراجمات مستقلة (تضم كتيبة المدفعية عادة ١٨ مدفعا) ، والتي يمكن ان تضم ، في تقديرنا ، ما يوازي نحو ٢٠ كتيبة مدفعية ، أي حوالي ٣٦٠ مدفع آخر، بما يجعل اجمالي قطع المدفعية نحو ١١٠٠ مدفع . هذا بالاضافة الى امكانية ارسال جميع وحدات الصواريخ ارض ـ ارض « فروغ ـ ٧ » و « سكود ـ ب » الى جبهتي القتال ، نظرا لعدم توفر الحاجة الامنية لها داخل العراق ضمن الظروف الهادئة مع ايران ، فتضيف قوة اضافية فعالة

---

(١٢) حسبت تقديرات عدد ناقلات الجنود ، وعربات قتال المشاة المدرعة ، وعربات الاستطلاع المدرعة، والمدفعية العضوية، على اساس تقديرات التنظيم النمطي للفرق المدرعة والميكانيكية السوفييتية، باعتبارها اقرب التنظيمات المتصورة للجيش العراقي والجيوش العربية ذات التسليح السوفييتي الرئيسي . وهذه التقديرات التنظيمية موضحة في :

The International Institute for Strategic Studies.
The military Balance 1978 - 1979, pp. 102, 103 .

ويضم تنظيم لفرق المدرعة المذكورة (عدا الدبابات) ١٢٢ عربة قتال مشاة و ٢٤ ناقلة جنود و ١٢٤ عربة استطلاع ، و ٢٤ قانص دبابات، و ٣٦ مدفعا مقطورا عيار ١٢٢ مم، و ١٨ راجمة صواريخ ١٢٢مم، و ١٨ هاون ١٢٠ مم، على حين تضم الفرق الميكانيكية (عدا الدبابات) ١١٢ عربة مشاة و ٢١٠ ناقلة جنود و ١٥٣ عربة استطلاع ، و ٢٤ قانصا و ٧٢ مدفعا عيار ١٢٢ مم ، و ١٨ راجمة صواريخ و٥٤ هاونا عيار ١٢٠ مم .

للصواريخ السورية المماثلة البالغ عددها نحو ٣٦ منصة اطلاق صواريخ « فروغ ــ ٧ » و ٣٦ منصة اطلاق صواريخ « سكود ــ ب » ، القادرة على تغطية كل العمق العملياتي والاستراتيجي للاراضي المحتلة في فلسطين ، وتوجيه ضربات رادعة فعالة ضد تجمعات السكان الاسرائيلية والمراكز الاقتصادية الحيوية والقواعد الجوية الرئيسية من الجليل شمالا حتى النقب جنوبا .

وباضافة هذه القوات والوسائط القتالية البرية العراقية ، البالغ عددها نحو ٩٠ الف جندي مقاتل (عدا جنود الخدمات الادارية) ، الى قوى الجيشين السوري والاردني (يفترض استخدام هذه القوة العراقية الضخمة ، المؤلفة من ٦ فرق، ضرورة انتشارها على الجبهتين السورية والاردنية ، لأن الجبهة السورية وحدها لا تستوعب مثل هذا العدد من الفرق معا اذ تكفيها فرقتان او ثلاث فرق على الاكثر) ، تتعدل علاقات القوى العسكرية التقليدية بين العرب واسرائيل على النحو التالي :

يرتفع عدد القوات المقاتلة العربية الى حوالي ٣٥٠ الف جندي ، موزعين على ما يوازي ٢٧ ــ ٢٩ لواء مدرعا (١٣) وما يوازي ٢٩ ــ ٣٤ لواء مشاة ميكانيكيا (١٤) . ولدى هذه التشكيلات نحو ٣٨٢٤ دبابة ، في اقل الاحتمالات ، او ٤٥٧٤ دبابة في افضل الحالات ، ويرتفع اجمالي الدبابات الموجودة في الجبهتين (بما في ذلك المخزون السوري) الى حوالي ٥٣٧٤ دبابة ، بالاضافة الى نحو ٤٠٠٠ ناقلة جنود وعربة قتال مشاة مدرعة (عدا عربات الاستطلاع المختلفة) ، وفضلا عن نحو ٢١٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر (١٥) ، وبذلك يصبح ميزان القوى الاسرائيلي ــ العربي ١٤ر١ الى ١ ، او ١٤٪ ، لصالح الطرف الاسرائيلي ، بعد ان كان ٥٣ر١ الى ١ ، أي ٥٣ ٪ لصالح الطرف الاسرائيلي قبل اشراك القوات العراقية . ويتعدل ميزان القوى في اجمالي الدبابات من ٠٥ر١ الى ١ لصالح الجانب الاسرائيلي (٣٨٠٠ دبابة اسرائيلية مقابل ٣٦٠٠ دبابة عربية) ليصبح ٤ر١ الى ١ لصالح الجانب العربي (٥٣٧٤ دبابة عربية مقابل ٣٨٠٠ دبابة اسرائيلية) ، أي يصبح هناك تفوق عربي بنسبة ٤٠٪ ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد الالوية المدرعة من ٥ر١ او ٣ر١ الى ١ ، ليصبح ٠٣ر١ او ١١ر١ الى ١ لصالح الجانب العربي (٢٧ ــ ٢٩ لواء مدرعا عربيا مقابل ٢٦ لواء مدرعا اسرائيليا) ، أي يصبح هناك تفوق عربي بنسب تتراوح بين ٣٪ و ١١٪ .

أما بالنسبة لناقلات الجنود وعربات قتال المشاة المدرعة فيتغير معدل التفوق الاسرائيلي من ٦ر١ الى ١ (٤٥٠٠ ناقلة اسرائيلية مقابل ٢٧٠٠ ناقلة عربية) ، ليصبح ٢ر١ الى ١ تقريبا (٤٥٠٠ ناقلة مقابل ٤٠٠٠ ناقلة) . ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي

---

(١٣) اعتبرنا كتائب الدبابات الاربع المستقلة ، المفترض وجودها مع الوية المشاة المحمولة الثلاثة ولواء القوات الخاصة العراقية ، بمثابة لواء مدرع .

(١٤) اعتبرنا الوية القوات الخاصة الاربعة ، السورية والاردنية ، بمثابة الوية ميكانيكية ، نظرا لامكان تزويدها بناقلات الجنود والدبابات اللازمة .

(١٥) لم ندخل في حساب قطع المدفعية سوى مدافع الميدان والهاوتزر ، نظرا لعدم توصلنا الى تقدير لعدد راجمات الصواريخ والهاونات الثقيلة لدى الجيش السوري ، ولذلك لم ندخلها أصلا في حساب ميزان القوى وعلى هذا الاساس اعتبرنا عدد المدافع العراقية نحو ٣٣٢ ــ ٤٤٠ مدفعا عضويا مع الفرق الست، بالاضافة الى ٣٦٠ مدفع آخر موجودة كتشكيلات مستقلة . والجدير بالذكر ان تقرير الـ .I.I.S.S الاخير يقدر عدد المدافع العراقية والهاوتزر المقطورة بنحو ٨٠٠ مدفع ، عدا ١٣٠ مدفع ذاتي الحركة .

في عدد الالوية الميكانيكية (على أساس وجود ٢٧ لواء اسرائيليا يضم الوية المظليين الستة) البالغ ٣٥ر١ الى ١ ، ليصبح تفوقا عربيا يتراوح معدله بين ٠٧ر١ و ٢٥ر١ الى ١ (٢٩ ــ ٣٤ لواء ميكانيكيا عربيا مقابل ٢٧ لواء ميكانيكيا اسرائيليا) . ويتغير معدل التفوق العربي الطفيف في مدفعية الميدان والهاوتزر ، البالغ قدره ٠٨ر١ الى ١ (١٣٠٠ مدفع عربي مقابل ١٢٠٠ مدفع اسرائيلي) ، ليصبح معدله ٦ر١ الى ١ (٢١٠٠ مدفع عربي مقابل ١٢٠٠ مدفع اسرائيلي) .

اما بالنسبة لمجال القوة الجوية فانه يمكن ، في تقديرنا ، للعراق ان يستخدم جميع طائراته من طراز « ميغ ــ ٢٣ » و « ميغ ــ ٢٧ » و « ميراج ف ــ ١ » و « سوخوي ــ ١٧ » و « ت يو ــ ١٦ و ٢٢ » ، انطلاقا من قواعد جوية داخل العراق (خاصة من المناطق المجاورة للاراضي السورية والاردنية) ، وان يرسل نحو ٩٠ طائرة مقاتلة « ميغ ــ ٢١ » و ٦٠ طائرة مقاتلة هجومية « سوخوي ــ ٧ » الى قواعد جوية اردنية وسورية . ويحتفظ بطائرات « الميغ ــ ١٧ » و « هوكر هنتر » داخل اراضيه ولا يشركها في العمليات ، بالاضافة الى ٣٠ طائرة «ميغ ــ ٢١» كاحتياطي محلي للمقاتلات المعترضة . وبذلك يبلغ اجمالي طائرات القتال العراقية المشاركة في القتال على جبهات المواجهة نحو ٣٣٦ طائرة ، اجمالي قوتها النارية الهجومية القصوى نحو ١٢٥١ طن ، واجمالي قوتها النارية الدفاعية نحو ٧٧٦ صاروخ جو ــ جو . واذا ما اضفنا هذه القوى الجوية الى اجمالي القوى الجوية السورية ــ الاردنية البالغ قدرها نحو ٦٢٤ طائرة قتال، اجمالي قوتها النارية الهجومية (القصوى) ١٦٤٤ طن، واجمالي قوتها النارية الدفاعية ١٥٢٨ صاروخ جو ــ جو ، يصبح لدى الجانب العربي ، على جبهات المواجهة ، نحو ٩٦٠ طائرة قتال ، اجمالي قوتها النارية الهجومية نحو ٢٨٩٥ طن ، واجمالي قوتها النارية الدفاعية نحو ٢٣٠٤ صاروخ ، وبذلك يتغير معدل التفوق الاسرائيلي في عدد طائرات القتال من ١٥ر١ الى ١ (٧٢٢ طائرة اسرائيلية مقابل ٦٢٤ طائرة عربية) ، ليصبح تفوقا عربيا بمعدل ٣٢ر١ الى ١ (٩٦٠ طائرة مقابل ٧٢٢ طائرة) ، اي بنسبة ٣٢٪ ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الجوية الهجومية ، من ٢٣ر٢ الى ١ (٣٦٦٨ طن مقابل ١٦٤٤ طن) ، ليصبح ٢٦ر١ الى ١ (٣٦٦٨ مقابل ٢٨٩٥ طن) . ويتعدل معدل التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الجوية الدفاعية ، من ٩٣ر١ الى ١ (٢٩٦٢ صاروخ اسرائيلي مقابل ١٥٢٨ صاروخ عربي) ، ليصبح ٢٨ر١ الى ١ (٢٩٦٢ صاروخ مقابل ٢٣٠٤ صاروخ) . اي تكاد القوى النارية للطرفين ان تصبح متساوية ، مع توفير ميزة تفوق العرب في عدد طائرات القتال بنسبة الثلث تقريبا .

وفي مجال القوة البحرية العربية يمكن ان تلعب البحرية العراقية دورا هاما في الصراع ضد اسرائيل ، من حيث امكان فرض حصار بحري استراتيجي عليها باغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية ، والتصدي لمحاولات البحرية الاسرائيلية ، العاملة في البحر الاحمر ، اعادة فتحه ، وذلك بالتعاون مع اليمن الديمقراطية اساسا ، فضلا عن اليمن الشمالي ايضا، بحكم ضرورة استخدام مرافئهما

كقواعد انطلاق لعمليات زوارق الصواريخ ، واستخدام قواعدهما الجوية في تأمين حماية جوية للعمليات البحرية المذكورة . وبذلك يصبح هناك ٢٨ زورقا عربيا للصواريخ ، اجمالي قوتها النارية ١٠٠ صاروخ ، تواجه ٢٢ زورقا اسرائيليا ، اجمالي قوتها النارية نحو ١٤٢ صاروخ ، فتتعدل نسبة التفوق الاسرائيلي في عدد الزوارق المذكورة من ٥٧ر١ الى ١ (٢٢ زورقا مقابل ١٤ زورقا) ، الى تفوق عربي بمعدل ٢٧ر١ الى ١ لصالح الجانب العربي . ويتغير معدل التفوق الاسرائيلي في قوة النيران الصاروخية البحرية من ٢٢ر٣ الى ١ (١٤٢ صاروخ مقابل ٤٤ صاروخا) ، ليصبح ٤٢ر١ الى ١ ، أي يصبح بنسبة ٤٢ ٪ بدلا من نسبة ٢٢٢ ٪ الحالية ، وتوضح هذه الارقام ، والتقديرات ، المغزى العملي لتوظيف القوى العسكرية لأحد اقطار العمق العربي الرئيسية على جبهات المواجهة . وبطبيعة الحال تتحسن الصورة اكثر اذا ما توفرت ظروف توظيف امكانات بقية الاقطار العربية الاخرى التي تعلن مناهضتها لكامب دافيد ، مثل ليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية والسعودية .

ب ـ تحسن الاوضاع الاستراتيجية لاسرائيل

في جميع الحروب التي خاضتها اسرائيل ضد العرب ، بدءا من حرب ١٩٤٨ الى حرب ١٩٧٣ ، كانت هناك مشكلة استراتيجية حادة تواجه القيادة العسكرية العليا الاسرائيلية ، تتمثل في ضرورة توزيع وسائطها القتالية (ولو من قبيل الاحتياط) على جبهات ثلاث ، الجنوبية (مصر) والشرقية (الاردن) والشمالية (سوريا ولبنان). الامر الذي كان يوجب على هذه القيادة وضع برنامج اولويات استراتيجية ، وفقا لحسابات سياسية واستراتيجية خاصة ومعقدة تفرضها ظروف كل حرب ، يتم بموجبها تركيز القوى الرئيسية على احدى هذه الجبهات ، ثم نقل هذا التركيز الى جبهة اخرى ، وهكذا الى أن تنتهي الحرب ويحسم الموقف الاستراتيجي العسكري . وكان ذلك يشكل عبئا لوجيستيكيا (اداريا) ثقيلا على كاهل رئاسة الاركان العامة الاسرائيلية والاجهزة التنفيذية التابعة لها ، وعبئا على التشكيلات المقاتلة التي يجري نقلها بين جبهة واخرى ، رغم ما كانت توفره ميزة الحركة على الخطوط الداخلية ، للوسائط العسكرية الاسرائيلية المختلفة ، من قدرات وامكانات عملياتية ، وهي ميزة حققتها الظروف الجغرافية الخاصة بالارض المحتلة في فلسطين ، من حيث احاطة اقطار المواجهة العربية لها من ثلاث جهات . وساعدت على الافادة منها شبكة الطرق والمواصلات والمطارات ، التي تربط هذه الجبهات بعضها البعض من الداخل (اي بدون انقطاع بري او بحري أو جوي . وسبق أن اشار الى الميزةالاستراتيجية المذكورة الجنرال « تال » ، قائد القوات البرية الاسرائيلية ، في معرض حديثه عن نظرية الامن الاسرائيلية بين حربين ، حيث قال ، كان لدينا تفوق استراتيجي آخر هو الخطوط الداخلية ، أي اننا استطعنا تركيز القوى اسرع من العدو ، واستطعنا تغيير مراكز الثقل في المعركة بسرعة نسبية ، بالاضافة الى تركيز الجهود والتعزيزات » (١٦) .

---

(١٦) يسرائيل تال ، « الحربان » ، يديعوت احرونوت ، ٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٥ ، الملحق .

ولم يكن العبء ، الناتج عن توزيع وتركيز القوى بين الجبهات العربية المتباعدة الاتجاهات ، ماديا فحسب ، وانما كان عبئا نفسيا وعصبيا ثقيلا أرهق اعصاب واذهان القادة والافراد العسكريين الاسرائيليين، بحكم مخاوف فشل الحسابات الاستراتيجية، واحتمال نجاح الحركة العربية المضادة على الخطوط الخارجية ، التي تشكل تهديدا (ولو نظريا) بالضغط الشديد على مختلف حدود الدولة الصهيونية ، واتجاها الى تلاقي القوى العسكرية العربية في مركز واحد .

ولذلك جاء خروج مصر من ساحة المواجهة ، وانشاء منطقة عازلة في سيناء يزيد عرضها عن ١٥٠ كلم (فضلا عن تخفيف السلاح في الخمسين كلم الاخرى المتبقية من غرب سيناء) جاء ليخفف كل هذه الاعباء عن كاهل القيادة والقوات الاسرائيلية ، بحكم انه ادى الى اغلاق الجبهة الجنوبية البالغ عرضها نحو ٢٠٠ كلم ، والتي كانت تشكل اكبر قوة عسكرية عربية في الوقت ذاته . ومن ثم اصبح في امكان القيادة الاسرائيلية ان تركز قواها على الجبهتين الشمالية والشرقية (والاسرائيليون يطلقون عليهما معا حاليا ، في معظم المناسبات ، اسم الجبهة الشرقية) ، وتراقب الجبهة الجنوبية بقدر ضئيل من القوات . وقد عبر « زئيف شيف » عن ذلك المكسب الاستراتيجي الاسرائيلي الجديد فقال ، معلقا على نتائج الصلح مع مصر، انه « اذا كان على هيئة الاركان العامة في السابق ان تخطط لتوزيع قوات متساوية ، الى حد ما ، بين الجبهات ، فان الوضع سيتغير في المستقبل بالنسبة الى اهمية الجبهة الشرقية . أي ان القسم الاكبر من « الاوغدات » (مجموعات عمليات بحجم فرق تقريبا) سيحتشد في مقابل الجبهة الشرقية ، بينما يتمركز الجزء الاصغر منها على الجبهة الجنوبية . . . وهذا وضع مربح جدا للجيش الاسرائيلي لانه توضح اكثر فاكثر ، منذ حرب يوم الغفران ، ان من المشكوك فيه ان تكون القوات العسكرية الاسرائيلية كافية في المستقبل للقيام بهجوم مضاد على الجبهتين في الوقت نفسه ، بسبب ميزان القوى والطاقات الجديدة وضرورة الحفاظ على قوات احتياط اكبر حجما » (١٧) .

لقد كانت القيادة الاسرائيلية قادرة ، قبل حرب ١٩٧٣ ، على الافادة الفعالة من ميزة الحركة على الخطوط الداخلية ، ومن ثم التقليل من مخاطر وسلبيات القتال على جبهتين (مثلما حدث في حربي ٤٨ و ٦٧) ، او احتمال الحرب على اكثر من جبهة (مثلما حدث في حرب ٥٦) ، بسبب الاستراتيجية الدفاعية التي درج العرب على ممارستها ، طوال المراحل التي تلت الهدنة الاولى في حرب ٤٨ وحتى نشوب حرب ٧٣ ، ومن ثم كانت المبادأة الاستراتيجية دائما في ايدي القيادة الاسرائيلية ، الامر الذي مكنها من ممارسة ترتيب أولويات تركيز القوى بحرية شبه تامة . وأدى الى تفاقم سلبيات الاستراتيجية الدفاعية العربية المذكورة ، شبه انعدام التنسيق والتعاون العسكري العربي ، فضلا عن انعدام وحدة القيادة السياسية والاستراتيجية بين اقطار المواجهة العربية ، وكذلك اقطار العمق العربي . وقد تجلت مخاطر تبني

---

(١٧) هآرتس ، ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ ، وردت في : نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ■ العدد ٥ ، ١٩٧٩ ، ص ٣٥٢ .

العرب لاستراتيجية هجومية ، تفيد من ميزة الحركة على الخطوط الخارجية ، مع ما يترافق معها من ضغط متزامن على « الحدود الآمنة » الاسرائيلية بكل نتائجه الاستراتيجية المحتملة ، خلال المرحلة الاولى من حرب ١٩٧٣ . وكان من الممكن ان يتحول الامر الى شبه كارثة بالنسبة لاسرائيل ، وتنهار قدرتها المزعومة على الوقوف « معتمدة على الذات » ضد العرب ، فيما لو واصلت القوات المصرية تقدمها شرقا ، وهو ما أكده العقيد « يوسف نيفو » ، في مجال تعليقه على العمليات المصرية خلال المرحلة الاولى من حرب ٧٣ ، حيث قال « كان في امكان القيادة المصرية تركيز قوات مدرعة كبيرة والاستمرار في الهجوم شرقا الى عمق سيناء . وفي اليوم الاول من الحرب ، وخصوصا في اليوم الثاني ، كان الجيش المصري متفوقا جدا في نسب القوات . وبدلا من استغلال النجاح فورا بدأت الفرق المصرية تتخندق وتتمركز في قطاع ضيق على امتداد القناة بأسرها .. ان عدم مواصلة الجيش المصري للتقدم كان خطأ منه . وليس ذلك لاننا اظهرنا قدرتنا ، اذ لم تكن قوات الاحتياط الرئيسية قد وصلت بعد آنذاك ... الخ » (١٨) ورغم ذلك فقد ظهرت للقيادة الاسرائيلية عدم كفاية قواتها لشن هجوم مضاد فعال على جبهتين في وقت واحد ، كما يقول « زئيف شيف » في مقاله المشار اليه آنفا ، الامر الذي يؤكد الابعاد الكاملة لعبارته الخاصة بـ « التقليص الجوهري للخطر » الذي كانت تواجهه اسرائيل قبل توصلها الى « السلام » المنفرد مع مصر .

وقد عبر الجنرال « افيغدور بنغال » ، قائد المنطقة الشمالية ، عن تقلص الخطر الاستراتيجي الذي كانت اسرائيل تواجهه من قبل فقال انه « اذا كانت هناك مشكلة في المستقبل ، تقتضي من الدولة والجيش التأهب لمواجهتها ، فهذه المشكلة هي الجبهة الشرقية ، فهي ، بعد السلام مع مصر ، مشكلتنا الرئيسية من الناحية الامنية » (١٩) .

والجدير بالذكر ان القيادة العسكرية الاسرائيلية تعتبر كلا من العراق والسعودية جزءا من الجبهة الشرقية . وقد عبر عن ذلك المفهوم الاستراتيجي الجديد المترتب على الصلح مع مصر الجنرال « موشيه ليفي » قائد المنطقة الوسطى ، فقال « تتكون الجبهة الشرقية من ثلاث او اربع دول ، لاثنتين منها حدود مشتركة مع اسرائيل ، هما سوريا والاردن ، والاثنتان الاخريان هما ، العراق الذي زاد كثيرا حجم جيشه خلال السنوات الاخيرة ، والسعودية التي زاد جيشها بدرجة أقل ، ولكنه ، بصورة عامة ، اكثر حداثة . ونحن نعتبر ان العراق والسعودية هما دولتا مواجهة قريبتان ... علينا ان نعتبرها (أي الجبهة الشرقية) جسما واحدا ، حتى وان لم تتخذ ترتيبات تنظيمية ، مثل اقامة قيادة مشتركة . فالاتصالات بين الهيئات (القيادية) تسير بطرق ووتائر مختلفة ، هبوطا وصعودا » (٢٠) .

---

(١٨) يديعوت احرونوت ، ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧٢ .

(١٩) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٩ ، ١٩٧٩ ، الملحق ، ص ٦٠٩ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ .

وفي الوقت ذاته ادت معاهدة السلام الاسرائيلية ـ المصرية الى تثبيت المضمون الاستراتيجي للاحتلال الاسرائيلي لشبه جزيرة سيناء الذي تم منذ العام ١٩٦٧ ، وتصفية الانجاز العسكري المصري الرئيسي في حرب ١٩٧٣ ، المتمثل في تدمير خط « بارليف » ونشر قوات مصرية ضخمة على طول الشاطىء الشرقي لقناة السويس بعمق يراوح بين ١٠ و ١٧ كلم ، وذلك من خلال ترتيبات نزع ، او تخفيف ، السلاح في سيناء وتقسيمها الى ثلاث مناطق امنية مختلفة ، وفقا لمواد البروتوكول المتعلق بالانسحاب الاسرائيلي والترتيبات الامنية الملحقة بمعاهدة السلام المذكورة . اذ حددت المادة ٢ من البروتوكول حجم القوات المصرية المسموح بوجودها ، في المنطقة « أ » الممتدة على طول غرب سيناء بعمق يصل الى ٦٠ كلم تقريبا ، بفرقة مشاة ميكانيكية واحدة تتألف من ٣ ألوية مشاة ميكانيكية ولواء مدرع ، تضم جميعا عددا لا يزيد عن ٢٣٠ دبابة و ٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الانواع ، بالاضافة الى ٧ كتائب مدفعية ميدانية ، تضم ١٢٦ قطعة مدفعية ، و ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات ، تضم صواريخ ارض ـ جو فردية (سام ـ ٧) ، وما لا يزيد عن ١٢٦ مدفع مضاد للطائرات من عيار ٣٧ مم (أي غير مسموح أن تتضمن المدافع م / ط الانواع الآلية الفعالة من المدافع المذكورة مثل المدفع «شيلكا» الرباعي عيار ٢٣ مم الموجه بالرادار ... الخ) . وفي الجملة لا يزيد عدد أفراد هذه القوة عن ٢٢ الف رجل ، محرومين من امكانات الدفاع الجوي الارضي الفعالة ، مثل بطاريات « سام ـ ٣ » و « سام ـ ٦ » ومدافع « شيلكا » ، على حين كانت للجيش المصري صباح يوم ١٩٧٣/١٠/١٤ ، أي بعد ثمانية ايام من بدء حرب ٧٣ ، على طول الضفة الشرقية للقناة ، قوات ضخمة فشلت كافة الهجمات المضادة الاسرائيلية في زحزحتها (حتى بعد الثغرة ، عدا بعض القوات التي سحبت لمواجهة الموقف غرب القناة) ، ضمت ٧ ألوية مدرعة ، و ٥ ألوية ميكانيكية ، و ١٥ لواء مشاة ، ونحو ١٨ ـ ٢٠ كتيبة دبابات مستقلة ، تضم جميعا اكثر من ١١٠٠ دبابة ، ونحو ٧٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر وحوالي ٢٥٠ هاون ثقيل عيار ١٢٠ مم و ١٦٠ مم ، وحوالي ٢٦٥ مدفع وقاذف مضاد للدبابات ، ونحو ٣٥٠ صاروخ مضاد للدبابات، عدا مئات المدافع المضادة ، وشبكة الصواريخ « سام » غرب القناة (٢١) .

اما بقية اراضي سيناء فلا توجد فيها جميعا سوى وحدات الشرطة العادية و٤ كتائب حرس حدود مزودة بالاسلحة الخفيفة والعربات العادية . ومسموح للطائرات الحربية المصرية ان تحلق فوق المنطقة « أ » فقط من سيناء ، لكن دون ان يسمح لها بالتمركز في مطارات فيها ! اما بقية اراضي سيناء فتحلق فوقها طائرات النقل فقط، التي لا يسمح ببقاء اكثر من ٨ طائرات منها فقط في المنطقة « ب » فحسب ، ولا يسمح للقوات المصرية في اي مكان من سيناء بانشاء مطارات عسكرية او قواعد بحرية عسكرية أو قواعد عسكرية برية ، ويسمح لها فقط بتجهيز تحصينات ميدانية خفيفة (خنادق واسلاك شائكة ... الخ ، دون منعات بالاسمنت) . وكل هذه الشروط المهددة لأبسط حقوق السيادة القانونية للدولة على أرض الوطن ، تعتبر من صميم معاهدة «السلام»،

---

(٢١) مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي ، في الوطن العربي ، العدد ١٣٣ ، ٣١ اب (اغسطس) ١٩٧٩

والاخلال بأي منها يكسب اسرائيل حق الاخلال بتعهداتها الواردة في المعاهدة والعودة الى احتلال سيناء رسميا مرة اخرى وبذلك اضعف كثيرا خيار مصر العسكري مستقبلا ، من الناحية الجغرافية الاستراتيجية ، اذا ما قررت قيادة سياسية جديدة لها اللجوء الىالخيار العسكري لتصفية او حسم خلافات معاسرائيل. وهذه الاوضاع الاستراتيجية السلبية بالنسبة لمصر ، تمنح اسرائيل عمليا منطقة معزولة من السلاح ، او رمزية التسليح ، عرضها نحو ٢٠٠ كلم ، ومن ثم يتوفر لها الوقت الكافي لتركيز قواتها الرئيسية على الجبهتين الشمالية والشرقية ، ثم توجيه ضربة فعالة الى مصر بسهولة ، او الوصول بسرعة الى مشارف القناة ، على الاقل ، ووضع الجيش المصري في موقف صعب للغاية . وهذا كله على افتراض استمرار احتفاظ مصر بقدرة عسكرية مادية فعالة ، وهو امر لن يحدث في ظل سياسة الارتباط الكامل بالولايات المتحدة الامريكية ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، والمطبقة حاليا . لقد خلقت معاهدة « السلام » موقفا استراتيجيا ـ جغرافيا صعبا للغاية امام مصر ، في حالة لجوئها الى الخيار العسكري ضد اسرائيل ، لأنه سيترتب على الجيش المصري قطع مسافة نحو ٢٠٠ كلم عبر الصحراء المكشوفة ، تحت سمع وبصر اجهزة الرصد والانذار المبكر الاسرائيلية والامريكية ، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر لوجيستيكية وعملياتية ، وضياع عنصر المفاجأة الاستراتيجية ، قبل ان يمكن لها مواجهة القوات الاسرائيلية . وهو ما عبر عنه « مردخاي تسيبوري » ، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي ، في حديث (١٩٧٩/٣/٣٠) عن احتمال نظري يقضي بدخول مصر الحرب الى جانب سوريا بعد يومين او ثلاثة من نشوبها ، حيث قال : « سيكون امام الجيش الاسرائيلي يومان او ثلاثة ايام لمعالجة الوضع في الجبهة الشمالية . واذا بدأ المصريون بالتحرك ، سوف يباغتهم الجيش الاسرائيلي في المناطق الصحراوية ، دون ان تكون لديهم تحصينات وحقول الغام ، وهم مكشوفون للضربات من الناحية اللوجيستيكية » (٢٢) وحاول العديد من القادة العسكريين ، والمعلقين الاسرائيليين، تصوير ان الانسحاب الاسرائيلي من سيناء سيخلق وضعا استراتيجيا سيئا بالنسبة للطيران الاسرائيلي ، نظرا لاضطراره الى حشد معظم قواه في النقب (بعيدا نسبيا عن سوريا) ، وما يسببه ذلك من مخاطر التعرض لضربة مفاجئة مكثفة ، فضلا عن تقلص مجال الانذار المبكر بالنسبة لقواعده السابقة المتمركزة في عمق سيناء ، وتقلص المجال الجوي المناسب لتدريباته . ولكن اللواء (احتياط) « اهرون ياريف » ، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب ، اوضح هذه المسألة فقال : « ان الانسحاب من سيناء سيخلق لنا صعوبة اخرى من الناحية الجوية ، وهي تقليص المجال الجوي للتدريبات ، وبالطبع لا يمكن وصف هذه الصعوبة بأنها مشكلة استراتيجية ، ومن الضروري ايجاد حل لها ضمن اطار جعل العلاقات بيننا وبين مصر طبيعية ، وعن طريق تطوير اساليب التدريب » (٢٣) .

---

(٢٢) المصدر نفسه ، العدد ٥ ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤٧ .

(٢٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٩ ، ١٩٧٩ ، ص ٦٦٦ .

وبالاضافة الى كافة المزايا الاستراتيجية المذكورة ، التي تحققت لصالح اسرائيل نتيجة لمعاهدة « السلام » مع مصر ، حققت المعاهدة عدة مكتسبات او قدرات واوضاع استراتيجية ملائمة لاسرائيل نوجزها في النقاط التالية :

● لم تؤد المعاهدة الى اخراج مصر من ساحة المواجهة العسكرية العربية ضد اسرائيل ، واضعاف خيارها العسكري المحتمل مستقبلا فحسب ، وانما ادت ايضا الى خلق حاجز جغرافي كبير امام اقطار المغرب العربي في المشاركة بسرعة وفاعلية في اية حرب عربية ــ اسرائيلية جديدة . اذ كانت الجبهة المصرية هي المجال الجغرافي الطبيعي الملائم لتوظيف الطاقات العسكرية لكل من ليبيا والجزائر والمغرب ، فضلا عن السودان ايضا . وكانت الطرق البرية بين قوات هذه الاقطار والجبهة المصرية مفتوحة وممكن استخدامها ، رغم طولها وصعوبات قطعها . اما الان فلم يعد أمام هذه الاقطار سوى سلوك الطرق البحرية والجوية للوصول الى أي من الجبهتين السورية والاردنية ، مع كل ما تتضمنه هذه الطرق من مخاطر شديدة في التعرض لهجمات الطيران والبحرية الاسرائيليين ، فضلا عن مصاعب ومشاق النقل البحري والجوي عبر مثل هذه المسافات الطويلة ، في ظل نقص وعدم كفاءة وسائط النقل العربية المذكورة . ومن ثم يتحتم نقل القوات العربية ، الراغبة في المشاركة المستقبلية في الصراع المسلح ضد اسرائيل (القوات البرية منها على الاقل او اسلحتها ومعداتها الثقيلة) قبل نشوب القتال بفترة كافية ، حتى يمكن ضمان اشتراكها بفاعلية .

● ادت المعاهدة الى السماح لاسرائيل باستخدام قناة السويس ، ومن ثم تحققت لها امكانية اكبر في تحمل فرض أي حصار عربي محتمل في المستقبل على الملاحة الاسرائيلية عبر مضيق « باب المندب » . وتوفرت لها قدرات المناورة بقوتها البحرية بين البحرين الابيض المتوسط والاحمر ، الامر الذي يحقق لها سهولة وسرعة الحشد البحري في كلا البحرين ، وتغيير مركز الثقل بمرونة وفقا لمتطلبات تطور الموقف الاستراتيجي . وفي الوقت ذاته ، اتاح خروج البحرية والطيران المصريين من المعركة ، اتاح للبحرية والطيران الاسرائيليين فرصا استراتيجية افضل في الحركة والقتال في البحر الاحمر وصولا حتى « باب المندب » ، خاصة في ظل ضعف الاقطار العربية الاخرى المطلة على البحر المذكور ، او عدم رغبتها الجدية في التعرض للقوة العسكرية الاسرائيلية .

● بقي ان نوضح ايضا ميزة استراتيجية اخرى تحققت لاسرائيل ، وهي امكان توجيه قواتها الجوية او البحرية لضربات في اقطار المغرب العربي ، بدءا من ليبيا ، دون ان تخشى الانذار المبكر من جانب مصر للاقطار المذكورة ، او تعرض قواتها البحرية او الجوية لاعتراض القوى الجوية او البحرية المصرية لها ، سواء اثناء الذهاب او العودة من رحلاتها التي ستهاجم فيها الاهداف الاستراتيجية الهامة لأقطار العمق العربي في الغرب . وهكذا تحسنت كثيرا أوضاع اسرائيل الاستراتيجية ، دفاعيا وهجوميا ، نتيجة لخروج مصر من ساحة المواجهة .

ج ـ تزايد الدعم الامريكي لاسرائيل :

كانت الولايات المتحدة الامريكية تشكل دائما السند الرئيسي لاسرائيل ، سياسيًا واقتصاديا وعسكريا ، وقد تزايد هذا الدعم بصورة مضطردة بعد حرب ١٩٥٦ ، خاصة من الناحيتين السياسية والعسكرية . وجاءت حرب ١٩٧٣ لتكون مناسبة كبرى تصل فيها الى الذروة في دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي لاسرائيل ، وبصورة مكشوفة تماما ومتسمة بالتحدي السافر للعرب من كافةالنواحي. وتجلى الدعم المذكور في الجسر الجوي الذي أمدت بـه الولايات المتحدة اسرائيل بمتطلباتها العسكرية العاجلة خلال الحرب ، ثم في الجسر البحري الذي استكمل المتطلبات المذكورة والتي بلغت قيمتها الاجمالية (المدفوعة كمساعدة) ٢٢٠٠ مليون دولار . هذا فضلا عن خدمات الاستطلاع الكوني والجوي التي قدمتها لها خلالالحرب، وتدخلاتها السياسية لدى مصر اثناء الحرب وبعدها (مشكلة الثغرة وحصار الجيش الثالث ، واتفاقيتا الفصل بين القوات ... الخ) ، التي انتهت باتفاقيتي « كامب دافيد » ومعاهدة السلام . وتخلل هذا كله تنفيذ برامج عدة ضخمة الكلفة ، بلـغ معدلها السنوي ١٥٠٠ مليون دولار ، لاعادة تسليح اسرائيل وتطوير قوتها العسكرية كميا ونوعيا ، بحيث تصبح قادرة على مواجهة الاقطار العربية الرئيسية وشن حرب هجومية سريعة وطويلة الذراع تطال عمقها الاستراتيجي (٢٤) . ولا يتسع المجال لاستعراض كافة مظاهر هذا الدعم الامريكي الضخم ، والمتزايد منذ حرب ١٩٧٣ ، ولكن ما نود الاشارة اليه هو ان تزايد وسفور هذا الدعم الامريكي لاسرائيل يهدف الى اقناع العرب الرافضين لكامب دافيد بمقولة زائفة تقول ان حرب ١٩٧٣ كانت آخر الحروب العربية المسموح بها ضد اسرائيل ، وان لا أمل لديهم في أية حرب اخرى ضد اسرائيل ، ومن ثم فان الخيار الوحيد المطروح امام العرب الرافضين لاسرائيل هـو « السلام » والتعايش معها على طريق « كامب دافيد » ، الذي ضمنته « واشنطن » سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، وهو طريق لا بديل لهم عنه بعد خروج مصر من ساحة المواجهة وهو ما عبر عنه « هيرمان أيليتس » ، السفير الامريكي السابق فـي مصر ، بوضوح في محاضرة ألقاها في معهد الشرق الاوسط ، حيث قال ، مناقشا الخيارات المطروحة امام القادة العرب بعد « السلام » المصري ـ الاسرائيلي ، « بدون مصر ، فان فرصهم في نجاح عسكري على المدى الطويل ، التي لم تكن ابدا جيدة ، تصبح معدومة. اما فرصهم على المدى القصير فليست افضل من ذلك .. ان روح الاستشهاد قد تكون موجودة ، لكن القدرة على التغلب على القوة الاسرائيلية المتفوقة لا وجود لها ... ان البديل هو اختيار الطريق الى السلام ، السلام الحقيقي وليس مجرد العودة الى الوضع الذي كان قائمًا قبل ١٩٦٧ . وهذا يعني مواجهة القرارات الصعبة المطلوبة للتوصل الى وفاق مع اسرائيل ... وستكون معونة الولايات المتحدة حيوية في أي جهد

---

(٢٤) راجع تفاصيل الدعم العسكري الاميركي لاسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ في مقال الكاتب الامريكي : انتوني كور دسمان ، « ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي » ، ترجمة محمود عزمي ، شؤون فلسطينية ، العدد ٧٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ .

من هذا القبيل » (٢٥) ولا تكتفي الولايات المتحدة بدعـم وتطوير القدرة العسكرية الاسرائيلية الى حد لم يسبق له مثيل ، وانما تسعى ايضا لانشاء نظام استراتيجي امريكي جديد في المنطقة ، تشكل فيه اسرائيل ومصر طرفيه المطيين الرئيسيين لمواجهة حركة التحرر القومي العربي ، بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحت شعار « مقاومة الخطر السوفييتي » . وضمن هذا الدعم الامريكي ، المتعدد الابعاد ، تكتسب الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية غطاء سياسيا دوليا وقـدرات مـادية ومعنوية ضخمة ، لم تتوفر لها من قبل على هذا النحو من الشمول والقوة والاتساع .

استنتاجات عامة

تلك هي ابرز التطورات التي افرزتها معاهدة « السلام » المصرية ــ الاسرائيلية بالنسبة الى الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، وهي تطورات تطرح على الامة العربية ، الرافضة للسلام الاسرائيلي ، ضرورة صياغة استراتيجية عربية مضادة قادرة على افشال ، او على الاقل احتواء ، نتائج «السلام» المنفرد بين مصر واسرائيل. ونقتصر هنا على التأكيد على بعض النقاط الاساسية :

● لقد وضعت معاهدة « السلام » المصرية ــ الاسرائيلية نهاية لمرحلة كاملة من مراحل الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، مرحلة بدات منذ اواخر حرب ١٩٤٨ تقريبا وانتهت مع حرب ١٩٧٣ وما تلاها من تطورات سياسية لاحقة ، مرحلة نستطيع ان نسميها بمرحلة قطرية الصراع العربي ضد اسرائيل ، رغم استمرار رفع شعار قومية الصراع . اذ خاضت اقطار المواجهة ، او اقطار الطوق العربي ، حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف ٦٩ ــ ٧٠ وحرب ١٩٧٣ ، اعتمادا على قواها العسكرية الخاصة بشكل رئيسي ، وتحملت اعباءها ونتائجها بصورة اساسية ايضا ، وذلك مـن واقع موقعها الجغرافي ــ الاستراتيجي ، ودفاعا عن مصالحها الامنية القطرية بصـورة مباشرة ، وهو دفاع كان يخدم في الوقت ذاته المصالح القومية العربية بطريق غـير مباشر . وكانت مصر هي القطر الاكثر نصيبا في تبعات هذه « المواجهة بالنيابة » ، اذا صح التعبير ، عن الامة العربية ، بشريا وماديا وجغرافيا وسياسيا ، اضافة ، طبعا ، الى الشعب الفلسطيني ، الذي تحمل ويتحمل النتائج المباشرة للوجود الصهيوني . وتأتي سوريا في المرتبة التالية في ذلك ، ثم الاردن ، فضلا عن لبنان فـي المرحلة الحالية التي اعقبت حرب ١٩٧٣ . ولسنا الآن بصدد بحث العوامل التاريخية التي أدت الى سيطرة هذا الواقع ، على الممارسة العملية للصراع العربي ــ الاسرائيلي نحو ٣٠ عاما. كما اننا لا نقصد بذلك تبرير موقف او سلوك أي من اقطار المواجهة ، نتيجة للآثار السلبية للواقع المذكور . ولكننا نود ان نوضح مخاطر استمرار هـذا الواقع ، فـي الممارسة العملية ، تحت اية اسباب او مبررات ، بعد ان اختل ميزان القوى العسكري العربي ــ الاسرائيلي ، على النحو المشار اليه تفصيلا في دراستنا هذه ، علـى خطوط المواجهة المباشرة المحتملة . ومن ثم فان البحث عن صيغة عملية فعالة لممارسة شعار

---

(٢٥) السفير ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦ ص ١١ .

قومية التصدي للخطر الصهيوني ، يشكل ضرورة حياة او موت بالنسبة الـى الامة العربية في المستقبل القريب .

● ادخل امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية ، بعدا جديدا خطير النتائج ، بالنسبة الى ميزان القوى العربي ــ الاسرائيلي ، حتى لو كانت مصر لا تزال ضمـن ساحة المواجهة . وتوظيف القدرات القومية العربية من اجل معالجة هذا الخلل ، بامتلاك اسلحة نووية عربية تشكل رادعا للقوة النووية الاسرائيلية ، هو أمر لا غنى عنه مـن الناحية العملية ، وتقصر دونه امكانات أي من اقطار المواجهة .

● تمتلك الاقطار العربية ، الرافضة لسلام كامب دافيد ، طاقات عسكرية كافية لتعديل الخلل القائم حاليا في التوازن العسكري بين العـرب واسرائيل علـى خطوط المواجهة المباشرة ، بشرط توظيف هذه الطاقات بالشكل الملائم للاستفادة منها بفاعلية ، في الوقت والمكان المناسبين . وكل هذا رهن ، بطبيعة الحال ، باستراتيجية سياسية قومية قادرة على التصدي للامبريالية والصهيونية بجديـة عمليـة تفرضها ضرورة بقاء الامة العربية وتطورها .

عن « المستقبل العربي » عدد ٨ ــ ١٩٨٠

حول المسألة الطائفية في مصر

د. غالي شكري

بين عامي ٧١ و ١٩٧٢ عرفت مصر مجموعة هائلة ومتصلة من الحرائق التي اشعلت بدورها سؤالا هائلا ومتصلا في وجدان المصريين وعقولهم .. اذ كان هناك اكثر من قاسم مشترك بين مجموعة الحرائق . فقد بدأت بدار الاوبرا المصرية التي اسسها الخديوي اسماعيل في القرن الماضي وافتتحها باوبرا عايدة للموسيقار الايطالي جيوسبي فردي ، وكادت تنتهي بحريق « اونا الجبل » تلك المنطقة الاثرية القريبة من الاقصر ، لولا انها اخذت في طريقها « قصر الوالي » والمسجد التاريخي الملاصق له في حي القلعة .

كان القاسم المشترك بين هذه الحرائق كلها هو العنصر الحضاري الذي يجمع بين اهداف الحريق .

وكان هناك نوع آخر من الحرائق يبدأ من احتراق « المصانع الرئيسية للسكك الحديدية » بالقرب من محطة القاهرة ، ولا يكاد ينتهي باحتراق اوراق الامتحانات لمدرسة « الفسطاط » الثانوية .

وكان القاسم المشترك بين هذه الحرائق ايضا ، هو ان الاشياء المحترقة تعود ملكيتها الى الدولة والشعب .

ولكن ما كان يجمع بين هذين النوعين من الحرائق ، هو ان الفاعل ظل دائما مجهولا ، فتنسب الجريمة احيانا الى القضاء والقدر او الى نوم خفير الحراسة او الى تماس كهربائي مشؤوم ، الى غير ذلك من « تسديد للخانات » .

وكان من الطبيعي ان يتذكر المصريون حينذاك حريق القاهرة الكبير في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢ للدرجة التي تصوروا معها ان القاهرة ـ بل مصر كلها ـ تحترق من جديد ، ولكن بالتقسيط . والمثير في الامر ، ان ذلك تم في وقت بدت فيه ظواهر الحال كما لو ان النظام الجديد الذي كرسته احداث ١٤ مايو (ايار) ١٩٧١ قد احتوى « المعارضة المحتملة » للانقلاب بكافة اجنحتها ، فمن تعيين وزيرين ماركسيين في الحكومة للمرة الاولى في تاريخ مصر ، وبعض الوجوه التقدمية الاخرى في الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي الى ابرامه معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي الى رفع شعار « دولة العلم والايمان » الى الاتفاق الدستوري حول الاتحاد

الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا ، توهمت الغالبية من المراقبين ان الامور قد استقرت للنظام الجديد ، ومن ثم فما معنى هذه « الحرائق » التي تشعل النار في رموز حضارية او اموال الشعب ؟

غير ان مهارة اعمدة الانقلاب في « احتواء » المعارضة المحتملة ، وخاصة بما اصدرته غداة الانقلاب من برامج وبيانات دستورية تؤكد السير في طريق عبد الناصر، لم تصمد طويلا امام العين الشعبية البصيرة ، والفطرة الجماهيرية الواعية بما يجري سرا ، وتحت السطح . ذلك ان ما تراءى لبعضهم انه مفاجىء او انه خلل امني يحتاج الى تفسير ، او تناقض ليس هناك ما يبرره بين ما يبدو في العلن من «استقرار» للنظام ، وما يحترق فيعواصم مصر من آيات للحضارة واموال للشعب ، لم يكن لدى الاغلبية الصامتة سرا مستغلقا ، اذ كان يتسرب اليها بين الحين والاخر بعض «الوقائع» التي لا ينقصها البرهان .

كان يتسرب اليها ، مثلا ، ان احد اعمدة الانقلاب وهو محمد عثمان اسماعيل الذي عين في البدء مساعدا للامين العام للاتحاد الاشتراكي لشؤون الوجه القبلي (الصعيد) والذي يشغل اليوم منصب محافظ اسيوط ، قد اعلن في ذلك الوقت (١٩٧٢) لاعضاء الاتحاد الاشتراكي بمحافظة بني سويف ان اعداء مصر ثلاثة على الترتيب : المسيحيون ، فالشيوعيون ، فاليهود . وان احمد عبد الاخر ، ثاني اعمدة الانقلاب ، قد كرر القول حرفيا في مكتب امانة القاهرة .

كان يتسرب ايضا ان محمد عثمان اسماعيل واحمد عبد الاخر وحامد محمود (الثالوث الرئيسي السري للانقلاب) قد كونوا خلايا ارهابية من الشباب المتطرف دينيا داخل الجامعة للتصدي ، كما اعترف بعضهم في احد التحقيقات ، للملحدين والمشركين وحين سئل هذا البعض ــ على اثر حادث ضرب المطواة الذي جرح فيه احد الطلاب جرحا بليغا ــ عمن يكون هؤلاء الملحدون والمشركون اجاب المتهم: هم المسيحيون والناصريون والشيوعيون .

كان يتسرب كذلك ان « دليلا للعمل » التنظيمي قد تم طبعه في أروقة الاتحاد الاشتراكي ، يتضمن في ذلك الوقت المبكر خروجا صريحا على مواثيق الثورة الاساسية (الميثاق الوطني وبيان ٣٠ مارس) ودعوة صريحة الى الدولة الدينية .

ولأن ذلك كله كان يتسرب الى الشارع الشعبي ، رغم الاعلام الديماغوجي المتقن ، فان هذا الشارع لم ير ثمة تناقضا بين احتراق الحضارة واموال الشعب ، وما يدعيه النظام من اشتراكية وديمقراطية . لذلك حين احترق سقف جمعية « دار الكتاب المقدس » في « المطرية » ــ احد احياء الشمال الغربي من القاهرة ــ لم يتوقع الناس تحقيقا ولا اتهاما ، بل اعتبر الامر « حريقا سياسيا » في مستوى جديد اكثر خطورة ، على الصعيد العملي المباشر، من الحرائق السابقة .. فالحريق المادي مؤلم ، والحريق الحضاري او القومي موجع واكثر ايلاما ، اما الحريق الطائفي فكارثة ، خاصة في بلد كمصر ، عرفت على طول تاريخها بالمناعة ضد الحروب الاهلية والحصانة ضد الحروب الطائفية .

وقد ترسخت هذه المناعة وتلك الحصانة عبر التاريخ في مواقع حاسمة من المصير الوطني ، بالمشاركة الفعالة لاقباط مصر في مقاومة الغزو الصليبي ، وباشتراكهم الايجابي والمؤثر في ثورة ١٩١٩ وبالتمييز النوعي للمرحلة الناصرية التي لم تقع خلالها اية حادثة طائفية .

ففي ظل الديمقراطية الليبرالية قبل الثورة ، كان المسيحيون المصريون من القواعد الشعبية الثابتة لحزب الوفد ، حزب الاغلبية انذاك . ويؤرخ الجميع للفكرة العربية في مصر بكلمات امين عام هذا الحزب مكرم عبيد التي قالها في القدس عام ١٩٣٦ وكرر قولها في مصر العديد من المرات : « نحن عرب . نحن عرب . نحن عرب ». في ظل الليبرالية الهشة السابقة على ثورة ١٩٥٢ لم تقع حادثة طائفية واحدة . بل رفض الاقباط قانون حماية الاقليات الذي اراد الاحتلال البريطاني ان يفرضه عام ٢٢ في تصريح ٢٨ فبراير ــ شباط من ذلك العام . كما رفضوا تعيين يوسف وهبة باشا المسيحي رئيسا للوزراء ، وهي الخطة التي اراد بها الانكليز ان يفرقوا بين المسيحيين وحزب الوفد من ناحية ، وبين المسيحيين والمسلمين من ناحية اخرى . وعاد الاقباط عام ١٩٢٣ ليرفضوا ان ينص الدستور على اية نسبة عددية لهم في المجالس التشريعية او التنفيذية .

غير انه حين كانت تستولي على الحكم الاقليات الدستورية بحكوماتها الدكتاتورية العميلة للعرش والاحتلال ، كانت الاحداث الطائفية تفاجىء الناس خاصة بعد تأسيس جماعة الاخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ .

وهذا هو القانون الاول : **لقد ترافقت الاحداث الطائفية في مصر مع ازمنة القهر والاستبداد ، منذ العصر التركي الى عصور الاحتلال الغربي الحديث .**

كذلك ، فان عصر عبد الناصر الذي عرف الاجراءات الاجتماعية الواسعة والحروب الوطنية المتعددة لتحرير الارض ، لم يعرف الحوادث الطائفية لانه لم يفرق بين الاقطاعي المسلم والاقطاعي المسيحي ولا بين الفلاح المسلم والفلاح المسيحي . وكانت خيرات المرحلة الناصرية للجميع ، كما تحمل ضريبتها ايضا الجميع . بينما كان التفاوت الطبقي الحاد قبل الثورة ، يسمح في غيبة « الوفد » عن الحكم ، أي في غيبة الديمقراطية النسبية ، بأن تصبح الامتيازات احتكارا فئويا طائفيا .

وهذا هو القانون الثاني : **لقد ترافقت الاحداث الطائفية في مصر مع ازمنة الظلم الاجتماعي وانعدام المساواة بين المواطنين منذ الخلافة العثمانية الى وقتنا الراهن .**

ويعي المصريون في ذاكرتهم التاريخية ان مواد الدستور التي اعدها الحزب الوطني والثورة العرابية عام ١٨٨١ قد خلت من النص على دين ما للدولة ، وان بين الوثائق التي ضبطتها قوات الاحتلال البريطاني لدى محمود سامي البارودي ، رئيس وزراء الثورة ، وثيقة تؤكد على قيام « الوحدة » بين مصر وسوريا والحجاز في حالة نجاح الثورة . ويتذكر المصريون ايضا ان ما لم ينجح فيه عرابي حاوله جمال عبد الناصر باقامة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ وقد خلا دستور دولة الوحدة من اي نص على دين الدولة .

لذلك كان القانون الثالث هو : **ان الاحداث الطائفية ترافق زمن الاقليمية والتجزئة والتفتت منذ انهيار الدولة الاسلامية الاولى الى عصرنا الحاضر .**

ومهما قيل في عصر عبد الناصر من سلبيات فان اكثر اعداء هذا العصرحقدا لن ينكر انه كان عصر التحرر الوطني ، لا في مصر وحدها ولا في بلاد العرب وحدهم ، بل في العالم الثالث بأكمله ، انه عصر النضال ضد ألامبريالية والاستعمار الجديد الذي ساهم في بنائه العرب المصريون بالدم في اربع حروب وعشرات الثورات الوطنية . وقد كان دما مقدسا ، ايا كانت عقائد اصحابه ، فالعدو لم يفرق بينهم وهو يطلق الرصاص او القذائف . ولم يحدث قطُ في هذه الحروب التحريرية اي حادث طائفي ، مما يجعل القانون الرابع هو ان الاحداث الطائفية ترافق ازمنة الخيانة للتراب الوطني .

اذا كنا قد استطعنا استخلاص هذه القوانين سلبا وايجابا من التاريخ الاجتماعي والوطني والقومي للمصريين من العصور السابقة ، وخصوصا العصر الناصري ، فان تطبيقها على الاحداث الطائفية في عهد السادات يصبح هينا وتفسيرها يصبح اقرب منالا ، بل ونصبح قادرين على تحديد هوية النظام المصري الراهن بدقة ووضوح .

فقد كان احتراق سقف جمعية الكتاب المقدس في المطرية عام ١٩٧٢ نقطة فـي سياق الحرائق الحضارية والوطنية ذات « الفاعل المجهول » ، ولكنها النقطة التـي رافقت انتفاضة طلاب الجامعات وعمال المصانع في ذلك العام . لذلك كانت نقطـة تحول نوعية من الحرائق السابقة الى الحريق السياسي الشامل . كان طلاب الجامعات والعمال والمثقفون من النقابات المهنية المختلفة ، يطالبون بتحرير الارض واقتصاد الحرب فاذا بصناديق البريد المنزلية تستقبل منشورات تبين بالفحص الدقيق (كما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية حينذاك) ان غالبيتها مطبوعة في احدى دول الشرق الاوسط بحرف وعلى ورق ليس موجودا في مصر كلها . واكد التقرير ان بعضا آخر من هذه المنشورات مطبوع في كندا واستراليا والولايات المتحدة . وقد تبين ان فريقا من الاقباط المهاجرين الى تلك الدول ، واجهزة الدولة الاسرائيلية ، ومؤسسة عالمية هي مجلس الكنائس العالمي ، قد شاركت بأنصبة متفاوتة في خطة ارسال هذه المنشورات من داخل مصر ، تطالب بانصاف المسيحيين في الوظائف العامة وبتمثيلهم في المراكز الاساسية للسلطة . وكان اخطر هذه المنشورات بيان موقع باســم البابا شنودة بطريرك الاقباط الارثوذكس .

وبالرغم من ان الاجهزة الحكومية ومختبرات الدولة قد اثبتت بالدليل المـادي القاطع ان هذه المنشورات مزورة ، فانها سارعت ــ كما حدث في واقعة احتراق جمعية الكتاب المقدس ــ الى تقييد الحادث ضد مجهول . وقد افسح هذا التعمد فـي عدم الامساك بطرف الخيط المؤدي الى الجناة هنا وهناك ، ان تنطلق حملة من الشائعات والشائعات المضادة ذات الطابع الطائفي : كالقول بأن ستة من الشباب المسلم قـد اعتنقوا المسيحية في الاسكندرية ، والقول بأن جمعيــة اسلاميــة تستدرج الفتيات القاصرات المسيحيات لتزويجهن من مسلمين، الى غير ذلك من حكايات لم تثبت صحتها على الاطلاق ، ولكنها انتقلت كالنار في الهشيم بطول البلاد وعرضها ... الامر الذي

خلق مناخا متوترا بالاحاسيس الطائفية ، فاهتزت البلاد مـن اقصاها الـى اقصاها .
وتصادف وجود العقيد معمر القذافي في القاهرة آنذاك (١٩٧٣/٢/٨) فقال في خطاب مشهود بالاتحاد الاشتراكي ما نصه ونحن في ليبيا نؤمن بالتصور الالهي للاسلام ، وان الاسلام لا يضم اتباع سيدنا محمد فقط ... بل كل من آمن بالرسل ، وبالتالي لا يفرق بين المؤمنين برسالة عيسى ورسالة محمد .. ان الفهم الصحيح يقضي بممارسة الجميع لشعائرهم الدينية وعلى ان يمارس كل منا شعائره سواء في المنزل او المسجد او الكنيسة او في مكان . بل واختتم العقيد القذافي خطابه قائلا بالحرف : « اذا كانت بيننا مجموعة ملحدة فينبغي ان نحميها بدلا من اضطهادها » (الاخبار المصرية ٢/٩/ ١٩٧٣) . وكانت الكلمات اكثر من مهمة في ذلك الوقت بالذات ، ولأن صاحبها هو معمر القذافي بالتحديد ، اذ كان هناك من يحاول القاء تبعة الاحداث الطائفية في مصر على كاهل الثورة الليبية ذات البعد الاسلامي .

على اية حال ، فقد اثمرت الاحتكاكات الطائفية حينذاك اول قوانين القمع في دولة السادات ، وهو قانون ٣٤ لسنة ١٩٧٢ والمعروف عرفا بقانون الوحدة الوطنية . وهو القانون الذي لا يعالج في أي من مواده اية مشكلة طائفية ، بـل هو يصادر حرية الفكر والتعبير والتنظيم والعمل السياسي مصادرة كاملة لم تعرفها قوانين صدقي باشا ايام الملك .

في هذا الوقت ايضا (ايلول ١٩٧١) صدر القانون الاول للاستثمارات الاجنبية، وقبله بعدة اشهر (شهر شباط) كانت مبادرة الرئيس لفتح قناة السويس ، ثم نودي على عام ١٩٧٢ عاما للحسم ، ولكنه تحول في ما بعد الى عام طرد الخبراء السوفيات .

غير انه في جميع الاحوال كان عام الطلاب والعمال والمثقفين ، عام الشارع المصري ــو العربي عامة ــ في المطالبة بالحرب .

وقد اطفأ هذا الشارع عمليا النيران الطائفية ليشعل ، عمليا كذلك ، نيران الحرب الوطنية والقومية ، فقد ضمت انتفاضة يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ القيادات الوطنية الطلابية والعمالية والمهنية من صفوف الشعب العربي في مصر دون تمييز بين المسيحيين والمسلمين . وحين قامت الحرب كـانت دماؤهم جميعا تـروي صحراء سيناء . وحين صدرت قبيل الحرب قوائم المعزولين سياسيا وقوائم المعتقلين مـن الطلاب والمثقفين ، كان واضحا ان الفتنة الطائفية لم تكن اكثر من غطاء نسجته بعض ماكينات السلطة لتخفي المعارضة الشعبية المتنامية لهوية الانقلاب الجديد. كذلك كانت الغطاء الذهبي لقوانين القمع التي توالى صدورها ، تماما كما كان الاتحاد الثلاثي مـع سوريا وليبيا ، وحرب اكتوبر ، غطاء قوميا لستر العورة الاقليمية ، وهي العورة التي بدأت تتكشف بمجرد انتهاء الحرب .

ففي احد ايام صيف ١٩٧٤ قامت احدى المنظمات الدينية المتطرفة باختراق الكلية الفنية العسكرية ، وكادت تحدث انقلابا على الانقلاب ... ولم يكن من الممكن تقييد الحادث الذي هز البلاد ضد مجهول ، فحوكم بعض الجناة واعدم بعضهم . ولكن هذا الاجراء الاداري العنيف تجاهل تطورات الظاهرة مـن اصولها ، حيث تبين ان

اعدادا متزايدة من الشباب يهجرون اعمالهم او وظائفهم او معاهدهم ويرحلون الى كهوف بعض جبال الصعيد في الوجه القبلي جنوب وادي النيل . وهناك يتدربون عسكريا ونفسيا وسياسيا على الاساس العقائدي الذي سبق لمحمد عثمان اسماعيل ان حدده في الاعداء الثلاثة . وكما قالت الصحف المصرية وقتذاك ، فقد تم اكتشاف ٣٢٠٠ قطعة سلاح من بينها مدافع مضادة للطائرات في احد اوكار محافظة قنا . ولم يربط التحقيق في أي من مراحله بين حادث الكلية العسكرية ، وهجرة الشباب من المدن ، وكميات السلاح غير الشرعية .

وكان الدكتور هنري كيسنجر قد اعلن « فشل » مهمته في التوصل الى اتفاق ثان لفك الاشتباك في مارس - اذار ١٩٧٥ وبعد شهر واحد فقط انطلقت الرصاصة الكتائبية الاولى في الصدر الفلسطيني في ١٣ ابريل - نيسان ١٩٧٥ ثم اقبلت قمة سالزبورغ بين فورد والسادات في يوليو - تموز من العام نفسه ، ليتحول الفشل الاعلامي السابق الى نجاح الخطوة الاولى نحو معاهدة الصلح المنفرد ، وذلك بابرام اتفاقية سيناء الثانية اول سبتمبر - ايلول ١٩٧٥ حيث انطلق الرصاص الطائفي في الصدر اللبناني الوطني ، وراح السادات اثناء مروره بقناة السويس في الذكرى الاولى لافتتاحها يعلن انه لا يخوّن الشيخ بيير الجميل ويؤمن بعروبته .

في هذا الوقت تماما كان الازهر يتقدم بمشروع اقامة الحد على المرتدين عن الاسلام ، وهو المشروع الذي يعني في التطبيق اعدام المسيحي الذي اعتنق الاسلام واراد العودة الى دينه الاصلي ، وهي ظاهرة اجتماعية معروفة في المجتمع المصري .. فما كان من المستشار جمال صادق المرصفاوي رئيس محكمة النقض الا ان صرح بأن مشروع قانون الحدود قد حوّل الى وزارة العدل لتطبيقه على المسلمين وغير المسلمين عملا باقليمية القوانين (١٩٧٧/٦/١١) . وكان مجلس الدولة قد وافق بدوره على ذلك ونشرت موافقته في الصحف .

وفي ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ عشية الانتفاضة العظمى للشعب العربي في مصر ، عقد اخطر مؤتمر ديني مسيحي في تاريخ البلاد منذ ستة وستين عاما ، اي منذ مؤتمر ١٩١١ الذي عقد في اسيوط على اثر مقتل رئيس الوزراء بطرس غالي باشا بايعاز وتوجيه وتحريض الاحتلال البريطاني . ومن بيان المؤتمر الجديد يمكن اكتشاف ما يلي :

* ان اجتماعا آخر قد تم في ١٩٧٦/١٢/١٧ في الكاتدرائية المرقصية الكبرى .

* ان المفردات الرئيسية في البيان هي : الشعب القبطي (الامة القبطية) السلالة العريقة في القدم .

* الدعوة الى صوم انقطاعي يشمل جميع المسيحيين على ارض مصر لمدة ثلاثة ايام .

* المطالب الاساسية هي : حرية العقيدة ، حماية الزواج المسيحي ، تكافؤ الفرص ، تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية ، الغاء التفكير في قانون الردة ،

التحذير من الجماعات الاسلامية المتطرفة ، الغاء القوانين العثمانية التي تقيد اقامة الكنائس ، استبعاد الطائفية العرفية من الوظائف العامة ، حرية النشر .

وفي الوقت نفسه وصلت من كندا واستراليا والولايات المتحدة الاميركية عدة مذكرات الى المسؤولين في رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ورئاسة البرلمان ، تتضمن الافكار ذاتها التي وردت في بيان الكنيسة ، واضافت اشارة الى بعض المقالات التي تنشرها الصحف الرسمية (كالاهرام في ١٩٧٦/٣/١٢ و ١٩٧٦/٩/٢٤ و ٢٢/ ١٩٧٦/١٠) بأقلام بعض كبار رجال الدين ، يتهمون فيها المسيحيين بالكفر والشرك بالله . وتبين ان هذه « المذكرات » المرسلة من الخارج ، هي قرارات اتخذت في « مؤتمرات » للاقباط المهاجرين ، وانها تدعو بدورها الى الصوم والصلاة والاتصال بأجهزة الاعلام باوروبا واميركا لتوضيح « المسألة القبطية » ... حتى ان مجلة جديدة بالفرنسية تدعى « العالم القبطي » صدر عددها الاول في باريس عام ١٩٧٧ وكتب افتتاحيات لها كل من الرؤساء جيسكار ديستان وليبولد سنغور وانور السادات .

وكما حدث عام ١٩١١ حين عقد المؤتمر الاسلامي المضاد للمؤتمر المسيحي ، فقد عقدت الجمعيات الاسلامية برئاسة شيخ الجامع الازهر مؤتمرا مضادا لمؤتمر الكنيسة في شهر يوليو ـ تموز ، ١٩٧٧ دعا الى تطبيق الشريعة الاسلامية تطبيقا شاملا وتفصيليا وصريحا وفي مختلف مجالات الحياة على كافة المصريين مسيحيين ومسلمين ، وتطهير اجهزة الاعلام من الملحدين والمشركين . كذلك فعلت مجلة « الدعوة » لسان حال الاخوان المسلمين في عدد فبراير ـ شباط ١٩٧٧ .

وفي منتصف ليلة الثالث من يوليو ـ تموز ١٩٧٧ وقع حادث استثنائي روع المواطنين المصريين ، اذ انتشر نبأ اختطاف شيخ ازهري كان وزيرا للاوقاف هو الدكتور محمد حسين الذهبي ، وان الجهة التي اختطفته هي جماعة التكفير والهجرة التي حكمت عليه بالاعدام وشملت الحكم بالنفاذ . واتضح ان هذه الجماعة هي احدى الجماعات المتطرفة التي انشق بعضها عن الاخوان المسلمين وظهر بعضها الاخر في كنف النظام ورعايته ، وتربى بعضها الثالث في كهوف الجبل .

وبالرغم من ان النظام قد شن حملة « دينية » على هذه الجماعة ، وبالرغم من ان اجهزة الامن قد اكتشفت مخابيء سرية في اسيوط تختزن عشرات الالوف من قطع السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل ، وان بعض هذه المخابيء يمتلكه المسلمون وبعضها الاخر يمتلكه المسيحيون ، فان احدا لم ينتبه في غمرة المفاجأة التي اقتحمت الناس جميعا بزيارة السادات للقدس المحتلة ، الى ان اغتيال الشيخ الذهبي بصفته رجلا معتدلا ، كان مجرد مقدمة للاحداث الطائفية اللاحقة ... فقد وقع بعدها مباشرة حادث مثير في محافظة المنيا جنوب القاهرة ، حين اقدم بعض الشباب المسلم على احراق الكنيسة الرئيسية ، مما دفع الشباب المسيحي في الليل التالي الى حرق مسجد المدينة وفي اليوم الثالث كان هناك مشهد « لبناني » يحدث للمرة الاولى في تاريخ مصر اذ اقيمت الحواجز في البلدة وبدأ الخطف على الهوية .

واشتعل الفتيل مجددا حين نشرت الصحف في الاسبوع نفسه خبرا مثيرا ، اذ

حكمت احدى المحاكم للاحوال الشخصية لرجل مسيحي بحقه في الزواج من «اخرى» مع احتفاظه بالزوجة الاولى ، تطبيقا للشرع الاسلامي على غير المسلمين في دولة دينها الرسمي هو الاسلام . وقد أيدت المحكمة الثانية الحكم . وانتشر اللهب الطائفي من حرق واعتداءات بدنية ، توجت بحادث مروع باحدى قرى اسيوط (محافظة محمد عثمان اسماعيل) حين احتفلت احدى الجمعيات الدينية باسلام احد المسيحيين المقيمين في قرية اخرى . ورأت الجمعية ان يتم الاحتفال بمسقط رأسه فمنعها شباب البلدة وعلى رأسهم راعي الكنيسة ، فما كان من الجمعية المذكورة الا ان ارسلت بعض اعضائها ليلا فقتلت الكاهن . وفي الصباح وقعت مجزرة لم تفاجىء احدا من رجال الامن ، وان هزت الضمير الشعبي هزا عنيفا .

ولكن رئيس الجمهورية في برقية هي الاولى من نوعها الى مؤتمر للمسلمين المهاجرين الى كندا كتب اليهم في الشهر نفسه يقول « ان الاسلام هو الوسيلة الوحيدة التي تنقذ العالم من شرور الالحاد وما يجره من جرائم اخلاقية وامراض نفسية ونزعات شيطانية » ونشرت الصحف هذه البرقية التي استفسر الناس بشأنها : هل يمكن ان يكون ذلك ردا على جماعة التكفير والهجرة التي لا سبيل لاتهامها بالالحاد ؟

وفجأة سافر البابا شنودة الى الولايات المتحدة وقابل الرئيس كارتر . وفي حضور السفير اشرف غربال اشار الرئيس الاميركي اشارة استثنائية لا علاقة لها بالبروتوكول حين قال انه لا يمكن تجاهل مشاعر ثمانية ملايين قبطي ... ونقل السفير المصري في واشنطن الاشارة ومغزاها من سيد البيت الابيض .

وفي جلسة البرلمان الشهيرة التي قرر فيها السادات السفر الى فلسطين المحتلة راح يؤكد ما سبق ان كرره بمناسبات اخرى « لن يلي في هذا البلد منصب يؤثر على تكوين الرأي العام او على الجماهير او بأي شكل من الاشكال يؤثر على تكوين اجيالنا المقبلة ... لن يلي هذا المنصب اي ملحد » (الاهرام ١٩٧٧/١١/١٠) ، واندهش الناس مرة اخرى ، اذ ان الجماعات الدينية المتطرفة لا يمكن تعدادها في حساب الملحدين ، ولكنه تحويل للمعركة الدائرة الى غير وجهتها ... وعندما كان الرئيس ينحني للعلم الاسرائيلي في مطار اللد ، كانت برقية التهنئة الاولى تصله من الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر الذي كان يقوم بزيارة مفاجئة لواشنطن .

* * *

بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ وقعت اسوأ الاحداث الطائفية في التاريخ المصري الحديث . فكما ان انتفاضة يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ قد رافقتها الاحداث الطائفية التي لم توقفها مؤقتا سوى حرب اكتوبر ، كذلك فان الانتفاضة الشعبية الكبرى في ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ قد رافقتها وتلتها الاحداث الطائفية دون ان تتوقف بل لعلها ازدادت ضراوة وعنفا وافتعالا حتى وصلت الى حرق اقدم كنيسة اثرية في مصر القديمة ، وحتى وصلت ايضا الى حد الباس احد شباب الجمعيات الاسلامية المتطرفة ثياب الكهنوت المسيحي واعلانه في حفل عام اعتناقه للاسلام ، وكشف حقيقته بعد ذلك وكذلك الى حد ظهور جمعيات مسيحية متطرفة تقوم بتسليح اعضائها وتعليمهم اللغة القبطية المنقرضة .

وزاد في تعقد الموقف ان منصب وزير الخارجية الذي خلا باستقالة اسماعيل فهمي ومحمد رياض عشية زيارة القدس المحتلة واستقالة محمد كامل ابراهيم عشية اتفاقيات كمب ديفيد-قد ملأه السادات بمفكر يميني معروف هو استاذ الجامعة بطرس غالي ... الذي يعرف الناس من سيرة جده انه اغتيل لانحرافه الوطني كما يعرف الناس انه متزوج من يهودية . وبالرغم من سماحة المصريين الدينية ، الا ان تعيين هذه الشخصية بالذات في مكان تخلى عنه مسلمون ، ترك اثرا سلبيا في الشارع المصري . وقد كان تعييننا مقصودا ، بحيث ان شباب احدى الجماعات الدينية التي اتخذت موقفا مضادا لتطبيع العلاقات مع اسرائيل قد انحرفت بشعاراتها فجأة في اسيوط ، لتطالب باقصاء بطرس غالي بصفته مسيحيا ، لا بصفته احد اعمدة الصلح المنفرد ... الامر الذي تحول الى معركة طائفية مسعورة لم يتخذ فيها رجال الامن موقفا .

ثم تطور الموقف بصدور جملة قوانين القمع التي كان آخرها قانون العيب ، وتعديل الدستور بحيث تم ادخال كافة القوانين الطائفية في صلب الهيكل الدستوري للبلاد . وهذا كله بالرغم من ان الاتجاهات الدينية المتطرفة والمنظمة قد هاجمت السادات احيانا والنظام نفسه بعنف . ولكن خطة الرئيس ودولته كانت معالجة التطرف الديني بمزيد من التطرف وتحويل المعركة كلها الى عدو وهمي يدعى الالحاد ، وهي الكلمة الرامزة الى اليسار .

لذلك ، فحين اعلن البابا شنودة اعتكافه بأحد اديرة الصحراء ، ودعوته المسيحيين الى الصوم الانقطاعي من جديد ، اضطر النظام ليكشف عن هويته الثيوقراطية المعادية للعلمنة ، بأن هاجم الرئيس شخصيا وللمرة الاولى في تاريخ البلاد ، القيادة الدينية العليا للاقباط هجوما مباشرا ، وان يركز يوم ١٥ مايو ــ ايار الماضي تركيزا هو الاخر الاول من نوعه ، على انه رئيس مسلم لدولة اسلامية ... في وقت جمدت الدول الاسلامية عضوية مصر في مؤتمرها بالرباط ، بسبب السلوك السياسي المصري المنحرف عن الاسلام في قضية فلسطين .

ولكن موقف البابا المؤيد لخطوات السادات من البداية الى النهاية ، اظهره في الاحتجاج الاخير كرمز طائفي بعد ان كان رمزا وطنيا ... ومن هنا خطورة التفاف المسيحيين المصريين من حوله ، فهو ليس جمعية دينية متطرفة ، بل هو رأس الكنيسة الشرعية . لذلك كان تهديده وانذاره من جانب رئيس الدولة بمثابة تهديد مباشر ــ ايا كانت الملابسات ــ لجميع الاقباط الذين لم يخطر ببالهم يوما هذا الانقسام العلني من القمة .

ان السادات ، ونظامه ، ليس معاديا في الجوهر للتطرف الديني الاسلامي او المسيحي طالما ان الفتنة الطائفية تدعم تنازلاته الوطنية والقومية للعدو ، وطالما انها تشغل المواطن العادي البسيط عن الجوع والقهر وطالما ان الطرفين المتطرفين يعاديان اليسار بكافة اجتهاداته ومدارسه الفكرية والسياسية .

ولأن الاطراف تكشف بعضها بعضا ، فان البيانات والوثائق والوقائع المتاحة ، تؤكد على النقاط التالية :

١ ــ ان الرئيس كارتر شخصيا هو الذي عرض على البابا شنودة الثالث ان تؤسس اميركا جامعة قبطية للمسيحيين في مصر لمواجهة الازهر . وان المخابرات الاميركية نفسها ، كما قال السادات شخصيا تمول مؤتمرات بعض المسيحيين المصريين المهاجرين الى الخارج ، وهي التي تعمل في صفوف بعض المسيحيين في الداخل .

٢ ــ ان اسرائيل ، عبر الجامعة الاميركية في القاهرة هي التي تجند بعض الطلاب الاقباط المتطرفين باسم القدس ، لجذب المسيحيين المصريين الى زيارتها .

٣ ــ ان المخابرات المصرية هي التي اوفدت بعض الجنود والضباط المسيحيين الى لبنان للاشتراك مع حزب الكتائب في الحرب .

٤ ــ ان اعادة بعض المصانع والشركات والاراضي المؤممة الى بعض اصحاب الجاه من الاقباط كانت تشجيعا لهم على تأييد سياسة الانفتاح الاقتصادي .

٥ ــ ان مجلة « الدعوة » للاخوان المسلمين في مصر هي التي دعت المصريين الى عدم استخدام العنف مع الاسرائيليين في القاهرة ، واستخدامه بضراوة في سورية .

٦ ــ ان بعضا من أعمدة السلطة بقيادة وزير الداخلية هي التي دربت عناصر الجماعات الدينية الاسلامية في الجامعات .

٧ ــ ان بعضا من الدول العربية هي التي مولت وتمول ودربت وتدرب بعض هذه العناصر على اراضيها ، بمعرفة السلطة المصرية .

٨ ــ ان مجلس الكنائس العالمي الذي دفع الفاتيكان الى أصدار وثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح هو نفسه الذي يعمل في صفوف الاقباط عبر بعض الاساقفة المصريين المرتبطين عضويا به .

٩ ــ ان الاتهام بالشيوعية لكل مسيحي مصري معارض هو الخطة الجديدة ــ القديمة التي ينفذها النظام في الوقت الحاضر ، مع اعتبار كل قبطي شيوعيا حتى يثبت العكس ، باتفاقه المطلق مع سياسات النظام ، حتى ولو تعارضت مع رأي الكنيسة .

١٠ ــ تسويد المنهج الاقليمي في التربية ، بحيث تصبح الحضارة الفرعونية هي الاصل العرقي للمصريين ، واستبعاد تعبير الحضارة العربية واحلال تعبير الاسلامية مكانها واضافة الحضارة العبرية الى مختلف المناهج .

هذه التفاصيل العشرة هي مقدمات ونتائج في الوقت نفسه : فلقد تخلى حكم السادات عن ليبرالية ما قبل ثورة ١٩٥٢ وعن راديكالية عصر الثورة الناصرية ، فجمع بين القمع والظلم الاجتماعي الصارخ وكذلك تخلى نظام السادات عن النضال ضد الاستعمار الذي عرفته مصر في ازمنة الملكية ، وعن الهوية القومية العربية التي رسخها الحضور الناصري في مصر ، فجمع بين الهزيمة الوطنية والاقليمية الشوفينية . وكان طبيعيا لذلك ان يلتقي مع غلاة العنصرية في الكيان الصهيوني . وكان طبيعيا لذلك ايضا

ان يكون عهده نقطة خارج السياق التاريخي لمصر ، بل مندوبا ساميا للثورة المضادة القادمة من الخارج .

وكان طبيعيا اخيرا ان ترتبط الاحداث الطائفية بهذا العهد حتى زواله ، لأنهــا الثمرة الطبيعية لغياب الديمقراطية ونقصان السيادة الوطنية وغياب العدل الاجتماعي وسجن الهوية القومية في معتقل الامبريالية الاميركية برعاية الكيان الصهيوني .

عن « دراسات عربية » ـ عدد ١١ لـ ١٩٨٠

احتجاب مصر ... واطلالة على المستقبل

د. انور عبد الملك

« ارفـع راسك يـا اخي ! »

(جمال عبد الناصر ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢)

« [..] ان اله مصر لقوي ، وهو من القوة بحيث لا يسمح لهـؤلاء البرابرة بالاقتراب من طريقه . ادعوك يا ابي آمون ، انـي الآن وسط اعداد لا تحصى من البرابرة الذين لا اعرفهم وقد تحالفت جميع البلدان ضدي ، وانا الآن بفردي ولا احد معي [...] . وها انذا اصلي لـك من اعماق ارض البرابرة [...] .

ــ [آمون] تقدم ، تقدم ، اني معك ، اني ابوك . ويدي معك ، وساناصرك واشد من ازرك باقوى من مئات الالوف ، واني هنـا لـرب الانتصار ، واني لأعجب بالشجاعة .

ــ [رمسيس] ها هي شجاعتي تعود الي من جديد . وها هي الفرحة تداخل قلبي . وكل ما اتصدى اليه يكتب له النجاح . وهـا انا مثل « منتو » اطلق السهام عن يميني واخذ الاسرى عن يساري ، واني الآن اواجههم ، مثل « بعل » عندما تحين ساعته .

[من صلاة رمسيس الثاني في معركة قادش ١٢٧٠ قبل الميلاد]

١) ان ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ يمثل ، اولا وقبل كـل شيء ، « التأسيس الثاني لدولة اسرائيل » ، ونهاية « الرفض العربي » ، على حد تعبير اثنين مـن كبـار المفكرين الصهاينة التقدميين الليبراليين . اذ هو يضفي الشرعية على الدولة العنصرية، ويكسب قدسية وحرمة لسيطرتها العسكرية على ارض فلسطين ، واراضي عدة اقطار عربية ــ ومعناه انكار كامل لمجرى التاريخ الحديث والمعاصر للامة العربية .

ويمثل يوم ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ، في المقام الثاني ، انشاء حلف عسكري

* العنوان فـي الاصـل : The Occulation of Egypt - theses towards prospective
ترجمت المستقبل العربي هذه الدراسة عن الانجليزية ، وتنشرها باذن خاص من د. انور عبد الملك .

جديد تحت السيطرة الرسمية للامبريالية الامريكية ، والهيمنة الفعالة لقيادة الامبريالية الصهيونية العنصرية ــ في وقت يتداعى فيه الحلف المركزي (سنتو) تحت ضربات الحركة الوطنية الايرانية ، وحلف جنوب شرقي آسيا الذي تفكك اثر انتصار الاشتراكية في الصين وفيتنام ــ ولا يعكس هذا اليوم واقعا للسلام لدى الامة العربية بحال من الاحوال .

اذ ان الفلسطينيين اصبحوا الان ، اكثر من اي وقت مضى ، محرومين من وطنهم ، واصبحت سوريا والاردن محرومتين من اجزاء كبيرة من اراضيهما الوطنية ، وباتت الامة العربية ممزقة جغرافيا ، وصارت جامعة دولها دون فعالية ، واصبح قلبها عند سيناء والحدود الشمالية الشرقية لمصر مفككا ومفتوحا على مصراعيه امام الغزوات عبر الطريق التاريخي . وعلى الصعيد الاوسع ، تقف جبهة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، وجبهة الشعارات الثلاثة ، ومجموعة دول عدم الانحياز ، في موقف يتميز ، بالعنف الشديد ، واصبحت الاراضي الافريقية اشبه بفريسة مقدمة الى حلبة الصراعات المتزايدة بين الدولتين الاعظم ، مع استمرار بقاء آسيا التي يمثل سكانها ٥٧ في المائة من الجنس البشري ، بعيدة عن دائرة الصراع . انها عملية تؤدي الى تمزيق اوصال الدائرة العربية الوطنية المباشرة ، وتهدد الدائرتين المحيطتين بها ــ افريقيا والاسلام ، فقد تنشىء في نفس الوقت عداء مع مجموعة البلدان الاوروبية الاشتراكية المتحالفة مع القوة العظمى الثانية في العالم والاشتراكية : الاتحاد السوفياتي .

ومامن احد يختار زمانه عبر التاريخ .

وزماننا ، اي المرحلة الحالية من زمان جيلنا عبر التاريخ (١) ، هو ــ بلا شك ــ زمان احتجاب مصر .

- ١ -

الديالكتيك الاجتماعي ! الدائرة الخارجية

٢٠) ــ لقد فقدت الجيوبوليتيك مكانتها لدى الغرب خلال فترة ١٩٢٩ ــ ١٩٤٥،

---

(١) حول « الجيل الذي على موعد مع التاريخ » انظر :

Anouar Abdel - Malek. Egypte: Société militaire (paris: Editions du seuil 1962).

ومن الافضل مراجعة الطبعة الثانية الموثوقة :

انور عبد الملك ، المجتمع المصري والجيش ، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت : دار الطليعة ، [١٩٧٤]) .

وعلى المدى الأطول :

Anouar Abdel - Malek. Idéologie et renaissance nationale: L'Egypt Moderne (Paris: Editions anthropos (1969).

افضل تاريخ موثوق لحروب مصر هو ذلك الذي يجري بحثه ونشره من قبل حسن البدري؟ **الحرب في ارض السلام : الجولة العربية الاسرائيلية الاولى** ، ١٩٤٧ ــ ١٩٤٩ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦) .

حسن البدري ، طه المجذوب وضياء الدين زهدي ، **الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٣** الطبعة ٤ معدلة ومزيدة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .

كما فقدت مكانتها ايضا لدى جيلين من المفكرين ومقرري السياسة العرب ــ باستثناء جمال عبد الناصر وجمال حمدان (٢) . ومع ذلك ، فان الجغرافيا السياسية هي وحدها التي تقدم مفتاح الاجابة على السؤال لماذا حدث ؟ ولماذا هنا ؟ ولماذا الآن ؟.

يسود احدث موجات التفكير العربي نوع من النزعة الايديولوجية ideologism فهناك تساؤلات مثل: ما هي علاقة فييتنام بنضالنا من اجل التحرير الوطني، وهل يمكننا السير في هذا الطريق على نحو ما؟ وهناك تساؤلات اخرى من بينها ادراج ابعاد مثل «الجيفارية»، فضلا عن الاوهام المستمرة للدولية الذاتية subjective internationalism لا تزال تحدث مفعولها بشيء من القوة لدى بعض القطاعات التقدمية الراديكالية من مثقفينا (٣) . وذلك لأن اعطاء الاولوية للتأثير السياسي والمحوري للجيوبوليتيك ، كما يحددها « عمق مجالنا التاريخي » ، معناه التخلي عن الذاتية ، أي عن اعطاء الاولوية للمعالجة الايديولوجية لمشكلة القوة . ومن ثم لا يبقى مجال كبير امام المفكرين ــ حسب هذا الرأي ــ ناسين ان الطريق العظيم الذي اختطه افلاطون وابن خلدون وماوتسي تونغ وآخرون ، يمثل الربط بين الثقافة والقوة ، بين الفكر والفعل ، بين عالم الافكار والطريق الصعب للسياسة الواقعية .

لقد اجتمعت النزعة الايديولوجية من جميع الاشكال في عصرنا الحديث على تزييف وتشويه وضع مشكلتنا القومية national problem . فحتى « يالطا » وما بعدها ، ومنذ الحقبة الاخيرة من القرن التاسع، كان ينظر دائما الى وضع مشكلة العرب في التاريخ على ضوء الديالكتيك بين مختلف الحضارات في الشرق والغرب . وقد كان ذلك هو معنى الحملة الحضارية المضادة للصليبيين ــ لعشرة قرون ــ ولمملكة القدس التي انشئت في قلب المشرق العربي لمنع اية امكانية لتوحيد اراضيه حول مصر في عهد صلاح الدين . وقد كان ذلك ولا يزال هو معنى الاستعمار والامبريالية التقليدية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، والامبريالية الامريكية المهيمنة في عصرنا. وهذا، قبل كل شيء ، هو معنى الامبريالية الصهيونية ، العنصرية والتوسعية والعسكرية في منطقتنا ، وفي ايامنا هذه . ويمكن القول بالطبع ان « الامبريالية » باعتبارها مقولة نظرية ، ترتبط بالتجارب الحياتية لمجتمعات دول مثل فييتنام وموزامبيق وشيلي والبرازيل بطريقة مماثلة ، وهي ترتبط دون شك ، وفي كثير من النواحي ، ولكن في

---

(٢) خاصة ، العمل الرائع لـ :

جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان.(القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٦٠) .
المصدر نفسه ، ٦ اكتوبر في الاستراتيجية العالمية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٤) .

راجع :

Anouar Abdel - Malek, «Geopolitics and National Movements : A Essay on the Dialectics of Imperialism» **Antipode**, v. 9, no. 1 , pp. 28 - 36 .

Idem, «The Civilizational Significance of the Arab National Liberation War», in **Middle East Crucible: Studies on the Arab - Israeli War of October 1973**, sd. Naseer Aruri (Wilmette, I 11.: Medina University Press, 1975), pp. 347-365.

(٣) في اعمال المرحوم ياسين الحافظ ، وخاصة التحليل الواعي لاحمد بهاء الدين في افتتاحياته في المستقبل ، ١٩٧٩ .

اطار نظري بحت . والمهم هو قراءة تاريخ تحول العالم منذ نزوع الغرب الى السيطرة في القرن الخامس عشر الى ايامنا هذه ، بالابعاد العامة والواسعة لهذا التحول . ومن ثم يصبح من الايسر ، دون شـك ، فهم وادراك دلالـة المنطقة الحضارية العربية ـ الاسلامية في ديالكتيك الحضارات ، باعتبارها عملية ديالكتيكية مستمرة ذات ابعـاد تاريخية وشاملة ، وقد تكون صاحبة التأثير التشكيلي الاقوى في تركيب ميزان القوى في المدى الطويل لعصرنا الحديث .

ان وضع المشكلة ، المشكلة العربية في عصرنا ، ينظر اليه بالتالي مثلما نظر اليه محمد علي في اوائل القرن التاسع عشر ، أي كيف يمكن انهاء الانحطاط ؟ وكيف يمكن تحقيق النهضة ؟ وهذه التحديات كانت اجاباته عليها بوضوح عبر توحيد اراضي العرب والاسلام حول دولة واحدة حديثة وقوية ، وتقدمية ، اي حول مصر تحت حكمه ، ومـن ثـم الامساك بمفاتيح الشرعية التاريخية ، (ثـم الشرعية التاريخية الاسلامية) . وبهذه الطريقة وحدها ، يمكن للمنطقة القومية ـ الحضارية العربية ـ الاسلامية ان تحقق النهضة ، وأن تواجه هجمات الغرب وتخترق مجال تأثيره الناجم عـن الجهود المشتركة للثـورة الصناعية والثـورات الديمقراطية ـ البورجوازية ، والتحالف الوثيق بين الدول الاوروبية الحديثة . وقد دخلت دول اوروبا جميعا دون استثناء في تحالف استراتيجي بعد سقوط نابليون لمواجهة التحديات التـي تمثلها مصر في عهد محمد علي ، وذلك لمحاصرة هذا المركز الناشيء من مراكز القوة العالمية . وكانت معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ ، وتدمير الاسطول المصري ، في نافارين ، والانذار الموجه الى الجيوش المصرية في قونية ونصيبين على ابواب اسطنبول ـ هي الخطوات المباشرة التي ادت الى انكسار مصر في حوالي عام ١٨٤٠ ، ومن ثـم امكانية التهام الاراضي العربية والاسلامية بسهولة ، وهي الاراضي التي كانت مرتبطة في ذلك الوقت في اطار واه بالامبراطورية العثمانية المتحللة .

وعليه فان « بداية المراحل المعاصرة للتاريخ الدولي » كانت ضد القوة الصاعدة للامة العربية ، قبل ستين سنة من التدخل الجماعي للدول الاوروبية ضـد ثـورة « البوكسر » في الصين في عام ١٩٠٠ .

وبعد مرور حوالي قرن او اكثر بقليل ، حطمت مصر من جديد اغلال التبعية : واصبحت الثورة الوطنية بقيادة جمال عبد الناصر من ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ الـى ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ مركز اقتلاع جذور الامبريالية في مصر وفي معظم الاقطار العربية ، وبداية الوحدة العربية الاولى ، واعادة توجيه الحركة الوطنية العربية نحو الاشتراكية ، ضمن اطار مشروع ناصر الدولي الكبير ، أي اعادة توجيه المسار الدولي لمصر وللامة العربية نحـو الشرق ، والدوائر الثـلاث للهويـة (العربية والافريقية والاسلامية) وحركة التضامن الافريقي الآسيوي التي ارسيت اسسها في باندونغ مع شو ان لاي ونهرو وسوكارنو في عام ١٩٥٤ ، وحركة القارات الثلاث . وقـد حدثت هذه الانتفاضة الهائلة لمصر في الايام الخطرة للحرب الباردة ، وكان مقدرا لها أن تستمر حتى بداية المرحلة الثانية ـ مرحلة « التعايش السلمي » ـ من العلاقات الدولية بين

الدولتين الاعظم فيما بعد « يالطا » . وكان هذا يعني ، بالضرورة ، انه من غير المتوقع ان يلقى ذلك قدرا كبيرا من التعاطف من جانب الاوساط الدولية ، بل على العكس قوبل بهجوم عدواني ممتد : وكان لحرب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ وخاصة حرب ١٩٦٧ ، أن تلعب ذات الدور الذي لعبته العمليات العسكرية والسياسية ضد محمد علي بين عامي ١٨٣٢ و ١٨٤٠ . ولولا اعادة تنشيط الامكانات الديناميكية القومية national العربية ، وخصوصا الثورة الجزائرية مقرونة بالتطورات التي حدثت في أعقاب حرب اليمن ، وبروز المقاومة الفلسطينية ، لكان قد تم حصار مصر الناصرية والقضاء عليها في الايام الحالكة من حزيران / يونيو ١٩٦٧ ـ عندما هب الشعب المصري كله « كبيت من لحم » (يوسف ادريس) لابقاء « الريس » .

هذه هي الظروف السيكولوجية التي ادت بقطاعات كبيرة من المثقفين والرأي العام على السواء الى قبول فهم مشكلة الحركة الوطنية العربية على نحو باطل . وبدلا من ادراك ان عصرنا هو عصر المرحلة المعاصرة من المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب ـ والتي تتخذ الان شكل الامة العربية والدولة الصهيونية ـ اتجهت المعالجة نحو الوضع الايديولوجي للمشكلة : بدءا من تسمية الصراع العربي ـ الصهيوني بأنه « مشكلة الشرق الاوسط » أو « صراع الشرق الاوسط » ، الى التركيز المحوري الاسطوري لهذا الصراع الاقليمي حول عامل واحد يسمى « الثورة » الفلسطينية ـ ثورة وليست حركة تحرير وطني او مقاومة ـ مثلما كانت الحال في الجزائر وفييتنام على سبيل المثال . وابتداء من ذلك فتح الباب على مصراعيه لمهاجمة سلبية التجربة المصرية (٤) ، وتجاهل الطابع المحوري للحركة الوطنية العربية في عصرنا حول مصر ، وفهم الصراع على انه مشكلة دبلوماسية مقرونة بالاعمال العدائية ، يمكن معالجتها بالطرق الدبلوماسية الواعدة ، والدولية الذاتية ، والايديولوجية الانفعالية .

وأدى هذا السلوك بقطاع كبير من طبقة السياسيين العرب الى ان يسمحوا لأنفسهم بأن يستحوذ عليهم الوضع الايديولوجي للمشكلة .

وهكذا بدأت عملية احتجاب مصر لدى عدة اوساط من طبقة السياسيين والمثقفين العرب . ومن ثم امكن تنفيذ هذا الاحتجاب بيننا طبقا للمقدمات الموضوعية التي تم وضعها . وعندما قال كيسنجر : « نحن نحاول التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط على نحو يدعم النظم المعتدلة لا النظم الراديكالية » ، فسر ذلك ، من خلال النهج الايديولوجي ، على انه دعوة للمحللين العرب الى حساب مدى « اعتدال » أو « راديكالية » النظم العربية ـ كانت فترة ازدهار لنظرية المعرفة (ما معنى مفهوم « التقدمية » ؟ ما هي « الامة » ... الخ) ، ـ وللتحليل الوظيفي الكمي (يجمع بين المعالجات الاساسية للناتج القومي الاجمالي و « اسلوب الانتاج » ... الخ ـ كما لو كنا نعيش في ارض بلا صاحب وعلينا ان ننظر الى عمليتنا التاريخية من خلال المنظار

---

(٤) ان متابعة الصحافة في الشرق العربي على اختلاف اتجاهاتها ، من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٣ مثلا ، تكون مفيدة في هذا الشأن ، والجزائر ، من ناحية ، وتونس والكويت من ناحية اخرى ، توفر مناخا صحيا لتقييم الفترة .

المشترك للنزعة الايديولوجية والصهيونية . ومن الممكن ان تستمر المناقشات الايديولوجية ، حسب هذه النظرة ، حول درجة الاعتدال في مقابل الراديكالية في مصر الناصرية ، ويجري حساب دلالتها التاريخية على انها « النسبة المئوية » للمتغيرات التقدمية والمحافظة في التحليل الجاري .

٣) ــ ويتمثل البعد الثاني ، لهذه الدائرة الخارجية للديالكتيك الاجتماعي لأمتنا العربية ، في تركيب النظام العالمي وتطوره المعقد منذ « يالطا » .

وهنا ايضا نجد ان القالب التاريخي لقطاعات كبيرة من القطاعات المحدثة ، وذات الاتجاه الغربي اساسا ، من صفوة المثقفين والسياسيين العرب ، قد تشكل خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، وما بعدها مباشرة ، مع ارتداء الاتحاد السوفياتي صورة الدولة الكبرى المناهضة للفاشية والعنصر الاكثر تقدمية من عناصر التحالف ضد الهتلرية الالمانية وشركائها . وقد عزز هذا الموقف الموضوعي الاعتقاد القائل بأن الاستراتيجية اللينينية ــ أي التحالف العالمي بين حركات الطبقة العاملة في الغرب وحركات التحرير الوطني في الشرق ــ ما زالت نافذة المفعول بالكامل .

وقليلون هم الذين لاحظوا ، واهتموا بتقييم حقيقة ان تقسيم فلسطين قد تم تدبيره من خلال اقتراح مشترك تقدم به الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى الى الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٧ . وتفننت قطاعات كبيرة من اليسار التقدمي في الوطن العربي في تقديم مبرراتها في ضوء « الحقائق الموضوعية للنضال الدولي » لابتكار شروط مسبقة من اجل «الاعتراف بكيانات وطنية ثنائية»... الخ ... وادرك قليلون ، في ذلك الوقت ، ان هذه المواءمة المبسطة بين الحركات السياسية التقدمية الوطنية العربية المسؤولة ، وبين السياسة الرسمية للاتحاد السوفياتي ، قد انطوت على فقدان قوة الدفع للشيوعية كقوة أساسية في حركة التحرير الوطني العربية وعمليات الوحدة الوطنية، من ناحية ، وعلى العمليات المعترف بها الآن ، من ناحية اخرى ، حيث أصبح عدد من كبار اعضاء اليسار العربي في مصر، بعد عام ١٩٦٧ بصفة خاصة ، المفاوضين مع الدولة الصهيونية من خلال وسطاء معروفين في غرب اوروبا (٥) . وقليلون هم الذين قبلوا اعادة تقييم تحليلاتهم للسياسات

---

(٥) انظر السياقات المتكررة في : Le Nouvel Observateur,

والصحافة الصهيونية اليسارية ، التي تأكدت الان في منشور اخير ، والمقال المسموم لـ :

Joseph Kraft, «A Divided Opposition to Sadat.» International Herald Tribune, 11 April 1970.

وثمة دراسة اجتماعية ــ تاريخية جيدة لـ :

احمد محمد غنيم واحمد ابو كف ، **اليهود والحركة الصهيونية في مصر : ١٨٩٧ ــ ١٩٤٧** ؛ تقديم احمد بهاء الدين (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٩) .

في حين يقدم عبد الوهاب المسيري رواية تفصيلية مصرية ــ عربية متطورة للدفعة الحضارية في كتابه الرائع :

عبد الوهاب المسيري ، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية : رؤية نقدية** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٥) .

وقد نشير من جهة اخرى الى عرض ثقافي لتاريخ اليسار المصري نختلف معه تماما ، في :

رفعت السعيد ، **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية : ١٩٤٠ ــ ١٩٥٠** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) .

العالمية عند هذا المنعطف .

الا ان الموجات الصاعدة للصراعات والحروب ، مقرونة بالثـورات الوطنيـة والاجتماعية ، بدأت تجتاح المناطق الاسلامية العربية وفي غرب آسيا ، ابتداء من عام ١٩٤٦ . وما بعده ، فشهدنا فترة مليئة بالانجازات غير المتوقعة ، ثم فقدان قوة الدفع، وبعد ذلك نهضة قوية ، وظهور الائتلاف الجديد بين الاسلام السياسي والتيـارات الراديكالية الوطنية ، الذي اصبح مهد الناصرية في قلب التوجهات العربية المعاصرة .

وكان النظام العالمي الذي أدى الى ذروة الهيمنة الغربية على العالم في « يالطا » في عام ١٩٤٥ يدخل بسرعة مرحلة اعادة تقييم حرجة . ففي مواجهة القوة العسكرية السوفياتية ، **والسياسة الواقعية** المتقدمة لستالين في تقسيم اوروبا من حيث الامر الواقع وانشاء منظومة من الدول الاشتراكية حول موسكو ، اختارت الولايات المتحدة اعادة بناء اوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال ، وتقوية جبهة الدول الراسمالية الاستعمارية السابقة في غرب اوروبا تحت قيادتها من خلال حلف الاطلنطي ، ومنظماته السياسية والعسكرية . وهكذا بدأت المرحلة الاولى بعد « يالطا » ، وهـي مرحلة الحرب الباردة من عام ١٩٤٧ الى ايام السويس في عام ١٩٥٦ ، وهي فترة شهدت قيام اكبر ثورة في التاريخ في الصين بقيادة ماوتسي تونغ والشيوعية الوطنية ، وشهدت الحرب الصعبة في كوريا ، والحرب الفيتنامية الاولى ، وقيام الثورات الوطنية في مصر وسوريا والعراق بالتوازي مع ثورة التحرير الوطني في الجزائر ، ومع ابتعاد كوبا عن الهيمنة الامريكية . وقد فسّر الانتقال من الحرب الباردة الى التعايش السلمي فـي الغرب على انه نتيجة للاستراتيجية السياسية التي رسمها خروشوف وبريجنيف ــ للحاق بالسرعة الممكنة ، بالمستوى الامريكي للانتاج والاستهلاك ، مع تعويض النزيف الرهيب الناجم عن حرب التحرير الوطنية العظمى . وهذا عامل جوهري دون شك . غير ان هناك عاملا اكثر اهمية ، كما يعتقد الآن ، هو بـزوغ قارتـي افريقيـا وآسيا ــ الشرق ــ نحو المعاصرة ومن بعدهما امريكا اللاتينية ، اي بروز الشرق الحضاري من جديد ، مزاوجا بين التحرير الوطني والثورة الاشتراكية ، في كثير من الانماط نحو النهضة الحضارية . وهذه الدفعة القوية الهائلة ــ حول محوريها الرئيسيين الصين ومصر ــ اخذت تدريجيا تلزم كلا قطاعي الغرب بالتكيف مع الواقع وتخفيف مستوى المواجهة العسكرية والسياسية ، مخافة ان يؤدي نشر الصراعات والتوترات المتصاعدة على نحو غير متوقع او موضوعي ــ بسبب نهوض الشرق على وجه التحديد ــ الـى مواجهة بين الدولتين الاعظم .

وهكذا ، نعتقد ان التعايش السلمي باعتباره خطوة نحو الرشد السياسي، يدين الى تأثير حركات التحرير الوطني ــ والى نهوض الشرق ــ اكثر مما يدين الى مجرد تحليل سياسي لتجنب المواجهة النووية ، واعادة تكييف المواقف المتعارضة للدولتين الاعظم في اطار الردع النووي .

غير ان المحللين بدأوا تدريجيا يدركون ان التحدي الكبير لنظم الهيمنة الغربية الثنائية القطب بعد « يالطا » انما يأتي من الصين . وقد أدى قرار الاتحاد السوفياتي،

باخضاع ماوتسي تونغ والقيادة الصينية وارغام الصين على اتباع الطريق السوفياتي للتنمية ، الى سلسلة من السياسات التي قدر لها ان تحطم الحلقات الاخيرة من التقليد ، والارتباط الموضوعي : وهذا هو معنى « القفزة الكبرى الى الامام » وفترة « المائة زهرة » والمرحلة الاولى من « الثورة الثقافية » . وهذا هو معنى « التحديثات الاربعة » التي نادى بها شو ان لاي ، لأن جعل الصين دولة اشتراكية قوية حديثة في نهاية القرن الحالي لا يمكن ان يعني الا تغيير كل نسق القوة العالمي بنيويا ، ولأول مرة منذ القرن الخامس عشر ، بمساعدة ديناميكية من اليابان ـ الدولة الثانية في النظام الرأسمالي من حيث التقدم الصناعي والتكنولوجي ، وهي خطوة تتمثل في معاهدة السلام والصداقة الموقعة بين الصين واليابان في آب / اغسطس ١٩٧٨ والتي تمثل فتحا لعصر جديد .

وقبل ذلك ، اقتربت القوة المتزايدة لزخم حركة الوحدة الوطنية العربية ، بشكل خطير ، من تحقيق حلم صلاح الدين ومحمد علي وجمال عبد الناصر ، ولم يكن ذلك فقط في خلال الفترة القصيرة من حياة الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن ربما اكثر من ذلك في اعقاب الايام الرهيبة من حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ . وذلك لأن الرئيس عبد الناصر كان قد بدأ يعيد صياغة سياساته الوحدوية العربية بشكل كونفدرالي وشعبي وواقعي ، وعلى نحو يجعلها اكثر قبولا لدى مجموعات واسعة من المصالح والاتجاهات والقوى السياسية في الوطن العربي عامة . ونحن نعلم الآن القصة الحقيقية للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي وكل من جمال عبد الناصر وحركات الوحدة العربية في ذلك الوقت ، من خلال وثائق مدعومة بالأدلة، من فترة تجربة الوحدة العربية الاولى حتى الايام الحرجة في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . وتدل تلك الوثائق بشكل قاطع على ان السياسة الرسمية للاتحاد السوفياتي لا يمكنها ان توطن نفسها بأية طريقة ملموسة على قبول قيام دولة عربية حديثة وموحدة وقوية ومتقدمة بزعامةمصر، في منطقة يعتبرها الاتحاد السوفياتي حساسة لأمنه القومي . فقيام دولة عربية موحدة وحديثة وقوية وتقدمية حول عاصمتها القاهرة ، يمكن ان تسيطر على الولاءات العاطفية والسياسية لمجموع المنطقة الافريقية الآسيوية : اذ ان المنطقة الاسلامية الممتدة من المغرب حتى الفليبين ، تقع على حدود الاتحاد السوفياتي والهند والصين ـ فضلا عن حقيقة ان المنطقة الغنية بالنفط على نحو فريد في السعودية وايران يمكن ان تمزق التوازن الواهي للانفراج الدولي الثنائي القطب من خلال هذه القوة العظمى الصاعدة (٦) . ومن ثم بذلت الجهود كلها لتطويق هذه العملية ، وان كان ذلك بأسلوب

(٦) القصة الكاملة تروى الان من جديد وتدعمها وثائق مفصلة ومحققة بدقة في : **قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري** (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٢) .

وفي مذكرات عبد المجيد فريد ، سكرتير الرئيس عبد الناصر ، في **الدستور** ، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ .

وفي :

Mohamed Hassanein Heikal, The Sphinx the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East (London: Collins, 1978).

وفي : سعد الدين الشاذلي ، « أين أخطأت موسكو وأين أصابت » ، الفصل الخامس ، القسم الرابع ، الحلقة الرابعة عشرة من مذكرات الفريق الشاذلي ، **الوطن العربي** ، ٦ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ ، ص ٤٦ ـ ٤٩ .

يختلف تماما عن الامبريالية الامريكية . اذ هي عملية تطويق وليست عملية تدمير . والتطويق معناه التحييد والحد من فعالية هذه العملية وامكاناتها الهائلة ، مع البقاء دائما في تحالف مع القطاعات الراديكالية العربية ، دون اعطائها ، في أي وقت وتحت اية ذريعة ، الوسائل الكفيلة ، باتخاذ عمل رئيسي لتغيير ميزان القوى في هذه المنطقة. وكان معنى التطويق ايضا التصرف في كل مكان حول هذه المنطقة الرئيسية على نحو يتيح تحييد منطقة النفط العربية ــ الايرانية بعد جمال عبد الناصر مثلما حدث في افغانستان واثيوبيا وانغولا وموزامبيق والعمليات الجارية في روديسيا والقطاعات الاخرى من افريقيا . وهي حملة عالمية استراتيجية متقدمة ومعدة باتقان ، وتساعد موضوعيا ، القضايا التقدمية في كثير من الحالات ، وتخلق في اغلب الاحيان توترات رهيبة بين البلدان الشقيقة لدرجة الحاق الضرر الشديد بالمصالح الوطنية لبعض هذه الدول (ارتريا ، الصومال في اوغادين) انها عملية ذات ابعاد عالمية ، تواصلت واصبحت ممكنة عن طريق السيطرة على المحيطات من خلال الاسطول السوفياتي الجبار ، بقيادة وهندسة الاميرال جورشكوف ، وبمساعدة كافة القيادات السوفياتية والهامها من ستالين الى خروشوف (٧) .

وبالنسبة للامة العربية ، فان مثل هذا الموقف ينذر بالخطر ، خاصة بعد وصول دعاة الحرب الباردة الجديدة والاجهزة الصهيونية ــ الى السلطة في اعقاب ووترغيت (الرئاسة الامريكية حول اللجنة الثلاثية ، وبريجنسكي) . هذا التطور كان معناه ان ايام الانفراج الدولي تتلاشى تدريجيا ، حتى مع توقيع اتفاقية سالت ــ ٢ كأمر حتمي لاسباب استراتيجية . وقد ظهرت سريعا مرحلة جديدة من المواجهات السياسية في الوقت الحالي . وربما يكون ذلك مرحلة جديدة في فترة ما بعد « يالطا » ؛ لقد اصبح الموقف بالغ الخطورة بالنسبة للحركة الوطنية العربية في كل مكان . وسرعان ما بات من الصعب تحمله بسبب انفجار الحدث الايراني وما احدثه من آثار ، وانهيار النموذج الهش المصطنع للنظم الحديثة الموالية للغرب ، ووصول الاسلام السياسي (٨) الى

---

(٧) انظر العمل الهام ل :

Sergei Georgievich Gorshkov, ed., **Atlas of the Oceans** (Oxford: Pergamon Press, 1976)

والذي لا يقل اهمية عن اعمال كلاوزفيتز . وتفيد الحقائق المستمدة من التاريخ القريب ان : « اضافة (حاملة الطائرات) منسك » والسفن المرافقة لها يزيد من قوة البحرية السوفياتية في منطقة المحيط الهندي ، مؤقتا على الاقل ، الى نحو ٢٤ سفينة ، ولدى البحرية الامريكية التي احتفظت بقوة بحرية في منطقة المحيط الهندي ــ بحر العرب منذ تشرين الثاني / نوفمبر ، نحو ١١ سفينة الان هناك . وتكمن قوة (حاملة الطائرات الامريكية) «كونستلشن» من المقاتلات في طائراتها التي يبلغ عددها قرابة ٨٠ من المقاتلات من طراز ف ــ ١٤ والقاذفات من طراز ايه ــ ٧ وايه ــ ٦ . وكل من الحاملة «مينسك» و «كييف» مزودة بأسلحة متعددة الاستعمالات بدرجة أكبر من تلك الموجودة على متن الحاملات الامريكية ، بما في ذلك الصواريخ البعيدة المدى المضادة للسفن . كما ان الحاملات السوفياتية هي ايضا بمثابة السفن الام للطائرات النفاثة من طراز «ياك» التي ترتفع وتهبط عموديا » .

International Herald Tribune, 13 April 1979.

(٨) لقد عملنا على تحديد هذه الفكرة ، في :

Anouar Abdel - Malek. « Introduction à la pensée arabe contemporaine, » in **Anthologie de la Litérature arabe contemporaine,** by Anouar Abdel - Malek, Préf, = Jaques Berque (Paris: Editions du seuil [1964]).

السلطة في الدولة النفطية الثانية في العالم (بعيداً عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) ، والتي حدث ان كانت احدى اقدم ثلاث امم في التاريخ الى جانب مصر والصين . لقد اصبحت الظروف مناسبة لتحقيق الوضع المثالي الذي من خلاله يمكن للدولة الصهيونية العنصرية الامبريالية ان تضرب وان تؤكد سيطرتها على المنطقة العربية . فمن ناحية ، هناك الهجوم المضاد الامريكي والغربي العالمي الاستراتيجي الحضاري ضد نهوض منطقة النفط العربية ـ الاسلامية بعد حرب اكتوبر . ومن ناحية اخرى ، هناك القرار السوفياتي بكسب الوقت ، وتجنب المواجهة في هذا التحدي القاسي ، مع انتهاج سياسة متقدمة للحصار والاحتواء ، تعطي الاتحاد السوفياتي ميزة استراتيجية في المدى الطويل ، وتحدث في الاثناء مجموعة من المشاكل ذات ابعاد غير منضبطة .

ومن الواضح ان العالم يتحرك الان ، ومفتاح الحرب والسلام لا يكمن ـ كما قد يستفاد من النهج الايديولوجي ـ في الاشتباكات المسلحة في جنوب شرقي اسيا ، او تدخل كوبا في افريقيا ، او اكتشاف النفط في المكسيك او في أي مكان آخر . بل يكمن، وسيظل يكمن لفترة تاريخية طويلة ، حيث يكمن دائما في اللحظات التي يصل فيها الديالكتيك بين الحضارات الى مستوى المواجهة : في المنطقة العربية ـ الاسلامية ، حلقة الربط بين الشرق والغرب ، نقطة التحول بين القارات الثلاث ـ اوروبا وآسيا وافريقيا ، موضع القرارات بين الدول الكبرى والمذاهب العالمية في التاريخ .

ان العرض السابق ، والسريع جدا للعناصر التحليلية ، يمكن ان يساعد في الاجابة على الاسئلة التي تدور حول التساؤل الرئيسي : لماذا حدث ؟ لماذا حدث يوم ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩ ؟ لماذا قبلت مصر عزل نفسها ، لفترة من الوقت ، عن الامة العربية التي تشكل اطارها الاوسع (٩) ؟ . لماذا أمكن حدوث احتجاب مصر التي ابتعدت عن مركز القرار في قلب الامة العربية ؟

هذا عرض عام جدا للدائرة الخارجية . ومع ذلك لا يشكل بحال من الاحوال الاجابة على السؤال ، او تفسيرا مناسبا للتراجيديا التاريخية التي نشهدها حاليا .

= (النسخة المطبوعة لرسالة الدكتوراه التي قدمناها عام ١٩٦٤ في علم الاجتماع) .
مرورا بـ :
ثم : Idem, la pensée politique arabe contemporaine (Paris: Editions de seuil. 1970).
Idem, «Islam et marxisme». I Problemi di Ulisse? L'Islam, v. 14, July 1977, pp. 114-122.
Idem, «Political Islam- Positions.» in «Socialism in the World, Third Round Table Conference. Cavtat. 1978.» (Unpublished).

انور عبد الملك « المد الاسلامي هو الرد العربي » ، النهار العربي والدولي ، ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٢، ص ٥ ـ ٦ .

(٩) من الاهمية بمكان في هذا الشأن تعريفا « للامة ذات المستويين التوام » ، في :
Abdel- Malek, «Introduction à la pensée arabe contemporaine,» in La pensée politique arabe contemporaine. pp. 23 - 25 .

انور عبد الملك ، دراسات في الثقافة الوطنية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧) .
المصدر نفسه ، الفكر العربي في معركة النهضة ، ترجمة واعداد بدر الدين عرودكي (بيروت : دار الاداب، [١٩٧٤]) .

- ٢ -

الديالكتيك الاجتماعي : الدائرة الداخلية

العودة الى ابن خلدون

المستوى الثاني ـ لسؤالنا ـ لماذا امكن حدوث هـذا الاحتجاب ؟ ـ يؤدي الى العوامل التالية ، التي ترتبط ارتباطا عضويا بالعوامل المبينة في القسم الاول :

٤) ان فهم الانقسام المفروض على الدولة والمجتمع في مصر بعد عام ١٩٧٠ يعتبر امرا محوريا في تحليلنا . وتبين الدراسة المقارنة المتتبعة لمختلف قوالب الانتاج وسلطة الدولة في المجتمع المصري ، منذ بدايته حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، ان هناك استمرارا ملحوظا في خصوصية العلاقة بين الدولة والمجتمع . فقـد تولدت في مصر ـ وهي اكثر المجتمعات القائمة على الري تماسكا ـ اقدم دولة مركزية في تاريخ البشرية وذات تاريخ متصل استمر نحو سبعين قرنا ، فضلا عن القرون السابقة . وكان من شأن الوحدة المركبة التحكم في المياه والتحكم في السلطة من خلال الجيش الوطني ، والتحكم في الكيان الايديولوجي ـ اللاهوتي ، ان بات للقطر المصري وزنه الفريد فـي عمليات المجتمع ، مما جعل الدارسين المصريين يتساءلون باستمرار عما اذا كـان تاريخهم يعتبر نقمة او نعمة .

وعلى طول التاريخ اقامت الدولة ، على راس المجتمع المصري ، سلطتها علـى فائض القيمة ، وكان مستمدا من السيطرة على مياه النيل واستخدامها فـي الـري والصرف ، وبناء السدود ، وفي توزيع انصبة الحياة مـن انتـاج الغذاء ، والتكاثر البشري ، والرفاهية . وهذا التركيب الخاص للاساس المادي الموضوعي لسلطة الدولة المصرية اعطاها طابعا مستمرا وفريدا باعتبارها دولة قومية ، دولة الامة ، وان كان ذلك تحت هيمنة الطبقات القيادية ومجموعات السلطة في البلاد ، حول المثلث المكون من ملاك الارض ـ قادة الجيش ـ القادة الدينيين والايديولوجيين . ولا بد من الاعتراف في اغلب الاحيان ، عن خطأ او صواب ، بأنه من اجل الحفاظ على مصر كامة ، عمدت الدولة القومية في مصر الى توحيد المصالح الطبقية المحدودة لقيادتها مع مصالح الوجود القومي عامة : ذلك هو تاريخ الجيش المصري من سوقنن رع الى عبد المنعم رياض وسعد الدين الشاذلي ، وتاريخ الدولة المصرية في مركز دائرة نفوذها ، من رمسيس وتحتمس ، حتى جمال عبد الناصر ، والمهندسين ، وخبراء الري ، والرياضيين ، والاطباء ذوي التقاليد العريقة ، منذ عهد الاهرامات حتى القصر العيني ، واهمية الزعماء الدينيين وقادة الفكر في الحياة السياسية الوطنية حتى يومنا هذا .

وبقدر ما حافظ هذا الهرم المشيد على تماسكه ، استنادا الى اقتصاد وطني موحد ، لم يكن من الممكن في الواقع القيام بأي شيء من الداخل .

وبالتالي ، فان الهجمـة الحضارية الاستراتيجية الشاملة المضادة للامبريالية والصهيونية ، استهدفت تفكيك هذه الوحدة الراسخة عن طريق هجوم مشترك عبر خطين رئيسيين :

(أ) اولا وقبل كل شيء ، استخدمت عائدات النفط ، البترودولارات ، بطريقة مكثفة ، وموضوعية لاقامة قطاع مواز للاقتصاد الوطني المصري التقليدي ، حول قطاعه العام الناصري ، قطاع جديد به كثير من الموارد والوفرة ، (حيث يمكن لسكرتيرة تجيد لغتين ان تحصل على مرتب وزير) ـ وادى هذا تدريجيا الى انشاء **اقتصاد مواز كومبرادوري** ، من القاعدة الى القمة ، هرم مقلوب . وقد استخدم الاقتصاد الموازي لاضعاف قاعدة الاقتصاد الوطني ، وافساد كوادره الذين اجتذبتهم الامتيازات الهائلة، ولاضعاف معنويات البيروقراطية المصرية التي استمرت آلاف السنين ، والتي تهتم اهتماما اصيلا بالحفاظ على مصر واستقلالها وسيادتها ، كما تشهد بذلك مقاومتها لما يعرف بسياسة الانفتاح ـ وبعبارة موجزة ، كان الهدف احداث نزيف من الداخل ظهرت خطورته عند هذا المنعطف .

(ب) واقترن ذلك بافقار مصر ، وخاصة بعد الحروب الاربعة والضغوط الهائلة على الاقتصاد الذي لا يستند الى موارد نفطية . (وتلك حقيقة مذهلة ، من وجهة النظر الجيومورفولوجية ، اذا عمد المرء الى التدقيق في دراسة الخريطة النفطية من شرق المغرب الى ايران ، والتي تكشف وجود فراغ لا تفسير له من السلوم حتى السويس) ، في وقت اصبح النفط فيه سلاحا ، بسبب قرار مصر وسوريا ، الدولتين العربيتين المحرومتين من النفط ، خوض الحرب في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، بعد ان كان مجرد سلعة هامة تكمن في باطن الارض تنتظر من يشتريها بأسعار تافهة ، حتى الساعة الواحدة والدقيقة ٥٩ من بعد ظهر يوم السبت ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ... وقد اقترن النزيف الداخلي بالهجرة الجماعية لمئات الالوف من خيرة كوادر المجتمع المصري ـ من تيار المهندسين وعلماء الفيزياء الى خيرة الصناع ـ سعيا وراء موارد كافية للتغلب على التضخم المحيق في وطنهم، وحتى يستطيعوا، بعد سنوات من العمل في الخارج ، تأمين شقة متواضعة لأسرهم واطفالهم .

وكان الهدف ثابتا وهو عدم السماح على الاطلاق بحرب اكتوبر جديدة ، وعدم السماح على الاطلاق باعادة تشكيل الوحدة المقدسة للجبهة الوطنية المتحدة حول الجماهير الشعبية ، والجيش الوطني . ويوما بعد يوم ، وتشهد بذلك كل القرائن والادلة، اصبحت مشاكل الوجود بالنسبة لرجال مصر ونسائها امرا لا يطاق تدريجيا. فقد تكالبت مشاكل النقل والمواصلات والتليفونات والمجاري ، مقترنة في الاغلب مع صعوبات في توفير الغذاء ، بحيث اصبحت الحياة غير محتملة بالنسبة للغالبية الساحقة من المجتمع المصري ، باستثناء المجتمع الكومبرادوري الموازي . ويوما بعد يوم ادى النزيف المزدوج الى اثارة القطاعات العريضة من الشعب ، وبدأت الدعاية الذكية تحدث اثرها عن سوء استخدام اصحاب الملايين العرب لمواردهم النفطية ، وانكار المساعدات الضخمة الموازية والمقدمة الى مصر من جانب اشقائها العرب في الاقطار الغنية بالنفط .

وهكذا وضع الاساس للبدء في سياسات نحو السعي الى ترتيبات منفصلة مع الدولة الصهيونية ، حلم القيادة الكومبرادورية في مصر ، التي ادركت ، افضل من

البورجوازيات الوطنية ، والقوى الشعبية ، الاسلامية والاشتراكية على السواء ، آثار الوفاق . وذلك لأنه اذا كان للاتحاد السوفياتي ان يحصل على تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية المتقدمة من الولايات المتحدة ، فليس بوسعه ان يفعل ذلك الا بالتغلب على اعتراض الجهاز الصهيوني المسيطر في قلب الكونغرس الامريكي . وينتج عن ذلك منطقيا انه ما دام من غير المنتظر حدوث أي تدخل مباشر من الاتحاد السوفياتي في هذه المرحلة من التاريخ ، فان الطريق الوحيد للوصول الى المعجزة الامريكية هو الاذعان للامبريالية الصهيونية ، لا بصفتها عميلة ووسيلة للامبريالية الامريكية ، بل بصفتها القوى المنافسة الصاعدة داخل الجبهة العالمية للامبريالية الغربية ، والتي تنزع نحو تركيز القيادة في يديها ولحسابها . ومن شأن عقد سلام منفصل ان يدخر فترة راحة للجماهير المصرية المتعبة وتهدئتها وحملها على الاعتقاد بأنها سوف تحصل سريعا على « دجاجة لطعام الافطار » ، وهذا السلام المنفصل سيلقى الاستحسان الواسع لدى الرأي العام الغربي ، ويتيح للمجموعات الفنية الانضمام الى الكومبرادورية ، وشراكة كاملة في نادي الاغنياء ــ على حساب عزلة مصر داخل قالبها الوطني .

٥) ــ وقد لعبت تجربة اول محاولة لتوفير اطار موحد للامة العربية ، ولا تزال تلعب ، في العمق ، دورا قويا في العمليات وردود الافعال المستمرة . ولم تكن الدعوة الى الوحدة العربية ، دعوة مصرية بالذات . وما من شك ان حزب الوفد هو الذي دشن جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ ، انطلاقا من توجهات القيادة القوية لمجموعة مصر الملتفة حول طلعت حرب ، والموالية للعرب . ولكن الدعوة الى الوحدة العربية ظلت امتيازا للقيادات الوطنية العربية في المشرق العربي ، وخاصة حزب البعث في سوريا . وكان نهج الرئيس جمال عبد الناصر نحو الوحدة العربية حضاريا واستراتيجيا منذ البداية ، اكثر منه نهجا مؤسسيا بطريقة مباشرة . وقد حدد الدائرة العربية بأنها الدائرة الاولى بين الدوائر الثلاث للهوية المصرية ، ومشروع مصر الوطني، وذلك في كتابه « فلسفة الثورة » ، وقدم دعما قويا ، ومباشرا للقوى المناهضة للامبريالية والتي كانت تعمل في أجزاء عدة من الوطن العربي ، وخاصة في الجزائر واليمن ، مقابل ثمن باهظ في الواقع : فقد كانت حرب السويس في عام ١٩٥٦ انتقاما من سياسة عبد الناصر الجزائرية ، اما القضاء على الاقطاع في اليمن فقد كلف مصر ٢٦ الفا من الشهداء بذلوا أرواحهم في معارك شرسة عند مدخل باب المندب مما كفل بقاء البحر الاحمر مأمونا ووديا أيام حرب تشرين / اكتوبر . وفي عام ١٩٥٨ ، كانت القيادة القومية العربية تمسك بزمام الموقف في سوريا ، وقبل الرئيس عبد الناصر ، بتأييد عارم داخل مصر ، انشاء الجمهورية العربية المتحدة ، التي فقدت مصر فيها اسمها لأول مرة في تاريخها واصبحت تعرف باسم « الاقليم الجنوبي » للجمهورية العربية المتحدة ، ورغم ان المبادرة لم تكن مبادرته ، فما من دولة موحدة ، حسب التقاليد السياسية المصرية الخاصة ، يمكن ان تؤدي وظيفتها بأسلوب غير محكم الروابط ، بالاسلوب الاقليمي للنظم الايديولوجية . فقد عمل الجهاز الحكومي الاوتوقراطي المصري في سوريا ، مثلما عمل بالضبط في مصر في ذلك الوقت ، وخلق

صعوبات ومعارضات حتمية من جانب فئات مختلفة. والخاصية الملحوظة لهذه الفترة، فترة قيام اول دولة عربية موحدة في التاريخ الحديث ، هي ان كل فئات الاتجاهات السياسية العربية تقريبا قد تحالفت ضد الدولة المركزية بزعامة مصر بينما كانت تنشد بقوة القيادة المصرية لأول دولة عربية موحدة ...

وأدى انهيار الجمهورية العربية المتحدة بالرئيس عبد الناصر الى ادراك ان نهجه ، الواقعي البراجماتي الاول ، كان اكثر ملاءمة للحقائق السياسية في عصرنا ــ على حد ما جاء في تحليلات الشيوعيين المصريين في ذلك الوقت . وكان النقد الذاتي الذي مارسه في عام ١٩٦١ معناه ان مصر قد اختارت شكلا اكثر دقة للوحدة العربية ــ ربما اتحادا فيدراليا يأخذ في اعتباره الخصائص الاقليمية ، وان كان يحتفظ بسيطرة مركزية قوية على الشؤون السياسية الداخلية والخارجية وعلى القوات المسلحة .

وكان من الواضح ، عند هذا المنعطف ، ان تحفظ بعض الاتجاهات السياسية في مصر ، بل ومعارضتها احيانا ، لاشتداد موجة الوحدة العربية سوف تجعلها تقف ضد اشكالية الوحدة العربية في ذاتها ، وهي اذ تفعل ذلك فان هذه الجماعات (التي تمثل اقلية) يمكن ان تدافع عن تضحيات مصر ورئيسها، الزعيم الذي لا ينازع للامة العربية، والشخصية العملاقة من شخصيات هذا القرن ، في مواجهة الانقسامات والمؤامرات والمؤامرات المضادة ، والمناورات الايديولوجية ، والامتيازات الاقليمية الغريبة عن مفهوم الدولة العربية الواحدة . وعلى أية حال ، فان كلا من المانيا وايطاليا الحديثة لم تصبح موحدة من خلال سلسلة من الحلول الوسط بين الجماعات الايديولوجية والاقاليم المتناحرة ، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا وانكلترا قبل ذلك بفترة طويلة . اذ ان الوحدة معناها وجود قيادة سياسية موحدة قوية . وقد دعيت مصر لتوفير مثل هذه القيادة . وكان من الصعب للغاية بالنسبة لقطاعات عريضة من سكان مصر ان يقبلوا اشتداد موجات النقد ضد الهيمنة المصرية . وبات التساؤل مطروحا : لماذا ، اذن ، لا نعتد بالواقع ، فنعمل داخل الاراضي المصرية ؟ ان مصر هي موقع التحدي والحسم .

وقد مهدت الجماعات الايديولوجية العربية والقوى الطاردة الاقليمية ، الطريق نحو التباعد الناشيء بين مصر ودائرتها المباشرة المتمثلة في الامة العربية ، وبأكثر مما تظن . وما من شك في ان حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ لعبت دورا قويا في استعادة روح الوحدة ودفعها الى المقدمة ، خلال الحرب ذاتها وفي اعقابها عندما تكاتفت الاقطار العربية الغنية بالنفط لمساندة مصر وسوريا ، واستخدمت النفط في ممارسة الضغط ضد الهيمنة الغربية . غير ان الجروح سرعان ما نزفت جميعها من جديد ، ومنذ الساعات الاولى ليوم ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ انهال السباب والانتقادات ضد جند مصر كما لو كانت العملية كلها خطة منظمة . ومرة اخرى لم يكن من شأن قوى الطرد المركزية الا ان تقدم المبرر للاتجاهات الاكثر حذرا ومحافظة في مصر ــ لكي تنحو الى عزلة جديدة .

ولم تكن دلالة هذه العملية غير الايجابية بينة بذاتها للوهلة الاولى . غير ان

المراقبين يمكن ان يلاحظوا العملية الموازية التي كانت تعمل بنفس الطريقة ايام ابن خلدون . ذلك انه خلال القرن الرابع عشر المشؤوم انتقلت السلطة السياسية من ايدي الاسرة العسكرية المتماسكة في مراكش الى ايدي جماعات اكثر انفتاحا وضعفا وهامشية في الجزء الشرقي من المغرب ، في تونس المواجهة لأوروبا . وقد كان ذلك هو الاطار التاريخي الذي اضعف الوحدة القومية ، واوجد العصبية الشهيرة التي جعلت مجرد وجود قيادة قوية للدولة في ذلك الوقت مسألة متعذرة ، حسب رأي ابن خلدون . ومن ثم قرر الهجرة الى مصر حيث امضى ٢٦ عاما في تأليف كتابه العظيم في فلسفة التاريخ مما جعله مؤسس علم التاريخ وعلم الاجتماع . وبعد مرور قرون ، وللمرة الثانية ـ بعد محمد علي في عام ١٨٤٠ ـ حدث انكار لسلطة الدولة ودعامتها مصر ، بالنسبة لدورها في تشكيل الامة العربية الموحدة ، من جانب قوى الطرد المركزية الهامشية كما تبدو مثلا في بعض القيادات البالغة الثراء حول منطقة الخليج . وكيف يمكن تحقيق سلطة الدولة حيث يتوجب ان تتحقق اذا أمكن تجميع وصف مثل هذه القوى في كثير من الحالات ، لكي تيسر انشاء قطاع مواز كومبرادوري في الاقتصاد والمجتمع المصريين عن طريق مناورات والاعيب الغرب ؟ ومن غير الممكن تحقيق اية وحدة عربية في هذه المرحلة طالما ينكر على المركز الوحيد المهيأ للتوحيد دوره الموضوعي في تحقيق شرعيته التاريخية التي تطالب بها الاقطار العربية المحيطة بمصر في المقام الاول ... لهذا أعد المسرح للانكماش .

وكان العامل المحوري عندئذ هو ان تظهر قيادة مصرية قادرة ومستعدة لتحديد الطرق والوسائل اللازمة لقيام انماط جديدة من الوحدة العربية ، وتجمع بين القوة المركزية والامكانات المصرية وبين الموارد النفطية المكتشفة حديثا والديناميكيات الشاملة لحركة التحرير الوطني العربية ، بعد تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، والمقاومة الفلسطينية . ولكن ذلك لم يحدث ، بسبب الترتيبات الشاملة للوفاق ، وايضا بسبب الخصائص الذاتية للقيادة السياسية في مصر بعد عبد الناصر ، والتي وطنت نفسها بالكامل على قبول الاوامر ، بأن تصبح شريكا صغيرا في عالم التبعية المحدثة .

وهكذا عدنا الى ابن خلدون خلال فترة الوفاق والانماط المتغيرة للقوى العالمية . وهذا موقف محفوف بالمخاطر ، ويمثل تحديا تاريخيا لا يمكن مواجهته الا على مستوى رجال دولة من النمط الذي اعطى العالم محمد علي وجمال عبد الناصر .

٦) ـ من المألوف لدى المثقفين الليبراليين ذوي التوجه الغربي ، انتقاد قيادة عبد الناصر من حيث الاوتوقراطية ، وحقوق الانسان . ومع ذلك فقد اثبت التاريخ ، وسوف يثبت ، ان ضعف مصر الناصرية كان من طبيعة مناقضة على وجه التحديد .

ذلك لإن الثورة المصرية التي اعتمدت الاشتراكية العلمية في عام ١٩٦٢ وانهت في عام ١٩٦٤ « حرب الظلام » التي كانت قد فصلت القوى الوطنية الرئيسية عن حلفائها اليساريين ، قد انتهجت سياسة رسمية ذات اتجاه اشتراكي راديكالي ، وذلك خلال المرحلة الاخيرة من فترة قيادة الرئيس عبد الناصر التي استمرت ١٨ عاما ، والتي تعتبر قصيرة للغاية . وأدى انشاء التنظيم السياسي في قلب الاتحاد الاشتراكي

العربي الى الجمع بين الضباط الراديكاليين والتقدميين القوميين national progressives والشيوعيين والنقابيين والوطنيين potriots لأول مرة منذ تنظيم « الوفد » السري في الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٢٣ ، انعكاسا لائتلاف احمد عرابي مع الحزب الوطني في ٨١ ــ ١٨٨٢ . وسرعان ما اقترنت هذه السياسة بتحول جذري في الاصلاح الزراعي بما يعيد صياغته حسب التنظيم الزراعي التعاوني سواء في مجال الملكية او استغلال الاراضي الزراعية المحدودة « جدا » في مصر . وفي ذلك الوقت بالتحديد ، أي في عام ١٩٦٦ ، قررت الدولة الصهيونية شن حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ لتدمير الدولة التقدمية الوطنية الناشئة في مصر ، والتي اعتبرتها الصهيونية الدولية خطرا مميتا يهدد سياستها التوسعية العنصرية في المنطقة العربية .

كان الوقت قصيرا ، قصيرا جدا ، ولم يتسع لاقامة بنية ملائمة ، ناهيك عن نشرها. وحين شن الهجوم المضاد الشامل الاستراتيجي لم تتمكن المؤسسات والتقاليد الناصرية ، في مصر من الصمود في وجه عواصف الزمن ــ لفترة من الوقت على الاقل ــ واصبحت مضطرة للعودة الى النفي الداخلي او للمعارضة العاجزة او حتى قبول الحلول الوسط الحتمية . ومن ثم فان انجازات عملية اضفاء الطابع الراديكالي على الثورة الوطنية المصرية هي التي سوف تدفع ــ اكثر من اي مجال آخر ــ ثمنا باهظا للغاية .

٧) وهناك عوامل وقوى هامة اخرى تعمل داخل الدائرة العربية الداخلية للدياكتيك الاجتماعي ، وهي تحتاج الى تحليل أكثر تفصيلا ، مثل السياسات المتجهة للداخل في عدة اقطار عربية ، راديكالية ، ومحافظة على السواء . والمحاولات المتكررة للسخرية من المبادرات المصرية ، ومحاصرة مصر لاختطاف قيادة ليس بوسعهم ادراكها . وقد نضيف ايضا سوء استخدام امكانات النفط الى حد كبير ولفترة طويلة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٣ ــ رغم وجود قيادة عربية قوية ، وجاذبة مركزيا في مصر . تلك هي العوامل والقوى الهامة التي اضعفت بشكل حتمي الموقف المؤيد للعرب لدى قطاعات من الرأي العام المصري والقيادة المصرية . الا ان النقطة الاخيرة تبدو محيرة بصفة خاصة : ذلك ان بنية المشروع الوطني المصري بقيادة عبد الناصر كانت بالتحديد العمل على جذب النفط الواقع في محيط الدائرة للتفاعل الوثيق مع الجهاز القوي للدولة في مركز الدائرة بغية تعزيز النهضة العربية الموحدة . غير ان ذلك قوبل بالرفض مرارا وتكرارا وموجة بعد موجة ، على اعتبار انه هيمنة ومغالاة في المركزية وفرض للاوتوقراطية ، وغير ذلك ، على نحو ما بيّن محمد حسنين هيكل واحمد بهاء الدين في كتاباتهما في ذلك الوقت (١٠) . واصبح ظاهرا للجميع ان هدف بعض الاوساط هو

---

(١٠) راجع النصوص الرئيسية من تلك الفترة في :
Abdel- Malek, La pensée politique arabe contemporaine.

للكتاب ، ١٩٧٧) في مواجهة :

في عدلي حسن سعيد ، الامن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه ([القاهرة] : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) في مواجهة :

Yehoshafat Harkabi, Arab Strategies and Israel's Response (New York: Free Press 1977).

لاعادة انشاء الحلف المقدس ، حلف الدفاع الشرق اوسطي ، وهيمنة الهلال الخصيب في زمن حلف بغداد وتحوله الى الحلف المركزي . وعندما اصبح واضحا ان الوقت وقت محاصرة فعلية ، اشتد الأسى الذي أدى بدوره الى امكان تحبيذ التراجع داخل الاراضي المصرية .

تلك كانت العوامل التي أدت الى يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ ، والى انهيار الوحدة العربية نتيجة لتغييب مصر .

- ٣ -

الاستراتيجية الحضارية

يتعين الآن طرح توجهات اساسية نحو مستقبل عربي له مغزاه خلال هذه الفترة من التحولات العالمية .

٢) ـ الفكرة المحورية في هذا المستقبل هي الفكرة القائلة بأن التخطيط الاستراتيجي ينبغي ان يكون ذا طبيعة مختلفة بشكل اساسي عن التخطيط السياسي المألوف القصير او المتوسط المدى ، وذا الطبيعة التكتيكية او الاستراتيجية . وما نحن بحاجة اليه هو استحداث رؤية عربية للتاريخ تنبثق من خصائصنا القومية ـ الحضارية المحددة تاريخيا ـ ومن فهم جديد للديناميات الجدلية للتحولات العالمية في عصرنا هذا، وهو امر يختلف كل الاختلاف عن الشروح التي يقدمها المفكرون الغربيون لمجموعات مختلفة من التحليلات (١١) . والهدف من هذه الاستراتيجية الحضارية العربية هو اعطاء الامة العربية عمقا اماميا للمجال التاريخي ، ومنظورا متوسطا او طويل الاجل ، وادراكا للمجال الجغرافي ـ السياسي الذي يمكن أن تعمل فيه هذه الاستراتيجية بشكل مثمر ، وفهماً للتوقيت الذي يمكن عنده نشر هذه الامكانات اذا فهمت بموضوعية . ونتيجة ذلك ، توفر رؤية للمستقبل حيث تتصدى الامة العربية لانجاز مهام النهضة غير المستكملة في القرن التاسع عشر ، عن طريق الاسهام بمشروعها

---

(١١) انظر :

Edward Mortimer, «Making Zionism Acceptable to the Arabs.» **The Times, 2 January 1975.**

حول اوراق اعتماد م. رودنسون لمنحه جائزة اسحق دويتشر التذكارية لعام ١٩٧٤ . وفي هذه الاثناء وبعد ان جرت صحيفة Times على ادانة لجنة محلفي جائزة نوبل ، « توقفت عن الصدور » بسبب خلاف بين نقابة العمال والكتبة، وهذه حالة فريدة في عالم الصحافة البريطاني ، دون أي شك بينما كان منافسوها من الصحف (اليسارية ، اليومية والاسبوعية) يقودون حملة «تضليل» لتقديس يوم ٢٦ اذار (مارس) ويربطون العرب بجيش التحرير الايرلندي الذي اتهم بقتل نائب محافظ في وايتهول في ٣١ اذار (مارس) ١٩٧٩ .

حول الطابع الحقيقي للهجوم « العلمي » السياسي الاشتراكي الجديد ، راجع المجموعة الفنية من الادب النقدي في :

Anouar Abdel- Malek. «L'orientalisme crise,» **Diogéne**, no. 44, 1963, pp. 109 - 142.

الى العمل الكبير لـ :

Edward W. Said, Orientalism (New York: Pantheon Books, 1978).

الحضاري وتقديمه للعالم ، في زمن الازمة العميقة للنموذج الحضاري للانتاج والاستهلاك والاخلاق المدمرة للنفس في مجتمعات الغرب الصناعية المتقدمة والقائمة على الاقتناء .

٩) ـ والتحليل المستقبلي للدوائر الخارجية والمعالم الخارجية ، يفرض معالجة مجموعة من التساؤلات المهمة :

(أ) الاختلاف بين الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ من ناحية والبطء الراهن للنمو الاقتصادي ، وما يعرف « بالركود » من ناحية اخرى وعلاقته بالتجمعات المجتمعية وهياكل القوة ، المختلفة كل الاختلاف في غرب اوروبا وامريكا الشمالية ، بل في غرب اوروبا ذاتها ، الموزعة على اكثر من امة ـ دولة مختلفة .

(ب) التطور الديالكتيكي للمجتمع السوفياتي والقوة السوفياتية في اواخر هذا القرن ومناحيه المرتقبة المختلفة: التحول البنيوي للديموغرافيا لصالح الجمهوريات الآسيوية الاسلامية في آسيا الوسطى وسيبيريا ، وصول الجيل الجديد من الكوادر المدربة تدريبا عاليا الى مواقع السلطة والنفوذ في زمن السياسة السوفياتية العالمية والانفراج الدولي ، التفاعل بين التناقض الاساسي (أي بين الميزة الاستراتيجية من ناحية ، والوتيرة الاقل سرعة باستمرار للنمو الاقتصادي بالمقارنة مع الولايات المتحدة من ناحية اخرى) وبين طريقة تحليل وفهم ومعالجة التحديات الاساسية التي يطرحها قيام مركز ثالث للقوة والنفوذ العالميين في الصين ، الموقف من الاسلام السياسي في افريقيا وآسيا والعلاقات معه ، وما الى ذلك .

(ج) المجرى المرتقب لبلورة مركز ثالث للقوة والنفوذ العالميين في الصين ، وبصفة اساسية بالتحالف مع اليابان ، في قلب آسيا ، مع عوامل الالتقاء والاختلاف في كوريا وفييتنام والهند وجنوب شرقي آسيا. ومن الاهمية بمكان ، في هذا الميدان، آفاق اشكالية العلاقات بين النفط العربي ـ الايراني من ناحية ، والاحتياجات الحيوية لليابان الى هذا النفط ، مع ملاحظة ان اليابان هي العامل الرئيسي لتحديث الصين ، وهذا جانب ما زال قليل الاستخدام من قبل المنطقة العربية والمنطقة الاسلامية .

(د) تطور اوروبا ـ بقطاعيها الغربي والشرقي على السواء ـ وخاصة آفاق اعادة توحيد المانيا التي لا تبدو بعيدة جداً ، في شكل اتحاد كونفدرالي الماني ، مما يخلق مركزاً هائلا للقوة الاقتصادية في قلب اوروبا ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفياتي ، من خلال سياسة الانفتاح على الشرق . ويتعين دراسة هذه الآفاق المرتقبة لانها ترتبط بالمجرى المستقبلي الممكن لبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا ومناطق اخرى .

(هـ) ظهور افريقيا جنوب الصحراء ، اما بالاتصال مع النفط والتكنولوجيا والتحالفات السياسية العربية ، او من خلال قيام مواقف من عدم التوازن والعنصرية مع جنوب افريقيا ، في تحالف عسكري استراتيجي مع الدولة الصهيونية ـ وهو موقف بالغ الخطورة بالنسبة للسلام العالمي ، ناهيك عن خطورته بالنسبة للأمة العربية والمنطقة الاسلامية .

(و) الامكانيات الصاعدة لأمريكا اللاتينية ، وخاصة البرازيل، والوفرة النفطية في المكسيك القابلة للتطويق من جانب الولايات المتحدة ، ومن ثم القليلة الاستخدام من الناحية السياسية . ويمثل البعد البرازيلي رابطة هامة مع القارة الافريقية ، ومن ثم تستطيع البرازيل تقديم امكانيات متقدمة في الميادين الصناعية والعلمية والتكنولوجية والذرية ، مقترنة بعمق جغرافي مما يجعلها منافسا كبيرا على مركز القوة العالمية الرئيسية في السنوات العشر القادمة ، على المستوى العالمي — ومن ثم يصبح لها تأثير هام جديد على الصراع العربي الصهيوني .

(ز) مشكلة السيطرة على البحار والمحيطات والاحتياطات الهائلة من الموارد الغذائية ، واهمية القوة البحرية التي يمكنها ان تفتح او تخنق الطرق البحرية للمواصلات ونقاط الاتصال ونقل النفط ؛ الخ ، من والى المنطقة الجغرافية السياسية العربية الايرانية الاسلامية المحورية .

(ح) ان البنود الاخيرة (هـ) — (و) — (ز) ترتبط ارتباطا مباشرا بابعاد دور الامة العربية في قلب الكفاح المناهض للامبريالية في هذا القرن ، من خلال حركات التضامن الافريقي الآسيوي وتضامن القارات الثلاث ، حسب تقاليد باندونغ العظيمة، التي تتخذ الان شكل مجموعة دول عدم الانحياز ، وهي تقف في كثير من المناطق موقفا نشطا مثلما كان الحال ايام الحياد الايجابي لمصر الناصرية .

١٠) — الاداة الرئيسية لتحقيق استراتيجية حضارية عربية هي **الجبهة الوطنية الموحدة باعتبارها استراتيجية تاريخية** ، والعامل التجميعي الامثل لتعبئة الامكانيات الوطنية في كل دولة داخل الاطار الاوسع للامة العربية . وننقل عن صياغتنا لهذه الفكرة ، عام ١٩٧٧ ، ما يلي (١٢) :

«أ — بنية الجبهة المتحدة : البعدان

١ — يبدو ان مشكلة بنية الجبهة المتحدة تختلف اختلافا كبيرا عن الممارسة السائدة حتى الان ويكمن هذا الاختلاف في مجالين :

- مجال انشاء بنية الجبهة المتحدة (structuration) ذاتها :
- مجال قدرة الجبهة المتحدة على الاستمرار والتواصل (durability) ، وما اذا كانت مشكلة تكتيك سياسي او استراتيجية سياسية ، او مشكلة اوسع .

وسنحاول هنا ان نبدأ بمعالجة **البعد الاول** ، أي بنية الجبهة المتحدة .

وفي رأينا ان التشكيل الداخلي الامثل لبنية الجبهة المتحدة يتألف من الجمع بين مجموعتين مختلفتين او مستويين مختلفين من العناصر المكونة على النحو المبين أدناه .

٢ — المجموعة الاولى ، اكثر تقليدية ، وهي من العوامل المكونة التي يمكن ان يتشكل منها المستوى الاول للجبهة المتحدة ، وهي المجموعة التي تنشأ في جميع الجبهات السياسية المطروحة بواسطة قوى التحول والاشتراكية ، بل بواسطة جميع

---

(١٢) «The United Front as Historical Strategy - Positions», Socialism in the World, no. 7, pp. 59 - 74.

القوى السياسية في الواقع ، وهي تنطلق من حقيقة ان الهيئة السياسية التي تعبر عن تباين اي تشكيل مجتمعي لأية امة ، تتالف من مجموعات مختلفة : طبقات اجتماعية ، مجموعات اجتماعية ، مجموعات فرعية وقطاعات ، مجموعات مهنية وسياسية ، الخ ... وهذا هو مكان الاحزاب السياسية ، والمنظمات النقابية ، والمنظمات المهنية ، والتعاونيات ، ومنظمات التعبئة الشعبية والجماهيرية ، الخ ... ولا توجد هنا مشكلة تتصل بصيغة خاصة بتحليلنا على مستوى تشكيل البنية ذاته . وسوف تنشأ المشكلة عندما نناقش قدرة الجبهة المتحدة ذاتها على الاستمرار والتواصل ، وما اذا كانت تكتيكية او سياسية ، او استراتيجية تاريخية ـ على نحو ما نطرح في هذا المجال .

٣ ـ والمجموعة الثانية من عوامل تكوين البنية ، والتي يتشكل منها المستوى الثاني من بنية الجبهة المتحدة ، تتسم بأنها اكثر مراوغة واختفاء ، كما لو كانت كامنة في الجزء الخفي من جبل الجليد ، وهي مجموعة العوامل التي تكمن خلف السطح السياسي الظاهر مباشرة من العناصر النشطة ، ولكنها ملتصقة بالجذور التاريخية للاستمرارية المجتمعية العاملة في الوحدة (unit) التي ذكرنا انها المكون المهم الوحيد للديالكتيك الاجتماعي بمجرد الدخول الى عصر ايجاد اطار واحد للعالم (globalization of the world) ، أي الامم والمناطق الوطنية ـ الثقافية في العالم (national - cultural areas) . وقد اوضحنا اعلاه الطريقة التي ترتبط بها عوامل الاستمرار المجتمعي ، في الامم والمناطق الوطنية ـ الثقافية ، ارتباطا وثيقا حول مزيج القوة السياسية والثقافة الوطنية باعتباره محور الاستمرار المجتمعي عبر القرون ، من خلال تتابع الاشكال المختلفة للانتاج والنظم الاجتماعية ـ السياسية والايديولوجية . وانه لمن حقائق الحياة وحقائق السياسة والتاريخ ، اننا نلاحظ في الامم والمناطق الوطنية ـ الثقافية الهامة اتجاهات رئيسية للفكر والعمل ، « المجموعات الروحية الكبرى » (Les grandes familles spirituelles) ـ على حد التعبير الفرنسي الدقيق ـ التي تمثل الرؤى الاساسية التشكيلية للفكر والحس الوطني ، والمعبر عنها باستمرار في عالم العمل السياسي ـ والتي فيها قبلت مختلف الجماعات البشرية ـ اجتماعية وعرقية ـ التي عملت على قيام امة معينة ، ان تربط مصيرها فيما بينها وأن تتكاتف سويا وتعمل على قيام هذه الوحدة المجتمعية البالغة التعقيد والتي اصبحت تعرف باسم الامة .

ومن ثم فان هذه المجموعة الثانية ، او المستوى الثاني ، لتشكيل بنية الجبهة المتحدة سوف تتكون من التشكيلات الممثلة لهذه الاتجاهات الثقافية الرئيسية للتقاليد القومية ـ الثقافية . وعلى سبيل المثال ، اذا دققنا النظر في الحركات الاشتراكية في عدد كبير من الدول في الشرق ، امس واليوم على السواء ، سنجد انه من الممكن تقسيمها ، بالتأكيد ، الى قطاعات اكثر محافظة واخرى اكثر راديكالية ، والى قطاعات اكثر ميلا للحلول الوسط واخرى اكثر نزوعا نحو الثورة ، ولكن سنجد ايضا ، في اعماق هذه التقسيمات ، تقسيما رئيسيا بين الجماعات التي تنتمي لمختلف التقاليد

القومية ــ الثقافية : جماعات ترتبط بالقطاعات المحدّثة ذات النزعة الغربية داخل الاتجاهات الثانية للحياة الوطنية ــ الثقافية في بلد من البلدان، في حين جماعات اخرى ستكون اعمق ارتباطا بالتقاليد الوطنية الاصلية بهذا البلد . ومن ثم يمكن ان يكون لدينا دعاة تحديث في اليسار ، وتقليديون ايضا في اليسار . وسنجد ايضا هذا النمط ذاته من التقسيم بين القوى اليمينية الرجعية . وعلينا ان نسلم بانه سوف توجد ، في البلدان ذات التقاليد المسيحية ، جماعات رئيسية بين قوى الاشتراكية التي تستلهم وستظل تستلهم لفترة طويلة في الواقع ، الفلسفة المسيحية واللاهوت المسيحي ، والاخلاق الاجتماعية ، على نحو ما يمكن ان نشهده في بلدان مثل ايطاليا واسبانيا وفرنسا والمانيا وأمريكا اللاتينية ، الخ . وفي الوقت نفسه ، نجد الظواهر نفسها في البلدان ذات القالب الحضاري الاسلامي في آسيا وافريقيا . والامر نفسه ينطبق على البوذية في القارة الاسيوية . وهكذا فان التقليديين والمحدثين ، من جميع الاديان والعقائد ، لهم كلمتهم في هذا المستوى التشكيلي ، مستوى تشكيل بنية الجبهة المتحدة ، بقدر تأصلهم وتمثلهم للتقاليد الوطنية ــ الثقافية .

ومرة اخرى ، نؤكد ان هذا المستوى الثاني ، او مجموعة العوامل المكونة ، قد طرحت كاعتبار رئيسي في تحليلنا ، حسب الواقع الموضوعي ، للديالكتيك الاجتماعي في عصرنا ــ وليس من خلال تحليل ابستمولوجي (قائم على نظرية المعرفة) : أي من خلال تحليل الممارسات الفعلية للنظم الاجتماعية ــ السياسية ، وليس من خلال تفسير تعاليم القرن التاسع عشر عن الاشتراكية في الغرب .

٤ ــ ومن المهم في هذا الشأن فهم ان الجمع بين هاتين المجموعتين من العوامل المكونة للبنية ، وهذين المستويين من التركيب البنيوي ــ سوف يبين وجود تداخل بالغ التعقيد بين القوى ، وتأثيرات وتفاعلات متبادلة بين مختلف الوحدات لكل عامل من هذين العاملين ولكل مستوى من هذين المستويين . وعلينا ان نفهم كيف نتعايش مع هذا النوع من التفاعل الديالكتيكي ، **لأن التناقض الديالكتيكي هو بطبيعته تناقض يخلو من العداوة ولا يؤدي الى الثنائية او الانقسام ولكن الى تكامل ديكالكتيكي في الفكر والعمل على السواء .**

وباستعراضنا لهذه الشبكة البالغة التعقيد ، من الديالكتيك الاجتماعي في الجبهة المتحدة ، نعترف بأننا نواجه ، فيما يعرف باسم « اليسار » وكذلك فيما يعرف باسم « اليمين » ، قوتين رئيسيتين تعملان على ايجاد الاختلاف الرئيسي والتناقض في كل معسكر من هذين المعسكرين .

(أ) يمكن ، بل وينبغي ، تسمية القوة الاولى بأنها قوة المحافظة سواء كانت المحافظة تندرج تحت راية التحديث أو مسايرة ما يعرف باسم الثورة العلمية والتكنولوجية ، او بمعنى الحفاظ على التقاليد القديمة .

(ب) ومن ناحية اخرى ، نجد القوى الراديكالية ، **قوى الاتجاه الراديكالي** ، التي تسعى دائما الى التنقيب عن جذور الديالكتيك الاجتماعي وتوفير سياسات راديكالية قادرة على اعادة تشكيل بنية Restructuring ، الاثر الناجم عن نفس

هذه الجذور في الحياة السياسية .

٥ ــ اما الجيش فانه يقف كهمزة وصل بين هاتين المجموعتين من العوامل التشكيلية التي يوجد بينها التقاء ديالكتيكي ، وذلك في الدول القديمة العهد والدول الجديدة على السواء . وبينما تعكس الاغلبية العريضة من الضباط التوازن بين القوى الاجتماعية ــ السياسية في أي مجتمع ، وتهتم بصفة رئيسية بالحفاظ على نظام المجتمع واستقلاله في مواجهة الهيمنة الخارجية، فانه يصبح من الواضح بشكل متزايد ان القوات المسلحة تكتسب تدريجيا دورا اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا اكبر ، واستقلالا ذاتيا سياسيا متزايدا ، الى الدرجة التي تعمل عندها احيانا باعتبارها « الطبقة السياسية » لأمة باكملها ، وخاصة عندما تواجه تهديدات وغزوات أجنبية مباشرة ومتكررة ، مثلما هي الحال في مناطق التوتر الشديد (وخاصة منطقة غربي آسيا ــ الشرق الاوسط ؛ افريقيا ــ جنوب الصحراء ؛ المحيط الهندي) . وعلى اية حال ، فان مد نطاق الخدمة العسكرية ليشمل السكان كلهم ، بما في ذلك غالبية العمال والفلاحين والموظفين الكتابيين والبورجوازية الصغيرة ، يطرح مشكلة المدى الذي يمكن ان تتطور اليه القوات المسلحة لتصبح جيش الامة ، رغم ان المجموعات الاجتماعية ــ السياسية المهيمنة هي التي تتولى قيادتها بشكل رئيسي . وعلى أية حال تلك هي تركة الناصرية امام تساؤلنا النظري والسياسي المشترك . ولكن يمكن للمرء ان يستذكر أمثلة البونابرتية ،والمسيرة الطويلة (الصينية) وتركيا الفتاة بقيادة اتاتورك ، والمقاومة المسلحة للفاشية في اوروبا ، وبيرون (الارجنتين) ، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية ، والاثار السلبية للرفض العنيد لاعادة التكيف مع الواقع في شيلي والبرتغال وغيرهما .

ان القوات المسلحة ــ شئنا أم أبينا ــ تقف في مركز الانماط النامية الجديدة لاستراتيجيات الجبهة المتحدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، في نسق بالغ التنوع من الطرق والاشكال التي لم يتم ادراجها بعد في النظرية الاجتماعية والسياسية .

وعلى العموم ليس هناك طريق ملكي ، او وصفة ، او منهج ذهبي ، او لاهوت سياسي ، كفيل بأن يميز بوضوح وبشكل قاطع بين هاتين المجموعتين من العوامل ، غير ان هناك قاعدة رئيسية في السياسة هي قاعدة **الخط الجماهيري** : اي الطريق والمدى الذي يمكن عنده ان تكون السياسات التي يحبذها كل اتجاه رئيسي قوة تعبوية في التحول الملموس لحياة ومصير الغالبية من السكان العاملين ، على نحو لا يشوه الشخصية الوطنية كما يحددها التاريخ والعوامل المكونة للخصائص الوطنية ، بل على العكس يساعد على تطورها وازدهارها .

ب ــ حول التحديات التاريخية والحضارية

١ ــ نتصدى الان لبحث العامل الثاني ، المجموعة الثانية ضمن اشكالية الجبهة المتحدة ، اي مسألة قدرتها على الاستمرار والتواصل ، وحتى الان ينظر الى الجبهة المتحدة في التقاليد الاشتراكية الغربية على انها وسيلة تكتيكية ، او استراتيجية في

احسن الاحوال ، لتحقيق نوع من المقاومة القصوى او تحقيق قدرة استمرار وطني لهيمنة القيادة الاشتراكية داخل العملية السياسية .

ومع ذلك فاننا نشهد في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وفي جميع الحالات التي لم تتمكن فيها قوى الاشتراكية من تأكيد هيمنتها وقيادتها في جبهات التحرير ، ان الجبهات الوطنية المتحدة هـي امـا مؤسسة قائمة كأمر واقع او مؤسسة رسمية مستمرة وطويلة المدى . وثمـة شعور هنـا بأن الجبهة المتماسكة الوحيدة ـ سواء بالنسبة للمقاومة أو البناء الوطني او التحول الاجتماعي ـ هي في الواقع تلك التي توفرها الجبهة المتحدة ، وعملية التوحيد ، والاتجاه التوحيدي ، وجعل القـوى الاساسية للامة ، رغم الجماعات والصراعات الطبقية وعبرها ، تلتقي في ذات المعسكر الواسع الذي يواجه الامبريالية والهيمنة والكومبرادوريين .

هذه هي ابعاد الجبهة الوطنية الموحدة في الوقت الحالي ، باعتبارها استراتيجية سياسية . وهل يمكن أن يكون هناك بعد آخر ؟.

٢ ـ علينا ان نعود هنا ، مرة اخرى ، الى الاطار الواحد للعالم والتحديات التي يطرحهـا امـام جميـع الوحدات الوطنية national units ، وجميـع الحركـات السياسية ، وجميع المبادرات الفكرية والعملية لتغيير وضع البشرية نحو حياة اكثر عدلا وانسانية وحرية وثراء والتي اصبحت تعرف باسم الاشتراكية . وعلى الفكر والعمل السياسي على السواء ان يمعن النظر في الآتي : اذا كان ينظر الى الجبهات المتحدة لا على انها عامل سياسي تكتيكي ، بل استراتيجية سياسية طويلة الاجل ، اليست الوحدات المختلفة التي تشكل مستويي هذه الجبهات المتحدة الجديدة ترتبط في العمل والكفاح وفي تفاعل وتبادل مستمرين ، في معارضة ديالكتيكية غير متنافرة، في تكامل من حيث الامر الواقع ؟ الا ترى ان وعود وبرامج الاشتراكية يمكن تحقيقها على نحو افضل من خلال جبهة من القوى اوسع مـن مجرد هيمنة الطبقة العـاملة التي تتحالف في احسن الاحوال معمجموعات الفلاحين والبورجوازية الصغيرة الدنيا؟ الا ترى ان تعبئة اوسع قطاعات السكان ، عبـر الخطوط الطبقيـة ، ومـن خـلال الثقافات والايديولوجيات الوطنية ، ومـن خلال الاديان والفلسفات ـ ولنؤكد هنـا من جديد انها تنتمي كلها الـى التقاليد الوطنية ـ الثقافية التكوينية للامـة ، و « مجموعاتها الروحية الكبرى » ـ سوف تكون ميزة هائلة يمكنها الى اقصى حد تخفيف الصعوبات والآلام والمعاناة ، التي تنطوي عليها عمليات التحول الاجتماعي الكبرى ؟ وباختصار ، الا تؤدي الجبهة المتحدة ، منظورا اليها ومقبولة على انها استراتيجية سياسية طويلة الاجل، الى اعتبار هذه الجهات المتحدة ضمن التيار الرئيسي لمنطـق التاريخ ؟ اليس من الصواب بالنسبة لنا اعتبار ان الجبهـة المتحدة ليست استراتيجية سياسية ـ « حلا وسطا تاريخيا » ضمن حدودها المحدودة بالضرورة ولكنها استراتيجية تاريخية حسب هذا الخط من التفكير ؟.

ان الاختيار هنا هو في الواقع بين اتجاهين : اما أن نختار الطريق المختصر للتآمر السياسي ونشاط وهيمنة الاقلية ـ ولكن انصار هذا الاتجاه يجب أن يدركوا انهـم

يسيرون ضد التقاليد الجماهيرية للحركات الشعبية في التاريخ ، وايضا ضد الاسار الحديدي للجيوبوليتيك ولترابط العالم . وكلما بذلت محاولة في هذه الاتجاهات ، فانها تساعد فقط اعداء الشعب ، كما تشهد بذلك بعض التجارب المأساوية الاخيرة ، وخاصة في شيلي ، واما ان نختار ، — وهذا هو راينا على الدوام — الطريق الاوسع لتخفيف المعاناة البشرية والحد من تعاظم المعاناة والتوتر والصعوبات ، في الاتجاه العريض للتقدم الاجتماعي والسعادة العامة وتولي الشعوب دور توجيه مصائرها . هذا هو سبيل الجبهة المتحدة وهذههي وعودها باعتبارها استراتيجيةتاريخية[...].

والجبهة الوطنية المتحدة بهذا الفهم تختلف عن اسلوب الطبقة ضد الطبقة المرتبط بالديالكتيك الاجتماعي الطارد مركزيا الذي يميز التقاليد والايديولوجيات السياسية الغربية . ان الجبهة الوطنية ترتبط مباشرة — من ناحية اخرى ، بأشكال موازية للتعبئة الجماهيرية المجتمعية في قلب الامم الناهضة في الشرق: المفهوم الاسلامي للأمة ، المسيرة الطويلة للثورة الصينية ، **العروة الوثقى** للافغاني ومحمد عبده — الجبهة الوطنية المتحدة في تقاليدنا العربية السياسية المعاصرة .

انها وحدها التي ستمكن الامة العربية من الاستفادة الطوعية من الثروة الهائلة من الموارد الثقافية والبشرية بغية شن الثورة الثقافية في قلب عملية تصميم وتنفيذ استراتيجيتنا الحضارية العربية ، وهي وحدها التي ستمكننا من احياء « العصبية » التي هي عامل حيوي للقضاء على احتجاب مصر واستئناف مسارنا القومي العربي المشترك .

١١ — ان امتنا العربية تقع في قلب المنطقة الحضارية الاسلامية الافريقية الاسيوية ، من المغرب حتى بحر الصين . واحتجاب مصر يحرم الامة العربية من مركز قوتها الفعالة ووحدتها .

وفي مواجهة المد الصاعد للقارات الثلاث — وبصفة رئيسية الشرق : آسيا وافريقيا — يعمل الهجوم الحضاري المضاد المشترك للامبريالية ، بقيادة الامبريالية الصهيونية العنصرية ، على اختراق ارادتنا السياسية في العمق والمركز ، وليس اختراق هياكلنا السياسية فقط . وكما رأينا فان الدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين بعيدتان الان عن العمل الفعال في المنطقة العربية . ومن ثم فان خطر الانحطاط المقيم يخيم في الافق المباشر .

غير ان امعان النظر في الخريطة الجيوبوليتيكية والجيوثقافية يكشف ما يبشر به ديالكتيك تغييب مصر الذي يتحقق حاليا . ففي انحاء المنطقة الحضارية الاسلامية الافريقية الاسيوية ، هناك موجة هائلة من الثورات الوطنية التي تقترن احيانا بثورات اجتماعية ، وهي قادرة الان على الانتفاع باهم مصدر للثروة في العالم المعاصر لأول مرة منذ العصر الذهبي للاسلام والشرق . وهذه المنطقة ليست — على ما يبدو — في وضع من شأنه تمكين الدول الكبرى من اقامة دول تابعة خانعة لفترة طويلة وبطريقة مستديمة . اذ تكمن في اعماق البشر وفي اعماق الحركات الوطنية في المنطقة ، ارادة الاستقلال والتحرر ، والرغبة في النهضة ، وامكانات قيام انتفاضة جادة من خلال

وحدة قومية ، ومن خلال الجمع بين السلطتين الزمنية والروحية ، بين الجماهير الشعبية والجيش ، نزعة نحو الروحية ، نحو رسم مسارات جديدة للعلاقات بين البشر وداخل المجتمع ـ وباختصار ، فان جميع العناصر اللازمة لنهضة حضارية ذات ابعاد هائلة ، وبعبارة اكثر تحديدا ، فان النسبة الكبرى من الجماهير الاسلامية تقع في نقطة الالتقاء بين الاتحاد السوفياتي ، والصين والهند ومناطق النفط العربي ـ الايراني ويمكن لأمتنا العربية ـ اكثر من أي وقت مضى ـ أن تقوم بدور الحلقة الوسيطة بين مختلف الثقافات الوطنية ، ومختلف الدول والتشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تبدو انها منفصلة الواحدة عن الاخرى .

ويمكن لأمتنا العربية ـ اكثر من اي وقت مضى ـ ان ترسم الطريق لجميع القوى الاخرى من اجل التحرير الوطني والتقدم الاجتماعي في الشرق ، وبصفة رئيسية في آسيا وافريقيا ، مقترنا برابطة عضوية مع الجزء الاكبر من سكان الكتلة القارية في أوراسيا ، الذين يعيشون الآن تحت راية الاشتراكية ، وبهذا تعمل موضوعيا على التوسط بين الصين والاتحاد السوفياتي .

ان تفتح النهضة العربية ، وتصفية تغييب مصر ، من الممكن ان يعمل ، اكثر من أي « حل وسط تاريخي » ، على شق طريق نحو تحول شامل للقوى العالمية في عصرنا، ومن ثم مصير البشرية ذاته .

* * *

وما من احد يختار زمانه في التاريخ .

ولمواجهة التحديات الحيوية لعصرنا في التاريخ ، وللبحث عن الطريق المفضي الى انهاء احتجاب مصر : ليتكاتف جميع الوطنيين ، وليعملوا على انقاذ وطننا الحبيب « مصر أم الدنيا » !

الاصل في الانكليزية ونشرت الترجمة العربية في مجلة « المستقبل العربي »
عدد ٨ ـ ١٩٨٠

الفهرس

	صفحة
تقديـم	٥
● القسم الاول : الناصرية	٧
١ ــ مدخل تمهيدي الى الفكر الناصري ــ د. غالي شكري	٩
٢ ــ تطور الايديولوجية الرسمية في مصر : الديموقراطية والاشتراكية ــ د. علي الدين هلال	٣٧
٣ ــ التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الفكر والممارسة ــ السيد يسين	٥٨
٤ ــ اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي ــ د. عمرو محي الدين	٨٣
٥ ــ رؤية عبد الناصر لطريق الانتقال الى الاشتراكية ــ د. فؤاد مرسي	١١٠
٦ ــ البعد الحضاري للناصرية ــ د. اسماعيل صبري عبدالله	١٢٠
٧ ــ عبد الناصر ودور بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ــ خالد محي الدين	١٣٠
٨ ــ رؤية عربية من منظور استراتيجي ــ امين هويدي	١٣٦
٩ ــ المعركة الثقافية في مصر ــ محمود امين العالم	١٤٨
● القسم الثاني : الردة	١٥٧
١٠ ــ لعبة الديموقراطية وصراعات السلطة في مصر ــ ميشيل كامل	١٥٩
١١ ــ سياسة القمع في مصر ــ جمال الشرقاوي	١٩٢
١٢ ــ امريكا وسياسة النظام القائم في مصر ــ بهيج نصار	٢٠٣
١٣ ــ اتفاقات كامب ديفيد : حلف عسكري اميركي صهيوني مصري ــ سمير كرم	٢١٤

صفحة

١٤ ـ سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ـ عبدالله محمود	٢٣١
١٥ ـ الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية ـ د. فؤاد مرسي	٢٤٥
١٦ ـ مواجهة التغير في ميزان القوى والنتائج الاستراتيجية العسكرية ـ محمود عزمي	٢٧٤
١٧ ـ حول المسألة الطائفية في مصر ـ د. غالي شكري	٣٠٦
١٨ ـ احتجاب مصر واطلالة على المستقبل ـ د. انور عبد الملك	٣١٧

٢٠٠٠/٨١/٧٩٢



لا يجادل أحدٌ في ان « قضية مصر » أضحت اليوم هماً عربياً شاملاً ومسألة داخلية في كل قطر عربي دون استثناء . كذلك اضحى من المشروع تماماً ان يتساءل المواطن العربي في كل مكان : ماذا حدث ؟ ولمَ هذا الاحتجاب الصارخ ، بل لماذا هذه الردة الرجعية المروّعة بعد ذلك المد الثوري والتحرري العارم ؟ وأهم من كل ذلك ... كيف السبيل الى تجاوز كل ما حدث واستعادة مصر لمكانتها ودورها الطبيعيين ؟

ليس أجدر بالجواب على تلك التساؤلات من المفكرين المصريين أنفسهم . لا لأن المسألة تخصهم وحدهم ، بل لأنهم يعرفون تفاصيل الجواب من الداخل ... من هنا كانت فكرة هذا الكتاب – المختارات – الذي يحكي لنا قصة مصر من الثورة ... الى الردة .



دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٢١ ل.ل.
او ما يعادلها